

لحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية

الدكتور عادل حسن خنيز

جامعة عين شمس وجامعة قطر

١٩٨٠

الناشر
مكتبة الخانجي بمصر

الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية

الدكتور عادل حسن خنوز

جامعة عين شمس وجامعة قطر

١٩٨٠

الناشر
مكتبة الخانجي بمصر

اهـءاء

اهءى هءه الءراسه الى روء الشهيد الشيوخ
عز الالين القسم اول من نظم وقاء العمل الفسءائى فى
فلسطىن ..

المؤلف

المقدمـة

كان موضوع رسالتى للماجستير هو « الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ حتى ثورة ١٩٣٦ » وكان طبيعيا أن أتابع دراسة تلك الحركة فى المرحلة التالية، فاخترت لدراستى للدكتوراه موضوع « الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى قيام الحرب العالمية الثانية » .

وأهمية هذه الدراسة — إضافة الى بعدها القومى — أنها تتناول فترة ذات أبعاد هامة فى تاريخ فلسطين الحديث ، بل فى تاريخ الأمة العربية كلها . فقد شهدت هذه الفترة قيام ثورة عربية كبيرة ، كما شهدت بداية اهتمام العالم العربى بالقضية ، واقتراح خلالها أول مشروع للتقسيم ، كما اكتمل خلال نفس الفترة بناء الوطن القومى اليهودى .

وقد نصحتنى استاذى الدكتور / محمد أحمد أنيس وأنا أعد خطتى أن أعطى اهتماما لكل جوانب الموضوع بحيث لا أركز على الثورة وتطورها وقواعدها وقياداتها ، وإنما أعطى اهتماما لأوضاع القوى الاجتماعية ومواقفها من الثورة ، والعالم العربى ومواقف دوله منها ، ثم لأوضاع الوطن القومى اليهودى فى تلك الفترة .

وقد قمت بدراسة التقارير السنوية لحكومة الانتداب وتشارير اللجان الرسمية المختلفة من بداية الإدارة المدنية فى عام ١٩٢٠ حتى الثورة ، واطلعت على وثائق وزارة الخارجية البريطانية فى سنوات ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وبعض مجلس العموم البريطانى ومحاضر مجلس الوزراء المصرى ومجموعة من وثائق وزارة الخارجية المصرية وبعض مضابط مجلسى النواب والشيوخ المصريين ، كما اطلعت على الوثائق العربية الرئيسية ، وعلى المراجع العربية والأجنبية والصهيونية الرئيسية ، بالإضافة الى عدد من الدوريات يربو على الأربعين دورية ، وعلى بعض الأوراق الخاصة بعونى عبد الهادى عميد حزب الاستقلال الفلسطينى ،

(و)

وراسلت عددا من الشخصيات الفلسطينية البارزة (امين الحسينى وكامل الدجاني ومحمد عزة دروزة) ، وأتيح لى منذ سنوات ان اطلع بمكتبةالهيئة العربية العليا على عدد كبير من البيانات والتقارير والمذكرات والمنشورات المتعلقة بتلك الفترة .

وتتضمن هذه الدراسة عددا من الايجابيات :

أولا : أنها تعالج للمرة الأولى فى رسالة علمية دراسة موقف القوى الاجتماعية فى فلسطين من الثورة .

ثانيا : أنها تتضمن اضافات عديدة مثل الحديث عن ظروف وقفالاضراب العام فى أكتوبر ١٩٣٦ وموقف المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب العربى من قضية فلسطين .

ثالثا : أنها تحسم عددا من المسائل التى ورد بشأنها تضارب فى بعض المراجع العربية مثل الحديث عن تشكيل أول لجنة قومية وبما يتعلق بالقيادات العسكرية للثورة فى مرحلتها الأولى .

رابعا : أنها تضع بعض الشخصيات الفلسطينية فى موضعها الحقيقى خاصة فيما يتعلق بموقف راجب النشاشيبي من مشروع التقسيم

خامسا : أنها تعرض تطورات الثورة بطريقة أمينة خالية من المبالغات والمجهامات .

لكنه يعتقد أن كل جهد بذل ليس سوى محاولة متواضعة لضدية التاريخ العربى وإبراز الحقائق الأساسية لمسار الحركة الوطنية فى فلسطين مع عرض وتحليل دوافع الثورة وأهدافها ونتائجها بما يوضح تلك الظروف التى كان يعيش فيها هذا الشعب العربى الذى واجه اقسى ظروف عرفها وطن عربى فى عالمنا الحديث والمعاصر .

وختاماً فانى أقدم خالص شكرى لاستاذى الدكتور محمد احمد انيس الذى يرجع اليه الفضل فى توجيه طلابيه وتلامذتهالى دراسة تاريخالحركات الوطنية فى العالم العربى ، واذا كنت قد وفقت فى تقديم هذه الرسالة فاليه ادين بالكثير .

والله ولى التوفيق . .

المؤلف

اغسطس ١٩٧٦

الفهرس

الصفحة

(هـ)

— مقدمة المؤلف

— خلفية سياسية

١ — ٣١

— الباب الأول : ثورة ١٩٣٦/١٩٣٩

٣٣ — ٣٤٥

— الفصل الأول : المرحلة الأولى للثورة

٣٣ — ١٣٠

أحداث المرحلة الأولى — قيادة الثورة
ومناطقها وقواتها وتشكيلاتها ولجانها
ومواردها — إيجابيات المرحلة وسلبياتها

— الفصل الثاني : هدوء الثورة وتقرير اللجنة الملكية

١٣١ — ١٨٦

اللجنة الملكية — الأوضاع العامة بعد
هدوء الثورة — مشروع تقسيم ١٩٣٧
وصداهم التطورات التي أدت لاستئناف الثورة

— الفصل الثالث : المرحلة الثانية من الثورة

١٨٧ — ٢٥٣

أحداث المرحلة الثانية — اللجنة الفنية —
مؤتمر لندن والكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ —
قيادة المرحلة الثانية — علانية الثورة بالقوى
الخارجية — سلبيات المرحلة وإيجابياتها

— الفصل الرابع : القوى الاجتماعية والثورة

٢٥٥ — ٣١٩

الفلاحون والثورة — العمال والثورة —
المثقفون والثورة — الطلاب والمعلمون
والشباب — المهنيون والثورة — صغار
التجار والثورة — الموظفون والثورة —
اليسوريون والثورة ..

(ج)

الصفحة

٣٢١ — ٣٤٥

الفصل الخامس : اليهود والثورة

٣٤٧ — ٤٦٧

— الباب الثاني : العالم العربي والثورة

٣٤٩ — ٣٦٦

الفصل السادس : نظرة عامة

العالم العربي والثورة — المؤتمرات
العربية خلال سنوات الثورة

٣٦٧ — ٤٢٨

الفصل السابع : المشرق العربي والثورة

العراق — سوريا — لبنان —
شرق الأردن — المملكة العربية السعودية

٤٢٩ — ٤٤٠

الفصل الثامن : المغرب العربي والثورة

تونس — الجزائر — المغرب

٤٤١ — ٤٦٧

الفصل التاسع : مصر والثورة

٤٦٨

— خاتمة

٤٧٠

— قائمة المصادر

خلفية سياسية

خلفية سياسية

كان المجتمع العربى بعد الحرب العالمية الأولى فى حالة شبه إقطاعية على رأسه فئة من الأفندية كانوا جزءا من الطبقة الحاكمة فى الدولة العثمانية ، وكان معظمهم من أصحاب الثروة والنفوذ ومن الذين اكتسبوا المظاهر الخارجية للثقافة الأوربية ، وكان كثير منهم ينتمى الى أسر معروفة مثل أسر تى الحسينى والنشاشيبي أو يدور فى فلكها ، وكان هناك تنافس تقليدى بين تلك الأسر ترك آثاره على مسار الحركة الوطنية فيها بعد ، وكان يلى هذه الطبقة من الناحية الاجتماعية الطبقة الوسطى التى كانت تضم أصحاب الحرف والصناعات القليلة فى المدن وبعض أصحاب الأملاك الزراعية من خارج المدن . أما الطبقة الدنيا فكانت تشكل الأغلبية العظمى من عرب البلاد وتتكون أساسا من الفلاحين والبدو الرحل الذين كان معظمهم يرعون الماشية ، وكانت هذه الطبقة تعيش فى ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة ومتدهورة (١) .

وكانت العلاقات الاجتماعية فى فلسطين تعتمد الى حد كبير على العلاقات بين الأسر والعائلات المتنافسة ذات النفوذ والتى يدين لها بالولاء قطاعات من عرب فلسطين . ولم يكن هذا الأمر بخاف على السلطة المنتدبة والحركة الصهيونية ، فقد عملت كل جهدها على استغلال هذا الوضع وإثارة التنافس بين العائلات الكبيرة . وقد شهدنا مظاهر ذلك فى مجالس البلديات وفى منصب الافتاء وفى المجلس الإسلامى الأعلى .

فلقد تدخلت فى نسج بناء المجتمع عوامل عديدة : تراث التنظيم القبلى القديم ، غياب التضامن القومى فى عهد الحكم العثمانى ، قيام علاقات الانتاج على أسس شبه إقطاعية ، ضعف الثقافة والأمية والاعتقاد الدينى البدائى . وقد أنشأت هذه العوامل نظاما اجتماعيا وحدته العائلة ، ووجهت ولاء الفرد نحو تلك الوحدة ، وكانت قوة العائلة وتفوقها السياسى تنبع من وضعها الاقتصادى أو من عراقة نسبها أو من مكانتها الدينية . وكانت

العائلات الضعيفة ترتبط مع العائلات القوية برابطة ولاء تدعمها العلاقات والمصالح المختلفة .

وكانت القيادة منذ البدء فى يد أبناء العائلات القوية من الذين اتيح لهم حظ معين من الثقافة ، أو من الذين تقلدوا المسؤولية فى الوظائف المدنية أو الدينية الرئيسية . فموسى كاظم الحسينى مثلا — وهو أول زعيم للحركة الوطنية فى فلسطين — كان يشغل منصب متصرف القدس ثم رئيس بلديتها . والحاج أمين الحسينى كان خلفا لأخيه فى منصب مفتى القدس ، وراغب النشاشبى كان نائبا فى مجلس المبعوثان ثم خلفا لموسى كاظم الحسينى فى رئاسة بلدية القدس (٢) .

وعندما احتلت القوات البريطانية فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى لم يكن لعرب فلسطين جهاز سياسى وطنى ، فقد كان عرب فلسطين جزءا من الشعوب التى كانت تتألف منها الامبراطورية العثمانية ، فانضوى رجالهم تحت الوية الأحزاب والجمعيات العثمانية التى كانت قائمة حينذاك ، وعندما تمت الروح القومية عقب خلاف العرب مع الأتراك وتأسست أحزاب وجمعيات عربية تعمل فى خدمة القضية العربية شارك الفلسطينيون فى تلك الأحزاب والجمعيات (٣) .

وشعر عرب فلسطين بضرورة وجود ممثلين لهم يتفاهمون مع السلطة العسكرية فى تسهيل أمورهم الداخلية وصيانة حقوقهم ومطالبهم . فتألفت فى بعض مدن فلسطين الرئيسية مثل القدس ويافا جمعيات صغيرة من بعض أعيان تلك المدن ، لكن تلك الجمعيات لم يكن لها نظام أو قانون ، ولم يكن هناك صلة بينها وبين الجمعيات المماثلة فى المدن الأخرى ، فهى جمعيات تكونت بحكم الضرورة وفى ظروف الحرب العامة لتنظيم العلاقات بين السلطة العسكرية والأهالى فيما يتعلق بالمسائل الداخلية البحتة .

لكن أمرا حدث فى فلسطين خلال عام ١٩١٨ نبه أهلها العرب الى ضرورة التجمع من أجل مواجهة ذلك الخطر الذى بدت مظاهره فى تلك الدعة الصهيونية التى ذهبت الى فلسطين فى ٤ أبريل ١٩١٨ برئاسة الدكتور وايزمان . هَذَا الْحَادِثُ هُوَ نَقْطَةُ الْبَدَايَةِ فى طريق بناء تنظيم سياسى داخلى خاص بفلسطين بدأ تشكيله قبيل انتهاء احتلال بريطانيا

للبلاد وعرف باسم « الجمعيات الاسلامية المسيحية » التى قادت الحركة الوطنية ابان الادارة العسكرية دون انفصال عن الحركة العامة التى كانت متمركزة فى دمشق . وهكذا بدأت الحركة الوطنية نشاطها فى مواجهة الصهيونية متصورة ، انها عدوها الاول وأن بريطانيا — حليفة العرب فى ذلك الوقت — ستساعدنا على التخلص من الصهيونية .

ومع أن عرب فلسطين لم يبلغوا رسميا بتصريح بالفور — الذى صدر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ — الا فى ٢٠ فبراير ١٩٢٠ فى بيان أذاعه عليهم السير لويس بولز الحاكم العسكرى العام (٤) . الا أنهم عرفوا به قبل ذلك عن طريق الصحف العربية والتركية (٥) . ولم يكن عرب فلسطين يصورون فى ذلك الوقت أن يصبح هذا التصريح حجر الزاوية فى تحديد علاقة بريطانيا معهم ووسيلة للاضرار بمصالحهم ، ورغم ذلك فقد اعترضوا عليه ورفضوه حتى قبل أن يبلغوا به رسميا .

ورأت الحكومة البريطانية — بعد قرار مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠ بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى مع تنفيذ تصريح بالفور — استبدال الادارة العسكرية بادارة مدنية تم انشاؤها فى اول يوليو ١٩٢٠ ، وحل محل المديرين العسكريين اشخاص مدنيون متعاطفون مع سياسة بريطانيا ، وكان السير هربرت صموئيل أول حاكم مدنى ، وكان يسمى المندوب السامى (٦) .

وقد اعترف هربرت صموئيل بأن الغرض من الادارة المدنية هو ادخال اليهود الى فلسطين حتى يتكون فى النهاية عدد كبير منهم يكفى لاقامة دولة يهودية . وكان ذلك يعنى أن الأغلبية العربية فى فلسطين يجب ألا تقيم دولة عربية فى أى وقت ، وقد أخفيت هذه الحقيقة ، وافتعل جو من الانصاف التام بين العرب واليهود (٧) .

واقترعت عصبة الأمم مشروع الانتداب على فلسطين فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ (٨) كما أصدر ملك بريطانيا فى ١٠ أغسطس من نفس العام دستور حكومة فلسطين (٩) وقد استقبل عرب فلسطين كلا من مشروع الانتداب والدستور بالاستنكار والاحتجاج (١٠) .

وقد أعطت الفقرة الاولى من الانتداب للمندوب السامى السلطة

الكاملة للتشريع والادارة وهذا احتلاف أساسى عن جوهر الانتدابات فى سوريا والعراق التى أصبحت تحت ما يسمى بالانتداب من النوع ا حيث تقوم الدولة المنتدبة باعداد قانون نظامى يهىء البلاد للحكم الذاتى . وقد كان من المسلم به من قبل بريطانيا الا يقوم حكم ذاتى ديمقراطى فورى فى فلسطين وان على المندوب السامى الا يسمح للأغلبية العربية بمنع تنفيذ مواد الانتداب (١١) .

ذلك هو الاطار الرسمى والقانونى لفلسطين فى تلك السنوات المتقدمة التى شهدت بداية تكوين تنظيم وطنى خاص بعرب فلسطين غير منفصل عن الحركة العربية العامة التى كانت متركزة فى دمشق .

فى ذلك الحين كانت الفكرة الرئيسية للنشاط السياسى العربى فى فلسطين تقوم على فكرة ان العرب هم أصحاب البلاد الأصليين ، وأنهم يرفضون قبول أى مشروع يضعهم مع الصهيونيين الغرباء على قدم المساواه او الاعتراف بأن لليهود حقوقا فى فلسطين غير حقوقهم كأفراد ، وحرص عرب فلسطين على أن يميزوا بين اليهود الأصليين الذين عاشوا معهم فى علاقات طيبة تحت الحكم العثمانى وبين اليهود الصهيونيين ، وبينما كان موقفهم العام هو عدم العداء لليهود كأفراد فقد رفضوا رفضا باتا الالتقاء مع الصهيونيين كجماعة أو التفاوض معهم فى الشؤون السياسية .

وأما بالنسبة لعلاقة عرب فلسطين ببريطانيا فى السنوات الأولى من الادارة المدنية ، فقد حافظ الزعماء العرب عموما على الموقف السلمى معها ، وكانت خطتهم عدم اظهار العداء لها بل المعارضة بطريقة شرعية ، وعندما يضطرون الى عمل غير قانونى كما فى حالة الاضطرابات ، فقد كانوا يقولون أنه رد فعل طبيعى بسبب مشاعر العداء للصهيونية (١٢) .

وفى الوقت الذى كان عرب فلسطين يشكون فيه من سياسة الحكومة البريطانية وتحيزها للصهيونية كان الكثير منهم يعتقد أن بريطانيا لن تجعل فلسطين يهودية ، ولن تسمح بقيام سيطرة يهودية عليها ، وأنها لن تلبث أن تعدل عن موقفها فتراعى جانب العرب ، وكانت حجتهم فى ذلك أنه من غير المعقول أن الامبراطورية البريطانية تمكن الصهيونية من بلد مقدس عند المسلمين فتغضب ملايين المسلمين الذين تضمهم الامبراطورية البريطانية ، وأن بريطانيا بلد مسيحى فليس مما يتصوره العقل أن تجعل تلك الدولة

من فلسطين - بلد المسيح واقدس بقعة نصرانية - وطننا يهوديا . وكان هذا الاعتقاد من العوامل التي حملت بعض العرب على الاعتقاد بأن خطة التعاون مع البريطانيين والاعتراف بها يريدون من سياسة أفضل من خطة مقاومتهم ، لذلك لم تتجه الحركة الوطنية في فلسطين في أول الأمر إلى معاداة البريطانيين مباشرة (١٣) .

وقد تميز كفاح عرب فلسطين في تلك السنوات الأولى باتجاهه نحو مقاومة تصريح بالفور وسياسة الوطن القومي اليهودي ، فقد كانت الفكرة الاستعمارية غير واضحة لدى جماهير الشعب العربي في فلسطين ، وكان خطر الغزو الصهيوني هو الخطر المباشر الذي يحسه المواطن العبادي ، فعرب فلسطين لم ينالوا حظا كبيرا من العلم والمعرفة ، ولم يتح لغالبيتهم فرصة الاطلاع على التطورات السياسية والاجتماعية في العالم ، كما أن تظاهر بريطانيا بالوقوف موقف الحكم بين العرب واليهود وحرصها على حقوق العرب كان يضلل المواطنين ويصرفهم عن رؤية الخطر الحقيقي الذي يهددهم كما أن امكانات الحركة الوطنية قد تأثرت كثيرا بعد القضاء على الدولة العربية في دمشق وانسفال عرب المشرق بمشاكلهم المحلية (١٤) .

وكانت المؤتمرات الوطنية في فلسطين هي الظاهرة المميزة للنشاط السياسي منذ الاحتلال حتى نهاية العشرينيات . وقد عقد في تلك الفترة سبعة مؤتمرات سياسية كان كل مؤتمر منها يختار لجنة تنفيذية تتولى تنفيذ مقرراته وتشرف على الحركة الوطنية حتى عقد مؤتمر آخر . وكان موسى كاظم الحسيني هو رئيس معظم تلك المؤتمرات ، وكانت هذه المؤتمرات هي صوت الشعب المعبر باستثناء الفترات التي سادت فيها روح الحزبية ، وقد استطاعت تلك المؤتمرات أن تجمع الشعب العربي حول اهدافه وتنبيهه الى يحيط به من اخطار ، غير أن تلك المؤتمرات لم تستطع أن تقوم بدورها لأسباب عديدة أهمها أن تلك المؤتمرات لم تضع خططا عملية للحفاظ على الكيان العربي أو للاحتفاظ بالأرض ، أو لتنفيذ المشروعات الاقتصادية المختلفة بل كانت مهمتها تنحصر في اصدار القرارات ورفع الاحتجاجات وتقديم المذكرات الى الهيئات السياسية والصحف واذاعة البيانات على مرء فلسطين في المناسبات المختلفة .

وكانت اللجنة التنفيذية العربية تؤمن بالوسائل المشروعة في تحقيق أهدافها ، وظل هذا الاتجاه سائدا حتى نهاية العشرينيات ، ولم يكن الشعب العربي راضيا عن استمرار اللجنة في اتباع الوسائل السلمية ، وكان كثيرون يرغبون في اتخاذ إجراءات أشد عنفا من تلك التدابير التي كانت تتخذها اللجنة التنفيذية (١٥) وكانت الأمة رغم تأييدها للجنة في سياستها تطلب أن تعد اللجنة برنامجا عمليا واسعا يضمن للبلاد حيانتها المسادية (١٦) لكن اللجنة لم تعمل في وقت مبكر على بناء القوة الاقتصادية لعرب فلسطين ولم تضع خططا طويلة المدى للوقوف أمام المد الاستعماري في فلسطين ، بل كانت على الأغلب تترك الأمور لظروفها تعالجها في وقتها طبقا لما تقضي به الأحوال .

وكانت اللجنة التنفيذية مستعدة للتفاهم مع الصهيونيين بشرط أساسي وهو إلغاء تصريح بالفور (١٧) لكن الصهيونيين لم يكونوا مستعدين للتخلي عن سياسة الوطن القومي بل كانوا يلجئون الى المماطلة وكسب الوقت تغريرا بالعرب وتمكينا لهم من تثبيت أقدامهم في فلسطين . ورغم أن اللجنة التنفيذية العربية كانت تفهم هذا الموقف وتؤكد دائما للجماهير ، إلا أنها لم تستطع أن تضع موضع التنفيذ خطة ايجابية تدعم الكيان العربي وتمكنه من مواجهة هذا الزحف الاستيطاني .

وقد حدثت خلال العشرينيات ثلاثة اضطرابات هامة بين العرب والصهيونيين هي اضطرابات القدس في أبريل ١٩٢٠ واضطرابات يافا في مايو ١٩٢١ واضطرابات البراق في أغسطس ١٩٢٩ ، وكانت الحكومة تشكل أثر كل اضطراب لجنة للتحقيق في تلك الاضطرابات ، وقد أرجع تقرير الاضطرابات الاولى (لجنة بالين) السبب الرئيسي للاضطرابات الى خيبة أمل عرب فلسطين في عدم تحقيق الوعود التي منحت لهم خلال الحرب واعتقادهم أن تصريح بالفور يتضمن انكارا لحقهم في تقرير المصير وخوفهم من أن يؤدي انشاء الوطن القومي اليهودي الى خضوعهم اقتصاديا وسياسيا لليهود (١٨) وأرجع تقرير الاضطرابات الثانية (لجنة هيكرافت) أسباب اضطرابات يافا الى عديد من الأسباب أهمها اتخاذ الحكومة خطة موجهة أساسا الى تأسيس وطن قومي لليهود وليس لفائدة الفلسطينيين جميعهم وعدم اعترافها بالهيئات التي تمثل عرب فلسطين وسمي المهاجرين لاحداث نزاع اجتماعي واقتصادي في فلسطين .

وأما تقرير اللجنة الثالثة (لجنة شو) فقد أرجسج السبب الرئيسى للاضطرابات الى خيبة امانى العرب القوية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادى والسياسى ، واوصت اللجنة بأن تصدر الحكومة تصريحاً عن سياستها يحدد تفسيرها للفقرة التى وردت فى صك الانتداب بشأن حقوق الطوائف غير اليهودية ، وأن تصدر الحكومة تصريحاً واضحاً بشأن الهجرة اليهودية وأن تعيد النظر فى الادارة التى تراقب الهجرة وأن يعطى للمصالح غير اليهودية رأى فى المباحثات حول الهجرة ، كما أوصت باجراء تحقيق عن الزراعة وسكنى الأرض وأن يوقف طرد المزارعين من أراضيهم الى أن يجرى ذلك التحقيق (١٩) .

ولم تبذل الحكومة البريطانية خلال تلك المرحلة أى جهد حقيقى لاصلاح الأوضاع الخاطئة التى أشارت اليها تقارير اللجان العديدة التى أرسلتها الى فلسطين ، وكان هذه اللجان كانت لجان تخدير وتهدة ولم تكن لجان بحث واستقصاء ، بل ان أحد تقارير هذه اللجان لم تسمح الحكومة بنشره فى حينه ولم تقدمه حتى للجنة شو التى ارادت الاطلاع على هذا التقرير ، ولم يكن ذلك الا لسبب واحد هو أن هذا التقرير أدان السياسة الصهيونية وانتقد موقف الادارة البريطانية المتعاطف معها .

ولم تكن هذه اللجان تتعرض للأسس التى قام عليها الانتداب وانما كانت مهمتها تنحصر فى التعرض للتطبيقات العملية لهذه الأسس وفى الأسباب المباشرة للاضطرابات ، وفى تقديم توصيات تكفل منع تكرار تلك الاضطرابات واعداد تقارير وتوصيات عن أوضاع البلاد الاقتصادية . وقد أخذت جميع هذه اللجان موقف التأييد للحق العربى — سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً — ونبهت الحكومة البريطانية الى خطورة الأوضاع القائمة ، وقدمت توصيات كان الأخذ بها يدخل فى اطار المبادئ الأساسية للانتداب الذى تعهدت به بريطانيا ، وهو الحفاظ على المصالح المختلفة للعرب واليهود ، لكن الحكومة البريطانية لم تكتف بتجاهل ما جاء بهذه التقارير من توصيات بل انها عملت كثيراً ضد توصيات هذه اللجان بدفعها الى ذلك حرصها على العمل الحثيث من أجل توفير الجو المناسب لبناء الوطن القومى اليهودى دون اهتمام أو رعاية للمصالح العربية .

وأرسلت الحكومة البريطانية — تنفيذًا لتوصيات لجنة شو — جون هوب سمبسون أحد المختصين في مسألة الأراضي لاعداد دراسة عن مسائل الهجرة والاستيطان والتحسين قبل أن تقوم الحكومة باصدار بيان عن السياسة التي تنوى اتباعها في فلسطين وكان تقرير هذا الخبر مؤيدًا لمطالب عرب فلسطين فيما يتعلق بالهجرة وبيع الأرض ، فاستقبلوه برضاء خاص وعلنوا انهم وجدوا فيه حلاً للخطر الاقتصادي الذي كان يواجههم وازالة للسيطرة الصهيونية على مقدراتهم (٢٠) .

وعندما قدم سمبسون تقريره وضعت الحكومة البريطانية في أكتوبر ١٩٣٠ كتاباً أبيض عن خطتها السياسية كان أول بصيص من النور يلوح لعرب فلسطين خلال اثنتى عشر سنة برغم ما فيه من تمسك بأسس السياسة البريطانية وتعزيزاً لتصريح بالفور و سك الانتداب ، فقد اعترف بأن فلسطين لا تتسع لمهاجرين جدد وأشار الى الاضرار الفادحة التي لحقت بالمزارعين العرب من جراء انتقال الأراضي لليهود ، وأوصى بتقييد انتقال الأراضي حفاظاً على حقوق الفلاحين (٢١) .

ونظراً لما كان يقال حينئذ من وجوب اتباع سياسة ايجابية وتجربة التعاون مع الحكومة البريطانية ومع اقتناع الزعماء المسئولين بعدم صدق البريطانيين في سياستهم ووعودهم ، فقد أعلن عرب فلسطين بوجه عام قبولهم للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ وأعربوا للحكومة البريطانية عن استعدادهم للتعاون على أساسه (٢٢) .

ومع أن هذا الكتاب لم يلق بالاً للملاحظات شو الخاصة بالأحوال السياسية في البلاد التي كانت سبب كل اضطراب ولا للمظالم التي حاقت بالعرب ، فقد استقبله الصهيوينيون بعاصفة من الاحتجاج والاستنكار لما ورد فيه من إشارة الى تأمين العرب على مستقبلهم (٢٣) .

وأنت هذه الحملة أكلها ، ففي ٦ نوفمبر ١٩٣٠ كتب وزير المستعمرات اللورد باسفيلد الى التايمس مطمئناً نافياً عزم الحكومة على وضع تشريع يحظر على الوكالة اليهودية والجمعيات الصهيونية الاستثمار في سياستها المعروفة في مسألتى الأراضي والمهاجرة (٢٤) . ودعا رئيس الوزارة البريطانية الوكالة اليهودية الى تعيين لجنة تتشاور مع لجنة وزارية خاصة حول السياسة الفلسطينية (٢٥) ،

وعقد مجلس العموم البرلماني جلسة صاخبة لمناقشة سياسة الحكومة ، وكانت هناك حملة من عدد كبير من أعضاء المجلس على سياسة الحكومة وعدم تعاطفها الكامل مع سياسة الوطن القومي اليهودي التي التزمت بها بريطانيا (٢٦) . وكان واضحاً من نتيجة المناقشة أن الحكومة البريطانية لم تستطع أن تقف ولو مؤقتاً مؤثماً منصفاً من قضية فلسطين .

ونشرت نتيجة المداولة بين اللجنة الوزارية والوكالة اليهودية في ١٣ فبراير ١٩٣١ ليس في شكل بيان سياسي معدل وإنما في شكل خطاب من رئيس الوزارة البريطانية إلى الدكتور وايزمان ، وهذا الخطاب لم يرفض السياسة التي وردت في الكتاب الأبيض لكنه شرحها وفسرها ، وبالنسبة للنقاط الهامة مثل الانتفاع بأراضي الدولة للمستوطنين اليهود كان التفسير أكثر تعاطفاً لمطالب اليهود مما بدا في الكتاب الأبيض ، لكن الاختلاف الحقيقي الملفت للنظر لم يكن في نقاط الرأي أو السياسة بل في لهجة الكتاب (٢٧) . فلهجة الكتاب الأبيض لهجة حكومة واثقة من نفسها عازمة على تطبيق سياستها ، أما لهجة مكدونالد فهي لهجة تستعطف ، وتهدف إلى تهدئة الخواطر ووضع حد لضجيج يزعجه ويخيفه فهو يقبل مطالب الصهيونية زاعماً أنه لم يقصد مخالفتها .

وقد اصطلح العرب على تسمية هذا الكتاب بالكتاب الأسود باعتباره صفحة سوداء في تاريخ السياسة البريطانية (٢٨) . وكتب رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامي معلناً أن الكتاب الأسود قد أوجد سياسة جديدة مناقضة تماماً لما تضمنه الكتاب الأبيض ، وأعلنت صحيفة فلسطين أن العرب كانوا ضحية « نصب » (٢٩) .

وآثرت تلك السياسة عرب فلسطين ، لكن اللجنة التنفيذية العربية التي كانت تستيقظ أحياناً لتصدر البيانات كانت في ذلك الوقت أضعف من أن تفعل شيئاً ، وجرت محاولات للانتقال كان منها انعقاد المؤتمر الاسلامي في القدس في ديسمبر ١٩٣١ (٣٠) والذي نشأت فكرة عقده بمناسبة ارسال لجنة البراق الدولية من قبل عصبة الأمم إلى القدس في مايو ١٩٣٠ للتحقيق في قضية حائط البراق ودعاوى كل من العرب واليهود في ملكيته .

ولم يكن عرب فلسطين راضين عن استمرار اللجنة التنفيذية في اتباع تلك السياسة وكان كثيرون يطالبون بالتخلى عن سياسة النهدة والوسائل السلمية (٢١) . بل ان بعض الشباب العربى الفلسطينى انهم زعماء الحركة الوطنية بانهم يتعاونون مع الاجليز ويهادنونهم وانهم يوجهون الحركة الوطنية ضد الصهيونيين وحدهم بينما الانتداب هو الخطر الحقيقى ، ولم يسلم أمين الحسينى من توجيه مثل هذا الاتهام (٢٢) .

ومع بداية الثلاثينيات وازدياد الوعى العربى وادراك اللجنة التنفيذية العربية أن وسائلها لم تحقق للبلاد شيئا وأن كل الجهود التى بذلتها لاقناع الحكومة البريطانية بتغيير سياستها ذهبت سدى ، وأن اراضى البلاد تنتقل رويدا رويدا الى اليهود ، وأن توافل المهاجرين تتوالى على البلاد بالطرق المشروعة وغيرها ، وأن الأعوام تمضى دون أن يحصل العرب على حق من حقوقهم الأساسية ، بالإضافة الى الضغط الشعبى على اللجنة ، كل ذلك دفع اللجنة التنفيذية الى مزيد من الحركة والفعالية حتى لا تفقد ما بقى لها فى نفوس الجماهير . لكن اللجنة التنفيذية لم تقرر سياسة اللاتعاون دفعة واحدة ، بل رأت أن تبدأ البلاد بالمقاطعة الاجتماعية واقامة المظاهرات كبداية لسياسة النحدى . فتنظيم مظاهرات ١٩٣٣ كان يعنى فى حقيقة الأمر اعلام الحكومة البريطانية ان العرب تأكدوا أن الوطن القومى اليهودى هو وليد السياسة البريطانية وانهم سيوجهون كفاحهم ضد هذه السياسة بدلا من توجيهها ضد السياسة الصهيونية وحدها .

وقد أوضح تقرير حكومة الانتداب لعام ١٩٣٣ أن اضطرابات اكتوبر ونوفمبر من ذلك العام قد اوضحت تغير نظرة العرب الى حكومة الانتداب (٢٣) . ويؤكد هذه الحقيقة حرص العرب خلال تلك الانتفاضة على عدم اصابة احد من اليهود (٢٤) . بعكس ما حدث فى كل الاضطرابات السابقة تأكيدا منهم لمعنى توجيه عدائهم الى الانتداب بشكل أساسى والى الحركة الصهيونية بشكل ثانوى .

ويرجع هذا التغير الى ثلاثة عوامل رئيسية :

الأول : ازدياد نضج الفلسطينيين سياسيا وفهمهم لحقيقة الانتداب وايهاتهم بأن الاستعمار هو أصل الداء ، ولم يكن ذلك واضحا فى أذهانهم فى السنوات العشر الأولى من الانتداب فعرب فلسطين حديثو عهد

بالاستعمار الأوربي لأن علاقتهم المباشرة به بدأت منذ عام ١٩١٧ فهم ليسوا أصحاب تجارب سياسية ، ولا يمكن مقارنتهم بغيرهم ممن خبروا الاستعمار الأوربي سنوات طويلة . فقد ظلت هذه المنطقة التي عرفت سياسيا فيما بعد باسم فلسطين عدة قرون تحت الحكم العثماني في ظروف متخلفة ، ومع أنهم كانوا يشاركون في حكم أنفسهم وإدارة شئونهم عن طريق بعض المجالس التمثيلية لكن تلك المجالس لم تؤثر كثيرا في نضجهم السياسي .

وقد ترتب على عدم فهم عرب فلسطين لحقيقة العلاقة بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية في بداية الأمر أن ظلوا طوال العشرينيات يحسنون الظن ببريطانيا ويتوقعون أن تغير سياستها وتتخلى عن فكرة الوطن القومي اليهودي وتساعدهم على تحقيق الاستقلال .

وخلال تلك الفترة كانت السياسة البريطانية تعمل على توجيه طاقات عرب فلسطين تجاه اليهود ، وتستقطب غضبهم بإرسال لجان التحقيق أو بالدخول في مباحثات مع ممثلي العرب ، وعملت تلك السياسة من ناحية أخرى على إثارة الخلافات الشخصية بين أهل البلاد : مجلسيين ومعارضين ، مسلمين ومسيحيين ، وخلفت بعض الأحزاب المؤيدة لسياستها ودعغت أحزاب أخرى إلى أخذ مواقف معادية للحركة الوطنية .

ومع الازدياد النسبي في عدد خريجي المدارس العالية وإنشاء وحدات ومؤسسات اقتصادية ، وهجرة أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن بدأت تظهر قوى اجتماعية جديدة ممثلة في المثقفين وعمال الصناعة . وعندما لم يكن في مقدور القيادة الوطنية أن ترفع شعار المقاومة المسلحة بدأت قيادات أخرى في الظهور كان أبرزها قيادة الشيخ عز الدين القسام الذي رفع شعار الثورة المسلحة وقاد رجاله في أول معركة ليضرب المثل والقذوة الصالحة ويدل الجماهير على الطريق .

أما العوامل الثانی في أحداث ذلك التغير السياسي ، فهو ازدياد الهجرة بمعدلات كبيرة في السنوات الأولى من الثلاثينيات حتى أنها فاقت في عام ١٩٣٣ ، كل ما هاجر إلى فلسطين في السنوات الست السابقة لذلك العمام . وليس هناك شك في أن هدوء العرب — النسبي — بعد عام ١٩٢١ مرتبط إلى حد كبير بضعف الهجرة اليهودية في السنوات

التالية (٣٥) . كما أن تعاظم نشاطهم السياسى ابتداء من عام ١٩٣٣ كان مرتبطا ، بازدياد الهجرة فى تلك السنوات (٣٦) .

وكان المؤتمر الصهيونى الثامن عشر الذى عقد فى براغ فى أغسطس ١٩٣٣ قد طالب بضرورة بناء الوطن القومى فى أسرع وقت ممكن وعلى اوسع نطاق وأعلن المؤتمر عن رغبة اليهود فى ايجاد علاقات سلام وتعاون مع الشعب العربى فى فلسطين ومع الأقطار المجاورة على أساس عدم تقييد الهجرة أو الاستيطان فى فلسطين (٣٧) . وأعلن مؤتمر صهيونى آخر عقد عام ١٩٣٥ ، أن فلسطين هى « البلد الوحيد المفتوح اليوم للهجرة اليهودية على نطاق واسع » وطالب « بوجوب متابعة الهجرة والتوطين أسرع بكثير من أى وقت مضى » (٣٨) .

راى عرب فلسطين كل ذلك وتمثلت أمام أعينهم علامات الخطر ، وراوا حكومة بريطانيا تضرب عرض الحائط بتقارير الخبراء واللجان التى دعا بعضها الى استشارة عرب فلسطين فى أمر الهجرة وأكد آخرون عدم مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جديد ، فاضطربت نفوسهم وأدركوا ان بريطانيا هى سبب كل ما نزل بهم من بلاء — فلولاها ما كانت الهجرة اليهودية ولولاها ما كان حرمان البلاد من حقوقها السياسية .

وأما العامل الثالث الذى كان له أثره فيما طرأ من تغير على استراتيجية الحركة الوطنية فى تلك الفترة ، فهو ازدياد مساحة الاراضى التى انتقلت لليهود ، فقد تبين من السجلات الرسمية أن مساحة الاراضى العربية التى انتقلت الى ملكية اليهود بين عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، (١١٨٤٥٣ دونما) بخلاف مساحة كبيرة أخرى انتقلت الى اليهود ولم يتم تسجيلها (٣٩) .

تلك هى العوامل الرئيسية الثلاث التى ساهمت فى استئقامة الخط الوطنى خلال سنوات النصف الأول من الثلاثينيات : وهى ازدياد نصيب عرب فلسطين سياسيا ، وتضخم الهجرة اليهودية اعتبارا من عام ١٩٣٣ ، وازدياد مساحة الاراضى التى انتقلت لليهود فى تلك الفترة .

ونظرا لأن اللجنة التنفيذية العربية لم تكن على مستوى التغير فى استراتيجية الحركة الوطنية ، فقد كانت وفاة موسى كاظم الحسينى فى

مارس ١٩٣٤ وعدم قدرة تلك اللجنة على قيادة الحركة الوطنية بفكر جديد سببا في انفراط عقدها في أواخر ذلك العام ودافعا للكتل الرئيسية التي كانت تنضوي تحت لواء تلك اللجنة الى تكوين أحزاب سياسية جديدة .

فقد تشكل في تلك الفترة عدد من الأحزاب الفلسطينية هي : حزب الدفاع الوطني (٢ ديسمبر ١٩٣٤) . الحزب العربي الفلسطيني (٢٤ مارس ١٩٣٥) ، حزب الإصلاح (يونيه ١٩٣٥) ، حزب الكتلة الوطنية (٤ أكتوبر ١٩٣٥) ، وكان قد سبق تشكيل هذه الأحزاب تأسيس حزب الاستقلال العربي الفلسطيني (٤ أغسطس ١٩٣٢) .

ولم تكن تلك الأحزاب أحزابا سياسية بالمفهوم الغربي ، فلم يكن بإمكانها أن تقدم للجمهور وعودا سياسية تحقق لها الفوز في الانتخابات فلم يكن هناك حكومة عربية في فلسطين أو مؤسسات للحكم الذاتي ، ولذا فقد كان هدف تلك الأحزاب أن تحقق هيمنتها على الحركة الوطنية — أو على جزء من نشاطها — وليس على أية حكومة . وكان الاعتدال يقاس بدرجة التعاون مع حكومة فلسطين ، وبالأساليب التي تلجئ إليها الجماعات السياسية في تحقيق مطالبها . وكان أعضاء الأحزاب يخرجون من بين ظهرائي العائلات ذات النفوذ ومن الصفوة التي تعيش في المدينة . ولم يكن يحدث في الأحزاب أية انتخابات . فلم تكن الاجتماعات منتظمة . وكان الحزب يدعى للاجتماع عندما يريد قادته اصدار توصيات . وغالبا ما كانت الأحزاب تثبت وجودها بفضل العائلات ذات النفوذ . وكان معظم تلك الأحزاب يعرف بالاسم الرسمي للجماعة أو باسم العائلة المسيطرة ، فالحزب العربي الفلسطيني كان يسمى بجماعة الحسيني أو الحسينيين . وحزب الدفاع الوطني كان يسمى بجماعة النشاشيبي . وقد أخذ مظهر الأحزاب السياسية بعض الوقت مظهر المشادات الحزبية ، وشرعت الصحافة العربية في عام ١٩٣٥ في شن حملة ضد قادة الأحزاب متهمه إياهم بوضع المصالح الشخصية فوق المصلحة الوطنية (٤٠) .

ولم تكن هناك فروق موضوعية واضحة في برامج تلك الأحزاب . كلها كانت ترفع شعارات الاستقلال ومقاومة الصهيونية . كذلك لم يكن بينها فروق طبقية أو مذهبية ، فلم تكن هناك أحزاب عربية ذات نزعات

اجتماعية معينة اشتراكية أو عمالية أو محافظة فقد كانت كلها تركز على الأهداف الوطنية السياسية ، فاذا اثار اهتمامها شيء من الأهداف التقدمية ، فانمسا يكون ذلك ثانويا او باعتبارها من الوسائل المحققة للأهداف الوطنية ، لكن المروق بين تلك الأحزاب كانت ترجع في الأكثر الى القائمين بها وإلى نوع العلاقة بينها وبين الشعب ، وإلى مواقفها من الأحداث وجهودها في خدمة القضية الوطنية (٤١) .

ولم يخرى ذلك العمام (١٩٣٥) كان الموقف يتدهور سريعا ففي اكتوبر ١٩٣٥ تم اكتشاف أسلحة وذخيرة حربية مخبأة في ارسالية اسمت مرسلة لليهود من بلجيكا ، وقد قدم ذلك الدليل على أن اليهود كانوا يتسلحون بدرجة كبيرة وركزت الصحافة العربية على التشنيع بالحكومة واليهود معا (٤٢) .

وشعرت الجماهير بضرورة قيام قوى يعبر عن رأى العرب في المواقف التي تقتضيها ظروف المصلحة والعمل القومي ، فشكلت لجنة سميت « لجنة الأحزاب » ولم يوافق حزب الاستقلال على الاشتراك فيها . وكانت هذه اللجنة تعقد اجتماعات من آن لآخر لبحث الأمور الطارئة (٤٣) .

وقد تكونت هذه اللجنة على أثر اجتماع عقد في يافا يوم ١٨ اكتوبر ١٩٣٥ بعد حلالة تسلح اليهود ، وعقد اجتماع آخر في يافا يوم ٢١ اكتوبر تقرر فيه اعلان الاضراب في جميع المدن والقرى الفلسطينية يوم ٢٦ اكتوبر احتجاجا على تهاون الحكومة في مراقبة الأمور تهاونا مكن اليهود من جعل فلسطين مستودعا صهيونيا مسلحا (٤٤) .

راذاعت لجنة الأحزاب بعد اجتماع بافا بيانا الى الأمة بمناسبة هذا الحادث نلمح فيه روحا جديدة غير تلك التي تعودنا رؤيتها في بيانات اللجنة التنفيذية العربية ، فلم يعد مقتصرا على اعلان الاضراب واتباع الوسائل السلمية ، بل أصبحت البيانات تدعو الى ما هو أكثر من ذلك « ولم يكن الاضراب كل ما تقوسل به الأمة لدفع الأذى ورد العدوان ، فان في عزيمتك المشحونة من القوى الكامنة ما سوف يستمد منه المناهضون عن كيانك ومقدراتك ما يلهمهم وحى الجهاد وعلان حقت في الحياة » (٤٥) .

واجتمع مندوبو احزاب الاصلاح والدفاع الوطني والكتلة الوطنية

والحزب العربي الفلسطيني ولجنة مؤتمر الشباب في أوائل نوفمبر ١٩٣٥ بالقدس لمناقشة اقتراح بالاضراب العام ، وتقرر ارجاء اتخاذ قرار في هذا الشأن حتى عودة المندوب السامي من لندن ، وتقديم مذكرة من الأحزاب اليه متضمنة مطالب الأمة الصريحة ومعرفة رده عليها ، على أن يجتمع مندوبو الأحزاب بعد ذلك لتقرير الخطوة الحازمة التي تصل بالبلاد الى آمالها (٤١) .

وأبرقت لجنة اجتماع نابلس يوم ٢ نوفمبر الى رؤساء الأحزاب مستنكرة قرارهم بعدم الاضراب لأنها « تعلم أنه لا يعبر عن ارداة الأمة العربية التي تعاون الظالمون على ابادتها ، وانما هو دليل على ضعف المتزعمين وهوادتهم » ولم تنتظر مدن فلسطين موافقة قادة الأحزاب فشككت فوراً لجان اضراب ، وأصدرت بيانات تدعو اليه وأشارت اخبار الصحف في ١٣ نوفمبر الى اجماع البلاد على الاضراب وان كان هناك اختلاف في الرأي في مدينة حيفا ، ونشرت الصحف في نفس اليوم بيان مندوبي الأحزاب بضرورة تأجيل الاضراب ومنع هذا فقد أضربت البلاد اضراباً عاماً شاملاً (٤٢) .

ويحدث خلال النصف الثاني من نوفمبر حدث ثوري هام كان له أصداء بعيدة على مسار الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك حتى أنه يمكن اعتباره ارهاصة طبيعية لثورة ١٩٣٩/٣٦ ، ذلك هو ظهور تلك الحركة الثورية التي قادها الشيخ عز الدين القسام والتي رفعت راية المقاومة المسلحة ضد بريطانيا والصهيونية ، وخاضت أول معركة مباشرة ضد القوات البريطانية ، وانتهت باستشهاد الشيخ القسام وعدد من رجاله يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ .

ولم يكن نشاط الشيخ القسام في هذا الوقت شيئاً جديداً ، فتشير الوثائق البريطانية الى أنه كان هناك تدريبات مبكرة لرجال القسام ، وان القسام كان مسئولاً بشكل أو آخر عن الهجمات والقضاء القنابل في الشمال والتي بلغت ذروتها في حادثة استشهاده برغم عدم وجود دليل مؤكد يمكن ابراده لتحديد مسؤوليته .

وقد أحدثت الروايات التي قيلت حول استشهاده هياجاً كبيراً ، واعتبرته الطبقات الشعبية والجمهير بشكل عام شهيداً لقضيته الدين

والوطن ، ووجد أسلوبه فى حرب العصابات استهابة شعبية كبيرة ، ورغم أنه لم يحقق شيئاً يذكر من الناحية العسكرية ، لكنه عبر بطريقة عملية عن فكرة معينة ، وضرب المثل لمواطنيه ، ونبه الى أسلوب جديد للنضال السياسى (٤٨) .

وقد قيل بصدد تلك الحركة آراء كثيرة خاصة بالنسبة لتبعيتها لحزب أو اتجاه معين ، لكنه يعتقد من دراسة هذه الحركة ومن تتبع مسارها أنها لم تكن تابعة لأحد . وقد يكون للقسام علاقات مع الحزب العربى الفلسطينى أو حزب الاستقلال ، وقد يكون على صلات طيبة مع قيادة الحركة الوطنية ، لكن ذلك لا يعنى ارتباطه بتلك الأحزاب أو تبعيته لقيادة الحركة الوطنية . فحركة الشيخ القسام كانت تقوم على فكرة الجهاد المسلح، وأن القوة وحدها هى التى تستطيع أن تمنع بريطانيا من الاستمرار فى سياسة إقامة الوطن القومى اليهودى . ولم تكن الأحزاب أو القيادات القائمة فى فلسطين فى ذلك الوقت تؤمن بهذه الفكرة أو تدعو الى انتهاجها . وقد يكون هناك تعاون بين الشيخ القسام وبعض القيادات الوطنية ، لكن يعتقد أن هذه الحركة لم تكن تابعة من حزب معين بل كانت ينبثقة من احساس دينى عميق لدى رجال القسام وكلهم — أو كل من عرف من شخصياتهم — من الفلاحين والعمال بالخطر الذى يهدد حياتهم من جراء استمرار الهجرة اليهودية المتدفقة الى فلسطين ونشاط حركة بيع الأراضى لليهود ، وأن الوسائل السلمية والطرق المشروعة لم تعد تجدى فتىلاً ، وأن العمل المسلح وحده هو الذى يستطيع أن يعيد الأمور الى نصابها .

وقد كان للعامل الاقتصادى أثره من غير شك فى هذه الحركة ، لكن العامل الدينى كان هو العامل الأساسى فى قيامها . ويظهر ذلك بشكل واضح من دراسة شخصية قائدها ، فهو رجل ذو مكانة دينية واجتماعية ووضع اقتصادى مستقر ، لكن تربيته الدينية وفهمه للإسلام جعلاه رافضاً للظلم مستعداً لمقاومته ، ليس مجرد المساهمة فى تحرير جزء من وطنه ، بل تنفيذاً لما أمر به الله سبحانه وتعالى من وجوب الجهاد فى سبيله ومقاومة الظلم والظالمين .

ثم نأتى الى رجال الشيخ القسام فنجدهم من الرجال الذين التقوا

حوله فى المسجد واستجابوا لتعاليمه وعظاته ، ورغم أوضاعهم الاقتصادية العسادية فقد كان كل عضو يسلح نفسه على حسابه الخاص ويبذل شيئا مما يملك لعصبته لكنهم كانوا فى نفس الوقت يرون الخطر يهدد بلادهم ويشاهدون الهجرة اليهودية تتدفق على ميناء حيفا ، ويحسبون بما ينتظر بلادهم من هلاك ودمار . وقد كان على شاكلتهم كثيرون لم يتحول الاحساس بالخطر لديهم الى تحرك ومقاومة مسلحة . فالعامل الدينى أساسا هو الذى ملأ قلوبهم بالايمان وهو الذى حرك فيهم كوامن الغضب ، وهو الذى جعلهم يتركون اولادهم وزوجاتهم جهادا فى سبيل الله .

ومن ناحية أخرى فقد كان الجو السياسى العام فى فلسطين فى تلك الفترة لا يشجع على قيام تحركات ثورية من هذا النوع . فالقيادة السياسية تؤمن بالوسائل السلمية ، والاغلبية العظمى من عرب فلسطين تستجيب لهذه القيادة حتى وان لم يصادف ذلك ميولها ، لكن العامل الدينى هو الذى دفع رجال هذه العصبة الى الخروج عن هذا الاطار الذى كان يحدد مسار الأحداث السياسية فى فلسطين فى ذلك الوقت والى رفع شعار الثورة المسلحة ، تحرير البلاد ومقاومة للانتداب والصهيونية (٤٩) .

وبعد استشهاد القسام بخمسة أيام (٢٥ نوفمبر ١٩٣٥) قدم ممثلو أحزاب فلسطين الخمسة - باستثناء حزب الاستقلال - مذكرة الى المندوب السامى تضمنت المطالب التالية :

أولا : تأسيس حكومة ديمقراطية طبقا لميثاق عصبة الأمم وللمادة الثانية من صك الانتداب .

ثانيا : حظر انتقال الأرض العربية لليهود ، وسن قانون مماثل لقانون الخمسة أفدنة فى مصر .

ثالثا : وقف الهجرة اليهودية فورا وتشكيل لجنة متخصصة لتحديد مقدرة البلاد على الاستيعاب ووضع قاعدة للهجرة (٥٠) .

وكانت المجموعات الاستقلالية من الشباب فى تلك الفترة الذين يقودهم شخصيات مثل أكرم زعير (نابلس) وحندى الحسينى (غزة) وهاشم

السبع (يافا) وعاطف نور الله (حيفا) قد استمرت في الاثارة السياسية واستفادت من الشعور العام من أجل انتزاع القيادة من الأحزاب السياسية وتوجيه الأنظار الى النشاط المتطرف . وكان هناك عوامل تركت في الشعب العربي في فلسطين أثرا بعيدة المدى وزادت من الشعور المعادي لبريطانيا منها بيان وزير المستعمرات في لندن وقضية طرد المستأجرين العرب في طبعون ولهجة الصحافة العربية خاصة مقالات أكرم زعير في الجامعة الإسلامية وما تنشره جريدة الدفاع ، واستشهاد الشيخ القسام والأسلوب الذي سلكته عصبته والسمة الدينية التي أحاطت بها . كل ذلك قد زاد من الشعور المعادي لبريطانيا وتحولت العدواة التي كان العرب يضمرونها للصهيونية الى البريطانيين وحكومتهم .

وكان هناك شعور عام بأنه إذا لم تقم الحكومة بعمل شيء يرضي الآمال السياسية العربية فإن تطورات أخرى ينتظر حدوثها وسيجد بعض قادة الأحزاب أنفسهم مضطرين لتبني سياسة متطرفة ، ليس فقط من أجل استعادة هيبتهم والحيلولة دون خروج القيادة الوطنية من أيديهم ، ولكن أيضا من أجل اقناع الرأي العام ومحاولة اتباع خطة عملية جديدة بعد أن فشلت جهودهم السابقة في الاحتجاج والمظاهرات والاجتماعات الشعبية . وكان هناك ميل عام يتجه لصالح سياسة عدم التعاون شاملة الدعوة الى عدم دفع الضرائب والى استقالة الموظفين العرب والى تنظيم العصابات المسلحة (٥١) .

وقدم المندوب السامي واكهوب في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ مشروعا لمجلس تشريعي الى ممثلي الأحزاب العربية ، كما قدمه الى المنظمات الصهيونية والوكالة اليهودية في اليوم الثاني ، وأوضح عند تقديمه للمشروع أنه سيتاح للمجلس مجال واسع للمناقشة ، لكن مداولاته ستفرض عليها بعض قيود جوهرية لتمكين المندوب السامي من القيام بمسؤولياته لانجاز الالتزامات الدولية التي التفت على عاتق الحكومة البريطانية (٥٢) .

وكان هناك تضارب كبير في موقف القوى السياسية العربية من مشروع المجلس التشريعي ، فقد عارضت مجموعات الشباب الاستقلالية وقادة حزب الاستقلال والحزب العربي الفلسطيني هذا المشروع ، وأدرك عدد من السياسيين القدامى وشخصيات أخرى مزايا هذا المجلس ، لكن

كان من المتوقع أن يعلنوا معارضتهم للمجلس خوفا من هجمات الصحافة والسياسيين المتطرفين ، وكان آخرون يميلون الى طلب ادخال تعديلات على المشروع ، كما فضل البعض انتظار الرد على مطالب الأحزاب العربية في المذكرة التي قدمت الى الحكومة ، واقترح آخرون أن يقسم العرب أنفسهم الى قسمين : قسم يقبل المجلس بتحفظ أو بدون تحفظ ، بينما ينتظر القسم الآخر نتيجة البحث ويكون مستعدا لاستئناف الاثارة .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن الهيئات التي كانت تحاول ابراز النقاط المفيدة في المشروع هي مجموعات يعقوب الفصين وحزب الدفاع الوطني ، وانهم ومعهم حزب الاصلاح كانوا أكثر ميلا الى قبوله من القوى السياسية الأخرى ، وان عبد اللطيف صلاح كان ينتظر أن يأخذ موقفا مماثلا لولا مجموعة المتطرفين الذين جمعهم حوله ، وأنه حتى نهاية ديسمبر ١٩٣٥ — أي بعد تقديم المشروع بعشرة أيام — لم تكن أية هيئة سياسية أو أية شخصية عربية مسئولة قد اتخذت قرارا نهائيا في الموضوع ، وأن الأحزاب العربية الخمسة أظهرت نشاطا قليلا أو معدوما في تلك الفترة انتظارا منها لرد الحكومة على مذكرة الأحزاب (٥٣) .

ولم تتمكن الأحزاب العربية من الوصول الى اتفاق حول المشروع خلال يناير ١٩٣٦ فقد عقد اجتماع للأحزاب في بيت المقدس يوم ٧ يناير لمناقشة المشروع ، ثم عقد اجتماع آخر في ١٧ يناير ، لكن لجنة الأحزاب اختلفت على مدى التعديل الذي يجب أن يطلب من الحكومة ادخاله على المشروع ، وكان راغب النشاشيبي واسحق البديري يستحسنان طلب تعديلات أقل اندفاعا ، واتفق رؤساء الأحزاب الأربعة في النهاية على أن يقدم كل حزب اجابة منفردة الى الحكومة وأن يلتقوا فيما بعد لتقدير موقفهم النهائي (٥٤) .

وفي ٢٩ يناير ١٩٣٦ سلم المندوب السامي رد الحكومة البريطانية على المذكوره التي سبق أن قدمها ممثلو الأحزاب العربية في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ ، وكانت خلاصة الرد كما يلي :

أولا : بالنسبة لمطلب اقامة حكومة ديمقراطية في فلسطين فمرد

الحكومة على ذلك يتمثل في الاقتراحات الخاصة بإنشاء مجلس تشريعي في فلسطين .

ثانيا : بالنسبة لوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين وفقا تماما ، فإن ذلك ليس محل بحث الحكومة البريطانية ، وأن القاعدة الأساسية في هذا الشأن هي ادخال المهاجرين الى فلسطين وفقا لقدرة البلاد على الاستيعاب، وأن الحكومة البريطانية لا تنوى النظر في النحول عن هذا المبدأ .

ثالثا : ان وزارة المستعمرات توافق على مبدأ سن تشريع يمكن به الا يسمح لمالك ببيع أى جزء من أرضه اذا لم يكن محتفظا بالحد الأدنى الذى يكفى لعائلته هو وأسرته ، على أن يستثنى من ذلك قضاء بئر السبع ومناطق المدن والأراضي المزروعة بالحمضيات (٥٥) .

وكان بيان المندوب السامي محل نقد في الصحافة العربية ، وعبرت العناصر الاستقلالية عن عدم رضاها على البيان ، وكان لهم ولبعض السياسيين وشخصيات بدوية من بئر السبع تعليقات مضادة بسبب السماح ببيع الأراضي في منطقة بئر السبع (٥٦) .

واجتمعت الهيئة العامة لحزب الدفاع الوطنى في ٢٩ مارس ١٩٣٦ حيث قررت « قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة ، رغم انه لا يحقق جميع آماني البلاد ولا رغبات أهلها ، وذلك لامتناد الهيئة بأنه يساعد على السير بالامة نحو الحكم الذاتى » وأما الحزب العربى الفلسطينى فقد ظل موقفه الرسمى غير معروف حتى أصدر الحزب بيانا في ١٤ أبريل ١٩٣٦ أعلن فيه رفضه للمجلس التشريعي . وأما الأحزاب الأخرى التى اشتركت في لجنة الأحزاب فقد وافقت على المشروع . وهكذا ظهر الحزب العربى أمام الراى العام بمظهر الحريص على الاستقلال التام (٥٧) . وأما حزب الاستقلال فقد رفض المشروع رفضا باتا لعدم ايمانه بسياسة التعاون مع الحكومة (٥٨) .

ويعتقد نجيب صدقة أن الذى أغرى الأحزاب العربية لقبول المشروع هو حق المجلس في بحث مسألة الهجرة (٥٩) لكنى أختلف معه تماما فلم تكن المسألة مسألة بحث في موضوع الهجرة لكنها كانت بالدرجة الأولى تعبيرا عن عجز الأحزاب الفلسطينية في ذلك الوقت وعدم قدرتها على

الاستمرار فى قيادة الحركة الوطنية وحرصها على الوصول الى أية تسوية مناسبة تغنيها عن النضال والمقاومة .

ولم نلث نهاية المجلس التشريعى أن نحددت خارج فلسطين ، وفى ١٦ فبراير ١٩٢٦ فوئش المسروع فى مجلس اللوردات حيث أجمع عدد من اللوردات يمثلون سائر الاحزاب البريطانية على معارضة المشروع وكان المتحدث باسم الحكومة هو المؤيد الوحيد للمشروع ، وفى ٢٤ مارس فوئش المشروع فى مجلس العموم ، وكانت النتيجة مماثلة لذلك الى حد كبير ، فقد قوطعت تماما كلمة المستر توماس وزير المستعمرات فى ذلك الوقت واحد اثنين أيدا المشروع .

واعتبر العرب هذه النتيجة دليلا قاطعا على النفوذ الصهيونى فى لندن . فهذا المشروع الذى الذى كان العرب يعتبرونه وسيلة محدودة لتحقيق مطالبهم تبناه المندوب السامى فى فلسطين ووافقت عليه الحكومة البريطانية ، ومع ذلك فقد رفض المشروع نتيجة للنفوذ الصهيونى فى البرلمان البريطانى . وكان محتما أن يقوى عدااء العرب للانتداب ولكل ما يمثله ، كما تأكدت مخاوف العرب من أن الانتداب قد يؤدى بهم فى النهاية الى الخضوع للصهيونيين (١٠) . ويذكر تقرير بريطانى دورى مرسل من فلسطين الى وزارة المستعمرات فى أول أبريل ١٩٣٦ أن العرب أصبحوا متشككين بشكل واضح فى نيات الحكومة بالنسبة للمجلس التشريعى ، وانهم بدأوا يتأكدون أن الأمل فى احراز شىء من التقدم أصبح مستبعد التحقيق ، وأنه يوجد شك محدود فى أن أى تأخر أكثر من هذا فى انشاء المجلس التشريعى سوف يترتب عليه اضطراب خطير (١١) .

وارادت الحكومة البريطانية أن تخفف من الأثر الذى تركه احباط مشروع المجلس التشريعى فى مجلسى العموم واللوردات — خاصة وأن العرب لم يرفضوا المشروع — فأوعزت الى المندوب السامى فى فلسطين أن يبلغ قادة العرب أن وزير المستعمرات مستعد لاستقبالهم فى لندن لبحث الأمر معهم . واستقبل المندوب السامى يوم ٢ أبريل عددا من القادة العرب حيث أبلغهم أن وزير المستعمرات استقبل مؤخرا بعض ممثلى الصهيونية الذين قدموا اليه اعتراضات شديدة بشأن المجلس التشريعى ، وأن وزير المستعمرات قد فوضه فى دعوة وفد من زعماء العرب للسفر الى لندن

لابدء وجهة نظرهم ، وطلب منهم ان يخطروه عن أسماء أعضاء الوفد والموعد الذى سيصلون فيه الى لندن اذا كان فى نيتهم قبول دعوة وزير المستعمرات . ووجه احد أعضاء الوفد سؤالاً الى المندوب السامى عما اذا كان الوفد يستطيع ان يعرض على وزير المستعمرات مسائل الهجرة وبيع الاراضى ، فأجاب المندوب السامى « أنه وان كانت المسألة الرئيسية التى يدور عليها البحث مع وزير المستعمرات هى مسألة المجلس التشريعى، فانه سيكون للوفد الحرية فى ابداء رأيه فيما يتعلق ببيع الاراضى والهجرة » وبعد مناقشة قصيرة اخبر الزعماء العرب المندوب السامى أن رغبتهم الاجماعية هى قبول الدعوة وأنهم يأملون أن يصلوا الى لندن خلال بضعة أسابيع (٦٢) .

وكانت هذه الدعوة مفاجأة طيبة للقادة العرب خاصة بعد تأكدهم أنه سيكون بإمكانهم تقديم بيانات بشأن بيع الاراضى والهجرة ، وحدث تحسن فى الوضع السياسى الذى كانت قد أفسدته المناقشة فى مجلس العموم ، لكن بعض العرب كانوا مرتابين فى سر هذه الدعوة المفاجئة ، كما أن البعض كان يشعر بعدم الارتياح لتشككهم فى قيام الوفد بمهمته ، وكان آخرون لا يرون فائدة فى هذه الدعوة (٦٣) .

وانتقدت الصحف العربية فى فلسطين تعجل رؤساء الأحزاب وقبولهم الدعوة دون رجوع الى أحزابهم أو الى الأمة لاستشارتها فى الموضوع ، وأعلنت الصحف معارضتها لهذا الوفد اذا لم يتباحث مع الحكومة البريطانية فى القضية الفلسطينية كلها لا فى المسألة التشريعية فقط ، وطالب الرأى العام العربى رؤساء الأحزاب باتخاذ تدابير عاجلة لعقد مؤتمر وطنى عام يبحث الموقف الناشئ عن توجيه الدعوة المذكورة ، وتقيد مهمة الوفد بمطالب الأمة الاساسية (٦٤) .

وخلال تلك الفترة كان هناك عاملان خارجيان قد تركا أثراً على الأوضاع الداخلية فى فلسطين . العامل الأول هو تأثير الأحداث فى الأقطار العربية المجاورة خاصة مصر وسوريا . ففى مصر أدت التطورات السياسية فى خريف ١٩٣٥ الى تكوين جبهة متحدة من الأحزاب السياسية طالبت بمعاهدة بين بريطانيا ومصر ، وتميزت الأسابيع الخمسة التى مضت قبل نشر الرد البريطانى بهياج مستمر واضطراب خطير خاصة ما قام به

الطلبة في هذا الشأن ، وقد خف التوتر عندما أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها للمفاوضة . وبدأت المفاوضات في ٢ مارس ١٩٣٦ وانتهت بتوقيع معاهدة التحالف المصرية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

وكان للتجربة المصرية اثر كبير على الراى العام في سوريا ، ففي يناير ١٩٣٦ نشبت اضطرابات خطيرة وأعلن قيام اضراب استمر خمسين يوما ، وفي مارس ١٩٣٦ أعلنت الحكومة الفرنسية عن قرارها بالتفاوض مع السوريين بهدف توقيع معاهدة تحالف (وقعت في ٩ سبتمبر من نفس العام) .

وارتبطت هذه التطورات في مصر وسوريا بعناء وطنى مثير في فلسطين ، ودعمت إحدى الصحف العربية في فلسطين قراءها الى اقتفاء اثر التجربة المصرية ، واثار افتتاح المفاوضات الفرنسية السورية عبارات التعاطف القوى مع عرب سوريا ، وكان طبيعيا أن ينظر عرب فلسطين الى تلك الانجازات التى تحققت لأشقائهم ، وأن يسعوا الى الاقتداء بما حققه زملاؤهم الوطنيون في تلك الأقطار الكائنة على حدودهم الشمالية والجنوبية . فحتى ذلك الوقت كان الشعب الفلسطينى هو الشعب العربى الوحيد في المشرق العربى الذى لم يتحقق له أية مكاسب سياسية .

وأما العامل الخارجى الثانى الذى كان له اثره على الأوضاع الداخلية في فلسطين فهو ذلك الصراع الذى كان دائرا بين ايطاليا وعصبة الأمم بشأن المسألة الحبشية ابتداء من سبتمبر ١٩٣٥ فصاعدا . وكان من الطبيعى أن تهتم الدعاية الايطالية في تلك الفترة باضعاف الهيئة البريطانية في المنطقة ، وكانت الاذاعة اللاسلكية في بارى توجه باللغة العربية انتقادات للاستعمار البريطانى ، وكانت تنبه المستمعين الى ضعف الدور الذى قامت به الحكومة البريطانية من أجل تعليم العرب ، وأوعز الى بعض الوطنيين في فلسطين أن فرصة قد سنحت للتشديد على مطالبهم (١٥) .

لقد كان لهذين العاملين الخارجيين أثرهما على التطورات الداخلية في فلسطين ، لكن العامل الأساسى في تطور الأوضاع في فلسطين كان نتاجا للتجربة الفلسطينية وحدها ، والحساسا من الشعب العربى في فلسطين بالضياع الذى يهدده وبالمستقبل المظلم الذى ينتظره .

ثمانية عشر عاما ظل العرب خلالها مؤمنين بإمكان التفاوض مع الحكومة البريطانية ، ولم يفقدوا ثقتهم بها الا بشكل تدريجى وببطء بعد ان شاهدوا البرلمان البريطانى يبخل عليهم بمجلس تشريعى مشوه ، واسوا نجاح الحركات العربية الشعبية فى البلدان العربية ، فأيقنوا أن لا أمل لهم فى تحقيق أهدافهم القومية الا بالتخلى عن سياسة الاحتجاجات وتقديم المذكرات وارسال الوفود (٦٦) .

لم يترك عرب فلسطين طيلة تلك السنوات وسيلة من وسائل الشكوى والاحتجاج ومراجعة الحكومة فى فلسطين ولندن وعصبة الأمم (٦٧) . ولم يكن هناك وسائل قانونية يمكن لعرب فلسطين أن يلجئوا اليها ، لا لى يتخلصوا من الدولة المنتدبة ، بل لى يتهموها بالتلاعب وبإساءة استخدامها منك الانتداب .

وقد رفضت عصبة الأمم أن تستمع الى التماس من عرب فلسطين ضد طبيعة هذا الانتداب ، ولم يكن فى هذا العالم الرحب أية وسائل قانونية يمكن للعرب أن يلجئوا اليها (٦٨) .

وكانت هناك بعض الأمور التى زادت الأمور تعقيدا وكشفت اللثام عن الوجه الحقيقى للانتداب . فتهدى باليهود للسلاح ، واجلاء عرب وادى الحوارث من اراضيهم ، وتشكيل حاميات يهودية ، واعتداء اليهود على افراد الكشافة العرب الذين كانوا يحرسون الشواطىء لمنع الهجرة غير المشروعة وموقف الحكومة المتحيز من هذا الحادث ، وأخيرا موقفها من مشروع المجلس التشريعى . كل ذلك كان بمثابة مواد سريعة الاشتعال تنتظر اقتراب الشرارة منها كى تنفجر .

كان العرب يرون بانفسهم تبدل وضعيتهم فى بلادهم وهبوط نسبتهم العددية وضياع اراضيهم ومزاحمة لغتهم ومصالحهم الاقتصادية فتنهار آمالهم تباعا . كان اليهود فى بدء الاحتلال نحو خمسين الفا فأصبحوا الآن أكثر من ثمانية أضعاف هذا العدد ، ولم يكن لهم حينئذ من الأراضى الا نحو مائة ألف دونم فتضاعف اليوم نصيبهم الى نحو خمسة عشر ضعفا من اخصب الأراضى وأخصبها (٦٩) .

رأى العرب أن بلادهم التى استوطنتها عبر الأجيال ، ومراقهم

الحيوية وتراثهم الدينى والاجتماعى كل ذلك يسير سريعا الى التلاشى والعدم، وخطر الفناء يلوح فى المستقبل ، فانفجروا سخطا ، وآثروا أن يخوضوا ميدان الجهاد عن أن يحكم عليهم باعدام بطىء منظم (٧٠) . واندفعوا الى الثورة وقد غدا لديهم استمرار الصهيونية والموت سواء بسواء ، فشاعوا أن يموتوا كراما وآثروا أن يدافعوا عن أنفسهم — وان كان دفاع اليائس — ولم يتصوروا أن تسلبهم الصهيونية — المستندة الى قوى أجنبية — أرضهم ودارهم ومستقبلهم (٧١) .

كانت القضية قد أصبحت بالنسبة للشعب العربى فى فلسطين مسألة حياة أو موت ، بقاء أو عدم ، عرب أو صهيونية ، ولم يكن منتظرا والحالة هكذا أن تظل الجماهير متمسكة بسياسة الوسائل السلمية وضبط النفس بعد أن ضاق صدرها ، ونفذ صبرها وفقدت الأمل ... وفى تلك الظروف السياسية والاقتصادية والنفسية نشبت الثورة .

« المصادر »

- (١) وزارة المستعمرات : اللجنة الملكية لفلسطين ص ٥٩ ، ٦٠
- (٢) الثقافة العربية : آيار - حزيران ١٩٥٨ ص ٣٤ ، ٣٥ مقال لطاهر كنعان .
- (٣) اميل الفورى : المؤامرة الكبرى . اغتيال فلسطين ومحق العرب ص ٥٥ .
- (٤) نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٧٦ .
- (٥) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الكراسية الثانية ص ٧٨ .
- (6) Bentwich : England in Palestine. p. 41.
- (7) Jeffries : Palestine. The Reality. pp. 373, 374.
- (٨) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٦٩ .
- (٩) عمر أبو النصر : جهاد فلسطين العربية ص ٦٤ ، ٦٥ .
- (١٠) الاستقلال : ١٥ يوليو ١٩٢٢ ص ٢ ، عمر أبو النصر : نهاية اسرائيل ص ١١٦ .
- (11) Bentwich : Ibid., pp. 88, 89.
- (12) Esco Foundation : Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies. vol I. p. 470.
- (١٣) اميل الفورى : المرجع السابق ص ٦٩ ، ٧٠ .
- (١٤) شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
- (١٥) حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- (١٦) فلسطين : ١ تموز ١٩٢٤ ص ٢ .
- (١٧) الشورى : ٢٣ أكتوبر ١٩٢٩ ص ٢ .
- (18) The Secretary of State for the Colonies : Palestine Royal Commission. Report. p. 50.

- (١٩) حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
- (20) Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1937. pp. 9, 10, 12.
- (٢١) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٤٥ — ١٤٧ .
- (٢٢) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ٦٨ ، اميل الغوري : المرجع السابق ص ٦٩ .
- (٢٣) نجلاء عز الدين : اعالم العربي ص ٣١٥ ، ٣١٦ .
- (١٤) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٤٧ ، ١٤٩ .
- (25) Weizmann : Trial and Error. pp. 414, 415.
- (26) House of Commons. Parliamentary Debates. Fifth Series. vol. 235. 17 November, 1930, pp. 77, 88 - 90, 96, 99, 104, 118, 208 - 210.
- (27) The Secretary of State for the Colonies : Ibid, pp. 74, 75.
- (٢٨) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٥٠ .
- (29) Jeffries : Ibid., pp. 636, 637.
- (٣٠) ناجي علوش : المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧ — ١٩٤٨) ص ٦٩ .
- (٣١) حكومة فلسطين : التقرير السابق ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- (٣٢) اميل الغوري : المرجع السابق ص ٧٠ .
- (33) Report by His Majesty's Government... for the Year 1933. p. 16.
- (٣٤) اميل الغوري : المرجع السابق ص ٧٤ .
- (٣٥) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٠٨ .
- (٣٦) الحكومة البريطانية : تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية ص ٣٠ .
- (37) Esco : Ibid., vol II. pp. 769, 770.
- (٣٨) جيفريز : فلسطين . اليكم الحقيقة . الجزء الرابع ص ١١٩ .

(٣٩) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية
ص ٢٢٤ — ٢٢٦ من مذكرة اللجنة التنفيذية العربية الى المندوب السامي
في اول كانون الاول ١٩٣٤ .

(40) Hurewitz : The Struggle for Palestine. pp. 60, 61, 63.

(٤١) كامل الدجاني : رسالة منه الى الباحث مؤرخة في ٨ ينسائر
١٩٦٤ .

(42) The Secretary of State for the Colonies : Ibid., p. 88.

(٤٣) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء
الثالث ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٤٤) الأهرام : ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ ص ٤ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٥ ص ٦ .

(٤٥) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الكراسة الثانية . بيان
تذيعه الأحزاب الوطنية على الأمة ص ١٢٣ .

(٤٦) مكتبة الهيئة العربية العليا : الكراسة الثالثة . قرار مندوبي
الأحزاب بتأجيل الاضراب .

(٤٧) ناجي علوش : المرجع السابق ص ١٠٠ .

(48) F. O. 371/20018 : Periodical Appreciation Summary, No.
18/35.

(٤٩) شئون فلسطينية : دراسة لعادل غنيم عنوانها « ثورة الشيخ
عز الدين القسام » يناير ١٩٧٢ ص ١٨١ — ١٩٢ .

(50) Report by His Majesty's Government... for the Year
1935. pp. 15, 16.

(51) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 18/35.

(52) Esco : Ibid., pp. 784, 785.

(53) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 19/35.

(54) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 1/36.

(55) Report by His Majesty's Government... for the Year
1936. pp. 20, 21.

(56) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 2/36.

(٥٧) ناجي علوش : المرجع السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(58) Esco : Ibid., p. 787.

(٥٩) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٧٤ .

(60) The Secretary of State for the Colonies : Ibid., pp. 91, 92.

(61) F. O. 371/20018 : P. A. S. 7/36.

(٦٢) الأهرام : ٣ أبريل ١٩٣٦ ص ٧ . بلاغ رسمى من قلم المطبوعات
فى فلسطين بشأن دعوة الأحزاب الفلسطينية للمفاوضة فى لندن ، عيسى
السفرى : المرجع السابق ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(63) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 8/36.

(٦٤) الأهرام : ٨ أبريل ١٩٣٦ ص ٤ .

(65) The Secretary of State for the Colonies. Ibid., p. 92 - 94.

(٦٦) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٧٧ .

(٦٧) عيسى السفرى : المرجع السابق ص ١٨٢ — ١٩٠ — خطاب
أمين الحسينى أمام اللجنة الملكية .

(٦٨) جيفريز : فلسطين . اليكم الحقيقة ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٦٩) عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٥٩ ، وخطاب أمين
الحسينى أمام اللجنة الملكية ص ١٨٢ — ١٩٠ .

(٧٠) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ص ١٣١ .

(٧١) عصبة العمل القومى : مذكرة العصبة ردا على تقرير اللجنة

الملكية ص ١١ .

الباب الأول

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩

الباب الأول

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩

الفصل الأول

المرحلة الأولى للثورة

« أبريل ١٩٣٦ — أكتوبر ١٩٣٦ »

المرحلة الأولى للثورة

تعتبر ثورة الشيخ عز الدين القسام البداية الطبيعية لثورة ١٩٣٩/٣٦ فمنذ استشهاد الشيخ القسام كانت هناك عصابات دينية سياسية مماثلة حتى أبريل ١٩٣٦ (١) وقد أكدت جهود الشرطة لتقديم ثوار معركة الشيخ القسام الى المحاكمة وجود محاولات أخرى من هذا النوع في أواخر عام ١٩٣٥ (٢) . كما أن تقارير بريطانية أشارت في تلك الفترة الى زيادة شراء الأسلحة من شرق الأردن بواسطة عرب فلسطين والى أن أعمال العنف المعادية للحكومة أصبحت قريبة الوقوع (٣) .

وأما عن أحداث الثورة المباشرة فتتفق المراجع العربية والأجنبية الرئيسية مع الوثائق البريطانية بالنسبة لها حيث تذكر أن بداية تلك الأحداث كانت حادثة سطو عادية قامت بها إحدى العصابات العربية مساء الأربعاء ١٥ أبريل على طريق نابلس - طولكرم حيث أطلقت النيران على ركاب عدد من السيارات وقتل يهودى وسلبت العصابة ركاب السيارات الذين كان معظمهم من العرب (٤) . ويذكر مصدر آخر أن بداية الأحداث المباشرة كانت هجمات مفاجئة قام بها العرب على اليهود في نفس الطريق خلال النصف الأول من أبريل ١٩٣٦ تبعثها حادثة ١٥ أبريل، وأن الحكومة اهتمت بالأمر فأخرجت قوة مسلحة لتعقب هذه العصابة ، ثم ظهرت عصابة ثانية بعد ذلك ، وفي منتصف أبريل ظهرت العصابة الثالثة (٥) التي تسببت في تلك الحادثة التي اعتبرتها معظم المصادر بداية الأحداث المباشرة للثورة حيث أخذت الأحداث بعدها تتلاحق وتتصاعد حتى تحولت الى ثورة شعبية مسلحة . وقد أكد هذه الحقيقة المجاهد سليم عبد الرحمن في رسالة منه الى مجلة الرابطة العربية نشرت في ٢٢ يوليو ١٩٣٦ (٦) .

ولم تكن تلك الأحداث المباشرة مفاجئة للقريين من النشاط الوطنى في البلاد . بل كان هناك توقع في أوائل أبريل لما حدث خلال الأيام التالية . فهذه مجلة الشباب القاهرية تنشر في ٦ أبريل ١٩٣٦ رسالة من فلسطين ورد فيها أن أنباء المناقشات في البرلمان البريطانى واجماع

اللوردات والنواب على تأييد السياسة الصهيونية قد مكن اليأس من النفوس « وإذا تمكن اليأس فى النفوس جاز لنا أن نترقب الحين الذى يجد فيه سبيله الى التمرد » « فماذا تلده الأيام المقبلة فى فلسطين ؟ هذا ما لا نجيب عليه ونترك للقارىء أن يستنبط مانعنى » (٧) .

لكن تلك الحادثة لم تكن مجرد حادثة سطو . فقد حدث كما يذكر التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٦ وكذلك مصدر صهيونى هام أن العصابة اختارت ثلاثة من اليهود من ركاب السيارات ووضعتهم معا فى عربة نقل ثم أطلقت النار عليهم عمدا ، فقتلت واحدا وتوفى الثاين بعد ذلك متأثرا بجراحه (٨) مما يؤكد أن الحادثة لم تكن حادثة سطو عادية ، بل كانت عملا من أعمال الثار الوطنى .

ويؤكد هذا المعنى ما نشر فى احدى المجلات فى ٢٧ أبريل ١٩٣٦ من انه تألفت فى فلسطين منذ أيام عصابة للثار للقسام ، وانها استولت على الطريق العام بين نابلس وطولكرم واضطرت السيارات الى الوقوف ، وتقدم رئيس العصابة الى المسافرين يطلب اليهم أن يجودوا بشئ من المال لشراء أسلحة وذخيرة وأخذ يسأل الركاب عما اذا كان بينهم جنود بريطانيون أو صهيونيون ، فوجد خمسة يرتدون القبعة فأمرهم بمفادرة السيارات ثم تحقق من شخصياتهم فتبين له أن ثلاثة منهم صهيونيون فأمر بقتلهم فورا ، وأطلقت النيران عليهم وأفراد العصابة يصيحون « بالثارات القسام » وتبين أن الشخص الرابع مسيحى وطنى فأخلى سبيله بعد أن أسمعه القائد كلمات عنيفة للبيه القبعة ، وأما الخامس فكان المانيا قتل له « انطلق فقد تركناك حيا اكراما لخاطر هتلر » ثم سارع أفراد العصابة الى الاختفاء (٩) . وهذه الرواية — خاصة ماورد عن وجود ثلاثة من اليهود ضمن الركاب واطلاق النار عليهم — تتفق مع الرواية التى أشار اليها المصدر الصهيونى السابق والتقرير السنوى للحكومة لعام ١٩٣٦ .

بل ان البلاغ الرسمى عن هذا الحادث يشير الى « عصابة جديدة » استوقفت عددا من السيارات وسلبت ركابها ما يحملون من 'دراهم' (١٠) . فرغم أن الحادث تخللته عملية استيلاء على أموال المسافرين ، لكن الذين قاموا بالحادث لم يكونوا عصابة من مصابات النهب أو السرقة ، بل كانوا عصابة من الثوار العرب .

وفى فجر ١٧ أبريل وجد اثنان من العرب مقتولين فى كوخهما قرب قرية بتاح تكفا على طريق ملبس — كفر سابا . أحدهما فلسطينى هو حسن أبو راس والآخر مصرى هو سليم المصرى الذى كان ضيفا عند صديقه الفلسطينى فى تلك الليلة . وقد قرر احد الضحايا قبل موته أن المهاجمين كانوا يهودا وأدلى بأوصافهما (١١) .

وتصعيدا للموقف حول اليهود فى تل أبيب فى ١٧ أبريل جنازة اليهودى فى حادثة ١٥ أبريل الى مظاهره صاخبة رددوا فيها هتافات معادية للعرب والحكومة ، واعتدوا على العرب المارين ، واشتبكوا مع قوات الشرطة كما اعتدى اليهود فى نفس اليوم على كثير من باعة الخضر العرب فى تل أبيب ، وسفوا منادين بمقاطعة العرب ، وبدأت هجمات متتابعة على العرب فى منطقة تل أبيب (١٢) .

ويشير التقرير السنوى لحكومة الانتداب عن عام ١٩٣٦ الى استمرار الاعتداءات اليهودية على العرب يوم ١٨ أبريل فى تل أبيب وفى حي المنشية بيسافا القديمة ، ويؤكد أنه فى يومى ١٧ ، ١٨ أبريل لم تبلغ الى الشرطة أى حالة من حالات الانتقام من جانب العرب (١٣) .

وتوفى الجريح اليهودى فى حادث اليوم الخامس عشر من أبريل يوم السبت ١٨ أبريل ، وشيعت جنازته فى اليوم التالى فى مظاهرة صاخبة ، وأخذ يهود المدينة يعتقدون على من يرونه من العرب ، وحاولوا معاودة الهجوم على يافا ، لكن رجال الشرطة حالوا بينهم وبين ذلك (١٤) .

وسرت شائعة صباح ١٩ أبريل بأن اليهود قتلوا رجلين وامرأة من العرب فأحدث ذلك هياجا فى أهل يافا ، وذهبت جموع الناس الى دار الحكومة حيث أبلغوا بعدم صحة الخبر ، ووصل الى يافا حينئذ عدد من المصابين العرب فزاد ذلك من ثورة الجمهور ، وأخذوا يضربون ويقتلون من يشاهدونه من اليهود ، وانتشرت الفوضى فى يافا ، وأغلقت المتاجر والمخازن ، وتعطلت الأعمال فى الميناء ، وحدث صدام بين العرب واليهود فى كثير من الأماكن خاصة تلك الكائنة فى ضواحي يافا وتل أبيب حتى اضطر العرب واليهود فى عدد من الضواحي والأحياء الى النزوح عنها الى أماكن أخرى ، وقتل فى هذا اليوم طبقا للبلاغ الرسمى ٩ أشخاص سبعة منهم من اليهود ، كما جرح ٣٩ يهوديا وخمسة عشر

عربيا ، واعترف البيان أن وفاة العربيين كانت ناتجة من طلقسات الشرطة (١٥) . وقد شاركت جماعة القسم فى أحداث ذلك اليوم ، فقد خرج فرحان السعدى أحد رجال القسم وقتل ثلاثة من اليهود (١٦) .

وفرض حظر التجول فى يافا وتل أبيب مساء ١٩ أبريل ، كما نفذ فوراً فى جميع أنحاء فلسطين قانونا الدفاع والطوارئ (وقد أدخلت فيما بعد اضافات متعددة على قوانين الطوارئ) (١٧) وكان ذلك يحدث كلما احتاج الموقف الى مزيد من الاجراءات او السلطات او التفويضات طبقا لأحداث الثورة ووسائلها ، مما يوضح أن الثورة كانت تتطور بطريقة سريعة غير متوقعة ، وأنها كانت تجدد فى أساليبها مما يضطر الحكومة الى اضافة تعديلات مختلفة لمواجهة تلك التحديات الجديدة .

وبدا فى نفس اليوم تشكيل اللجان القومية التى كانت قاعدة النشاط الوطنى أثناء الثورة (١٨) . وهناك اختلاف بين المراجع العربية الهامة عن أول لجنة قومية تشكلت فى فلسطين فى أبريل ١٩٣٦ ، فتذكر بعض هذه المصادر أن أول لجنة قومية شكلت فى مدينة يافا (١٩) بينما يؤكد مصدر آخر أن أول لجنة قومية شكلت فى القدس ويافا (٢٠) لكن معظم المصادر العربية الهامة والمعاصرة تشير الى أن أول لجنة قومية شكلت فى مدينة نابلس (٢١) وتتفق الوثائق البريطانية وبعض المصادر الصهيونية والأجنبية الهامة مع الرأى الأخير (٢٢) .

وتؤكد احدى الوثائق العربية أن مدينة نابلس لم تكن فقط أول مدينة تشكل لجنة قومية ، بل كانت أيضا أول مدينة تعلن الاضراب العام وتدعو المدن الأخرى اليه . فقد عقد اجتماع بمدينة نابلس مساء الأحد ١٩ أبريل حضره عدد من رجالات المدينة لبحث الحالة فى البلاد . وتكلم اكرم زعيتر عن أسباب عقد الاجتماع فأوضح أن حوادث هجوم اليهود من تل أبيب على عرب يافا تستلزم العمل على انقاذ البلاد، واقترح المبادئ التالية أساسا للحركة الجديدة :

أولا : أن تتولى مدينة نابلس قيادة الحركة الوطنية على أساس قومى لا حزبى ، وأن تكون هذه الحركة مستقلة عن الأحزاب القائمة وأن تتجه ضد البريطانيين أولا باعتبارهم أس البلاء وليس الى مقاومة الصهيونية وحدها .

ثانيا : أن تتولى نابلس الاتصال الفوري بسائر المدن لتوحى اليها
بالاجراءات المطلوبة ، دون انتظار لموقف الأحزاب .

ثالثا : ألا تهدأ الحركة الجديدة مالم تحقق هدفا من أهدافها ، وأن
يكون الهدف الملح للحركة هو وقف الهجرة اليهودية .

رابعا : أن تقوم الحركة على التنظيم ، وأن تكون بادرة ذلك تأليف لجنة
تتمتع بصلاحيات مطلقة لتنظيم الحركة الوطنية فى نابلس،
وأن يشترك الفلاحون مع أبناء المدينة فى تنظيم هذه الحركة .

وعندما أقر المجتمعون هذه المبادئ اقترح أكرم زميتر أن يعلن
الاضراب العام فى نابلس ، وأن تدعى سائر المدن الى الاضراب حتى
تجانب مطالب البلاد . فووفق على تلك المقترحات ، وجرى انتخاب اللجنة
القومية الأولى ، وأعلن أكرم زميتر هذه القرارات على الجماهير فى
المدينة ، وأخذ عليهم العهد بتنفيذها ، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها
مساء نفس اليوم ، ونشر فى الصحف الفلسطينية صباح يوم ٢٠ أبريل
بيان من اللجنة الى الأمة تدعو فيه المدن الفلسطينية الى تأليف لجان
مماثلة واستمرار الاضراب حتى يتم اجتماع اللجان القومية بعد تأليفها ،
فتبحث فى الموقف وتحدد وسائل الكفاح المقبلة (٢٣) .

وكانت يافا قد أضربت عن بكرة أبيها منذ صباح ٢٠ أبريل وتعطلت
الحركة فى الميناء وشبت الحرائق فى أماكن كثيرة ، واجتمع صباح نفس
اليوم بمكتب لجنة مؤتمر الشباب بيافا فريق كبير من أهالى يافا يمثل
مختلف طبقاتها ، وراوا أن هذه الحالة السيئة هى نتيجة طبيعية للاحوال
الشاذة والسياسة الفاشية وقرروا مبدئيا اعلان الاضراب العام فى يافا
« اعلنا لسخط العرب عن هذه الخطط الفاسدة التى يقصد منها إبادة
العربى فى بلده العربى » وانتخبوا لجنة لتنظيم الاضراب ، وأصدروا
بيانا دعوا فيه الأمة العربية فى سائر الجهات الى العمل بهذا
القرار (٢٤) .

وتصاعد الموقف شيئا فشيئا ، فقد حدثت فى نفس اليوم مصادمات
خطيرة على الحدود بين يافا وتل أبيب ، وسرت شائعات ترتب عليها
تجمع عدد كبير من الأهالى العرب واليهود وقتل خلال ذلك عربيان
ويهوديان كما جرح ٣٢ عربيا و٢٦ يهوديا (٢٥) .

وعندما أضربت مدينتا نابلس ويافا منذ صباح ٢٠ أبريل لم يكن هناك وجود فعلى للجنة الأحزاب التي سبق تكوينها فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ وهكذا كانت حركة الجماهير أسبق من قيادتها ، وأعطى الشعب العربى فى فلسطين لقيادته إشارة البدء لإعلان الاضراب العام .

وكانت تجربة الاضراب الناجح فى يافا مثلا يحتذى أمام المدن العربية الأخرى التى أخذت تعلن الاضراب حتى لم يمض بضعة أيام الا وهم الاضراب جميع مدن فلسطين (٢٦) . وقامت اللجان القومية فى كل مدينة بالاشراف على حركة الاضراب وتنظيم شئون المدينة وجمع الاعانات (٢٧) .

ويتضح من بيان للجنة القومية من حيفا (٢٨) ان هذه اللجان شكلت سريعا فى مدن فلسطين ، وان مدن فلسطين لم تضرب جميعها فى وقت واحد حيث ان البيان يدعو الشعب العربى فى حيفا الى الاضراب اعتبارا من ٢٢ أبريل .

وسارعت بعض الأحزاب الفلسطينية الى التجاوب مع فكرة تشكيل اللجان القومية وتأييد الاضراب ، فقد تكونت بعض اللجان القومية بقيادة الاستقلاليين ومؤتمر الشباب وارتبطت الكتلة الوطنية ببعض اللجان الأخرى (٢٩) وما ان حل آخر شهر أبريل حتى كانت اللجان القومية قد شكلت فى جميع مدن فلسطين التى يتركز فيها العرب وفى بعض القرى الكبرى (٣٠) .

وحرص الحزب العربى على تأييد الاضراب اعتبارا من ٢١ أبريل ١٩٣٦ « وكان المعتدلون ممثلين بحزب الدفاع الوطنى بزعامة راغب النشاشيبي وفئات التجار — الذين هم أشد الفئات تعرضا للخسارة — ميالين لتحديد مدة معينة للاضراب » وان كانوا يرون ضرورة القيام ببعض المبادرات الوطنية القوية (٣١) .

ومحاولة من المندوب السامى لامتناس موجة الغضب العربى البادية فى الأفق استقبل فى ٢ أبريل ١٩٣٦ بعض الزعماء العرب ، وأوضح لهم أنهم يشعرون كل واحد قد أسف للاضطرابات والخسائر المتلاحقة فى الأرواح ، وأنه يعتمد على استخدام نفوذهم لتهدئة الحالة ، وطلب منهم أن يوضحوا لكل من يخضع لتأثيرهم أن رجال الشرطة لن

يترددوا في اخماد أية اضطرابات ، كما حثهم على بذل جهودهم بين طلبة المدارس لاقتناعهم بالعودة الى دراستهم (٢٢) وقد أرجع الزعماء ماحدث الى السياسة التي سارت عليها الحكومة ، وذكروا له الأساليب التي يتبعها رجال الشرطة مع العرب ، وطالبوا بوقف تدفق الهجرة . وأجابهم المندوب السامي بأن مسألة الهجرة من المسائل المتعلقة بالسياسة العليا التي سيجتثها الوفد العربي في لندن (٢٢) .

وكان المندوب السامي يأمل بواسطة الزعماء العرب الذين استقبلهم اتاحة الفرصة للدبلوماسية البريطانية كي تمارس سياستها التقليدية في تهدئة الأمور ، وتهيئة الجو المناسب للإدارة المتشددة كي تعالج الموقف الداخلي ، لكن قبول ارسال وفد عربي الى لندن في تلك الظروف دون اتفاق على النقاط التي سيتم بحثها أو دون إيقاف مؤقت للهجرة اليهودية كان مسألة متعذرة بالنسبة لزعماء فلسطين ، والا فقدوا ماكان قد بقي لهم في نفوس الجماهير .

وحرصا على مسايرة الاتجاه الشعبي عقد ممثلو الأحزاب العربية اجتماعا صباح يوم ٢٢ أبريل بمكتب حزب الدفاع الوطني للبحث في الحالة الحاضرة وارسال الوفد الى لندن ، واحتشد في فناء المبنى اثناء الاجتماع عدد كبير من تجار المدينة وأعضاء النوادي وتلاميذ كلية الروضة ، ووضعوا كتابا قدموه لممثلي الأحزاب تضمن طلب استمرار الاضراب الى أن تقرر الحكومة وقف الهجرة وبيع الاراضي على الا يتقرر ارسال وفد الى لندن قبل اجابة هذين المطلبين . وبعد ان اتخذ ممثلو الأحزاب قراراتهم تلاها جمال الحسيني على المحتشدين في المبنى ، وكانت تخلص فيما يلي :

اولا : ان ممثلي الأحزاب مع موافقتهم على مبدأ ارسال وفد الى لندن فانهم يرون من المصلحة تأجيل ارسال هذا الوفد .

ثانيا : الرجاء الى الأمة الكريمة أن تستمر في اضرابها الحالي لحين اشعار آخر ، ويستثنى من هذا الاضراب مؤقتا المطاحن والأفران وأماكن المعاينة الطبية والصيدليات .

ثالثا : يجتمع اتحاد الأحزاب صباح ٢٥ أبريل للبحث في الحالة العامة ،

ووقع على هذا البيان راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع الوطني وجمال الحسيني رئيس الحزب العربي الفلسطيني وعبد اللطيف صلاح رئيس حزب الكتلة الوطنية وشبلى الجمل عن حزب الاصلاح ، ويعقوب الفصين رئيس لجنة مؤتمر الشباب (٢٤) .

ومع ان راغب النشاشيبي خان احد الموقعين على البيان ، لكنه لم يكن مستحسننا له . وان لم يكن قادرا على معارضته بسبب التأييد الشعبي الكبير للقرار (٢٥) . ومع ان رؤساء الاحزاب كانوا يأملون ان يكون الاضراب اضرابا مؤقتا يستمر اياما او اسابيع ، لكن هذه القرارات كانت محل رضاء الشعب العربي والصحف العربية في فلسطين على اختلاف اتجاهاتها والتي طالبت بعد وقوع أحداث يافا بالفناء سفر الوفد وتحويل جهة العمل من تلبية دعوة وزير المستعمرات الى تعضيد الاضراب وتقويته (٢٦) .

تشكيل اللجنة العربية العليا

وخطر لبعض العاملين في الحقل الوطني ان تأليف لجنة عليا تمثل فيها الاحزاب جميعها هو ضرورة وطنية ، فذهب الى القدس وفد من حيفا مؤلف من محمد علي التميمي ورشيد الحاج ابراهيم ومعين الماضي وتحدثوا في الموضوع مع رجالات القدس ، ورؤى ان الفكرة لا تتحقق الا باشتراك رؤساء الاحزاب جميعهم ومعهم الحاج امين الحسيني ، وبذلت المساعي لتنفيذ هذه الفكرة (٢٧) .

ونتيجة للضغط الشعبي المتواصل اجتمع قادة الاحزاب العربية في القدس يوم ٢٥ ابريل وقرروا تشكيل لجنة عربية عليا للاشراف على الحركة الوطنية . واتخذت اللجنة قرارا بالاستمرار في الاضراب العام الى ان تبذل الحكومة البريطانية من سياستها تبديلا أساسيا تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية ، واوضحوا مطالبهم في رسالة بعثوا بها الى المندوب السامي في فلسطين .

أولا : منع الهجرة اليهودية منعا باتا .

ثانيا : منع انتقال الأراضي العربية لليهود .

ثالثا : تشكيل حكومة وطنية تكون مسئولة امام مجلس نيابي (٢٨) .

وأذاعت اللجنة بعد تأليفها بياناً تدعو فيه عرب فلسطين الى وقف أعمالهم وتجارثهم والاقتصرار على لقمة الخبز ليضمنوا بقاء بلادهم . وكان واضحاً في البيان ماتعته اللجنة من أن استمرار الاضراب سيقسم ظهور الأعداء ويحفظ البلاد المقدسة من الضياع (٣٩) .

ورحب الشعب العربى فى فلسطين بتكوين اللجنة ، وكان الشعور الوطنى غامراً حتى أن الشعب كان يود أن تعلن اللجنة العصيان المدنى والامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة الحكومة بمقاطعة تامة حتى تنال البلاد حريتها واستقلالها (٤٠) . فالشعب كان أكثر اندفاعاً وحماساً من اللجنة حتى أنه يمكن أن يقال ان اللجنة كانت مقادة أكثر مما انت قائدة ، ومع ذلك فإن اندماج رؤساء الأحزاب فى اللجنة جعل لها مركزاً قوياً فى نظر الجماهير .

وتوقف النشاط الحزبى بعد تأليف اللجان القومية واللجنة العربية العليا (٤١) . لكن الأغراض الحزبية ظلت قائمة فى اللجنة ، فقد كان الحسينيون والاستقلاليون يعملان معاً ، وكان راغب النشاشيبي ومؤيدوه يميلون الى اقتراح عدم التعاون واتخاذ اجراءات متطرفة أخرى ، ولا يستبعد أن يكون ذلك بهدف توريث الحاج أمين الحسينى والدكتور الخالدى الذى فاز على راغب النشاشيبي فى رئاسة بلدية القدس (٤٢) .

أما بالنسبة لعلاقة اللجنة باللجان القومية ، فقد اعتبرت اللجنة العربية العليا مركزاً لها ترتبط به تلك اللجان وناطقاً باسم الأمة فى مرحلتها السكفاحية الجديدة (٤٣) . كما أن تلك اللجان كانت تعمل بتوجيه من اللجنة العربية العليا (٤٤) .

وكانت السلطة المنتدبة تفهم حقيقة الدور الذى تقوم به اللجان القومية فى تلك المرحلة ، حتى أنها أمرت حكامها بالاتصال باللجان القومية لاقناعها بوقف الاضراب ، فكان موقف هذه اللجان قوياً حيث رفضت الموافقة على انتهاء الاضراب مالم تثبت السياسة البريطانية حسن نيتها ، وأعلنت تلك اللجان تفويضها الأمر للجنة العربية العليا (٤٥) . ولعل هذا يوضح أن اللجان القومية رغم ما كان بينها وبين اللجنة العربية العليا من اختلاف فى المواقف أو فى الأساليب أحياناً كانت تعترف بتلك

اللجنة قائدة للامة فى هذه المرحلة، وتحترم ماتصدره من قرارات ويلتزم بتنفيذها رغم أن تلك القرارات لم تكن تعبر أحيانا عن متساخر الجماهير وآمالها .

وعمت المظاهرات المدن الكبيرة وخرجت الجماهير تهتف بشعارات معساعدة الحدة ضد بريطانيا والصهيونية ، وزادت حوادث الاصطدام بالشرطة من شعور العرب بالمرارة (٤٦) وتشمل الاضراب جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية ، فاعلت المخازن والمصانع والمقاهى والملاهى (٤٧) . وتوقف عمليا كل الفعاليات التجارية والصناعية وكل الحرف والمهن والخدمات باستثناء المرافق العامة والصحة (٤٨) .

وخلال الايام الباقية من شهر أبريل استمرت المظاهرات والاضطرابات فى مدينة يافا ، كما أطلقت النيران على سيارات الركاب اليهود ، وحدثت عدة حرائق متعمده شملت الممتلكات اليهودية ، وكان هناك اعتداءات هامة على الخطوط البليفونية ، وتعرضت المستعمرات فى المنطقة الشمالية لحالات الاحراق المتواصل فى المباني وتدمير الأشجار والمحاصيل ، وأما فى القدس فقد كان هناك عدد قليل من الضحايا اليهود ، بينما أغلق عدد كبير من المتاجر اليهودية فى القدس القديمة وبدا بعض اليهود المقيمين فيها فى الرحيل ، ومع نهاية أبريل كان الاضراب عاما فى كل أنحاء فلسطين باستثناء حيفا (٤٩) .

وقامت اللجنة العربية العليا بالطواف فى مختلف المناطق فكانت تستقبل استقبالات رائعة تدل على قوة حماس الشعب وتصميمه (٥٠) . وتلقت اللجنة عرائض كثير من مختلف أنحاء البلاد تطالب بالامتناع عن دفع الضرائب ودعوة الموظفين العرب لمشاركة الأمة فى اضرابها ، كما أن الصحف العربية جعلت تطالب اللجنة بأن تخطو نحو بحث هذين المطلبين وتنفيذهما ، وعقدت اللجنة اجتماعين يوم ٢ مايو لبحث هاتين المسألتين وقررت الكتابة الى اللجان القومية فى أنحاء البلاد لاستشارتها بشأن مسألة الامتناع عن دفع الضرائب (٥١) .

ورأت اللجنة أن تحاول تحقيق أهدافها بالطرق السلمية فرفعت مذكرة الى المندوب السامى انتقدت فيها السياسة التى اتبعتها الحكومة البريطانية فى فلسطين وأوضحت بها مطالب البسلاد ، ودعا المندوب

السامى اللجنة بكامل هيئتها لمقابلته ، وتمت المقابلة فى اليوم الخامس من مايو حيث القى المندوب على أعضاء اللجنة بياناً أوضح فيه أنه رفع المذكرة التى قدمتها اللجنة اليه الى وزارة المستعمرات لأنها تناولت مسائل تتعلق بالسياسة العليا . وأنه اطلع على البيان الموقع من حسن صدقى الحجانى وصالح عبده بشأن ضرورة الامتناع عن دفع الضرائب ووجوب اضراب موظفى الحكومة ، وأن الحكومة ستتخذ الاجراءات القانونية مع موقعى البيان ، وأنه لن يوافق على عقد اجتماعات عامة قد تنقلب الى مظاهرات وطلب منهم أن يعلنوا للجمهور عدم اشتراكهم فى أية أعمال غير قانونية ، ودعاهم الى ارسال الوفد الى لندن ووقف الاضراب لأنه يضر بالطبقات الفقيرة ويلحق الضرر بالطلاب وأن يساعدوا الحكومة فيما تتخذه من اجراءات لاعادة الأمن والنظام الى البلاد .

وردت اللجنة على بيان المندوب السامى بمذكرة اوضحت بها السياسة التى اتبعتها الحكومة البريطانية فى فلسطين منذ البدء وعدم انصافها للعرب واهمالها لتقارير اللجان وللكتاب الأبيض الذى اعترف بخطأ السياسة المتبعة فى فلسطين بالنسبة للهجرة والأراضى ، وازدياد خطر الهجرة اليهودية وتهريب اليهود للسلاح . كل تلك العوامل دفعت الشعب العربى فى فلسطين الى التوسل بالاضراب السلمى على أمل أن تعيد الحكومة عن خطتها . فتوقف الهجرة اليهودية ، وأن فكرة الامتناع عن دفع الضرائب ليس سوى تعبير عن شعور الأمة وارادتها ، وأن وسائل اللجنة سلمية محضة ، وانها مستعدة لارسال الوفد الى لندن فى حالة ايقاف الحكومة للهجرة اليهودية .

وبناء على طلب اللجنة القومية بيافا (٥٢) وبدعوة من اللجنة العربية العليا (٥٣) عقد بمدينة القدس فى اليوم السابع من مايو ١٩٣٦ مؤتمر للجان القومية رأسه أمين الحسينى وحضره أعضاء اللجنة العربية العليا ونحو ١٥٠ مندوباً يمثلون اللجان القومية فى فلسطين ، وكانت الروح الوطنية تسود جو المؤتمر ، وتنزه المؤتمر عن الأغراض الحزبية والشخصية ، ولم يشأ المؤتمر أن يدرس موضوعات أخرى غير الامتناع عن دفع الضرائب . وقرر المضى فى الاضراب حتى تجاب المطالب الوطنية وأن يكون الانتقال الى الخطوة السلبية متدرجاً وأن يكون الامتناع من دفع الضرائب هو فاتحة هذه الخطوة . وكان نص قرار المؤتمر كما يلى :

« قرر المؤتمر بالاجماع اعلان الامتناع عن دفع الضرائب اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٣٦ اذا لم تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييرا أساسيا تظهر بوادره بتوقيف الهجرة الصهيونية » (٥٤) .

وكان هناك دلائل موثوق بها لدى الادارة البريطانية في فلسطين على أن قادة معينين خاصة أمين الحسيني وجمال الحسيني كانوا ضد هذا الاقتراح ، لكنهم ايدوه لأن المعارضة كانت عديمة الجدوى . كما كان هناك شك قليل في أن تبني الاقتراح كان يرجع الى حد كبير الى نشاط راغب النشاشيبي وانصاره .

لقد كان راغب النشاشيبي متلهفا على توريث المفتي والدكتور الخالدي فقد صمم على ضرورة حضورهما شخصا اجتماعات اللجنة العربية العليا بدلا من ارسال ممثلين لهما ، وكان راغب النشاشيبي يهدف من ذلك الى دفع المفتي والدكتور الخالدي الى صراع مع الحكومة أو اضعاف ثقة الجماهير بهما (٥٥) .

ومن يتابع تطورات الاضراب يلاحظ أن المبادرات كانت تأتي غالبا من الجماهير أو من التشكيلات الشعبية التي تمخضت عن الاضراب . فقرار الامتناع عن الضرائب لم تتخذه اللجنة العربية العليا بل كان صادرا من مؤتمر اللجان القومية . بل انه صدر في جنين — عندما كان المنسحب السامي يحاول اقناع أعضاء اللجنة العربية العليا بوقف الاضراب وارسال وفد عربي الى لندن — بيان يعلن انه لا حق لأي حزب أو لجنة في مفاوضات الحكومة ، أو اتخاذ أية خطوة هامة تتعلق بمصير البلاد قبل اجراء استشارات مسبقة عن طريق مؤتمر وطني (٥٦) وهكذا كان الموقف قد خرج من يد أية محاولة لتهديد الجماهير أو السيطرة على تحركاتها بعد أن يثبت تماما من عدالة بريطانيا ، وأدركت أن السياسة البريطانية مصممة على تهويد البلاد ، وأن مقاومة هذه السياسة أصبحت هي الوسيلة الناجحة لتحقيق مطالب البلاد .

وعلى أثر ابلاغ قرار الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة دعا المنسحب السامي اللجنة العربية العليا لمقابلته ، وأشار الى ما يمكن أن يحدثه هذا القرار من أثر سيء ، ولم يخل الحديث من بعض التهديد، لكن اللجنة أصرت على موقفها وطلبت تغيير السياسة القائمة (٥٧) .

وزادت الحكومة من احتياطاتها العسكرية لمواجهة الموقف ، فمنذ بداية الأسبوع الثانى من مايو دعمت الحاميات العسكرية فى فلسطين بقوات من مصر ومالطة ، كما حدث توسع فى القسم البريطانى من شرطة فلسطين (٥٨) .

واذاعت الحكومة فى ١٣ مايو بلاغا رسميا باعلان حالة الطوارئ بالقُدس (٥٩) واذاعت اللجنة العربية العليا فى ١٤ مايو نداء دعت فيه الشعب الى الامتناع عن دفع الضرائب اعتبارا من اليوم التالى نظرا لأن بريطانيا لم تجر أى تغيير فى سياستها وقد استجاب الشعب لهذا النداء (٦٠) . لكن الادارة البريطانية كانت تتشكك فى أن يكون لهذا القرار اثر كبير بسبب قلة الضرائب المباشرة التى كانت مستحقة التحصيل فى المستقبل القريب ، واعتماد الحكومة — الى حد كبير — فى دخلها على الضرائب غير المباشرة (٦١) . كما أن مارلو لم ير فى هذا القرار سوى اشارة الى تحدى السلطة (٦٢) .

وكان يوم الجمعة ١٥ مايو — وهو بداية تنفيذ قرار العصيان المدنى — يوما من تلك الأيام المثيرة التى عاشتها فلسطين . فقد قامت مظاهرات كبيرة فى هذا اليوم فى جميع مدن فلسطين سقط خلالها قتلى وجرحى كثيرون (٦٣) . ومع تنفيذ قرار العصيان المدنى تطورت الأمور من الاكتفاء بتنظيم المظاهرات والاحتكاك بقوات الشرطة الى القاء القنابل على دوائر الحكومة (٦٤) .

وفى ١٨ مايو أجاب وزير المستعمرات على سؤال لأحد أعضاء مجلس العموم عن الخطوات التى اتخذتها الحكومة لفهم القادة العرب أن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن مسؤولياتها فى فلسطين نتيجة للعنف أو التهديد به ، بأن المندوب السامى قد أوضح الموقف للقادة العرب وأنه تقرر بعد استعادة النظام تقديم النصيح لجلالته لتعين لجنة ملكية لبحث اسباب الاضطرابات ومظالم العرب واليهود (٦٥) .

وفى ٢٩ مايو أجاب وزير المستعمرات على سؤال لعضو بالمجلس عما اذا كان المندوب السامى قد قدم جدول الهجرة اليهودية لشهر مايو وعن عدد الشهادات التى تمت الموافقة عليها بأن جدول شهادات الهجرة العمالية يغطى ستة اشهر (من أبريل الى سبتمبر ١٩٣٦) وأن المندوب

السامى قد رخص بمنح شهادات عمل عددها ٤٥٠٠ شهادة خلال هذه الفترة (٦٦) .

وزاد ذلك من حدة المرارة لدى الراى العام العربى فى فلسطين الذى تعاهد على ابداء مزيد من التحدى للبريطانيين ، كما ان اثاره موضوع تعيين لجنة ملكية لم يترك اثرا طيبا ، فقد ظل العرب متمسكين بمواصلة الاضراب لحين ايقاف الحكومة للهجرة اليهودية (٦٧) .

وكانت القيادة السياسية متلهفة على القراجع لو كان بإمكانها أن تفعل ذلك دون أن تفقد هيبتها ، وكانت تتعرض لضغط من مؤيديها لتبنى اجراءات أكثر ايجابية ، كما كانت تجد صعوبة فى السيطرة على كثير من مؤيديها . ومن هنا فإن قبول ايقاف الاضراب كشرط سابق لتعيين اللجنة الملكية كان أمرا غير مقبول بالنسبة لها ، وكان يهملها فى نفس الوقت أن ترى اللجنة الملكية البلاد فى تلك الأوضاع القائمة بهدف التأثير فى أعضائها بصمود الشعب العربى حتى توصى بضرورة ايقاف الهجرة ، كما كانت القيادة السياسية تشعر بأنه من الصعوبة بمكان استعادة ذلك الحماس الشعبى ، وكان أى استسلام من جانب تلك القيادة يعنى فقدان تلك السيطرة التى كانت تمارسها وفقدان قيمتها فى نفس الوقت (٦٨) .

وكانت القيادة حريصة أيضا على استمرار الوسائل السلمية وتجنب أعمال العنف . فقد أذاعت فى ١٩ مايو بياناً عقب محادثاتها مع المندوب السامى طلبت فيه من الشعب العربى « أن يستمر على الاضراب متذرعاً بالوسائل السلمية متجنباً العنف صابراً على الأذى والخسائر المادية الى أن يحق الله الحق ويزهق الباطل » كما أشار البيان بطريقة خفية الى أن العنف لن يحقق نتيجة مع بريطانيا ، والى أن اللجنة أخطرت المندوب السامى أن الشعب قام باضرابه السلمى برضى من نفسه وأنه ليس للزعماء العرب أى تأثير مباشر فى ذلك (٦٩) . ومع أن ذلك صحيح فعلاً ، لكن حرص اللجنة على اخطار المندوب السامى بذلك كان ابراءاً لذمتها مما يمكن أن تتطور اليه الأمور .

الاضراب يتحول الى ثورة

وكان تحول الاضراب الى ثورة شعبية مسلحة مسألة منطقية وطبيعية نتيجة تطور احداث الاضراب وتلاحقها . فقد اشتمت المظاهرات العدائية وكثرت مهاجمة المستعمرات اليهودية، وامتد العصيان فى سائر أنحاء فلسطين وخاصة فى طولكرم ونابلس ويافا وجنين ، وقامت فى طولكرم مظاهرات مسلحة اشترك فيها الوف من العرب وحمل بعضهم السلاح واطلقوا النار فى الهواء ونظموا مظاهرات مسلحة فى جبال بنى صعب .

وكما بدأ الاضراب من القاعدة الشعبية ، فقد بدأت الثورة الشعبية المسلحة من القاعدة أيضا على يد أهالى طولكرم دون قرار من اللجنة العربية العليا بل وحتى دون استئذان من تلك اللجنة أو اخطار لها بما سيتم . فقد بلغ أهالى طولكرم صباح يوم ٢٣ مايو ١٩٣٦ أن الحكومة اعتقلت أعضاء اللجنة القومية بها . فثاروا وتقلدوا سلاحهم متجهين الى طولكرم ، والتقوا مصادفة بقوة عسكرية كانت الحكومة قد أحضرتها من قاعدتها الحربية فى مصر ، فحدث اشتباك بين القوتين فى عطفة بلعا واستمر تبادل إطلاق النار حتى المساء .

وفى مساء نفس اليوم قام أهالى نابلس بمظاهرة كبرى احتجاجا على اعتقال أكرم زعيتر وأطلقت النيران على المتظاهرين فقتل أربعة منهم وانتشر خبر هذا الصدام فى القرى ففسارع أهلها لنجدة اخوانهم وانتشرت جموعهم فى الوديان وفوق الجبال وعلى مفارق الطرق مسلحة بالبنادق وغيرها من انواع السلاح ، ووزعت منشورات تدعو الى الثورة والاستمرار فى الكفاح الى النهاية ، وكتبت فى رأس كل منشور عبارة « الثورة العربية الثانية » اشارة الى الثورة العربية ضد الأتراك اثناء الحرب العالمية الأولى ، وأرسل أهالى جبال نابلس الى أهالى جبال الخليل رغيفا من الخبز مغموسا بالدم ، وكان هذا يعنى دعوتهم الى الاشتراك فى الثورة ، وهكذا سادت روح الثورة فى البلاد وشكلت العصابات المسلحة (٧٠) .

ويشير تقرير بريطانى الى أن الروح الثورية كانت معبأة بدرجة كبيرة ، وأنه بعد قيام الأعمال المسلحة بيومين فقط فى ٢٥ مايو

هاجم حوالى مائتى عربى معظمهم مسلحون جماعة من رجال الشرطة فى اقليم الناصرة ، ولم ينسحبوا الا بعد وصول تعزيزات عسكرية (٧١) .

وبدأت العصابات المسلحة تعمل فى التلال ، وعززت بالشناب الوطنى المتحفز وبالوطنيين العرب من الاقطار العربية المجاورة ، وتطور الاضراب الى حالة دائمة ، وكان هناك مظاهرات محلية وهجمات على اليهود ، لكن الهجمات الرئيسية كانت ضد القوات البريطانية (٧٢) .

وكانت العصابات فى تلك الفترة تتكون من مجموعات مستقلة تماما ضعيفة التسليح وغير منظمة ، لكنها كانت تمتلئ بحماسة ووطنية وتتحدى بشجاعة يائسة لرجال لا يملكون ما يخشون على ضياعه سوى ارواحهم (٧٣) .

ويروى التقرير السنوى لحكومة الانتداب انه خلال شهرى مايو ويونيه كان هناك ثدر متزايد من التمرد والاضطراب فى كل انحاء القدس ، وهجمات على الممتلكات اليهودية فى الاقاليم الشمالية والجنوبية وتدمير للسكك الحديدية والاتصالات التلغرافية والتليفونية ووضع للحواجز والعوائق فى الطرق ، وان القناصة اعطوا اهتماما كبيرا لاصطياد افراد من قوات الجيش ودوريات الشرطة وقوات حراسة الطرق ، لكن نوعية العمل الثورى كانت تختلف فى شمال فلسطين عنها فى جنوبها . ففى الشمال تناقصت اعمال الثورة فى المدن وبدأ النشاط يتركز فى الريف ، وكان اهم الأعمال الثورية فى تلك المنطقة ائتلاف الاشجار وبساتين الفاكهة وزرع الألفام فى القناطر والقنوات وشن الهجمات العنيفة على القوات العسكرية وقوات الشرطة .

واما فى المنطقة الجنوبية من فلسطين فقد تركت الأعمال المسلحة فى تدمير السكك الحديدية وخطوط التلغرافات والتليفونات وكثافة فى اطلاق النيران على الدوريات والسكائب العسكرية وهجوم منظم على المطار المدنى باللد وتزايد للهجمات المتقطعة على المستعمرات اليهودية وتدمير كبير للاشجار والمحاصيل (٧٤) .

ويشير مسئول بريطانى فى تقريره عن اعمال العصابات فى شهر يونيه الى تزايد عدد الثوار والى ان « العصابات المسلحة التى كانت فى السابق

تتألف من مجموعات يتراوح عدد الواحدة منها بين ١٥ رجلا ، ٢٠ قد أصبحت تتواجد فى مجموعات يتراوح عدد الواحدة منها بين ٥٠ رجلا و ٧٠ وهى ليست عصابات للنهب ، بل هى تمارس ماتعتقد أنه حرب وطنية تدافع بها عن بلادها فى وجه الظلم والتهديد بالسيطرة اليهودية « (٧٥) .

ويشير تقرير دورى بريطانى آخر مرسل الى لندن فى أواخر يونية ١٩٣٦ الى اتساع عمليات التوار والى أن العصابات أصبحت جسورة بالقدر الذى يجعلها تستطيع مقاومة الشرطة وقوات الجيش بأعداد كبيرة ، وأنها أزجبت القوات العسكرية فى نابلس بغارات ليلية متكررة، وأنه فى ليلة ٢٠/٢١ يونية أحاط سكان الهضاب بمجموعة من رجال القوات العسكرية حيث قاموا بقتلهم أو أسرهم فجرا ، وأنه فى اليوم التالى قام عدد يتراوح بين ٦٠ ، ٨٠ ثائرا عربيا بهجمة على قوة عسكرية تحرس القطارات على طريق طولكرم — نابلس وأن ذلك أدى الى تدخل قوات عسكرية كبيرة تشاركها احدى الطائرات والى استعمال الشرطة للغاز المسيل للدموع للمساعدة فى أسر الثوار الذين تبقوا بعد المعركة (٧٦) .

وهكذا تطورت الأمور سريعا ، وتحول جو فلسطين الى جو حربى نتيجة كثرة تنقلات القوات البريطانية . وما كان يرافق ذلك من مطاردة العرب وتفتيش منازلهم وقمع مظاهراتهم، وأصبح حظر التجول من الغروب الى الشروق من الأمور العادية فى المدن والقرى ، وكان هذا الحظر يستمر أحيانا اثنين وعشرين ساعة فى اليوم (٧٧) .

ولم يكن من الممكن للجنة العربية العليا فى مثل هذه الظروف غير أن تتابع الاحداث وتلتهث وراءها وتتخذ مايتيسر من القرارات التى تتجاوب مع مسار الثورة الشعبية ، محاولة الاستفادة من تلك التطورات لاقتناع السلطة باعادة النظر فى موقفها حتى يمكن دعوة الجماهير الى ايقاف الثورة .

ويتبين من تقرير رسمى مرسل من فلسطين فى ٢٣ يونية — أى بعد مرور شهر على بداية الثورة الشعبية — ان السيطرة الفعلية على الثورة لم تكن فى يد اللجنة العربية العليا كما لم تكن فى يد أية جماعة سياسية وانها كانت السيطرة للرأى العام ومشاعره ، وأن هناك نقصا فى

القدرات التنظيمية للحركة العامة ، وان اللجنة العربية كانت تقاسى من الخلافات ، كما أنها ضعفت نتيجة سفر جمال الحسينى الى لندن واعتقال عونى عبد الهادى ، وان رأى العام فقد نقته فى اللجنة العربية الى مدى معين ، وان عملا اكثر تطرعا يتحفز للظهور (٧٨) .

ولم يحدث تغيير فى الموقف العام خلال شهرى يوليو وأغسطس ، فقد استمر الاضراب والاضطرابات فى كامل جذوتها باستثناء الهدوء المؤقت خلال محاولتى التوسط التى قام بهما الأمير عبدالله ونورى السعيد وتفشت أعمال العنف فى يافا وحينما والمنطقة الجنوبية عموما وزادت العصابات المسلحة فى التلال من أعدادها وأسلحتها (٧٩) .

ونظرا لوجود أعداد كبيرة من الثوار فى تلال نابلس والرملة وعلى هرمى سهل شارون فقد قامت القوات البريطانية ابتداء من ٥ يوليو بإجراء مناورات كبيرة ورغم مفاجأة الثوار بتلك المناورات والأعداد الكبيرة فإن الشجاعة التى أبداهـا كثير منهم — طبقا لما ذكره التقرير الدورى الرسمى — لا يمكن انكارها .

وقد مارس الثوار ضسغطا على بعض القرى التى لم تقدم للثورة مانتحاجه من المال أو الرجال ، فقد طلب الثوار من المختارين فى بعض القرى تقديم أموال محددة ، كما ظل نشاطهم فى الطرق منتشرا ومتقددا (٨٠)

ويشير تقرير دورى مؤرخ فى ٢٦ يوليو ١٩٣٦ عن أعمال الأسبوعين السابقين الى تعدد أعمال العنف والتخريب والى تصيد الثوار لليهود فى مستعمرات معينة واطلاق النار المستمر على القوات العسكرية والى هجمات على السكك الحديدية والاتصالات التليفونية وخط أنابيب المياه وخط شركة البترول العراقية (٨١) .

فمع تنبسه الثوار الى خطوط البترول الممتدة فى اراضى فلسطين وشرقى الأردن أخذوا يخربون فيها ويشعلون النار فيما يتدفق منها ، وتكرر ذلك مرارا دون أن تستطيع الشركة أو السلطة مواجهته (٨٢) . حتى انه تم تدمير أحد الخطوط خلال شهر يوليو وحده سبع مرات فى سهل جزريل ووادي 'بيسناني' (٨٣) .

وكان يوم ٢٧ يوليو ١٩٣٦ هو اليوم المائة للاضراب العام ، وقد بدأ في هذا اليوم اصرار الأمة على مواصلة الاضراب الى ان تجاب مطالبها ، وشرعت الصحف تؤرخ اعدادها بعد هذا اليوم بقولها « اليوم الاول من المائة الثانية للاضراب العام » (٨٤) .

واحتفلت فلسطين بهذا اليوم ، وقامت المظاهرات الشعبية في المدن ، وبينما تذكر بعض المصادر العربية ان الثوار نشطوا في الجبال واشتبكوا مع القوات البريطانية في معارك عديدة سميت معارك المائة يوم ، ونسبت أنابيب البترول في منطقة اربد وغيرها كما نسفت أنابيب مياه القدس (٨٥) ، يشير تقرير بريطاني الى أن الاحتفالات المذكورة قد مرت دون حدث خطير ، وارجع التقرير ذلك الى الاحتياطات الشديدة التي اتخذتها الشرطة والقوات العسكرية .

ويضيف التقرير انه خلال الأسابيع الثلاثة التالية بذلت جهود عربية ضخمة لإحداث اضراب عام في حيفا ، كما كان هناك حملة مكثفة لارهاب باقي القوى التي لم تشارك في الاضراب حتى ذلك الوقت ، وتصاعدت عمليات الثوار في التلال (٨٦) .

ويذكر مصدر عربي معاصر ان الثوار كانوا يتخذون الجبال حصونا لهم يغيرون منها على القوات البريطانية والمستعمرات اليهودية ، وأنهم اتبعوا في قتالهم أسلوب حرب العصابات ، وقد مكنهم ذلك من الوقوف أمام القوات البريطانية رغم تفوقها عليهم في العدد والعدة ، وأن الثوار كانوا يتبعون خطة عامة في بعض مواقعهم خاصة في جبال الخليل ، فكانوا يقطعون الطرق بأحجار وصخور كبيرة تمنع السيارات من مواصلة السير ، ثم ينقسمون الى ثلاثة أقسام أو أربعة يتحصن كل منها في ناحية ، وعندما تشتبك احداها مع القوات البريطانية تتدخل باقى المجموعات في الوقت المناسب لتفاجيء القوات البريطانية التي كانت تضطر الى بعثرة قواتها والقتال في أكثر من موقع في منطقة واحدة (٨٧) .

وكثيرا ما أخذت هذه المعارك شكل معارك حربية واسعة تشترك فيها الطائرات والمصفحات والمدافع ويستمر بعضها عدة ساعات ، ويذكر السيفري أن أهم المعارك التي حدثت خلال شهر يونيو ١٩٣٦ معارك عين

جارود ونور شمس ووادي عزون ، وأشهر المعارك التي حدثت في شهر يوليو معركة باب الواد ، وأشهر المعارك التي حدثت خلال شهر أغسطس معركة بلعا الأولى وعصيرة الشمالية ووادي عرعر وعين دور (٨٨)

ويؤكد التقرير السنوي لحكومة الانتداب حدوث تلك المعارك فيذكر أنه خلال شهر يوليو كان هناك معارك رئيسية متعددة في مناطق جنين وصفد ، وأنه خلال شهر أغسطس اشتبك الثوار مع القوات البريطانية في ست معارك على الأقل تحمل فيها الثوار خسائر فادحة (٨٩) .

وبعد نحو شهر ونصف من الثورة الشعبية المسلحة أخذ يتسرب الى فلسطين مجاهدون من عرب البلدان العربية المجاورة ويقاثلون مع اخوانهم عرب فلسطين (٩٠) .

ودخلت الثورة مرحلة جديدة من تاريخها بوصول فوزي الدين القاوقجي الى فلسطين خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٣٦ على رأس مجموعة مسلحة (٩١) والشيخ محمد الأسمر وسعيد العاص خلال الأسبوع الأول من سبتمبر على رأس مجاهدين من سوريا (٩٢) وعدد من المجاهدين من شرق الأردن وانضمامهم الى الثوار الفلسطينيين وتولى القاوقجي قيادة الثورة .

وتختلف المراجع الرئيسية في ذكر عدد المجاهدين الذين صاحبوا القاوقجي الى فلسطين فيقدرهم أحد هذه المراجع بنحو ثمانين مجاهدا (٩٣) ويقدرهم مصدر آخر بمائة مجاهد (٩٤) . ويقدرهم مصدران بنحو خمسمائة مجاهد (٩٥) بينما يشير تقرير بريطاني دوري الى أن التقديرات الموثوق بها تقدر هؤلاء الثوار بما يتراوح بين خمسين وثلاثمائة ثائر (٩٦) . لكن القاوقجي لا يشير في مذكراته التي نشرت مؤخرا الى أعداد القوات التي صاحبته أو سبقتة الى فلسطين .

وأصدر القاوقجي يوم وصوله الى فلسطين منشورا دعا فيه شباب العرب في فلسطين وسوريا والعراق وشرق الأردن الى حمل السلاح والالتحاق بالثورة ، وأعلن أن ميثاقه هو « الاستمرار في النضال الى أن تتحرر فلسطين وتستقل وتلتحق بقافلة البلاد العربية المحررة » مما انعش آمال عرب فلسطين وزاد من حماسهم .

وقام القادة العرب الثلاثة بقيادة ثلاث مناطق من فلسطين . فاتخذت مجموعة القاوقجي مثلث نابلس طولكرم جنين — خاصة منطقة جنين — مساحة لنشاطها ، واتخذت مجموعة الشيخ الأسمر منطقة طولكرم مركزا لعملها ، وكانت منطقة سعيد العاص الخليل — بيت لحم — القدس . وقد التف حولهم ثوار من فلسطين وغيرها ، وكان يتعاون معهم تشكيلات من الفلسطينيين انتظمت في فصائل مستقلة تحت قيادة نوار فلسطينيين (٩٧)

ويذكر القاوقجي أنه قسم ميدان الثورة الرئيسي الى ثلاث مناطق أيضا كان يقود الأولى فخرى عبد الهادي والثانية عبد الرحيم أبو كمال يساعده عارف عبد الرازق والثالثة سلمان السعدى الصافورى، وأنه كان هناك مناطق صغيرة مستقلة في عمياتها لكنها كانت مرتبطة بالقيادة العامة للثورة ، وأن هذه المناطق هي صفد والقدس والجليل وعكا وحيفا والمزار (٩٨) .

وكان قادة العصابات يختارون مركز قيادتهم قريبا من الحدود حتى تسهل عليهم الحركة وتلقى الجنود وشحنات الأسلحة . فالقاوقجي مثلا كانت قاعدته قرية في شمال نابلس مختارة بعناية لتلقى الأسلحة من سوريا عن طريق سمخ المجاورة أو من شرقي الأردن . وكان كل من هؤلاء القادة يسيطر على عدد محدد من القرى قسمت بشكل دقيق كمراكز لتجمع الأسلحة (٩٩) .

وتتميز تلك المرحلة التي قاد فيها القاوقجي الثورة بعدد من المميزات الهامة :

أولا : دخول الثورة دروها التنظيمي واتباعها للأساليب الحربية الحديثة، مثل خطط الهجوم والانسحاب والاستدراج وحرب الخنادق وزرع الألغام في الطرق وتنفيذ تلك الخطط حسب تعليمات القيادة وطبقا لخرائط حربية خاصة .

ثانيا : انشاء دائرة للمخابرات تنبئ بعبادة الثورة بتحركات القوات البريطانية ومراكزها وخططها .

ثالثا : موالاة اصدار البلاغات العسكرية في أعقاب المعارك متضمنة وصف المعركة ومقدار الخسائر في قوات الطرفين .

رابعاً : تشكيل محكمة للثورة مهمتها « تأمين الأمن ونشر العدل والنظام في البلاد وقطع دابر الخيانة والتجسس والفساد » .

خامساً : تحسين مالى الثوار من سلاح باضافة المدافع الرشاشة وبنادق من قاذفات القنابل وغيرها .

سادساً : تشكيل لجان خاصة للاعاشة والتموين والمالية وارتباطها رأساً بالقواقجى مما وضع حدا لشكاوى الأهالى من طلبات الثوار المنفردة (١٠٠) .

وتجمع المصادر المختلفة على ذلك التطور الهام الذى أحدثته القواقجى فى عمليات الثورة ، فقد كتب بيرس بعد تسلم القواقجى قيادة الثورة بقليل « لقد طرا تحسن على تكتيك الثوار وظهرت على العصابات دلائل تشير الى وجود قيادة وتنظيم فعالين فيها ، فهى الآن مزودة تزويدا جيدا بالأسلحة والذخائر ، كما ان امتداد عملياتها الى مناطق خارج المناطق التى اعتادت النضال المسلح من قبل يدل على ان عدد افراد هذه العصابات قد ازداد ازيا كبيرا » (١٠١) .

ويذكر مصر عربى أنه كان لخبرة القواقجى واخلاصه اثر كبير فى اشتداد فعالية الثورة ، فقد علم الثوار الانبطاح ارضا اذا اقبلت طائرة عسكرية وكانوا يقفون لها وقفسة البسالة ، وعلمهم كيف ومتى ومن أين تطلق النيران على الطائرات وعلمهم كيف تنسف الجسور وتقلب القطارات وتهاجم السيارات المصفحة ، وكانوا يكرهون الانسحاب فعلمهم أنه غير الهروب (١٠٢) .

ويذكر وايزمان ان القواقجى كان مقاتلا ماهرا وانه قاد قواته القليلة بطريقة طيبة ودربها بشكل خاص على التشتت والاختفاء فى القرى ثم التجمع من جديد (١٠٢) كما يشير تقرير بريطانى دورى الى القواقجى باعتباره القائد البارع لحرب العصابات (١٠٤) .

وخاضت الثورة فى هذه المرحلة معارك عديدة كان اهمها معركة نور شمس وعنبقا او بلعا الثانية (٣ سبتمبر ١٩٣٦) التى تشير الوثائق البريطانية الى أنها كانت أعظم معارك الثورة مكانة (١٠٥) فقد صدر عدد

الجنود الذين اشتركوا فيها بخمسة آلاف جندي كان يقودهم الجنرال ويغل القائد البريطاني الشهير واشتركت فيها خمسة عشر طائرة ومجموعة من الدبابات والمدفعية (١٠٦) وقد أسفرت عن اسقاط طائرتين وحرقت اثنتين أخرتين واستشهد من الثوار عشرة طبقا لبلاغ الحكومة وتسعة طبقا لبيان قيادة الثورة وقد تمثلت في هذه المعركة وحدة التضامن العربى حيث كان المستشهدون عراقيان وسوريان ودرزيان وثلاثة من شرقى الأردن (١٠٧) .

ويقدر القاوقجى خسائر القوات البريطانية في هذه المعركة بمائة وخمسين قتيلًا ، ويضيف القاوقجى ان آثار هذه المعركة كانت كبيرة على المستويين المحلى والعربى وان القوات البريطانية تجنببت بعد هذه المعركة دخول معارك مباشرة مع الثوار انتظارا لوصول تعزيزات من خارج البلاد (١٠٨) .

وكانت هناك معارك أخرى في ترشيحا من قضاء عكا (٩ سبتمبر) ومعركة جمع من قضاء جنين (٢٤ سبتمبر) التى هاجم الثوار بعدها مراكز القوات العسكرية في مدينة نابلس ، ومعركة بالقرب من حلحول قرب مدينة الخليل (٢٤ سبتمبر) ومعركة - بيت امرين من قرى نابلس (٢٩ سبتمبر) والتى سقطت فيها طائرتان ، ومعركة الخضر (٤-٦ اكتوبر) التى استشهد فيها القائد سعيد العاص ، ومعركة كفر صور التابعة لقضاء طولكرم (٨ اكتوبر) التى غنم فيها الثوار وعطلوا عددا من الدبابات (١٠٩) .

ويشير التقرير السنوي للحكومة لعام ١٩٣٦ الى ان أبرز نشاط للثوار خلال شهر سبتمبر يتمثل في تنظيم فعال لتدمير الاتصالات التليفونية والتلغرافية وفي تدمير خط أنابيب شركة البترول العراقية ثلاثة عشر مرة وتجدد العنف في طبريا واستمرار اطلاق النيران على القوات العسكرية في اقاليم طولكرم ونابلس وعكا وصفد والى حدوث ست معارك رئيسية بين الثوار وقوات الحكومة تحمل فيها الثوار خسائر فادحة (١١٠) .

وقد بلغت سيطرة الثوار وبراعتهم أوجها خلال شهر سبتمبر ١٩٣٦ حيث يشير تقرير دوزى بريطانى الى ان الثوار اظهروا كثيرا من الاصرار والمهارة وقاموا بفرض جباية منتظمة على عسريات السكك الحديدية

المحملة بالبضائع ، وان هذه الجباية كانت تسدد للجان المالية للثورة ، كما أصدروا قرارا بفرض ضريبة ثلاثة مليارات على كل صندوق ثمار يصدر خلال الموسم التالي (١١١) .

وقد روى القساقجى فى مذكراته تفاصيل المعارك التى قادها وخططها (١١٢) . كما وصف عدد من الكتاب المعاصرين للثورة — عيسى السفري ومحمد عزة دروزة ويوسف هيكل — أبرز المعارك الحربية . وقد أوحى هذا الوصف بنمو الروح العسكرية بين المواطنين ، كما أوحى بكثافة القتال وشدته حيث اشترك فى تلك المعارك آلاف من الجنود البريطانيين تؤازرهم الدبابات والمدفعية والطائرات (١١٣) .

ويذكر تقرير اللجنة الملكية انه فى أواخر سبتمبر كان عدد القوات البريطانية فى فلسطين قد بلغ عشرين ألف جندي (١١٤) . ومعنى ذلك أن جنديا واحدا قد أخذ من بين ستة جنود تقريبا من القوات التى كانت تتألف منها قوات بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت (١١٥) .

ومما يؤكد خطورة تلك المعارك واتساع نطاقها خلال المرحلة الأولى من الثورة ما أشارت اليه التقارير الدورية البريطانية المختلفة من اشتراك الطائرات البريطانية فى تلك المعارك وكثرة خسائر الثوار العرب (١١٦) .

لكن هذه القوات العسكرية الضخمة وهذه الأسلحة المتقدمة لم تستطع أن تخمد نار الثورة ، فقد قامت القوات البريطانية فجر ٩ أكتوبر — أى قبيل توقف الثورة بثلاثة أيام بتطويق مراكز الثوار بقوة قيل أن عددها عشرة آلاف جندي ، اشتبكوا مع الثوار لعدة ساعات لكنهم عادوا بعد المعركة إلى مراكزهم دون أن يحققوا هدفهم (١١٧) .

محاولات لقمع الثورة

وقد بذلت القوات البريطانية جهدا كبيرا لقمع الثورة . فكانت تطوق الجبال وتفتش القرى وتنسف المنازل وتشرذم الأهالى ، وتلقى القبض على الكثيرين ، وتطلق الرصاص على الأهالى وتسلب أثاث البيوت أو تتلفه وتفرض الغرامات والعقوبات المشتركة على القرى والمناطق ، لكن ذلك كله لم يجد فتىلا فلم تخمد نار الثورة بل اشتدت جذوتها كلما تزايدت

محااولات القمع . وترتب على تلك المحاولات انضمام مزيد من الثوار الى العصابات المربطة فى الجبال (١١٨) .

ويذكر المسترئ أن النسف والغرامات قد جرت فى مدن اللد والخليل ونابلس وغزة وصفد والمجدل وبيت لحم وخان يونس وقلقيلية وفى عشائر بئر السبع ووادى القبانى ووادى الحوارث . وأن هناك قرى يقرب عددها من (٢٥٠ قرية) فرضت عليها غرامات نقدية وعينية وعملية . وحين امتنع أهالى تلك القرى عن دفع الغرامة كانت السلطة تصدر مامى القرية من حبوب وطيور وحيوانات (١١٩) .

ويبدو أن سكان المدن كانوا يفضلون دفع الغرامات تجنباً لاجراءات السلطة ، فيشير أحد التقارير الرسمية المرسلة من فلسطين فى ٣١ يوليو ١٩٣٦ الى أن نسبة كبيرة من الغرامات المفروضة على مدن اللد والخليل وغزة وغيرها قد دفعت أو جمعت (١٢٠) .

وقد حدث فى ١٨ ، ١٩ ، ٣٠ يونية ١٩٣٦ حادث لم يسجل كما يجب . فقد نسف المهندسون العسكريون قطاعاً كبيراً من المباني القديمة فى يافا . وكانت هذه المنطقة تتكون من طرق ومساكن يصعب على الانسان أن يعرف طريقه فيها ، فهى بالتالى مكان مناسب لاختفاء الثوار وعرقلة القوات العسكرية ، وحدث أن أطلقت بعض الأعيرة النارية من هذه المنطقة لم يشارك فيها بالطبع معظم الذين يقطنون هذه المنطقة . وكان المندوب السامى يستطيع تخويل السلطة العسكرية تدمير أية مبان بغرض الدفاع عن البلاد ، لكن الشئ الذى ميز هذا التدمير أن أحداً من الذين قاموا به لم يكن يتمتع بصلاحيات تسمح له بالاقدام على هذا العمل . فقد أصدر موظف ظل اسمه مجهولاً بياناً طبع فى مطابع الحكومة أعلن فيه أن الحكومة على وشك أن تشرع فى تنفيذ مشروع التوسع وتحسين مدينة يافا القديمة ، وأن أولى الخطوات اللازمة ستكون تقويض وإزالة مبان معينة مكتظة وغير صحية ، وأخطر سكان هذه المباني لإخلائها خلال يومين ، وكان من المستحيل عليهم خلال تلك المدة القصيرة أن ينقلوا حاجياتهم . ونسفت البيوت بين هتافات الصهيونيين الذين احتشدوا على شاطئ تل أبيب (١٢١) وكانت جملة المنازل التى هدمت ٢٣٧ منزلاً (١٢٢) يسكنها ٤٥٠ عائلة ، وقدر عدد الذين أصبحوا بلا

مأوى بستة آلاف نسمة ولم تكتف الحكومة بهدم تلك المنطقة بل أمرت بهدم البيوت الخشبية فى عدد من المناطق بحجة مخالفة قانون تنظيم المدن ، مما ترتب عليه أن أصبح مايزيد على أربعة آلاف نسمة أيضا بلا مأوى كما هدمت أجزاء أخرى من المدينة (١٢٣) .

وتؤكد المصادر الرسمية المتعددة أن الهدف من تلك العملية لم يكن كما زعم بيان الهدم توسيع المدينة وتحسينها ، فيشير مصدر أجنبى هام الى أنه كان هناك صعوبة فى السيطرة على المدينة أو الاقتراب منها وانها كانت مأوى طبيعيا لتصيد الجنود ، وان الهدف من الهدم كان تمكين القوات العسكرية من المحافظة على النظام وتنظيم الدوريات بشكل دائم (١٢٤) كما يفهم من تقريرين بريطانيين مرسلين فى ذلك الوقت أن الهدف من التدمير كان توفير الظروف المناسبة للسيطرة على هذه المنطقة (١٢٥) بالاضافة الى ماأشار اليه التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٦ — ان الأمن العام قد تحسن الى حد كبير نتيجة لهذه العملية (١٢٦) .

وقد رفع أحد العرب الذين هدمت منازلهم فى يافا دعوى فى المحكمة العليا أمام قاضى القضاة البريطانى السير فرانس ميخائيل مكدونل الذى أصدر حكما فى هذه القضية يعتبر قرار ادانة للسلطات البريطانية « ولا شك أنه كان مما يشرف الحكومة أكثر لو أنها بدلا من ان تذر الرماد فى عيون الشعب بادعائها أن الموحى لعملية الهدم هو التحسين والتجميل والعمل لتنظيم المدينة أو رعاية الصحة العامة ، قالت بصدق وبساطة أن الهدم المنوى اجراؤه كان المقصود الأساسى منه الدفاع عن فلسطين . . » « ولا شك أن محكمة العدل تكون قد قصرت بواجبها وجرحت العدالة اذا لم تبد رأيها بصراحة تامة فى مسألة ظاهرة علنا كهذه ثابت فيها التنصل والابهام من قبل الحكومة » « ويجب على الحكومة عندما تقوم بتنفيذ السلطات المخولة لها فى أى وقت كان أن تكون صريحة وصادقة فى كل ماتفعل » (١٢٧) .

ولم يكن هذا الحكم وحده هو الذى أصدره هذا القاضى الشجاع فقد أصدر فى ٣١ يوليو ١٩٣٦ قرارا آخر بإبطال أمر صادر من منساعداكم اللواء الجنوبى بفرض عقوبة مشتركة على مدينة غزة قدرها ألف جنيهه بسبب اتلاف أسلاك تليفراف وغيرها ومحاولة تخريب بالسكك الحديدية

« ومتى تجاوزت الحكومة حد سلطتها القانونية أصبحت المسألة تجاوزاً على القوانين كما نرى اليوم في القضية التي نحكم فيها . ومتى تجاوزت السلطة بأحكامها القوانين انسلت اليها عناصر التحول الى حكومة جائرة . فينشأ عن هذا خطر عظيم على الدستور والمجموع » (١٢٨) .

وخلال بضعة أشهر من صدور الحكم في قضية نسف يافا القديمة استقال قاضي القضاة ، واستقر في أذهان الناس في ذلك الوقت انه قد أرغم على الاستقالة نتيجة للحكم الذي أصدره في تلك القضية (١٢٩) ويؤكد مصدر أجنبي هام انه قد أجبر فعلاً على الاستقالة ومغادرة فلسطين (١٣٠) كما نشرت وزارة الدعاية الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية تقارير بريطانية رسمية سرية تثبت أن زعماء الصهيونية قابلوا وزير المستعمرات البريطاني بعد صدور هذا الحكم وطلبوا عزل قاضي القضاة من وظيفته ، فأذعن وزير المستعمرات البريطاني وترك مكثوناً وظيفته في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٦ (١٣١) .

واضافة الى ذلك فقد ادخلت السلطة تعديلات على قانون الطوارئ كان يحكم بمقتضاها بالاعدام أو الحبس المؤبد على كل من يطلق النار على الجنود البريطانيين أو رجال الشرطة أو يعطل استعمال أي ميناء أو سكك حديدية أو طريق عام أو يخرب ويعطل أي خط تليفوني أو تليفوني . كما تضمن القانون جواز فرض غرامة مشتركة إما نقداً أو بأخذ دواب أو أغنام أو محاصيل زراعية على أي بلدة أو قرية أو منطقة يعتقد حاكم اللواء أن سكانها ارتكبوا جريمة أو تسببوا في أيقاع الخسارة أو تسببوا أو حرضوا أو امتنعوا عن تقديم المساعدة الممكنة .

وقد صدرت بموجب هذا القانون أحكام عديدة على المواطنين ، منها مثلاً حكم بالسجن ست سنوات لحيازة مسدس ، وخمس سنوات لحيازة ١٢ رصاصة ، وستان حمل مديّة وأسبوعان لحيازة عصا ، مما يوجب بالعنف وجو الإرهاب الذي كان سائداً في البلاد (١٣٢) .

الوساطة العربية لايقاف الثورة

وحاولت الحكومة البريطانية خلال أشهر الصيف الحصول على مساعدة الحكام العرب لتهديئة الأحوال في فلسطين . ففي ١٦ يونية ثم في أوائل أغسطس تقابل الأمير عبد الله مع أعضاء اللجنة العربية العليا

فى عمان وحاول اقناعهم بانهاء الاضراب وقبول فكرة اللجنة الملكية ولكنه لم يوفق فى مسعاه (١٢٣) .

وكان أمير شرقى الأردن قد صرح لأعضاء اللجنة انه أخذ وعدا من المندوب السامى بوقف الهجرة اذا توقف الاضراب فبادر المندوب الى نفي ذلك نفيا باتا دون أن يراعى موقف الأمير ، ثم عاد المندوب السامى الى سعيه ووسط الأمير الذى قام بالوساطة ، لكن اللجنة العربية العليا ظلت متمسكة برأيها (١٢٤) .

ويروى تقرير بريطانى أن الأمير عبد الله قال لأعضاء اللجنة العربية العليا الذين حضروا اجتماع ٥ أغسطس أنه فى إمكانهم اذا كانوا راغبين فى قيامه بالوساطة وضع نهاية لأعمال العنف حتى يكون قادرا على مفتوحة الحكومة البريطانية فى الموضوع وتقديم طلبات اللجنة ، ويدلنا على ضعف موقف القيادة الرسمية فى ذلك الاجتماع أن المطالب العربية التى ذكرت انحصرت فيما يلى :

— إيقاف الهجرة اليهودية .

— التحقيق مع المسجونين السياسيين .

— العفو عن المسجونين الذين أُدينوا بتهم ناشئة عن الثورة .

— التفاوض عن تحصيل الغرامات الجماعية التى فرضت على القرى .

وقد طوّل الأمير بتقديم ضمانات مكتوبة من الحكومة بالنسبة للتنازلات التى ستقدم لإيقاف الثورة ، لكنه لم يكن قادرا على أن يفعل ذلك مما دفع المؤتمرين الى ترك المؤتمر غير راضين لكن الأمير واصل جهوده للتأثير على مختلف أعضاء اللجنة العربية العليا والوطنيين الآخرين للمساعدة فى استعادة النظام حتى يمكن للجنة الملكية أن تسافر الى فلسطين (١٢٥)

وكان قد سبق توسط الأمير وساطة أخرى نانوية قام بها المستر دانيال أوليفر وهو رجل انجليزى من طائفة « الفرندز » أى الأصْدقاء أقام فى لبنان مدة طويلة وأحسن التحدث باللغة العربية ، وقد ذهب الى القدس والتقى بأعضاء اللجنة العربية العليا وقابل الأمير عبد الله لكنه لم يوفق فى وساطته .

ومن ناحية أخرى فقد تقدم الملك عبد العزيز بن سعود والملك غازي والامام يحيى بمذكرة مشتركة الى ملك بريطانيا ابدوا فيها رأيهم في القضية وأعربوا عن رغبتهم في أن تجد الحكومة البريطانية حلا سريعا لهذه القضية (١٣٦)

وفي الوقت الذي كان المندوب السامي ووزير المستعمرات يأملان أن تنجح محاولات القمع في سحق الثورة كانا يبحثان عن وسائل سياسة لانتهاء الاضراب فأجريت بالفعل اتصالات مع المملكة العربية السعودية والعراق .

وكان القادة السياسيون في فلسطين على الرغم من استمرار الاضراب العام وتزايد قوة الثورة في تلك المرحلة متلهفين على التوصل الى تسوية مع الحكومة فقد كتب عوني عبد الهادي خلال النصف الثاني من أغسطس رسالة الى المندوب السامي فحواها أن القيادة العرب مستعدون لاييقاف الثورة اذا ترتب على ذلك وقف الهجرة وقفا تاما (١٣٧)

واستمرار لمحاولات التوسط عقد اجتماع في بغداد في ١٨ أغسطس برئاسة الملك غازي وحضور ياسين الهاشمي رئيس الوزارة العراقية والسفير البريطاني في العراق حيث بحثت المسألة الفلسطينية ، وتوجه نوري السعيد وزير خارجية العراق الى القدس بعد ذلك بيومين حيث حل ضيفا على الحكومة وعرض خدماته كوسيط غير رسمي . وكان النطاق المحدد له على مابدا أن تقبل اللجنة العربية فكرة الوساطة مقابل وعود غير مشروطة واستمرت المباحثات عدة أيام مع أعضاء اللجنة والمعتقلين العرب في صرند والمندوب السامي والأمير عبد الله وتمخضت عن موافقة اللجنة العربية العليا في اجتماع عقد في ٢٦ أغسطس على قبول وساطة الوزير العراقي على الأسس التالية :

أولا : أن تصدر اللجنة العربية العليا بيانا الى الشعب بوقف الاضراب والثورة .

ثانيا : أن توقف الحكومة الهجرة اليهودية حتى تضع اللجنة الملكية تقريرها .

ثالثا : ان تقوم حكومة العراق بالسعى لدى بريطانيا لانجاز مطالب العرب المشروعة .

رابعا : ان تلغى الغرامات وتوقف عمليات التفتيش ويطلق سراح المعتقلين ويتم العفو عن المتهمين في احداث الثورة .

وارسلت اللجنة العربية العليا الى نوري السعيد تستدعيه من الاسكندرية للسفر الى القدس لوضع الصيغة النهائية لاسس الوساطة وتم بحث الموقف في اجتماعين عقدتهما اللجنة في ٢٩ ، ٣٠ اغسطس بحضور نوري السعيد حيث أصدرت اللجنة بيانا في ٣١ اغسطس توافق فيه على قبولها لوساطة الحكومة العراقية وملوك العرب وأمرائهم (١٣٨) .

وقد وافقت اللجنة على قبول وساطة نوري السعيد بعد ان رفضت وساطة الأمير عبد الله مرتين لاعتقادها بأن وساطة عربية تشترك فيها العواصم العربية كقيلة بدعم كفاح عرب فلسطين ولحماسة رجال حزب الدفاع لقبول تلك الوساطة (١٣٩) . وتفاديا لحدوث انشقاق داخل اللجنة العربية العليا (١٤٠) .

ورغم موافقة اللجنة العربية رسميا على الوساطة ، لكن يبدو أن أمين الحسيني شخصيا لم يكن حريصا في تلك الفترة على سرعة الوصول الى قرار في هذا الشأن . ويفسر القاوتجي في مذكراته هذه النقطة حيث يشير الى أنه بعد وصوله الى فلسطين في اواخر اغسطس ١٩٣٦ أخبره محمد اسحق درويش — أحد رجالات أمين الحسيني المقربين عن الحالة المؤسفة التي وصلت اليها البلاد واستعداد اللجنة العربية لقبول اقتراح بتفويض نوري السعيد في الأمر ووقف الثورة . لكن القاوتجي نصحه بأن تتمهل اللجنة العربية العليا أسبوعا واحدا تماطل خلاله في المفاوضة حتى يقوم بعملية عسكرية قد يعزز بها موقف اللجنة في تلك المباحثات (١٤١) .

وتؤكد إحدى الوثائق البريطانية أنه رغم ظروف الجماهير القاسية في هذا الوقت لكنها كانت تحت القيادة الرسمية على الثبات على

موقفها حتى يدسججاب للمطالب الوطنية التى بذلت فى سبيلها كثير من التضحيات (١٤٢) .

وغادر نوري السعيد فلسطين لاثام مساعييه ، وانتعشت آمال العرب الذين راوا فى تدخل الحكام العرب تطورا عظيما يعيد قضيتهم الى وضعها الطبيعي كجزء من الحركة العربية العامة بعد ان كادت تصبح قضية محلية .

ورأى الانجليز فى ذلك الانتعاش خدورة يلزم ايقانها ، فاعتنموا فرسة كساب ارسله وايزمان الى وزير المستعمرات بشان مانشى فى صحيفة يهودية عن موافقة الانجليز على شروط العرب لايثاف الثورة (١٤٣) فارسل الوزير خطابا الى وايزمان فى ٢ سبتمبر يوضح فيه ان المندوب السامى لم يوافق على شروط معينة لتسوية الموقف وانه ليس هناك تفويض انورى السعيد لاعطاء مثل هذه الوعود (١٤٤) .

واذاعت الحكومة البريطانية بياناً فى ٧ سبتمبر ١٩٣٦ اوضحت فيه تطور الامور منذ بدء الاضراب مما اعتبرته تحديا مباشرا للسلطة ، وانه يجب اعادة النظام الى البلاد قبل قيام اللجنة الملكية بمهمتها وان الملوك والامراء العرب هم الذين اعرّبوا من حين لآخر عن رغبتهم فى الوسط ، وان الاحداث الجسيمة استمرت فى الوقوع رغم قيام الوساطة وانه لا يمكن السماح باستمرار العنف والتهديد به ، وانه وجد من الضرورى ارسال نجدات كبرى جديدة الى فلسطين ، ووقع الاختيار على اللفتنت جبال دال - رئيس هيئة اركان حرب الامبراطورية البريطانية فميا بعد اعادة التماس العسكرية فى فلسطين (١٤٥) .

واستقبل المندوب السامى بعد صدور البيان امين الحسينى وراغب النشاشيدى وعونى عبد الهادى كلا على انفراد قبل اجتماع اللجنة العربية العليا لبحث الموقف البريطانى الاخير ، وسفاد من تقرير للمندوب السامى ان هؤلاء الزعماء ادّوا استعدادهم « للحدث » وقف الاضطرابات وانهاء الاضراب دون شرط مسبق اذا دلت منهم ذلك الملوك العرب » .

وتوجه وفد من اللجنة العربية العليا فى اواخر سبتمبر للاجتماع بالملك ابن سعود كما توجه عونى عبد الهادى فى التاسع والعشرين من

الشهر نفسه الى شرقى الأردن ، ونتيجة لهذه الاتصالات وطبقا لاستشارات مع الحكومة البريطانية وجه الملك عبد العزيز والملك غازى والامير عبدالله نداءات الى عرب فلسطين دعوهم فيها الى انتهاء الاضراب وقف الثورة (١٤٦) وقد صدر النداء الاول فى ٨ اكتوبر بتوقيع « عبدالعزيز » وصدر النداءان الآخران فى اليوم التالى وكانت كلها ذات نص واحد « الى ابنائنا عرب فلسطين — لقد تألمنا كثيرا للحالة — السائدة فى فلسطين . فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبد الله ندعوكم للاخلاق الى السكنة حقنا للدماء ، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها العلنة لتحقيق العدل وثقوا بأنها ستواصل السعى فى سبيل مساعدتكم » .

وعلى اثر وصول هذا النداء اذاعت اللجنة العربية العليا على الأمة البيان التالى : « قررت اللجنة العربية العليا بالاجماع وبعد استشارة مندوبى اللجان القومية والحصول على موافقتهم باتفاق الآراء أن تلبى نداء اصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الأمير بالبيان المنشور اعلاه ، وأن تدعو الأمة العربية الكبيرة فى فلسطين للاخلاق الى السكنة وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح يوم الاثنين المبارك الواقع فى ٢٦ رجب ١٣٥٥ وفق ١٢ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وأن يبكر أفراد الأمة الكريمة فى صباح ذلك اليوم الى معابدهم لاقامة الصلاة على ارواح الشهداء ورفع الشكر لله تعالى على ما ألهمهم من صبر وجلد ، ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوانيتهم ومزاولة أعمالهم المعتادة والله ولى التوفيق » (١٤٧) .

وعلى ضوء ماورد فى المصادر المختلفة وما أكدته الوثائق البريطانية يمكن تحديد عدة نقاط هامة بشأن الوساطة العربية لايكاف الثورة .

اولا : ان عملية الوساطة فى بدايتها سواء تلك التى قام بها الأمير عبد الله أو التى قام بها فوزى السعيد كانت بتوجيه من الحكومة البريطانية وكان هدفها تهدئة الأحوال فى فلسطين وليس القيام بدور حقيقى لتسوية الموقف .

فبالنسبة للأمير عبد الله تتضح هذه الحقيقة من خطاب القاه الأمير فى وفد من رجالات فلسطين فى تلك الفترة « ومهمنى تنحصر فى التمهيد

بينكم وبين الحكومة لتتقابلوا واياها عند نقطة يسهل عليكما فيها البدء في المفاوضات . والحكومة على استعداد للتقدم خطوة الى الامام اذا قبل العرب التقدم خطوة من جهتهم » (١٤٨) وليس من المعقول ان يتحدث الأمير باسم الحكومة البريطانية ويقدم شروطا لاعادة النظر في الموقف دون ان يكون قد كلف بالقيام بهذا الدور .

وعندما وصل نوري السعيد الى القدس حل ضيفا على المندوب السامي ، فهو اذن يقوم بمهمة تريدها او تهتم بها الادارة المنتدبة اهتماما خاصا يجعلها تستضيفه خلال اقامته في القدس . لكن نوري السعيد لم يقم بهذه المهمة كوسيط رسمي حرصا على ان يبقى زمام الموقف دائما في يد بريطانية ، وحتى لا تبدو بمظهر المتراجع او المستسلم أمام تلك الثورة العربية .

واضافة الى ذلك فان المصادر الصهيونية تذكر ان الادارة المنتدبة في فلسطين — التي كانت تعمل من غير شك بناء على تعليمات من لندن — شجعت تدخل الدول العربية للقيام بهذا الدور . فصدعت وزير خارجية العراق الى التفاوض مع اللجنة العربية العليا (١٤٩) . كما يشير مارلو الى انه كان واضحا ان كلا من المحاولتين اللتين قام بهما كل من الأمير عبد الله ونوري السعيد قد تمتا بموافقة ضمنية من تلك الادارة (١٥٠) . كما يروي مصدر بريطاني ان الأمير عبد الله كان حريصا على القيام بدوره دون توريط لحكومة فلسطين (١٥١) .

ثانيا : ان فكرة تدخل الحكام العرب متضامنين لاييقاف الثورة بتوجيه البيان المشترك الى عرب فلسطين كانت نابعة من اللجنة العربية العليا ولم تكن صادرة من هؤلاء الحكام ، وانها تمت بناء على رغبة اللجنة . فعندما اعترضت اللجنة العربية العليا في بداية الوساطة على ايقاف الثورة مقابل وعود غير مضمونة التنفيذ وطالبت نوري السعيد بضمانات في هذا الشأن اقترحت ان يكون التوسط باسم الملوك العرب وأمير شرقى الأردن ضمانة للتنفيذ خاصة وأن الملك عبد العزيز آل سعود كان قد عرض توسطه على اللجنة قبل شهر مضى على الأساس الذى عرضه نوري السعيد فرحب نوري السعيد بأن تكون الوساطة باسم ملوك

العرب والأمير لكنه أخبر أعضاء اللجنة انه لا يمكن قبول تحفظات لقيام الوساطة ، وأصدرت اللجنة بياناً في ٣١ أغسطس ١٩٣٦ أوضحت فيه موافقتها على وساطة الحكومة العراقية وملوك العرب وأمرائهم (١٥٢) .

وتلقى الوثائق البريطانية أضواء هامة على موضوع الوساطة التي قام بها الملك والأمير العربي فتذكر ان اللجنة قررت في اجتماع لها في ١٣ سبتمبر حتمية البحث عن وسائل تحصل بها اللجنة على تأييد مماثل لذلك الذي قدمه نوري السعيد قبل أسبوعين ، واقترح بشكل عام الاستجابة للحكام العرب على أساس أن قيامهم بتمثيل عرب فلسطين لدى الحكومة البريطانية سوف ينفذ أعضاء اللجنة العربية العليا من حراصة موقفهم الى درجة كبيرة . وكانت الصعوبة الرئيسية انه بدون امكانية ارضاء الجماهير العربية ببعض التنازلات فان اللجنة سستجد نفسها غير قادرة على مواجهة الجماهير بعد أكثر من خمسة أشهر من المعاناة (١٥٣) .

كما تؤكد الوثائق ان اللجنة كانت متلهفة على تدخل الملوك العرب، حتى ان جميع أعضائها وقعوا على مسودة للبيان الذي سيذاع على عرب فلسطين لدعوتهم الى انتهاء الاضراب واييقاف الثورة قبل وصول نداء الملوك العرب بخمسة أيام ، وأن الملك عبد العزيز آل سعود لم يعد للجنة بشيء قبل صدور البيان وأنه ترك لهم حرية تحديد موقفهم على ضوء مصلحة البلاد الوطنية ، وان كان قد حذرهم من خطورة الموقف وأن اللجنة العربية العليا وافقت على صدور نداء الملوك دون شروط .

ففي اجتماع طارئ عقدته اللجنة العربية يوم ٢٢ سبتمبر عرض موضوع الرسالة التي حملها الشيخ كامل القصاب كمبعوث خاص للملك عبد العزيز ، وعبر القصاب لأعضاء اللجنة عن اهتمام الحكام العرب بقضية عرب فلسطين موضحاً أن ابن سعود يرغب في تلقي تأكيد باستعداد الزعماء العرب في فلسطين لقبول نصيحته ووقف الثورة ، وأنه يعتقد أن الحكومة البريطانية ستكون في مثل هذه الظروف عادلة مع العرب عندما تنظر في النهاية في توصيات اللجنة الملكية . وأرسلت اللجنة الى ابن سعود تخبره أنها مستعدة لقبول نصيحته وانتظار ندائه وأوامره بشرط أن يكون مقتنعاً بحسن نية الحكومة البريطانية في النظر الى مطالب العرب

والتي يجب أن تبرهن عليها بتحقيق بعض المطالب فور استعادة النظام كدليل على حسن نيتها (١٥٤) .

ومعاد الشيخ كامل القصاب الى اللجنة يحمل رسالة من ابن سعود فحواها أنه وحكام العراق واليمن قد تشاوروا مع الحكومة البريطانية التي وافقت على قيامهم بدور الوساطة ، لكنه لم يكن مستعدا لأن يعد بتسليم قبل استعادة النظام ، وان اهتماما سيعطى بعد ذلك لمطالب العرب ، وانه مستعد لأن يبعث الى اللجنة نداء مشتركاً من الحكام العرب لايكاف الثورة .

وبعد مداوولات عديدة أرسلت اللجنة العربية العليا ردا الى الملك عبد العزيز تشكره والحكام العرب مساعدتهم ومقاصدهم النبيلة ، وأوضح هذا الرد أنه فور تسلم النداء فان اللجنة مسنعة لإعلان نهاية الاضراب وضمان استعادة النظام ، وأشير الى أهمية صدور عفو عام عن الثوار والافراج عن أشخاص ادينوا بموجب قوانين الطوارئ ، لكن الشيخ كامل القصاب أكد لأعضاء اللجنة أنه لا يمكن اضافة شروط الى النداء .

وعقد اجتماع للجنة العربية العليا يوم ٣ أكتوبر ، وفي هذا الاجتماع قرا القنصل العراقي في حيفا على أعضاء اللجنة برقية أرسلتها حكومته ، وطلب القنصل من أعضاء اللجنة صورة البيان الذي يقترحون نشره لدعوة الجماهير الى ايتاف الثورة بعد استلام نداء الحكام ، وأعدت اللجنة البيان ووقع عليه جميع أعضاء اللجنة باستثناء عبد اللطيف صلاح الذي كان غائبا . وأرسل القنصل العراقي هذه الوثيقة الى حكومته .

وفي اجتماع طارئ للجنة العربية العليا قام الشيخ كامل القصاب بقراءة رسالة من ابن سعود كان نصها كما يلي :

« لم يكن من الممكن لحكومة جلالته أن تعطى أية وعود . وقد قمت حتى الآن بثلاثة اتصالات مع تلك الحكومة ولست مستعدا لأن أفعل ذلك مرة أخرى . فاذا كان تقديركم أنكم تستطيعون الاستمرار في نضالكم مع تحقيق نتائج طيبة فهذا شأنكم وعلينا في هذه الحالة أن نقدم اليكم أية مساعدة ممكنة ومن الناحية الأخرى اذا كنتم ترغبون أن نرسل اليكم نداء لايضمن قيودا فنحن مستعدون للاستجابة . وعلى أي حال فانني أتحكم

أن تفكروا بجدية فى أفضل المواقف لمصلحة بلدكم وأن تضعوا نصب أعينكم النتائج الصعبة المحتلة لاستمرار نضالكم الذى لا يمكن أن يستمر دون خسائر كبيرة يترتب عليها هزيمتكم فى النهاية . ولعل الله يحول دون أن تكون مثل هذه النتيجة هى نهاية نضالكم لأن ذلك ستسوف يؤثر على الوطن العربى كله وليس عليكم وحدكم . ولذلك فانى أنصحكم بقبول النداء الذى نرسله اليكم . ويمكنكم أن تتأكدوا أنى وأولادى سوف نقدم اليكم اية مساعدة نستطيعها مهما كانت .

وقد زود أعضاء اللجنة فى هذا الاجتماع بمشروع الوثيقة التى سترسل اليهم من الحكام العرب لانهاء الاضراب واييقاف الثورة . كما فهم أن الأمير عبد الله قد تلقى نسخة من نداء الحكام العرب (١٥٥) .

فاللجنة العربية العليا هى التى حاولت أن تحمل الحكام العرب مسئولية الدعوة لاييقاف الاضراب والثورة ادراكا منها لخطورة اييقاف الاضراب بمبادرة مباشرة منها بسبب عدم اييقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وادراكا منها ايضا لاستحالة استمرار الاضراب وقتا طويلا آخر (١٥٦) . فليس صحيحا اذن ما يقال فى بعض المصادر من أن الرؤساء العرب هم الذين تسببوا فى اييقاف الثورة وأنه لولا قيامهم بدور الوساطة لاستمرت الثورة ، فقد تم ارسال النداء بناء على طلب اللجنة العربية العليا وبموافقة منها ودون التزام محدد من جانب الرؤساء العرب سوى الوعد باعطاء اهتمام لمطالب عرب فلسطين .

توقف الثورة

وتوقف الاضراب والثورة اعتبارا من صباح ١٢ أكتوبر ، وسمح للعصابات أن تحل نفسها ، كما سمح للثوار القادمين من الدول العربية المجاورة باجتياز الحدود تدريجيا والعودة الى الاقطار التى جاءوا منها ، واخذ الجو العام يميل الى الهدوء (١٥٢) .

وكان الشيخ الأسمر قد عاد الى سوريا بعد توقف القتال مع من كان معه من المجاهدين السوريين ، وأما فوزى القاوقجى فقد بقى فى منطقة جنين نحو عشرة أيام يستقبل الوفود التى اتجهت اليه تبارك جهاده .

وخشيت السلطة أن يبقى القاوقجي بفلسطين فحاولت تطويقه ، فزحف الناس من كل ناحية — مسلحين وغير مسلحين — الى المنطقة التي كان بها ، واتصلت اللجنة العربية العليا بالسلطة ، وتمكن القاوقجي ومن معه من الانسحاب الى شرقى الأردن بعد أن أذاع بيانه الأخير الى أهل فلسطين مشيراً الى بسالتهم النادرة منبها السلطة البريطانية الى أنه توقف عن القتال استجابة لنداء الملوك وأنه والمجاهدون العرب مستعدون لاستئناف الثورة بعزم أقوى إذا لم تتحقق مطالب العرب .

واغتبط عرب فلسطين للنتيجة التي خرجوا بها بعد اضرابهم الطويل فقد عادت قضيتهم الى نطاق القضية العربية ، وكان شعورهم أن وقف الثورة هو بمثابة همدنة وأنهم كانوا الطرف المنتصر فى الجولة الأولى ، وأعطاهم جهادهم شحنة قوية من الحيوية والكرامة والاستعلاء (١٥٨) .

ويؤكد أحد التقارير البريطانية الدورية هذا المعنى حيث يشير الى أنه كان لدى العرب انطباع فى أجزاء كثيرة من البلاد بأنهم قد حققوا نجاحا بصمودهم فى ذلك الاضراب الطويل وأن الصهيونية قد كبح جماحها (١٥٩) .

وكانت حكومة فلسطين تذيع خلال المرحلة الأولى من الثورة بلاغات رسمية عن تطورات الحالة ، وقد صدر يوم توقف الاضراب البلاغ رقم ٢٨٦ وهو خاص بما حدث ليلة توقف الثورة ، وقد تضمن حدوث بعض الضرر لأنابيب البترول واشعال النار فى البترول ، وقتل أحد جنود الشرطة الاضافيين اليهود (١٦٠) . ويعنى رقم البلاغ اذا قارناه بعدد أيام الاضراب . وقدرها ١٧٧ يوما أن بلاغات الحكومة لم تنقطع فى تلك المرحلة ، وأن أحداث الثورة كانت متلاحقة ومنتظمة .

أسباب توقف الثورة

وتتضارب المراجع المختلفة عند حديثها عن الأسباب الحقيقية لتوقف الثورة ، فيرى الدكتور عبد الوهاب الكيالى أن الأسباب التي حملت اللجنة العربية العليا على ذلك تنصل على الأرجح بتقديرها لمدى خطورة ما تطورت اليه الحالة العسكرية بعد وصول الفرقة البريطانية الجديدة ،

والى انتشار البطالة بسبب الثورة ، واقترب موسم الحمضيات الذى يمس مصالح الكثيرين من الوجهاء السياسيين ، الأمر الذى جعل استمرار الاضراب محل خلاف (١٦١) .

ويرى محمد عزة دروزة ان ما اصاب المصالح الاقتصادية قد يكون من الأسباب الضاغطة لوقف الاضراب الطويل (١٦٢) .

واما الدكتور اميل توما فيرجع اسباب اندفاع الملوك العرب وامير شرقى الأردن الى الميدان الى عدد من العوامل أبرزها استنجد أصحاب البيارات بهم لانقاذ موسم البرتقال الذى يمثل « ثروة البلاد الكبرى » ثم احياء بريطانيا للملوك لانهاء الاضراب لأن الثورة أصبحت تخرج الادارة البريطانية عسكريا وسياسيا فى ظروف تميزت باحتدام الوضع الدولى ، وان مصلحة الامبراطورية البريطانية تلاقت مع مصالح الملوك والأمراء العرب ، لأن الثورة لا يمكن ان تقف عند حد او يقتصر تفاعلها على اقليم واحد (١٦٣) .

واما جيفريز فيرجع ذلك الى عاملين : التعزيزات العسكرية التى أرسلت الى فلسطين ، والبيان الذى وجهه ملكا الحجاز والعراق وامير شرقى الأردن (١٦٤) .

واما وليمز فيضيف الى هذين العاملين عاملين آخرين ، وهما الضيق الذى سببه الاضراب الطويل لدى الفلسطينيين العسادين وبدء موسم الموالح (١٦٥) .

اما روبرت جون وسامى هداوى فيرجسان توقف الثورة الى عدم استطاعة الثوار الصمود الطويل أمام القوات البريطانية الكبيرة العدد،، والى ان كثيرا من العرب قد أرهقوا من النزاع الطويل وعدم الاستقرار الشخصى والتضحية المالية التى يتطلبها الموقف والى اقتراب موسم جمع الثمار (١٦٦) .

واما نيفيل باربور فيشير الى عاملين فى هذا الشأن وهما : وصول التعزيزات العسكرية وما تحمله أهل المدن من معاناة وخسائر كبيرة (١٦٧) .

أما مارلو فيرى ان اقتراب موسم شحن الثمار كان بداية التأثير فى

الاجماع العربى لمواصلة الاضراب ، وانه عندما بدأ الاضراب فى أبريل ١٩٣٦ كان معظم العرب يفكرون بلفسة اضراب الخمسين يوما كما حدث فى سوريا ، وأن قليلين جدا كانوا يتوقعون استمراره حتى الخريف التالى حيث يبدأ موسم الثمار فى نوفمبر ، وأن استمرار الاضراب خلال موسم جمع الثمار كان يعنى افلاسا اقتصاديا لمئات كثيرة من العرب وشبه مجاعة لآلاف آخرين ووصولاً بالاجماع العربى الى نقطة التفسخ (١٦٨) .

أما تقرير اللجنة الملكية فىرى انه لم يعد باستطاعة الثوار أن يصمدوا طويلا أمام القوة العسكرية الكبيرة ، كما أن كثيرا من العرب كانوا قد سئموا الصراع ، بالاضافة الى خشية الجماهير من احتمال خسارة موسم البرتقال (١٦٩) .

لكن يعتقد أن العوامل الحاسم فى وقف الثورة يرجع بالدرجة الأولى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد الى درجة لم تعد تسمح بمزيد من الصمود او المقاومة . فوساطة الملوك العرب رغم أهميتها لم تكن سوى وسيلة مشرفة لايثاف الثورة ، ولو لم يتدخل الملوك العرب لبحث الزعماء الفلسطينيين عن وسيلة أخرى لتسوية الموقف . وأما عن تعاضل القوة العسكرية فقد ازدادت أهميتها نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، ولو كانت تلك الأوضاع تسمح بمزيد من الصمود ما كان للقوة العسكرية أن تتسبب فى اخماد الثورة .

فلقد كانت النفوس مهيأة تماما ، وكانت غالبية الجماهير ترى فى استمرار عملية تهويد البلاد موتا بطيئا لا محالة ، وتصر على رفع راية العصيان والمقاومة حتى النهاية . وترى فى الصمود أملا ربما أسفر فى النهاية عن شىء من الحفاظ على النوع ، ومن هنا كانت الجماهير رغم ظروفها الاقتصادية السيئة مستعدة للاستمرار اليائس ، وكانت فى حاجة ماسة لالتقاط أنفاسها ، لكنها لم تطالب بذلك ولم تدع اليه تاركة للقيادة السياسية اتخاذ مآثره من قرارات .

ويعطى أحد المصادر الوطنية صورة عن أحوال الناس خلال تلك الفترة « وقد ضربت المجاعة أطنابها فى فلسطين كلها ، وأصبح أغنى الأغنياء يشتهى القرش فى يده ، وأما الفقراء فلا يعلم بحالهم الا الله » ويضيف نفس المصدر أن عدد المتكوبين الذين كانوا يتناولون الخبز من لجان

الاعانة فى فلسطين بلغ ثلاثمائة الف نسمة منهم اربعون الف فى يافا وحدها (١٧٠) .

لقد كانت الخسارة الاقتصادية التى حدثت للعرب جسيمة جدا ، وكانت مدينة يافا اكثر المدن معاناة . فحوالى ثلثى الحركة التجارية التى كانت تمر بيافا قد تحولت اما الى حيفا او تل ابيب ، كما ان كثيرين من الوكلاء العرب فى يافا فقدوا ارتباطاتهم مع الوكالات الاقتصادية والبنوك ، كما ان كل الأعمال والمحلات اليهودية انسحبت من يافا الى تل ابيب ، واما باقى البلاد — باستثناء حيفا — فقد عانت كثيرا . لكن بدرجة اقل من يافا (١٧١) فقد ارتفعت البطالة بشكل خطير فى كل المدن العربية (١٧٢) وكان هناك تنك قليل فى أنابلس تنجبه نحو افلاس اقتصادى ، واقتربت موارد العرب من الاستنزاف (١٧٣) .

لقد استمرت المرحلة الاولى من الثورة ستة أشهر توقفت فيها كل المصالح والأعمال الرئيسية العربية . فالعمال توقفوا عن أعمالهم ، والتجار أغلقوا متاجرهم ، وتوقفت حركة الاستيراد والتصدير بالنسبة للعرب بسبب امتناع البحارة العرب عن استقبال البواخر وشلت حركة المواصلات الداخلية ، وترك الفلاح ثمار حقله بعد نضجها ولم يعرضها للبيع . وكان من نتائج هذا كله ان تدهورت الأوضاع الاقتصادية وتعطلت موارد الرزق ونضب مالى الناس . وشارك الكثيرون فى تحمل ضريبة الجهاد . فصاحب العمارة توقف عن المطالبة بايجار عمارته ، وصاحب الأرض امتنع عن المطالبة بايجارها ، والدائنون أوقفوا مالهم من ديون ، وقد أضر ذلك كله بأحوال البلاد ضررا بالغا (١٧٤) .

واذا أضفنا الى ذلك كله ماحدث من فقد للانفس واتلاف للأموال وهدم للمساكن وتدمير للمقتنيات وخسائر فى كل مرفق من مرافق البلاد، أدركنا كيف قام هذا الشعب بثورته فى ظروف قاسية وكم تحمل دفاعا عن حياته ووجوده وتصورنا تلك الظروف الاقتصادية التى عملت فيها القيادة السياسية على إيقاف الثورة .

أسباب الثورة

فما الذى دفع شعبا عربيا الى القيام باضراب كبير لعله اطول اضراب شعبي عرفه التاريخ ؟ ما الذى جعل هذا الاضراب شاملا كل مظاهر الحياة فى فلسطين ودفع مئات من عرب فلسطين الى حمل السلاح ومقاومة قوات بريطانيا العظمى تلك الامبراطورية التى كانت لا تغيب عنها الشمس ؟

لقد تحدث أعضاء اللجنة العربية العليا أمام اللجنة الملكية وذكروا اسبابا عديدة للثورة اختلفت من شخص الى آخر . فجمال الحسينى رئيس الحزب العربى الفلسطينى يرجع اهم اسباب الثورة الى فرض الانتداب وتصريح بالفور وعدم انشاء حكومة وطنية ، ويضيف عوامل أخرى اقل اهمية هى تحيز الحكومة لليهود ثم سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأراضي والهجرة (١٧٥) .

ومحمد عزة درورة يرجع الاسباب الرئيسية للثورة الى عدم معالجة القضية العربية كقضية قومية واعتراف الحكومة بصلة اليهود القديمة بفلسطين التى انقطعت منذ الفى سنة ، وتجاهل الحكومة جهود العرب وتضحياتهم فى الثورة العربية ، واهمالها احتجاجات العرب ومطالبهم طيلة سبعة عشر عاما ثم التهوين دائما من مخاوف العرب (١٧٦) .

والدكتور حسين الخالدى يرجع ذلك الى عدم قيام الانتداب بمهمته فى تنمية الحكم الذاتى ومؤسساته (١٧٧) . . وعبد اللطيف صلاح يرجع السبب الاساسى للثورة الى خيبة آمال العرب المعقودة على بريطانيا لنيل حقوقهم واستقلالهم (١٧٨) . وفؤاد سابا يرجع أسباب عدم الاستقرار ليس الى عوامل سياسية فقط بل الى أسباب اقتصادية أيضا وإلى حد كبير (١٧٩) . بينما ركز عونى عبد الهادى على محاباة الحكومة لليهود واعطائها لعمالهم أجورا أعلى مما يتقاضاه العمال العرب ، وتمكين اليهود من الاستيلاء على جميع المرافق الحيوية فى البلاد ووضع الحكومة كلمة « أرض اسرائيل » بالعبرية على النقود والطوابع الفلسطينية (١٨٠) .

وأما امين الحسينى رئيس اللجنة فقد أرجع سبب الثورة الى

حرمان عرب فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية واصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة ترمي الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (١٨١) .

واما بالنسبة للمراجع العربية فقد أرجع احدهما سبب الثورة الى تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين (١٨٢) وأرجعها مصدر ثان الى عدة أسباب أساسية هي الهجرة والأراضي والحكم الذاتي وتسليح اليهود والاستهانة بمشاعر العرب (١٨٣) . واعتبر مصدر ثالث محاولة الحكومة سحب مشروع المجلس التشريعي الهزلي من العوامل التي دفعت عرب فلسطين الى التوثب (١٨٤) . وأرجع مصدر رابع تعميق شعور اليأس في الجماهير العربية الى عاملين : ارتفاع الهجرة اليهودية الى رقم قياسي عام ١٩٣٥ (٦١٨٥٤) وتجميد الادارة البريطانية لمشروع المجلس التشريعي (١٨٥) . واعتبر مصدر خامس ان الأسباب الحقيقية للثورة تكمن في وصول حدة التناقض ذروتها في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني من الاقتصاد الزراعي الاقطاعي العربي الى الاقتصاد الصناعي البرجوازي (١٨٦) .

وكان تقدير احدي المجلات الفلسطينية الاقتصادية المعاصرة للثورة ان العوامل الاقتصادية لم تكن اقل اثرا في غليان النفوس وثورتها من العمل السياسي : فالهجرة الجارفة واستئثار اليهود بموارد البلاد الرئيسية وتهافت العمال الغرباء على قوت العمال الوطنيين واقبال اليهود على شراء الأرض العربية وحماية السلطة لبعض الصناعات اليهودية الجديدة التي لم تنشأ عن حاجة حقيقية . كل تلك العوامل الاقتصادية جعلت الحياة في فلسطين لاتطاق ولا يمكن احتمالها (١٨٧) واعتبر مصدر اجنبي أن سبب الانفجار يرجع الى الزيادة المفاجئة في نسبة الهجرة اليهودية التي اعتبت وصول هتلر الى السلطة (١٨٨) . وقد سئل وزير المستعمرات في ٦ مايو ١٩٣٦ في مجلس العموم البريطاني عن الأسباب الأساسية للاضطرابات فأرجع ذلك الى سخط العرب وتصميمهم على ايقاف الهجرة اليهودية (١٨٩) .

واما تقرير اللجنة الملكية التي ذهبت الى فلسطين بعد المرحلة الاولى من الثورة لبحث الأسباب الأساسية للثورة ، فقد أرجع ذلك الى سببين رئيسيين وحيدين هما : رغبة العرب في الاستقلال القومي وكرههم لانشاء

الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه . أما باقى العوامل الأخرى فقد
اعتبرتها اللجنة ثانوية أو مكملة لهذين السببين (١٩٠) .

تلك هى الأسباب التى عرضتها المصادر المختلفة عن أسباب الثورة .
وقد يكون منطقيا عند الحديث عن ثورة شعبية أن نعدد أمثال تلك
الأسباب أو نرتبها حسب أهميتها وأولوياتها . ومع التسليم بأن الأسباب
المختلفة التى أشير إليها ساهمت جميعها بدرجات متفاوتة فى تهيئة
المناخ الطبيعى للثورة فإن هذه الثورة تختلف عن غيرها من الثورات .

فعندما تحركت الجماهير وقامت بثورتها لم تكن تطالب بتحقيق مطلب
معين ، بل كانت ترفع راية العصيان فى وجه السلطة المنتدبة بعد أن
بات مصيرها مهددا بالفناء . وهذا بيان اللجنة القومية فى حيفا فى
الأيام الأولى للاضراب يوضح هذا المعنى « ولم تكن الغاية من الاضراب
الا أن تحمل السلطة الجائرة على تغيير خطتها التى ثارت عليها الى الآن
متجاهلة وجودك وحقوقك الطبيعى فى بلادك » (١٩١) .

وهذه برقية مرسلة من اللجنة العربية العليا الى لجنة الانتدابات
فى جنيف تلمح فيها تعبيرا عن تلك الحالة النفسانية التى كانت تسيطر
على عرب فلسطين « وان عرب فلسطين ليفضلون الموت فى هذا الاضراب
على الرجوع الى الحالات السابقة التى كانت تدفع بهم الى
الفناء » (١٩٢) .

وتلقت القيادة الوطنية هذا السخط الثورى المتفجر لتقدم مطالبها
التقليدية : ايقاف الهجرة وقفلا تاما ومنع انتقال الأراضى العربية لليهود
وتشكيل حكومة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس نيابى . لكن
الجماهير عندما قامت بالثورة لم تكن تهدف الا الى شئ واحد هو
ايقاف المد الاستعمارى ومقاومة السياسة البريطانية التى أوصلتهم الى
تلك الحالة اليائسة والتى وفرت الظروف المناسبة لاتمام بناء الوطن
القومى اليهودى حتى على حساب الشعب العربى ومصالحه وحقوقه .
وهذا هو تقرير اللجنة الملكية يشير الى شئ من هذا المعنى عندما
يقول « ان العرب وان كانوا يرون أن لهم ظلمات ناشئة عن الطريقة
التي اتبعت فى تطبيق الانتداب ، لكنهم لا يبنون قضيتهم على هذه
الظلمات . بل ان أصل المصيبة عندهم هو الانتداب نفسه » (١٩٣) .

لقد وضعت بريطانيا كل امكاناتها وخبراتها منذ وجودها في فلسطين في خدمة سياستها التي كانت ترمى الى خدمة مصالحها الاستراتيجية . فقد وضعت تصريح بالفور موضع التنفيذ حتى قبل أن تكلف رسميا بالانتداب من قبل عصبة الأمم . ووجدت في سياسة التضليل والخداع والتمويه وامتصاص غضب الجماهير العربية والتصريحات المطمئنة وادعاء النزاهة والحيادة وارسال اللجان واللجوء أحيانا الى القوة والعنف — وسائل مختلفة توصل جميعها الى متابعة سياستها المرسومة في بناء الوطن القومي اليهودي .

لقد ظل الشعب العربي في فلسطين رافعا شعارات السلام طوال العشرينيات بسواء مع اليهود أو البريطانيين . وكان الزعماء العرب مستعدين للتفاهم مع اليهود اذا تخلص هؤلاء عن سياسة تصريح بالفور، كما كانوا يحسنون الظن ببريطانيا ولا يتصورون أن تظل بريطانيا متمسكة بسياستها حتى لو ترتب على ذلك افناءهم والقضاء على مصالحهم .

ومع تنبههم في السنوات الأولى من الثلاثينيات الى أن الاستعمار البريطاني هو سبب كل هذا البلاء وأنه لولاه ما كان هناك وطن قومي يهودي ، بدعوا يوجهون عداءهم الى الانتداب البريطاني بشكل أساسي ويعيرون من نظرتهم الى بريطانيا ويأخذون مواقف منها ظلت تتطور من الاضراب والمظاهرات الى المقاطعة الاجتماعية الى تحرك ثوري متمثل في حركة الشيخ الثمام ، ثم الى اضراب طميل وشامل تخللته ثورة شعبية مسلحة معادية للانتداب البريطاني ولكل مايمثله من قوى وسياسات ومخططات . فالتد وجد الشعب العربي في فلسطين نفسه بعد مايقرب من عشرين عاما من الوجود البريطاني في فلسطين وقد فقد كثيرا من ارضه وغمرته جحافل اليهود من انحاء العالم وحرّم من أي شكل من اشكال الحكم الدستوري ، وتأكد هذا الشعب أن هناك نية مبيتة لتصفية وجوده والقضاء على كيانه ، وفقد الأمل في امكان تراجع بريطانيا من تلك السياسة .

وتتضح هذه المعاني كلها في بيانات اللجنة العربية العليا وتصريحات بعض القيادات العربية وتعليقاتها في ذلك الوقت . فهذا هو يعقوب القصين رئيس لجنة الشباب وعضو اللجنة العربية العليا يصرح خلال

الاضراب « والآن بعد أن لمس عرب فلسطين هذه الأضرار كلها وراوا شبح الموت يهددهم بالفناء العاجل ، وبعد أن أصمت السلطة أذانها عن سماع شكواهم وضربت بمطالبهم عرض الحائط . وبعد أن استعمل العرب جميع الوسائل لحمل الحكومة على تعديل سياستها فلم تعدل ، وبعد أن رفضت الحكومة أن تعمل حتى بتقارير لجائها وخبرائها ، بعد هذا كله يجد العرب أنفسهم مضطرين الى الدفاع عن حباتهم وعن وطنهم ومستقبلهم لأن قضيتهم قضية موت أو حياة لهم . وهذه الحركة الأخيرة القائمة في فلسطين ليست الا حركة دفاع عن الحياة » (١٩٤) .

وفى مقال للمجاهد الفلسطيني محمد على الطاهر بعد زيارة له لفلسطين خلال المرحلة الأولى للثورة يقول أن ما يحدث في فلسطين في ذلك الوقت ليس سوى « حركة وطنية وثورة قومية هدفهما السد دفاع عن الحياة ومقصدتهما حفظ الوطن من الضياع » (١٩٥) .

وهذا بيان وطني صادر في عام ١٩٣٧ يقول انه عندما تبين للشعب العربي في فلسطين مصيره المحتوم « ثار ثورة الياسمين المستميت وهو لا ينشد الا الحياة » (١٩٦) .

كانت المسألة إذن مسألة حياة أو موت ، مسألة وطن عربي أو وطن قومي لليهود ، ولم يكن هناك طريق وسط بينهما . فقد كان العرب غير مستعدين للتفاهم مع اليهود على أساس تصريح بالفور . وكان اليهود بدورهم غير مستعدين للتفاهم مع العرب الا على أساس هذا التصريح ، وكانت السياسة البريطانية تلقى بكل ثقلها في خدمة الصهيونية وان كانت تتظاهر بحيادها بين العرب واليهود . وكان واضحا من كل المشروعات الدستورية التي مرت بالبلاد منذ الانتداب ان بريطانيا ليست مستعدة لاعطاء البلاد اى نوع من الاستقلال يكون الحكم فيه في يد الأغلبية العربية ، بل انها لم تكن مستعدة الا لمعاملة العرب دستوريا على قدم المساواة مع اليهود .

كان كل ذلك يملأ نفوس العرب ضيقا واضطرابا ، ويزيد من كراهيتهم للانتداب والصهيونية ويحفز قواهم للانطلاق في أول فرصة مواتية ، ولم تكن القيادات العربية القائمة قبل الثورة قد تمكنت من الاستفادة

من تلك الطاقات بوضع خطة عمل تلتزم بها الجماهير أو فى بناء اقتصاديات البلاد أو فى تقدير سليم للموقف تتحرك الجماهير فى إطاره . وظل الأمر هكذا حتى انفجرت الجماهير فى إبريل ١٩٣٦ سساخطة غاضبة مندفعة الى أى طريق يحمل معنى الثورة على الانتداب ، مصممة على المقاومة والتحدى مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك . وجمعت القيادة العربية القائمة ثملها وتناسست خلافاتها — مرحليا — لتحافظ على مكانتها فى نفوس الجماهير وتبقى متصدرة للقيادة محاولة التعبير عن مطالب الجماهير التى كانت قد تجاوزت آمال تلك القيادة وتقديراتها .

فالثورة اذن ثورة شعبية عربية معادية للاستعمار والصهيونية تعمل على حفظ كيائها وتحاول الوقوف أمام محاولات قصفيتها . ولم يكن هدفها تحقيق الاستقلال لكنه كان عملية دفاع عن النفس واستماتة من أجل البقاء ومواجهة لعمليات التصفية غير المباشرة واستعداد للتضحية بالنفس والمال من أجل تأكيد حق العرب فى الحياة وفى إدارة شئون وطنهم وفق ما يرغبون . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن الثورة لم تكن تريد الاستقلال فهذا مطلب الجماهير وأملها ، لكن الجماهير عندما انفجرت ثائرة لم تكن رافعة شمسار الاستقلال الوطنى رغم أنه غايتها ، لكنها كانت ثائرة كما قلت دفاعا عن حياتها وحفاظا على وطنها ومصالحها .

القيادة السياسية

كنت القيادة السياسية خلال المرحلة الأولى للثورة ممثلة فى اللجنة العربية العليا تلك اللجنة التى تكونت من ممثلى الأحزاب والجماعات المختلفة القائمة فى فلسطين ، والتى كانتفى حقيقة أمرها قيادة بوجوازية رغم وجود عدد محدود من ممثلى المثقفين فيها مثل عونى عبد الهادى أو من ممثلى البوجوازية الصغيرة مثل محمد عزة درورة ، لكن الطابع العام لتلك القيادة أنها ممثلة البوجوازية الكبيرة والنامية . ومن هنا يمكن تفهم كثير من مواقف تلك القيادة فى هذه المرحلة . فهى قيادة وطنية تعمل على تحقيق المطالب العربية بوسائلها السلمية والمشروعة ، كما تحرص على الحفاظ على مصالحها وتأكيدا ، لكنها ليست قيادة ثورية بطبيعة الحال ، فليس التطرف من سماتها وليس العمل الثورى

من وسائلها ، وليس الصدام العنيف مع السلطة ضمن مشروعاتها لكنها مستعدة لمسايرة أية تطورات ثورية شعبية — بدرجات متفاوتة بالنسبة لكل عضو من أعضائها — حرصا منها على استمرار القيام بدورها في قيادة الجماهير لكن بالقدر الذي لا يفجر الموقف الى صدام مباشر مع السلطة او يؤدي الى فقدان تلك القيادة لمصالحها .

فقد كان الاعتدال أحد ملامح تلك القيادة رغم التأييد الشعبى الكبير الذى كان يلتف حولها ويؤازرها . فيلاحظ من قراءة الرسالة التى أرسلتها اللجنة العربية العليا الى المندوب السامى يوم تشكيلها (٢٥ أبريل ١٩٣٦) محددة فيها مطالب الأمة انه لم يرد ضمنها أية إشارة الى الاستقلال الوطنى ، مما يوضح ان القيادة العربية فى تلك المرحلة لم تكن تطمح فى أكثر من حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى فى إطار الانتداب نفسه .

ويتضح هذا السلوك المعتدل لأعضاء اللجنة العربية العليا من سؤال وجه فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٦ مايو أى بعد أكثر من شهر على بداية الاضراب عن نشاط اللجنة العربية العليا أجاب عليه المستر ماكدونلد بأن اللجنة حتى ذلك الوقت قد حاولت أن تكبح جماح العناصر المتطرفة وأن تعلن عن عدم موافقتها على تشجيع إجراءات العنف (١٩٧) .

ولم تحاول تلك القيادة أن تستفيد من طاقات الجماهير وحركتها للتأكيد على مطلب الاستقلال الوطنى . فقد طرحت اللجنة العربية العليا فى بداية الاضراب ثلاثة مطالب : ايقاف الهجرة وقفا تاما ، ومنع انتقال الاراضى العربية لليهود منعاً باتاً ، وقيام حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى . وقد بقيت اللجنة متمسكة بهذه المطالب حتى بعد قيام الثورة الشعبية المسلحة (١٩٨) . فلم يطرح مطلب الاستقلال حتى مع اشتداد الأزمة وتطور الأعمال الثورية ، واذا وردت هذه الكلمة فى بيانات اللجنة فعلى سبيل التعميم والأهداف العامة دون ادخالها فى مطالب الأمة المقدمة رسمياً الى السلطة « فالاستقلال التام هو هدف الأمة العربية الأول ، وهو الذى نرمى اليه ونعمل له وللوحدة العربية » (١٩٩) « ... وفى سبيل تحقيق أهدافها القومية والظفر بحريتهم واستقلالهم ووحدتهم وسيادتهم » (٢٠٠) .

وقد نبهت الجماهير قيادتها بعد تبين موقف بريطانيا في نهاية الاضراب واصرارها على استمرار الهجرة الى ضرورة تغيير مطالبها التي أعلنتها في بداية الاضراب والمطالبة بالاستقلال . فهؤلاء هم المعتقلون السياسيون بالمعتقل رقم ١ بصرفند — وعددهم حوالي مائتين — يعبرون عن رأيهم في الحالة في تلك المرحلة « ولا ينقص هذه الأمة الا صلابة القيادة ، فهي في فلسطين دائما في المؤخرة ، مندفعه لا دافعه ومسوقة لا سائقة وكابحة لا جامحة ، ولو كانت غيرها لقطعنا اشواطا » ثم يطالب البيان اللجنة العربية العليا بأن تعلن ارادة الأمة برفض الانتداب البريطاني وأن تصر على نيل الاستقلال . وهؤلاء هم المعتقلون السياسيون بالمعتقل رقم ٢ بصرفند يعبرون عن موقفهم « فلا يسعنا بعد هذا الا أن نمضي في جهادنا الى النهاية ، وللقوة الظالمة أن تصنع ماثشاء واننا نرجو من اللجنة الفلسطينية بمصر أن تبلغ اللجنة العربية العليا بالقدس أمام العالم أجمع أن الواجب عليها ترك التردد ، وأن تعلن تغيير المطالب التي تنادي بها والأسس التي تمشي عليها ، فتصر على طلب استقلال البلاد ، لأن السكوت على الانتداب يعتبر جريمة الآن . وبذلك تتجه الحركة الوطنية اتجاهها صحيحا ، وتكون اللجنة قد أدت الأمانة . والا فلتعتزل ولتترك الانكليز يقتلون ويكتمون .. » (٢٠١) .

ولا نجد في بيانات اللجنة العربية العليا في تلك المرحلة ما يشير الى أن الاستعمار البريطاني هو الخطر الأساسي الذي تواجهه البلاد بل أننا نجد في بعض بيانات اللجنة عدم فهم حقيقة تلك العلاقة العضوية بين الاستعمار والصهيونية . وقد يكون ذلك طبيعيا في السنوات الأولى من الانتداب ، لكن بعد مرور مايقرب من عشرين عاما على الاحتلال ، فشئء يشير الى عدم تفهم كامل لهذه الحقيقة . فقد ورد في بيان اللجنة موجه الى الأمة خلال الاضراب « واستمرت الحكومة على مناصرة السياسة الصهيونية التي ترمي الى تأسيس المملكة اليهودية في هذا الوطن العربي » (٢٠٢) فلم يكن الأمر أمر مناصرة للسياسة الصهيونية كما بصورها البيان ، بل كان قضية ارتباط وتعهد التمت به الحكومة البريطانية وأخذته علم ، عاتقها وتحملت مسئوليتها في تنفيذه .

لكننا نجد في بيانات اللجنة حديثا كثيرا عن التضحية والروح الفياضة والعزيمة الصادقة واستنكار السياسة الخاطئة والوضع الجائر

الذى وضعتهم فيه السياسة البريطانية (٢٠٣) بينما نجد فى بيانات الحرس الوطنى واللجان القومية قاعدة الحركة الوطنية فى تلك المرحلة ذلك المعنى الذى اثير اليه وهو اعتبار الاستعمار البريطانى أصل الداء . وفى بيان للحرس الوطنى نلمس ذلك الخط الوطنى الذى استقامت عليه الحركة الوطنية « هم الأصل فى قضيتنا واليهود الفرع . هم الذين رمونا بالصهيونية وهم الذين يهدرون دماء أبنائنا دفاعاً عن هذه الحركة الآثمة » (٢٠٤) وفى بيان اللجنة القومية فى حيفا أرجعت اللجنة جذور الشر كلها الى السياسة البريطانية (٢٠٥) . لكن ذلك لا يعنى أن اللجان القومية كانت جميعها متفقة فى مطالبها أو متشددة عن اللجنة العربية العليا .

ويلاحظ أيضاً من مراجعة عدد من بيانات اللجنة التى صدرت فى تواريخ مختلفة أن شعار الاضراب السلمى ظل مطروحاً حتى بعد قيام الثورة الشعبية المسلحة . مما يوضح أن اللجنة كانت حريصة على استمرار الاضراب السلمى . وفى البيان الذى أذاعته اللجنة فى ٢٣ مايو ١٩٣٦ — وهو نفس التاريخ الذى بدأت فيه الأعمال المسلحة ترد ثلاث اشارات فى البيان الى هذا المعنى (٢٠٦) . وفى ١٤ يونية — أى بعد قيام الأعمال المسلحة — نقرأ هذه العبارة فى برقية مرسلة من أمين الحسينى الى رئيس الوزارة البريطانية « أن العرب يعتقدون أن هذه السياسة مؤدية حتماً الى فنائهم القومى ، ومصممون على المضى فى اضرابهم السلمى حتى الموت اذا لم الأمر » (٢٠٧) وفى بيان اللجنة العربية العليا فى ١٩ يوليو بمناسبة مرور مائة يوم على الاضراب « مضى على نهوضك المبارك وضرابك السلمى مائة يوم كاملة ... » (٢٠٨) .

ولم يكن الأمر مجرد حرص على رفع شعار الوسائل السلمية . بل أن اللجنة كانت تدعو الأمة الى التريث والاعتزان حتى فى الوقت الذى قد يحتاج فيه العمل الوطنى الى مزيد من ضغط الجماهير على السلطة . وفى الوقت الذى كان ثورى السعيد يقوم فيه بدور الوساطة ولم يكن الموقف قد تحددت معالمه بعد اذاعت اللجنة بياناً على الأمة جاء فيه « وستستمر الأمة على اضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عرفت بهما رائفة الرأس راسخة الايمان متريثة رزينة ، الى أن تصل هذه المفاوضات الى النتيجة المرغوبة » (٢٠٩) .

ولعل ذلك يفسر عدم قيام السلطة خلال الاضراب باتخاذ مواقف عنيفة ضد اعضاء اللجنة كاعتقالهم او نفيهم ، حتى انه لم يلق القبض خلال المرحلة الاولى الا على واحد فقط من اعضاء اللجنة هو عونى عبد الهادى بالنظر لما اسماه المندوب السامى واكهوب بقدراته التنظيمية كما لاقى خليفته فى المنصب محمد عزة درورة — نفس المصير (٢١٠) .

ويلاحظ ان اللجنة كانت متفائلة أكثر مما يجب رغم عدم وجود أية بوادر او تطورات موضوعية تؤدي الى مثل هذا التفاؤل « انك موقن بأن يوم الفوز آت لا ريب فيه » « واللجنة العليا ... واثقة كل الثقة ببلوغ العناية المنشودة » .

ونجد فى بعض بيانات اللجنة العربية العليا او برقياتها خلال المرحلة الاولى من الثورة شيئاً من التعالى الدلبقى فقد ورد فى بيان اللجنة الى المندوب السامى فى ١٥ يونية ١٩٣٦ اشارتين الى هذا المعنى ، الاولى عند التحدث عن ارغام الشرطة للمارة من الناس على تنظيف الشوارع من المسامير وغيرها « دون تفريق بين المقامات » والثانية عند الاشارة الى ان السلطة تعتقل من تشاء ومن تريد وتعاملهم معاملة سيئة لا تتفق والقوانين المرعية « وبينهم العلماء والزعماء والشيوخ » (٢١١) وفى برقية مرسلة من اللجنة العربية العليا الى وزير المستعمرات فى ٢١ يونية ١٩٣٦ احتجاجاً على سياسة الابعاد والتشريد « ان السلطات الحكومية فى فلسطين اخذت تتوسع فى سياسة الابعاد والتشريد حتى شملت كثيراً من الرجال المثقفين ذوى المكانة الاجتماعية العالية » (٢١٢) .

لسكن رغم تلك التناقضات بين القاعدة الشعبية والقيادة الوطنية ، فقد بقى موقف اللجان القومية من اللجنة العربية العليا خلال المرحلة الاولى من الثورة كما هو : تلتزم بقيادتها وتقدم لها ماتشاء من اقتراحات وتدفعها الى مزيد من القرارات الثورية ، ولا تسمح لنفسها بالخروج على قراراتها . كما بقى موقف اللجنة العربية العليا من اللجان القومية كما هو : تعتبرها قاعدة العمل الوطنى وتستجيب لمطالبها وترجع اليها عندما تريد ان تصدر قراراً هاماً . فقد حدث عندما وافقت اللجنة العربية العليا على قبول وساطة الرؤساء العرب ان اعلنت فى بيان اذاعته على الأمة فى ٣١

أغسطس أن اللجنة ستعرض الأمر على الأمة بواسطة لجائها القومية لأخذ رأيها والحصول على موافقتها (٢١٢) الى غير ذلك من الأمثلة .

وبشكل عام فإن الشعب العربي في فلسطين كان يمنح اللجنة العربية نقته ويستجيب لقراراتها وتعليماتها حتى في احلك الظروف التي مرت بها الثورة ، وهذا تقرير بريطاني يؤكد هذه الحقيقة « فيالرغم من المخاوف الكبيرة من جانب منتجي التمار الحمضية الذين تعتمد أرزاقهم ومستقبلهم على استعادة النظام في أقرب وقت ممكن ، فليس هناك دلائل عى أن الحياة الطبيعية سوف تستأنف في البلاد مالم تطلب اللجنة العربية العليا ذلك رسميا » (٢١٤) .

كان هناك اذن حرص من الجماهير وقيادتها الوطنية على أن يظل الارتباط قائما وقويا بينهما ، وكانت العلاقات الاجتماعية والمفاهيم الدينية السائدة وعدم وجود تشكيلات حزبية أو عمالية قوية تساعد على استمرار هيمنة تلك القيادة حتى ان اختلفت طبيعة المرحلة . وكانت القيادة من ناحيتها حريصة على محاولة التجاوب مع حركة الجماهير وعدم ترك الأمور تغلت من يديها . ولعل هذا يفسر معنى استمرار تلك القيادة في تولى أمور القيادة السياسية والى حد ما القيادة العسكرية في تلك المرحلة (٢١٥) .

ورغم أن عبارة « القيادة السياسية » في تلك المرحلة تعنى « اللجنة العربية العليا » التي كانت تقود العمل السياسى رسميا ، لكن الحقيقة أن أمين الحسينى كان يتحمل المسئولية الرئيسية في ادارة كافة الشؤون وفي توجيه مختلف الأجهزة واللجان بل وفي اتخاذ كثير من القرارات الهامة سواء صدرت منه مباشرة أو عن طريق اللجان القومية . فلم تكن « اللجنة العربية العليا » في حقيقة الأمر سوى واجهة رسمية لتلك الوحدة الوطنية التي كان عرب فلسطين حريصين على وجودها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ولقد كان أمين الحسينى مدركا لتلك التناقضات المتمثلة في تشكيل تلك اللجنة . لكنه كان حريصا على أن يظهر اللجنة بمظهر القائد الفعلى للحركة الوطنية حتى يدفع الجميع الى تحمل المسئولية وحتى يستفيد من تلك الواجهة في دعم الأوضاع السياسية لعرب فلسطين ، وكان بعض أعضاء اللجنة في نفس الوقت حريصين على دفع اللجنة الى اتخاذ

قرارات معادية لبريطانيا رغبة منهم في توريث أمين الحسيني شخصيا وفي تآزيم العلاقات بينه وبين السلطة وفي اظهاره امام الجماهير بمظهر الرجل المعتدل الحريص على علاقته الطيبة مع بريطانيا غير المستعد للنضال أو المقاومة . لكن الرجل كان يضيع على خصومه كثيرا من تلك المواقف وكان يحاول السيطرة على كل المواقع المؤثرة في حركة الثورة ، محتكما الى اللجان القومية كلما اراد اتخاذ قرار هام تلتزم به اللجنة العربية العليا . وكان أمين الحسيني يحقق بهذا الالتجاء التي تلك اللجان هدفين هامين : اولهما أنه يعطى للقرار قوة سياسية مؤثرة بصدوره من تلك القاعدة الشعبية العريضة التي تثق في قيادته وتلتف حوله ، وثانيهما أنه يواجه به أية تحركات أو تجمعات جانبية داخل اللجنة نفسها ويضع هؤلاء الذين ينصبونه العداء في مواجهة ذلك التأييد الشعبي الكبير . وقد كان الرجل بارعا في اكتساب ثقة الجماهير وفي احراج خصومه واظهارهم بمظهر المناوئ للحركة الوطنية .

ومن ناحية أخرى فقد كان أمين الحسيني حريصا على القيام بدور مزدوج في قيادته للعمل السياسي . كان يظهر استعدادا للتفاهم مع بريطانيا ويرفع شعارات الوسائل السلمية ولا يأخذ مواقف عنيفة ضد السلطة لكنه كان في نفس الوقت يشجع الأعمال الثورية ويقف من وراء ستار مؤيدا تلك الثورة الشعبية المسلحة التي نشبت في فلسطين واستمرت تحمل سلاحها حتى قيام الحرب العالمية الثانية . ومن هنا كان حرصه في بداية الثورة على تجنب تحمل مسئولية القيادة الرسمية للثورة استمرارا لقيامه بذلك الدور المزدوج بعيدا عن السلطة السياسية الرسمية .

ويروى دروزه أنه عندما اثرت فكرة تشكيل لجنة عربية عليا يقودها الحاج أمين الحسيني للاشراف على الحركة الوطنية تردد الحاج أمين في بداية الأمر في الاشتراك في اللجنة نظرا لحرصه على القيام بدوره الوطني دون تبوأ مركز علني في قيادة الحركة الوطنية ، وخشى الا يتضامن معه الآخرون الى النهاية ، لكن رجال حزب الاستقلال شجعوه على تنفيذ الفكرة مما ساهم في ازالة تردده ولم يكن وحده هو الذي تلقى الفكرة في غير حماس ، فقد تردد راغب النشاشيبي رئيس حزب دفاع أيضا بسبب رئاسة الحاج أمين للجنة ، لكن أمكن اقناعه بقبول الفكرة (٢١٦) .

ومن يتابع الحركة الوطنية فى فلسطين منذ بداية العشرينيات يلاحظ أن الحاج أمين كان حريصا منذ توليه منصب الافتساء فى ٨ مايو ١٩٢١ ثم رئاسة المجلس الاسلامى الأعلى فى العام التالى على عدم أخذ مواقف عنيفة ضد السلطة وعلى عدم المشاركة فى الأحداث السياسية بطريقة علنية اذ كان يفضل أن يساهم بدوره الوطنى من وراء ستار ويوجه رجاله الى ماينبغى عمله ، لكنه كان يتجنب طوال المرحلة السابقة لعام ١٩٣٦ ومنذ توليه مسذين المنصبين الاصطدام بالسلطة . ولعل ذلك يرجع الى حرصه على الحفاظ على مكانته الدينية الكبيرة وعدم حدوث ما يمكن أن يخذش هذه المكانة بعد أن توطدت مكانته فى نفوس الجماهير وأحيط بهالة من القدسية كان حريصا على استمرارها .

لم يكن الحاج أمين منذ بداية الانتداب وحتى عام ١٩٣٦ يأخذ مواقف معادية لبريطانيا لكنه فى نفس الوقت لم يكن متعاوناً معها أو منفذا لسياساتها أو مستعدا لقبول مشاريعها . كان معارضا للصهيونية واساليبها ومخططاتها لكنه لم يأخذ هذه المواقف بشكل علنى ضد الانتداب . كان يؤمن بسياسة السلام مع بريطانيا ومحاولة تحقيق مطالب البلاد بالطرق السلمية . ويوجه جهود عرب فلسطين ضد تصريح بالفور والأهداف الصهيونية لا ضد بريطانيا والسلطة المنتدبة ، أحدث شنعورا عاما معاديا للصهيونية لكنه لم يوجه الجماهير الى الخطر الحقيقى الذى كانت تواجهه البلاد وهو الاستعمار البريطانى لاعتقاده أن عرب فلسطين لا قبل لهم بانجلترا ، وأن الجهود ينبغى أن توجه ضد اليهود . لم يكن تردد الحاج أمين فى الاشتراك فى اللجنة العربية العليا راجعا الى خشيته من تضامن الآخرين الى النهاية ، وإنما من حرصه على تجنب الصدام مع بريطانيا ، لأن عدم تضامن بعض أعضاء اللجنة لا يبرر عدم تحمل القيادة لمسئولياتها فى فترة حرجية من تاريخ الوطن . ويميل الدكتور عبد الوهاب الكيالى الى ترجيح هذا التفسير (٢١٧) كما يرى ناجى علوش ان الخشية من عدم التضامن كان تعلا (٢١٨) . ويتضح حرص الحاج أمين على تجنب الصدام مع بريطانيا حتى بعد بدء الاضراب فى أن دوائر المجلس الاسلامى الأعلى الذى يرأسه الحاج أمين الحسينى لم تشترك فى الاضراب الا فى ١١ يونية ١٩٣٦ (٢١٩) . أى بعد ٥٢ يوما من الاضراب كما أنه لمدة اسبوعين أو ثلاثة من بدء الاضراب لم يخرج خطباء المساجد

— الذين يخضعون لسيطرة المفتى — عن حد الاعتدال فى خطبهم (٢٢٠) .

ويبدو أن مشاركة المجلس الاسلامى الأعلى فى الاضراب لم تكن مشاركة جادة حيث يشير تقرير بريطانى مؤرخ فى ٢٣ يونية ١٩٣٦ الى ان خصوم الحاج أمين كانوا يحاولون ارغامه على اعلان الاضراب تشجيعا لموظفى الحكومة على الاقدام على هذه الخطوة ، وانه يحتمل أن يضطر الحاج أمين الى اعلان توقف العمل مؤقتا فى بعض وظائف المجلس (٢٢١) .

ولم يكن هذا الاتجاه مقتصرا على الحاج أمين الحسينى . بل اننا نجده أيضا عند بعض الزعماء الحسينيين . فهذا جمال الحسينى رئيس الحزب العربى يشكو الى المندوب السامى واكهوب عند لقاء الزعماء العرب به يوم ٢١ أبريل ١٩٣٦ من « موقف البوليس الذى أعطى للشعب انطبعا بأن العدو الحقيقى هم البريطانيون » (٢٢٢) ويوضح هذه الخلفية السياسية أحد رجالات فلسطين المقربين من الحاج أمين فيذكر « أن عددا من زعماء البلاد الوطنيين ومنهم المفتى الأكبر نفسه كانوا يبذلون جهودا صادقة لحمل الانجليز على تعديل سياستهم والوصول الى تفاهم معهم لمصلحة العرب والبريطانيين أنفسهم . . . بل انهم حاولوا — ولا نقول حالوا — أيضا منع تطور حركة الشباب العربية الوطنية الجديدة الى خصومة سافرة للانجليز — كل ذلك فى سبيل تحقيق فكرة التعاون مع الحسينى قد طوّل باعلان الجهاد المقدس ، لكن ليس من المحتمل أن

ويشير تقرير بريطانى مؤرخ فى ٢٣ يونية الى أن الحاج أمين الحسينى قد طوّل باعلان الجهاد المقدس ، لكن ليس من المحتمل أن يفعل ذلك بشكل صريح لأنه ليس مستعدا لأن يخاطر بكل شيء ، وأن يحمل على عاتقه كل المسؤولية ، وأنه يحتمل أن يعطى اهتماما لابرار اية حادثة ذا صفة دينية أو علاقة بالمساجد أو الشعائر الدينية (٢٢٤) .

كان هناك حرص اذن من أمين الحسينى على عدم تأزم الموقف مع بريطانيا وعلى تجنب قطع كل خيوط التفاهم ، لكنه كان منذ فترة يسيرة وبعد تجربة تزيد على خمسة عشر عاما مع بريطانيا قد بدأ يتجه الى التفكير فى النضال المسلح كوسيلة تدعم موقف العرب السياسى وتضغط على بريطانيا لتغير من سياستها فى فلسطين . لكن تفكير أمين

الحسينى فى هذا الشأن كان سريا بدرجة كبيرة حتى أنه لم يتح لذلك الجانب حتى الآن قدر كبير من البيانات المؤيدة بالوثائق والتي تجعلنا نقيم دوره غير المعلن تقويما متكاملًا .

ومن هنا فمن الصعب تحديد بداية اقتناع أمين الحسينى بأهمية العمل المسلح خدمة للقضية الفلسطينية وهل كان قبل حركة القسام أم بعدها . لكنه يعتقد أنه حتى وان ثبت أن هذا التفكير كان سابقا لحركة القسام ، فلا شك أن تلك الحركة الناجحة وذلك المثل الزائد الذى ضربه الشيخ عز الدين القسام قد ترك بدوره آثارا فى زيادة اتجاه أمين الحسينى نحو الاستفادة بالنضال الشعبى المسلح .

ويعطينا القساقوى فى مذكراته بعض اشارات يسيرة عن هذا الجانب حيث يذكر أنه اقترح عام ١٩٢٩ وهو فى الحجاز اعداد خطة للدفاع المسلح عن فلسطين وأنه طلب لتنفيذها لكن حال دون ذلك طلب الانجليز ارسال وفد فلسطينى الى لندن للمفاوضة وأنه دعى الى فلسطين فى عامى ٣٤ ، ١٩٣٥ من قبل المفتى حيث تقرر نهائيا تنفيذ فكرة القيام بحملة على شرقى الأردن باعتبارها قاعدة للامعمال الثورية اللازمة فى سوريا وفلسطين على أن تبدأ هذه الحملة بعد اضطرابات بسيطة تقوم فى فلسطين ، ويكون هدف تلك الحملة ازالة نظام الأمير عبد الله وتكوين قوة عربية فى المنطقة تساعد فلسطين فى ثورتها وتوحد العمل الثورى فى فلسطين وشرقى الأردن (٢٢٥) كان أمين الحسينى اذن يريد أن ينظم شيئا من العمل المسلح قبيل ثورة ١٩٣٦ ومن الجائز أن يكون له دور فى تنظيم بعض العمليات المحدودة التى اشارت اليها بعض التقارير البريطانية خلال الاشهر السابقة على ثورة ١٩٣٦ وان كان لم يثبت حتى الآن شىء من ذلك ، لكن الاضراب كان فرصة مواتية لأمين الحسينى . كى ينظم ويشجع النضال المسلح لكن بطريقة سرية ومن وراء ستار .

وتشير بعض المصادر الأجنبية الى ذلك الدور المزدوج الذى كان يؤديه أمين الحسينى فهو يساعد من ناحية فى توجيهه وتنظيم الاضراب وحركة العصيان المدنى كما أنه من ناحية أخرى ينظم الثورة المسلحة فى التلال والتي كانت تدار بواسطته ومن يتور فى ملكه وليس بواسطة اللجنة العربية العليا كقيادة رسمية لعرب فلسطين .

وفى نفس الوقت فان الاضراب كان له فوائده بالنسبة للمفتى ، فقد استخدم كستار حتى تنظم عصابات الثورة نفسها ، كما خلق ظروف الاضطراب التى تستطيع فيها عصابات الثورة أن تؤدي دورا افضل ، كما حول انتباه الشعب العربى الى ضرورة معارضة البريطانيين أيضا وليس الصهيونيين وحدهم (٢٢٦) .

ومع أن جماهير الشعب العربى فى فلسطين هى التى حملت السلاح تلقائيا خلال الاضراب لكن أمين الحسينى هو الذى قام بدور رئيسى فى تنظيم العمل المسلح وتشجيعه وتوفير الظروف المناسبة له .

ويذكر القاوقجى فى موضع آخر من مذكراته أنه سافر الى القدس فى عام ١٩٣٥ ووضع خطتين لثورتين فى سوريا وفلسطين على أن تنفذ فى سورية أولا ، ثم سافر الى فلسطين فى أبريل ١٩٣٦ حيث تم التفاهم على كل شئ دون أن يوضح مع من كان تفاهمه ، وأنه شرع فى الاعداد للثورة فى سوريا لكن الثورة قامت فى فلسطين ، فقرر عندئذ البدء فى تنفيذ الثورة فى فلسطين وبدأت الاستعدادات لذلك فى أوائل يونية ، واتجهت قوافل المجاهدين الى فلسطين فى ٢١ أغسطس حيث لحق القاوقجى بها بعد ذلك بأربعة أيام (٢٢٧) .

وبغض النظر عما ورد فى مذكرات القاوقجى من تضارب بالنسبة لخطة الثورة التى كان يزعم القيام بها حيث ذكر فى موضع أنه دعى الى فلسطين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ لتنفيذ فكرة القيام بحملة على شرق الأردن ثم يذكر فى موضع آخر أنه وضع فى عام ١٩٣٥ خطتين لثورتين فى سوريا وفلسطين ، ومع أنه يؤكد أنه هو الذى قرر تنفيذ الثورة فى فلسطين بعد نشوبها ويوحى بأن دوره فى ذلك كان رئيسيا ، لكن بغض المصادر الهامة تشير الى أن مشاركة الثوار العرب فى ثورة فلسطين كانت نتيجة لاتصالات بين بعض القادة العرب — وعلى رأسهم المفتى — وبين هؤلاء الثوار .

فيذكر دروزة أن حملة القاوقجى تمت بمساعدة الحاج أمين الحسينى ومعين الماضى وعادل العظمة ومساعدة ياسين الهاشمى الذى كان يرأس الحكومة العراقية (٢٢٨) كما يذكر الدكتور عبد الوهاب الكيالى أن سعيد العاص والشيخ محمد الاثمر ذهبوا الى فلسطين نتيجة مساعدة الحاج

أمين الحسيني كما يرجح (٢٢٩) كما يشير محمد اسحق درويش في ذكرياته الى ان اللجنة العربية العليا ارسلت الى القاوقجي بعد قيام الثورة تستطلعه في امكان اشتراكه في المعركة فرحب بذلك ، لكنه ذكر انه في حاجة الى المال لشراء الأسلحة واعداد المتطوعين ، فأرسلت اليه اللجنة العربية العليا بعض الأموال ، فأعد الحملة وجهزها بالأسلحة اللازمة والعربات (٢٣٠) ويؤكد مصدر اجنبي هام ان القيادة السياسية كانت على اتصال قريب بالثورة وان هناك من الأسباب الكافية للاعتقاد انها كانت منظمة الى حد كبير بواسطة أمين الحسيني (٢٣١) .

ويعتقد في صدق تلك الروايات ، فليس من المتصور ان يشارك ثوار من خارج فلسطين في عمليات الثورة دون ترتيب وتفاهم مع القيادة الوطنية للبلاد ، كما ان قيام العصابات المختلفة بعملياتها كان يحتاج بطبيعة الحال الى نفقات وتيسيرات كانت القيادة السياسية أقدر من غيرها على أدائها ، وان كان ذلك لا يقلل اطلاقاً من أهمية الدور الذي قام به القاوقجي ككثير قومي ، ولا ينفي وجود نية لديه في أية مرحلة لتنظيم ثورة مسلحة هنا أو هناك ، ولا ينقص من قيمة الاستجابة الفورية والشجاعة للقاوقجي واستعداده لتلبية نداء أمته العربية حينما كانت هناك حاجة الى جهده وخبرته .

ورغم ذلك السلوك العسام للقيادة السياسية الذي يغلب عليه الاتزان والتعقل ، ورغم عدم أخذها مواقف عنيفة أو متشددة مباشرة ضد السلطة ، لكن كان من الطبيعي مع تطور أحداث الثورة ومع الحاجة الى مزيد من تحديد المواقف على الجانبين ، ومع استمرار السلطة في تدعيم الوطن القومي اليهودي أن تسوء العلاقات بين السلطة والقيادة وأن تتجه الى نقطة اللاعودة . لكن ذلك كان يحدث بشكل بطيء وان كان مؤكداً . فمع نهاية المرحلة الأولى من الثورة كان البريطانيون يشعرون بالقلق من مساندة المفتي القوية للاضراب وتقديمه المساعدات المالية لتأمين نفقات الثورة المسلحة ، لكن المندوب السامي واكهوب كان يحذر حكومته من الاعتقاد بأن الاطاحة بالمفتي أو بأعضاء اللجنة سيترتب عليه القضاء على الثورة (٢٣٢) .

فالقيادة السياسية ممثلة في أمين الحسيني بالذات كان لها دور

أساسي. وهام في تنظيم النضال المسلح وتشجيعه ضد بريطانيا ، لكنها كانت تقوم بذلك في صمت ، بل انها كانت تتظاهر بعدم مسئوليتها عن تلك الأعمال الثورية حرصا منها على استمرار أداء دورها في قيادة العمل الوطني وتجنبيا لأي صدام مباشر مع السلطة . ولعل ذلك الغموض في موقف القيادة الوطنية و تلك الازدواجية في القيام بمسئولياتها هي التي دفعت كثيرا من الكتابات والدراسات التاريخية الى انتقاد موقف القيادة الوطنية واتهامها بالسلبية والضعف بل واتهامها بالانفصال عن القاعدة الوطنية . لكن الحقيقة ان أمين الحسيني لم يتخل عن أداء دوره الوطني ، وحاول قدر ما سمحت به ظروفه وظروف فلسطين أن يقوم بواجبه وأن يحرك خطوط العمل الثوري لكن دون اعلان متجنباً الظهور بمظهر التأييد لهذا النضال المسلح ، مركزاً نشاطه الظاهري على الاضراب وما يتصل به ، رافعا شعار الوسائل السلمية ، حرصا تماما على تجنب صدام مباشر مع السلطة متمسكا بالمطالب الوطنية مستعدا للتفاهم مع السلطة اذا بدا منها ولو مؤقتا تغييرا في مواقفها، رافضا في نفس الوقت أي مساومة على حقوق البلاد الأساسية .

القيادة العسكرية

وأما عن القيادة العسكرية للمرحلة الأولى للثورة فيشير عدد من المصادر الى أن فخرى عبد الهادي كان يقود الثورة قبل فوزى القاوقجي وانه انضوى تحت لواء القاوقجي بعد تحمله قيادة الثورة (٢٣٣) . لكن القاوقجي يتحدث في مذكراته عن فخرى عبد الهادي كأحد القواد الفلسطينيين المبرزين لا باعتباره القائد الفلسطيني الأول . فيذكر أنه بعد وصوله الى فلسطين في أواخر أغسطس ١٩٣٦ اتصل بالمجاهدين الفلسطينيين وأرسل في طلب بعض الزعماء وأنه وصل اليه ليلة ٢٩ أغسطس فخرى عبد الهادي وعبد الرحيم أبو كمال والشيخ توفيق رئيس مجاهدي (ع لار) وأنه تحدث اليهم واستوضح منهم حقيقة الأعمال الثورية في ذلك الوقت كما أوضح لهم ماينوى عمله بشكل مختصر (٢٣٤) .

وتشير مصادر أخرى وثيقة الصلة بالهيئة العربية العليا في بيروت الى أن الشهيد عبد القادر الحسيني هو الذي أعلن الثورة المسلحة ويضيف أحد هذه المصادر أنه في الأسبوع الأخير من مايو انتقد أهل

القدس عبد القادر الحسينى وأنه أعلن الثورة المسلحة بعد أسبوع من اختفائه فى ٢٩ مايو ١٩٣٦ وأطلق على قواتها اسم « الجهاد المقدس » وأنه كان القائد العام لهذه الثورة (٢٣٥) .

تلك هى الاشارات التى وردت فى المصادر العربية الى القائد العسكرى لتلك المرحلة قبل القاوقجى . لكن القرائن تؤكد أن عبد القادر الحسينى لم يكن قائد تلك المرحلة كما لم يكن هو الذى أعلن الثورة .

أولا : لان الثورة قد بدأت على يد أهالى طولكرم فى الثالث والعشرين من مايو وليس فى ٢٩ مايو كما ذكر المصدر المشار اليه .

ثانيا : أن عبد القادر الحسينى قد اعتقل يوم ٢ يوليو ولم يخرج من المعتقل الا فى شهر سبتمبر ١٩٣٦ ، أى بعد وصول القاوقجى الى فلسطين .

ثالثا : أن مصدرا من مصادر المقاومة وآخر من مصادر الهيئة العربية العليا يشاران الى عبد القادر الحسينى باعتباره قائد المجاهدين فى منطقة القدس وليس قائد الثورة الفلسطينية (٢٣٦) .

ويعتقد أن فخرى عبد الهادى كان القائد العسكرى غير المتوج لمرحلة ما قبل وصول القاوقجى الى فلسطين خاصة وأن أحد المراجع التى اشارت الى ذلك مصدر معاصر وأساسى من مصادر الثورة الفلسطينية ، كما أن ذلك المصدر أشار الى فخرى عبد الهادى بعد وصول القاوقجى باعتباره قائد الفرقة الفلسطينية (٢٣٧) مما يشير الى أن فخرى عبد الهادى ظل قائد الثوار الفلسطينيين بعد انضمام القواد العرب لكن فى اطار القيادة العامة للثورة التى تولاها فوزى القاوقجى . وإن كان أحد التقارير البريطانية قد أشار الى أن فخرى عبد الهادى كان منافسا لفوزى القاوقجى على القيادة (٢٣٨) . لكن القاوقجى لا يشير فى مذكراته الى شىء من ذلك بل يذكر فى أماكن مختلفة الى تعاون فخرى عبد الهادى معه مما يعنى قبول فخرى عبد الهادى واعترافه بالقاوقجى قائدا عاما للثورة .

وتشير المصادر المختلفة الى عدد من القيادات العنكبورية الفلسطينية .

الأخرى التى ظهرت ابان المرحلة الأولى للثورة مثل عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرازق ويوسف ابودرة وفرحان السعدى والشيخ عطية أحمد والشيخ محمد الصالح أبو خالد وعبد الفتاح أبو عبد الله وحسن سلامه (٢٣٩) .

وقد تولى القاوقجى بعد وصوله الى فلسطين قيادة الثورة العربية، لكن ذلك لم يكن نتيجة قرار من القيادة السياسية وانما هو الذى اعلن نفسه قائدا عاما للثورة العربية فى سورية الجنوبية (فلسطين) (٢٤٠) .

ويذكر مصدر عربى أن قيادة القاوقجى لم تشمل كل انحاء فلسطين وأنه كان هناك قيادات مستقلة عن بعضها فى عدد من المناطق (٢٤١) كما يشير مصدر اجنبى الى أنه من الناحية العملية لم يكن هناك قيادة مركزية للثورة فى تلك المرحلة ، وأنه كان هناك عدة قيادات غير القاوقجى — مثل عبد الرحيم الحاج محمد — تنتحل هذا اللقب (٢٤٢) .

وكان اهم القواد العرب غير الفلسطينيين — الذين عملوا مع القاوقجى — جاسم على قائد المجموعة الدرزية وحمد صعب قائد المجموعة العراقية والشيخ محمد الأشمر المسئول عن احدى المجموعات السورية، وسعيد النعاص (من سوريا) الذى كان يقود مجموعة من عرب شرقى الأردن ومحمود أبو يحيى (من جبل العرب) (٢٤٣) .

ويذكر القاوقجى فى مذكراته — فى حديثه عن الثوار العرب الذين سئموا حياة الثورة القاسية وتركوا ميدان القتال — ان الشيخ محمد الأشمر استأذن فى الانسحاب الى شرقى الأردن مما يوحى بأن الشيخ الأشمر كان ضمن هؤلاء المنسحبين (٢٤٤) لكن تقريراً بريطانيا مؤرخاً فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦ يشير الى الاعتقاد بأنه قد جرح خلال معارك الثورة (٢٤٥) .

وأما عن علاقة القيادات العسكرية بالقيادة السياسية اثناء الثورة، فيذكر مصدر قريب من أمين الحسينى أن القيادات العسكرية المختلفة كانت جميعها مرتبطة بالهيئة العربية العليا (٢٤٦) بينما يذكر مصدر اجنبى أن العلاقة بين اللجنة العربية العليا والثورة المسلحة فى التلال ليست

واضحة تماما ، وان الموقف الرسمي للجنة كان فحواه أنها ثورة تلقائية وان القيادة السياسية ليست مسئولة عنها (٢٤٧) .

لكن مصدرا أجنبيا آخر يذكر أنه كقاعدة عامة فان القواد العسكريين كانوا مستقلين فى مناطقهم عن القيادة السياسية ، لكن كان هناك استثناءات بالنسبة للقيادة المشايخين للمفتى مثل عارف عبد الرازق الذى يشير اليه المصدر باعتباره رجل المفتى ، بينما يتحدث المصدر عن عبد الرحيم الحاج محمد باعتباره رجلا مستقلا عن المفتى يستمد سلطته من امكاناته الشخصية وصموده فى المعارك . ويضيف هذا المصدر أن أوامر القاوقجى كقائد عام للثورة لم تكن تتجاهل فقط ، بل انه على الأغلب فان السياسة العامة للقيادة السياسية لم تكن تبلغ اليه بصورة دائمة (٢٤٨) .

ومع أن القاوقجى يتجنب التحدث فى مذكراته عن تلك العلاقة التى كانت قائمة بينه وبين اللجنة العربية العليا أثناء الثورة ، لكن من الممكن أن نتصور طبيعة تلك العلاقة فرغم أن القيادة السياسية ممثلة فى الحاج أمين الحسينى شخصا هى التى اتت بالقاوقجى الى فلسطين ووفرت له الامكانيات اللازمة لعمله ، ورغم ما يذكره وايزمان من أن الارتباط بين اللجنة العربية العليا والثورة كان واضحا للغاية وان القاوقجى كان صديقا قديما للمفتى (٢٤٩) . الا أنه على ضوء ماتبين لى من دراسة شخصية كل من الرجلين وتتبع مرحلة من حياتهما فان كلا منهما من ذلك النوع الذى يصعب قيادته أو توجيهه أو إخضاعه لآخرين ، وأنه مهما كان نوع العلاقة القديمة بينهما فقد كان من الطبيعى أن تترك شخصية كل منهما وأفكاره ومطامحه آثارها على حركته وأعماله ، والا يسمح المفتى لأى انسان يتعامل معه الا بالتحرك من خلاله وعدم تجاوز الحدود التى يرسمها له . كما أن القاوقجى من قاحيته رغم حرصه على المظهر الملتزم للجندى وعدم استعدادده لشق عصا الطاعة على القيادة السياسية كان من ذلك النوع من الرجال الذين يعملون وفق ما يريدون لا وفق ما يريد الآخرون ، وأنه اذا كان قد رحب بالتوجه الى فلسطين لأداء واجبه القومى فان ذلك لايعنى خضوعه لأحد أو تحركه من خلال قيادة أخرى ، وهو ماكان أمين الحسينى بطبيعته غير مستعد لقبوله وان كان حريصا على الاستفادة بخبرة القاوقجى العسكرية من أجل قضية بلده ، وهو مايتضح آثاره

فى تجاهل القواقجى عند اتخاذ القرارات الهامة مثل موضوع ايقاف الاضراب أو انسحاب الثوار العرب بعد توقف الثورة .

ويتأكد لنا هذا المعنى من قراءة مذكرات القواقجى حيث يذكر فى حديثه عن واقعة توقف الثورة ان اللجنة العربية العليا اخذت تسمعه فى ابهام عن امكانية عقد هدنة مع الانجليز ثم فوجيء باعلان الهدنة من جانب الانجليز وباذاعة نداء الملوك بالانذاع دون ان يكون له سابق اطلاع ، كما يذكر القواقجى فى واقعة اخرى انه عندما ابلغ برغبة القيادة السياسية فى انسحابه من فلسطين بعد توقف الثورة طلب ان يعطى وثيقة رسمية من القيادة السياسية تبين ان الانسحاب بطلب منها وانه قام بواجبه وانهى مهمته ، لكنه ابلغ بعد ذلك بأن القيادة السياسية تقر جميع ما يطلبه وتتعهد بتدبير احتياجاته لعملية الانسحاب وما بعدها ، اما الوثيقة التى يطلبها فانها تعتذر عن اعطائها له قبل انسحابه ، ومن الجائز ان تمنح له بعد حين (٢٥٠) .

وتعطينا هذه الأمثلة قدرا من التصور عن طبيعة تلك العلاقات التى كانت قائمة بين امين الحسينى والقواقجى خلال المرحلة الاولى من الثورة والتى كانت تبدو وكأنها علاقة طبيعية ومباشرة وملتزمة لكنها فى حقيقة الأمر لم تكن سوى علاقة رسمية بين قيادتين وطنيتين لايجمعهما سوى وحدة المشاعر لكنهما يختلفان فى نظريتهما وفى اهدافهما . فبينما كان امين الحسينى يقود الاضراب والثورة من أجل تحقيق هدف عاجل يتمثل فى ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين ويطالب بعقد معاهدة مع بريطانيا ، كان القواقجى يدعو فى بعض بياناته الى النضال حتى انسحاب الجيوش البريطانية من فلسطين . ومن الممكن ان يكون ذلك بهدف دعائى للتعبير عن قوة الثورة وجسارتها . لكن ما أريد ان اوضحه هنا انه لم يكن هناك اتفاق على الهدف المرحلى للثورة ، فلم يكن هناك ارتباط وتنسيق دائم بين القيادتين يتيح لهما اهدافا محددة تلتزم الجماهير بها ولم يكن هناك شعار معلن للثورة يربط بين الجماهير والثوار ويناضل الجميع من أجل تحقيقه .

ومع ان امين الحسينى كان حريصا على تجنب الظهور بمظهر المؤيد للثورة ، لكننا لانجد فى مذكراته التى نشرت فى السنوات الأخيرة شيئا

من ذلك الارتباط القوى مع القيادة العسكرية ، كما لانجد فى مذكرات القاوقجى اشارة الى ذلك التنسيق باستثناء واقعة أو أخرى .

وكان القائد العام للثورة يصدر بلاغات منتظمة عن سير المعارك وخسائر الثوار والسلطة وما غنمه الثوار أو حققوه من انتصارات ، وقد اذاع القاوقجى ثمانية عشر بلاغا خلال وجوده بفلسطين ، كما اذاع بعد عودته الى بغداد رسالة يودع فيها فلسطين ويجدد العهد لها ، ويشيد بشجاعة رجالها ويشبه فيها وقائع بلعا وجبع وبيت مرين بوقائع اليرموك والقادسية (٢٥١) .

ويتبين من قراءة البلاغات التى أصدرها القائد العام ، عدة ملاحظات :

اولا : ان البلاغات لم تكن مقتصرة على الناحية العسكرية فقط ، فهناك بلاغ موجه الى الجنرال ديل قائد القوات البريطانية يدعو فيه الى التفاوض فربما نجح فيما فشل فيه السياسيون (٢٥٢) وهناك بلاغات سياسية يقصد بها القائد ان يعبىء الجماهير ويبصرها بما يخدم معركته العسكرية « لقد صبرت خمسة أشهر كاملة وأنت تجاهد جهاد المستميت فى سبيل حريتك واستقلال بلادك ، فحذار الحذار أن توهن هذه الأحكام العرفية من قوتك » (٢٥٣) . ويطلب الى جميع السكان فى البلاغ الثانى الخضوع التام لأحكام محكمة الثورة التى الفتها القيادة ويطلب من الأهالى أن يتقدموا اليها بأية خلافات تنشأ بينهم (٢٥٤) . وفى بلاغ آخر يدعو القائد رجاله — بعد نداءات الملوك والأمراء العرب — الى ايقاف أعمال العنف تماما وعدم القيام بأى عمل من شأنه أن يفسد جو المباحثات الدائرة (٢٥٥) كما يدعو الشعب العربى فى بلاغ آخر الى عدم مقابلة تحرش اليهود بمثله خلال مرحلة المباحثات ، وعلى مداومة على مقاطعة اليهود وعدم التعامل معهم أو مع من يتعامل معهم من العرب ، وأن يحرص أهل القرى على حل مشاكلهم الثانوية كما كانوا يفعلون ، وأن يحرصوا على سلامة الأسلحة الموجودة فى قراهم (٢٥٥) .

ثانيا : ان احدى وسائل هذا القائد كانت عملية الحرب النفسية مع جنود القوات البريطانية ، فقد أصدر نشرة باللغة الانجليزية الى الجنود البريطانيين وزعت بمعرفة الثوار على الثكنات العسكرية البريطانية ، وأراد القائد بها ان يقنعهم بعدالة القضية العربية ويثير شكوكهم فيما يحاربون من أجله (٢٥٦) كما يوحى فى بلاغ آخر بأن لديه كمية وافرة من الذخائر « وليعرف كل من يهمه الأمر ان ذخيرة الثوار عظيمة اذ تكفى مدة ثلاثة سنوات اذا استمر القتال سجالا بين الطرفين » (٢٥٧) .

ثالثا : ان تلك البلاغات كانت توحى بالثقة فيما تضمنته من بيانات « ربما ان الظلام كان دامسا لم نتمكن من معرفة قتلى هذه المستعمرات »

رابعا : ان تلك البلاغات كانت ناطقة بروح التصميم وقوة الارادة « ونكرر ماقلنا سابقا بأننا سنجاهد الى النهاية » (٢٥٨) .

خامسا : ان القيادة العسكرية كانت تتجاوز أحيانا فى بياناتها مطالب القيادة السياسية ، فبينما كانت القيادة السياسية تطالب بمعاودة مع فلسطين فى إطار الانتداب ، دعا بيان عام لقائد الثورة اشبال العرب الى حمل السلاح حتى تنسحب القوات البريطانية من فلسطين (٢٥٩) .

وقد ورد فى بيان صادر من قيادة الثورة ردا على البلاغ الذى اذاعته الحكومة البريطانية فى ٧ سبتمبر ١٩٣٦ اشارات الى وجود مجلس للثورة العربية وحكومة للثورة العربية فى سوريا الجنوبية (٢٦٠) ولم اتبين من دراستى للمصادر المختلفة وجود مجلس للثورة من أعضاء معينين ، او حكومة للثورة تضم وزراء يتولون مسؤولية ادارة المرافق المختلفة ، ويعتقد ان المقصود من ذلك مساعدي القائد العام الذين كانوا يتولون مسؤوليات محددة ، أو ان القاوقجى كان يهدف من ذلك الى الاحياء بوجود مجلس وحكومة للثورة تنبثق من تنظيم قوى للثوار بهدف بث الرعب فى نفوس القوات المعادية .

مناطق الثورة

كانت أعمال الثورة في البداية مقتصرة على الجليل لقربها من الحدود السورية حيث يتم تهريب الأسلحة والمتطوعين ، لكن نشاط الثوار سرعان ما امتد جنوبا الى السامرة (٢٦١) .

ويشير مصدر صهيوني الى ان حرب العصابات قد نظمت بشكل خاص في مناطق التلال الريفية في جنوب فلسطين ووسطها (٢٦٢) . كما يوضح تقرير بريطاني مؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٣٦ ان أعمال العصابات المسلحة في التلال كانت مثيرة خاصة في مناطق نابلس يليها طبريا وصفد وبيسان (٢٦٣) .

ويمكن تحديد مناطق الثورة في مرحلتها الاولى في ثلاثة مناطق : الاولى في الجليل الشمالي حيث القتال كان كثيفا احيانا وكان يأخذ على الأغلب شكل الحرب المحدودة كما انه كان أعظم اصرارا وتنظيما . والمنطقة الثانية في الجليل الجنوبي واقليم السامرة حيث كانت الحرب أقل حدة والعصابات أقل عددا رغم نشاط الثوار في تلك المنطقة ، واما المنطقة الثالثة فكانت تتكون من نواحي بيت المقدس والخليل وبئر السبع وغزة ويافا وكانت أقل عنفا من سابقتها (٢٦٤) .

قوات الثورة

من الصعب تقدير عدد قوات الثورة في تلك المرحلة لأن القوات كانت تتضخم وتقلص طبقا لظروف الثورة وتوفر السلاح ، لكن يمكن القول أن كل قروي كان يتحول الى ثائر حين تنيره موقعة قريبة فيهب لنجدة اخوانه الثوار (٢٦٥) . كما أن قيام السلطة بعمليات النسف والهدم والتدمير كان يضيف اعدادا جديدة الى الثوار (٢٦٦) .

ويوحى أحد بلاغات القيادة العسكرية العربية بأن عدد الثوار كان يقدر بعدة آلاف ، فقد أشار البلاغ الى أن الفرقتين الحادية عشرة والسادسة عشرة للثوار قد قامتتا بهجوم عنيف على سبع مستعمرات يهودية شمال فلسطين (٢٦٧) .

ويتقدر دروزة عدد حملة السلاح من العرب بما يتراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف كان أكثرهم يستخدمونه للمرة الأولى ، فلم يكن هناك أي

نوع من التدريب قبل الانخراط في سلك الثوار . وكان كثير من غير المسلحين — من المساعدين والمؤمنين والمتحمسين — يضعون أنفسهم تحت أمر القيادة في كل معركة (٢٦٨) .

ويقدر أحد المصادر الأجنبية الهامة عدد الثوار في نهاية المرحلة الأولى بحوالى خمسة آلاف رجل (٢٦٩) بينما يذكر مصدر أجنبى آخر أنه في وقت غير محدد من تلك المرحلة كان عدد الثوار الدائمين — الذين يشكلون العمود الفقري للثورة — يزيد عن معدل بين ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ نائر موزعين على عصابات صغيرة ، وأن تلك العصابات كانت تتقدم في أية معركة بمجموعة من الفلاحين المسلحين الذين يأتون غالبا من القرى القريبة من موقع المعركة ، ويضيف ذلك المصدر أن العصابات كانت تتكون في بداية الثورة من فرق مشتركة من الفلسطينيين والسوريين والعراقيين والدروز والاردنيين بلغ عدد كل منها حوالى خمسين نائرا ، ثم تطورت بعد ذلك في شكل مجموعات محددة مكنتها من الحركة وتجنب الصدام المباشر مع قوات السلطة ، ومع انضمام كثير من الفلاحين الى الثورة نمت أعداد تلك المجموعات وبدأت عصابات متعددة في الالتحام والعمل كوحدات كبيرة مما جعلها هدفا سهلا لقوات السلطة وقد دفعها ذلك الى التفتت الى عصابات صغيرة من جديد حيث يتكرر انضمام مجموعات من الفلاحين اليها (٢٧٠) .

تشكيلات الثوار

يقسم أحد المصادر الأجنبية الثوار العرب الى مجموعتين : ثوار دائمون وثوار مؤقتون . فالمجموعة الأولى تقاتل ضد القوات البريطانية وتتكون الثانية من الثوار غير المنتظمين الذين كانت واجباتهم تنحصر في التدمير وتصيد الأعداء (٢٧١) .

لكن مصدرا عربيا يقسم تلك التشكيلات تقسيما أكثر دقة وتحديدا فهو يقسمها الى ثلاث تشكيلات .

الأول يتألف من المجاهدين المتفرقين في التلال الذين يخوضون المعارك وينسفون خطوط البترول وغيرها .

والثاني يتألف من الفدائيين في المدن الذين يعيشون حياتهم العادية لكنهم يقومون بتنفيذ أعمال عسكرية محددة بناء على طلب قيادتهم مثل اغتيال الضباط البريطانيين وارهاب العرب المتعاونين مع السلطة .

والثالث يتألف من المجموعات الاحتياطية الكبيرة التي كان معظمها من الفلاحين في القرى والتي كانت تحمل سلاحها وتهب للنجدة عند حدوث معركة قريبة من قريتها (٢٧٢) .

السلاح

كان بيع السلاح ممنوعا اثناء الثورة ، لكن يبدو ان العرب كانوا يحصلون على البنادق التي كانت تستعمل قبل الحرب العالمية واثناها والتي لم تكن قد سلمت للسلطة (٢٧٣) . كما كان بعض الأسلحة يهرب عبر الحدود من الدول المجاورة (٢٧٤) . وتمكن العرب أيضا من شراء بعض الأسلحة مما كان يهربه اليهود الى فلسطين (٢٧٥) كما غنموا بعض الأسلحة والذخائر من مخافر السلطة ومن القوات البريطانية اثناء هجمات الثوار عليهم أو خلال معارك الثورة (٢٧٦) وتشير بعض بلاغات قيادة الثورة الى شيء من تلك الأسلحة أو الذخيرة التي غنمها الثوار من القوات البريطانية (٢٧٧) .

وتؤكد التقارير البريطانية المختلفة أن معظم الأسلحة المستعملة كان موجودا بالبلاد منذ الحرب العالمية الأولى ، وأنه اشترت كميات من سوريا وشرقي الأردن لكنها كانت ذات قيمة محدودة ، وأن الذخيرة لم تكن بكميات وافرة كما ان عبوة معظمها كانت من مواد قديمة ، وأنه لم يثبت أن ايا من الأسلحة والذخائر التي ضبطت قد صنعت حديثا (٢٧٨) بل انه في حالة واحدة اكتشفت قوات الأمن بندقية برتغالية ترجع الى القرن الثامن عشر لكنها كانت لاتزال تستعمل بطريقة طيبة ، كما يبدو أن عددا من الأسلحة كان يعاد تركيبها بطريقة غريبة ، وكانت الذخيرة تصنع لتناسب تلك الأسلحة (٢٧٩) .

ولعل مما يؤكد قلة الذخيرة خلال المرحلة الأولى من الثورة ما ذكره القاوقجي في مذكراته من أنه بعد معركة بلعا (٣ سبتمبر ١٩٣٦) — وهي أول المعارك التي قادها القاوقجي في فلسطين — نفذت آخر طلقة كان

الثوار يحملونها ، وان النقص الكبير فى العتاد قد لازم الثوار فى كل معاركهم (٢٨٠) .

لجان الثورة المساعدة

وكان يقوم الى جانب اللجنة العربية العليا لجنة اعانة مركزية تكونت بعد ايام من تشكيل اللجنة العربية العليا وكان يرأسها أيضا أمين الحسينى ويشترك فى عضويتها بعض أعضاء اللجنة . وقامت هذه اللجنة بجمع الإعانات من داخل فلسطين كما تلقت المساعدات من الأقطار العربية وغيرها ، وقد ساعدت هذه الإعانات بعض الشئ فى التخفيف من حدة الأزمة التى كانت آخذة بنواصى الطبقة العاملة والفقراء ، وفى اعانة الجرحى والأرامل والمتهمين والمحكوم عليهم ، وفى تغطية النفقات الادارية والدعائية للثورة وظلت اللجنة مستمرة طوال مرحلتى الثورة (٢٨١) .

ويشير تقرير بريطانى مؤرخ فى اواخر سبتمبر ١٩٣٦ الى ذلك الدور الهام الذى كانت تقوم به تلك اللجنة رغم الضغوط الواقعة عليها بسبب الطلبات المستمرة التى كانت تتلقاها من مختلف الأتصية وبشكل خاص من منطقتى حيفا ويافا (٢٨٢) .

وشكلت فى البلاد أيضا لجان اسعاف مستقلة عن اللجان القومية لكنها كانت تنسق أعمالها معها كما كانت على اتصال بلجنة الاعانة المركزية بالقدس . وكانت مهمتها جمع الإعانات (غالبا الإعانات العينية) وتوزيع الدقيق على المحتاجين (٢٨٣) . وكان للجان الاسعاف دور كبير فى توزيع المؤن حتى ان لجنة يافا مثلا كانت تتولى اعالة اربعين الها من سكان المدينة خلال الاضراب (٢٨٤) . بل ان الثوار كانوا يعتمدون داخل المدن والقرى على تك اللجان المحلية لتزويدهم بالطعام والرجال والمأوى والمعلومات (٢٨٥) . وكان هناك أعضاء احتياطيون منتخبون للجان الاسعاف يحلون محل الأعضاء الأصليين عند اعتقالهم (٢٨٦) .

الخسائر فى الأرواح

أما بالنسبة للخسائر فى الأرواح نتيجة للمعارك أو المصادمات بين الثوار وقوات السلطة ، فان القيادة البريطانية كانت تذيع عقب كل معركة بياناً عن خسائرها فلا تذكر شيئاً أو تذكر شيئاً طفيفاً ، وكان

الثوار يسحبون كثيرا من قتلاهم وجرحاهم فلم يكن بإمكان السلطة احصاءهم ، وكان هناك دلائل كثيرة على اصابات عديدة في قوى السلطة لم تكن البلاغات الرسمية تشير اليها ، ولذلك يعتقد أن الخسائر في قوات السلطة كانت أكثر مما يرد في تلك البيانات (٢٨٧) .

وتقدر بعض المصادر العربية والأجنبية عدد الشهداء العرب بحوالى ألف شهيد استشهد معظمهم في القتال ضد القوات البريطانية أو رجال الشرطة (٢٨٨) .

ويرى تقرير اللجنة الملكية أن هذا التقدير لا يخلو من الصحة وأن معظم الشهداء العرب سقطوا في المعارك لأن حوادث الاغتيال بين العرب كانت قليلة (٢٨٩) .

أما بيانات الحكومة الرسمية ، فقد نشر قلم المطبوعات البيان التالى (٢٩٠) من القتلى والجرحى في الفترة بين ١٦ أبريل و ٣٠ سبتمبر ١٩٣٦ أى حتى ما قبل نهاية الاضراب باحدى عشر يوما :

القتلى	الجرحى	المجموع	
١٩٣	٨٠٣	٩٩٦	العرب
٨٠	٢٨٨	٣٦٨	اليهود
٢٨	١٢٣	١٥١	الجيش
٧	٣٩	٤٦	الشرطة البريطانية
٧	٥٣	٦٠	الشرطة العربية
—	٨	٨	الشرطة اليهودية
٣١٥	١٣١٤	١٦٢٩	المجموع

ويتضح من هذا البيان أن نسبة الشهداء من الثوار العرب كانت تزيد أكثر من مرة ونصف عن عدد قتلى اليهود ، كما أن عدد جرحاهم حوالى ثلاثة أضعاف جرحى اليهود ، وعدد قتلى قوات الجيش البريطانى أربعة أضعاف عدد قتلى الشرطة البريطانيين ، كما أن عدد جرحى قوات الجيش أكثر من ثلاثة أضعاف رجال الشرطة البريطانيين . ويعنى ذلك أنه كان يعتمد اعتمادا رئيسيا على القوات العسكرية وأن الموقف كان من الخطورة :

بحيث لا يستطيع رجال الشرطة وحدهم معالجته . كما أن ارتفاع نسبة قتلى البريطانيين وجرحاهم بالنسبة لقتلى اليهود وجرحاهم تعتبر نسبة كبيرة إذا قورنت بعدد كل من البريطانيين واليهود في فلسطين ، بل أن نابلس — أشد مناطق الثورة — لم يكن يوجد فيها يهودى واحد (٢٩١). مما يعنى أن قتال البريطانيين ومقاومتهم كان هو الهدف الرئيسى للثوار العرب .

ويقدر أحد المصادر العربية عدد الجرحى العرب بأكثر من ألفين وخمسمائة جريح (٢٩٢) بينما يؤكد تقرير بريطانى دورى أنه كان هناك عدد كبير من الجرحى العرب الذين يتم اخفاؤهم ، لأن هؤلاء الذين يجرحون ولا يتم أسرهم يتجنبون الذهاب الى المستشفيات تجنباً للقبض عليهم (٢٩٣)

وأما تقرير اللجنة الملكية فقد أوضح أن عدد الشهداء العرب أصبح فى نهاية الاضراب ١٩٥ وجرحاهم ٨٠٤ ، وعدد قتلى اليهود ٨٠ وجرحاهم ٨٠٤ ، وأنه قتل من قوة شرطة فلسطين وقوة حدود شرقى الأردن ضابط واحد وخمسة عشر شخصاً من الرتب الأخرى ، وجرح خمسة عشر ضابطاً و ٨٧ شخصاً من الرتب الأخرى . وأنه قتل من القوات العسكرية البريطانية ضابطان ، ١٩ شخصاً من الرتب الأخرى وجرح ١٧ ضابطاً و ٨٧ شخصاً من الرتب الأخرى (٢٩٤) .

ويتبين من مقارنة أرقام البيان الحكومى الرسمى واللجنة الملكية وأحد التقارير الرسمية البريطانية الأخرى (٢٩٥) أن هناك تضارباً فى عدد قتلى القوات البريطانية وجرحاها حيث كانت الأرقام كما يلى :

تقدير البيان الرسمى تقدير اللجنة الملكية تقدير التقرير الرسمى

عدد القتلى	٢٨	٢١	٢١
عدد الجرحى	١٢٣	١٠٤	١٠٤

ومن الطبيعى أن تكون أرقام كل من اللجنة الملكية والتقرير الرسمى مساوية أو زائدة عن البيان الرسمى الذى يشمل الفترة من ١٩ أبريل — ٣٠ سبتمبر حيث أنه لا يشمل الأيام الأخيرة من تلك المرحلة والتي حدثت فيها بعض المعارك الهامة .

ويُتضح أيضا من خبر نشرته جريدة الأهرام في ١٠ أكتوبر ١٩٣٦، أن حكومة فلسطين كانت تنقص بياناتها الرسمية من عدد خسائرها . فقد أشار الخبر عن وصول سفينة عسكرية بريطانية الى ميناء الاسكندرية في اليوم السابق تحمل ١٦٦ جنديا جريحا ومريضا تم نقلهم في سيارات الصليب الأحمر البريطانية الى المستشفى العسكري بالاسكندرية (٢٩٦) .

ونظرا لأن عدد جرحى القوات البريطانية طبقا لأعلى التقديرات الرسمية لم يتجاوز ١٢٣ شخصا ، فإنه يتضح لنا عدم دقة تلك البيانات التي كانت تضيعها حكومة فلسطين عن خسائر قواتها . كما أنه من الطبيعي أيضا ان يكون الجرحى الذين وصلوا الى ميناء الاسكندرية يوم ٩ أكتوبر ليسوا جرحى المرحلة الأولى من الثورة جميعها وإنما جرحى الفترة الأخيرة منها فقط أو الذين جرحوا منذ بدايتها ولم يتم شفاؤهم .

خسائر الحكومة المالية

يشير مصدر أجنبي الى أن الانفاق الإضافي كنتيجة مباشرة للثورة كان حوالي مليون ونصف جنيه ، وأن الخسائر في الدخل بلغت حوالي مليون جنيه فيكون مجموع الخسائر المالية مليونين ونصف من الجنيهات أخذت من فائض مكسب لدى الحكومة بلغ حوالي ستة ملايين جنيه ، وبالإضافة الى ذلك فإن خزانة فلسطين أصبحت مدينة بأكثر من مليون جنيه نصيبها في تكاليف التعزيزات العسكرية (٢٩٧) . بينما قدرت اللجنة الملكية الخسارة المالية الناشئة مباشرة عن الثورة بما يزيد على مليون ونصف مليون جنيه والخسارة في الإيرادات بمبلغ تسعمائة ألف جنيه (٢٩٨)

المعتقلون

اعتقل خلال المرحلة الأولى من الثورة أعداد كبيرة من الوطنيين وقد بدأ اعتقالهم منذ بداية الاضراب ، فقد أذاعت الحكومة بلاغا رسميا في ١٩ مايو ١٩٣٦ أوضحت فيه أن عدد الذين اعتقلتهم من بداية الاضراب حتى ذلك التاريخ - أي خلال شهر واحد - قد بلغوا (٨١٤) عربيا ، (٥٣) يهوديا ، وأنه صدرت على بعضهم أحكام وكان الآخرون رهن المحاكمة (٢٩٩)

وفي ٢٣ مايو ١٩٣٦ وضعت الحكومة ٦٥ شخصية عربية تحت الرقابة وأبعدت معظمهم عن أماكن إقامتهم حيث وضعوا تحت الإقامة الجبرية ،

وفي الشهر التالي اعتقلت بعضهم ، وكان من بينهم عوني عبد الهادي ،
وحسن صدقي الدجاني وصالح عبده رئيس ونائب رئيس نقابة أصحاب
السيارات وسائقها (٣٠٠) .

واختارت السلطة في بادئ الأمر عوجة الحفير مركزا للمعتقلين .
وعندما ضاق هذا المعتقل بمن فيه أنشأت معتقلين آخرين في صرند ،
وكان الاعتقال يتم بقرار من الحاكم الإداري البريطاني بعد شهادة الشرطة
ويعين له وقت قابل للتجديد ، وكان الاعتقال يقابل بالحماس على عكس
ماكان عليه الحال قبل الاضراب .

ويقدر دروزة عدد الذين اعتقلوا خلال تلك المرحلة بنحو ألف ومائتين
وعدد الذين وجهت اليهم تهم معينة وسلموا للقضاء المدني والعسكري
لمحاكمتهم بحوالي ثلاثة آلاف مواطن (٣٠١) . بينما يذكر السفري أن مجموع
الذين ألقى القبض عليهم حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦ (٢٦٤٣ عربيًا) حكم
بأحكام مختلفة على (١٦٤٦) وبراء (٧١٠) وكان الباقون رهن التحقيق
أو المحاكمة (٣٠٢) . بينما يشير تقرير بريطاني الى أن عدد المعتقلين في ٩
أكتوبر بلغ ٤٢١ معتقلا (٣٠٣) .

ولم يحل الاعتقال بين هؤلاء وبين ممارسة نشاطهم الوطني ، فقد
ألف المعتقلون في عوجاء الحفير لجنة قومية كائنات تجتمع وتصدر القرارات
وتدلى برأيها في الموقف ، وكانت بياناتها تتسم بالقوة والشجاعة (٣٠٤) .

الاغتيالات

قام العرب خلال المرحلة الأولى من الثورة بعدد من الاغتيالات
السياسية أو محاولات الاغتيال . ويمكن تقسيم تلك العمليات الى نوعيات
مختلفة :

أولا : محاولة اغتيال ضباط بريطانيين كان لهم دور في مقاومة الاضراب
أو الثورة ، كمحاولة اغتيال مفتش الشرطة البريطاني «سيكرست»
الذي اشتهر بشدته وقسوته في معاملة العرب ، أو إطلاق النار
على أفراد من قوة الطيران .

ثانيا : اغتيالات لضباط عرب أو رجال شرطة أو مواطنين عرب بسبب .

تعاونهم مع السلطة ، أو محاولات اغتيال كما حدث للضابط حليم بسطة مساعد مدير شرطة اللواء الشمالى .

ثالثا : اغتالات جماعية لمدينين يهود .

رابعا : اغتيال شخصيات وطنية مثل اغتيال ناصر الدين ناصر الدين رئيس اللجنة القومية فى الخليل واغتيال خليل طه رئيس اللجنة القومية فى حيفا (٢٠٥) .

ويبدو أن عملية الاغتيالات الفردية قسد أثارت نوعا من الفرع لدى البريطانيين فى فلسطين حيث يتحدث تقرير بريطانى مؤرخ فى ١٨ أغسطس عن زيادة الأعمال الارهابية الفردية ويعبر عن خوف السلطة من هذا التطور (٢٠٦) .

الموارد المالية

تحمل عرب فلسطين معظم نفقات الثورة من سلاح وعتاد ومؤونة ، وكذلك نفقات من أسرع الى نجدتهم من عرب الأقطار المجاورة ، وذلك فضلا عما تحملوه من خسائر نتيجة توقف اقتصادهم وفساد محاصيلهم وهدم منازلهم وتوقف أعمالهم ، مما يقدره أحد المراجع العربية بمليونين من الجنيهات (٢٠٧) . بينما يقدره مرجع آخر بعدة ملايين (٢٠٨) .

وقد جمعت تبرعات محلية كما فرضت مبالغ على مرتبات الموظفين بطريقة سرية ومبالغ محددة أخرى على ثروات الأفراد ، كما جمعت أموال من الأقطار العربية والاسلامية المختلفة لكنها لم تكن كافية لدعم الثورة. فحتى أواخر يونية ١٩٣٦ كانت نتائج جمع التبرعات فى العراق لا تذكر ، بينما كانت قليلة فى الهند وأكثر من مرضية فى مصر ، وأكثر نجاحا فى سورية أو بواسطتها (٢٠٩) .

ويشير تقرير بريطانى مؤرخ فى ١٢ يوليو ١٩٣٦ الى أن استجابة الأقطار الاسلامية لنداءات المساهمة المالية لم يترتب عليها فى جملتها أكثر من عدة آلاف من الجنيهات ، وأن الأموال التى وردت من مصادر مختلفة من داخل فلسطين وخارجها كانت أقل مما توقعته القيادة الوطنية؛ ليكنها كانت كافية لتلبية أكثر الاحتياجات الملحة (٣١٠) .

وتتدعم الموارد المالية فى الفترة التالية حيث يؤكد تقرير مؤرخ من ١٨ أغسطس أن أموالا كافية دخلت البلاد ، وأن التبرعات التى جمعت من المهاجرين العرب فى القارة الأمريكية كانت وفيرة (٣١١) .

وقد لجأ العرب الى وسائل مختلفة لنقل تلك الأموال الى فلسطين لتخوفهم من مصادرة الحكومة للأموال التى ترسل عن طريق البنوك ، فكانت الأموال تنقل بواسطة أشخاص عاديين أو تجار أو فى شكل حوالات أو بواسطة القناصل (٣١٢) لكن بعض التبرعات أرسلت الى فروع البنك العربى بفلسطين (٣١٣) .

وكانت كل هذه التبرعات تحت يد المفتى ، وكان الانفاق منها يتم بمعرفته أو عن طريق اللجان القومية فى مختلف المناطق ، وكانت تبرعات الاغاثة تستخدم بكل وسيلة لمساعدة العصابات المسلحة (٣١٤)

علاقة الثورة بالقوى الخارجية

ويتعلق بموضوع الموارد المالية مازعمته بعض المصادر الأجنبية من أن تشجيع دول المحور وأهوالها كان يلعب دورا فى تلك الثورة (٣١٥) .

وأود. — بادىء ذى بدء — أن أوضح أن العوامل الخارجية — سواء كانت عربية أم دولية — كان لها بطبيعة الحال دور فى التأثير على الأحداث والتطورات السياسية فى فلسطين وأن كان أثر هذا الدور يختلف من فترة لأخرى ومن عامل الى آخر . لكن مايجب أن يقرر أن أيا من تلك العوامل الخارجية لم يكن سببا مباشرا أو رئيسيا فى قيام تلك الثورة أو استمرارها وما كان لعامل خارجى مهما كان أثره أن يدفع شعبا الى حمل السلاح والتضحية بالنفس والمال والمتاع دفاعا عن حياته ووجوده وكيانه .

ولعل خير مايدحض هذا الافتراء أن نعود الى محاضر مجلس العموم البريطانى ونعرف ما أشارت اليه الوثائق البريطانية لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الثورة كانت نابعة من تراب هذا الشعب ولم تكن نتيجة دفع خارجى أو إثارة أجنبية .

فقد أثير هذا الموضوع مرارا فى مجلس العموم البريطانى وكان موضع تساؤلات من بعض أعضاء المجلس ، وكان من تلك الجلسات التى

أشير فيها جلسات ٦ ، ١٣ مايو و ١٨ يونية ١٩٣٦ . فقد كان هناك سؤالان في جلسة ٦ مايو الأول خاص بدور الدعاية الإيطالية أو أية مصادر خارجية أخرى في قيام الثورة في فلسطين . وكانت اجابة وزير المستعمرات أنه ليس لديه معلومات عن ذلك (٣١٦) والسؤال الثاني كان يتساءل عما اذا كانت الأموال الألمانية تقدم بأية طريقة الى الثورة وكان رد وزير المستعمرات لا يختلف عن رده السابق (٣١٧) .

وأما في جلسة ١٣ مايو فقد كان التساؤل خاصا بدور العملاء الإيطاليين والألمان في تشجيع الثورة . وقد رد وزير المستعمرات بأنه من الصعوبة بمكان أن يحدد من المسئول بأي شكل عن تلك الثورة وأنه ليس من الحكمة أن يشير الى ذلك مالم يكن لديه برهان قاطع عن مصدر هذا الشيء المفترض (٣١٨) .

وأما في جلسة ١٨ يونية فقد كان هناك عدة تساؤلات حول نفس الموضوع تستفسر من وزير المستعمرات عما اذا كان لديه أى دليل يثبت أن الثورة تمول خارجيا بأية طريقة وعن طبيعة تلك المصادر ، وعما اذا كانت إيطاليا أو روسيا لها دور في هذا الشأن وكان الرد الذى ذكر ان الوزارة لم تتلق أى دليل محدد على مصدر معين (٣١٩) .

وأما بالنسبة للوثائق البريطانية الدورية فهي تتضمن اشارات عديدة الى هذا الموضوع ، فقد أشار تقرير مؤرخ في ١٨ فبراير ١٩٣٦ الى أن مصادر مختلفة تذكر أن اعانات مالية ايطالية قد قبلت من بعض القادة الاستقلاليين وانها قد سلمت الى القاهرة عن طريق مكتب محمد على الطاهر بشكل خاص ، ويضيف التقرير أنه لو كانت هذه المعلومات صحيحة فانها تظهر أن الدعاية الإيطالية تعتمد على قادة حرب الاستقلال لتشجيع الاثارة المعادية للبريطانيين (٣٢٠) .

ويشير تقرير مؤرخ ٢٣ يونية ١٩٣٦ الى وجود دلالات على أن بعض الحكومات الأجنبية تقدم العون المالى للثورة لكن لا يمكن اثبات ذلك ، وأنه يوجد شك قليل في أنه عند نشوب الحرب الإيطالية الحبشية كانت هناك أموال ايطالية تنفق في فلسطين — ويحتمل أيضا في سوريا والعراق — لكن لا يوجد دليل على أية مساعدة مالية في الوقت الحاضر (٣٢١) .

وفى كتاب مرسل من المندوب السامى فى يوليو ١٩٣٦ ردا على استفسار من الوزارة عما اذا كانت البرامج الإذاعية المتعددة قد أعدت لمقاومة اثر الاذاعات الايطالية من بارى أشار المندوب السامى الى تأثير العرب كثيرا بهذه الاذاعات لكنه أكد « أن انفعال الشعب العربى قوى جدا كما أن اقتناعهم بالمظالم راسخ فى أذهانهم » (٣٢٢) .

وأكد تقرير مؤرخ ١٢ يوليو ١٩٣٦ أنه ليس هناك دليل يمكن الحصول عليه حتى ذلك الوقت على تلقى اعانات مالية من أية حكومة اجنبية وان كان يوجد شك يسير فى ذلك (٣٢٣) .

ويشير تقرير مؤرخ فى ١٨ اغسطس ١٩٣٦ الى وجود دلالات على الاهتمام المتجدد من جانب الايطاليين بالنسبة لفلسطين ، وان الاذاعات العربية مستمرة من بارى ومعبرة عن وجهة النظر العربية لكنها غير منتشرة (٣٢٤) .

وفى رسالة من المندوب السامى مؤرخة فى ٢٦ اكتوبر اوضح فيها ان العملاء والمهندسين الايطاليين قد بدعوا فى العودة الى فلسطين وأنه يحتفل ان تقدم الشركات الايطالية عطاءات محددة للحكومة وتعاقبات عسكرية ربما بتمويل من الحكومة الايطالية . وأرفق برسالتيه تقريراً مفصلاً عن النشاط الايطالى فى البلاد ورد به ان رجلاً ايطاليا يزعم أنه مندوب تجارى متجول يزور حيفا كثيراً ويلتقى بالعرب المعروفين بنشاطهم الوطنى المعادى للحكومة وان معظم الشركات الهندسية الايطالية تتلقى اعانات مالية من الحكومة الايطالية ، كما ان جميع تلك الشركات تتلقى تعليمات من روما (٣٢٥) .

تلك نماذج مختلفة على ماورد فى محاضر مجلس العموم وفى التقارير البريطانية الدورية بشأن النشاط الاجنبى فى فلسطين وعلاقته بقيام الثورة أو بتمويلها ، ومنه يتضح أنه كانت هناك دعايات اجنبية بطبيعة الحال كما أن هناك احتمالاً بتوزيع بعض الأموال الاجنبية هنا أو هناك أو نشاطاً لبعض العملاء الايطاليين أو اتصالاً ببعض الشخصيات العربية لكنه لم يثبت دليل واحد على أن الثورة قد تلقت أموالاً من جهات اجنبية بهدف الثورة ضد بريطانيا أو بغرض تشجيع الثورة وتمويلها ، وأنه حتى لو ثبت أن أية شخصية عربية فى فلسطين قد تلقت أموالاً

أجنبية بهدف الثورة على بريطانيا فان ذلك لا يترتب عليه أن تكون الثورة قائمة بايعاز من تلك القوى الأجنبية . فالثورة في النهاية هي محصلة لعوامل داخلية بالدرجة الأولى تراكمت وتفاعلت وامتزجت لتفجر في النهاية طاقات الشعب ومعاناته ، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال وجود تأثيرات خارجية على الموقف الداخلي في فلسطين .

إيجابيات المرحلة الأولى وسلبياتها

فهل حققت المرحلة الأولى من الثورة شيئاً من المكاسب لعرب فلسطين ، أو بمعنى آخر ما هي إيجابيات تلك المرحلة وسلبياتها ؟ .

أولاً : لقد كان أول إيجابيات هذه الثورة متمثلاً في مشاركة جماهير الشعب العربي في فلسطين فيها . فهذه أول ثورة شعبية تقوم في فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى وتشارك فيها كل القوى الاجتماعية في البلاد مهما كانت قيمة ذلك الدور الذي ساهمت به كل منها . فالفلاح في الجبال يحمل سلاحه ويقاتل قوات السلطنة ، والشباب والمثقفون وغيرهم يشكلون اللجان القومية وينظمون الاضراب والمقاطعة ويقومون ببعض الأعمال الثورية ، بل ويوجهون حركة الثورة ومسارها ويضغطون على القيادة السياسية ويشندون من أزرها ويشجعونها على عدم التراجع ويدفعونها الى اتخاذ قرارات حازمة ، بل ان معظم القرارات الأساسية للثورة صادرة من تلك اللجان ، فلم تكن اللجنة العربية العليا تتخذ أي قرار هام دون الرجوع الى تلك القاعدة الشعبية .

ولعل أكثر القوى الاجتماعية مساهمة في تلك الثورة هم الفلاحون والمثقفون . فلقد قام المثقفون بدور رائد فيها فهم الذين أداروا زمامها وكانوا فكر الثورة وروحها ، وأما الفلاحون فهم الذين تحملوا القسوة الأكبر في العمل الثوري، وكانوا وقود الثورة وطلائعها ، أما البورجوازية الكبيرة التي تحملت وحدها أعباء القيادة الوطنية منذ بداية الانتداب فقد ظلت قائدة رسمية للثورة لكن دورها كان يتضائل بينما بدأ دور الفلاحين والمثقفين في التعاضد بشكل واضح ومميز .

ثانياً : لقد كان من إيجابيات هذه الثورة أنها رفعت راية العصيان ضد الاستعمار البريطاني واعتبرته الخطر الأساسي الذي ينبغي على العرب

مواجهته ، بل وحولت هذه الاستراتيجية الى واقع عملي بحملها للسلاح وقتالها ضد القوات البريطانية .

ومع أنه من المبالغة أن نردد ما يذكره أحد المصادر العربية من أن هذه الثورة كادت تطيح بالاستعمار البريطاني وبالوطن القومى اليهودى ، وأن بريطانيا كادت تنهزم عسكريا أمام جيش الثوار واقتصاديا واداريا أمام مقاطعة العرب واضرابهم الشامل (٣٢٦) أو ما يذكره القاوقجى من أنه أرغم الجيش الانجليزى على المهادنة وأنه انتصر انتصارا خارقا بعد أن تمكن من تحطيم الجيش البريطانى تحت قيادة ويفل ، ثم هزم هذا الجيش تحت قيادة ديل على شكل لم يبق أمامه من مخرج الا طلب المهادنة ، وأنه كان أمام الزعامة العربية فرصة لفرض شروط تضمن لفلسطين استقلالها (٣٢٧) لكنه من الأمانة والموضوعية أيضا أن نذكر أن هذه الثورة قد خاضت معارك بطولية فى ظروف غير مواتية وانها أخرجت العسكرية البريطانية وواجهتها ، وانها أثبتت مقدرة الشعب العربى فى فلسطين على تحمل المسؤولية اذا توفرت له ظروف طبيعية للعمل والنضال . ولقد حاولت بعض المصادر الأجنبية أن تهون من شأن هذه الثورة ، وأن ترجع استمرار الثورة الى عدم قيام السلطة باجراءات فعالة ضدها وعدم قيام القوات العسكرية بهجمات على العصابات المسلحة فى القتل وان واجباتها كانت مقتصرة على الاجراءات الدفاعية المحضة وان الادارة المدنية أظهرت قصورا فى السيطرة على الموقف (٣٢٨) .

لكنه مهما كان موقف الادارة فى هذا الشأن فإن هذا لا ينفى حدوث مواجهات ومعارك عديدة خاضتها العصابات العربية ضد القوات البريطانية وأشارت اليها المصادر المختلفة عربية وأجنبية وأكدتها الوثائق البريطانية نفسها مما يدحض هذا التهوين بالثورة الذى تشير اليه بعض المصادر الأجنبية أو تلمح اليه . فهذا هو وازمان يذكر أن القوات البريطانية مع معداتها الثقيلة لم تستطع أن تكافح بنجاح العرب قليلي التسلح ، وأن الجنرال ديل القائد العسكرى البريطانى كان مستاء من الوضع الحرج الذى وضع فيه (٣٢٩) .

وهذا تقرير اللجنة الملكية ينفى أن عمل القوات العسكرية كان مقتصرا على الواجبات الدفاعية ، حيث يذكر أن تلك القوات قامت بهجوم غير

واسع على العصابات في الجبال (٣٣٠) . وتلك هي الوثائق البريطانية تشير في أكثر من موقع الى اشتراك الطائرات في بعض المعارك والى اصرار الثوار ومهارتهم مما يوضح أن الأمر كان خطيرا وان مهمة تلك القوات كانت هجومية أيضا ، بل انه من غير المتصور منطقيا أن يبلغ عدد القوات العسكرية في فلسطين عشرين الفا كى تقوم بمهمة محدودة او واجب دفاعى أو نزهة حربية . بل ان أحد المصادر الأجنبية الهامة يؤكد أن أحدا لم يستطع اعتبار نتيجة الثورة نصرا للقوات البريطانية وان عصابات الثوار بقيت في التلال غير مهزومة وبكامل أسلحتها ومستمرة في علاقاتها مع الأقطار العربية المجاورة (٣٣١) .

ثالثا : ان هذه المرحلة قد نقلت القضية الفلسطينية من قضية محلية الى قضية عربية اسلامية يهتم بها العالمان العربى والاسلامى وان اختلف شكل هذا الاهتمام وطبيعته من دولة الى أخرى طبقا لظروفها وأوضاعها السياسية ، لكن العالم العربى بالذات بدأ يهتم بهذه القضية ويحس بخطورة الأوضاع في فلسطين ، وقامت الجماهير العربية بالضغط على حكوماتها لتتخذ مواقف ايجابية من هذه القضية ، وكانت مشاركة الثوار العرب في عمليات الثورة تعبيرا ايجابيا عن هذا الاهتمام وعن وحدة النضال ، كما كانت وساطة الحكام العرب شنيئا من مظاهر هذا الاهتمام ، وان كان يعتقد أن دور الحكام العرب في هذا الشأن قد أضر القضية الفلسطينية أكثر مما أفادها ، فلم تكن أوضاع هذه البلدان تسمح بالضغط على بريطانيا لدفعها الى الاستجابة الى مطالب العرب ، كما أن بعض حكام هذه البلدان كان في حقيقة الأمر مثبطا ومتآمرا أكثر منه مساعدا ومؤيدا . يضاف الى ذلك أن هذا التدخل كان وسيلة لامتناع غضب الجماهير العربية في فلسطين ، كما كان عاملا مضللا لتلك الجماهير التي تصورت أن الحكام العرب قادرون على تحقيق شيء من التقدم لهذه القضية .

وأما أهم سلبيات تلك المرحلة فكان ممثلا فيما يأتى :

أولا : ان الاضراب الكبير الذى استمر حوالى ستة أشهر وان كان تعبيرا من ناحية عن روح عرب فلسطين وتصميمهم ، وانعكاسا لمدى نفاد صبرهم من بريطانيا وسياستها لكنه من ناحية أخرى أضر باقتصاديات

البلاد ضررا بالغا وقلل من قدرة الجماهير على المقاومة . ولنا أن نتصور شعبا يتوقف انتاجه وجهده ستة اشهر كاملة . كيف يستطيع أن يواصل نضاله دون أن يكون هنالك مايوفر له دعما اقتصاديا مستمرا لثورته .

ورغم هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة فقد صبرت الجماهير العربية وتحملت وكان أملها أن هذا الصمود سيحقق لها مطالبها أو شيئا من تلك المطالب ، ولم تكن تتصور أن تظل بريطانيا مصرّة على سياستها غير مستجيبة لأي مطلب من مطالبها .

لكن من الانصاف أن يقرر أيضا أن هذا الاضراب كان مطلبا شعبيا غير قابل للمساومة ، وأن الجماهير عندما أضربت كانت تتمثل أمام ناظرها الاضرابيين الناجحين في مصر وسوريا اللذين حققا نتائج طيبة ، وأنه كان يتعذر على القيادات العربية القائمة في ذلك الوقت أن تحاول إيقاف الاضراب قبل مواعده . ولو أن القيادة السياسية دعت في وقت مبكر الى إيقاف الاضراب واستجابت الجماهير لها لوجه اليها اليوم كثير من الاتهامات لدعوتها الى إيقاف الاضراب قبل أن تجنى ثمرات النصر التي كان من الممكن أن يحققها الاضراب في حالة استمراره .

ثانيا : وجود تناقض بين الجماهير العربية في فلسطين وبين اللجنة العربية العليا كقيادة رسمية . فقد كانت الجماهير هي محرك الأحداث وصانعتها ولم تكن القيادة تملك غير أن تستجيب لمبادرات الجماهير ، لكن هذه القيادة لم تستطع في تلك المرحلة أن تستفيد من هذه الثورة الشعبية بأعداد خطة تحافظ بها على كيائها أو تنظم اقتصادها أو تزيد من قدرتها على المقاومة ، لكن تلك القيادة ممثلة في أمين الحسيني وبعض أعضاء اللجنة العربية العليا مثل جمال الحسيني ومحمد عزة دروزة وأحمد حلمي استطاعوا أن يتجاوزوا مع أصداء الثورة ومطالب الجماهير وأن يرتفعوا الى مستوى الأحداث وبذلك خففوا مؤقتا من اتساع هذا التناقض ، وظلت زعامة الحركة الوطنية متمتعة بثقة الجماهير وتأييدها .

« مصادر الفصل الأول »

- (1) F. O. 371/20018 : Periodical Appreciation Summary, No. 11/36.
- (2) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 18/35.
- (3) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 19/35.
- (٤) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، الكتاب الثاني ص ١٠ ، ٢٤ .
 - يوسف هيكل : القضية الفلسطينية . تحليل ونقد ، ص ١٩٨ .
 - نجيب صدقة : قضية فلسطين ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .
 - أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ، ص ٩٨ .
 - أمين سعيد : ثورات العرب في القرن العشرين .
- Barbour : A Survey of the Palestine Controversy. p. 165.
- Marlowe : The Rebellion in Palestine. p. 150.
- John : The Palestine Diary. p. 259.
- Palestine Government : A Survey of Palestine. vol. I, p 35.
- F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 9/36.
 - (٥) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ، ص ١٦ .
 - (٦) الرابطة العربية : ٢٢ يوليو ١٩٣٦ ، ص ١٤ .
 - (٧) الشباب : ١٦ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١٠ .
- (8) Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1936. p. 7.
 - Esco : Palestine. A Study of Jewish, Arab and British Policies. vol. II. p. 792.
- (٩) الشباب : ٢٧ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٧ .
- (١٠) وثائق أكرم زعيتر : البلاغ الرسمي عن أول حادث من اضطرابات ١٩٣٦ .

* يذكر عمر أبو النصر في كتابه «جهاد فلسطين العربية» ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، وكذا صبحى ياسين في كتابه « الثورة العربية في فلسطين » ص ٣٠ . ان الاسم هو سالم المصرى ، بينما أوضح يوسف هيكل في كتابه « القضية الفلسطينية » ص ١٩٨ ، ان الاسم هو « سليم المصرى » .

(11) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 7.

(12) Esco : Ibid., p. 792.

(13) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 7.

- (١٤) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- عيسى السفري : المرجع السابق ص ١١ .
- (١٥) عمر أبو النصر : جهاد فلسطين العربية ، ص ٢٨١ — ٢٨٣ .
- يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- عيسى السفري : المرجع السابق الكتاب الثانى ص ١١ ، ١٢ .
- F. O. 371/20018 : Ibid.,
- Esco : Ibid., p. 792.
- (١٦) عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ، ص ٣٠٣ .
- (17) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. pp. 9, 10.
- (١٨) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٢٦ .
- (١٩) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٦ .
- الثقافة العربية : المرجع السابق ، ص ١٨ .
- (٢٠) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية ، ص ٦ .
- (٢١) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، ص ١١٧ .
- أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ص ٩٨ .
- عبد الوهاب الكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ، ص ٣٠٣ .
- (٢٢) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٢٦ .
- F. O. 371/20018 : Ibid.,
- Esco : Ibid., pp. 792, 793.
- Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 67.
- Barbour : Ibid., p. 166.
- Palestine Government : Ibid., p. 35.
- John : Ibid., p. 259.

(٢٣) وثائق أكرم زعيتر : محضر الاجتماع الذي عقد في نابلس في ١٩٣٦/٤/١٩ وتقرر فيه تاليف لجان قومية ، أول اجتماع لأول لجنة قومية في فلسطين ومقرانه .

— بيان الى الامة الكريمة من اللجنة القومية بنابلس ١٩٣٦/٤/١٩ .

(٢٤) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧

(25) Report by His Majesty's Government... for the Year 1936. p. 9.

(٢٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

الشباب : ٢٧ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٨ .

Marlowe : Ibid., p. 153.

(٢٧) يوسف هيك : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٢٨) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الكراسة الاولى ، ص ١١

بيان الى الشعب العربى الكريم .

(٢٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق .

(٣٠) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٢٦ .

— Hurewitz : Ibid., p. 67.

— Palestine Government : Ibid., p. 35.

— John : Ibid., p. 259.

(٣١) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(32) Report by His Majesty's Government... for the Year 1936. pp. 23, 24.

(٣٣) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٣٤) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : اتحاد الأحزاب يؤجل

ارسال الوفد — ٢٢ أبريل ١٩٣٦ .

(35) F. O. 371/20018 : Ibid.,

(٣٦) الأهرام : ٢٣ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٥ .

(٣٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

* تكونت اللجنة العربية العليا من : الحاج أمين الحسينى رئيسا ،
عونى عبد الهادى أمينا للسر ، احمد حلمى عبد الباقي باشا مدير البنك
العربى أمينا للمال ، راغب بك النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، جمال
الحسينى رئيس الحزب العربى ، عبد اللطيف بك صلاح رئيس الكتلة
الوطنية ، الدكتور حسين فخرى الخالدى رئيس بلدية القدس وأحد
سكرتيرى حزب الاصلاح ، يعقوب الفصين رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر
الشباب ، يعقوب فراج نائب رئيس حزب الدفاع ، الفردروك نائب رئيس
الحزب العربى الفلسطينى أعضاء .

- (٣٨) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٧ .
 — Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 22, 23.
- (٣٩) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ، ص ٢٢ ، ٢٣ .
- (٤٠) يوسف هيكل : رسالة منه الى الباحث مؤرخة في ١٠ أغسطس ١٩٦٥
- (٤١) كامل الدجاني : رسالة منه الى الباحث مؤرخة في ١٠ أغسطس ١٩٦٥
- (42) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (٤٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١١٩ .
- (44) F. O. 371/20018 : P. A. S. 14/36.
- (٤٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .
- (٤٦) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
- (٤٧) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .
- (٤٨) الثقافة العربية : المرجع السابق ، ص ٣٨ .
- (49) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 12.
- (٥٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .
- (٥١) وثائق أكرم زعيتر : رسالة من أمين سر اللجنة العربية العليا الى اللجان القومية — ٢ مايو ١٩٣٦ ، الأهرام : ٦ مايو ١٩٣٦ ، ص ٤
- (٥٢) عمر أبو النصر : جهاد فلسطين العربية ، ص ٢٨٦ — ٢٨٩ ، الأهرام : ٦ مايو ١٩٣٦ ، ص ٤
- (٥٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .
- (٥٤) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٣٩ — ٤١ ، ٤٧ ، الشباب : ٢٠ مايو ١٩٣٦ ، ص ١٥ .
- (55) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 10/36.
- (٥٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .
- (٥٧) عمر أبو النصر : المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .
- (58) Hurewitz : Ibid., p. 69.
- (٥٩) الأهرام : ١٤ مايو ١٩٣٦ ، ص ٤ .
- (٦٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .
- (61) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (62) Marlowe : Ibid., p. 154.
- (٦٣) عيسى السفري : المرجع السابق . الكتاب الثاني ص ٤٨ — ٥١
- (64) Escó : Ibid., p. 793.
- (65) House of Commons : vol. 312 - 18 May 1936. p. 837.
- (66) House of Commons : vol. 312 - 29 May 1936. p. 2391.

(٦٧) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(68) F. O. 371/20018 : Ibid.,

F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 13/36.

(٦٩) الأهرام : ٢٠ مايو ١٩٣٦ ، ص ٤ ، بيان من اللجنة العربية العليا الى الأمة .

(70) Report by His Majesty's Government... for the Year 1936. p. 24.

(٧٠) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣١٠ .

الرابطة العربية : ٢٢ يوليو ١٩٣٦ ، ص ١٤ ، ١٥ رسالة من المجاهد سليم عبد الرحمن .

(71) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.

(72) John : Ibid., p. 260.

(73) Marlowe : Ibid., p. 156.

(74) Report by His Majesty's Government... for the Year 1936. pp. 12 - 14.

(٧٥) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣١٥ .

(76) F. O. 371/20018 : Ibid.,

(٧٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(78) F. O. 371/20018 : Ibid.,

(79) Report by His Majesty's Government... for the Year 1936. pp. 15, 16.

(80) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.

(81) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 13/36.

(٨٢) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

الرابطة العربية : ٢٩ يوليو ١٩٣٦ ، ص ٣٦ ، ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، ص ٣٨ .

(83) Report by His Majesty's Government... for the Year 1936. p. 15.

(٨٤) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٨٥) نجيب صدقة : المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٥ .

يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢١٠ — ٢١٢ .

الأهرام : ٢٨ يوليو ١٩٣٦ ، ص ٤ .

(86) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.

(٨٧) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٨٨) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(89) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. pp. 15, 16.

(٩٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

✳ ولد فوزى الدين القاوتجى فى مدينة طرابلس الشام وتلقى علومه العسكرية فى مدرسة استانبول الحربية ، وعمل بالجيش التركى خلال الحرب العالمية الأولى ، وعاد الى بلده بعد الحرب حيث عمل مع الفرنسيين كضابط للمخابرات ، ثم قام بدور هام فى الثورة السورية عام ١٩٢٥ حيث كان قائدا للمنطقة الشمالية فيها ، ثم حكم عليه بالاعدام فهاجر الى الحجاز حيث عمل كمستشار عسكري للملك عبد العزيز آل سعود ، ثم سافر الى العراق حيث عمل مدرسا فى المدرسة الحربية ثم استقال عام ١٩٣٦ وتوجه الى فلسطين ، وقد اشترك بعد ذلك فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وكان قائد جيش الانقاذ وقائد اللواء الشمالى .

يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٤٢ ، ١٤٤ .

عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

أحمد طربين : محاضراته فى تاريخ قضية فلسطين ، ص ١٨٦ .
— Esco : Ibid., p. 795.

(٩١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٩٢) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣١٨ .

(٩٣) محمد اسحق درويش : ذكريات ، ص ١٣ .

(٩٤) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٩٥) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

نجيب صدقة : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(96) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 15/36.

(٩٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٩٨) فلسطين فى مذكرات القاوتجى — الجزء الثانى ، ص ٢٧ ، ٢٨

(99) Middle Eastern Studies. vol. II. May 1975.

No. 2 , p. 157. The Politics of the Arab Rebellion in Palestine 1936 - 1939. Tom Bowden.

- (١٠٠) عيسى السفري : المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .
- نجيب صدقة : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
- محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .
- يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢١٢ — ٢١٤ .
- فلسطين في مذكرات القاوقجي : الجزء الثاني ، ص ٢٢ ، ٢٣ .
- Esco : Ibid., p. 795.
- John : Ibid., p. 264.
- (١٠١) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١٧ ، ٣١٨ .
- (١٠٢) وديع البستاني : ديوان الفلسطينيين ، ص ٢٤١ .
- (103) Weizmann : Trial and Error p. 470.
- (104) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
- (105) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (١٠٦) أمين سنعيد : ثورات العرب في القرن العشرين ، ص ١٢٠ .
- (١٠٧) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .
- (١٠٨) فلسطين في مذكرات القاوقجي — الجزء الثاني ، ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ .
- (١٠٩) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٥٣ — ١٦٠ .
- (110) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. pp. 16, 17.
- (111) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (١١٢) فلسطين في مذكرات القاوقجي — الجزء الثاني من ص ٢٣ .
- (١١٣) اميل توما : جذور القضية الفلسطينية ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
- (١١٤) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٣٣ .
- (١١٥) جيفريز : فلسطين — اليكم الحقيقة ، ص ١٣٢ .
- (116) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (١١٧) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢١٤ — ٢١٨ .
- (١١٨) نجيب صدقة : المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .
- (١١٩) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٨٨ — ٩١ .
- (120) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
- (١٢١) جيفريز : فلسطين — اليكم الحقيقة ، ص ١٢٩ — ١٣١ .
- (122) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 14.
- (١٢٣) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

- (124) Marlowe : Ibid., pp. 158, 159.
John : Ibid., p. 262.
- (125) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11, 12/36.
- (126) Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 14.
- (١٢٧) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٩٧ — ١٠٣ .
- (١٢٨) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٠٨ — ١١٠ .
- (١٢٩) جيفريز : المرجع السابق ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .
- (130) Barbour : Ibid., p. 168.
- (١٣١) نجيب صدقة : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (١٣٢) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٥٧ — ٦٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .
- (133) Esco : Ibid., p. 796.
- (١٣٤) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٤
- (135) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
- (١٣٦) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥
- (١٣٧) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١٦ ، ٣١٨
- (١٣٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥
- عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، ١٣٦
- عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١٧
- الأهرام : ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ أغسطس ١٩٣٦
- ص ٤ ، ١ سبتمبر ١٩٣٦ ، ص ٤
- (١٣٩) ناجي علوش : المرجع السابق ، ص ١١٣
- (١٤٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٥
- (١٤١) فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ، ص ٢٢
- (142) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 15/36.
- (١٤٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧
- (١٤٤) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٣٧
- (١٤٥) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٣٧ — ١٤٢
- (١٤٦) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٢٠ ، ٣٢١
- (١٤٧) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٧٠ ، ١٧١
- (١٤٨) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٣٤
- (149) Weizmann : Ibid., p. 469.
- Esco : Ibid., p. 796.
- (150) Marlowe : Ibid., p. 162.
- (151) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.

- (١٥٢) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥
(153) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
(154) F. O. 371/20018 : Ibid.,
(155) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 17/36.
(156) Marlowe : Ibid., p. 165.
(١٥٧) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٢١
(١٥٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٤١
(159) F. O. 371/20018 : Ibid.,
(١٦٠) الأهرام : ١١ أكتوبر ١٩٣٦ ، ص ٧
(١٦١) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٢٢
(١٦٢) محمد عزة دروزة : رسالة الى الباحث مؤرخة في ١٤/٨/١٩٦٤
ص ٣
(١٦٣) اميل توما : جذور القضية الفلسطينية ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١
(١٦٤) جيفريز : المرجع السابق ، ص ١٣٢
(١٦٥) وليمز : بريطانيا والدول العربية ، ص ١٥٠
(166) John : Ibid., p. 266.
(167) Barbour : Ibid., p. 171.
(168) Marlowe : Ibid., p. 164.
(١٦٩) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٣٣
(١٧٠) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق ،
ص ٢٨ ، ٢٩
(171) Marlowe : Ibid., p. 170.
(172) Hurewitz : Ibid., p. 71.
(173) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 15/36.
(١٧٤) محمد اسحق درويش : ذكريات ، ص ٢٠
(١٧٥) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية في فلسطين : شهادة
جمال الحسيني ، ص ٧٥
(١٧٦) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية في فلسطين : شهادة
محمد عزة دروزة ، ص ١٧٣ - ١٧٦
(١٧٧) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية في فلسطين : شهادة
الدكتور حسين الخالدي ، ص ١٦٢ ، ١٦٣
(١٧٨) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية في فلسطين : من
البيان المقدم من عبد اللطيف صلاح ، ص ٢٠١
(١٧٩) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية في فلسطين : من
بيان فؤاد سابا ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤

- (١٨٠) الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية في فلسطين . من شهادة عونى عبد الهادى ، ص ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨
- (١٨١) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٨٢ - ١٩٠
- (١٨٢) كامل جابر : الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، ص ٥٥
- (١٨٣) اكرم زعيتى : المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٩٧
- (١٨٤) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٢٦٠
- (١٨٥) اميل توما : جذور القضية الفلسطينية ، ص ٢٢٠
- (١٨٦) غسان كنفانى : دراسة بشئون فلسطينية عنوانها « ثورة ٣٩/٣٦ في فلسطين . خلفيات وتفاصيل وتحليل » يناير ١٩٧٢ ، ص ٦١
- (١٨٧) الاقتصاديات العربية : تشرين الأول ١٩٣٦ ، ص ٣
- (188) Safran : The United States and Israel. p. 30.
- (189) House of Commons, Fifth Series - vol 311. 6 May 1936. pp. 1885 - 1886.
- (١٩٠) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، ص ١٤٥
- (١٩١) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : منشور ملصق بالكراسة الأولى ، ص ١٣
- (١٩٢) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : برقية اللجنة العربية العليا الى لجنة الانتداب . بدون تاريخ .
- (١٩٣) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ، ص ١٤٠
- (١٩٤) الشباب : ١٥ يوليو ١٩٣٦ ، ص ١٦
- (١٩٥) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ١٩٣٦ ، ص ١٧
- (١٩٦) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : بيان عن قطاع الاستعمار البريطانى في فلسطين الشهيدة ، ص ٥
- (197) House of Commons : 26 May 1936. pp. 1848, 1849.
- (١٩٨) مهر أبو النصر : جهاد فلسطين العربية ، ص ٣٢٦ - ٣٢٨ ، بيان اللجنة العربية الى المندوب السامى فى ١٥ يونيه ١٩٣٦
- (١٩٩) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٧ . خطاب أمين الحسينى فى مؤتمر اللجان القومية فى ٧ آيار ١٩٣٦
- (٢٠٠) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : اللجنة العربية العليا . بيان الى الأمة الكريمة رقم ١٠٦ - ١٩٣٦/١١/٢
- (٢٠١) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة . عن ثورة فلسطين ١٩٣٦ ص ٦٧ بيان اللجنة فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٦
- (٢٠٢) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : بيان اللجنة العربية العليا - ٢٣ آيار ١٩٣٦

- (٢٠٣) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : بيان اللجنة العربية العليا ٨ مارس ١٩٣٦ ، مذكرة من اللجنة العربية للمندوب السامي — ١٨ تموز ١٩٣٦
- (٢٠٤) عيسى السفري : المرجع السابق . الكتاب الثاني ، ص ٣٤ — ٣٦
- (٢٠٥) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٠٤
- (٢٠٦) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : بيان اللجنة العربية العليا — ٢٣ آيار ١٩٣٦
- (٢٠٧) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : برقية من أمين الحسيني الى بلدوين رئيس الوزارة البريطانية ١٤/٦/١٩٣٦
- (٢٠٨) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : بيان اللجنة العربية بمناسبة مرور مائة يوم على الاضراب — ١٩ تموز ١٩٣٦
- (٢٠٩) عيسى السفري : المرجع السابق . الكتاب الثاني ، ص ١٣٥ — ١٣٦
- (٢١٠) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١١
- (٢١١) عمر ابو النصر وآخران : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ — ٣٢٨ بيان اللجنة العربية العليا الى المندوب السامي في ١٥ حزيران ١٩٣٦
- (٢١٢) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الاحتجاج على سياسة الابعاد والتشريد — ٢١/٦/١٩٣٦
- (٢١٣) عيسى السفري : المرجع السابق . الكتاب الثاني ، ص ١٣٥ ، ١٣٦
- (214) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.
- (٢١٥) أميل توما : جذور القضية الفلسطينية ، ص ٢٣٥
- (٢١٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١١٨
- (٢١٧) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٠٥
- (٢١٨) ناجي علوش : المرجع السابق ، ص ١١٠
- (٢١٩) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٣٢
- (٢٢٠) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ٢٣٦
- (221) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (٢٢٢) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٠٤
- (٢٢٣) أميل الغوري : المرجع السابق ، ص ٧٠
- (224) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (٢٢٥) فلسطين في مذكرات القوافجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ، ص ٩ ، ٢٢
- (226) Marlowe : Ibid., p. 157. .

- (٢٢٧) فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ، ص ٩ ، ١٠ .
- (٢٢٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .
- (٢٢٩) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١٨ .
- (٢٣٠) محمد اسحق درويش : ذكريات ، ص ١٣ .
- (231) Marlowe : Ibid., p. 157.
- (٢٣٢) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
- (٢٣٣) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .
- وديع البستاني : ديوان الفلسطينيين ، ص ٢٤١ .
- عيسى الفاعوري : بطولات عربية من فلسطين ، ص ٥٠ ، ٥١ .
- (٢٣٤) فلسطين في مذكرات القاوقجي . الجزء الثاني ص ٢٠ ، ٢١ .
- (٢٣٥) اميل الغوري : المؤامرة الكبرى — اغتيال فلسطين ومحقق العرب ، ص ٨١ ، فلسطين : ١٥ آيار ١٩٦١ ، ص ٣ ، اول نيسان ١٩٦٣ ص ٢٦ .
- (٢٣٦) صبحي ياسين : الثورة العربية الكبرى في فلسطين ٣٦ — ١٩٣٩ ، ص ١٧٩ ، محمد اسحق درويش : ذكريات ، ص ١٣ .
- (٢٣٧) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
- (238) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
- (٢٣٩) محمد عزة دروزة : من رسالة منه الى الباحث مؤرخة في ١٩٦٤/٨/١٤
- صبحي ياسين : المرجع السابق ، ص ١٢٤ ، ١٨٠ .
- عيسى الفاعوري : المرجع السابق ، ص ٥٣ — ٥٥ .
- فلسطين : ١٥ يونيه ١٩٦١ ، ص ١٦ ، اول ايلول ١٩٦١ ، ص ١٥ ، ٣٦ .
- (٢٤٠) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٣٢ .
- عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .
- Report by His Majesty's Government . . . for the Year 1936. p. 16.
- Hurewitz : Ibid., p. 69.
- Esco : Ibid., p. 795.
- John : Ibid., p. 264.
- Middle Eastern Studies : Ibid., p. 156.
- (٢٤١) محمد اسحق درويش : ذكريات ، ص ١٣ .

(242) Middle Eastern Studies : Ibid., p. 156.

(٢٤٣) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٤٥
عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ، ص ٣١٨
صبحي ياسين : المرجع السابق ، ص ١٢٧
وديع البستاني : المرجع السابق ، ص ٢٤١
— F. O. 371/20018 : P. A. S. Ni. 16/36.

(٢٤٤) فلسطين في مذكرات القاوقجي . الجزء الثاني ، ص ٤٨
(245) F. O. 371/20018 : Ibid.,

(٢٤٦) محمد اسحق درويش : المرجع السابق ، ص ١٣
(247) Marlowe : Ibid., p. 156, 157.

(248) Middle Eastern Studies : Ibid., pp. 156, 157.

(249) Weizmann : Ibid., p. 469.

(٢٥٠) فلسطين في مذكرات القاوقجي . الجزء الثاني ص ٥١ ، ٥٥
(٢٥١) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : القائد العام . رسالته
في وداع فلسطين وأهفته للنداء في ١٠/١١/١٩٣٦

(٢٥٢) الملف الخاص بعوني عبد الهادي : بلاغ رقم ٥٥/١٠ —
٣٦/١٠

(٢٥٣) الملف الخاص بعوني عبد الهادي : بلاغ رقم ٥٥/٧ —
٣٦/٧

(٢٥٤) جريدة الاخوان المسلمين : ٢٢ سبتمبر ١٩٣٦ ، ص ٢٣

(*) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : البلاغ رقم ١٦

(٢٥٥) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : البلاغ رقم ١٧

(٢٥٦) الملف الخاص بعوني عبد الهادي : بلاغ رقم ٥٥/٩ —
٣٦/٩

(٢٥٧) الملف الخاص بعوني عبد الهادي : بلاغ رقم ٥٥/٨ —
٣٦/٨

(٢٥٨) الملف الخاص بعوني عبد الهادي : بلاغ رقم ٥٥/١١ —
٣٦/١١

(٢٥٩) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الكراسة الثانية ص ٣٤

(٢٦٠) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الكراسة الأولى :

ص ٢٣ ، ٢٤

(261) Marlowe : Ibid., p. 156.

(262) Hurewitz : Ibid., p. 69.

(263) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.

- (264) Middle Eastern Studies : Ibid., p. 160.
- (٢٦٥) الثقافة العربية : أيار — حزيران ١٩٥٨ ، ص ٣٩ ، ٤٠ .
مقال بقلم طاهر كنعان .
- (٢٦٦) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ،
ص ٦٦ ، كتاب من اللجنة الى المندوب السامي .
- (٢٦٧) الملف الخاص بعونى عبد الهادى : البلاغ رقم ٥٥/١١ —
٣٦/١١
- (٢٦٨) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء
الثالث ، ص ١٢٧ ، ١٣١
- (269) Marlowe : Ibid., p. 157.
- (270) Middle Eastern Studies : Ibid., pp. 156 ، 158.
- (271) Marlowe : Ibid., p. 156.
- (٢٧٢) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣١٥ ، ٣١٦
- (273) Esco : Ibid., p. 794.
- (274) Marlowe : Ibid., p. 157.
- (٢٧٥) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق ص ٢٧
- (٢٧٦) فلسطين فى مذكرات القاوقجى : المجلد الثانى ، ص ٣٥
— Report by His Majesty's Government .. for the Year
1936. pp. 16, 17.
— F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
- (٢٧٧) الملف العربى الخاص بعونى عبد الهادى : بلاغ رقم ٥٥/٦ —
٣٦/٦
- (278) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11 - 15/36.
- (279) Middle Eastern Studies : Ibid., p. 158.
- (٢٨٠) فلسطين فى مذكرات القاوقجى : المرجع السابق ، ص ٢٧
- (٢٨١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣
- (282) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
- (٢٨٣) عيسى السفرى : المرجع السابق ، ص ١٧ ، ٣٤ — ٣٦
- (٢٨٤) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٢
- (٢٨٥) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ، ص ٣١٥
- (٢٨٦) يوسف هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٢
- (٢٨٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٣١
- (٢٨٨) نجيب صندوق : المرجع السابق ، ص ٥
- أكرم زعيتر : المرجع السابق ، ص ١٠٥
- شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً ، ص ١٩٦
— F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
— Barbour : Ibid., p. 172.
— Palestine Government : Ibid., p. 38.

- (٢٨٩) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٣٨
(٢٩٠) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٧٥
الأهرام : ٣ أكتوبر ١٩٣٦ ، ص ٤ احصاء حكومي .
(٢٩١) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق ص ٢٧
(٢٩٢) شفيق الرشيدات : المرجع السابق ، ص ١٩٦
(293) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
(٢٩٤) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٣٨

١٣٩

- (295) Palestine Government : Ibid., p. 38.
(٢٩٦) الأهرام : ١٠ أكتوبر ١٩٣٦ ، ص ٨
(297) Marlowe : Ibid., p. 172.
(٢٩٨) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٣٩
(٢٩٩) الأهرام : ٢٠ مايو ١٩٣٦
(300) Report by His Majesty's Government .. for the Year 1936, p. 25.
(٣٠٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨
(٣٠٢) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ١٧٥
(303) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 18/36.
(٣٠٤) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق —
الملحق ٢ ، ص ١ — ٣
(٣٠٥) عيسى السفري : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥
(306) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
(٣٠٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ، ص ١٢٧
(٣٠٨) شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا ، ص ١٩٦
(309) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.
(310) F. O. 371/20013 : P. A. S. No. 12/36.
(311) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
(312) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.
(٣١٣) الشهادات الربية أمام اللجنة الملكية في فلسطين ، ص ٧
(314) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
(315) Weizmann : Ibid., p. 470.
(316) House of Commons : Fifth Series vol 311 - 6 May 1936 p. 1685.
(317) House of Commons : Ibid., p. 1686.
(318) House of Commons : Fifth series - vol 312, 13 May 1936. p. 369.

(319) House of Commons : Fifth Series. vol 313 - 18 June 1936. p. 1173.

(320) F. O. 371/20018 . P. A. S. No. 2/36.

(321) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.

(322) F. O. 371/20018 : 24 th July, 1936.

(323) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.

(324) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.

(325) F. O. 371/20018 : P. A. S. E 4743.

(٣٢٦) شفيق الرشيدات : المرجع السابق ، ص ١٩٦

(٣٢٧) فلسطين في مذكرات القاوقجي : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٣

(328) Marlowe : Ibid., p. 158.

(329) Weizmann : Ibid., p. 470.

(٣٣٠) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، ص ١٢٩

(331) Marlowe : Ibid., p. 171.

الفصل الثاني

هدوء الثورة

وتقرير اللجنة الملكية

« أكتوبر ١٩٣٦ — أكتوبر ١٩٣٧ »

اللجنة الملكية

كان وزير المستعمرات قد أعلن فى مجلس العموم فى ١٨ مايو ١٩٣٦ أن الحكومة البريطانية قررت بعد عوة النظام الى نصابه أن تشير بتميين لجنة ملكية للتحقيق فى أسباب الاضطراب دون تعرض لنصوص الانتداب ، ثم أعلن خلال المناقشة التى جرت يوم ١٩ يونيو أنه اذا استحسننت السياسة التى تقترحها اللجنة فان الحكومة تقوم بتنفيذها دون محاباة وأنه « لا يمكن التفكير فى احداث أى تغيير فى السياسة » قبل استلام التقرير ودرسه (١) .

وكان لدى عرب فلسطين شىء من الأمل فى تعاطف مجموعة من الراى العام البريطانى مع وجهة نظرهم ، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل عندما علموا بمضمون المناقشة البرلمانية وتأكدوا أن توصيات اللجنة ليست ملزمة للحكومة وأن الضغط اليهودى على الحكومة البريطانية سوف يؤثر فى مسار القضية (٢) .

وأعلنت الحكومة فى ٢٩ يوليو ١٩٣٦ أسماء أعضاء اللجنة الملكية وشروط صلاحيتها ، ولم يكن لإعلان تشكيلها تأثير طيب على الراى العام العربى فى فلسطين لأن صلاحية اللجنة تمنعها من التعرض لصك الانتداب نفسه .

ونتيجة لاستمرار الثورة فقد تأخر سفر اللجنة الى فلسطين حوالى ثلاثة أشهر حيث غادرت اللجنة بريطانيا فى ٥ نوفمبر ١٩٣٦ وأعلن وزير المستعمرات فى نفس اليوم قرار الحكومة بأن ايقاف الهجرة أثناء قيام اللجنة بإجراء تحقيقها « ليس له مايرره من الوجهة الاقتصادية ولا من أية وجهة أخرى » (٣) .

وكان لهذا البيان أيضا أسوأ وقع فى نفوس عرب فلسطين ، فاستقبلته الهيئات الوطنية بالامتنعاض الشديد خاصة وأن اللجنة العربية العليا كانت قد فهمت من نوري السعيد أن الهجرة ستتوقف ولو مؤقتا لكن الانجليز لا يريدون أن يرتبطوا مقدما بشىء حفظا لكرامتهم .

وأرسلت اللجنة تلغى الموعد الذى كان قد تحدد لها لمقابلة المندوب السامى قبل صدور البيان فاعتبر المندوب السامى ذلك اهانة له ، وأخذ يلح بضرورة تنفيذ المقابلة وتأجيل اعلان قرار المقاطعة وطلب من أمير شرقى الاردن مساعدته لاتمام المقابلة وأوضح أعضاء اللجنة للمندوب خلالها ان البيان كان تحديا لشعور العرب وكرامة ملوكهم وان ذلك سيؤدى الى استئناف جهادهم . ثم أذاعت اللجنة بيانا فى ٦ نوفمبر ١٩٣٦. أوضحت فيه هذه التطورات وشجبت موقف وزير المستعمرات وأعلنت قرارها بعدم التعاون مع اللجنة الملكية ، وقد أيدت الصحف العربية واللجان القومية هذا القرار .

واتبعا لاسلوب الذى أثبت نجاحه فيما سبق أرسل المسئولون البريطانيون بعض أصدقائهم العرب الى اللجنة العربية لاقتناعها بالعدول عن القرار وأخذت الصحف تنشر مايقال عن مراسلات تدور بين الحكومة البريطانية وملوك العرب من أجل ايجاد حل للموقف المتأزم (٤) .

وحاول الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازى والأمير عبد الله ان يدفعوا أعضاء اللجنة العربية العليا الى اعادة النظر فى قرارهم وعرض قضيتهم بلغة ايجابية ، وكانت العناصر المتطرفة وأغلبية اللجان القومية مستمرة فى تأييد عدم التعاون الذى كان يتزعمه أمين الحسينى وعونى عبد الهادى بينما كان هناك مؤيدون للتعاون مثل حزب الدفاع الوطنى وكبار الموظفين ، وكان هناك اعتقاد لدى الأغلبية العربية أن أى عربى يظهر أمام اللجنة سوف ينبذ من المجتمع العربى وينعرض للاغتيال (٥) .

ووصلت اللجنة الى فلسطين يوم ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ، واستقبلها الانجليز واليهود وحدهم ، ولم يشارك العرب فى استقبالها ، كما لم يشاركوا فى حفل الافتتاح الذى اقيم فى اليوم الثانى — باستثناء موظفان واحد الوجهاء كما ذكر دروزة — لكن اللجنة العربية العليا أرسلت كتابا الى اللورد بيل — رحبت فيه به وأعضاء لجنته ، وأكدت لهم انه ليس لدى الشعب العربى فى فلسطين أى سبب يدعو للشك فى نزاهتهم ، وأن بيان وزير المستعمرات الأخير هو الذى حال دون تعاون العرب مع اللجنة (٦) .

واستمرت مقاطعة العرب للجنة حتى تم سماع أكثر شهادات اليهود

والبريطانيين ، وحددت اللجنة تاريخ مغادرتها لفلسطين بعد انتهاء مهمتها ، فعدل العرب عن مقاطعة اللجنة (٧) بعد أن تعرضت اللجنة لضغط شديد من بعض الشخصيات العربية كى تتراجع عن قرار المقاطعة ، واستخدم الأمير عبد الله كل وسائل الضغط مع اللجنة ، وجرت بينه وبينها مراسلات ولقاءات ، كما أخذت الرياض تمارس ضغطا مماثلا وشاركت بغداد فى تلك الضغوط ، فرأت اللجنة العربية ضرورة ارسال وفد الى بغداد والرياض لشرح موقفها من قرار المقاطعة (٨) .

وكان موقف الحكام العرب قد شجع حزب الدفاع على أن يسفر من معارضيه لقرار مقاطعة اللجنة ، ففى أواخر ديسمبر ١٩٣٦ انتقدت جريدة فلسطين — التى كانت قد أصبحت ناطقة باسم الحزب — قرار المقاطعة ، وبعد بضعة أيام أعلن حسن صدقى الدجاني أحد زعماء الحزب اعتزاه المتول أمام اللجنة . وكان الحزب يستمد هذا الموقف من مخاوف الطبقة الموسرة فى البلاد من أن تؤدى مواقف المفتى والقوى المتطرفة الى تجديد المواجهة المسلحة مع البريطانيين ، وما يلحق بهم فى هذه الحالة من خسائر جسيمة . وهكذا وجدت اللجنة العربية نفسها تواجه الانشقاق داخلها والضغط من الحكام العرب (٩) .

وتوضح الوثائق البريطانية أن الملك عبد العزيز بن سعود بالذات كان له دور أساسى فى عدول اللجنة العربية العليا عن قرار المقاطعة وانه كان ينحرك بدافع عربى وليس نتيجة لضغوط بريطانية ، وتؤكد هذا المعنى برقية مرسلة من جده الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢ يناير ١٩٣٧ (١٠)

ويتضح من رسالة مرسلة من مفوضية الملكة العربية السعودية بلندن أن الملك عبد العزيز آل سعود كان حريصا على الاستفادة من هذه الوساطة لاجداث تغيير فى موقف بريطانيا ، فقد أبلغت المفوضية وزارة الخارجية ابريطانية فى نفس التاريخ أن الملك يشعر بالثقة أن هذا التغيير فى موقف عرب فلسطين سوف يوصل الى حل يتسم بروح العدل والانصاف يجعل اصداقاء بريطانيا فى السعودية يرتبطون ويتأثرون بالحكومة البريطانية (١١) . وترد وزارة الخارجية معبرة عن تقديرها للدور الذى قام به مؤكدة أن نصيحة الملك لعرب فلسطين سوف تسهم بشكل أساسى فى حل واضح وعادل للمسائل المختلف عليها (١٢) .

ونتيجة لجهود واتصالات عربية أرسل الملك عبد العزيز آل سعود خطابا الى رئيس اللجنة العربية العليا ، كما أرسل الملك غازي خطابا مماثلا يدعوان فيه عرب فلسطين الى عدم مقاطعة اللجنة الملكية (١٣) .

وعقدت اللجنة العربية العليا اجتماعا بعد عودة الوفد الفلسطيني من رحلته وبعد اطلاعها على كتابي الملكين حيث قررت « الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها » . وأذاعت بيانا على الأمة بهذا المعنى طلبت فيه من كل من لديه معلومات أو بيانات تفيد القضية ان يبعث بها اليها والا يتقدم أحد للشهادة دون موافقة اللجنة (١٤) .

ويتبين من رسالة من المندوب السامي الى وزير المستعمرات في ١٢ يناير ١٩٣٧ ابتهاج المسؤولين البريطانيين لعدول اللجنة العربية العليا عن قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية وذلك لأن هذه المشاركة بالاضافة الى تهدئتها للموقف ستؤجل بطبيعة الحال تجدد الثورة حتى معرفة قرارات الحكومة البريطانية مما يتيح للسلطة البريطانية فرصة كافية لتنظيم أمورها . ويشير المندوب السامي في رسالته الى انه كان يشجع هذا الموقف من البداية لكن الأمر احتاج الى نفوذ الملوك العرب لدفع القادة العرب في فلسطين الى تغيير موقفهم السابق . ويأخذ المندوب السامي هذا المثال كدليل على صعوبة التعامل مع عرب فلسطين (١٥) .

وقد يكون معظم أعضاء اللجنة حريصين - كما أوضح المندوب السامي في رسالته - على تجنب عرض المطالب الوطنية بالطريقة التي تنتظرها الجماهير ، لكن من المؤكد ان موقف اللجنة العربية العليا بمقاطعة اللجنة الملكية يرجع بالدرجة الاولى الى قرار الحكومة البريطانية باستمرار الهجرة خلال قيام اللجنة الملكية بعملها ، أما عن اشارة المندوب السامي الى تخوفهم من تنفيذ حججهم أمام اللجنة فلا اظن ذلك صحيحا ، إنما كان يحتاجه القادة العرب ليس قوة الحجة ولكن حسن الادراك للمواقف البريطانية والدولية وعرض تلك الحجج بالأساليب السليمة وتقديم البيانات اللازمة والاقتراحات البناءة لحل المشكلة .

وحضرت اللجنة العربية العليا بكامل هيئتها أمام اللجنة الملكية يوم ١٢ يناير ١٩٣٧ فألقى رئيسها بيانا عاما حول قضية فلسطين ثم استمعت

اللجنة الى بعض الزعماء العرب (١٦) . وكان استماع اللجنة الى بعض الشهادات العربية عن طريق ترجمة غير دقيقة تماما بينما كان الاستماع الى الشهادات اليهودية بطريقة وثيدة عقدت خلالها جلسات خاصة بين أعضاء اللجنة وعدد من الزعماء الصهاينة كان يتم الاعداد لها بطريقة طيبة (١٧) .

وعقدت اللجنة اثناء وجودها في فلسطين ثلاثين جلسة علنية وأربعين جلسة سرية استمعت فيها الى مائة وثلاثة عشر شاهدا ، وكان الحديث يجري باللغة الانجليزية كما قامت اللجنة خلال وجودها في فلسطين بزيارة بعض المدن والقرى العربية واليهودية والمؤسسات اليهودية وعددا من دوائر الحكومة ، واستقبلت عددا من المسؤولين ، وقام ثلاثة من أعضاء اللجنة بزيارة شرقى الأردن يوم ٣ يناير ١٩٣٧ ، ودار بينهم وبين الأمير بحث طويل في جلسة خاصة ، وعاد أعضاء اللجنة الى لندن حيث عقدت اللجنة جلسة علنية استمعت خلالها الى شاهدين وسبع جلسات سرية استمعت فيها الى ثمانية من الشهود الرسميين ونشر تقرير اللجنة في يوليو ١٩٣٧ (١٨) .

وكان وزير المستعمرات قد طلب من رئيس اللجنة الملكية موافاته بانطباعه العام عن هذه القضية ، فأرسل اليه رئيس اللجنة رسالة مؤرخة في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٦ — أى بعد وصوله الى فلسطين بأربعين يوما — وأهمية هذه الرسالة انها تعبر عن انطباعاته الحقيقية للموقف كما تؤكد من ناحية أخرى أن اللجنة كانت مهتمة من واقع مشاهداتها وانطباعاتها لفكرة التقسيم ومن المحتمل ألا تكون الفكرة نتيجة توجيه من الحكومة البريطانية وان كان ذلك لا يعنى عدم موافقة الحكومة البريطانية على هذه الفكرة .

وفيما يلي أهم ماورد في تلك الرسالة من انطباعات :

١ — ان هناك شعورا غير ودى بين العرب واليهود وأن رئيس اللجنة لم يكن يدرك عمق وحدة الكراهية التى يحملها العرب لليهود كما لم يكن يدرك العمق الذى تركز عليه مخاوف العرب من سيادة اليهود وسيطرتهم ، وأن هناك فجوة واسعة بين العرب واليهود اجتماعيا ومعنويا وسياسيا .

٢ — ان التصور اليهودى للوطن القومى قد تطور خلال السنوات الأخيرة ، وانهم ينظرون الى فلسطين الآن كملاذ لليهود المهددين فى أوربا وانهم مصممون — سواء بوسائل قانونية أو غير قانونية — على ان يدفعوا الى فلسطين بعيد من هؤلاء المهاجرين ، وان فكرة المواطنة الفلسطينية هى مهزلة فاليهود يفرسون الولاء لليهود والعرب يفرسون الولاء للعرب ولا توجد أية إشارة الى عملية الاندماج بينهما .

٣ — انه لم تبذل أية محاولة لتدعيم العلاقة بين العرب واليهود كما ان الفقرة التى وردت فى صك الانتداب بشأن اللغات المستخدمة فى البلاد تستحق النقد نسبيا . فالعرب واليهود يتلقون تعليمهم فى مدارس منفصلة ولا يرون شسبيا . فاحسبها كما يقوم بتعليمهم اشخاص لا يفعلون شيئا من أجل خلق مشاعر طيبة .

٤ — ان من الواضح انه توجد عدة حكومات فى فلسطين . فالوكالة اليهودية أكبر بكثير من أن تكون هيئة للتعاون أو مساعدة الحكومة . انها — بشكل كبير جدا — حكومة فى حد ذاتها كما ان بياناتها المقدمة الى الحكومة تأخذ كل شكل سياسى ممكن . كما ان هناك اللجنة العربية العليا التى تعتبر كلمتها قانونا بالنسبة للعرب ، وقد كان لدى اللجنة الملكية تلميحات من بعض الشخصيات العربية المستقلة بأن بعض الموظفين يرغبون فى اعطاء الشهادة لكن لم يجرؤ أى شخص على مقاومة تعليمات اللجنة العربية العليا . وأخيرا تأتى الإدارة البريطانية التى تحاول ان تقيم توازنا صعبا بين العرب واليهود وتعمل فى ظروف معقدة للغاية .

٥ — وبالنسبة للامن فانه يشك كثيرا فيما اذا كان يمكن الاعتماد على رجال الشرطة العرب فى حالة حدوث ثورة أخرى ، ان اليهود يطالبون بشكل متزايد جدا بحمايتهم من العرب . انهم يطالبون (بكونستبلات) فى كل قرية يهودية ، وهم يعتقدون أنهم اذا حصلوا على نسبتهم العددية فى البلاد فسيكون بإمكانهم حماية أنفسهم ضد العرب ، وانه الى ان يتم ذلك فهناك سباق يائس بين الخصومة العربية والهجرة اليهودية .

ويضيف رئيس اللجنة الملكية أنه من الصعوبة بمكان أن يصف ذلك الجو البغيض من الشك والسرية الذي يحيط به فليس لديه وسائل لمعرفة ما إذا كان هناك احتمال لقيام ثورة أخرى في أبريل أو مايو ، لكن يبدو أن معظم النباهير تتوقع ذلك وتحدث عنها كما لو كانت مسألة وقت فقط . كما أن موظفي الحكومة لا يستطيعون أن يدلوا بشهادتهم علانية لأنهم يعتقدون أنهم إذا قالوا كلمة الحق فإن فائدتهم كموظفين سوف تنتهي .

ويتهى رئيس اللجنة الملكية رسالته بقوله أنه لا يبدو أن أى انسان يستطيع مقدما أن يضع أية اقتراحات ببناء مالم يوافق على إبعاد اليهود وإيقاف الهجرة ومنع بيع الأراضي وتأسيس مجلس تشريعى فوري (١٩) .

ويتضح من رسالة أخرى مرسلة من المندوب السامى الى وزير المستعمرات في ٢٤ ديسمبر ذلك المعنى الذى اكده رئيس اللجنة الملكية فى رسالته السابقة من ان العلاقات العربية اليهودية لم تكن فى وقت من الاوقات اسوأ مما هى الان وانه ليس من الحكمة تسليح أى عرب اضافيين فى هذا الوقت كما انه لا يجب دعم اية قوة امن مخلطه وانه يريد أن يدعم قواته بجنود جدد وان ينظمهم ويدربهم قبل حدوث خطر عربى داهم يتوقعه خلال الاشهر القليلة التالية (٢٠) .

وقد عرض وزير المستعمرات الرسالتين على مجلس الوزراء البريطانى ناقلا اليه تلك النظرة القائمة موضحا لزملائه الوزراء ان المرحلة الحالية يجب أن ينظر انيها باعتبارها مرحلة انتقال ، وأن التوقعات لعام ١٩٣٧ ، مظلمة للغاية ، وأن لديه معلومات من مصادر مختلفة بأن المشاعر العنصرية بين العرب واليهود قد أصبحت سيئة بدرجة خطيرة ، وأن هناك ميلا متزايدا للأفكار المتطرفة من كل من الجانبين وبشكل أخص من العرب ، وأن هناك استعدادا نشطا للقيام باضطرابات جديدة (٢١) .

الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية

ويتضح من شهادات رجال الحركة الوطنية أمام اللجنة الملكية وما قدموه من مذكرات أن هناك تنسيقا مسبقا فى كلماتهم ، فقد كرر الحاج أمين الحسينى وعدد من أعضاء اللجنة نفس المطالب الأربعة التى وردت فى مذكرة اللجنة العربية العليا (٢٢) .

وهناك ملاحظة جديرة بالذكر عن تلك المذكرة التي قدمتها اللجنة العربية العليا الى اللجنة الملكية في ١١ يناير ١٩٣٧ (٢٣) . فبعد ان اوجزت المذكرة تاريخ القضية وتحدثت عن الأسباب الرئيسية للاضطرابات منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وكررت مطالبها التي أعلنها في بداية ثورة ١٩٣٦ ، وهى العدول عن تجربة الوطن القومى الفاشلة واييقاف الهجرة اليهودية وقفا تأما وفورا ومنع انتقال الأراضى العربية لليهود منعاً باتاً وحالا ، أضافت مطلباً رابعاً لم يكن مطروحاً في مطالبها منذ تكوينها، وهو المطالبة بانتهاء الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا و فلسطين تقوم بموجبها حكومة وطنية مستقلة ذات حكم دستورى تمثل فيها جميع العناصر الوطنية . ومع أن اللجنة كانت تشير في بعض مذكراتها الى شيء من هذا المعنى لكن هذه أول مذكرة — فيما يعتقد — تطالب فيها اللجنة صراحة بانتهاء الانتداب ، مما يعنى أن أحداث الثورة في مرحلتها الأولى وصمود الجماهير وتضحياتها قد أعطت اللجنة جرعة منشطة دفعتها الى ممارسة شيء من الشجاعة والتعبير الصادق عن آمال الجماهير وهو ما كانت اللجنة تفتقده خلال المرحلة السابقة رغم ضراوة الثورة وتعاضلها .

وقد حدثت مناقشة بين رئيس اللجنة الملكية وبين عونى عبد الهادى — عميد حزب الاستقلال العربى وعضو اللجنة العربية العليا فى ذاك الوقت — تعطى انطباعاً لمن يتأملها بالاستحالة التفاهم بين العرب واليهود اذا عاشوا فى منطقة واحدة ، مما قد يكون عاملاً فى تأكيد اقتناع اللجنة بضرورة تقسيم البلاد ، وأورد فيما يلى جزءاً من تلك المناقشة :

اللورد بيل : وما رأيك بخصوص مائدة مستديرة تضم العرب واليهود والانجليز ؟ .

عونى بك : العرب لايعترفون بشئ اسمه يهودى صهيونى .

اللورد بيل : حتى ولو كان المثلون اليهود الذين عاشوا فى هذه البلاد .

عونى بك : نرفض أن نجتمع ونبحث فى شئ يتعلق بحقوقنا مع شئ يدعى يهودى ، وادا كان هناك شئ يسمى مصالح يهودية ومصالح عربية

فهو موت لنسا ككتلة عربية وككتلة يهودية فلا يمكن أبدا أن نقبل بأي اجتماع كان . وأود أن أؤكد هذه الحقيقة . أن جميع اخواننا العرب في سوريا والعراق وسائر البلاد العربية يوافقون معي بأنه لا يمكن انشاء اية صداقة أو محبة بين العرب واليهود مادامت هناك سياسة صهيونية . سياسة وطن قومي .

هاموند : اذن تعتقد انه ليس بالامكان أن يعيش العرب واليهود في هذه البلاد بسلام .

عوني بك : قطعيا ، وإذا ادعى اليهود بخلاف ذلك فهم مغالطون وذلك مادامت السياسة الصهيونية قائمة ، واعتقد أن هذا الشعور ليس في عرب فلسطين فحسب بل في العالم العربي أجمع ، ويتعداه الى العالم الإسلامي أيضا ، وكل عربي في هذه البلاد سوف لا يألو جهدا في دق الصهيونية ومحقتها من الوجود لأن العربية والصهيونية لاتجتمعان .

اللورد بيل : تقولون انكم لاتقبلون أية مفاوضات أو تسوية وأنا أقول أن هذا يؤدي الى سفك الدماء وهذا غير مستحب .

عوني بك : اذا سئلنا ان نعطي جزءا من فلسطين باختيارنا ورضانا فلا تصدقوا أبدا ولكن اذا طلب منا تعهدات تحفظ مصالح جميع السكان فنحن لانريد مايريده اليهود من بقاء الانتداب ، بل نقول بأن تستقل فلسطين وتؤلف حكومة وطنية تعقد معاهدة مع بريطانيا تحفظ فيها حقوق جميع السكان ويمكن ايجاد نص واضح لحفظ حق جميع السكان (٢٤) .

ومع أن موقف عوني عبد الهادي كان تعبيرا عن رأى قيادة الحركة الوطنية في فلسطين التي كانت ترى في التفاهم مع الصهيونية — على أساس الانتداب وتصريح بالفور — تفريطا في حقوق البلاد ، لكنه بدا من بعض اجاباته وكأنه لا يفرق بين اليهود من سكان البلاد وبين الصهاينة الذين هاجروا الى فلسطين مؤخرا بهدف تنفيذ المخطط الصهيوني كما وضح من اجابته أيضا عدم استعداد قيادة الحركة الوطنية للتفاهم والتشاور حتى في إطار المصلحة العربية العليا ومع ممثلين لليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين وقد حدثت مناقشة مماثلة بين رئيس اللجنة الملكية وأمين الحسيني، نقد سأل اللورد بيل :

س : هل تعتقدون سماحتكم ان هذه البلاد تقوى على ادماج وهضم
الاربعمائة الف يهودى الذين هم فيها الآن ؟
ج : لا اعتقد ذلك .

س : اذن لابد من اخراج البعض منهم اما بلطف واما بعنف حسب
الأحوال .
ج : انترك ذلك للمستقبل .

وعلقت اللجنة على تلك الاجابة فى تقريرها بأنها لا تشك فى حسن
نية المفتى وزملائه أو فى الروح الانسانية التى تختلج فى نفوسهم لكنها
لاستطيع ان تنسى ماحدث مؤخرا للاقلية الآثورية فى العراق رغم نصوص
المعاهدة ولا تلك الكراهية السياسية للوطن القومى اليهودى التى
عمت العرب جميعهم (٢٥) .

ويلاحظ على اجابة امين الحسينى أنها تنم عن عدم تفهم لحقيقة
العلاقة العضوية بين الاستعمار والحركة الصهيونية كما أنها لا تحتوى على
حل محدد . فهو لم يقل مثلا ان عرب فلسطين ويهودها سيعيشون فى دولة
واحدة يشاركون فى اجهزتها ومؤسساتها حسب نسبتهم العددية ، ولم
يقول بشكل واضح ان العرب مستعدون لنزع اليهود أى نوع من الضمان
الذى يطلبونه أو ادارة ذاتية داخل نطاق فلسطين العربية ، ولم يقل
ان العرب مستعدون لبحث الأمر مع الدولة المنتدبة بما يحقق المصلحة
العامة لكل السكان ، أو بعبارة أخرى لم يكن امين الحسينى وغيره من
الزعماء العرب يقدمون لتلك اللجان حولا محددة وواضحة . ولقد كان من
الممكن ان تستمر السياسة البريطانية على ما سارت عليه حتى لو قدمت
القيادة العربية تلك الحلول ، لكن ذلك يوضح لنا حقيقة هامة وهى
ان القيادة العربية الفلسطينية فى تلك الفترة لم تكن تتمتع بخبرة ورؤية
سياسية عميقة ، ولم تكن قراراتها تعتمد على دراسات وأبحاث محددة
ودروسة .

ويشير المندوب السامى فى رسالة منه الى وزير المستعمرات فى ١٢
يناير ١٩٣٧ معلقا على شهادة العرب امام اللجنة الملكية الى شىء من هذا

المعنى مندماً يقول ان تلك الشهادة أخذت شكلاً جافاً ومتطرفاً للغاية وأنها كانت ترمى الى إثارة الجماهير أكثر منها الى اقناع اللجنة الملكية (٢٦) .

الأوضاع العامة في فلسطين بعد توقف الثورة

عندما توقفت الثورة كان هناك اعتقاد عام لدى عرب فلسطين بأن الحكام العرب كانوا بشكل رئيسي مسئولين عن أيقاف الثورة وان هؤلاء الحكام قد تلقوا من الحكومة البريطانية شيئاً من الضمان ، كما اعتقد العرب في المناطق المختلفة من فلسطين أن جهودهم قد حققت شيئاً من الانتصار .

وبرغم المشاعر العربية الكبيرة فقد أظهر العرب في تلك الفترة ضغطاً لأعصابهم الى درجة كبيرة فتوقفت هجمات الثوار على جنود الحراسة والقوات البريطانية والمستوطنات بينما أصدرت السلطات اليهودية بيانات بشجب الاضراب والثورة .

وكانت السلطة المنتدبة من ناحيتها حريصة في تلك الفترة على تهدئة نفوس العرب . فبعد الثورة بدأ اطلاق سراح مجموعات كبيرة من المعتقلين حتى أصبح عددهم خلال النصف الأول من نوفمبر ٣٤ معتقلاً .

وأما أمين الحسيني فقد خرج من المرحلة السابقة باعتباره الرجل القوي في السياسة العربية في فلسطين ، وأما راجب النشاشيبي فلم يفقد كثيراً من نفوذه ولم يكن هناك ما يشغله سوى السلطة ، كما أنه كان حريصاً على حل اللجنة العربية العليا لكن رغبته لم تتحقق .

وقد تركز نشاط التنظيم السياسي العربي في تلك الفترة على عملين محددين :

الأول : اعداد قضية العرب أمام اللجنة الملكية . فقد بدأ جمع البيانات الضرورية واختارت اللجنة العربية العليا لجنة فرعية لهذا الغرض .

الثاني : تنظيم مقاطعة ضد اليهود مع جهود عربية لتنظيم الاقتصاد

الداخلي وتشجيع الانتاج العربى مع الدعوة الى الاستغناء عن التجار اليهود (٢٧) .

ومع أنه لم تحدث منذ توقف الثورة أعمال ثورية منظمة أو منتظمة ، لكن الحالة ظلت متوترة ، تهدأ حياء ثم يقطعها حادث أو اغتيال أو هجمة هنا أو هناك (٢٨) .

ويشير التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٦ الى أن الاعتداءات الفردية منذ توقف الثورة حتى نهاية العام قد أخذت أشكالاً عدة

(١) إطلاق النيران على القوات العسكرية وقوات الشرطة .

(ب) هجمات من العرب على اليهود .

(ج) سلب يصاحبه اثاره للعرب .

ويعزى التقرير عمليات السلب الى ذلك الضيق الاقتصادي الذى انساب الجماعات المسلحة كما يستبعد أن يكون لتلك الأعمال أية دلالات سياسية ، كما يذكر أيضاً أنه بذلت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر محاولات لتفتت الوحدة الوطنية لعرب فلسطين بتوزيع نشرات من أشخاص مجهولين. لكنها لم تشكل خطورة تذكر وتم ادانتها من القادة الدينيين فى فلسطين (٢٩) .

الأوضاع العامة خلال النصف الأول من عام ١٩٣٧

لم تكن الأحوال هادئة خلال النصف الأول من عام ١٩٣٧ لكنها كانت مقتصرة بشكل عام على اللواء الشمالى ومنطقة القدس وأخذت فى معظمها شكل اعتداءات فردية أو اعتداءات محدودة متبادلة بين العرب واليهود ، وفى اللواء الشمالى بذلت محاولة فى يناير لقتل عمدة حيفا كما قتل أحد أعيان المدينة ، وفى فبراير كان هناك زيادة فى عمليات العرب المتسم بالعنف من جانب بعض العرب على عرب آخرين وكان هناك أيضاً هجمات على أفراد من اليهود ، وخلال شهر مارس استمرت صنف

والناصرة والمناطق الجنوبية فى حالة عدم استقرار ، وفى ١٣ ، ١٤ مارس قتل خمسة من اليهود بواسطة عرب مسلحين ، وخلال النصف الاول من أبريل كان هناك نشاط متجدد لعمليات قتل فى بعض المناطق من حيفا وترتب عليها مقتل نائب العمدة العربى لطبريا والمساعد العربى لمدير الشرطة .

وأما فى منطقة القدس فقد تميز شهر مارس ١٩٣٧ بانفجارين خطيرين . وفى ١٧ من هذا الشهر قذفت قنبلة فى طريق يافا وبعد ذلك بعدة ساعات حدثت ثلاث هجمات يهودية بالقنابل قذف بعضها على مقاهى عربية . وأما على بعض أنحاء البلاد فقد استمر الاطلاق المتقطع للنيران على المستوطنات اليهودية وهجمات على الممتلكات العربية ، وفى ٣٠ يونية حدث هجوم على أحد أفراد عائلة النشاشيبي فى يافا (٣٠) .

ووقعت خلال هذه الفترة أحداث فردية من العرب ضد البريطانيين مثل محاولة اغتيال مدين الأمن العام البريطانى .

وقد أضربت بعض مدن فلسطين خلال مايو ١٩٣٧ لأسباب مختلفة فى أسبابها لكنها تتعلق جميعها بالأحوال العامة . فقد أضربت مدينة صفد بسبب فرض غرامة على التجار العرب نتيجة لحادث الاعتداء على أحد أهالى القرى لشرائه بعض حاجاته من السوق اليهودية وأضربت مدينة طولكرم لأن نظام منع التجول قد حرم الناس من مزاولة أعمالهم فى موسم الحصاد . وأما مدينة حيفا وعكا فقد أضربتا بسبب استمرار القبض على المعتقلين دون محاكمة (٣١) .

وقد حدث خلال هذه الفترة مصادمات عديدة بعيدة المدى بين الشرطة والعصابات المسلحة ، كما كان هناك مصادمات قصيرة قليلة . وكان أبرز تلك المصادمات ما حدث أيام ٤ يناير قرب نابلس ، ٢٢ يناير على طريق نابلس جنين .

وتلقى رسالة مرسلة من المندوب السامى فى ٢٧ مارس ١٩٣٧ اذواء كثيرة على الموقف فى فلسطين فى تلك الفترة كما تفسر بعض أحداثها :

أولا : ان هناك نقصا عاما فى الشعور بالأمن بالنسبة للأشخاص

والممتلكات فى مناطق كبيرة من فلسطين خلال الأسابيع الستة الأخيرة ولا يرجع هذا الى تجدد نشاط العصابات المسلحة الكبيرة بل يرجع بالدرجة الأولى الى نشاط مجموعات صغيرة من المواطنين تطلق النيران أو تقذف القنابل فى المدن أو تهاجم آخرين فى مناطق مختلفة ، وأن هذا الشعور يتزايد نتيجة للنمو المستمر لمشاعر العداء الذى أدى فى أماكن عديدة الى مقاطعنة قامة بين العرب واليهود .

ثانيا : أن أحد عوامل هذا التقص فى الشعور بالأمن ترجع الى اخفاق رجال الشرطة فى كبح جماح الجماهير ، وأن هذا الاخفاق يرجع الى عاملين رئيسيين : الأول هو صعوبة الإمساك بمن يطلق نارا أو يقذف قنبلة فى شارع مكتظ بالجماهير مثلا . وتتضاعف هذه الصعوبة فى الريف حيث الفلاحون العرب فى تعاطف عام مع هذه الأنشطة . والسبب الثانى أن رجال الشرطة كانوا واقعين خلال الأشهر العشرة السابقة لمرحلة من التوتر الكبير المستمر كما أن المشاعر الوطنية القوية الموجودة لدى السكان العرب جميعهم كان لها تأثير حتمى على فعالية ونشاط رجال الشرطة العرب .

ثالثا : أن المناطق العربية الصرفة مثل مدن غزة وبئر السبع والرملة واللد ونابلس وعكا وما يحيط بها هادئة وأما المناطق التى يعيش فيها اليهودى والعربى قريبين من بعضهما سواء فى المدينة أو القرية فإن القلاقل تكون خطيرة . وينسأ على ذلك فإن الشعور بعدم الأمان هو أكثر ما يكون وضوحا فى الجليل الذى يشمل مدن صفد وطبريا وبيسان والناصرة والمنطقة الريفية من عكا .

رابعا : أن نداء اللجنة العربية العليا بشجب أعمال العنف لمنافاتها لسياسة الملوك العرب واستبدال احكام الاعدام بالسجن مدى الحياة بالنسبة لسبع اشخاص أدينوا منذ حوالى خمسة أشهر وإذاعة قانون الدفاع الجديد — أسهم كل ذلك فى تحسين الحالة .

خامسا : أنه لا الإدارة المدنية ولا الشرطة قادرة على بذل جهد أعظم مما تصنعه ، وأن هناك شعورا بضرورة دعوة الجيش الى اعطاء مزيد من المساعدة ، ولذا فقد قرر المندوب السامى تنظيم

حراسة اضافية بواسطة القوات العسكرية ومساعدة الجيش في كافة الجهات واتخاذ عدة اجراءات بهدف تعزيز الشرطة واحداث مزيد من التنسيق بينها وبين قوات الجيش (٣٢) .

وفيما يلى بيان احصائى بعدد حالات استخدام القنابل والأسلحة النارية خلال النصف الأول من عام ١٩٣٧ وهى الأشهر السابقة لصدور تقرير اللجنة الملكية (٣٣) .

<u>يناير-مارس</u>	<u>ابريل-يونية</u>	
٤	٣٥	ضد الشرطة والقوات العسكرية
٣٩	١٦	ضد المستوطنات اليهودية
١	٣	ضد وسائل النقل اليهودية
٥	٠٠	ضد وسائل النقل العربية
١	٠٠	ضد منازل البريطانيين
٢٩	٣٤	ضد منازل العرب
٦	١	هجمات ضد الرعاة
١	١	هجمات ضد حراث الأرض
٨٦	٩٣	المجموع

ويتضح من تتبع أحداث هذه الفترة أن اللجنة العربية العليا كانت حريصة على تهدئة الأمور وتجنب إثارة المشاكل لحين انتهاء اللجنة الملكية من اعداد تقريرها وان كان ذلك الأساوب ليس غريبا على طبيعتها . فمعظم رجالاتها معتدلون في مواقفهم حريصون على مصالحهم ، يتحركون في أناة زائدة ولا يقدمون على خطوات ايجابية الا بعد تردد وتفكير عميقين ، وإذا اقدموا ففى تمهل لكتهم في النهاية يتمسكون بمطالب البلاد الوطنية باستثناء رجال حزب الدفاع الوطنى (النشاشيبيين) الذين كانوا يفضلون سياسة التفاهم والتساهل والرضاء بأية انجازات مع استعدادهم للتنازل عن بعض الحقوق حرصا على التقدم بالقضية الوطنية ولو خطوة الى الامام — من وجهة نظرهم — ومن هنا يمكن تفسير المواقف المنفردة لاحدى المدن أو الاحداث الفردية من بعض العرب ، فلم يكن هناك ذلك المظهر المتناسك للقيادة وذلك التنسيق الذى كان يميز

تحركات اللجنة العربية العليا خلال المرحلة الأولى من الثورة . أما بعد أن هدأت الأمور نسبيا وبدأ التفكير فى الحلول المنتظرة وتوقف الدفع التورى مؤقتا فقد كان يظهر بين الحين والحين مواقف حزبية أو فردية متعارضة مع اتجاهات الجماهير ومصالحها .

وكان من مظاهر سلبية اللجنة العربية العليا فى هذه الفترة عدم قبسامها بالاستعداد لاحتمالات المستقبل أو تنظيم قواعدها بطريقة جديدة أو عقد مؤتمرات محلية لمراجعة تجربة المرحلة الأولى والاستفادة من دروسها بل ان اللجنة لم تعط اهتماما حقيقيا لمسائل ثانوية مثل رعاية أسر المعتقلين مثلا ، دفع المعتقلين فى سجن عكا الى ارسال كتابين الأول الى اللجنة العربية يحتجون فيه على موقفها ويطالبونها فيه بالاهتمام بأمرهم ورعاية أسرهم ، وأما الكتاب الثانى فقد أرسله المعتقلون الى ملوك العرب وأمرائهم يطالبونهم فيه بالاهتمام بقضيتهم الفرعية لأن اللجنة العربية العليا لم تقم بمسئوليتها ازاءهم (٢٤) .

وكان من الواضح خلال هذه الفترة ان الادارة البريطانية مهتمة بتصفية آثار الثورة وتطهير جيوب المقاومة واشاعة جو من الارهاق والعنف والارهاب ضد المواطنين العرب تحطيا لمعنوياتهم وتجريدا لهم من أية امكانات يمكن أن تشجعهم على استئناف الثورة . فقد كان من الاجراءات العادية تطويق القرى وجمع عدد كبير من الأهالى واعتقالهم أو معاملة سجناء الثورة معاملة سيئة رغم عدم صدور أحكام عليهم ، كاجبارهم على مزاولة الأعمال الشاقة مثل تقطيع الأحجار وتكسيرها ، أو تعقب آثار قاطعى الأشجار من البيارات وتفتيش جميع بيوت القرية التى ينتمون اليها وفرض غرامات على بعض القرى حتى أزعج سكان بعضها على الرحيل عنها مثلما حدث لقرية حطين ، أو محاكمة عرب عديدين بمقتضى قانون الطوارئ والحكم على أعداد كبيرة بأحكام مختلفة منها ان يثبتوا وجودهم يوميا بمركز الشرطة ، أو تفتيش الجالسين بالمقاهى والمبارين بالطرقات وابعاد بعض المناضلين الى أماكن متفرقة من فلسطين ، أو معاقبة مدينة بأسرها من أجل حادث فردى مثلما حدث لمدينة خان يونس نتيجة لقطع مجهول بعض خطوط التليفون .

ولم تكن الادارة تكتفى بهذه الاجراءات بل كانت تعتمد أحيانا الى اثاره

بشاعر العرب واستفزازهم ، فقد حدث أن اغتال الثوار العرب في حيفا ضابط الشرطة العربي أحمد نايف الذي كان أداة من أدوات السلطنة فامتنع المسلمون عن الصلاة عليه أو دفنه في مقابرهم لكن الاداره لم يخف بالقيام باجراءات الدفن العنصرية له بل دفننه بالقوة قرب ضريح القسم وصاحبيه وبنت له قبرا على طراز قبور الشهداء الثلاثة .

ومنلما تشعل بعض الشعوب عندما نشعر بارهاب السلطة وتعننها ونجد نفسها عاجزة عن مواجهة تصرفاتها بطريقتة مباشرة ، فتلجأ الى وسائل أخرى تعبر بها عن تبرمها ونسيقها ، فقد قاطع عرب القدس حفلات التوقيع لملك بريطانيا ولم يشتركوا في مهرجاناتها وحولوا موالدهم الدينية الى مظاهرات ومواكب وطنية (٢٥) .

الحالة قبيل اذاعة تقرير اللجنة الملكية

خان موزرع التقسيم معروفا ومشارا في الصحف قبل اذاعة تقرير اللجنة الملكية بعدة اشهر ، وكان هناك بيانات للجنة العربية العليا خلال شهرى مايو ويونيو ١٩٣٧ حول مانشرته الصحف الأجنبية حول فكره التقسيم ، وقد أكدت اللجنة في تلك البيانات ان مطالب العرب وحقوقهم معروفة وصريحة وأن العرب والمسلمين لن يقبلوا أى حل لا يتفق وتلك المطالب (٢٦) . لكن الباحث لا يشعر بقيادة تستعد لمواجهة الموقف ، فلا أعرف أن مؤتمرا واحدا عقد خلال هذه الفترة سواء على مستوى القيادات الوطنية أو على مستوى القواعد الشعبية لبحث الاحتمالات المنتظرة ووضع الخطط الكفيلة بمواجهتها ، نسكنا نجد دعوة فردية من بعض الشخصيات الوطنية الى التنبيه الى خطورة الموقف وتنظيم النشاط الوطنى على أسس فعالة ومواجهة حاسمة للانجليز « اننا نريد قيادة تقول للانكليز بصراحة أن العرب من الآن يحذرونكم اذا أقدمتم على عملية التقسيم . ان العرب سيقاومون كل قرار تصدره اللجنة الملكية لا يكون محققا لأمانهم القومية ... » . « نريد قيادة تقول للشعب سلفا : لا تحسن الظن بالسياسة واستعد لمقاومة كل حل يقضى على كيائك ، نريد قيادة تنظم المدن والقرى تنظيما قائما على المبادئ لاعلى المصالح والاعتبارات الفردية أو الحزبية الشخصية ... » (٢٧) .

وكلما كانت الشائعات حول التقسيم تزداد انتشارا كان أمين الحسينى

يزداد تحولاً من الاعتدال الى التطرف فقد وصل الى دمشق في أواخر يونية ١٩٣٧ حيث التقى بزعماء الحركة الوطنية في سوريا ولبنان وبعض الشخصيات العراقية والسعودية وقام بإجراء مباحثات تركزت حول الوضع السياسي العام في البلاد العربية ومشروع تقسيم فلسطين كما عقد عدة اجتماعات مع بعض الشخصيات السورية والفلسطينية النضالية، وفهم أن المفتى قال في مناسبات عديدة في ذلك الوقت أنه « سيعلم الحرب على البريطانيين اثر اذاعة تقرير اللجنة الملكية » (٣٨) .

انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا

وفي ٣ يوليو ١٩٣٧، وقبل نشر تقرير اللجنة الملكية قرر حزب الدفاع - خروجاً على اجماع الأمة - انسحاب رئيسه راغب النشاشيبي ويعقوب فراج - أحد أعضاء الحزب - من اللجنة العربية العليا ، وأرجع الحزب اسباب ذلك الى ما يأتى : ان تشكيل اللجنة كما وافقت عليه لجنة الأحزاب قد أدخل عليه تعديلات وان اجتماعات اللجنة كانت غير منتظمة ، وان أغلبية أعضاء اللجنة قد حجبت عنهم اجراءات عديدة، وان رئيس اللجنة قد ترك البلاد في أيام حرجة دون اخطار زملائه في اللجنة (٣٩) .

وكان واضحاً للجماهير أن أسباب الانسحاب واهية ، وان الحزب كان يهدف من هذا الانسحاب الى أن يكون حراً في تحديد موقفه من التقرير ، وأوضحت جريدة فلسطين هذا الموقف بصراحة ، وانصل أعضاء اللجنة العربية العليا براغب النشاشيبي وطلبوا منه العودة الى اللجنة حتى تبدو الأمة متضامنة لكنه لم يستجب لذلك وان كان قد أبدى استعداداًه لمجاراة اللجنة في المواقف الهامة (٤٠) .

ويعتقد أمين الحسيني أن المبررات التي انتحلها الحزب للانسحاب من اللجنة لا تمت الى الحقيقة بصلة وأن الحزب « كان منسجماً مع السياسة البريطانية في فلسطين ، وكان كبار أعضائه على اطلاع على ماكانت تبينه السلطات البريطانية من ضربة قاصمة للجنة لتسهيل توجيه الضربة البريطانية اليها في الوقت الذي يختاره البريطانيون وكان الأعضاء الذين يوجهون دفة هذا الحزب على تعاون وثيق مع السلطات البريطانية في فلسطين قبل تأليف الحزب وبعده » (٤١) ويؤيد هذا الرأي عوفى عبدالهادي

الذى كان عميدا لحزب الاستقلال العربى الفلسطينى فهو يرى أن انسحاب الحزب من اللجنة العربية العليا كان مبررا بأسباب غير صحيحة (٤٢) .

ومع أن هذا الانسحاب كان فى مظهره انشقاقا فى صفوف الأمة ، لسكنه كان فى حقيقة أمره تصفية لقيادة الحركة الوطنية من قوة متخلفة كانت تقف حجر عثرة فى طريق الحركة الوطنية وتشغلها عن أهدافها بمسائل جانبية أو فرعية .

ويتعلق بانسحاب الحزب من اللجنة العربية العليا نقطة أخرى هامة ، وهى العلاقة التى كانت قائمة بين الحزب والأمير عبد الله ، فقد كان إبراهيم هاشم رئيس الوزارة الأردنية ومحمد الأنسى رئيس الديوان يكثران فى تلك الفترة من التردد على فلسطين والاجتماع بأقطاع المعارضة .

ومع أن راغب النشاشيبي كذب فى حديث نشرته جريدة فلسطين ما أشيع عن اتفاق حزبه مع الأمير عبد الله أو مع غيره لقبول التقسيم وأن حزبه يرفض فكرة التقسيم رفضا باتا ولا يقبل بشأنها معارضة أو بحثا فإن ماجرى قبل صدور تقرير اللجنة وما حدث من دلائل خلال رحلة الأمير الى لندن شواهد قوية على أن رجال المعارضة لم يفساجأوا بالتقسيم وأن ما فوجئوا به هو نصيب اليهود الكبير فى المشروع (٤٣) .

وتؤكد بعض المصادر اليهودية أن الحزب كان على علاقات قوية مع الأمير عبد الله (٤٤) وأن الحزب كان على استعداد لتأييد مطالبته بحكم فلسطين ، مقابل أن يكون لجماعة النشاشيبي نفوذ كبير فى تلك المملكة (٤٥)

تقرير اللجنة الملكية

ويتضمن تقرير اللجنة الملكية لمحة تاريخية عن فلسطين منذ الألف الثانى قبل الميلاد ، مع تركيز على الأوضاع فى فلسطين منذ بدء الإدارة المدنية فى يوليو ١٩٢٠ حتى قيام اللجنة بعملها ، شاملة مسائل الإدارة والأمن العام والمسائل المالية والأراضى والهجرة والمعسرف والإدارات المحلية وغيرها ، واحتمال إيجاد حل دائم للقضية .

وقد أوجزت اللجنة ظلمات العرب فى مجموعها فى رفض الانتداب وكل ما ينطوى عليه ، وأشارت الى أن ظلاماتهم الأساسية تناولت التقصير

فى ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، امتلاك اليهود للأراضى ، والهجرة اليهودية ، واستعمال اللغتين العبرية والانكليزية كلغتين رسميتين واقضاء العرب عن الوظائف العالية ، وايجاد طبقة كبيرة من العرب الذين لا أرض لهم وامتناع اليهود عن تشغيل العمال العرب ، وعدم كفاية الأموال المخصصة لتعليم العرب .

ومن الغريب أن اللجنة اعتبرت معظم تلك الظلمات غير مشروعة بمقتضى شروط صك الانتداب باستثناء الظلّامة الخاصة بعدم كفاية الأموال المخصصة للتعليم ، كما وجدت فى مجرد تقديم الموظفين العرب مذكرة للحكومة يشاركون فيها شعبهم آلامه وآماله شيئاً يحول دون التوسع فى ترقيةهم الى الوظائف الادارية العليا .

وعلى العكس من ذلك تماماً كان موقف اللجنة من ظلمات اليهود الرئيسية وهى : اعاقة انشاء الوطن القومى اليهودى بسبب التراخى فى تنفيذ المقترحات الهامة وتعاطف الموظفين العرب مع اخوانهم وتقصيرهم فى تنفيذ صك الانتداب ، والتأخير الكبير الذى يحدث فى الفصل فى القضايا ، وتساهل الحكومة ازاء الأعمال التى يقوم بها المفتى وتقصير الحكومة فى ايجاد نظام للأراضى يلائم احتياجات البلاد ، وعدم تقديم التسهيلات اللازمة لهجرة اليهود الى فلسطين . وعدم فتح أبواب شرقى الأردن لهجرتهم وعدم ازالة القيود الموضوعة على تصدير الثمار الحمضية الى الخارج أو التخفيف منها ، وفرض قيود على البلديات اليهودية تمنع نموها وتقدمها والتقصير فى توطيد الأمن العام . فقد اقتنعت اللجنة بجميع هذه الظلمات وتقبلتها بشكل أو آخر باستثناء المطالبة بفتح أبواب شرقى الأردن للهجرة اليهودية ، واقترحت اللجنة توصيات مختلفة لعلاج هذه التظلمات ولم تر مانعاً حتى من اقتراح تعديل بعض مواد صك الانتداب بغية توفير الأراضى اللازمة لحشد اليهود عليها .

واعتبرت اللجنة هذه التوصيات مجرد مسكنات للداء الذى تهانى منه فلسطين ، قد تخفف من شدة الالتهاب أو تخفض من درجة الحرارة ولكنها لا تستطيع استئصال شأفة الداء الذى تمكن من المريض ، مما يستلزم معه الأمر ضرورة اجراء عملية جراحية انقاذاً لحياة المريض .

مبررات التقسيم

ونحدث اللجنة عن الظروف الفاهرة التي تجعل اجراء هذه العملية امرا محتما فانتسارت الى هذا النزاع المستعصى بين العرب واليهود الذى لا يجمعهم دين أو لغة أو رابطه مشتركة ، ونخلف حياتهم البقاعية والاجتماعية وسباين ايمانهم القومي ، مما يستحيل معه بناء قومية مشتركة لهما أو اقامة دولة واحدة يدينان لها بروح الولاء . وكان تقدير اللجنة ان فجوة هذا النزاع ستزداد اتساعا ، وان العوامل الخارجية المتمثلة فى ازدياد تمتع الدول العربية باستقلالها وسيادتها ، واستمرار الظروف التي يقاسى منها اليهود فى أوربا ، واستمرار الرعاية البريطانية للقضية اليهودية ستزيد الامور تعقيدا وتدهورا . وانه ليس فى الامكان ايجاد شكل من أشكال الحكم الذاتى يقبل العرب واليهود الاشتراك فيه وتتوفر فيه العدالة المطلوبة لكليهما ، وانه لا يمكن التوفيق بين التزامات بريطانيا المزدوجة فى فلسطين أو توطيد النظام فيها الا باللجوء الى سياسة قمع شديدة ، وانه ليس هناك أمل فى استتباب السلام فى فلسطين فى المستقبل تحت النظام البريطانى أو أى نظام آخر .

ومن هذا المنطق رأت اللجنة استحالة حل المشكلة بمنح أى من العرب أو اليهود مطالبهم كاملة ، أو ترك أى منهما تحت حكم الآخر ، وما دام الامر كذلك فلا بد من ايجاد مخرج من هذا المأزق الذى يستفحل يوما بعد يوم ، ووجدت اللجنة هذا المخرج فى فكرة قيام كل من العرب واليهود بحكم قسم معين من فلسطين ورأت ان تنفيذ تلك الفكرة يعطى أملا لتوطيد السلام فى النهاية .

نظام المقاطعات

وقبل ان تعرض اللجنة لمشروع التقسيم اشارت الى نظام آخر اقل حسما وشمولا من مشروع التقسيم . ويقضى هذا المشروع طبقا لما ذكره احد الداعين اليه وهو المستر آرثر كاست فى مقال نشره بمجلة الجمعية الآسيوية المركزية الملكية تحت عنوان « نظام المقاطعات - مشروع لفلسطين » بأن تحدد بعض المناطق تحديدا رسميا ويسمح لليهود باحتلاك الأراضى وحشد السكان فيها ، وأن يشجعوا على ذلك عملا بالالتزام الايجابى الذى ينطوى عليه الانتداب نحو الوطن القومى ، أما الأراضى الواقعة خارج تلك المناطق فيحتفظ بها لسد احتياجات أبناء البلاد الأصليين .

ويهدف هذا المشروع الى تجزئة فلسطين الى مقاطعتين احدهما يهودية وتشمل المناطق التي يكثر ازدهار المستعمرات اليهودية فيها والثانية عربية ويمكن امتدادها الى شرقي الأردن لتشملها مقاطعة واحدة ونبقى الاماكن المقدسة وميناء حيفا تحت الاداره المنتدبة ، ويمكن تشكيل مقاطعة ثالثة مختلطة السكان في المنطقة المحيطة بطبريا وصفد والحولة - ويكون لكل مقاطعة حكومتها ولغتها الخاصة وتتمتع بالاستقلال التام في بعض الامور مثل التعليم والصحة والهجرة ومراقبه بيع الاراضى ، بينما يكون لحكومة الانتداب المركزية حق الاشراف على المسائل الخارجية والدفاع والجمارك والسكك الحديدية ، وتقوم بجمع الايرادات الجمركية والبريدية وغيرها من مقاطعات الاتحاد ، وبذا تتمتع كل مقاطعة بالحكم الذاتى عدا النواحي الخاصة بالاتحاد . لكن هناك بطبيعة الحال صعوبات في هذا النظام منها صعوبة وضع دستور للاتحاد ، او تجاوز احدى المقاطعات لحدودها او تنافسها مع غيرها ، او المشاكل الخاصة بالناحية المالية عند حاجة الاتحاد الى اموال من المقاطعات او عند توزيع ايراداته عليها ، ومنها معالجة الصعوبات التى تنشأ نتيجة للهجرة اليهودية او حفظ النظام والأمن في فلسطين ، ومنها عدم وضع تسوية نهائية لمسألة الحكم الذاتى ، فلا الروح القومية عند عرب فلسطين ولا الآمال الصهيونية تقبلان وضع حدود امام آمالهما ومطامحهما . واخيرا فان نظام المقاطعات يخلو من الميزة الرئيسية في نظر اللجنة الملكية وهى امكان تحقيق السلم النهائى لسكان فلسطين والتي ترى اللجنة أن مشروعاً لتقسيم فلسطين هو الذى يمكنه تحقيقه وهو الذى يستطيع وحده استئصال شائفة الداء من اساسها .

مشروع التقسيم

(١) نظام المعاهدات

ينبغى انهاء اجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع ماتم في معاهدتى العراق وسوريا ، على أن يوضع انتداب جديد للاماكن المقدسة ، وأن تتفاوض الدولة المنتدبة مع حكومة شرقي الأردن وممثلين لعرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الأخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين ، وأن يعلن في هاتين

المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذات سيادة في أقصر مدة تسمح بها الأحوال ، أحدهما دولة عربية تتألف من شرق الأردن متحدا مع ذلك القسم من فلسطين الواقع الى الشرق والجنوب من الحد الذي اقترحتة اللجنة ، ودولة يهودية تتألف من القسم الواقع الى الشمال والغرب من ذلك الحد .

وتتعهد الدولة المنتدبة بتأييد الطلب الذي قد تقدم به حكومتا الدولتين للانضمام الى عصبة الأمم ، كما تتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات في كل من الدولتين ، وتلحق بالمعاهدتين موثيق عسكرية تتعلق باقامة قوى بحرية وعسكرية وجوية وبصيانة الموانئ والطرق والسكك الحديدية ووجوه استعمالها وبالمحافظة على سلامة خط أنابيب البترول .

(٢) الأماكن المقدسة

يحافظ على قداسة مدينتي القدس وبيت لحم ويؤمن الوصول اليهما بحرية واطمئنان لمن شاء من كافة أنحاء العالم ، ويوضع صك انتداب جديد تكون غايته الرئيسية حسن أداء هذه الأمانة المقدسة التي لا تنتهي الا اذا رغبت في ذلك عصبة الأمم والولايات المتحدة الأمريكية . وليس هناك نية لأن يصبح سكان هذه المنطقة في المستقبل شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما . ولا تنطبق على هذه المنطقة السياسة التي ينطوي عليها تصريح بالفور ، ويعامل كافة سكان هذه المنطقة على قدم المساواة ، وتكون اللغة الرسمية الوحيدة هي لغة الدولة المنتدبة ، ويوصى بأن يعهد للدولة المنتدبة ادارة الناصرة والمحافظة على قداسة مياه بحيرة طبريا وشواطئها . وتتولى الدولة المنتدبة المحافظة على الأوقاف الدينية والأبنية والمقامات والأماكن المقدسة لدى اليهود أو العرب في أراضي الدولتين .

(٣) الحدود

ان المبدأ الطبيعي الذي ينبغي اتباعه في تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التي اشترى اليهود الاراضي فيها واستوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو معظمهم من العرب على أن يفسح مجال معقول ضمن حدود الدولة اليهودية لنمو السكان والمستعمرات وأن تعطى الدولة العربية تعويضا مناسباً عما تفقده من الأراضي والإيرادات ، وتستلزم الحدود المقترحة ادخال قضية عكا وصفد وطبريا والناصرة وحيفا وبعض أقسام

من اقضية جنين وطولكرم وبيسان ويافا والرملة فى المنطقة اليهودية،
وادخال اقضية نابلس ورام الله والخليل وبئر السبع وبعض أقسام من
اقضية نابلس وجنين وطولكرم ويافا والرملة والقدس وبيت لحم فى
المنطقة العربية .

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار مايدفعه الشخص الواحد من اليهود للايرادات يفوق
مايدفعه الشخص الواحد من العرب مما مكن الحكومة من أن تنشئ مصالح
عامة للعرب ماكانت تستطيع انشاءها فى غير هذه الحالة ، وعلى ذلك فان
المنطقة العربية بعد التقسيم لن تستفيد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع
الضرائب ، ولذلك يقترح أن تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية
عند تنفيذ مشروع التقسيم ، ويجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه
الاعانة والنظر فى كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التى بلغت أربعة
ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين ، وتقسيم الالتزامات المالية الأخرى
التى التزمت بها الادارة ، ومعالجة المسائل المتعلقة بإدارة السكك الحديدية
والبرق والتليفونات .

(٥) اعانة الحكومة البريطانية

نظرا لأن مشروع التقسيم يشتمل على ادخال شرقى الأردن فى الدولة
العربية ، ولما كانت قدرة شرقى الأردن على دفع الضرائب محدودة
للفاية ولا تكفى ايراداتها لسد مصاريف الادارة ، وما زالت تتلقى اعانة
سنوية من الحكومة البريطانية من عام ١٩٢١ بمعدل سنوى قدره
(٧٨٠٠٠ ألف جنيه) بالاضافة لبعض الاعانات والقروض ، يوصى فى
حالة تنفيذ نظام المعاهدات بأن يطلب الى البرلمان الموافقة على دفع منحة
للدولة العربية قدرها مليونان من الجنيهات .

(٦) التعريف الجمركية والمرافىء

حرصا على تجنب حدوث تضارب فى مسألة التعريف الجمركية فى
الدولتين ، تتفق الدولتان على قبض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد
ممكن من البضائع ، ويسهل تبادل البضائع بين المناطق الثلاث فى اطار

اتفاق تجارى ، وأن تقوم الحكومة المنتدبة لمدة من الزمن بجباية الرسوم الجمرية فى مرافئ فلسطين تسهيلا لتنفيذ مشروع التقسيم فى مراحله الأولى على أن تقوم الدولة المنتدبة بتسديد الرسوم المستوفاة الخاصة بكل دولة .

(٧) الجنسية

جميع الأشخاص القاطنين فى منطقة الانتداب يظلون متمتعين بالحماية البريطانية أما الفلسطينيون الآخرون فيصحبون من رعايا الدولة التى يقطنونها .

(٨) الخدمة المدنية

تضمن حقوق جميع الموظفين الذين يعملون فى الادارة المنتدبة فى حالة وقوع التقسيم .

(٩) الامتيازات الصناعية

تقوم حكومتا الدولتين العربية واليهودية بتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات .

(١٠) تبادل الاراضى والسكان

إذا أريد التوصل الى تسوية دائمة نتيجة للتقسيم فيجب أن يشرع عاجلا أو آجلا فى تبادل الاراضى وتبادل السكان بقدر الامكان .

ويجب الزام الدولة المختصة بشراء الاراضى وما فيها من الاشجار والمحصولات اذا رغب فى بيعها شخص ينتمى الى الدولة الأخرى .

وقد أجرى تقدير تقريبي لعدد السكان تبين منه أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية باستثناء مناطق المدن التى ستبقى تحت الانتداب فترة من الوقت يقوم فيها الآن مايقرب من ٢٢٥٠٠٠ نسمة من العرب ، ويوجد نحو ١٢٥٠٠٠ من اليهود فى القدس وحيفا مقابيل ٨٥٠٠٠ من العرب .

ويوجد ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الموجودين فى المنطقة العربية ، بينما لا تتوفر ضمن الدولة العربية اراضى كافية لاسكان العرب الموجودين فى المنطقة اليهودية ، وقد يسفر القيسام بمشاريع كبيرة للرى وخزن المياه وتعمير اراضى شرقى الأردن وبئر السبع ووادى الأردن عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين فى هذه المناطق ، والحاجة ماسة الى سرعة فلحص هذه المناطق لمعرفة امكانية توفير مساحات كافية من الارض لاسكان العرب المقيمين فى المنطقة اليهودية حتى يمكن فى حالة التأكد من ذلك بذل جهد لعقد اتفاق تبادل الاراضى والسكان .

ويجب أن تنص المعاهدتان على اللجوء الى التبادل الاجبارى فى السكان والاراضى فى السهول وفى جميع المستعمرات اليهودية الواقعة فى الدولة العربية اذا كان ذلك ضروريا .

ولابد من وجود فترة انتقال قبل أن يوضع الانتداب الجديد والمعاهدات موضع التنفيذ ، ويظل الانتداب قائما بمهمته حتى يتم ترتيب الأوضاع الجديدة .

ونظرا لأن النواحي السابق اقتراحها كانت مبنية على أساس استمرار الانتداب ولا تسرى جميعها فى حالة الأخذ بمشروع التقسيم ، فقد اقترحت اللجنة عدة توصيات متعلقة بالارض والهجرة والتجارة والمجلس الاستشارى والحكومة المحلية والمعارف خلال فترة الانتقال .

وانتهت اللجنة تقريرها بالاشارة الى الفوائد التى يجنيها كل من العرب واليهود من مشروع التقسيم وأن الفريقين سيدركان بعد تدبر أن المشروع وان لم يحقق لكل منهما ما يطمناه لكنه يحقق لهما هدفا اكبر وهو تحقيق السلام والحرية والطمأنينة .

فبالنسبة للعرب اعتقدت اللجنة ان المشروع يحقق لهم استقلالهم القومى ويزيل من نفوسهم احتمال خضوعهم فى النهاية او خضوع أماكنهم المقدسة لليهود ، كما أنهم سيتلقون اعانة مالية من الدولة اليهودية وهبة من الحكومة البريطانية قدرها مليونان من الجنيهات ، وقد يمنحون هبة أخرى من اليهود اذا تيسر الاتفاق على تبادل الاراضى والسكان .

أما بالنسبة لليهود فإنهم يحققون بمشروع التقسيم فكرة وجود أمة يهودية ويتخلصون من حياة الأقلية ، وأما بالنسبة للالتزامات البريطانية فقد رأت اللجنة أن التقسيم يضع حلا نهائيا للمشكلة التي طال عليها الأمد ويؤدي الى تنفيذ الالتزامات التي وردت في صك الانتداب (٤٦) .

تلك خلاصة لأهم ماورد في استنتاجات اللجنة وتواصليها . ولا شك أن هذا التقرير كان أشمل تقرير قدمته لجنة بريطانية رسمية عن قضية فلسطين منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين خلال الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٣٩/٣٦ . ويرجع ذلك أساسا الى أن مهمة اللجنة كانت تختلف عن باقي المهام التي كلفت بها لجان بريطانية سابقة ، فبينما كانت مهمة تلك اللجان مقتصرة على تحديد الأسباب المباشرة للاضطرابات كانت مهمة هذه اللجنة تحديد الأسباب الأساسية وليست المباشرة ، كما أن هذه اللجنة قد أتيح لها وقت للدراسة لم يتح لاية لجنة سابقة ، فقد ظلت تقوم بمهمتها مايقرب من العام ، فقد صدر قرار تشكيلها في ٢٩ يوليو ١٩٣٦ وقدمت اللجنة تقريرها في ٢٢ يونية ١٩٣٧ ، وقد تمكنت خلال هذه الفترة من استكشاف وجهات النظر المختلفة والاطلاع على عشرات الوثائق والمذكرات الرسمية والشعبية التي قدمت اليها أو وضعت تحت تصرفها .

وقد قيدت مهمة اللجنة أساسا بالتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً ، فليس من مهمتها أن الخروج على ذلك الاطار الذي تحدد لها ولم تر من حقها أن تعرض لمقترحات لا تتماشى مع التزامات بريطانيا المزدوجة تجاه العرب واليهود معا ، وهي الالتزامات التي عجزت بريطانيا عن الوفاء بها إلا بالنسبة للجانب اليهودي ، لأنها التزامات متضاربة ولا يمكن الوفاء بشيء الا على حساب الجانب الآخر . فبناء الوطن القومي اليهودي يستلزم تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين وبيع الأرض لهم ووضع امكانيات الدولة المنتدبة في خدمة الوطن القومي اليهودي ، وهذا يتعارض بطبيعة الحال مع مصالح العرب وحقوقهم .

ورغم ذلك فإن هذا التقرير يكشف بعض المغالطات التي أقامت عليها الحكومات المتعاقبة أعمالها وبياناتها منذ بداية الانتداب ، ومع أن واضعيه

اتخذوا الحيطة الكافية تجنباً لازعاج الرسميين ، فان تقدمهم القاسى بلغ قدراً من الاتهام الخطير لهؤلاء الرسميين .

اما تحليله للسياسة التى اتبعت فى انجاز الانتداب فقد كشف بدرجة كافية عدم تنفيذ الانتداب وقصوره عن تحقيق النتائج ، وهما حقيقتان لا يمكن انكارهما . لكنهما اخفيتا عن العالم الخارجى خلف ستار من دخان الأساطير والدعاية . فالى هذا الحد يعتبر التقرير خطوة متقدمة نحو تبين الحقيقة ، فهو يكشف عن بطلان تلك التصريحات العديدة التى اكد فيها رؤساء وزارات ووزراء فى مناسبات عديدة بين عامى ١٩١٨ ، ١٩٣٧ ان سياسة انشاء وطن قومى ليهود فى فلسطين ليست متعارضة مع التعهدات التى أعطيت للعرب (٤٧) .

كما أوضح التقرير عدداً من الحقائق التى كانت الحكومة المنتدبة تدعى عكسها ، مثل ماورد فى التقرير من أن الانتداب كان يعمل على تثبيت الخلاف بين العرب واليهود ، وأن حكومة فلسطين من نوع الحكومات القائمة فى مستعمرات التاج وأنها غير صالحة « لحكم العرب المثقفين واليهود الديمتراطيين » وأن من الصعب التوفيق بين التزامات بريطانيا فى فلسطين لأنها التزامات متعارضة ومتضاربة .

ويلاحظ على الاستنتاجات التى توصلت اليها اللجنة أنها تضمنت ادانة غير مباشرة للحكومة البريطانية ، فقد اوضحت اللجنة أن صك الانتداب نفذاً تنقذاً تاماً بالنسبة للهجرة اليهودية ، وأن المساعى التى بذلت لضبط انتقال الأراضى العربية لليهود لم يتدر لها النجاح ، وأن ترقية الاستقلال المحلى ومؤسسات الحكم الذاتى قد عرقل سببها وأن المساعى التى بذلت لتشكيل هيئة تشريعية محلية لم تتدرن بالنجاح (٤٨) .

ولا شك ان هذه النتائج السابقة التى توصلت اليها اللجنة صحيحة . لكن اللجنة لم تكن أمينة تماماً فى تفسير الأسباب التى أدت الى تلك النتائج ولم يكن ينتظر منها أن تفعل غير ذلك ، فهى فى نهاية الأمر لجنة بريطانية مختارة بعناية من شخصيات رسمية تهرست فى خدمة بريطانيا ونالت أرفع الأوسمة تقديراً لخدماتها الممتازة للامبراطورية .

ورغم ما أعلنه المستر بلدوين رئيس الوزراء فى مجلس العموم من أن

اللجنة الملكية « هيئة تامة الاستقلال لا سيطرة لحكومة جلالته عليها ، وإن لها مطلق الحرية فى أن تضمن تقريرها ماتستحسنه من الأمور ضمن نطاق صلاحياتها » فهو فى الحقيقة لم يكن سوى مفسر للماء بعدد الجهد بالماء ، فما دام هناك نطاق محدد للجنة مرتبط بالتزامات بريطانيا فلا ينتظر من اللجنة فى هذه الحالة مهما اشتطت أن تتجاوز حدوداً وضعت لها ، فلم يكن هناك تفويض لها باقتراح مائراه مناسباً أو متفقاً مع مصالح سكان فلسطين وإنما كان كله مشروطاً بإطار الانتداب والالتزامات المزدوجة لبريطانيا .

ويذكر انطونيوس أن هناك قصوراً فى الأصول التاريخية للتقرير يتعذر تفسيره . فهناك تعمق فى مسألة التعهدات التى يتضمنها تصريح بالفور ، لكن التقرير يدع هذا التعمق عمداً بالنسبة للتعهدات التى منحت للعرب ويقتبس ويحلل بعض أجزاء من مراسلات الحسين مكماهون ، لكنه لا يشير إطلاقاً الى العهد الذى أعطى للملك حسين فى ينسايير ١٩١٨ ولا يشير أية إشارة الى « تصريح السبعة » فى يونية ١٩١٨ ، ويبرز الإشارة الى اتفاق فيصل وايزمان لكنه لا يذكر تحفظ فيصل — فى تلك الاتفاقية — حول حرية العرب السياسية والاقتصادية (٤٩) .

وتؤكد الوثائق البريطانية انه كان لوزارة الخارجية البريطانية دور هام فى تحديد المدى الذى تستفيد به اللجنة الملكية من مثل هذه التعهدات الهامة . فتوضح احدى هذه الوثائق ان وزارة الخارجية أعدت مذكرة فى هذا الشأن بشأن مراسلات الحسين مكماهون أبلغت الى أعضاء اللجنة الملكية بصفتهم الشخصية وبطريقة سرية تامة بشرط ألا ينشر جزء من المراسلات أو المذكرة كوثيقة رسمية ، لكنه فى القسم التاريخى من التقرير وفى ذلك الجزء الذى يتعرض للأسباب الأساسية فان اللجنة لا تقتبس أو تلمح الى المراسلات الا بقدر ما تقتبس أو شرح من تلك المراسلات فى الماضى فى تصريحات علنية بواسطة أعضاء الحكومة البريطانية أو ان يقتبس أو يلمح الى المذكرة بشكل عام ، بل ان وزارة الخارجية طلبت ان يعاد اليها فى الوقت المناسب النسخ الخمس من المذكرة التى أعدت لأعضاء اللجنة الملكية بالاضافة الى النسخة السابق ارسالها الى رئيس اللجنة الملكية لاستخدامه الشخصى (٥٠) .

ومع أن التقرير يغلب عليه الشكل الموضوعى البعيد عن التحيز لكنه فى حقيقة الأمر يمتلأ تعاطفا مع الوطن القومى اليهودى وتقديرا مفعما بالود للجهود الصهيونية فى فلسطين . ونظرة حانية الى اليهود ، وحرصا على ابراز الجوانب الايجابية التى ترى اللجنة ان الهجرة اليهودية قد جلبتها الى فلسطين ، والدعوة الى معاملتهم — وهى الأقلية — على قدم المساواة مع الاغلبية العربية .

فاللجنة توصى بالتخفف من المركزية الزائدة تجنبنا للاجراءات التى تعوق انشاء الوطن القومى اليهودى ، وتعديل بعض مواد الدستور بهدف توفير الاراضى اللازمة لليهود ، وحصر اليهود واستيطانهم فى المناطق الساحلية وعقد قرض كبير عاجل لبلدية تل أبيب، وغير ذلك من الاقتراحات التى توفر الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات الصهيونية بينما تدعو بالنسبة للعرب الى كثير من الاجراءات الضيقة ، فهى تحض الحكومة على عدم التردد فى فصل أى موظف لا يثبت ولاؤه للحكومة ، وتنتقد سياسة الاسترضاء التى سارت عليها الحكومة مع المجلس الاسلامى الأعلى وتدعو الى زيادة الاستعدادات لمقاومة أية اضطرابات تحدث فى المستقبل بالاعلان القومى للاحكام العرفية تحت اشراف عسكرى وتجريد الأهالى من السلاح واقامة دوريات خاصة على الحدود لمنع تسرب السلاح وانشاء شرطة احتياطية مركزية ومحلية بالإضافة الى قوات كبيرة متحركة (٥١) .

ومع أن اللجنة تشير فى أكثر من مكان من تقريرها الى الفوائد التى جلبتها الهجرة اليهودية لعرب فلسطين (٥٢) على أساس أن الأموال اليهودية وما ترتب عليها من مشروعات قد أتاحت فرصة للاستفادة من الطاقات العربية ، إلا أن اللجنة تغافلت عن حقيقة هامة ، وهى أن ضياع قطعة من أرض الوطن وحرمان أصحاب البلاد من حرياتهم لا يعوضه أى فائدة مالية مهما عظمت ، وإن كانت اللجنة لا تنكر أن هذا التقدم العمرانى لم يؤثر فى عرب فلسطين تأثيرا يحلهم على المسألة .

لكن أهم ماتمخض عنه عمل اللجنة هو مشروع تقسيم فلسطين الذى تصور تحويل الوطن القومى المقترح الى دولة يهودية وامتداد منطقة الاستعمار والصهيونية الى منطقة متضاعفة فى مساحتها وتضم سكانا عربيا مستقرين يبلغون حوالى ثلاثمائة الف نسمة يكونون خاضعين لسلطة

يهودية . وبعبارة أخرى فإن المشروع واجه اعتراضات العرب على تصريح بالفور بالتوصية باعطاء الصهيونيين مساحة أكبر بكثير من تلك التى وعدوا بها فعلا فى اوسع تفسير ممكن للتصريح ، كما واجه الصعوبات الناشئة من اجلاء السكان العرب بالتوصية باجلائهم بمقياس اوسع بكثير (٥٣) .

بل ان السكان العرب فى بعض مناطق الدولة اليهودية المقترحة كانوا يبلغون ثلاثة اضعاف السكان اليهود فى تلك المناطق ويملكون من الاراضى اربعة اضعاف ما يملكه اليهود فيها . كما ان الاراضى الصالحة للزراعة فى تلك الدولة كانت اربعة ملايين ونصف مليون دونم يملك اليهود منها ١٢٥٠.٠٠٠ ر.٢٥٠ دونم ، فكان اللجنة قد اهدتهم ٣٢٥٠.٠٠٠ ر.٢٥٠ دونم من الاراضى العربية . كما ان اقتراح اللجنة بتبادل السكان بين الدولتين كان يعنى ان يجرى التبادل بين حوالى ثلاثمائة الف عربى فى الدولة اليهودية وبين ١٢٥٠ يهوديا فى الدولة العربية (٥٤) . نظرا لأن الاغلبية العظمى من اليهود الموجودين خارج الدولة اليهودية المقترحة (١٤٢ الف يهودى) يدخلون داخل حدود المنطقة المنتدبة .

ولعل لواء الجليل هو اكثر المناطق التى تتضح فيها بشاعة مشروع التقسيم ، فهذا اللواء ينقسم الى اربعة اقسىة هم عكا وطبريا والناصره وصفاً وتضم ١٤٠.٤٢٢ نسمة طبقاً لاحصاء ١٩٣١ منها حوالى ١٢٥.٠٠٠ عربى و ١٥ الف يهودى . وتصبح النسبة مذهلة حين يفصل بين سكان القرى والمدن . ففى المدن اربعة وحدها كان هناك ٢٦ الف عربى وتسعة آلاف يهودى ، أى أن سكان القرى العرب كانوا حوالى مائة الف عربى يقابلهم حوالى ستة آلاف يهودى . ونظرا لأن مدن الجليل الأربع قد وضعت فى مشروع التقسيم ضمن الدولة المنتدبة فمعنى ذلك ان يتم ترحيل مائة الف عربى من منطقة خالية تماما من أية قرى يهودية . فلتقد اقام اليهود عددا من القرى على اطراف الجليل ، لكن الجليل كله باستثناء عدد من القرى فى اطرافه — كان فى حوزة العرب ، وهكذا فان التفسير الوحيد الذى يمكن ان يفسر به اقتراح اللجنة الملكية هو انه يريد ان يسلم الجليل العربى برمته الى الدولة اليهودية .

ولقد كان العذر الذى ساقته اللجنة اسوا من الذنب الذى اقترفته ، فقد برر التقرير ذلك بأن الجليل هو ذلك الجزء من فلسطين الذى احتفظ

اليهود بموطيء قدم لهم فيه منذ أيام الشتات . لكن التقرير لم يذكر شيئاً عن وضع هذا الموطيء فى عام ١٩٣٦ ، بل اكتفى باعطاء تلك المنطقة الى اصحاب الموطيء قديما بدلا من اعطائها الى اصحاب الجبال نفسها . وكان الهدف من ذلك بالدرجة الاولى هو تجريد الدولة العربية من حدود مشتركة مع لبنان ، اى فصل اللبنانيين عن اخوانهم اهل الدولة العربية (٥٥) .

وقد اورد التقرير حججا بلسغة تظهر فضلا كبيرا فى اهتمامهم الانسانى قى التوصل الى حل لمشكلة اليهود اكثر منها دليلا على نفاذ بصيرتهم او ادراكهم العملى . فقد ادعوا ان التقرير استهدف تحقيق ثلاث متطلبات اساسية « أن يكون عمليا وأن يكون متفقا مع التزاماتنا وأن يحقق العدالة لليهود والعرب » لكن المشروع لم يحقق ابا من تلك المتطلبات فهو ليس عمليا وليس متفقا وتعهدات بريطانيا ولا يحقق عدالة متساوية للعرب واليهود (٥٦) .

وقد استهدف مشروع التقسيم بالدرجة الاولى تحقيق المصلحة الاستراتيجية البريطانية . فمنطقة الانتداب الدائم لم يستند تخطيطها الى الاعتبارات الدينية والاقتصادية كما تزعم اللجنة وانما الى الاعتبارات الاستراتيجية لبريطانيا . فمطار اللد والرملة وميناء العقبة ذو الأهمية فى السيطرة على البحر الأحمر وغيرها ادخلت كلها فى منطقة الانتداب الدائم ولا علاقة لها بالأماكن المقدسة (٥٧) . كما كان الهدف من تحويل الوطن القومى اليهودى الى دولة يهودية تمكين تلك الدولة أن تكون فى ظروف افضل لخدمة المصالح الاستعمارية . وكان الهدف من اقامة دولة عربية تضم قسما من فلسطين الى امارة شرقى الأردن تحت حكم الأمير عبد الله توطيد الكيان الأردنى الذى كان خاضعا للسيطرة البريطانية (٥٨) .

ويذكر دروزة ان فكرة التقسيم قد سبقت ذهاب اللجنة الملكية الى فلسطين وان نوري السعيد كان يتحدث خلال المرحلة الاولى من الثورة عن بعض الحلول المقترحة ومنها منح اليهود حكما ذاتيا فى المثلث الذى يتركزون فيه فى نطاق دولة عربية تتألف من فلسطين وشرقى الأردن والعراق او من فلسطين وشرقى الأردن وأنه سمع بنفسه هذا الحديث من نوري السعيد عندما زار المعتقلين فى معتقل صرغند فى أغسطس ١٩٣٦ ١٠

كما نشرت الصحف فى ذلك الحين تصريحاً لوايزمان يفهم منه أن اللجنة الملكية فاتحته فى مشروع التقسيم قبل تقديمه باعتباره خطوة على طريق تحقيق الأمانى الصهيونية ، فأبرقت اللجنة العربية العليا الى لندن وإلى لجنة الانتدابات محتجة على هذه التصريحات التى تثبت تواطؤ اللجنة الملكية مع الحركة الصهيونية (٥٩) .

ومع أن واقعة مفاتحة اللجنة الملكية لوايزمان صحيحة لكن من الحق أن يقال ان رئيس اللجنة الملكية وأحد أعضائها على الأقل (رمبولد) كانا مهياين نفسيا وذهنيا لمشروع التقسيم نتيجة لما أدركاه خلال وجود اللجنة الملكية فى فلسطين من عمق الكراهية بين العرب والصهيونيين واستحالة التوفيق بينهما طبقاً لما أوضحتها الرسالة المرسلة من رئيس اللجنة الى وزارة المستعمرات فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٦ (٦٠) .

صدى مشروع التقسيم فى فلسطين

وعندما نشر تقرير اللجنة الملكية صدر معه بيان رسمى بريطانى خلاصته أن الحكومة على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما انتهت اليه من الآراء، وأنها بعد اختبارات دامت سبعة عشر عاماً أصبحت مقتنعة بأن هنالك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب واليهود فى فلسطين . وان مشروع التقسيم يمثل أفضل حل لهذه المعضلة المستعصية وانها تنوى القيام بما يلزم من الاجراءات لتنفيذ المشروع ، وترى أن يسمح بهجرة نمائية آلاف يهودى خلال ثمانية أشهر من أغسطس ١٩٣٧ حتى مارس ١٩٣٨ ،

ولم يكذ ينشر التقرير حتى عم فلسطين استياء كبير وأصيب عربها بخيبة أمل ومرارة كبيرتين (٦١) . فلم يكن هذا المشروع هو الحل الذى ينتظره العرب بعد نورة شعبية دامت ستة أشهر تحمل فيها الشعب خسائر فادحة فى الأموال والأنفس والثمرات ، ولم يكن العرب يتوقعون أن تصبح الأوضاع العسامة بعد ثورتهم أسوأ مما كانت عليه قبلها ويرون بلادهم على أبواب سياسة التمزق . وزاد الأمور سوءاً فى ذلك الوقت تلك الاجراءات التى اتخذتها السلطة « احتياطاً للطوارئ » وما كان اليهود يقومون به من أعمال التعدى والاستفزاز (٦٢) .

اجتمعت اللجنة العربية بعد اذاعة مشروع التقسيم وبحثت ما نشير

من تقرير اللجنة الملكية ، ثم أصدرت بيانا فى ٨ يوليو يوضح منه عدم قدرتها على المواجهة الفورية للموقف وقذفها بالمشكلة برمتها الى الملوك والأمراء العرب ، ولم تعلن اللجنة صراحة عن موقفها من مشروع التقسيم وهو المشروع الذى لم يكن مفاجئا لها بل اكتفى البيان بالاشارة الى ان سياسة التقسيم مناقضة لمطالب العرب وحقوقهم .

واتبعا للسياسة التى انتهجتها اللجنة والتى كانت استمرارا لموقف القيادة العربية فى فلسطين منذ بداية الانتداب البريطانى فقد دعت اللجنة فى بيانها الشعب العربى فى فلسطين الى « أن يظل محافظا على عهده وميثاقه الوطنى ورباطة جأشيه ورزاقته وسكينته » ، وأرسلت خطابا الى الملوك والأمراء العرب والزعماء المسلمين ترحوهم « العضد والارشاد فى هذا الموقف التاريخى العسير » كما قررت ارسال وفود من رجالات البلاد الى العراق والحجاز وجنيف وعقد مؤتمر وطنى بالقدس يوم ١٧ يوليو لبحث الحالة الحاضرة واعلان رفض مشروع التقسيم رسميا .

ووصلت يوم ٩ يوليو الى القدس وفود المناطق الشمالية للاجتماع بأعضاء اللجنة العربية العليا واطارهم بخطورة الحالة فى تلك المناطق بعد أن علم أهلها بأنهم سيصبحون جزءا من القسم اليهودى وأوضحوا ان مجالسهم انتقلت الى مآتم بعد سماع خلاصة التقرير عن طريق الراديو ، وأن أهل القرى توجهوا الى المدن صباح اليوم التالى (٨ يوليو) يستفسرون عن حقيقة الأمر .

وعمت مدن فلسطين وقراها اعتبارا من صباح ١٠ يوليو حركة شديدة ترمى الى مقاومة مشروع التقسيم ومتابعة الجهاد للاحتفاظ بوحدة التراب الوطنى ، وأرسلت البرقيات العديدة من سائر أنحاء البلاد الى الحكومة واللجنة العربية العليا ، ووضع العلماء فتوى تنص على أن كل عربى يقبل فكرة تقسيم يعد كافرا ، كما أعلنت هيئات الشباب أنها تعد كل مؤيد لهذه الفكرة خائنا لوطنه وبلاده (٦٣) .

ويلاحظ أن بعض البيانات التى أصدرتها اللجان والجمعيات المحلية كانت تختلف عن ذلك البيان الذى أصدرته اللجنة العربية العليا ، فقد استنكرت سياسة التقسيم واحتجت على تقرير اللجنة الملكية وسياسة الحكومة داعية الجماهير الى المحافظة على حقوقها (٦٤) مما يؤكد استمرار

ذلك التناقض الذى كان قائما بين الجماهير وقيادتها الرسمية خلال المرحلة الأولى للثورة وعدم ارتفاعها الى مستوى الموقف حتى والبلاد عرضة للتقسيم .

وكان أشد المناطق فزعا وسخطا الجليلين الشرقى والغربى نظرا لوضعهما فى مشروع التقسيم فى اطار الدولة اليهودية المقترحة ، وكانت اللجنة الملكية قد زعمت أنهما كانا أقل من غيرهم انقيادا للتحريض السياسى وأكثر قابلية للتعاون مع اليهود .

واستدعى المندوب السامى أمين الحسينى وأعضاء اللجنة ونصحهم بالثروى قبل ابداء رأيهم ، واعتبرت نصيحة المندوب السامى بمثابة انذار نظرا لما تردد حينئذ من شائعات عن عزم السلطة اتخاذ تدابير شديدة للحيلولة دون حدوث هياج فى البلاد (٦٥) .

وقد أبلغت اللجنة العربية العليا عصبة الأمم برفضها تقسيم البلاد وطلبت من العصبة إلغاء الانتداب البريطانى لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها المقبولة ومصالح الأقلية اليهودية (٦٦) .

وتشير برقية مرسلة من المندوب السامى الى الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات فى ١٩ يوليو ١٩٣٧ ان المفتى هو بطبيعة الحال ضد التقسيم لكن توجد أعداد كبيرة ضده بصرف النظر عن موقف المفتى (٦٧) .

وتشير برقية أخرى مرسلة من المندوب السامى الى وزير المستعمرات فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ان المعارضة للتقسيم أصبحت واسعة الانتشار بدرجة تجعله يشك فيما اذا كان يوجد فى الحقيقة رأى معتدل كبير فى ذلك الوقت يمكن أن ينطق ببنت شفة عن هذا الموضوع ، وأن هناك تخوفا من عمليات الانتقام فى حالة تأييد مشروع التقسيم ، وان النقد والمناقشة كانت موجهة فى ذلك الوقت الى الحدود المقترحة للتقسيم أكثر منها الى مبدأ التقسيم الذى يعتقد الكثيرون فى فلسطين أنه مقضى عليه لا محالة (٦٨) .

حزب الدفاع والتقسيم

وكانت جريدة فلسطين قد كتبت مقالا على أثر نشر التقرير تطرى

فيه اللجنة الملكية وما تضمنه تقريرها من انصاف للعرب ودعت الى السعى لتعديل الحدود والى التقدم بحل جديد للقضية لأن ما جاء بالذكرات العربية شىء عام . وقالت انه قد آن للزعماء أن ينهجوا منهاجاً جديداً يتيح سياسة الأخذ والرد .

وأما حزب الدفاع فقد نشر قراراً باستنكار التقسيم ثم أتبعه بمذكرة مطولة الى المندوب السامى احتوت تنفيذات لتوصيات اللجنة الملكية وتأكيداً بأن السلام لا يمكن تحقيقه الا بالاستجابة لمطالب العرب : بإلغاء الانتداب وتشكيل حكومة ذات سيادة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة ويمثل فيها السكان جميعهم ويضمن للأقليات حقوقها وان تحفظ النسبة العددية بين العرب واليهود ، وأخذت جريدة فلسطين بعد ذلك تتراجع عن موقفها السابق وتنضم الى المستنكرين لقرار التقسيم (٦٩) .

لكن احدى الوثائق البريطانية تؤكد حقيقة هذا الحزب وتكشف زيف ادعائه مواقف الوطنية وتضليله للجماهير . ففي رسالة من المندوب السامى واكهوب الى السر كوزموباركنسون الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات مؤرخة فى ١٤ يوليو ١٩٣٧ أوضح فيها أنه منذ اسبوع مضى أخبره راغب النشاشيبي ويعقوب فراج بصراحة ودون أن يسألها أنهما يشكلان محددين مؤيدان لمبدأ التقسيم ، ويعتقد المندوب السامى أن البيان الخطير الذى أذاعه رئيس وزراء العراق بشأن مشروع اللجنة الملكية كان من أكثر العوامل فعالية فى تشجيع راغب النشاشيبي وحزب الدفاع على اعلان معارضتها بشكل علنى للتقسيم بعد ذلك . وأضافت الوثيقة أن القائد العام للقوات البريطانية فى فلسطين (دل) يرى ضرورة القيام بشىء أكثر من ذلك من أجل تأييد التقسيم ويقترح أن يعطى راغب النشاشيبي عشرة آلاف جنيه فى حالة اعلان تأييده للتقسيم ، وتضيف الرسالة أنه اذا وافقت وزارة المستعمرات على هذا الاقتراح فسوف لا يتم بطريقة مكشوفة حتى لا يعزى الى الحكومة لكن المندوب السامى يعلق بأنه يوجد شك قليل فى امكان شراء راغب النشاشيبي بهذا المبلغ ويصفه بأنه شخص متقلب غير جدير بالثقة — بكل ما فى الكلمة من معنى — لكنه فى الوقت الحاضر راغب فى أن يظل على علاقة ودية مع الحكومة، ثم يطلب المندوب السامى من وزارة المستعمرات افادته بالرأى فيما اذا كان يمكن النظر فى هذا الاقتراح (٧٠) .

وبدأت صحيفة التايمز — بعد نشر تقرير اللجنة الملكية بأسبوعين حملة على المفتي قائلة أنه العقبة الكئود فى سبيل التفاهم وأنه لولا الخوف منه لظهر الكثير من المعتدلين الذين يمكن التفاهم معهم وطلبت من الحكومة عدم تركه وشأنه ، وأخذت تحرض ضده وتطلب عزله ، وتابعتها فى حملتها بعض الصحف اليهودية والانجليزية .

واغتنم بعض يهود فلسطين هذه الحملات فأخذوا يتصلون ببعض رجال فلسطين ، خاصة الذين عرفوا بالاعتدال أو مناوأة المفتي ويبعدون استعدادهم للتفاهم على حل مناسب ووجد ذلك استجابة لدى هؤلاء الرجال رغم ماخان ينردد فى ذلك الوقت من أصداء لقرارات مؤتمر زيوريخ المعبره عن مواقف اليهود وأطماعهم . وتبين بعد ذلك أن بعض اليهود الذين انصلوا بالعرب لايمثلون قوة وأن آخرين كانوا يرون أن يكون اعترافالعرب بالوطن القومى اليهودى وموافقتهم على استمرار الهجرة اليهودية من شروط هذه المفاوضات ، وأنهم لم يكونوا حريصين حقيقه على التوصل الى تسوية للموقف وإنما الى احداث بلبلة فى صفوف العرب (٧١) .

ويتبين من احدى البرقيات المرسله من المندوب السامى الى وزير المستعمرات فى ٣١ يوليو ١٩٣٧. ان تلك الاتصالات لم تكن من جانب اليهود وحدهم بل من جانب العرب أيضا حيث تذكر البرقية أن المندوب السامى علم فى اليوم السابق من مصدر وحيد موثوق به أن مفاوضات قد بدىء فيها — بواسطة وسطاء — بمبادرة من أمين الحسينى بين ثيرتوك والمفتي ، وأن المندوب السامى ينساء على تلك الظروف المتغيرة قد الغى مؤقتا أوامره السابقة بالقبض على المفتي وإبعاده عن البلاد واعتباره اللجنة العربية هيئة غير قانونية . كما يتبين أيضا من تلك البرقية ان اليهود والعرب المناوئين للمفتي كانوا يطالبون الحكومة باتخاذ اجراء صريح معه ولذلك فقد توقع المندوب السامى — بعد سياسته المؤقتة الجديدة — أن تجدد تلك العناصر نقدها للحكومة ، لكن المندوب السامى يؤكد أنه حتى فى ظل الظروف الجديدة فإنه يؤيد اعتقال المفتي اذا كان بإمكان الحكومة أن تفعل ذلك لكنه يرى من الحكمة أن تكف الحكومة مؤقتا عن فكرة اعتقاله حتى تعطيه فرصة لموازنة أموره (٧٢) . ويعتقد أن تلك المفاوضات كانت مناورة من المفتي حتى يوحى للادارة المنتدبة باستعداده للتراجع حتى تخفف السلطة من اجراءات مراقبته فتتيح له فرصة لمغادرة البلاد ،

ولا شك أنه قد نجح في أحداث الأثر المطلوب من تلك المفاوضات الوهمية حيث أوقف المندوب السامي تنفيذ أوامر القبض على المفتى وخفض عدد رجال الشرطة الذين يحرسون بوابات المدينة القديمة تمهيدا لانسحابهم وكتب الى وزارة المستعمرات يطلب موافقتها على هذا التغيير .

محاولة اعتقال المفتى

ونؤكد الوثائق البريطانية أن فكرة التخلص من مفتى فلسطين شخصيا سواء بإبعاده من البلاد أو نفيه أو منعه من دخولها كانت مطروحة أثناء قيام اللجنة الملكية بعملها وانها كانت تناقش على كل المستويات البريطانية المسئولة . ففي ٢٧ فبراير ١٩٣٧ أرسل القائم بأعمال حكومة فلسطين رسالة الى المندوب السامي يعالج فيها اقتراحا مقديما من القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين باصدار أمر بمنع المفتى من دخول فلسطين بعد قيامه بأداء فريضة الحج في تلك الفترة لأن عودته بعد موسم الحج ستكون اذانا بانفجار متجدد معاد للحكومة ، وان القائد العام يرى أنه لا يمكن استعادة القانون والنظام تماما في فلسطين حتى يتم تنحية المفتى — الذي يعتبره المحرض الرئيسي للثورة — عن وظيفته ، ومع أن القائم بأعمال الحكومة كان موافقا على خطورة استمرار ممارسة المفتى لنفوذه لكنه عارض ابعاده من فلسطين في ذلك الوقت لاحتمال قيامه بتشجيع الاضطرابات في ظروف تجد فيها الحكومة صعوبة في تحمل مسئولياتها ولأن ابعاده والبلاد تمر بحال سلام سوف ينظر اليها كشاهد على خداع بريطانيا وخيانتها كما أن تركه مطلق السراح خارج البلاد سوف يتيح له تدبير المكائد ضد بريطانيا في الأقطار العربية الأخرى .

وقد أيد وزير المستعمرات رأى القائم بأعمال الحكومة وكان يرى أنه عندما يكون ممكنا التخلص من المفتى فان من المرغوب فيه ارساله الى مكان قاص مثل جزيرة سيشل ، وقد أيد وزير الخارجية البريطانية هذا الرأى ووافق مجلس الوزراء البريطانى على رأى الوزيرين (٧٢) .

وبناء على ذلك فقد أرسل وزير المستعمرات البرقية التالية الى القائم بأعمال حكومة فلسطين في ٣ مارس ١٩٣٧ « انى في اتفاق تام معكم في التفكير في أنه ليس من المرغوب فيه العمل وفق الاقتراح المقدم من القائد

المستخري العام واني لا استطيع الموافقة على اصدار امر بإبعاد المفتى من فلسطين في الظروف الراهنة » (٧٤) .

وبعد اذاعة تقرير اللجنة الملكية يقترح المندوب السامي في رسالة مؤرخة في ١٤ يوليو ١٩٣٧ الموافقة على اعتقال المفتى ونفيه فوراً من البلاد ويطلب من وزارة المستعمرات الابراق فوراً في حالة عدم الموافقة مشيراً الى أن المفتى وعوني عبد الهادي يستخدمان كل نفوذهما ضد التقسيم ، وأن المندوب السامي كان ينوي اعتقال المفتى في اجتماع كان يزمع عقده دون موافقة الوزارة ، وأن هناك تخوفاً من لجوء المفتى الى المسجد الأقصى اذا تلقى اشارة حول فكرة اعتقاله .

وفي منتصف يوليو ١٩٣٧ تبني مجلس الوزراء البريطاني سياسة ترمي الى اعتقال المفتى (٧٥) وبنيذا لهذه السياسة فقد حاولت السلطة البريطانية اعتقال أمين الحسيني في ١٧ يوليو ١٩٣٧ . ويري عجاج زويهيض في رسالة منه الى عوني عبد الهادي في ٢١ يوليو - أي بعد أربعة أيام من مهاجمة مقر اللجنة العربية العليا - تفاصيل ما تم في تلك الليلة . فقد اتجه المفتى في السادسة مساءً في سيارته الخاصة الى دار اللجنة وأخبره أحد رجاله أن هناك متابعة لتحركاته ، وعندما وصل المفتى الى مقر اللجنة مكث بضع دقائق ثم صعد الى الطابق العلوي للمبنى ، ثم خرج بعد ذلك من أحد الأبواب الخلفية وركب سيارة غير سيارته واتجه الى الحرم ، وبعد دقائق من خروجه من المبنى وصلت القوة بقيادة ضابطين حيث اعتقلت صبحي الخضرا . ومن تلك الساعة لم يذهب الحاج أمين الى دار اللجنة بل ظل محتبياً بالحرم (٧٦) . ووضعت السلطة حراسة على جميع أبواب مدينة القدس ، كما كان الحرس الواقف عند باب الأسباط - قرب الحرم - يتحرى الداخلين والخارجين - خاصة المعتمرين - مما أكد أن السلطة كانت راغبة في اعتقال المفتى ، ولكنها لم تكن مستعدة لاعتقاله داخل الحرم حتى لاثير مشاعر المسلمين . وقد بقي المفتى ملتجئاً بالحرم حوالي ثلاثة أشهر .

وكان لهذه الحركة رد فعل شديد في فلسطين ، فأخذت أصوات الاستنكار ترتفع والنفوس تضطرب والأفكار تتجه الى استئناف الجهاد وازداد الموقف توتراً بما صدر بعد ذلك من تصريحات خطيرة للصهيونيين

فى مؤتمر زوريخ ، وبما كان من اصرار البريطانيين على خطة التقسيم فى جنيف (٧٧) .

ويتضح من رسالة مرسلة من المندوب السامى الى الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات فى ١٩ يوليو ان احدى ميزات اعتقال المفتى هى منعه من عمل نداءات اخرى وايقاف تأييده الى هؤلاء الذين يرغبون فى اثارة الاضطرابات وأن المفتى أصبح فى ذلك الوقت وبشكل أساسى هو الزعيم الذى يعمل ضد سياسة الحكومة وأن كل يوم يمضى دون اعتقاله هو خطر على الأمن فى فلسطين (٧٨) .

كما يتبين من برقية أخرى مرسلة من المندوب السامى الى وزير المستعمرات فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ أن المفتى مازال موجودا فى منزله فى الحرم حيث يعقد اجتماعات اللجنة العربية العليا بهدف التآمر ضد سياسة الحكومة ، وأن حريته فى العمل ونفوذه فى نشر الدعاية المخربة ضد الحكومة لم تضعف بوجوده فى الحرم ، ويوضح المندوب السامى أن عزل المفتى من وظيفته والسماح له بالبقاء فى البلاد لن يكون اجراء حاسما لأنه لن يمنعه من الاستمرار فى نشاطه ، وأنه يرى أن خير أسلوب لمعالجة الموقف هو نفي المفتى الذى يعتقد أن هيئته قد ضعفت بسبب احتجاجه المستمر فى منزله ، كما أن نقدا يثار بأن اختفائه ليس عملا شجاعا ، لكن تأثير ذلك النقد ليس خطيرا (٧٩) .

ونتيجة لمهاجمة اللجنة العربية العليا ومحاولة القبض على أمين الحسينى فقد بدأ خلال النصف الثانى من يوليو بوادر استئناف الثورة حيث القيت قنبلة قرب اللد وهوجمت بعض المستعمرات الصهيونية وظهرت حركة غير عادية فى بئر السبع والخليل (٨٠) .

ويبدو أن عملية اعتقال المفتى كانت تشغل مجلس الوزراء البريطانى حيث اقترح على المجلس بجلسته ٢٩ يوليو ١٩٣٧ استمرار السياسة الرامية الى اعتقال المفتى مع تخفيف الاجراءات الخاصة بمراقبته حتى يمكنهم اعتقاله ، وقد وافق المجلس على الالتزام بسياسة القبض على المفتى وابعاده عندما تتاح الفرصة مع تجنب اثارة انتباهه (٨١) .

مشروع التقسيم في البرلمان البريطاني ولجنة الانتدابات

وفي ٢٠ و ٢١ يوليو ناقش مجلسا اللوردات والعموم بيان الحكومة عن سياستها بشأن فلسطين مع تقرير اللجنة الملكية ، وكان القرار الذي وافق عليه مجلس العموم كما يلي « ان الاقتراحات التي يتضمنها الكتاب الأبيض بشأن فلسطين ينبغي ان توضع أمام العصبة بهدف تمكين الحكومة البريطانية — بعد بحث كاف — من التقدم للبرلمان بمشروع محدد يأخذ بكل الاعتبار جميع التوصيات التي يتضمنها الكتاب الأبيض » (٨٢) .

وتنفيذا لما ارتآه البرلمان البريطاني سافر المستر أورمسي غور وزير المستعمرات البريطاني الى جنيف في الأسبوع الأول من شهر أغسطس ١٩٣٧ ، وشرح مشروع التقسيم لأعضاء لجنة الانتدابات بالعصبة ، وكما يذكر المستر جيفرز فان اللجنة كالعادة لم يبد منها أية بادرة تدل على أنها تحاول القيام بواجبها الا بشأن نقطة واحدة وهي الخاصة بترحيل العرب من الدولة اليهودية المقترحة ، ولم يكن اعتراضها قائما على عدم أخلاقية ترحيل ٢٢٥ ألف عربي من الجليل . بل بسبب الصعوبة العملية التي تكتنف مثل هذا الرحيل، عندئذ قال المستر أورمسي غور ان الحكومة البريطانية قررت الا تنفذ هذه التوصية عن طريق الأرقام ، فسألته اللجنة عن الطريقة التي ستخرج بها هذا العدد الكبير دون أرقام ، فكان جوابه « لقد كان من الممكن تماما ان يخرج العرب طوعا » ولم يكن من الممكن حتى لرئيس لجنة الانتدابات ان يجعل هذه الأجابة غير المفهومة وغير المنطقية تمر دون تعليق « اثنى رجل طاعن في السن » لكني لم أسمع في حياتي بشعب وبخاصة الفلاحين ينزح طوعا من أخصب جزء في بلاده الى أجرب أجزائها » .

وكان قرار لجنة الانتدابات — بعد مناقشتها لوزير المستعمرات البريطاني — الموافقة من حيث المبدأ على مشروع التقسيم ، لكنها أعلنت عن معارضتها للانشاء القوري لدولتين جديدتين مستقلتين (٨٣) .

وفي الشهر التالي (١٤ سبتمبر) تولى المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية الجديد عرض سياسة حكومته أمام مجلس العصبة ، فأعلن عن قبولها مقترحات اللجنة الملكية ، واستعدادها لوضع خطة مفصلة لمشروع التقسيم وتخطيط الحدود ، فوافق مجلس العصبة على تلك السياسة في

اجتماعه يوم ١٦ سبتمبر بعد مناقشة طويلة شارك فيها بدور هام ممثلا مصر والعراق في العصبة (٨٤) .

ويرجع السبب الرئيسى في تغير موقف الحكومة البريطانية واقتراحها ايفاد لجنة فنية الى فلسطين وعدم تصميمها نهائيا على التنفيذ الفوري لمشروع التقسيم الى عنف ردود الفعل العربية كما أوضح ايدن في مذكرة منه الى مجلس الوزراء البريطانى (٨٥) .

التطورات التى أدت الى استئناف الثورة

أما عن الأوضاع العامة في فلسطين في الفترة التي أعقبت مهاجمة اللجنة العربية العليا ، فقد كانت شبه هادئة لكنه هدوء مشوب بتوتر شديد ، أو هدوء من ذلك النوع الذي يسبق العاصفة . فالجماهير منزعة ومتحفزة لكنها تستجمع قواها وتداوى جراحها انتظارا لما تسفر عنه التطورات . والقيادة العربية ممثلة في اللجنة العربية العليا في موقف لا تحسد عليه ، فهي بطبيعتها لاتود استئناف الصدام مع السلطة المنتدبة ، كما أن انسحاب ممثلى حزب الدفاع من اللجنة قد بدأ وكأنه يهدد وحدتها ، وهى تدرس الأمور وتمعن في دراستها لكنها لاتعبر صراحة عما تحس به وإنما تستعمل مايناسب تفكير قيادتها من عبارات ملطفة وهادئة ، وهى تحاول دفع بعض البلدان العربية الى مشاركتها شيئا من المسؤولية كما أنها دائبة الاتصال برجال العرب والمسلمين في الأقطار المختلفة لاطلاعهم على حقيقة مايجرى في فلسطين

ولعل مما يحسب لأمين الحسينى في هذا الصدد أنه لم يكتف في تلك المرحلة بالاتصال بالدوائر العربية والإسلامية وحدها بل اتصل أيضا ببعض الشخصيات الأجنبية الرسمية في محاولة منه لكسب أية فائدة يمكن تحقيقها لبلده أو لمقاومة التحركات الصهيونية التي كانت تهدف الى الاستفادة من أوضاع اليهود في أوروبا لدعم الوطن القومى اليهودى . فقد اتصل بنائب القنصل الألمانى بالقدس خلال الفترة التالية لنشر تقرير اللجنة الملكية وأبلغه أن عرب فلسطين يواجهون تهديدا شديدا من ناحية بولندا ووجه رسالة الى الحكومة البولندية أشار فيها الى أن قدرة استيعاب الدولة اليهودية المقترحة ستكون ضعيفة ولن تكون عاملا في حل المشكلة

اليهودية في بولندا ، وعبر عن أمله في أن يبدي البولنديون — وهم الذين ناضلوا قوميا ضد تقسيم بلادهم — قهرا لنضال العرب ضد انتزاع أجزاء من بلادهم (٨٦) .

ويفهم من رسالة خاصة أرسلها محمد عزة دروزة الى عوني عبد الهادي يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ أن الأمور الداخلية لم تكن قد تطورت حتى ذلك التاريخ « سألتني عن أخبار الاضطرابات في فلسطين فالحقيقة أنه لا يوجد اضطرابات وإنما بعض حوادث فردية واعتيادية تكبرها الدعاية اليهودية لتضغط على السلطات هنا وتحملها على الارهاب » وقد نجحت الى حد ما فاعتقل في الأسبوعين الفائتين نحو (١٢) شخصا من القدس « (٨٧) وفي أواخر أغسطس تبادل العرب واليهود إطلاق النار حتى بلغ عدد القتلى والجرحى حوالي العشرين شخصا كان معظمهم من العرب » ونتيجة للحوادث المتتالية التي لم تستطع السلطة اكتشاف فاعليها عادت السلطة الى حركة الاعتقال والمطاردة والقمع فكانت تعتقل المشتبه فيهم ثم تطلق سراحهم أو سراح بعضهم بعد فترة وتعتقل غيرهم « وزاد ذلك من توتر الموقف .

وكان هناك حرص من القيادة العربية في فلسطين على تجنب العنف والتذرع بالصبر والحكمة ففي ٣١ أغسطس قتل اليهود أربعة من العرب ومع ذلك فقد طلبت اللجنة العربية العليا من العرب أن يحافظوا على هدوئهم ، وحرضت بعض صحف اليهودية يهود فلسطين على اللجوء الى العنف والارهاب فقتل في اليوم الثاني خمسة من العرب أيضا ، وحدثت تلك الاعتداءات هياجا شديدا في الرأي العام ، لكن الزعماء العرب تمكنوا من منع وقوع الصدام (٨٨) .

وتوضح رسالة خاصة أخرى من محمد عزة دروزة الى عوني عبد الهادي في ٤ سبتمبر ١٩٣٧ أن اليهود يحاولون استقزاز العرب لكن العرب يفوتون عليهم الفرصة (٨٩) .

ويعتقد أن هذا الموقف العربي يعود بشكل أساسي الى أن اللجنة العربية العليا لم تكن قد انتهت بعد من تحديد موقفها وخطواتها التالية ، كما كان هناك حرص بالغ على خروج أمين الحسيني سالما من المسجد الأقصى .

وكان البريطانيون يقدرّون أن أعمال العنف ستتفجر قريباً فاتخذوا إجراءات لحصر ردود الفعل العربية وقمعها ، وبدأ اتخاذ إجراءات عسكرية لسحق الثورة المنتظرة ، كما عين الليفتنانت جنرال ويفل خلفاً لدليل في القيادة العامة للقوات البريطانية في فلسطين (٩٠) . وأخذ منذ ذهابه إلى فلسطين يطوف البلاد ويدرس مواقع الثورة (٩١) .

وفي ٢٦ سبتمبر قتل بالناصرة الضابط البريطاني اندروز حاكم لواء الجليل الذي كان ضابط الاتصال لدى اللجنة الملكية كما قتل معه رجل الشرطة الذي كان يتولى حراسته عندما كانا يخرجان من كنيسة الناصرة . وكانت الحكومة تعتمد بصورة خاصة على نشاط المستر اندروز — الذي كان من أعرف موظفيها بشئون العرب وأحسنهم اتقاناً للغة العربية — لحمل العرب على قبول التقسيم ، فأسندت إليه وظيفة حاكم لواء في المنطقة الشمالية ليتاح له أسباب العمل ، فسعى لاقتناع العرب بفائدة التقسيم وبذل جهوداً كبيرة في هذا الصدد .

ووجدت السلطة في هذا الحادث الفرصة التي كانت تنتظرها . فمع أن القتلة كانوا مجهولين ومع أن اللجنة العربية العليا استنكرت الحادث ، فقد أمرت السلطة قبل إجراء أي تحقيق بحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية في جميع أنحاء البلاد ، واعتقال أعضاء اللجنة وغيرهم من القيادات المحلية ، وعزل أمين الحسيني من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى . وعملت الحكومة هذه الإجراءات في بلاغ رسمي بقولها أن القائم بإدارة الحكومة رأى « ضرورة اتخاذ الإجراءات ضد بعض الأشخاص الذين كانت أعمالهم مخرقة بالأمن العام في البلاد والذين يجب اعتبارهم مسؤولين أدبياً عن هذه الحوادث » (٩٢) .

وقد أشارت بعض المصادر العربية إلى أن الوطنيين هم الذين اغتالوا المستر اندروز (٩٣) بينما يشتر التقرير السنوي للحكومة إلى أن العملية تمت من أشخاص غير معروفين (٩٤) لكن الحقيقة أن قاتل اندروز كان من ضباط الجيش البريطاني وقد أقدم على الجريمة خوفاً من اكتشاف الرشوة التي حصل عليها (٩٥) .

فلمقتل اندروز أذن لم يكن سوى فرصة استغلتها حكومة فلسطين لتصفية الموقف الوطني مثلما فعلوا في مصر بعد حادثة مقتل السردار عام

١٩٢٤ . ويعبر بيان للجنة العربية العليا صدر فى ذلك الوقت عن هذا المعنى « وما كان مقتل حاكمهم فى الجليل الا ذريعة اتخذوها وفرصة لو لم تسنح لخلقوها لتنفيذ خطة مدبرة ومكيدة مبيتة هدفها البطش بك والتمكن منك واخلاء الميدان من رجالك » (٩٦) . بل ان المجاهد الفلسطينى محمدعلى الطاهر يروى انه اثناء انعقاد مؤتمر بلودان (سبتمبر ١٩٣٧) كان من جملة مباحثه المجتمعون بصورة خاصة ان هناك خططا للبطش بالشعب العربى فى فلسطين واعتقال رجاله ونفى قاداته ، وان السلطة البريطانية ستخلق فرصة لتنفيذ مخططاتها وانه بناء على ذلك رأى بعض الوطنيين عدم العودة الى فلسطين ليتمكنوا من خدمة وطنهم وظلوا فى سوريا يرقبون الاحداث بينما قرر آخرون العودة (٩٧) .

ولم يكن بفلسطين عند حل اللجنة العربية العليا سوى أمين الحسينى وخمسة من أعضاء اللجنة هم جمال الحسينى وأحمد حلمى عبد الباقي والدكتور حسين الخالدى وفؤاد سابا ويعتوب الفصين . وقد استطاع جمال الحسينى الاختفاء وتوجه بعد فترة الى سوريا واعتقلت السلطة الأعضاء الأربعة الآخرين ، أما عونى عبد الهادى وعبد اللطيف صلاح والفردروك فكانوا فى أوربا ، وكان محمد عزة دروزة فى بغداد يعمل على تأليف لجنة دفاع عن فلسطين وفقا لقرار مؤتمر بلودان (٩٨) وأصدر القائم بأعمال حكومة فلسطين أمرا بموجب قانون الدفاع عن فلسطين منع بموجبه عونى عبد الهادى وجمال الحسينى ومحمد عزة دروزة من دخول فلسطين ، أما جمال الحسينى فقد صدر أمر بالقبض عليه (٩٩) . وتم فى الأيام التالية مdahمة مدن القدس ونابلس وعكا وطولكرم وحيفا وصفد وجنين والناصره واعتقال عشرات من الوطنيين من علماء وقضاة وأطباء ومحامين ووجهاء وشبان ومثقفين (١٠٠) كما عينت لجنة ثلاثية برئاسة بريطانى لإدارة شئون المجلس الإسلامى الأعلى (١٠١) تلك المؤسسة الإسلامية الكبرى التى تأسست عام ١٩٢١ وكانت تتولى شئون الأوقاف الإسلامية والقضاء الشرعى والافتاء .

وأرسل أمين الحسينى وهو ملتجئ للحرم كتابا الى حكومة فلسطين قال فيه انه لا يعترف مطلقا بصلاحيات السلطات الأجنبية فى احداث تغيير فى وضع إسلامى وانه لايزال يعتبر نفسه الرئيس الروحى لمسلمى فلسطين وأن له حق الولاية على الأوقاف الإسلامية وإدارة المجلس الإسلامى

الأعلى . واستمر أمين الحسيني يزاوّل عمله في إدارة شئون المجلس داخل الحرم بعد أن نقلت أوراق ومستندات المجلس إلى المسجد الأقصى (١٠٢) .

موقف حزب الدفاع الوطني

وكان حزب الدفاع الوطني قد أصدر بعد حل اللجنة العربية العليا واعتقال أعضائها بيانا استنكر فيه ما حدث من إجراءات وصفها بأنها « أكثر مما تقتضيه الحالة » وأعلن الحزب استعدادة للقيام بالواجب الوطني بعد فراغ الميدان من اللجنة العربية العليا واللجان القومية ، لكن انسحاب حزب الدفاع من اللجنة بالطريقة التي نهت وفي التوقيت الذي حدثت فيه وما كان من حملة الصحف البريطانية واليهودية على المتطرفين العرب ووجوب إخلاء الميدان منهم تمهيدا لظهور المعتدلين ، وعدم اعتقال أحد من رجال الحزب أو المعارضة ، كل ذلك ترك أثرا سيئا في نفوس الجماهير تجاه هذا الحزب ، ولم يتح لرجاله أن يقوموا بالدور الذي كانوا يفتشونه؛ وقد نشرت جريدة فلسطين تصريحات لبعض رجال الحزب يبررون بها جنوحهم إلى السكوت والسلبية معلّنين استعدادهم للخدمة الوطنية عندما تطلق الحريات ، لكن الجماهير رأت في تلك التصريحات خروجاً على تضامن الأمة وتبريرا غير مقبول من رجال هذا الحزب (١٠٣) .

أمين الحسيني يتجه إلى لبنان

وفي اليوم الثاني من أكتوبر ١٩٣٧ أضربت مدينة القدس احتجاجا على اعتقال الزعماء ، وفي اليومين التاليين امتد الاضراب إلى أنحاء كثيرة من البلاد ، وبعد ذلك بيومين أصدر المفتي بيانا دعا فيه السكان العرب إلى العودة إلى أعمالهم (١٠٤) . ويعتقد على ضوء ما حدث بعد ذلك أن هذا البيان كان مناورة من أمين الحسيني لتضليل السلطة حتى يتمكن بعد عدة أيام من الخروج من المسجد الأقصى .

وفي مساء ١٣ أكتوبر ١٩٣٧ تمكن أمين الحسيني من الخروج من مدينة القدس متخفيا حيث ذهب إلى يافا واستقل عند منتصف الليل زورقا صغيرا إلى الساحل اللبناني حيث صادفه زورق سواحل فرنسي اقتاده رجاله إلى بيروت حيث سمحت له السلطات الفرنسية بالإقامة في قرية الذوق بلبنان (١٠٥) .

وقد وجه الى أمين الحسيني شيء من الاتهام بسبب اختفائه عن السلطة بعد محاولة اعتقاله ثم لجوئه الى المسجد الأقصى وخروجه بعد ذلك الى لبنان ، وفحوى هذا الاتهام انه لم يكن يجدر به كزعيم اسلامي وقائد للحركة الوطنية في فلسطين ان يختفي عن أعين السلطة ثم يفر بعد ذلك الى لبنان هاربا من ظروف المعركة وضراوتها محاولا النجاة بنفسه أولا وقبل كل شيء . لكن هذا الاتهام يجد له من يناقشه ، فيقال ردا على ذلك ان المفتي فعل ما فعل نجاة من بطش الانجليز واحباطا لمكائدهم وتمكيننا له من مواصلة جهاده خارج البلاد وانه لو بقي المفتي بالمسجد الأقصى لحدثت معركة دموية فيما لو اقتحم الجند البريطانيون المسجد (١٠٦) .

ويضيف مصدر آخر الى ذلك انه لما ضيق الانجليز الخناق حول مدينة القدس والمسجد الأقصى ومنعوا وصول المواد الغذائية الى المنازل التي يسكنها العرب حول المسجد حتى أصيبوا بضائقة شديدة ، كان طبيعيا ان يفكر المفتي في وسيلة ينقذ بها المدينة القديمة والمنازل الكثيرة المحيطة بالمسجد من هذه الحالة مع استمرار وجوده بمدينة القدس ، لكن رجاله اقنعوه بأن وجوده خارج فلسطين حرا طليقا أفضل من وجوده في الحرم محاصرا وممنوعا من القيام بأية حركة ، وانه بناء على ذلك قرر السفر الى سورية بطريق لبنان (١٠٧) .

تلك هما وجهتا النظر اللتان عرضتا عند مناقشة هذه النقطة ، ويعتقد ان عملية اللجوء الى المسجد الأقصى ثم الاتجاه بعد ذلك الى لبنان كان بشكل أساسي — وكيفما كانت المبررات والتفسيرات — تقديرا وأعيا من المفتي للظروف القاسية التي كانت تمر بها فلسطين ، وإيمانا منه بضرورة استمرار قيادته للثورة ، واعتقادا بأن اعتقاله لن يحقق مصلحة لعرب فلسطين . بل سيتيح للسياسة البريطانية ان تنفذ مخططاتها في غياب قيادته الوطنية .

لكنه يضاف الى ذلك أيضا ان حرصه على تجنب الصدام المباشر في ظروف التجائه الى المسجد الأقصى كان تعبيرا عن حب الرجل للسلام وكراهيته للعنف والشدة خاصة اذا كان من احتمالات ذلك ان يلحق به اذى او أضرارا كبيرة قد تبعده عن قيادة الحركة الوطنية .

لقد ان المفتى دائما ومنذ تعيينه مفتيا للقدس ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى يرفع شعارات السلام ، ويدعو الى اتباع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف الوطنية ، ولم يكن يحبذ العنف او الثورة طريقا الى ذلك ، لكنه في نفس الوقت لم يكن متعاوناً مع بريطانيا او منفذا لسياستها او مستعداً لقبول أي مشروع يتعارض وصالح وطنه . لقد ظل طوال حياته معارضا للحركة الصهيونية ، لكنه لم يفكر لسنوات طويلة في مقاومة الانتداب نفسه او تعبئة جهود الجماهير ضد بريطانيا لاعتقاده بأن العرب لا قبل لهم بمقاومة بريطانيا ، ولو حاول الرجل توجيه نظر الشعب العربي في فلسطين الى ذلك لوجد الالوف تسير وراءه ، فلقد كان للمفتي سمعة ومكانة كبيرة بين مواطنيه ، وكان لبياناته ونداءاته مفعول السحر في الجماهير .

ولقد تنبه أمين الحسيني في بداية ثورة ١٩٣٦ الى طاقات الشعب العربي في فلسطين وأدرك ثورته وأصالته واستعداده للتضحية بكل شيء ، فبدأ الرجل يغير من نظرتة الى الأمور ، فقد كانت الأحداث تتحرك من القاعدة ، ولم تكن القيادة الرسمية في ذلك الوقت ممثلة في اللجنة العربية العليا تملك أن تحسم أمراً هاماً من أمور الثورة الا بعد الرجوع الى قاعدتها الشعبية ممثلة في اللجان القومية المنتشرة في المدن والقرى ، ووجد أمين الحسيني نفسه أمام أمرين لا ثالث لهما اما أن يتابع السير في طريق الكفاح وبشكل علني الى آخر الشوط واما أن يتراجع الى سياسة الوسائل السلمية . ولقد فضل السير في الطريق الأول لكنه بقي مشدوداً بخيوط الطريق الثاني ، وظل الأمر على هذا النحو حتى اضطرت السلطة البريطانية بعد حل اللجنة العربية العليا وعزله من رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى وبعد أن فقد أي أمل في امكان تراجعها الى التخلي عن سياسة الوسائل السلمية والاتجاه الى طريق الثورة والمقاومة .

نراء: اذن مفتي فلسطين البلاد يوم الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٣٧ مقدراً ان المصلحة الوطنية تقتضي وجوده في بلد آخر يستطيع منه ان يتابع نشاطه وجهاده ، وكان خروجه من فلسطين اشارة ضوء الى تجديد الثورة واستئناف العمل الشعبي المسلح .

« مصادر الفصل الثاني »

- (١) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
- (2) F. O. 371/20018 : R. N. E. 4270/19/31.
- (٣) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٣١ ، ١٣٤ .
- (٤) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة. الجزء الثالث، مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الكراسة الثالثة ص ٣٩ .
- (5) F. O. 371/20018. Periodical appreciation Summary No. 19/36.
- (٦) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ص ١٧٩ .
- (٧) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٣٥ .
- (٨) ناجي علوش : المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧ .
- وكان الوفد مكونا من عونى عبد الهادى والشيخ كامل القصاب ، ومحمد عزة دروزة ، ومعين الماضى .
- (عيسى السفري : المرجع السابق ص ١٨٠) .
- (٩) عبد الوهاب السكيالى : المرجع السابق ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
- (10) F. O. 371/20804. E 22.
- (11) F. O. 371/20804. E 38.
- (12) F. O. 371/20804. E 38/22/31.
- (١٣) يوسف هيكل : القضية الفلسطينية تحليل ونقد ص ١٤٠ ، صوت الحجاز : ١٩ يناير ١٩٣٧ ص ٣ .
- (١٤) الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ١٠ ، سعدى بسيوسو : الصهيونية . نقد وتحليل ص ١٩٨ .
- (15) F. O. 371/20804. C. P. 36 (37).
- (١٦) نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ١٩٢ .
- (١٧) أحمد طربين : فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار (١٩٢٢ - ١٩٣٩) ص ١٣٥ ، ١٤٣ .

- (١٨) وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ١٣ .
- (19) F. O. 371/20804. Extract from a letter from Earl Peel.
- (20) F. O. 371/20804. Extract from a letter from Arthur Wauchope.
- (21) F. O. 371/20804. Memorandum by the Secretary of State for the Colonies. C. P. 1 (87) January 1, 1937.
- (٢٢) الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ، نص المذكرة ص ٣٥٧ — ٣٦٨ .
- (٢٣) عيسى السفري : المرجع السابق — خطاب أمين الحسيني أمام اللجنة الملكية ص ١٨٢ — ١٩٠ الشهادات العربية ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٢٠ ، ٢٥١ .
- (٢٤) الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ١٥٦ — ١٥٩ .
- (٢٥) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٨٥ .
- (26) F. O. 371/20804.
- (27) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 18/36.
- (28) Esco : Palestine. A study of Jewish Arab and British Policies. p. 797.
- Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 71.
- Palestine Government : A Survey of Palestine. vol I, p. 37..
- John : The Palestino Diary. p. 266.
- (29) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1936. pp 17, 18.
- (30) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937 pp 6, 7.
- (٣١) الشباب : ١٢ مايو ص ٢ ، ١٩ مايو ص ٢ ، ١٦ يونية ص ١٩٣٧ ، ص ٢ .
- (32) F. O. 371/20805.
- (33) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. p. 11.
- (٣٤) اللجنة الفلسطينية العربية بمصر : بيسان الى العالم الانساني من حالة المعتقلين في مخيم المزرعة بجوار عكا ص ٧ ، ٨ .
- (٣٥) الشباب : ١٢ مايو ١٩٣٧ ص ٤ ، ١٩ مايو ١٩٣٧ ص ١ ، ٤ ، ٢٦ مايو ١٩٣٧ ص ٣ ، ٤ ، ٢ يونيو ١٩٣٧ ص ٣ ، ٩ يونية ١٩٣٧ ص ١ ، ٤ ، ١٦ يونيو ١٩٣٧ ص ٤ ، ٢٣ يونيو ١٩٣٧ ص ١ ، ٣٠ يونيو ١٩٣٧ ص ٣ .

- (٣٦) مكتبة الهيئة العربية العليا : بيان الى الأمة الكريمة رقم ١١٧ .
— ٤ أيار ١٩٣٧ بيان الى الأمة الكريمة رقم ١١٩ — حزيران ١٩٣٧ .
(٣٧) الشباب : ١٦ يونيو ١٩٣٧ ص ١ .
(٣٨) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٠ ، ٣٣١ .
(39) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. p. 25.
(٤٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٣ ، ١٥٦ .
(٤١) محمد أمين الحسيني : خطاب منه الى الباحث مؤرخ في ١٤ سبتمبر ١٩٦٤ .
(٤٢) عونى عبد الهادى : من حديث للباحث معه فى ٢٠ مايو ١٩٦٤ .
(٤٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٣ ، ١٥٧ .
(44) Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 62.
(45) Esco : Ibid., p. 777.
(٤٦) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة المسكية لفلسطين ص ٤٧٤ الى ٥١٧ .
(47) Antonius : The Arab Awakening. p. 399.
(٤٨) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٥ .
٤٨٧ ، ٤٨٩ .
(49) Antonius : Ibid., pp. 400, 401.
(50) F. O. 371/20805. E 1980.
(٥١) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٤٧٧ — ٤٨١ .
(٥٢) المرجع السابق : ص ٤٧٤ .
(53) Antonius : Ibid., p. 402.
(٥٤) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ص ١١٤ ، ١١٥ .
(٥٥) جيفريز : فلسطين اليكم الحقيقة ص ١٣٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٣ .
(56) Antonius : Ibid., pp. 402, 403.
(٥٧) أكرم زعيتر : المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥ .
(٥٨) أميل توما : جذور القضية الفلسطينية ص ٢٥٣ .
(٥٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٨ .
(60) F. O. 371/20804 : Extract from a letter from Earl Peel,

- (٦١) أكرم زعيتر : المرجع السابق ص ١١٣ ، ١١٥ .
- (٦٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٥ ، ٢١٦ .
- (٦٣) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : الى الشعب العربي
السكريم بيان رقم ١٢١ وبرقية اللجنة العليا الى الملوك والأمراء ، الرابطة
العربية : ١٤ يوليو ١٩٣٧ ص ٥ ، الشباب : ١٤ يوليو ١٩٣٧ ص ١ ، ٢
- (٦٤) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : بيان من الجمعية
الإسلامية بحيفا الى الأمة العربية السكريمة . منشور ملصق بالكراسة
الأولى ص ٢٠ .
- (٦٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٦ ، ١٥٩ .
- (٦٦) عبد الوهاب السكيالى : المرجع السابق ص ٣٣٣ .
- (67) F. O. 371/20811. E 4566.
- (68) F. O. 371/20810. No. C. O. 440/37.
- (٦٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٥٩ .
- (70) F. O. 311/20811. E 4566.
- (٧١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
- (72) F. O. 371/20811. Telegram from the High Commissioner
of Palestine to the Secretary of State.
- (73) F. O. 371/20805. E 1315.
- (74) F. O. 371/20805. 75023/2/37.
- (75) F. O. 371/20810. E 4444.
- (٧٦). الملف العربى الخاص بعونى عبد الهادى : رسالة من عجاج
نويهض الى عونى عبد الهادى .
- (٧٧) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث
ص ١٧٦ — ١٧٨ .
- (78) F. O. 371/20811. E 4566.
- (79) F. O. 371/20810. No. C. O. 440/37.
- (٨٠) الشباب : ٢٨ يونيو ١٩٣٧ ص ١ .
- (81) F. O. 371/20810. Extract from Cabinet Conclusion 33
(37).
- (82) Report by His Majesty's Government ... for the Year
1937. p. 20.

- (٨٣) جيفريز : المرجع السابق ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
- (٨٤) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
- (٨٥) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٦ .
- (٨٦) لوكانز هيرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربي ص ٥٣ .
- (٨٧) الملف الخاص بعونى عبد الهادى : رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى .
- (٨٨) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٦ ، الاخوان المسلمون : ١٠ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٨٩) الملف الخاص بعونى عبد الهادى : رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى .
- (٩٠) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .
- (٩١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ١٧٨ .
- (٩٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨٢ ، اميل البغورى : المؤامرة الكبرى . اغتيال فلسطين ومحق العرب ص ٨٨ ، ٨٩ .
- (٩٣) الحكومة البريطانية : تاريخ فلسطين السياسى تحت الادارة البريطانية ص ٣٤ ، شئون فلسطينية : يناير ١٩٧٢ ص ٦٧ دراسة لفسان كنفانى ، الثقافة العربية : ايار — حزيران ١٩٥٨ ص ٤١ مقال لطاهر كنعان .
- (94) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. p. 8.
- (٩٥) جيفريز : المرجع السابق ص ١٤٩ ، نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٧ .
- (٩٦) رابطة عربية : ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٧٤ بيان للجنة العربية العليا .
- (٩٧) الشباب : ٦ اكتوبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (٩٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٧ ، الشباب : ٦ اكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٩٩) الشباب : ٢٠ اكتوبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (١٠٠) الشباب : ٢٩ سبتمبر ١٩٣٧ ، ٦ اكتوبر ١٩٣٧ ص ١ .

- (١٠١) محمد اسحق درويش : ذكريات ص ٢١ .
- (١٠٢) الشباب : ١٣ أكتوبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (١٠٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (١٠٤) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ص ٣٣٧ .
- (١٠٥) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٧ ، محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨٤ .
- (١٠٦) الهيئة العربية العليا : أربعون عاما من الجهاد ص ٧ ، ٢٣ ، ٢٤ .
- (١٠٧) الشباب : ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ .

الفصل الثالث

المرحلة الثانية من الثورة

المرحلة الثانية من الثورة

كان استئناف الأعمال الثورية في المرحلة الثانية من الثورة ليلة ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ ، ففي تلك الليلة جرت غارتان على سيارات الركاب اليهودية في ضواحي القدس ، وتعرضت المستعمرات اليهودية الى اطلاق النار بصوره مكثفة ، واتلف جانب من خط انابيب شركة البترول العراقية ، كما قطعت خطوط التليفونات ودمرت بعض خطوط السكك الحديدية ، وفرض حظر التجول بمدينة القدس (١) .

واعل استئناف الثورة في تلك المرحلة يثير تساؤلين هامين : الأول، هل تعتبر المرحلة الثانية امتدادا لثورة ١٩٣٦ أم هي ثورة قائمة بذاتها ، والسؤال الثاني ، هل كان استئناف الأعمال الثورية مرتبطا بحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية .

بالنسبة للتساؤل الأول ،، فان الاجابة ليست مجرد استنتاج لمن يدرس هذه الفترة ، وانما كانت الظواهر والمواقف تشير اليه وتؤكدده ، وكان ذلك واضحا في اذهان الجماهير والقيادة السياسية .

بالنسبة للجماهير يلاحظ انه منذ توقف الاضراب كان هناك شعور نفسي لدى المجاهدين والوطنيين بأن البريطانيين لن ينصفوا العرب ، وأن الفترة التي تلت الاضراب ليست سوى هدنة يستأنف الجهاد بعد انتهائها، كما أنه عندما قامت السلطة بحل اللجنة العربية العليا واعتقال أعضائها، قامت حركة احتجاج شعبية كبيرة ، والصقت النشرات على الحوائط داعية الى الاضراب واستئناف الجهاد .

أما بالنسبة لقيادة الحركة الوطنية فقد كان الموقف واضحا أيضا عندها ، فقد حدث عندما أعلن وزير المستعمرات البريطاني أن الهجرة اليهودية لن تتوقف أثناء قيام اللجنة الملكية بعملها أن التقى أعضاء اللجنة العربية العليا بالمندوب السامي وأوضحوا له أن ذلك يعتبر تحديا لمشاعر العرب ، وأنه يدفعهم الى استئناف جهادهم (٢) .

وتؤكد المصادر المختلفة هذا المعنى عندما تشير الى أن هدوء الثورة كان بمثابة هدنة مؤقتة للثورة (٣) . كما أن اللجنة الملكية تشير الى تلك المرحلة باعتبارها هدنة « لم تكن الا وقفا للقتال لا تمهيدا للسلام » (٤) .

أما بالنسبة لارتباط الأعمال الثورية بحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية ، فيلاحظ أن الحالة في فلسطين لم تكن قد هدأت تماما منذ شهر فبراير ١٩٣٧ أي قبل اعلان تقرير اللجنة الملكية بخمسة أشهر ، وكثيرا ما أطلق الرصاص في المدن والقرى والجبال ووقعت اعتداءات فردية بين العرب واليهود ، ثم نشر التقرير فزاد التوتر وتعددت الحوادث ، وكان ذلك نذيرا بتجدد الثورة (٥) .

وقد حدث قبل اغتيال أندروزو حل اللجنة العربية العليا رحلات وانصالات مختلفة بهدف الاستعداد لمواجهة التطورات المنتظرة ، ووقعت بعض حوادث فردية ضد البريطانيين في فلسطين وضد ضباط وجنود الشرطة العرب ممن كانت لهم موقف معادية لمصالح الجماهير وضد عدد من السماسرة العرب ، وكان آخر تلك الأحداث اغتيال أندروز الذي أعطى السلطة المبرر الذي كانت تنتظره للقيام بحركة الاعتقالات وحل اللجنة العربية العليا (٦) .

فاستئناف الأعمال الثورية إذن كان أمرا مقدرا ومتوقعا ، وكان ذلك مرتبطا بطبيعة الحال بما تتمخض عنه توصيات اللجنة الملكية التي لم تكن الشواهد تدل على أنها ستأخذ جانب العرب ، بل كان يتوقع أن تحدث تلك التوصيات ردود فعل تضطر السلطة بعدها الى اتخاذ اجراءات تؤدي الى تعمق الموقف وتطوره ... محل اللجنة العربية العليا واللجان القومية كان بمثابة الشرارة التي كانت ايذانا ببداية المرحلة الثانية من الثورة .

أما السبب الأساسي لاستئناف الثورة فيرجع الى ما تتمخض عنه مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين والذي أحدث استياء بالغاً لدى عرب فلسطين (٧) .

ورغم أن الجماهير العربية في فلسطين كانت مشحونة ومعبأة ، لكن استئناف الثورة كان بتوجيه من القيادة السياسية على عكس ما حدث في كل الاضطرابات والانتفاضات السابقة التي كانت ردود فعل جماهيرية بالدرجة الاولى ولم تكن بناء على توجيهات مباشرة من القيادة السياسية ،

وان كانت تلك القيادة قد ساهمت بدور أو آخر خلالها، ولعى اهدام السلطة البريطانية على حل اللجنة العربية العليا هو الذى دفع هذه القيادة الى الحركة المباشرة ضد سلطة والى زيادة ارتباطها بالجماهير وتخليها عن سياسة التهذئة ورفع راية الوسائل السلمية .

بدأت المرحلة الثانية اذن ليلة الخامس عشر من اكتوبر وامتدت الى اواخر صيف ١٩٣٩ فتكون هذه المرحلة قد امتدت حوالى العامين اخذت فى البداية شكل عمليات محدودة ضد السلطة ثم تصاعدت شيئا فشيئا حتى بلغت أوجها فى ربيع وصيف ١٩٣٨ ثم عادت سيرتها الاولى فأخذت شكل عمليات متقطعة ، وكان لسكل من تلك التطورات ظروفها وأسبابها .

وتد تولى ادارة الثورة ودعمها رسميا فى هذه المرحلة لجنة مركزية للجهاـ فى دمشق كان يرأسها محمد عزة دروزة ويعمل بتوجيه من أمين الحسينى فى لبنان ، وقامت هذه اللجنة بتجهيز بعض مجاهدى فلسطين واعادادهم ليتولوا قيادة العمل الثورى ، كما اتصلت بقيادات مجاهدة أخرى داخل فلسطين وزودتها بالمال والسلاح (٨) .

وعندما استؤنفت الثورة تجمعت عصابات قليلة من الثوار مكونة من متطوعين جدد وقواد محليين فى التلال الشمالية والوسطى من فلسطين ، ولم يتغير كثيرا أسلوب حرب العصابات وما كان يتبع من تكتيكات وأهداف خلال المرحلة الاولى باستثناء نقطة واحدة أساسية وهى أن روح الانتقام قد وحيته بدرجة متماثلة فى حديثها ضد الادارة المنتدبة واليهود والعرب المنشقين على حد سواء (٩) .

واجابت الحكومة باجراءات قاسية ، ففرضت غرامات على القرى بلغت الفين من الجنيهاات جمعت قيمتها سلعا أو نقدا ، ودمرت منازل المشكوك فى نشاطهم بالديناميت ، وتمت اعتقالات بالجملة للوجهاء والعامة، وضمت معسكرات الاعتقالات فى وقت مبكر ستمائة أو سبعمائة شخص (١٠) . ولم يكن الأمر مقتصرا فى بداية المرحلة على المظاهرات وقطع الأسلاك التليفونية وتخريب الطرق وغيرها وإنما تعداه الى أكثر من ذلك ، ففي اليوم الثانى من استئناف الثورة (ليلة ١٦ اكتوبر) اخترق فريق كبير من الثوار السرب ، راغى مطار اللد ، وأحرق المسكاتب وجوازات السفر ومنشآت اللاسلكى ، وفرضت السلطة حظر التجول على الفور لمدة ثلاث وعشرين

ساعة في اليوم طوال أربعة أيام ، كما فرضت على المدينة غرامة جماعية قدرها خمسة آلاف جنيه فلسطيني ، وأعلنت حالة الطوارئ (١١) .

وخلال النصف الثاني من أكتوبر وطوال شهر نوفمبر ١٩٣٧ كانت هجمات الثوار ومعاركهم متقطعة . . تحدثت هجمة أو معركة هنا أو هناك ، ثم تهدأ الحالة أياما باستثناء أحداث ثانوية أو جانبية ، ثم تحدثت هجمة أخرى وهكذا . . وكان واضحا أن الثوار يستعدون وأن الأحداث كانت أسرع من ترتيبات القيادة وتنظيماتها ، كما أن السلطة من ناحيتها كانت تبذل كل ما تستطيع من أجل إجهاد الثورة ، فهي تلجأ إلى تفتيش القرى وتعتقل عشرات المواطنين وتفرض الغرامات الجماعية ، وتتكلم بمن يقع في يدها ، كما تجري المناورات الواسعة بهدف إرهاب العرب (١٢) .

وأوفدت الحكومة البريطانية إلى فلسطين في تلك الفترة المستر دوجرز أشهر الخبراء البريطانيين في قمع التحركات الشعبية وصاحب التاريخ المعروف في الهند ، كما ألفت محاكم عسكرية خاصة خولت حق الإعدام ضد أي شخص يحمل السلاح ، والصاق جريمة القتل بالمتهم إذا شهد عليه شاهد واحد ، واعتبرت أحكامها نافذة مبرمة لا تستأنف ولا يشملها العفو (١٣) .

وخلال النصف الثاني من أكتوبر حدثت في اللواء الجنوبي بعض أعمال مسلحة لكنه بقي هادئا حتى نهاية العام ، وأما في منطقة القدس فقد كان الموقف أخطر من اللواء الجنوبي حيث كان هناك هجمات عربية يهودية متبادلة وهجوم عربي على أحد مراكز الشرطة جنوب الخليل حيث تم الاستيلاء على بنادق وكمية من الذخيرة ، وفرض حظر التجول في منطقة القدس ثمانية أيام ، وأما في لواء حيفا والسامرة ، والجليل وعكا فكان أهم ما حدث في هذه الفترة تدمير أنابيب شركة البترول العراقية عدة مرات وحدثت معركة واحدة بين الثوار والقوات البريطانية ، وأما في شهر نوفمبر فكان أهم ما حدث فيه معركتان بين القوات البريطانية والثوار العرب ، وتمكنت القوات البريطانية في ٢٢ نوفمبر من أسر المناضل الشهير الشيخ فرحان السعدى في قرية قرب جنين حيث صدر ضده حكم بالإعدام من محكمة عسكرية في ٢٤ نوفمبر ونفذ الحكم في ٢٧ نوفمبر (١٤) .

وقد أعدم الشيخ فرحان السعدى — الذي قارب الثمانين من عمره —

وهو صائم (٢٤ رمضان) ونقل جثمانه الى مدينة جنين حيث استقبلته الجماهير استقبالا حماسيا رائعا (١٥) .

وفرحان السعدى هو أحد رجالات الشيخ عز الدين القسام وأحد الذين نفذوا أحداث ثورة ١٩٣٩/٣٦ وشارك في معاركها ، وقد روى المكنب العربى القومى بدمشق فى بيان أذاعه عقب اعدام الشهيد أنه لم يشأ الاختناء عن القوة التى كانت تبحث عنه بعد أن هدد قائدتها باحراق القرية فى حالة عدم العتور عليه ، وان الشيخ فرحان تلقى نبأ الحكم عليه فى صبر وشجاعة (١٦) .

وقد عبر الشاعر الفلسطينى أبو سلمى عن هذا الحادث تعبيرا صادقا فى قصيدة طويلة يقول فى جزء منها مخاطبا الملوك والرؤساء العرب .

قوموا اسمعوا من كل ناحية يصيح دم الشهيد
قوموا انظروا فرحان فوق جبينه أثر السجود
يمشى الى جبل الشهادة صائما هشى الأسود
سبعون عاما فى سبيل الله والحق التليد
خجل الشباب من المشيب بل السنون من المقود (١٧)

ويبدو أن وزارة المستعمرات اعتبرت القبض على فرحان السعدى عملا هاما قامت به القوات البريطانية فى فلسطين ، حيث أعلن وزير المستعمرات ردا على سؤال برلمانى عن حقيقة الوضع فى فلسطين عن اتخاذ عدد من الاجراءات الاضافية لمواجهة الثورة فى فلسطين معلنا القبض على فرحان السعدى وبعض زملائه (١٨) .

وقد استمرت أعمال العنف والقتل المتقطعة طوال شهر ديسمبر وبشكل رئيسى فى لواءى حيفا والجليل والقدس وضواحيها ، وتتميز النصف الثانى من شهر ديسمبر ببدء العمليات العسكرية بين العرب والقوات البريطانية حيث يوضح التقرير السنوى للحكومة أنه حدثت خلال هذه الفترة عمليات عسكرية فى الجليل والسامرة كانت احداها معركة ضارية ، شاركت فيها قوة حدود شرقى الأردن (١٩) .

وتذكر المصادر العربية بالنسبة للمعركة الأخيرة انها استمرت ثلاثة ايام اشتركت فيها الطائرات والدبابات ، وكان يقودها عبد الرحيم الجاج

محمد ، وكانت النجدات تصل للثوار من أطراف الجبال والقرى فى طولكرم ونابلس ، ولم تستطع القوات البريطانية الاستيلاء على معسكر الثوار ، وعادت بعد المعركة الى قرى اللواء الشمالى حيث صبت غضبها على اهالى تلك القرى وفرضت الغرامات عليها واحتلت بيوت شيوخها ، وكلفت رجال القرى بعمل استحکامات لحراسة قوات الجيش ، وترتب على هذا العسف رحيل اهالى كثير من القرى والفزوح الى عكا (٢٠) .

ويذكر التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٧ أن الأعمال التأديبية ضد العرب خلال العام اخذت شكل الغرامات الجماعية وتجنيد رجال شرطة اضافيين على نفقة سكان المنطقة التى يوجد فيها الثوار وتدمير عدد من منازل قواد العصابات ، وانشاء مراكز شرطة فى المدن والقرى التى لم تكتشف فيها مكامن الثوار . ويوضح البيان التالى (٢١) عدد مراكز الشرطة التى انشئت خلال العام على نفقة السكان ، مما يدل على فداحة ماتحملة المواطنون العرب خاصة بالنسبة لسكان القرى .

لواء القدس	١٩	مركزا
اللواء الجنوبى	٦	»
لواء حيفا والسامرة	١٨	»
لواء الجليل وعكا	١٧	»

ولفترة تقرب من ثلاثة اشهر ظلت أعداد العصابات قليلة ، فلم تكن العصابة تتجاوز الخمسة عشر ثائرا على رأسها قائد من الفلسطينيين الذين برزوا فى المرحلة الأولى واستطاعوا ان يفرضوا انفسهم على رفاقهم او فى مناطق معينة .

وواجهت معظم العصابات فى هذه الفترة صعوبات من بعض مخاتير ووجهاء القرى نتيجة لتهديد السلطة لهم ، فكانوا يطلبون من العصابات مغادرة قراهم ويمنعون عنها المأوى ، وقد يصل الأمر الى الوشاية بهم او ارشاد السلطة الى أماكن سلاحهم ، مما تسبب فى اعتقال بعض المجاهدين وعودة آخرين الى دمشق ، ولجؤ بعضهم الى المغاور للاختفاء مثلما حدث لعبد الرحيم الحاج محمد أحد قواد الثورة الذى اضطر بعد اصابته الى اللجوء لأحد السكوف عدة اسابيع حتى التأم جرحه .

وأثار موقف هؤلاء المخائير والوجهاء قادة العصابات وأفرادها ،
فعملوا على تأديب بعضهم حتى أوقفوا شيئاً من الرعب فى نفوسهم وفى
أهل القرى عامة ، ووقع خلال ذلك بعض الأخطاء — مقصودة وغير
مقصودة — واستفادت العصابات من هذا الجو ففرضت على القرى
مقادير معينة من السلاح والعتاد والزمتهما بتجهيز بعض المقاتلين (٢٢) وكان
من مظاهر نفوذ العصابات فى أواخر عام ١٩٣٧ أن فرضت أحداها مبالغ
معينة على بعض عرب الرملة وأعطتهم ايصالات بالاستسلام (٢٣) .

ويعطى البيان التالى صورة للأنشطة العربية واليهودية التى استخدمت
فيها القنابل والأسلحة النارية خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٣٧ :

٥٨	ضد الشرطة والقوات العسكرية
٦٥	» المستوطنات اليهودية
٣٢	» وسائل النقل اليهودية
١٧	» وسائل النقل العربية
١	» منازل البريطانيين
٢٤ (٢٤)	» منازل العرب

وفهم من هذا البيان أمران :

الأول : أن الهجمات العربية على القوات البريطانية كانت مرتفعة فى
عددها ، مما يعنى أن فكرة اعتبار البريطانيين أصل المشكلة كانت راسخة
فى نفوس الثوار .

والثانى : أن اليهود كانوا يبادلون العرب الهجمات وأن كان بشكل
أقل وبتركيز على المدنيين بالذات بهدف إثارة المواطنين العرب ضد الثوار
وتجنب الدخول فى معارك مباشرة .

ويعتبر عام ١٩٣٨ هو عام الثورة الحقيقى ، فقد ظلت أحداث الثورة

تتصاعد رويداً رويداً حتى بلغت ذروتها خلال أشهر الصيف ، ثم بدأت تتخبط مع خريف ذلك العام . وقد كان هناك الى جانب معارك الثورة وصداماتها أعمال جانبية عديدة شبه يومية مثل مهاجمة وسائل النقل وتخريب التليفونات والسكك الحديدية ، وخط أنابيب شركة بترول العراق وممتلكات الحكومة الأخرى وقذف القنابل وخطف بعض الأفراد ومحاولات اغتيال وهجمات متبادلة على المدنيين العرب واليهود ، وسأكتفى بالنسبة لتلك الأعمال ببيان رسمي يعطى صورة عنها ، مركزا على الأحداث الهامة ومعارك الثورة ومواقف الجماهير واجراءات السلطة ، وفيما يلي هذا البيان (٢٥) :

بيان احصائي بأحداث العنف خلال العام ١٩٣٨

الحدود	الشمال	الناصره	نابلس	القدس	الجنوب	غزة	المجموع	نوعية الاحداث
١٩٨	٧١	٨٨	٢٩٣	١٢٥	١٤١	٧٠	٩٨٦	هجمات وتصيد للشرطة والقوات
٦	١٠	٦	١٩	١٤	١٦	٣	٧٤	هجمات وتصيد للمدنيين العرب
١٩	٤٩	١٠	٨	٢٣	٦٧	—	١٧٦	هجمات وتصيد للمدنيين اليهود
٣٣	٥٧	٢٤	٢١	٨٠	١١٨	٢	٣٣٥	هجمات على وسائل النقل
٥٢	١٨٩	١٢٠	٣٥	٨٣	١٧٠	٢	٦٥١	اطلاق نيران على المستعمرات والاحياء اليهودية
٧	٨٥	٦١	٢٨	٦٦	٦٣	٢١	٣٢١	مذبذب قنسسابل
٢٠	٣٢	١٨	٦٤	٦٢	١٦	٣	٢١٥	خطف
١٦	١٠	٢١	٥٦	٢٩	٢١	٩	١٦٢	هجمات على القرى والمنازل المعريية
٣	١٠	٣	١٦	٦	٢٢	١	٦١	اضرار للممتلكات المعريية
٥٩	١٤٦	٤٧	٤٦	٤٤	١٢٥	٢٨	٤١٥	اضرار للممتلكات اليهودية
٥٤	٨٤	٩٤	١٢١	١٣٥	١٦٥	٦٧	٧٢٠	تخريقت للتليفونات
٣٥	٢٩	٢٤	٦٢	٥١	٨٢	٥٨	٣٤١	تخريب للمساكن الحديدية والطرق
٣٥	١٠	١٩	٣٨	٤٠	٤٠	٢٨	٢١٠	تخريب لممتلكات الحكومة الاخرى
—	٢٣	٨١	—	—	—	—	١٠٤	تخريب لخط انابيب شركة بترول العراق
٥	١٠	—	٨	١٦	١٤	٢	٥٥	رجال بوليس قتلوا وجرحوا
٣٤	٨٩	٢٨	٧٢	٧٤	٧٠	٨	٣٧٥	مدنيون قتلوا وجرحوا
٥٧٦	٩٠٤	٦٤٤	٨٨٧	٨٤٦	١١٣٠	٣٠٢	٥٢٥١	المجموع

ويستنتج من هذا البيان مايلي :

اولا : أن الهجمات وتصيد الثوار لرجال الشرطة والقوات البريطانية بلغت ٩٨٦ حالة بينما كانت الهجمات وتصيد المدنيين اليهود ١٧٦ حالة ، ومعنى ذلك أن الثوار كانوا يركزون على هجماتهم على القوات البريطانية .

ثانيا : أن أكثر هجمات الثوار وتصيدهم للقوات البريطانية كانت في منطقتي نابلس ثم الحدود بينما كان أقلها في منطقة غزة ، وهذا يعنى أن المنطقة الداخلة في مشروع التقسيم ضمن الدولة اليهودية ومنطقة نابلس الجبلية الملازمة لحرب العصابات كانتا أكثر المناطق نشاطا ضد القوات البريطانية .

ثالثا : أن عمليات الخطف قد بلغت ٢١٥ حالة وكلها أو معظمها كان خطفا لعرب ، وهذا يدلنا على حالة الرعب التي تفشت بين المواطنين العرب في ذلك الوقت خاصة عند تداخل العلاقات الشخصية والحزازات العائلية في عمليات الثورة .

ومن يتابع الصحافة العربية خلال شهر يناير ١٩٣٨ يجد أعمدتها ممثلة بأخبار التفتيش والغرامات والاعتقالات والمظالم من جانب السلطة (٢٦) . ويمكن الاختلاف الرئيسي بين تطور الأحداث في عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ في التطور التدريجي لحرب العصابات العربية خلال عام ١٩٣٨ على أسس منظمة وبمدى معين من التناسق . وقد استأنف الثوار نشاطهم في النصف الثاني من يناير خاصة في منطقة جنين — طولكرم (٢٧) .

وكان أهم المعارك التي حدثت خلال الشهر تلك التي قادها الحاج ميسى البطاط ضد القوات البريطانية في جبال الخليل ، وبلغ من ضروب الشجاعة التي أبداهها هذا الثائر أن أعلنت السلطة عن مكافأة قدرها ١٠٠٠ جنيه لمن يأتيها برأس هذا المجاهد أو يذلها على مقر وجوده . وكان من أثر

المعركة فرض غرامات على عدد من قرى الخليل وانزال كثير من الأذى والتعذيب والتقتيل بأهاليها (٢٨) .

وقد أجمعت مدينة الخليل في نهاية هذا الشهر على الامتناع عن دفع الغرامة التي فرضت عليها وقدرها ٢٥٠٠ جنيتها ، وحينما أرادت السلطة تحصيلها بالقوة أضربت المدينة اضراباً شاملاً ثلاثة أيام (٢٩) . وشكل الثوار خلال هذا الشهر محاكم خاصة لمحاكمة الجواسيس والسماسة العرب حكمت بالاعدام ونفذته في كثيرين منهم (٣٠) .

وكان هناك صمود وثبات واضحين خلال شهر فبراير ١٩٣٨ ، مما دفع السلطة الى الامعان في قسوتها وفظائعتها ، فنقرا خلال الشهر اخباراً عديدة عن اعتداءات على العرب داخل المساجد وعلى السيدات والأطفال في المنازل ، واهانات وقسوة زائدة مع المتهمين بالأعمال الثورية (٣١) . وبلغ من تعنت السلطة أن أمرت أهالي قرية عين كارم الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والستين أن يثبتوا وجودهم يومياً أمام مخفر الشرطة وأنذرت من يتخلف منهم عن ذلك أن تعتبره ثائراً (٣٢) .

وتذكر المصادر العربية أن أهم معارك فبراير وقعت في جبال عرار واشتركت فيها الطائرات والمصفحات والمدافع وقامت فيها قوات الجيش بحركات تطويق واسعة النطاق (٣٣) بينما يذكر التقرير الرسمي لذلك العام أنه لم يكن هناك صدامات رئيسية بين القوات البريطانية والعصابات المسلحة طوال هذا الشهر ، بل كان هناك بعض أعمال مسلحة خاصة في الجليل وشمالى السامرة زادت مع نهاية الشهر (٣٤) .

وحدث خلال هذا الشهر أن دخل الثوار مدينة جنين وأتلفوا دور الحكومة وهاجموا حراسها ، وتعرضت المدينة نتيجة لذلك لحصار من جانب القوات العسكرية وقع على سكانها خلاله كثير من التنكيل ، وأخلى الجنود بعض بيوت المدينة بالقوة لاسكان قوة الحدود التي وصلت الى المدينة في تلك الفترة (٣٥) .

وأخذت الثورة تشتد وتتعاظم مع ربيع ١٩٣٨ ، وأخذ الثوار يتركزون في مناطقهم ويفرضون أنفسهم ، واندمجت القرى في جو المعركة وقدمت

السلاح والمؤن والمجاهدين وأخذ الثوار موقفا حازما من المترددين والمتشككين والمتعاونين مع السلطة أو اليهود ، وقد امتد هذا الدور معظم أشهر العام وشملت الثورة خلاله معظم أنحاء فلسطين بعد أن كانت منحصرة فى مناطق ثلاث (٣٦) .

وقد تميز هذا الشهر بزيادة أعمال العنف وتحرك الثوار فى أعداد كبيرة ، وكان أهم أحداثه تلك المعركة الكبيرة التى وقعت يوم ٣ مارس غربى جنين واشتبكت فيها القوات البريطانية يعاونها الطيران مع جماعة مسلحة تراوح عددها بين مائتى شخص وثلاثمائة ، وبعدها بستة أيام حدث اشتباك بين القوات العسكرية والطيران مع جماعة أخرى فى المنطقة الجبلية شمالى الجليل استمرت طوال النهار ، ويذكر التقرير السنوى للحكومة أن الخسائر الكبيرة التى أنزلت بالثوار العرب جعلتهم يتفرقون بعد ذلك الى مجموعات صغيرة (٣٧) .

وتميز الأسبوع الأخير من مارس بكثرة اقتحام المسلحين العرب للمنازل العربية والحصول على أموال من أصحابها ، ولم يخل الأمر من بعض القتل كما حدث فى بعض قرى المجدل (٣٨) . كما تميز بمهاجمة الثوار العرب لمستودعات الذخيرة الحكومية (٣٩) . وكانت البلاد معبأة بجو الثورة حتى أن المندوب السامى أراد زيارة مدينة نابلس واللواء الشمالى فى أول أبريل ، فذهب الى هناك ترافقه مصفحتان حرييتان (٤٠) .

وازداد نطاق التحركات الثورية خلال أبريل ١٩٣٨ ، كما ازداد استخفاف الثوار بالسلطة وتحديدهم لها وكثر دخولهم القرى وأخذ ما يريدونه منها ، حتى أنهم قبضوا على بعض الأهالى وأخذوهم أسرى الى معاقلتهم (٤١) كما قتلوا كثيراً من العرب الذين اتهموا بالخيانة أو امتنعوا عن تقديم الأموال للثوار (٤٢) .

وزادت أعمال الثوار بأشكالها المختلفة خلال هذا الشهر حتى دمر خط أنابيب البترول عشر مرات ، وكانت عمليات النوار محدودة المكان ، وقامت القوات العسكرية والشرطة بتطويقهم حيث حدثت معركة كبرى ليلة ١٦ أبريل فى التلال شمالى طولكرم ، وحدثت مصادمات أخرى أقل أهمية مع عصابات أصغر على طريق جنين - نابلس (٦ أبريل) وفى السامرة (٨ أبريل) وقرب بيسان (٢١ أبريل) (٤٣) .

واحتل الثوار خلال شهر أبريل مدينة بيسان وأخذوا يكبرون ويزللون، فاصطدمت بهم قوات السلطة وعوقب أهالي مدينة بيسان بتفريمتهم خمسمائة جنيه (٤٤) .

وقد استمر خلال شهر مايو مهاجمة الثوار للقرى وقتل بعض اهاليها وأسر آخرين ، كما هاجموا عددا من الشرطة الاضافيين فى قرية بطولكرم وقتلوا ستة منهم واستولوا على اسلحة وذخائر (٤٥) . وأما بالنسبة لاشتباكات الثوار بالقوات البريطانية فقد كان هناك فى أوائل الشهر نشاط للثوار فى السامرة والجليل ، وحدث اشتباك كبيران يومى ٢٤ مايو فى منطقة الجليل ، ٢٦ مايو شمالى بفاح تكفا (٤٦) .

ونتيجة لزيادة قوة الثوار وفعالية نشاطهم فقد أجرت الحكومة البريطانية تغييرا فى القيادة العسكرية ، وحاول المندوب السامى الجديد ماكمايكل والقائد العسكرى الجديد جنرال هايننج التعاون لمواجهة الثورة، فأنشئت أسلاك شائكة على طول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية وأنشئت مراكز للشرطة فى وادى الأردن ، وبدأ التفكير فى تسليح اليهود واستخدامهم فى العمليات العسكرية ، وشن القائد العسكرى عددا من الحملات على الثوار مستخدما سلاح الطيران والوحدات المدرعة ، لكن هذه الحملات لم تحقق أهدافها لأن الثوار كانوا يتجنبون فى تلك الفترة دخول معارك مباشرة مع قوات السلطة (٤٧) .

ونظرا لاستمرار نشاط الثوار فى منطقتى الجليل والسامرة ، فقد احتلت القوات عددا من القرى بهدف « معالجة الحركات الارهابية التى أخذت مؤخرا فى الانساع » وفرض رقابة فعالة فى المناطق المذكورة (٤٨) . وكان من أثر ذلك تناقص الحوادث فى تلك المناطق وزيادة أعمال التخريب فى المرافق العامة وتفجير أنابيب البترول وزيادة الهجمات على الدوريات البريطانية والمستعمرات اليهودية النائية .

وأراد جمال الحسينى — عضو اللجنة العربية العليا ورجل المفتى الأول — أن يستفيد من نشاط الثوار فأرسل رسالة الى وزير المستعمرات البريطانى مالكولم ماكدونالد معلنا استعداد العرب « للموافقة على بقاء السكان الحاليين من اليهود فى فلسطين مع منحهم حقوقا كاملة ومساوية لحقوق المواطنين الآخرين ، واشراكهم بنسبة عدد سكانهم فى جميع

المؤسسات الحكومية مع منح اليهود في الأماكن التي يقطنونها وحدهم حكما ذاتيا « لكن هذه المبادرة لم تلق اهتماما ، فقد كان هناك تصميم على إقامة الدولة اليهودية (٤٩) .

وتوقفت المعارك في أواخر مايو وأوائل يونيو ١٩٣٨ لكن الثوار كانوا يقومون بأعمال عديدة مثل إطلاق النيران ليلا على معسكرات الجيش البريطاني (٥٠) . وحدث خلال الأسبوع الثاني من يونيو صدام شديد بين الثوار وقوات السلطة ، كما وقع حادث كان الأول من نوعه وهو قطع أكثر من أربع مائة متر من الأسلاك الشائكة التي أقامتها السلطة ونقلها مع بعض الأدوات إلى جهة غير معلومة (٥١) . وقد أكد التقرير السنوي للحكومة هذه الواقعة حيث ذكر أن حائط تيجارت قد دمر بطريقة سيئة أربع مرات ، وأن خطوات لحماية خط أنابيب البترول أدت إلى معركتين مع الثوار العرب ، وأن القوات العسكرية عملت في ٨ يونيو بمساعدة الطيران ضد عدد من قرى تل الكرمل الجنوبي وخليج الأردن (٥٢) .

وحميت الاضطرابات خلال النصف الثاني من يونيو ١٩٣٨ ووقع كثير من التخريب في خطوط المواصلات ، كما دمرت بعض المرافق الحكومية ، ولعل ذلك كان ردا على تصريح وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني بأن الاضطرابات ضعفت وصارت محصورة في بعض الأجزاء الشمالية (٥٣)

وبدأ اليهود يتحركون لتخفيف ضغط على القوات البريطانية وإثارة الرعب في قلوب المدنيين العرب وأحداث هوة بينهم وبين الثوار فوضعوا قنابل في أماكن التجمع بمدينة حيفا والقدس في أيام من شهر يوليو حيث بلغت الخسائر العربية خلال الشهر مائة قتيل ، ٢٠٦ جرحا (٥٤) .

ونظرا لأن الجماهير العربية في فلسطين لم تكن قد تعودت على عملية تفجير القنابل في المدنيين العزل ، فقد أصيبت بحالة من الذهول في أعقاب القاء القنابل ، وظلت مدينة القدس فترة من الوقت مضرجة ، وتعطلت الحركة تماما ، وتابعت الجماهير باهتمام ما ستخذه السلطة من إجراءات (٥٥) .

ويبدو أن مجلس الوزراء البريطاني كان قلقا في تلك الفترة نتيجة لعدم تمكن السلطة من السيطرة على الأمور في فلسطين ، لكن وزير

المستعمرات يطمئن زملائه الوزراء بجلسة ١٣ يوليو أن التعزيزات تتجسه بانتظام الى فلسطين ، وأن هناك ترتيبات لنجنيد جنود شرطة جدد ، وأن السير تشارلس تيجارت يعتقد أن السلطة بهذه التعزيزات ستكون قادرة على انجاز مهمتها ، وأنه واثق أن الارهاب سيقضى عليه فى القريب العاجل (٥٦) .

أما بالنسبة لاشتباكات الثوار مع القوات البريطانية ، فتشير البيانات الرسمية الى صدامات متفرقة مع الثوار فقدوا فيها خمسين قتيلا وجريحا على الأقل (٥٧) .

وفى الوقت الذى كان المد الثورى يتصاعد ويتعاضم كان الموقف الدولى يسوء ويتدهور مما دفع وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد الى القيام برحلة سرية الى فلسطين يومى ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٣٨ لعمل محادثات مباشرة مع المسؤولين البريطانيين ومحاولة البحث عن وسائل لايقاف الثورة .

وعندما وصل وزير المستعمرات الى فلسطين كان موقف الثورة كما يلى طبقا لما أوضحه له المندوب السامى والقائد العسكرى العام .

(أ) المدن مثل القدس وحيفا :

ان المشكلة الرئيسية هى قذف القنابل ، وليس هناك دليل على استيراد هذه القنابل من خارج فلسطين ، وقد تبين أن القنابل مصنعة محليا وأن بعضها معبأ بدرجة جيدة ، لكن السلطة لم تتوصل بعد الى أماكن تصنيعها ، وبناء على ذلك فإن الوضع فى المدن غير مستقر على الإطلاق .

(ب) الجليل والسامرة :

ان بناء حائط تيجارت كاد يتم ، لكن مغزاه ليس عظيما كما فهم أحيانا فهو فى الحقيقة بناء يستخدم كمانع اضافى لمقاومة الثوار وليس كمائع نهائى حتى أن الجنرال تيجارت صاحب فكرته يتنبأ بأنه خلال عشرين عاما سوف يعرف الحائط باسم « حماقة تيجارت » . وقد ساهم الحائط فى تقليل حركة مرور الرجال المسلحين عبر الحدود السورية كما أن الفرنسيين الآن أكثر مساعدة فى منع مرور الثوار والاسلحة ، لكن التأثيرات الرئيسية على حدود فلسطين تمثلت فى الاحتلال الناجح للقرى

الشمالية بواسطة القوات العسكرية والشرطة والمتابعة الفعالة لإنشاء طريق فى التلال الوعرة يمكن القوات من العمل بسرعة وفعالية كبيرة ، وقد تحسن الموقف بدرجة كبيرة فى هذه المنطقة المزعجة فى الأسابيع القليلة الأخيرة ، وليس هناك عصابات كبيرة متبقية ، وإنما يوجد عصابات صغيرة قليلة العدد نسبيا لكنها تتدعم فى المساء بأعداد كبيرة من الفلاحين العرب الذين يشاركون فى أعمال الثورة ليلا ويعودون فى الصباح الى بيوتهم ويبدون كمواطنين عاديين مسلمين .

(ج) المنطقة الجنوبية من فلسطين :

أصبحت هذه المنطقة هادئة نسبيا منذ عهد قريب لكن المندوب السامى والقائد العام يتشككان فيما اذا كانت هذه الحالة المؤقتة مستتمة .

تلك هى الصورة الداخلية للثورة كما عرضها المندوب السامى والقائد العسكرى السام على وزير المستعمرات والتى حاولا فيها التخفيف من حدة الموقف واظهار قدرتهما على السيطرة على الموقف وكبح جماح الثوار .

أما عن أهداف زيارة وزير المستعمرات لفلسطين فى تلك الفترة فيمكن نبينها من تلك المحادثات التى جرت بينه وبين المندوب السامى والقائد العسكرى العام والنمى شملت ثلاثة موضوعات رئيسية :

أولا : احتمال الاجتماع مع ممثلى العرب واليهود فى القدس

فقد ذكر وزير المستعمرات أنه ذهب أساسا لمحادثات معها لسكنه يعتقد أن أنر الزيارة يمكن أن تكون أفضل اذا استطاع مقابلة بعض القادة العرب واليهود — ولو على سبيل المجاملة — قبل مغادرته البلاد ، لكن المندوب السامى أوضح أنه يستطيع بسهولة أن يحضر ممثلى اليهود الى دار الحكومة ، لكنه يجد صعوبة فى تحديد العرب الذين يمكن دعوتهم الى الاجتماع ، فليس هناك سياسى عربى يمكنه أن يأتى الى دار الحكومة ويناقش الأمر مع وزير المستعمرات ، كما أنه لا يوجد تنظيم عربى سياسى يمكن لأعضائه أن يختاروا ممثلهم فى الاجتماع ، فقد حلت اللجنة العربية العليا ، وليس هناك سوى المجلس الاسلامى الأعلى الذى يشرف المندوب السامى على شئونه ، لكنه يتجنب عمدا أن يجعل من هذا المجلس مؤسسة سياسية فى ذلك الوقت ، وان كان يأمل فى نهاية الأمر

أن يصبح أعضاؤه هم قادة العرب السياسيون المعترف بهم فى مواجهة المتطرفين . وبناء على هذا الايضاح فقد رأى وزير المستعمرات صرف النظر عن هذه الفكرة التى كان حريصا على تنفيذها خلال وجوده بالقدس .

ثانيا : شكل الحكومة المناسب لمواجهة الثورة

أوضح وزير المستعمرات أنه يعتبر المشكلة الفلسطينية أعظم المشاكل الحادا وأهمية وأن عليه أن يعالجها فى المستقبل القريب ، لكنه لم يكن سعيدا لاستمرار الثورة فى البلاد ، مما جعله يفكر فى شكل الحكومة الذى يستطيع به مواجهة الموقف وهل تظل الأمور كما هى عليه أم تعلن الأحكام العرفية وتقام إدارة عسكرية كاملة ، لكنه توصل فى النهاية الى أن النظام الحالى هو النظام الأنسب ، وإن كان يود معرفة رأى المندوب السامى والقائد العام فى هذه النقطة .

وكان هناك اتفاق بين المندوب السامى والقائد العام فى بقاء الوضع كما هو عليه مالم تنشأ ظروف سيئة للغاية ، ورغم اعتقادهما أن الأمور قد تحسنت بعد تشكيل لجان فى مناطق البلاد المختلفة يشترك فيها ضباط سياسيون وعسكريون لكنهما كانا متخوفان من احتمال محاولة العرب خلق اضطراب جديد على مقياس كبير عندما تنتهى اللجنة الفنية من اعداد تقريرها أو عندما يقر البرلمان السياسة الجديدة للمشكلة .

ثالثا : اجراءات تحديد السياسة

فقد ذكر وزير المستعمرات للمندوب السامى والقائد العام انه يعلق أهمية كبيرة على ماتقرره الحكومة بشأن سياستها الجديدة بعد فحص تقرير اللجنة الفنية ، وأنه يأمل فى وضع سياسة بعيدة المدى تلقى قدرا معقولا من التأييد فى بريطانيا وفلسطين وأماكن أخرى ، وقد كان حريصا قبل أن تعلن الحكومة قرارها النهائى أن تقوم بمحاولة للتفاوض مع العرب واليهود فى مؤتمر يجمعهما فى لندن ، وإن ذلك سيجعل رأى العام الخارجى والحكومات المتعاطفة مع العرب تؤيد الحكومة البريطانية فى سياستها ، لكن وزير المستعمرات يتصور أن الصنوعة الرئيسية هى أن العرب واليهود لن يحضروا المؤتمر إذا كان التقسيم هو أساس المشكلة ، فإذا أمكن التغلب على هذه المشكلة ظهرت مشكلة أخرى ، وهى من الذى يمثل عرب فلسطين فى المؤتمر ؟ وفى رأى وزير المستعمرات أنه يجب ألا يمثلهم

عرب من خارج فلسطين ، والا يكون لحكام الدول العربية المجاورة أى دور رسمى فى شئون فلسطين وأن يكون عرب فلسطين هم ممثلو العرب فى المؤتمر ، لكن عرب فلسطين يحتمل ألا يوافقوا على أن يمثلهم شخص آخر غير أمين الحسينى ورجاله ، وأضاف وزير المستعمرات أن محمد محمود رئيس الوزراء المصرى وآخرين اقترحوا عليه الافراج عن الزعماء العرب المعتقلين فى سيشل كى يتفاوضوا مع الحكومة البريطانية نيابة عن عرب البلاد ، لكن وزير المستعمرات يعارض هذا الاقتراح بشدة لأن ذلك يعنى أن بريطانيا ستتنازل عن سلطتها فى فلسطين لرجال كانوا مسئولين عن الارهاب فى البلاد ، واستفسر من المندوب السامى عن امكانية وجود بديل لحضور المؤتمر بدلا من هؤلاء الزعماء .

وقد أجاب المندوب السامى أنه يؤيد أية محاولة للمفاوضات وأن كان يرى أن تكون تلك المفاوضات محدودة الوقت لأن الأمر يحتاج الى اتخاذ قرار عاجل بشأن سياسة الحكومة ، لكنه لا يؤيد فكرة مناقشة المشكلة مع المفتى أو رفقائه ، وأنه اذا قررت الحكومة البريطانية المفاوضة مع المفتى فيجب عليها أن تبحث عن مندوب سام آخر ، كما أنه يعتقد أنه يجب ألا يسمح للمفتى شخصا بالعودة اطلاقا الى فلسطين (٥٨) .

تلك هى الموضوعات الرئيسية التى ناقشها وزير المستعمرات مع المندوب السامى والقائد العام عند زيارته لفلسطين فى أوائل أغسطس ١٩٣٨ والتى يتبين منها أن الحكومة البريطانية كانت فى وضع حرج للغاية نتيجة لاستمرار الثورة فى فلسطين وأنها كانت حريصة على سرعة التوصل الى حل مناسب يرضى العرب واليهود على السواء ويهيىء الدول العربية المجاورة لتأييد سياستها عند اندلاع الحرب ، وأن الموقف الدولى كان يسهم بدرجة كبيرة فى دفع الحكومة البريطانية الى تبني سياسة جديدة غير سياسة الانحياز الكامل الى جانب اليهود .

وأما عن الموقف الداخلى فى فلسطين خلال شهر أغسطس ١٩٣٨ — أى بعد عودة وزير المستعمرات الى لندن — فقد ازداد اشتعالا وتوترا ، وفى ١٠ أغسطس هاجم الثوار الفلسطينيون بنك باركليز فى نابلس وأخذوا منه خمسة عشر الف جنيه (٥٩) . وفى ١٨ أغسطس تدور معركة هامة فى عكا يشارك فيها سلاح الطيران بدور هام (٦٠) كما حدثت معارك أخرى فى كل أنحاء البلاد (٦١) .

ومثلما حدث في نابلس فقد دخل الثوار مدينة الخليل واحتلوها وأحرقوا بنك باركليز كما اصطدموا بالجيش في معركة حامية اشتركت فيها ثلاثة عشر طائرة وثمانون مصفحة (٦٢) وأغتال الثوار في ٢٥ أغسطس مساعد حاكم منطقة جنين في مكتبه (٦٣) . كما نسف الجنود البريطانيون حوالي ١٢٠ منزلا عربيا في إحدى قرى عكا بسبب القاء قنبلة على سيارة عسكرية (٦٤) . وطبقا لرواية رويتر فقد اسقط الثوار في ٢٨ أغسطس طائرة عسكرية بريطانية شمالي طولكرم أثناء تعاونها مع الجيش في مقاتلة الثوار (٦٥) .

واستفادة من ذلك المد الثوري الذي شمل فلسطين كلها ، فقد عقد في تلك الفترة بتوجيه من اللجنة المركزية للجهاد مؤتمر في جبل طولكرم لقادة الثورة الرئيسيين ، ويتبين من قرارات المؤتمر عدة ملاحظات أهمها سيطرة الروح الثورية على تلك القيادات وحرصها على وحدة العمل الثوري وتصميمها على المقاومة الى النهاية . فقد كان من قرارات المؤتمر : —

— متابعة القتال حتى تنال فلسطين مطالبها القومية ، وتطبيق مشروع القتال لخمس سنوات بدعوة الشباب العربي الفلسطيني للجهاد .

— دعوة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ — ٢٢ سنة من أهل فلسطين الى الخدمة العسكرية ، واحالة كل من يتخلف للمحاكمة العسكرية .

— تأجيل دفع الديون لمدة سنة وابلاغ القرار للمصارف العربية والأجنبية والدائنين والمدنيين ، واحالة كل من يخالف ذلك أو يحاول الحجز أو بيع أراضي المدنيين أو أموالهم المنقولة الى المحكمة العسكرية (٦٦) .

وبحلول نهاية شهر أغسطس كانت الادارة الحكومية قد انهارت في المدن الرئيسية انهيارا كبيرا ، وأعرب القائد العسكري عن اعتقاده بأن ماحدث كان « من أعراض ما أصبح الآن روحا ثورية عميقة الجذور اجتاحت السكان العرب قاطبة وحفزتهم الى الدعوة الى حرب مقدسة ، ولقد بلغت سيطرة عصابات الثوار على جماهير الشعب . . حدا لم يعد معه مما يجانب الصواب ان يقال ان كل عربي في البلاد هو عدو كامن للحكومة مهما بلغت عواطفه الشخصية من الاعتدال » (٦٧) .

ويقتبين من رسالة مرسلة من المندوب السامي الى وزارة المستعمرات في ١٩١٨ أن الموقف يسوء سريعا وأن قادة الثورة أصبحوا أكثر احتراما ومهابة من المسؤولين البريطانيين ، وأن المواطنين المدنيين ينظرون اليهم كمهمين على الموقف ، وأن الحركة بشكل محدد هي حركة وطنية رغم أنها تدول جزئيا عن طريق فرض الأهوال على مقياس كبير ، وانها تهدف الى العصيان المسلح التام لاحداث انقلاب كامل في سياسة الحكومة البريطانية بشأن التقسيم والهجرة اليهودية ، وأن هناك حقيقتين أساسيتين في الموقف : —

الأولى : أنه اذا استبعد المفتي ورجاله فليس هناك قادة يمثلون عرب فلسطين سوى قادة الثوار ، وأن مجرد ذكر اسم « المعتدلين » أصبح يحمل معنى الاهانة .

والثانية : أنه اذا لم ترفض الحكومة سياسة التقسيم — صراحة أو ضمنا — فسوف تكنف المقاومة في سوريا وفي كل مكان بالشرق الأوسط .

وأرفق المندوب السامي برسائلته برقية عاجلة يحث فيها على التصميم على ضرورة نقل المفتي ومجموعته من سوريا ولبنان ، لأن ذلك يعني توجيه ضربة الى أعماق تنظيم الثوار (٦٨) .

وطوال شهر سبتمبر كان هناك مصادمات شبيه يومية بين الثوار وقوات السلطة وحدثت معركة كبيرة في ١٤ ، ١٥ سبتمبر استخدم الطيران فيها ، كما حدثت معركة أقل خطورة في ١٦ سبتمبر ، كما غارت عصابة كبيرة على مدينة بيت لحم ليلة ١٣ — ١٤ سبتمبر ودمرت مركز الشرطة ، وأحدثت اضرارا كبيرة في مبنى البلدية والبريد (٦٩) .

وكانت السلطة تعمل على تصعيد وسائلها لمقاومة الثورة كلما لجأ الثوار الى وسائل جديدة ، فقد قامت الطائرات البريطانية في أواسط سبتمبر بنسف عدة قرى عربية ، كما هاجمت الطائرات الجبال وأوقعت اصابات عديدة بالثوار .

ولم تتوقف عمليات الثوار وأنشطتهم خلال اكتوبر بل تصاعدت وتشعبت فقد فتكت مجموعة عربية تدعى « فصائل الموت » بعدد من

الجواسيس الذين حكمت عليهم محاكم الثورة بالاعدام ، واعتدى الثوار على بعض الناشطين وأحرقوا مبنى جريدة فلسطين ، وقتلوا حسن صدقي الدجاني ، كما شهد شهر أكتوبر احتلال الثوار لبعض المدن فترات معينة فقد دخلوا مدن طبريا ورام الله وبيت شعتا واريحا وغزة والقدس، مما دفع الحكومة الى اعلان حالة الطوارئ واغلاق حدود البلاد (٧٠) .

ووصلت الى فلسطين خلال الشهر تعزيزات عسكرية كبيرة ، وقامت القوات طوال الشهر بعمليات تفتيش واسعة النطاق في مدن وقرى كثيرة، وكانت تعتقل الكثيرين أثناء تلك العمليات ، كما قامت باحتلال مدينة القدس يوم ١٩ أكتوبر بعد أن كان الثوار قد جعلوا منها مركزا لتجمعهم .

أما عن معارك الثورة في هذا الشهر ، فقد حدثت ليلة ٢ أكتوبر والأيام التالية ثلاث صدامات بين الثوار والقوات البريطانية اثنتان في طبريا والثالثة قرب صفد ، كما هاجمت القوات بمساعدة الطيران عصابة كبيرة قرب ترشيحا في الجليل ، وحدث في ٢٠ أكتوبر قتال قرب طبريا ، كما هاجم الطيران في ٢٢ أكتوبر عصابة شمال غربي القدس .

وخلال الأيام التسعة الأولى من شهر نوفمبر استمرت القوات البريطانية في عمليات التفتيش في المناطق المختلفة ، وكان هناك بعض صدامات ثانوية بين الثوار وقوات الجيش (٧١) .

وفي ٩ نوفمبر اذاعت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الفنية مع بيان عن سياستها ، مما يحتاج الى توقف عن متابعة أحداث الثورة وتطوراتها كي نلم بذلك التقرير الذي يعتبر تراجعاً عن مشروع التقسيم وفكرته .

لجنة وودهيـد

كان من المتوقع أن تؤلف لجنة فنية لتخطيط الحدود بين الدولتين العربية واليهودية طبقا لما جاء في توصيات لجنة بيل ، لكن استئناف الثورة كان عاملا في تأخير تشكيل اللجنة بعض الوقت (٧٢) .

وكانت اختصاصات اللجنة طبقا لما ورد في الكتاب الأبيض في ٤ يناير ١٩٣٨ محددة في النظر في مشروع التقسيم الذي اقترحه اللجنة الملكية وحرية اقتراح تعديلات عليه بما في ذلك تغيير المناطق الموصى ببقائها

تحت الانتداب ، والتوصية بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها بحيث تتوفر على تلك الحدود بعض الشروط ، والبحث في المسائل الاقتصادية والمالية التي ينطوي عليها مشروع التقسيم (٧٣) .

وتم في شهر مارس تعيين تلك اللجنة برئاسة السرجون وودهيد وعضوية السر اليسون راسل والمستر برسيفال والمستر توماس ريد ، وكانوا جميعهم باستثناء راسل من موظفي حكومة الهند السابقين (٧٤) .

وتوضح الوثائق البريطانية أن النتيجة المطلوبة كانت محددة سلفاً منذ الأمام الأولى من تشكيل اللجنة ، فقد اقترح في مذكرة أعدها أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ مارس ١٩٣٨ أن يوضع أمام اللجنة الفنية مذكرة تتضمن أسباب اعتقاد الحكومة أن التقسيم هو حل غير منصف وغير عملي ، وأن الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية يكمن في تحديد الهجرة اليهودية (٧٥) وقد قامت وزارة المستعمرات في الأسبوع التالي بإبلاغ رئيس اللجنة الفنية بأراء حكومة جلالتة بشأن عمل اللجنة (٧٦) .

وغادرت اللجنة الفنية بريطانيا في طريقها إلى فلسطين في ٢١ أبريل ١٩٣٨ ، ووصلت القدس في ٢٧ أبريل ، وخلال الشهر التالي استقال أورمسبي فور من وزارة المستعمرات ، وخلفه مالكولم ماكدونلد الذي لم يسبق تورطه مع الصهيونية على طريقة سلفه (٧٧) .

وأعلن المندوب السامي بعد وصول اللجنة إلى القدس أنها ستنظر فيما يرسل إليها كتابة ، وأنها مستعدة لسماع من يريد أن يتكلم أمامها من أهل البلاد ، سواء بطريقة سرية أو علنية (٧٨) .

وحرصت اللجنة قبل استماعها إلى أية شهادات على التعرف على حقائق الأوضاع في فلسطين ، فلم تعقد جلساتها الأولى إلا بعد عدة أسابيع من وصولها إلى فلسطين ، قامت خلالها بزيارة مختلف أنحاء البلاد ، وقضت في شرقي الأردن تسعة أيام ، ثم عقدت اللجنة في مدينة القدس

خمسة وخمسين جلسة لسماع الشهادات وكانت كلها سرية باستثناء جليستين فقط ، وبعد عودتها الى لندن عقدت تسع جلسات أخرى كانت كلها سرية (٧٩) .

وقاطع العرب اللجنة بعد نداء من اللجنة العربية العليا دعت فيه الأمة بجميع أفرادها وهيئاتها « الى مقاطعة هذه اللجنة مقاطعة تامة وعدم الاتصال بها بأى صورة من الصور لأنها قادمة على أساس مشروع التقسيم الذى رفضته الأمة بأسرها ولأنه لا مجال للقول وابداء الراى الحر بسبب الاجراءات الظالمة والتدابير الصارمة التى اتخذتها السلطات البريطانية فى البلاد من اعدام وسجن واعتقال وتشريد واببعاد لجمهرة رجال البلاد المسئولين » (٨٠) .

ويبدو أن الثوار أرادوا أن يرهبوا من تسول له نفسه الاتصال باللجنة فاستقبلوها بزيادة نشاطهم العسكرى ، والقيام بهجوم عام على صفد قتل فيه تسعة من أفراد الشرطة العرب وستة من وجهاء طولكرم (٨١) .

ومع أنه لم يتقدم أحد من العرب للشهادة أمام اللجنة أو الادلاء بأية بيانات (٨٢) . لكن حزب الدفاع الوطنى كان هو الهيئة العربية الوحيدة التى تقدمت بمذكرة الى اللجنة ، ويعتقد أن هذه المذكرة كانت محاولة من الحزب لاسترداد السمعة التى فقدتها بعد انسحاب ممثليه من اللجنة العربية العليا قبل اعلان مشروع التقسيم ، وما أحدثه ذلك من استياء عربى من موقف الحزب ، ورغبة من الحزب أيضا لشغل الفراغ الذى تركته القيادة السياسية فى البلاد ، فقد أبدى الحزب فى مذكرته أسفه للسياسة الفاشلة التى تصر الحكومة البريطانية على انتهاجها ، واكد رفضه لمشروع التقسيم رفضا باتا وعدم استعدادة لتقديم بيانات للجنة مادامت صلاحيتها منحصرة فى البحث فى تنفيذ مشروع التقسيم ، وطالب الحزب فى نهاية مذكرته بانتهاء الانتداب وتأليف حكومة وطنية ذات سيادة تمثل جميع السكان وترتبط مع الحكومة البريطانية بمعاهدة على أن تضمن للأقليات حقوقها المشروعة وتحفظ النسبة القائمة بين العرب واليهود ، وأن يطلق سراح المعتقلين ويسمح للموجودين خارج البلاد بالعودة اليها (٨٣)

وتقدم أمير شرقى الأردن الى اللجنة بمشروع مفصل لدولة موحدة تضم فلسطين وشرقى الأردن ، ويكون لليهود فيها استقلالهم الذاتى فى

مناطقهم كما يكون لهم حق الهجرة المحدودة الى تلك المناطق والمشاركة في مؤسسات الدولة بحسب نسبتهم العددية ، وتكون الهجرة اليهودية الى المناطق العربية منوطة بموافقة العرب .

وحتى يلقي الأمير في روع اللجنة أن أبناء البلاد موافقون على مشروعه أرسل بعض المجهولين مذكرة الى اللجنة باسم علماء وأعيان ووجهاء المنطقة الشمالية يوافقون فيها على مقترحات الأمير ، وقد اكتشفت حقيقة المذكرة عندما أرسل رئيس اللجنة كتابا الى مفتي صدد يخبره فيها بتسلم المذكرة .

ومنع أن مشروع الأمير تجسّاهل مشروع التقسيم — الذي كان الأمير يرى فيه حلا عمليا للقضية — لكن موافقته على استمرار الهجرة الى فلسطين أثارت معارضة عربية كبيرة داخل البلاد وخارجها ، فقد أعلنت اللجنة العربية العليا أن العرب لا يوافقون على أي حل لا يتفق وميثاقهم ، وسارع حزب الدفاع الى اعلان عدم موافقته على المشروع لكن اللجنة أوضحت أن الاقتراحات خارجة عن حدود صلاحيتها ، وأن مهمتها مقتصرة على اعداد مشروع مفصل للتقسيم (٨٤) .

وبعد أن قدمت اللجنة الفنية تقريرها نشرته الحكومة البريطانية مع بيان عن سياستها في ٩ نوفمبر موضحة أن أعضاء اللجنة الأربعة أوصوا جميعهم برفض مشروع التقسيم الذي اقترحتة اللجنة الملكية ، وأن تقريرها تضمن البحث في مشروعين آخرين أسمتهما بالمشروع «ب» والمشروع (ج) ، وأن أحد أعضاء اللجنة حبا للمشروع «ب» بينما اعتبر عضوان آخران أحدهما الرئيس أن المشروع (ج) هو خير مشروع للتقسيم ، أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) لكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين (٨٥) .

وكانت خلاصة الآراء الرئيسية التي أبدتها اللجنة الفنية كما يلي :

حجم الدولة اليهودية

انه لا يمكن التوفيق بين عدم حرمان العرب الا من أقل عدد ممكن من الأمكنة التي يعلقون عليها أهمية خاصة وبين أن تكون المناطق المخصصة

للـيهود متسعة وخصبة الى درجة يتسنى معها تحسينها تحسينا اقتصاديا واسعا الا اذا امكن تهيئة السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة الى معظم المناطق التي اقترحت اللجنة الاحتفاظ بها تحت الانتداب البريطانى وتحسينها بفرض استيطان اليهود فيها ، وان المصروفات اللازمة لذلك لا يمكن الحصول عليها الا من الحكومة البريطانية .

موقف العرب واليهود

ان عرب فلسطين سيقاومون اى مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، وان تنفيذ مشروع اللجنة الملكية سيؤدى الى نشوب ثورة عامة لا يمكن اخمادها الا باجراءات عنيفة طويلة المدى .

اما بالنسبة لموقف اليهود فقد اشارت اللجنة الى ما قيل لها من ان اليهود لن يقبلوا باى مشروع لايفى بحاجة دولتهم المقترحة خاصة اذا كانت تلك الدولة لاتشمل حيفا والجليل وقسما من القدس .

الاقلية العربية فى الدولة اليهودية

انه يستحيل تخطيط حدود من شأنها ان لايدخل احد من العرب فى الدولة اليهودية ، وان مشكلة الاقلية لايمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريا ، وان هذا هو السبب الرئيسى لرفض اللجنة لمشروع اللجنة الملكية الذى يكاد يدخل فى الدولة اليهودية من العرب عددا مساويا لعدد اليهود فيها ، وان وجود خمسين الف عربى فى الدولة اليهودية طبقا لما تقترحه اللجنة افضل من وجود ثلاثمائة الف عربى فى الدولة اليهودية طبقا لمشروع اللجنة الملكية .

الدفاع

انه على الرغم من صغر الدولة اليهودية طبقا لمشروع اللجنة فانها تؤلف منطقة يسهل الدفاع عنها ، ولكن نظرا لعدم وجود حد فربى نهر الأردن يصلح كخط عسكري مناسب فان اللجنة ترى تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكريا ضد غارات المسلحين ، وانه لا يمكن اعتبار الحسد الموضح فى مشروعاتها صالحا لضمان سلامة الدولة اليهودية .

الإدارة

ان المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمصارف مثلا ستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للأموال التي تنفق عليها ، كما أن المواصلات ستكون في مجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة عن ذي قبل ، ولا مفر من فرض بعض القيود على تنقل الأشخاص بين المناطق المختلفة ، كما أن قيام الدولتين العربية واليهودية كحاجز بين منطقة القدس الخاصة ومنطقتي الانتداب الأخرتين سيكون مصدرا للصعوبات الإدارية .

المالية

يستحيل انشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها ، فالتخمين الذي أعده مدير مالية فلسطين يشير الى عجز سنوي في ميزانية الدولة العربية بما فيها شرق الأردن يبلغ مقداره (٦١٠٠٠٠ جنيه) تقريبا ، وعجز سنوي في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره (٤٦٠٠٠٠) جنيه تقريبا ، ووفر سنوي في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ (٦٠٠٠٠٠) جنيه تقريبا باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق ، وليس من الممكن ولا من الانصاف انشاء دولة عربية تقل إيراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ، فإذا أريد تنفيذ التقسيم فلا مناص من تقديم بريطانيا اعانة للدولة العربية تمكنها من موازنة إيراداتها بمصروفاتها . كما أن بريطانيا مضطرة الى مساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها ، ويعنى هذا أن التقسيم سيتكلف نفقة سنوية مقدارها (١٢٥٠٠٠٠) جنيه فلسطيني تقريبا . باستثناء نفقات الدفاع ، وهذه حالة لا يمكن للخرينة البريطانية تحملها ، ولكن قبل اصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرّة بنساء على هذا الاستنتاج يجب ان ينظر الى ما تكلفه فلسطين لبريطانيا في الوقت الحاضر والتي تتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في عام ١٩٣٨ ، فالاستعاضة من الوضع الحاضر الذي لاتعرف نهايته بمشروع يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه في السنة باستثناء نفقات الدفاع ليس من الضروري خروجه بالمرّة الى حيز التنفيذ اذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق من نواح أخرى .

واختتمت اللجنة تقريرها موضحة أن مسألة كون التقسيم مقبلاً للتطبيق تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية ، والاعتبارات العملية تتعلق بصورة خاصة بالصعوبات المالية والاقتصادية ، غير أن تلك الصعوبات من نوع لا تستطيع معه اللجنة - فى نطاق اختصاصها - أن تجد حلاً ممكناً لتذليلها ، لكنها بدلاً من اقرارها بالعجز عن التوصل الى مشروع عملى ، اقترحت شكلاً معدلاً للتقسيم على وجه يبدو لها - رغم أنه يحرم الدولتين من الاستقلال فى الشؤون المالية - صالحاً كأساس للتسوية اذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتحمل ما يترتب على تنفيذه من اعباء مالية .

أما الصعوبات المالية فان اللجنة لا تستطيع أن تتجاهل أن أحد الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله ، لكنها ترى أن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لايزال قائماً ، وانها تأمل أن تكون مقترحاتها أساساً لتسوية تأتى عن طريق المفاوضة (٨٦) .

ذلك هو تقرير اللجنة الفنية والذى كان أكثر موضوعية فى نتائجه من تقرير اللجنة الملكية ، فمن مراجعة التقريرين يمكن للمرء أن يتبين عديداً من الفروق الأساسية بينهما : -

أولاً : انه بينما رأت اللجنة الملكية أن هناك ظروفًا قاهرة تجعل من مشروع التقسيم أمراً محتماً ، فقد رأت اللجنة الفنية أن مشروع التقسيم بعد تعديله هو خير مشروع يمكن تقديمه فى حدود اختصاصات اللجنة ، كما أشارت فى أكثر من موضع من تقريرها الى المخاطر العديدة التى تكتنف أى شكل من أشكال التقسيم، وحاولت أن توفر فى مشروعها ظروفًا ملائمة للتسوية .

ثانياً : انه بينما كانت اللجنة الملكية تعطى الاهتمام الأول لمصلحة الدولة اليهودية باعطائها لليهود منطقة يقطن بها حوالى ثلاثمائة ألف عربى ، ويملك العرب فيها أكثر من ثلاثة ملايين دونم من الأراضى، فقد حاولت اللجنة الفنية أن تحقق شيئاً من التوازن ، فقصصا على حجم الدولة اليهودية. فى مشروعها وأصبح عدد العرب فيها حوالى خمسين ألف عربى .

ثالثا : انه بينما حاولت اللجنة الملكية أن تجد مبررات غير منطقية أو قانونية لمشروعها عندما أوضحت مثلا أنها منحت اليهود منطقة الجليل لأنهم احتفظوا بموطىء قدم فيها منذ أيام الشتات ، فان اللجنة الفنية لم توافق على ادخال تلك المنطقة فى الدولة اليهودية بسبب عروبتها وادخلتها فى المنطقة الانتدابية .

رابعا : ان اللجنة الملكية كانت متفائلة بدرجة كبيرة معتقدة ان التقسيم سيضع حلا نهائيا للمشكلة ، لكن اللجنة الفنية كانت اكثر تقديرا للامور وتفهما للعواقب ، فقد اشارت فى تقريرها الى أن العرب سيقاومون أى مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، وان اليهود لن يقبلوا بمشروع لا يفي بحاجات دولتهم المنتظرة . بل ان روح تقرير اللجنة الفنية ينم عن عدم موافقة اللجنة على أى مشروع للتقسيم أو على مبدأ التقسيم فى حد ذاته ، كما أنها أكدت انه لا يمكن تقديم رأى نهائى فى قابلية أى مشروع للتطبيق دون أن يؤخذ فى الاعتبار عدد من المسائل التى تخرج عن اختصاصات اللجنة .

فهل يعنى ذلك أن اللجنة كانت منصفة فى مشروعها للجانب العربى وأنها لم تتأثر بالضغط الصهيونى وان موازين العدالة انضبطت على يديها ؟ لا اظن ذلك صحيحا ، وانما يعتقد أن اللجنة قد خففت من ذلك الاجحاف الذى أنزله مشروع اللجنة الملكية بالعرب ، وكانت حريصة فعلا على تقديم مشروع يصلح أساسا للتسوية فى حالة اتجاه الحكومة البريطانية لمشروع التقسيم ، وقد رأينا فى بعض اللجان البريطانية السابقة أعضاء يأخذون مواقف معادية للعرب لكن هذه أول لجنة — فيما يعرف — يتماطف فيها أحد أعضاء اللجنة مع العرب (المستر ريد) ولا يمكن أن يحدث ذلك الا نتيجة اقتناع هذا العضو بقضيتهم ، لأن الوضع العربى فى ذلك الوقت لم يكن يسمح بالتأثير فى أعضاء تلك اللجان أو حتى باجراء بعض الاتصالات العربية الجانبية معهم كما كان يفعل الصهيوونيون .

ومهما كان نقييما لتلك اللجان وتحديد مواقف أعضائها ، فهى فى نهاية الأمر لجان بريطانية رسمية لايتوقع من أعضائها أن يخرجوا عن ذلك الاطار الذى حدد لهم الا بذلك القدر الضئيل الذى لا يحول نتائج الدراسة الى مايتعارض مع المصالح البريطانية .

ذلك هو تقرير اللجنة الفنية الذى سرعان ماتلقفته الحكومة البريطانية لتعلن فى بيان عاجل لها انها بعد امعان النظر والتدقيق فى تقرير اللجنة وما اظهره من خطورة الصعاب التى ينطوى عليها التقسيم بدرجة يصبح معها حلا غير عملى ، فائها ستواصل الاضطواغ بمهامها فى حكم فلسطين ومواجهة وسائل أخرى تكون متفقة مع التزاماتها تجاه العرب واليهود .

لكن الأمر الغريب أن الحكومة البريطانية تقول فى هذا البيان « أن الوصول الى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأسس لاقامة دعائم السلام والتقدم فى فلسطين » وانها نحقيقا لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوى الى ممثلين من عرب فلسطين والدول المجاورة والوكالة اليهودية للتداول معهم فى لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة ، وان الحكومة البريطانية «تعلق أهمية كبرى على الوصول الى قرار بهذا الشأن فى القريب العاجل ، فاذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول الى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن ، فان حكومة جلالته تتخذ قرارها الخاص على ضوء دراستها للمشكلة ومباحثات لندن ، ثم تعلن السياسة التى تنوى اتباعها » (٨٧) .

وليس الغريب فى الأمر هو توجيه دعوة لمؤتمر يشارك فيها العرب واليهود لكن الغرابة تتضح فى عودة الحكومة البريطانية الى الاعتقاد بأهمية تحقيق تفاهم بين العرب واليهود بعد أن كانت قد اعترفت فى كتابها الأبيض المؤرخ ٣ يوليو ١٩٣٧ ان التفاهم بين العرب واليهود امر مستحيل الوقوع .

وشىء طبيعى أن تتخذ الحكومة البريطانية من القرارات مايتفق ومصالحها ، لكن ليس من الطبيعى أن يتناقض السياسة البريطانىون فى بياناتهم الرسمية الى هذا الحد وخلال فترة زمنية قصيرة ، وهم الذين الفوا فن اعداد البيانات والتصريحات المرنة التى تصاغ بطريقة لولبية يصعب معها محاصرتهم ، مما يدل على أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة فى حل هذه القضية ، وانها كانت تناور وتماطل حفاظا على مصالحها الخاصة وعلى مصالح الحركة الصهيونية العالمية .

وأبدت اللجنة العربية العليا ارتياحها الى عدول الحكومة البريطانية عن سياسة التقسيم واتجاهها لأسلوب المفاوضة واشراك البلدان العربية

فى مباحثات لندن ، وانتقدت بعض فقرات من الكتاب الأبيض موضحة ان التفاهم بين العرب واليهود لا يمكن ان يتم مادام اليهود متمسكين بفكرة الوطن القومى اليهودى ، ثم أبدت اللجنة تخوفها من عدم تعيين أسس المفاوضات فى الكتاب الأبيض ، وأن العرب لا يمكنهم أن يفاوضوا الا على أسس الميثاق القومى الفلسطينى كما لا يوافقون على اعتبار اليهود طرفا فى قضية فلسطين ، ولا يدخلون واياهم فى مفاوضات على مصيرها (١٨) .

وأما النشاشيبيون فقد تقدم فخرى النشاشيبي بعد اذاعة بيان الحكومة البريطانية بمذكرة الى المندوب السامى مطالبا بحق التحدث نيابة عن ٧٥٪ من أصحاب المصالح فى البلاد وأكثر من نصف عرب البلاد .

وحاولت القوات البريطانية فى فلسطين تصفية الثورة ، فتابعته ضغطها على الثوار ، وأجرت عمليات تفتيش واسعة النطاق ، وقامت بحملة عسكرية كبيرة فى التلال جنوب غربى القدس بهدف التخلص من العصابات التى ركزت بنجاح على تخريب السكك الحديدية بين القدس واللد ، وكان لواء الجليل هادئا بشكل عام — بعد أن اطمأن عربيه الى تراجع الحكومة عن مشروع التقسيم — ورغم ما أبدته القوات العسكرية من حركة طوال نوفمبر ١٩٣٨ ، فقد استمرت أعمال الثوار فى المدن ولم تنقطع عمليات التخريب فى جميع أنحاء البلاد . كما لم تنقطع أنشطة الثوار خلال شهر ديسمبر وان مالت الى الانخفاض لكن الارهاب ظل موجودا فى المدن والقرى .

وتركز نشاط القوات العسكرية فى عمليات التفتيش الواسعة طوال الشهر ، ويقدر ان أكثر من ثلث القرى فى فلسطين قد فتشت بواسطة القوات العسكرية والشرطة .

وكان هناك صدامات رئيسية متعددة مع تلك القوات ، كما حدثت سلسلة من الهجمات على أشخاص وممتلكات عائلة النشاشيبي فى أعقاب اجتماع عربى نظمه فخرى النشاشيبي فى ٨ ديسمبر ١٩٣٨ لتأييد ماورد فى مذكرته الى المندوب السامى (١٩) .

وفى نهاية شهر ديسمبر ١٩٣٨ كان عدد من قادة الثوار قد ذهبوا الى دمشق لبحث الخطط القادمة وتدبير مايلزمهم من السلاح والمؤن ، وعادوا الى فلسطين فى يناير ١٩٣٩ حيث ركزوا غاراتهم على الموظفين البريطانيين واليهود وبدعوا جمع الضرائب فى المدن ، ففرضت الحكومة قيودا شديدة على وسائل النقل ، وكثرت احتجاجات العرب على وحشية القوات البريطانية وشراستها .

وخلال شهر فبراير ١٩٣٩ انتقل مركز الجاذبية والأضواء الى لندن حيث عقد المؤتمر الشهير الذى دعى اليه العرب واليهود وممثلو الحكومات العربية المجاورة ، والذى تابعتة الجماهير العربية باهتمام وأمل (٩٠) .

مؤتمر لندن

وكان البلاغ الرسمى الذى اذيع عقب نشر تقرير اللجنة الفنية قد تضمن أن الحكومة تنوى أن توجه الدعوة الى ممثلين عن عرب فلسطين والبلاد المجاورة والوكالة اليهودية للتداول معهم حول السياسة المقبلة ، وانه بالنسبة لعرب فلسطين فى هذه المباحثات فان الحكومة تحتفظ لنفسها بحق رفض وجود الزعماء الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف (٩١) .

ولعل تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم ودعوتها لعقد هذا المؤتمر ثم حرصها على أهمية الوصول الى قرار عاجل ، وعزمها على اتخاذ قرارها اذا لم يتوصل المؤتمر الى اتفاق سريع يوضح أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت اتخاذ موقف معين ، لكنها لأسباب مختلفة رأت مصلحة فى عرض ما أضمته على مؤتمر يضم كل الأطراف المعنية ، فليس أمرا طبيعيا أن تدعو الحكومة البريطانية الى مؤتمر ثم تعلن قبل عقده عن عزمها على اتخاذ قرارها اذا لم يتوصل المؤتمر الى اتفاق الا اذا كانت فعلا عازمة على اتخاذ سياسة محددة أو شبه محددة .

ويتأكد هذا المعنى من فقرات وردت فى خطاب وزير المستعمرات الذى القاه فى مجلس العموم فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٨ أشار فيه الى أنه فى أن يشرع فى هذه المباحثات قبل عيد الميلاد ، فاذا تعذر ذلك فهو يأمل أن يتم فى أوائل يناير ١٩٣٩ على الأكثر، وانه متأكد ان أعضاء المجلس لن ينتظروا

منه أن يدلى بمزيد من القول خاصا بالسياسة التي ستنتهجها الحكومة خلال
المباحثات (٩٢) .

فلقد كان هناك اقتناع لدى البريطانيين في ذلك الوقت بأن فكرة
الوطن القومي قد تحققت ، وإن بريطانيا وإن كانت غير مستعدة لترك
الصهيونيين وحدهم في مواجهة العرب قبل أن تطمئن تماما على قدرتهم
على المواجهة ، لكن المصالح البريطانية بعد أن توتر الموقف الدولي أصبحت
في حاجة الى موقف بريطاني جديد يعطى قدرا من الاستجابة لمطالب عرب
فلسطين ، ويمتص شيئا من غضبهم وثورتهم ، ويخفف من تلك الآثار
التي أحدثتها الثورة ومشروع التقسيم في العالم العربي والاسلامي ، ويهيئ
الجو للمستولين والحكام العرب لتبنى سياسة متعاطفة مع بريطانيا عندما
تضطرب الأحوال وينفجر الموقف الدولي . ولعل ذلك يفسر حرص الحكومة
البريطانية على دعوة عدد من الأقطار العربية لحضور ذلك المؤتمر والمشاركة
في ذلك الحوار الذي سيدور حول قضية .

واخذت الاتصالات تجري بين الحكومة البريطانية والحكومات العربية
بشأن عقد المؤتمر ، ووجهت الدعوة خلال نوفمبر ١٩٣٨ الى حكومات العراق
ومصر واليمن والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن ، وأما بالنسبة
لفلسطين فلم توجه الدعوة الى اللجنة العربية العليا لأنها كانت في نظر
الحكومة البريطانية هيئة غير شرعية ، وحاولت في بادئ الأمر فرض
ممثلي فلسطين فرضا ، ففقد أخذ المندوب السامي يفتح بعض الأشخاص
في الموضوع ، وأوعز لحكام البلاد باستطلاع رأي الجماهير ، فكانت
الاجابات شبه متفقة على الثقة في المفتي واللجنة العربية العليا ، فاتجهوا
الى بعض الحكام العرب لمساعدتهم في اختيار ممثلي عرب فلسطين حتى
يمكن توجيه الدعوة اليهم بأشخاصهم ، وأصرروا على أن يكون بينهم بعض
ممثلي حزب الدفاع .

ووقف المفتي ومن معه من أعضاء اللجنة العربية العليا موقفا قويا ،
وأصروا على أن يكون ذلك من حق اللجنة وحدها بعد أن انسحب ممثلو
حزب الدفاع من اللجنة قبل نشر تقرير اللجنة الملكية ، وجرت مراسلات
مع اللجنة في الموضوع خاصة من الملك عبد العزيز آل سعود الذي الح
على المفتي للتساهل ، لكن اللجنة العربية أصرت على موقفها ، فأعلنت

الحكومة البريطانية أن اختيار ممثلى عرب فلسطين متروك للعرب أنفسهم، واطلقت سراح المنفيين فى سيشل ، ويسرت نقلهم الى بيروت حيث يقيم المفتى ، واجتمعت اللجنة لاختيار أعضاء الوفد ، واتفق على أن يشارك أعضاء اللجنة جميعهم فى الوفد مع ضم موسى العلمى وأمين التميمى وجورج انطونيوس ، لكن المفتى اعتذر وعين جمال الحسينى نائبا عنه ، ويعتقد أن ذلك كان راجعا الى اصرار الحكومة البريطانية على عدم اشتراكه فى الوفد .

ونظرا لأن تلك الحكومة لم تكن قد صرفت النظر عن تمثيل رجال المعارضة فى الوفد ، فقد دعت الى لندن وفدا من رجال حزب الدفاع مؤلفا من راعب النشاشيبي وسليمان طوقان وعادل الشوا ويعقوب فراج وفخرى النشاشيبي .

وقررت اللجنة العربية العليا انسحاب وفددها من المؤتمر اذا أصرت الحكومة البريطانية على ضم بعض رجال الحزب الى الوفد ، لكنها عادت ووافقت بعد اتصالات جرت معها على اشتراك راعب النشاشيبي ويعقوب فراج فى الوفد (٩٣) .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد فقد اثير الموضوع مرة أخرى فى لندن قبل عقد المؤتمر ، حيث طالب رجال حزب الدفاع بأن يمثلوا فى الوفد بعدد مساو لرجالات المفتى ، وتأخر عقد المؤتمر عدة أيام حتى تم الاتفاق على ضم أربعة ممثلين من الحزب الى الوفد ، اثنين منهم بصفة مفاوضين واثنين كمستشارين (٩٤) .

وأصبح ممثلو عرب فلسطين فى المؤتمر هم : جمال الحسينى ، أمين التميمى وجورج انطونيوس ، عونى عبد الهادى ، موسى العلمى ، الفرد روك ، يعقوب الغصين ، فؤاد سابا ، راعب النشاشيبي ، لكن الأخير تخلف عن حضور المؤتمر لمرضه (٩٥) .

ورغم ماقد يؤخذ على موقف أمين الحسينى بالذات من اصرار على عدم اشتراك ممثلى حزب الدفاع الوطنى فى الوفد الفلسطينى ، فيعتقد أن هذا الموقف كان تعبيرا صادقا من أمين الحسينى عن مواقف الجماهير ومشاعرها .

ولم يكن ذلك هو الموضوع الوحيد الذى اثارته اللجنة العربية العليا قبل حضورها المؤتمر ، فقد طالبت بضرورة الاتفاق مع الحكومة البريطانية على الأسس التى تجرى المفاوضات على أساسها ، واثارت الحكومتان المصرية والعراقية هذا الموضوع مع الحكومة البريطانية ، لكنها رفضت الارتباط بأى موقف مسبق (٩٦) .

وتروى رسالة شخصية من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ان برقية أرسلت من الرياض الى اللجنة العربية العليا فى بيروت تؤكد أن أسس المفاوضات لا يمكن تحديدها الا فى لندن ، وانه ليس للعرب الا أن يشتركوا فى المؤتمر غير مقيدين بأى قيد ، وانه ليس من الانصاف أن يطلب من بريطانيا أن تقيد نفسها بشيء قبل عقد المؤتمر ، ويرجع دروزة هذا الموقف من بريطانيا الى خوفها من اليهود وحرصها على المساومة (٩٧) .

واتفقت الحكومات العربية على اجتماع ممثليها فى القاهرة قبل سفرهم الى لندن ومعهم وفد عرب فلسطين ليتفقوا على الخطة التى يسرون عليها ، واجتمعوا فعلا باستثناء توفيق أبو الهدى رئيس الوزارة الأردنية ، واتفقوا على الا يجلسوا مع اليهود على مائدة واحدة وأن يرتبطوا بالميثاق الفلسطينى ، أى وقف الهجرة وبيع الأراضي ، وقيام دولة مستقلة بأكثرية عربية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة ، وأن يضمن لليهود حقوقهم السياسية والمدنية ، ويكون للبلديات استقلال فى الشؤون المحلية ، وتكون اللغة العبرية لغة ثانية فى مناطق اليهود (٩٨) .

وافتح مؤتمر لندن صباح ٧ فبراير ١٩٣٩ واستمر حتى ١٧ مارس ١٩٣٩ ، وعقد خلال تلك الفترة أربعة عشر جلسة ، ونتيجة لرفض الوفود العربية الجلوس مع الوفد الصهيونى على مائدة واحدة كان الوفد البريطانى يجتمع مع الوفود العربية فى الصباح ومع وفد الصهيونى فى المساء . ورأس الوفد البريطانى المستر تشمبرلن الذى أعلن فى افتتاحه للمؤتمر أن وفده بلاده لن يقدم أى أسس للمباحثات قبل أن تتاح للعرب واليهود فرصة تامة لعرض مقترحاتهم .

والقى رؤساء الوفود العرب كلمات افتتاحية خلال الجلسات الست الأولى للمؤتمر ، وهى كلمات تتراوح بين الاتزان كما عبرت كلمتا الأمير

محمد عبد المنعم وتوفيق أبو الهدى ، وبين الاعجاب والمجاملة للبريطانيين كما ورد فى كلمتى الأمير سيف الاسلام الحسن ونورى السعيد ، وبين الصراحة المستحبة كما ورد فى كلمة الأمير فيصل ، ولكن ليس معنى ذلك أن هؤلاء الرؤساء لم يطالبوا بحقوق عرب فلسطين ، لقد فعلوا ذلك بطريقتهم الخاصة ، وعبر أكثرهم عنها لكن على استحياء ، فهم متعاطفون مع العرب ، لكنهم حريصون فى نفس الوقت على ارتباطهم ببريطانيا وعدم أخذ مواقف معادية لها .

وشارك فى المناقشات بعض أعضاء الوفود العربية : على ماهر وعبد الرحمن عزام وجورج انطونيوس ، فقد القى على ماهر بياناً فى الجلسة التاسعة كان تعبيراً عن الدبلوماسية الواعية التى تعرف ما يقال وما لا يقال وما هو الوقت المناسب للتحرك فقد القى بيانه فى وقته كان المؤتمر قد وصل فيه الى نقطة التقاء تسمح بإمكان الاتفاق فوقف محاولاً دفع المؤتمر الى الامام ، وطالب بحل سريع واضح وحاسم خاصة فى ظروف التطورات الدولية السريعة ، وأشار الى أهمية فلسطين بالنسبة لمصر والعالمين العربى والاسلامى ، وطالب بحل يكفل لجميع اليهود حقوقاً متساوية مع أهل البلاد ، ولبريطانيا مصالحها الجوهريّة والح على الحكومة البريطانية بوجوب اقامة دولة مستقلة فى فلسطين، وأعلن استعداد العرب لاقناع عرب فلسطين بقبول كل الضمانات والمصالح المعقولة .

وأما بالنسبة للوفد الفلسطينى ، فقد تحدث باسمهم طوال المؤتمر جمال الحسينى ، وقد أحسن عرض القضية ، وكان واضحاً وحاسماً ومعبراً عن مطالب عرب فلسطين :

(أ) الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال .

(ب) انتهاء تجربة تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين .

(ج) إلغاء الانتداب واستبداله بمعاهدة .

(د) وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي وفقاً باتاً سريعاً .

لكنه أكد فى نفس الوقت استعداد العرب للتفاوض لتأمين المصالح البريطانية المعقولة وحماية جميع الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية أو أية

أقلية أخرى في فلسطين ، ولم يكن جمال الحسينى متعنتا أو جامدا طوال جلسات المؤتمر ، بل كان مرنا مستعدا للتفاهم بشرط تحقيق الاستقلال لعرب فلسطين . حتى أنه رحب بتولى الدول العربية المجاورة وبريطانيا العظمى معا ضمان مركز الأقليات في فلسطين ، وكان لبقا قادرا على إخراج خصومه البريطانيين ، فعندما لاحظ في الجلسة العاشرة أن المستر مكدونالد أنفأض في ذكر مزايا الهجرة اليهودية بالنسبة للعرب رد عليه قائلا « ان المستر مكدونالد قد أغرق في حماسه للمزايا العظيمة التي جاءت بها الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى جعل العرب يبدوون كأنما ينقصهم الفهم أو الإدراك لما هو خير لهم أو ليس بخير لهم ، وقد قيل لهم انه لولا الهجرة لما كانت لهم اليوم قدرة شرائية ، وكاد يقال لهم انه لولا الهجرة لما كان لهم أطفال » بل انه استطاع بمنطقه أن يجعل المستر مكدونالد يعترف بنصيب بريطانيا في تدهور الأوضاع في فلسطين ، فعندما ورد في بيان المستر مكدونالد أنه مامن عربي أكره على بيع الأرض لليهود رد عليه جمال الحسينى بأنه موافق على أنه ليس ثمة إكراه بالمعنى القانونى ، ولكن اذا أحيط بكل العوامل الخاصة بالموضوع فإنه يتضح أن العرب أكرهوا على بيع أراضيهم وأنه على فرض أن العرب كانوا راغبين في البيع « فقد جاء وقت كان يجب فيه على الحكومة أن تتدخل كما فعلت في مصر وفي كينيا وفي السودان لمنع بيع الأراضي . ويجب أن يقال انه في الحالات التي حصل فيها البيع لليهود من ملاك كبار لم يكن المستأجرون العرب مسئولين عن البيع ، ولكن الحكومة كانت مسئولة عن طردهم بصفتهم مستأجرين » .

بهذا المنطق الواضح المقنع كان جمال الحسينى يتكلم طوال جلسات المؤتمر ، وبهذه الموضوعية كان يرد على السياسة البريطانية ويناقشهم ويقتنعهم ، لكنهم في النهاية ومهما كان اقتناعهم ببعض الحقوق العربية كانوا مرتبطين بسياسة تخدم أهدافهم ومصالحهم ، ولم يكونوا مستعدين للتراجع إلا بالقدر الذي يحفظ لتلك المصالح كيانها واستمرارها .

وكعادة الدبلوماسية البريطانية عندما تنطلق دائما من درجة محدودة ثم توافق شيئا فشيئا على بعض المطالب وكأنها تتنازل عن حقوق لها ، فقد أعلن مكدونالد في الجلسة السابعة أن الحكومة البريطانية تقبل المبادئ الآتية : —

١. — أن لا يكون هناك دولة يهودية .

٢ — أن لا يبقى الانتداب الى الأبد .

٣ — أن النية متجهة الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

لكن جمال الحسيني سرعان ماعلق بأن هذا الكلام ليس فيه جديد
وانه لايدفع بالموضوع خطوة واحدة الى الامام .

وفى الجلسة التالية وبعد مناقشات عديدة أعلن ماكdonلد أن الحكومة
البريطانية توافق على حق أهالي فلسطين فى الاستقلال ، لكنها لا توافق
فى الوقت الحاضر على فكرة أن يكون للأغلبية العربية الصوت الأعلى فى
الحكومة .

وبدا ماكdonلد يقسم بعض الاقتراحات فى الجلسة الحادية عشرة
ليستكشف بها جو المؤتمر ، فقد اقترح أن تعلن الحكومة البريطانية عزمها
على انتهاء الانتداب فى الوقت المناسب وأن تقوم مقامه دولة فلسطينية
مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة ، لكن وضع النظام الدستورى وأحكام
المعاهدة يحتاج الى هيئة تؤلف لهذا الغرض مما يجعل الحكومة البريطانية
فى حاجة الى مدة معقولة لتستعد للبحث فى تفاصيل الموضوع ، ولهذا
اقترح ماكdonلد أن يدعى الى مؤتمر مائدة مستديرة أخرى للاجتماع فى لندن
فى اواخر ١٩٣٩ نوكل اليه هذه المهمة . وأما عن موضوع الهجرة فقد
اقترح أن تحدد النسبة التى لايجوز تجاوزها فى آخر السنوات الخمس .
وأما عن الأراضى فقد قال ان الحكومة « ترى أن الوقت قد حان لتقييد
بيع الأراضى لليهود » .

وتكلم جمال الحسيني فى الجلسة التالية فأثار عدة نقاط ردا على
مقترحات ماكdonلد :

أولا : أن المؤتمر الحالى يستطيع أن يضع قواعد الاستقلال للدولة
الفلسطينية بدلا من تأجيل بحثها الى نهاية العام ، وأنه من اليسير
بعد ذلك الاتفاق على المسائل الدستورية .

ثانيا : انه ليس من الطبيعى أن تضع الدستور لحكومة مستقلة هيئة مؤلفة من بريطانيين وعرب ويهود ، وأن يضع شروط المعاهدة المنتظرة أناس تعينهم الحكومة البريطانية تعيينا .

ثالثا : ان الوفد العربى الفلسطينى لا يقبل أى زيادة فى عدد السكان بواسطة الهجرة ، وانه يصر على وقف الهجرة ونقل ملكية الأراضى الى اليهود .

واقترح تشكيل حكومة مؤقتة تكون مهمتها دعوة جمعية منتخبة تمثل أهالى فلسطين تتولى اعداد الدستور ، وأن يشتمل هذا الدستور على الضمانات التى يتفق المؤتمر عليها .

وعقب مكدونلد على ذلك بأنه لا يرى فى ملاحظات جمال الحسينى تقدما نحو التسوية المنشودة ، واقترح تشكيل لجنة محدودة للنظر فى تلك الاقتراحات ، موافق المؤتمر على تشكيل لجنة باسم « اللجنة السياسية » وطمأن مكدونلد أعضاء الوفد على التزام الحكومات البريطانية المختلفة بما يتوصل اليه المؤتمر .

وفى الجلسة الثالثة عشرة قدم مكدونلد اقتراحات نهائية من الحكومة البريطانية ، وأوضح أنه اذا لم يتم الاتفاق سريعا فان الحكومة البريطانية ستضع اقتراحاتها فى هذا الشأن وتعلنها فى الأسبوع التالى فى البرلمان .

وكانت خلاصة تلك الاقتراحات كما يلى :

أولا : المسألة الدستورية

١ — ان غاية الحكومة البريطانية هى إقامة دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة ، وقد تكون هذه الدولة ذات صبغة اتحادية .

٢ — انه ليس من أغراض الحكومة أن تصبح فلسطين دولة يهودية أو عربية ، ويشترك العرب واليهود فى الحكومة بما يضمن لكل منهما مصالحه الجوهرية .

٣ — يوضع الدستور فى الوقت المناسب بواسطة جمعية وطنية من أهالى فلسطين منتخبة أو معينة ، ويكون للحكومة البريطانية ممثلوها .

٤ — سبق اقامة الدولة المستقلة فترة انتقال تحتفظ فيها الحكومة البريطانية بمسئوليتها عن الحكومة .

٥ — يمنح اهالى فلسطين نصيبا متزايدا فى الحكومة عند استقرار الأمن والنظام ، ويكون ذلك على مرحلتين .

٦ — يجرى خلال سنتين — اذا سمحت ظروف فلسطين — انتخابات لمجلس تشريعى يكون تشكيله واختصاصه موضع بحث ومشاورة بين الأحزاب المختلفة ، ولا يتيسر من الآن تعيين وقت للانتقال من مرحلة الى أخرى فى فترة الانتقال كما لا يتسنى تحديد نهاية تلك الفترة أو تحديد وقت لقيام الدولة المستقلة وأن كان يرجى أن يتم ذلك خلال عشر سنوات ، وأن ذلك يتوقف على استقرار الأوضاع فى فلسطين ومدى نجاح التغييرات الدستورية « وليس فى وسع حكومة جلالة أن تفكر فى التخلّى عن مسئوليتها عن حكومة فلسطين ، الا اذا وثقت أن مدى الاتفاق بين الطوائف المختلفة فى فلسطين يسمح بإمكان قيام حكومة صالحة » .

ثانيا : الهجرة

١ — تكون الهجرة خلال السنوات الخمس التالية بنسبة ترفع عدد يهود فلسطين الى ثلث سكانها تقريبا — بشرط أن تسمح قدرة البلاد بذلك — ويمكن السماح خلال تلك السنوات بدخول خمسة وسبعين ألف يهودى .

٢ — يكون المندوب السامى صاحب السلطة فى تقرير ما تسمح به قدرة البلاد بعد أن يستشير فى ذلك ممثلى العرب واليهود .

٣ — لا يسمح بالهجرة اليهودية بعد انتهاء تلك السنوات الا بموافقة العرب واليهود والسلطات البريطانية .

ثالثا : بيع الاراضى

يحول المندوب السامى سلطة منع بيع الارض وتنظيمها ، وتعين مناطق يسمح فيها بحرية بيع الاراضى ، أو بيعها بقيود ، أو يحرم بيعها ، ويستمر ذلك طيلة فترة الانتقال .

وفى الجلسة الرابعة عشر والأخيرة التى وفد فلسطين والوفود العربية بياناتهم الختامية ، وكانت ملاحظات جمال الحسينى على المقترحات البريطانية كما يلى :

أولا : المسألة الدستورية

يقبل الوفد الفلسطينى مبدا فترة الانتقال بشرط تعيين مدة محددة لها .

ثانيا : الهجرة

يرحب الوفد باعتراف الحكومة البريطانية « بأن من الواجب أن تنتهى هجرة اليهود الى فلسطين » لكنه يرى « أن عدد السكان الحالى أكثر مما تستطيع البلاد احتماله » .

ثالثا : الأراضى

يرى الوفد أن هناك ضرورة فى تحريم بيع الأراضى لليهود ، خاصة وأن الأراضى التى يملكها العرب لا تكفى لسد حاجة نصف الزراع العرب طبقا لما أوضحتها اللجنة الفنية ، كما أن اليهود يملكون مساحات كافية غير مستغلة .

وأما كلمات ممثلى الوفود العربية فى نهاية الأمر فقد دارت حول تأييد موقف عرب فلسطين ، والالاحاح على الحكومة البريطانية لتعديل سياستها، والرجاء فى أن تظل العلاقات الطيبة قائمة بين بريطانيا والدول العربية جميعها . ولم ينس الأمير سيف الاسلام الحسن أن يشكر بريطانيا على دعوتها اليمن للمشاركة فى مداوالات المؤتمر ، وأن يشكرها كذلك على الروح التى سادت المباحثات مؤكدا أنه مهما تكن النتيجة التى يتمخض عنها المؤتمر فإنها لن تؤثر فى تقديره لهذه الروح الرائعة (٩٩) .

تلك هى الجلسات الرسمية التى عقدها مؤتمر فلسطين فى لندن فى أوائل عام ١٩٣٩ والتى انتهت بعدم إمكان التوصل الى اتفاق لتسوية القضية ، وقبل أن تناقش أسباب فشل المؤتمر يحسن الإشارة الى نقطتين هامتين :

الأولى : أن جمال الحسينى وبعض المندوبين العرب أثاروا فى جلسات

المؤتمر الأولى موضوع مراسلات الحسين مكماهون ، وأكّدوا دخول فلسطين ضمن المنطقة التي طلب الشريف حسين منحها الاستقلال بعد الحرب ، فتقرر في الجلسة السادسة للمؤتمر تشكيل لجنة لدراسة تلك المكاتبات وتقديم تقرير الى المؤتمر بشأنها ، وقد شكلت اللجنة المذكورة من نوري السعيد وعبد الرحمن عزام وعوني عبد الهادي وموسى العلمي وجورج انطونيوس ممثلين عن الوفود العربية ، واللورد موم قاضي القضاة بانجلترا وأحد المستشارين القضائيين من وزارة الخارجية البريطانية ممثلين للحكومة البريطانية ، وعقدت اللجنة أربع اجتماعات بمجلس اللوردات حيث درست تلك المكاتبات وما يتعلق بها من وثائق ، لكن أعضاء اللجنة لم يستطيعوا الوصول الى اتفاق على تفسير المكاتبات ، وان كان مندوبا بريطانيا قد أبلغا المندوبين العرب أن حجة العرب كما شرحت للجنة « ولا سيما فيما يتعلق بمعنى عبارة أجزاء من بلاد الشام واقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لها من القوة أكثر مما كان يبدو من قبل » كما وافق المندوبان « على أن فلسطين كانت داخلية في المنطقة التي طالب بها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في ١٥ يونية ١٩١٥ ، وأنه ما لم تكن فلسطين قد استثنيت فيما بعد من هذه المنطقة فإنه يجب عدها داخلية في المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى بالاعتراف بالاستقلال العربي فيها وتأييده ، وهم يذهبون الى أن التفسير الصحيح للمكاتبات يجعل فلسطين مستثناة ولكنهم يعترفون بأن العبارة التي تضمنت هذا الاستثناء لم تكن محددة صريحة ولا غير قابلة للخطأ كما ظن وقتها » .

وقد عرضت اللجنة في بحثها الى « اتفاق سايكس بيكو » والى « تصريح بالفور » والى « رسالة هوجارث » والى « التصريح للسبعة » والتصريح البريطاني الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ وغيرها ، ورأت اللجنة أنه ليس من اختصاصها ابداء رأى في التفسير الصحيح لتلك البيانات ، لكن أهم ما انتهى اليه بحث اللجنة هو قولها في نهاية تقريرها المقدم الى مؤتمر لندن والذي اعتبر وثيقة رسمية صادرة عن المؤتمر « على أن من رأى اللجنة مع ذلك أن من الجلى من هذه البيانات ان حكومة جلالته لم تكن حرة في التصرف في فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالي فلسطين ومصالحهم ، وان هذه البيانات يجب أن تدخل في الحساب عند محاولة

تقدير المسئوليات التي احتملتها حكومة جلالتة حيال هؤلاء الأهالى كنتيجة للمكاتبات كائننا ماكان تفسيراها « (١٠٠) » .

وأما النقطة الثانية المتعلقة بهذا المؤتمر فهي خاصة بتلك المباحثات الجانبية التي دارت يومى ٢٣ ، ٢٤ فبراير بين بعض المندوبين العرب واليهود تحت رعاية الحكومة البريطانية ، والتي اعتذر وفد عرب فلسطين عن حضورها ، ولم يتمكن المجتمعون من تحقيق أية نتيجة .

ذلك هو مؤتمر فلسطين الذى انتهى بالفشل ولم يحقق نتائج ايجابية بالنسبة للقضية الرئيسية ، ولا أظن أن الحكومة البريطانية كانت تنتظر منه أن يحقق تلك النتائج ، فتقارير خبرائها تؤكد استحالة التوفيق بين المطالب العربية والصهيونية ، والصهيونيون يؤكدون ويعلنون فى مؤتمراتهم وتصريحاتهم أنهم لا يقبلون بأى حال أن يظلوا أقلية فى البلاد أو أن تسيطر الأغلبية العربية على مقدراتهم ، وإذا كان الوطن القومى اليهودى قد أقيم فعلا فإن بريطانيا لايمكن أن تترك هذا الكيان دون تدعيم ومساندة حتى يستطيع الاعتماد نسبيا على قواه الذاتية ، وبالإضافة الى ذلك فإن نذر الحرب العالمية الثانية كانت قد تتابعت ولابد أن تستفيد دول الحلفاء من الصهيونية العالمية ، لكن المصالح البريطانية فى نفس الوقت كانت تحتاج الى شىء من الموازنة — ولو من الناحية الشكلية — بالنسبة لعرب فلسطين تبدو فيها بريطانيا وكأنها حريصة على حل القضية وتسوية الموقف، ويظهر فيها عرب فلسطين بمظهر المتشدددين فيفقدون شيئا من تعاطف المسئولين العرب وتأييد الجماهير العربية ، لكن ممثلى عرب فلسطين فى المؤتمر ارتفعوا الى مستوى الموقف ، ودافعوا عن مطالب شعبهم ، ولم يساوموا أو يزايدوا بل أنهم أبدوا فى نفس الوقت مرونة واستعدادا لتأمين المصالح البريطانية المعقولة وحماية جميع الحقوق المشروعة لليهود ، ولا يمكن أن يطلب منهم أكثر من ذلك ، ولو كانت القضية قائمة بينهم وبين البريطانيين فقط لكان من المحتمل أن يتفاوضوا مؤقتا عن بعض المطالب على أمل أن يستعيدوها فى المستقبل ، لكن التنازل عن بعض الحقوق للصهيونيين يعنى ضياع ذلك الحق الى الأبد ، ولا يمكن أن يكون تقديرنا لهذا الموقف موضوعيا إذا كانت نظرتنا منطلقة من تطورات القضية الفلسطينية فيما بعد ، فموقف عرب فلسطين فى المؤتمر كان موقفا طبيعيا

ومعبرا عن رأى عرب فلسطين ، حتى أننا نجد شخصية معندلة مثل على ماهر يشير الى هذا الموقف فى كلمته الختامية التى القاها باسم الوفد المصرى « أما من الناحية العربية فان الوفد الفلسطينى لم يقصر فى اظهار روح التساهل ، وقد أثبت انه مستعد لأن يقبل كل ضمان معقول لجالية يهودية ممتازة » (١٠١) .

والحق أنه لم يكن فى المقترحات البريطانية ما يشجع على قبولها
لسببين : —

أولا : أنه ورد بها « ان غاية حكومة جلالته هى اقامة دولة فلسطينية مستقلة قد تكون ذات صبغة اتحادية » فليس هناك استعداد للاعلان عن قرار للحكومة البريطانية ، وانما هى غاية وليست قرارا أو التزاما وهى كلمات ما أسهل تفسيرها وتبريرها فى الوقت المناسب ، كما أن عبارة « ذات صبغة اتحادية » معناها احتمال وجود ولاية يهودية داخل الدولة وهو ما كان يرفضه عرب فلسطين .

ثانيا : ان حكومة بريطانيا لم تحدد وقتا معينا لانتهاء فترة الانتقال واقامة تلك الدولة ، وانما هى « ترجو أن يتسنى الفراغ من هذه المراحل كلها فى عشر سنوات ، ولكن هذا يتوقف على الحالة فى فلسطين وعلى مبلغ نجاح التغييرات الدستورية المختلفة فى فترة الانتقال ، واحتمالات التعاون المستمر فى الحكومة بواسطة أهل فلسطين ، وليس فى وسع حكومة جلالته أن تفكر فى التخلّى عن مسئوليتها عن حكومة فلسطين الا اذا وثقت أن مدى الاتفاق بين الطوائف المختلفة فى فلسطين يسمح بإمكان قيام حكومة صالحة » أى أنه لم يكن من المتوقع قيام تلك الدولة بعد أى مدى من السنين، لأن كلا من هذه الشروط التى كانت شرطا لقيام الدولة لا يمكن ضبطها أو ضمانها .

ونظرا لعدم الموافقة على المقترحات البريطانية ، فقد أدخل بعض مندوبى الدول العربية تعديلات عليها كان أهمها أن تؤسس حكومة فلسطينية مستقلة من وزراء فلسطينيين ، وان يوضع الدستور بواسطة جمعية فلسطينية منتخبة ، وتصبح فلسطين مستقلة استقلالاً كاملاً خلال عشر

سنوات ، وإذا تعذر ذلك يعقد مؤتمر بريطاني فلسطيني عربي للنظر في الأمر ، وأن تستمر الهجرة اليهودية بمعدل قدرة اثنا عشر ألفا في السنة لمدة خمس سنوات ثم توقف الهجرة نهائيا الا بموافقة العرب .

وأجرت الحكومة البريطانية تعديلات على هذه المقترحات ، وارسلتها وزارة المستعمرات الى مصر كي تبحثها وفود الدول العربية التي كانت قد عادت الى بلادها ، فأجرت فيها تلك الوفود عدة تعديلات ، وبعد استشارة الوفد الفلسطيني واللجنة العربية العليا في لبنان وضعت الوفود العربية صيغة جديدة أرسلت للحكومة البريطانية لكنها لم تأخذ بهذه الصيغة ، وأصدرت الكتاب الأبيض في ١٧ مايو ١٩٣٩ متضمنا خططها السياسية الجديدة (١٠٢) .

الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩

ويتفق الكتاب الأبيض في خطوطه الرئيسية مع المقترحات الأخيرة التي قدمتها الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن مع زيادة أو نقص في بعض التفاصيل كما أنه ممتلئ بالعبارات المطاطة غير المحددة التي تحمل أكثر من معنى ولا يمكن الالتزام بتفيذها ، فعبارة « ان الهدف الذي ترمى اليه حكومة جلالتة هو أن تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة ... » تعنى أن هناك هدفا قابلا للتحقيق أو عدمه ، وليس هناك التزام محدد قبل بريطانيا ، وعبارة « حالمًا يتوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة ألا وهي سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم » هي عبارة فضفاضة لكنها في الحقيقة قد لا توضع موضع التنفيذ أبدا ، لأن توطيد الأمن توطيدا كافيا في بلد مثل فلسطين مسألة لا يمكن ضمانها ، كما أنه يمكن لفرد واحد أن يعطل تنفيذها ، وحتى لو تحقق المستحيل وتوطد الأمن توطيدا كافيا فمن الممكن للحكومة البريطانية ألا ترى فيه ذلك ، أو ترى فيه هدوءا قد يسبق العاصفة مثلما تعودنا في بعض مواقف الحكومة البريطانية في فلسطين ، وعبارة « ان حكومة جلالتة لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة . ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الأمر تطورا دستوريا في محله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحبيزه لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالتة مستعدة

لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك « قد يثرثب على تنفيذها مثلا أن يطلب العرب تشكيل هيئة تشريعية ولا يطلب اليهود ذلك فيتعطل تشكيل الهيئة لأن جزءا من الرأي العام لا يطلب هذا التشكيل ، كما أن ربط تشكيل الاداة اللازمة بسماع الأحوال المحلية معناه الاعتماد على حائط مائل يستحيل ضمان استمراره . الى غير ذلك من تلك العبارات التي تعنى فى النهاية أن افساد الفلسطينيين متروكة لمهب الرياح ، وأن كيانهم لا يستند الى أساس راسخ وأن مستقبلهم مرهون بتقديرات البريطانيين للموقف .

وأما ما جاء خاصا بالسماح بادخال ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودى فقط خلال خمس سنوات وعدم زيادة عدد السكان اليهود فى فلسطين الا الى مايقرب من ثلث مجموع السكان فإنه يمكن عن طريق الهجرة غير المشروعة أن يتحلل منه .

كما أن منح سلطات للمندوب السامى تخوله منع وتنظيم انتقال الاراضى حتى فى حالة تنفيذه والالتزام به لم يكن ليؤثر كثيرا على الكيان الصهيونى فى فلسطين لأن مساحة كبيرة من اخصب اراضى البلاد كانت قد وقعت فعلا فى يد الصهيونيين ، كما أنهم كانوا يمتلكون فى ذلك الوقت مساحات كافية لم يستغلوها بعد .

ومهما كان الأمر بالنسبة لسياسة الكتاب الأبيض ، فقد عرض على مجلس العموم فى ٢٢ و ٢٣ مايو وتلخص دفاع وزير المستعمرات عنه فى أنه خير وسيلة للوفاء بتعهدات بريطانيا للعرب واليهود معا ، ولصيانة المصالح البريطانية بالمحافظة على صداقة العرب وتأمين خطوط المواصلات الامبراطورية ، ودافع بعض النواب عن العرب مثل المستر كروسبى وناصر آخرون اليهود واعتبره المستر تشرشل تراجعا من بريطانيا أمام الارهاب العربى ، لكن مجلس العموم وافق على الكتاب بأغلبية ٢٦٨ صوتا ضد ١٧٩ (١٠٣) . كما وافق عليه مجلس اللوردات أيضا (١٠٤) .

والقى وزير المستعمرات البريطانى بياننا أمام لجنة الانتداب الدائمة فى ١٥ يونية ١٩٣٩ حول سياسة الكتاب الأبيض التى قررت الحكومة اتباعها وأوضحت لجنة الانتداب فى تقريرها الى مجلس العصبة أن أربعة من أعضائها — وهم مندوبو بلجيكا وسويسرا وهولندا والنرويج —

« لا يشعرون بقدرتهم على القول بأن سياسة الكتاب الأبيض تنهق وصك الانتداب » وان الأعضاء الثلاثة الآخرين — وهم ممثلو بريطانيا وفرنسا والبرتغال — اعتبروا « ان الظروف السائدة تبرر سياسة الكتاب الأبيض بشرط ان لا يعارضها مجلس العصبة » .

وكان تقرير لجنة الانتداب الدائمة دليلا جديدا على قوة النفوذ الصهيوني في تلك اللجنة فقد اجمع اعضاؤها على أن سياسة التقسيم التي جاء بها تقرير اللجنة الملكية والملاحظات التي وردت في تقرير لجنة الانتداب في أغسطس ١٩٣٧ بشأن نظام المقاطعات لم تفقد شيئا من قوتها ، وتمنت اللجنة أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في تلك المقترحات (١٠٥) .

ويبدو أن موضوع تجاهل الدول الكبرى لقرارات المنظمات الدولية ليس شيئا جديدا في عالمنا المعاصر ، فقد وردت العبارة القالية في خطاب القاه وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد في مجلس العموم البريطاني بشأن موقف لجنة الانتداب الدائمة من الكتاب الأبيض « واني اؤكد للمجلس تأكيدا لا لبس فيه بأنه اذا توصل مجلس عصبة الأمم الى قرار من شأنه حسب رأينا أن يشتمل على ضرورة تغيير الانتداب فلن نتخذ في حينه اجراءات لتنفيذ هذا التغيير الى ان تعطى للمجلس فرصة أخرى لدرس الموقف » وقد حدث بعد ذلك أن قامت الحرب العالمية الثانية ، ولم يعرض قرار لجنة الانتداب على مجلس العصبة (١٠٦) .

وقد ذكر لي عوني عبد الهادي أن أعضاء الوفد العربي الفلسطيني رفضوا المشروع لأنهم طلبوا تشكيل الحكومة الفلسطينية منذ البدء بحيث يكون ثلثاها عربا والثلث الباقى يهودا بينما أصرّت الحكومة البريطانية على تشكيل الحكومة الفلسطينية خلال فترة الانتقال وأن رأيه كان قبول الاقتراح البريطاني ، كما أن الدول العربية كانت تحبذ المشروع غير أنها اكتفت بإسداء النصيح لأنها كانت ترى أن تكون الكلمة الأخيرة فيه لعرب فلسطين أنفسهم (١٠٧) .

وكان رد فعل العرب بالنسبة للكتاب الأبيض متنوعا ، فقد كان قسم معين من الحكام راغبا في قبوله وان كان متشككا في صدق نية الحكومة البريطانية ، وأما القسم الآخر فقد قرر رفض تلك السياسة نظرا لمصدم

تحقيقها آمال عرب فلسطين التي تمثلت في الفاء تصريح بالفور والانداب ومنح الاستقلال للبلاد (١٠٨) .

اما بالنسبة لردود فعل الكتاب الأبيض ففى عرب فلسطين ، فيوضح تقرير مرسل من القنصلية المصرية بالقدس الى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٢ يونيو ١٩٣٩ أن عرب فلسطين آثروا الهدو وضبط النفس ولم يتعرضوا للكتاب بخير أو شر الى أن يسمعو كلمة اللجنة العربية العليا وقرار مفتى فلسطين . وقيل فى هذا الصدد أن تفاؤل المفتى فى أول الأمر دفعه لأن يوعز الى أنصاره فى آخر أبريل ١٩٣٩ بالسكف عن القتال ، فتمتعت البلاد فعلا بفترة سلام باستثناء بعض حوادث الاغتيالات التي ارتكبت باسم الثورة ، فلما صرح وزير المستعمرات فى مجلس العموم بأن الحكومة البريطانية قررت حرمان المفتى من حق العودة الى بلاده الى أجل غير مسمى انقلبت الأوضاع فى فلسطين ، وبدأ الثوار ينظمون أنفسهم .

وأما بالنسبة لموقف اللجنة العربية العليا من الكتاب الأبيض ، فقد أصدرت بيانا فى ٣٠ مايو تضمن الملاحظات التالية : —

١ — ان الخطة السياسية للكتاب الأبيض لم تحقق مطالب العرب وانها أحيطت بكثير من الغموض وعدم التحديد .

٢ — ان الاستقلال الموعود منوط بقيود تجعله أقرب الى الخيال منه الى الحقيقة .

٣ — ان الوطن القومى الذى هو أصل الداء ما يزال قائما ويراد تثبيته .

٤ — ان الهجرة اليهودية مضمونة الاستثمار لخمس سنين تحت اشراف ادارة سبق أن أدخلت مئات آلاف المهاجرين وعشرات آلاف المهربين .

٥ — ان باب بيع الاراضى مازال مفتوحا وتحت رحمة الظروف والمنسذوب السامى واعتبرت اللجنة كل هذا تماديا فى التعنت وابتعادا عن الحل الجدى للمشكلة ، ومن أجل هذا فقد أعلنت باسم الشعب العربى فى فلسطين رفضها لهذه الخطة وعدم تعاونها مع الحكومة البريطانية فى تنفيذها لسكن اللجنة العربية العليا لم تبين شكل وحدود عدم التعاون الذى ستنفذه مع الحكومة البريطانية .

وأما عن موقف حزب الدفاع الوطنى الذى يرأسه راعب النشاشيبي ، ويؤيده الانجليز بالمال والوسائل الأخرى فقد أخذ يسعى لجمع الاتصار ويروج للسياسة البريطانية الجديدة بمختلف الوسائل ، وكان راعب النشاشيبي يطمع فى أن يؤلف أول حكومة وطنية بعد انتهاء مدة الانتداب ، وأعد حزبه بياناً بشأن موقفه من الكتاب الأبيض — رفضت الصحف العربية أن تنشره أو تشير إليه — أعلن فيه أنه يجد فى السياسة الجديدة للحكومة البريطانية أساساً صالحاً للمستقبل رغم أنه لا يحقق كل الأمنى الوطنية .

وأما عن موقف الجماهير فيوضح التقرير أن الظواهر تدل على أن العرب بعدما حل بهم من الكوارث وبعد أن اشتدت السلطة العسكرية فى وسائل القمع أصبحوا يميلون الى السلام والى الحياة الطبيعية .

وقد حدث فى الفترة الأخيرة بعد استشهاد عبد الرحيم الحاج محمد وابتعاد عارف عبد الرازق عن ميان القتال أن ضعفت المقاومة وبعدت الثورة عن أهدافها وأصبح أغلب حوادث الاغتيال يقع نتيجة للدوافع الشخصية أو الخصومات الحزبية وان كانت حركة الثوار قد نشطت بعض الوقت (١٠٩)

وتعطى رسالة شخصية مرسلة من عجاج نويهض الى عونى عبدالهادى فى ٢٦ مايو ١٩٣٩: شيئاً عن أحوال العرب فى تلك الفترة « . . . ان حالة الأهالى الحقيقية أصبحت بادية الانحلال والضعف . نهكت قواهم واضمحلت عزائمهم . . . فالناس بلغ منها الضجر كل مبلغ ولا خلاف فى هذا. بين المدينة والقرية والساحل والجبل والشمال والجنوب ، فطاقة الأهالى على السير السلبى لا اعتقد أن هناك واحد بالألف ممن يعتقد بها ، ولهذا يكون من الضرورى عند النظر فى الخطة المقبلة التى تعينها اللجنة العليا ان تأخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الحاضرة » (١١٠) .

فى مثل تلك الظروف النفسية والاجتماعية والعسكرية السيئة قدر للثورة الفلسطينية أن تخبو دون اعلان وأن تنطفئ دون تحقيق منجزات مباشرة ، ومع تدهور الموقف الدولى فقد بدأت نذر الحرب تشد اهتمامات الناس ، وتأجل البت فى القضايا المحلية والوطنية حتى تنتهى الحرب .

القيادة السياسية

كانت القيادة السياسية موجودة في لبنان خلال المرحلة الثانية من الثورة ، كما كان هناك لجنة مركزية في دمشق تدعم الثورة وتوفر لها أسباب النجاح والاستمرار ، وكان غالبية الرأي العام العربي في فلسطين وقيادات الثوار تعترف بهذه القيادة ، لكن الحقيقة أنه لم يكن هناك تأثير فعلى لهذه القيادة على الثوار خلال تلك المرحلة باستثناء تقديم المساعدات أو التوصية بتنسيق الجهود أو تجنب الدخول في معارك ثانوية أو متاهات جانبية بين بعض القيادات وبعضها أو بين بعضهم وعرب البلاد .

وتبدو هذه الحقيقة واضحة في تلك الأعمال التي ارتكبها بعض الثوار والقيادات العسكرية العربية من اغتيال أو خطف أو طلب أموال دون مبرر الى غير ذلك من الأعمال التي أساءت للثورة وغلفت حركتها الثورية بأغلفة من السلب واللصوصية كانت الثورة أبعد ماتكون عنها .

وقد وجهت للقيادة السياسية اتهامات جديدة في هذا الشأن تتعلق بدورها ومسئوليتها وتخطيطها لتلك الأحداث أو بعضها وكانت القيادة تنفي علاقتها بمثل تلك الأعمال ، لكن الاتهامات بقيت توجه وتثار بين حين وآخر ، وأشارت إليها بعض المصادر الأجنبية (١١) .

وقد كان مصدرى الاساسى لتبين الحقيقة في هذا الصدد هو محمد عزة دروزة وقد رجعت اليه استفسر منه عن هذه النقطة لانه كان عضوا باللجنة العربية العليا التي قادت رسميا تلك الثورة ولا باعتباره كان مسئولا عن مركز ادارة الثورة في دمشق فقط بل باعتباره أيضا واحدا من اخلص القيادات الوطنية في تلك الفترة ، فذكر لى ان الاغتيالات في المرحلة الثانية كانت مضخمة جدا وان أعداء الثورة في الداخل والخارج لعبوا دورا كبيرا في تضخيمها ، وان ماوقع من اغتيالات كان من واقع ظروف الثورة .

فلقد قام جماعة حزب الدفاع الموالية للانجليز بسحب ممثلهم من اللجنة العربية العليا حتى لايرتبطوا برفض اللجنة لقرار التقسيم ، ثم حاولوا استغلال ماوقع بعد مقتل اندروز من حل اللجنة العربية العليا واللجان القومية والزج بفئات من أعضائها بالمعتقلات ليملئوا الفراغ السياسى ويتولوا قيادة العمل الوطنى ، لكن الجماهير كانت تعرف

موافقهم المربية، وحينما بدأت بشائر استئناف الثورة صاروا يوعزون لرجالهم من مخاطر ووجوه القرى بوجوب الوقوف موقف الرفض للثورة وإبلاغ السلطات عن الثوار إذا ذهبوا إلى قراهم والامتناع عن تقديم المساعدة اليهم ، وأن عددا من قادة الثورة مثل الشيخ عطية وأبو إبراهيم الكبير وعبد الرحيم الحاج محمد صسادفهم مثل هذا الجو ولم يتمكنوا من القيام بعملياتهم ، فأوحى ذلك لقواد الثورة أن يضربوا بعض المناوئين لها في بعض القرى ، وبدأت الثورة تستعيد زمام الموقف لكن بعض المناوئين استمروا في موقفهم المعادي للثورة حتى وصل الأمر بهم إلى تشكيل كتائب لمحاربتها بتمويل من الانجليز واليهود وإدارة من فخري النشاشيبي ، فأدى ذلك إلى استمرار التنكيل بالمناوئين لكن هذا كان محدودا ، وقد يكون هناك بعض أخطاء وقد تكون بعض الحوادث قد وقعت بدافع الحزازات والوشايات الشخصية لكن ذلك كان محدودا ولم يخرج بالثورة عن طريقها رغم أنه جزء من طبيعتها .

وأما ما يقال عن دور القيادة السياسية في لبنان ودمشق في عملية الاغتيالات فيؤكد دروزة أنه « افتراء لا أساس له من الحقيقة » (١١٢) . وعندما عدت إلى دروزة استفسر منه ثانية عن هذه النقطة كتب يقول « وفي صدد علاقة قيادة دمشق بالاغتيالات أقول وأنا صادق كل الصدق أنه لم يكن لي أي تدبير ولا يد أو علم مسبق بأي حادث جرى في فلسطين أثناء الثورة ، وليس عندي أي فكرة أو دليل ، ولا أظن بأنه كان يغري من اشتغلوا في قيادة الثورة في دمشق ولبنان مثل ذلك التدبير والمبدأ » (١١٣) .

ويعتقد في صحة ما ذكر دروزة فلم يكن أمين الحسيني — الذي يحظى بأغلبية شعبية كبيرة — في حاجة إلى القضاء على خصومه ، ولم تكن طبيعة دروزة وأخلاقياته تشجعانه على القيام بهذا الدور ، كما أن اللجنة المركزية للجهاد كانت تندد بمثل هذه الأعمال ببلاغات ترسلها إلى القواد العامين الذين كانوا يذيعون بيانات يتبرئون فيها من تلك الأعمال ، ويحاسبون من يقترفونها (١١٤) .

القيادة العسكرية

كانت قيادات الثورة في مرحلتها الثانية مقتصرة على الفلسطينيين وحدهم الذين كانوا كلهم أو غالبيتهم العظمى من الفلاحين الذين تولوا

القيادة فى المرحلة الأولى من الثورة أو برزوا خلال معاركها ، ولا يعنى ذلك أن ثوارا من البلاد العربية لم يشاركوا فى المرحلة الثانية ، وإنما المقصود أن ايا من المجاهدين العرب الذين ذهبوا الى فلسطين من البلاد العربية فى تلك المرحلة لم يتول القيادة العسكرية مثلما حدث مع فوزى الدين القاوقجى خلال المرحلة الأولى ، أو حتى قيادة احدى مناطق الثورة .

ورغم ما يذكره أحد المصادر العربية من أن عبد الرحيم الحاج محمد تولى قيادة الثورة فى المرحلة الثانية (١١٥) . فلم يحدث أن قائدًا معينًا تحمل وحده مسئولية القيادة العسكرية ، وإنما كان هناك فى معظم المناطق قادة تحملوا مسئولية القيادة كل فى منطقته ، ولم يتح لتلك القيادات أن تنسق جهودها فى قيادة مشتركة قبل أغسطس ١٩٣٨ عندما عقدت القيادات العسكرية مؤتمرًا قررت فيه تأليف قيادة عامة للثورة فى مناطق اواسط فلسطين مؤلفة من عبدالرحيم الحاج محمد وعارف عبدالرازق والشيخ يوسف أبو درة وأبو خالد (١١٦) .

وكانت المنطقة الشمالية من فلسطين والممتدة من جنين الى العفولة فحيفا وعكا والناصرية وطبرية وصفد تحت قيادة عدد من المشايخ من رجال القسم وتلامذته (١١٧) . وعلى رأسهم أبو ابراهيم الكبير (خليل عيسى) من مزرعة القدس والذى كان يساعده أبو ابراهيم الصغير (توفيق الابراهيم) من اندور الناصرة وأبو على (سليمان العبد القادر) من سمس غزة ، وكانوا ثلاثتهم يتمتعون بصفات قيادية مميزة (١١٨) .

أما المنطقة الوسطى فكانت مقسمة الى أربع قيادات رئيسية :

١ — منطقة جنين الغربية : وكان يتولى القيادة فيها الشيخ عطية أحمد من حيفا ، وبعد استشهاده تولى قيادة المنطقة يوسف أبو درة من السيلة الحارثية .

٢ — منطقة جنين الشرقية : وكان يتولى القيادة فيها محمد صالح العبد (أبو خالد) من سيلة الظهر ، وبعد استشهاده تولى القيادة الشيخ (أبو عمر) من نفس القرية .

٣ — منطقة طولكرم الشرقية : وكان يتولى القيادة فيها عبد الرحيم الحاج محمد (أبو كمال) من ذنابة ، وبعد استشهاده تولى القيادة لفترة معينة الشيخ أحمد محمد الحسين (أبو بكر) من برقه .

٤ — منطقة طولكرم الغربية : وكان يتولى القيادة فيها عارف عبدالرازق (أبو فيصل) من الطيبة (١١٩) .

وقد استشهد الشيخ عطية احمد قائد منطقة جنين الغربية فى معركة اليامون (١٢٠) . واستشهد عبد الرحيم الحاج محمد قائد منطقة طولكرم الشرقية فى ٢٥ مارس ١٩٣٩ (١٢١) ، وأما عارف عبدالرازق فقد ظل يقود منطقتة حتى مايو ١٩٣٩ عندما سافر الى العراق وأدلى بتصريح قال فيه ان الظروف العصيبة هى التى أجبرته على الابتعاد عن وطنه (١٢٢) ، وأما يوسف أبو درة فقد استمر فى قيادته للمنطقة حتى أواخر الثورة ، واعتقل فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ بمدينة عمان وسلمته حكومة شرقى الأردن الى السلطة البريطانية فى فلسطين حيث حوكم أمام محكمة عسكرية وصدر الحكم باعدامه ونفذ فيه (١٢٣) .

وأما المنطقة الجنوبية فكانت مقسمة الى ثلاث قيادات رئيسية : —

١ — منطقة اللد : وتولى القيادة فيها الشيخ حسن سلامة (أبو على) من قضاء الرملة ، وقد تولى قيادة نفس المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية واستشهد قبيل دخول الجيوش العربية حرب ١٩٤٨ .

٢ — منطقة الخليل : وتولى القيادة فيها عيسى البطاطا من قضاء الخليل، وبعد استشهاده تولى القيادة عبد الحليم الجيلانى (أبو منصور) من الخليل .

٣ — منطقة القدس : وتولى القيادة فيها عبد القادر الحسينى قائد منطقة لواء القدس وبطل معركة القسطل فى حرب ١٩٤٨ .

تلك هى مناطق الثورة الرئيسية الثلاث ، أما باقى المناطق مثل بئر السبع وغزة والمجدل فلم يبرز فيها قائد ذو شأن ، وكان ثوارها يأخذون توجيهاتهم من القيادات العامة فى المناطق القريبة .

ولم يعين أكثر هؤلاء القادة من قبل القيادة السياسية ، ولم تعترض اللجنة المركزية للجهاد على ذلك لأنها كانت تحاول توجيههم وحملهم على اللجوء اليها واعتبارها مرجعهم وكانت وسيلتها الى ذلك تلك المعونات التى كانت ترسلها اليهم والتى لم تكن وافية بالغرض ، لكن هؤلاء القواد لم

يتقيدوا بتعليمات اللجنة بل كان لبعضهم تصرفات غير سليمة لم توافق اللجنة عليها كما كان لآخرين أهواء ومصالح لا تتفق وأهداف الثورة (١٢٤) .

أما عن وسيلة الاتصال بين القواد العسكريين والقيادة السياسية فكانت تتم بواسطة الزيارات التي يقوم بها هؤلاء القواد لدمشق (١٢٥) . وكان يحدث أحيانا تبرم بعض قيادات الثورة وبين القيادة السياسية بسبب عدم حصول تلك القيادات على حاجتها من الأموال والعتاد ، لكن التبرم كان يزول عندما يعرف هؤلاء القواد ظروف القيادة السياسية ، كما كان يحدث أحيانا خلافات بل ومشادات بين قيادات المناطق بسبب تجاوز بعضهم لحدود مناطقهم أو غير ذلك من الاعتبارات ، وكانت القيادة السياسية تحاول التوفيق بينهم وتنجح بشكل نسبي (١٢٦) .

ورغم تأليف قيادة عامة للثورة في المنطقة الوسطى من فلسطين في نهاية صيف ١٩٣٨ ، لكن يلاحظ أن البيانات التي تصدرها تلك القيادة لم تكن منتظمة ، كما لم تكن صادرة من جهة محددة ، فأحيانا تصدر باسم عبد الرحيم الحاج محمد (١٢٧) . وأحيانا تصدر باسم ديوان عام الثورة (١٢٨) . وأحيانا تصدر باسم قيادة الثورة العامة في فلسطين أو باسم قواد مناطق أخرى (١٢٩) . ويلاحظ على عدد من تلك البيانات أنها لم تكن في مستوى بيانات المرحلة الأولى وإن كانت تتم عن ادراك واع لأهداف الثورة وحرص بالغ على عدم تشويهها وأخذًا مواقف حازمة وواضحة تجاه أي اساءة الى الثورة .

السلح

كان الثوار يفتقرون بشكل واضح الى المعدات الأولية للمعارك ، كما أن سلاحهم لم يتحسن كثيرا خلال المرحلة الثانية ، وكانت معظم الأسلحة التي وجدتتها الشرطة والقوات العسكرية معهم أسلحة انتهى استخدامها في المشرق العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (١٣٠) .

ويبدو أن كميات الأسلحة زادت عما كانت عليه في المرحلة الأولى ، فيثبتين من الأرقام الرسمية للحكومة أنه تم خلال عام ١٩٣٨ مصادرة الأسلحة التالية : —

٩٠٢ بندقية عادية

٥٣٤ مسدسا

١١٨ بندقية رثس

٦٨٠٠٠ طلقة

٢٣٨ قنبلة

هذا بخلاف كميات كبيرة من مواد ومعدات حربية أخرى مثل المتفجرات، والفرقعات والملابس العسكرية (١٣١) . وتقدر المصادر العربية عدد البنادق التي كانت في يد الثوار خلال تلك المرحلة بعشرة آلاف بندقية (١٣٢) .

المعتقلات

أنشأت السلطة أربعة عشر معتقلا كانت تحتفظ بالمجاهدين وممن تشبته في نشاطهم الوطني ، وكان الاعتقال يتم بأوامر ادارية باسم قانون منع الجرائم لمدد معينة قابلة للتجديد ودون تهم محددة اكتفاء بشهادة الشرطة .

وكان الاعتقال يجري في البداية فرديا ثم صار بالعشرات ، وحدث ان كان يعتقل من اهل قرية أو مدينة مائة أو مئتان ، بل كان يحدث أن يساق الذكور من قرية ما — وقد يبلغ عددهم بالآلاف — الى مركز الحاكم البريطاني في المدينة التي تتبعها القرية ، فيوضعون في حظيرة حتى يفصل في أمرهم .

ولجأت السلطة الى استعمال وسائل التعذيب ضد الوطنيين والثوار، فقد كانت تعتمد مثلا الى ربطهم بالحبال وجرحهم بالدبابات أو سيارات الحراسة ، وكان بعضهم يضرب ضربا مبرحا حتى كاد عبد الحميد شومان رئيس البنك العربي يقضى نحبه (١٣٣) . بل يروى أن أحد الوطنيين وهو الشيخ عارف الحمدان توفي نتيجة للتعذيب في سجن القدس (١٣٤) .

وتقدر المصادر العربية عدد المعتقلين خلال تلك المرحلة بحوالى خمسين الفا (١٣٥) . بينما تقدرهم المصادر الرسمية في نهاية عام ١٩٣٧ بـ ٦٣١ معتقلا بينهم ٥٨٠ عربيا (١٣٦) . وخلال عام ١٩٣٨ بـ ٢٥٤٣ معتقلا منهم ٢٤٦٣ عربيا (١٣٧) .

احكام الاعدام

يقدر أمين الحسينى عدد المجاهدين الذين أعدموا شنتقا خلال ثورة ١٩٣٩/٣٦ بمائة وثمانية وأربعين شهيدا (١٣٨) . بينما يقدر دروزة عدد الذين نفذ فيهم حكم الاعدام خلال المرحلة الثانية بمائة وستة وأربعين شهيدا (١٣٩) . وأما التقرير السنوى للحكومة لعام ١٩٣٨ فيقدر عدد الذين حوكموا أمام المحاكم العسكرية وتم التصديق على اعدامهم بأربعة وخمسين مجاهدا (١٤٠) .

وكانت أسباب الحكم بالاعدام مختلفة فى أسبابها وان كان معظمها يرجع الى حيازة سلاح أو المشاركة فى أعمال الثورة ، وكان يحدث أحيانا أن تنفذ أحكام الاعدام بالجملة كما حدث فى يناير ١٩٣٨ عندما نفذ حكم الاعدام فى سبعة من المجاهدين ، وقد روى أن أكثر هؤلاء المجاهدين استقبل الموت بنفس مطمئنة وهتف بعضهم عند شنتقه بحياة الأمة العربية أو بحياة فلسطين العربية (١٤١) .

خسائر الثورة

يقدر مصدر عربى هام عدد الشهداء العرب خلال المرحلة الثانية من الثورة بما يتجاوز الثلاثة آلاف ، كما يقدر عدد الجرحى بما يتجاوز السبعة آلاف جريح (١٤٢) . كما يقدر خسائر العرب المالية بما لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه ، يضاف اليها ضعف هذا المبلغ نتيجة لما حدث لهم من تخريب وغرامات ، وغيرها (١٤٣) . بينما يقدر مصدر بريطانى رسمى عدد الشهداء من المدنيين العرب خلال عام ١٩٣٨ (بما فيهم رجال الشرطة العرب النظاميين والاضافيين والخبراء بـ ٥٠٣ شخصا ، ٥٩٨ جريحا) ، وأما عن خسائر الثوار العرب فى نفس العام فيذكر المصدر أنه لا يمكن اعطاء رقم دقيق لعدد الخسائر التى تحملها الثوار ، لكن تقديرا معتدلا للسلطات العسكرية يقدرهم بحوالى ١٠٠٠ شهيد والجرحى بحوالى هذا العدد ، وان كان المصدر يقدر أن الخسائر الفعلية التى أنزلت بالثوار العرب كانت أكبر من هذا بكثير نظرا لحرص الثوار على اخفاء خسائرهم (١٤٤) .

الموارد المالية

وأما عن الموارد المالية للثورة فقد كان على الثورة أن تعتمد بشكل أساسى بالنسبة للمال على أصحاب الثروة من عرب البلاد وعلى الفلاحين المحليين بالنسبة للتعزيزات المؤقتة والمعدات العسكرية (١٤٥)

وأما عن المساعدات المالية من البلاد العربية فقد كانت قليلة إذا قيسَت
بمنخامة الأموال التي تدفقت على يهود فلسطين ، فقد بلغ مجموع الأموال
التي تلقتها الوكالة اليهودية وحدها خلال الثورة بغرض مساعدة منكوبي
اليهود خمسة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه ، أي ثمانية وثلاثين
ضعفا لمساعدات الاقطار العربية للثورة (١٤٦) .

علاقة الثورة بالقوى الأجنبية

وقد وردت اشارات في بعض المصادر الأجنبية الى علاقة الثورة
بالقوى الأجنبية واثّر هذا الدور في قيام الثورة أو استمرارها ، لكن
عددا من المصادر العربية والأجنبية والصهيونية الرئيسية تدحض هذا
الالتهام الذي لا يستند الى مبررات قوية أو وثائق مؤكدة ، « انه من التضييل
أن ينظر الى الثورة باعتبارها عملا من أعمال المهيجين — عربا أو أجنبيا —
فالاثارة السياسية يمكن أن تفعل الكثير لاثارة نار السخط ، لكنها
لا تستطيع أن تبقى الثورة نشطة شهرا بعد شهر في ظروف مماثلة لهذا
العنف والضيق » (١٤٧) ، « وقد كانت الدعاية الإيطالية هناك بالتأكيد ،
لكن نفوذها على الاضطرابات جدير بالاهمال ، ويحتمل أن يكون هناك
أموال إيطالية ساعدت على التزود بوسائل الاثارة ، لكنها لم تكن
قضيتهم » (١٤٨) .

« ان الاتهامات المتكررة بأن ثورة عرب فلسطين كانت توجهه وتمول
على الأغلب بواسطة الإيطاليين والألمان قد بالغت في الموضوع ، فرغم
أن القوتين الأوربيتين أمدت الثوار الفلسطينيين بمساعدة مادية ومعنوية
فليس هنساك ما يؤكد ذلك سوى ادلة ثانوية » (١٤٩) وقد ادعى مرارا أن
معارضة قادة العرب كانت تغذى ماليا من القوى الفاشستية ، وأنه لمن
المستحيل علينا في هذا الوقت أن نقدم دليلا محددًا يؤيد هذا الرأي « (١٥٠) .

سلبيات المرحلة الثانية وإيجابياتها

يمكن تحديد أهم سلبيات تلك المرحلة فيما يأتي :

أولا : عدم محاولة القيادة السياسية التفكير في امكانية التوصل الى حل
مقبول تحافظ به على حقوقها وتطمئن الحكومة البريطانية والرأي
العام البريطاني والأمريكي على استعداد العرب للتفاهم وتقطع

خُط الرجعة على الحركة الصهيونية وتظهرها بمظهر المتعنت ، فلم يعرف أنها تقدمت بأى مشروعات لتسوية الموقف ، بل كان موقفها يتسم بالسلبية وانتظار ماتأنى به المقادير ثم تبدى رأيها أو تقترح تعديلات على مايقدم اليها من مشروعات .

ثانيا : عدم وجود قياده عسكرية محددة تتحمل مسؤولية الأعمال العسكرية ويكون من حقها البت فيما يواجهه الثوار من مشاكل . فلم تعرف هذه المرحلة قائدا معينا واحدا بل كان هناك قادة عديدون كل مسئول فى منطقته ، وحتى بعد تشكيل قيادة موحدة فى نهاية صيف ١٩٣٨ . فان فعالية القيادة لم تؤثر كثيرا فى الموقف لأن قيادة العمل الثورى المسلح تتطلب حسنا وسرعة فى اتخاذ القرارات كما تحتاج الى تنسيق عام بين المناطق المختلفة مما لا يتوفر فى قيادة مشتركة كل من أفرادها له فكره ونظرته وأسلوبه .

ثالثا : استغلال بعض النوار لظروف المرحلة لتحقيق مكاسب شخصية أو الاستجابة لعداوات عائلية قديمة ويتمثل ذلك فى كفرة عمليات الاغتيال والخطف والايذاء التى حدثت لكثير من العرب ، مما ترك جوا نفسيا سيئا فى الجباهير وأخرج الثورة عن طبيعتها وأساء الى محتواها كحركة وطنية تهدف الى مقاومة الاستعمار الوطنى وإيقاف أية محاولات للجزئة أو التصفية ، وان كانت تلك الأعمال قد بثت الرعب فى قلوب العناصر المتعاطفة مع الحكومة .

أما ايجابيات المرحلة الثانية للثورة فتتمثل فيما يلى :

أولا : قدرة الثوار على مواجهة القوات البريطانية واستمرار الثورة برغم ظروف البلاد السيئة ونقص الأموال والامكانيات وعدم كفاءة الأسلحة ، ثم احراجهم للإدارة المدنية وارباكها وتعطيل مرافقها ، مما يؤكد أن الشعوب المؤمنة بحقها قادرة على الوقوف فى وجه الطغيان أو الارهاب مهما كانت قوته وأسلوبه .

ثانيا : إيقاف الثورة لمشروع التقسيم وارغام الحكومة البريطانية على البحث عن حلول أخرى لعلاج الموقف أو تهدئته على الأقل .

ثالثاً : زيادة اهتمام الشعوب العربية والاسلامية بالقضية خاصة بعد اقترح مشروع التقسيم الذى اثار تلك الشعوب وجعلها تدرك خطورة الموقف وتشعر بخطورة وجود الكيان الصهيونى على مصالحها وامنها . واذا كانت الثورة قد شددت اهتمامات الشعوب العربية منذ بدايتها ، فقد استقطب الصراع ضد التقسيم هذه الاهتمامات ، وشغل العالم العربى بالقضية ، وعرف ماسمى « بالمشكلة الفلسطينية » .

﴿ مصادر الفصل الثالث ﴾

- (١) عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٣٧ .
- (٢) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة الجزء الثالث ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٨٣ ، ١٨٧ .
- (3) Marlow : The Rebellion in Palestine, p. 172.
- (٤) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٤٨ .
- (٥) نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٢١٦ .
- (٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨٧ .
- (٧) زكي صالح : فلسطين والتقارير الانجليزى الأمريكى ص ٢٧ ، Antonius : The Arab Awakening. p. 406.
- (٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
- (9) Hurewitz : The Struggle for Palestine. pp. 82, 83.
- (10) Barbour : A Survey of the Palesrine Controversy. p. 191.
- (١١) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ .
- (١٢) الشباب : ٣ نوفمبر ص ٣ ، ١٠ نوفمبر ص ٤ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (١٣) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٨ .
- (14) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. pp. 9, 10, 14.
- (١٥) الشباب : ١ ديسمبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (١٦) صوت الحجاز : ١ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (١٧) عيسى الناعورى : بطولات عربية من فلسطين ص ٣٩ ، ٤٠ .
- (18) F. O. 371/20821 : E 7007.
- (19) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. pp. 10, 11.
- (٢٠) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ، السياسة : ٩ يناير ١٩٣٨ ص ٥ .
- الشباب : ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٤ .

(21) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. pp. 11, 14.

• (٢٢) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨٨ — ١٩٠ .

• (٢٣) الشباب : ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٤ .

(24) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. p. 11.

(25) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. p. 19.

(٢٦) الصراط المستقيم : ٤ كانون الثاني ص ٣ ، ١١ كانون الثاني ص ٥ ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٥ .

الشباب : ١٢ يناير ص ٢ ، ٤ ، ١٩ يناير ص ٢ ، ٢٦ يناير ١٩٣٨ ص ٤ ،

السياسة : ٢٤ يناير ص ٥ ، ٢٥ يناير ١٩٣٨ ص ٥ .

(27) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 6.

• (٢٨) السياسة : ٢٣ يناير ص ٥ ، ٣١ يناير ١٩٣٨ ص ٥ .

• (٢٩) صوت الحجاز : ٢٥ يناير ١٩٣٨ ص ٤ ،

الشباب : ١٢ يناير ١٩٣٨ ص ٢ .

• (٣٠) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

• (٣١) الشباب : ٩ فبراير ١٩٣٨ ص ٢ .

(٣٢) الزمان : ٩ شباط ١٩٣٨ ص ٢ بيان للمكتب العربي القومى للدعاية والنشر بدمشق .

• (٣٣) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(34) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 7.

• (٣٥) الزمان : ٩ آذار ١٩٣٨ ص ٧ .

• (٣٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٩٠ .

(37) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 7.

• (٣٨) الصراط المستقيم : ٢٩ آذار ١٩٣٨ ص ٥ .

(٣٩) صوت الحجاز : ٢٩ مارس ١٩٣٨ ص ٣ .

(٤٠) الصراط المستقيم : ٥ نيسان ١٩٣٨ ص ٥ .

(٤١) الصراط المستقيم : ١٢ نيسان ١٩٣٨ ص ٥ .

(٤٢) الصراط المستقيم : ١٩ نيسان ١٩٣٨ ص ٥ .

(43) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 8.

(٤٤) السياسة : ١ مايو ١٩٣٨ ص ٢ ، ٣ .

(٤٥) الصراط المستقيم : ٣ أيار ١٩٣٨ ص ٥ .

(46) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 9.

(٤٧) عبد الوهاب السكيالي : المرجع السابق ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٤٨) الصراط المستقيم : ٢٤ أيار ١٩٣٨ ص ٤ . بلاغ رسمي .

(٤٩) عبد الوهاب السكيالي : المرجع السابق ص ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٥٠) الصراط المستقيم : ٧ حزيران ١٩٣٨ ص ٥ .

(٥١) الصراط المستقيم : ١٤ حزيران ١٩٣٨ ص ٥ .

(52) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 10.

(٥٣) الصراط المستقيم : ٢٨ حزيران ١٩٣٨ ص ٥ .

(54) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 11.

(٥٥) الصراط المستقيم : ١٨ تموز ١٩٣٨ ص ١ .

(56) F. O. 371/21863. E 4203.

(57) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 11.

(58) F. O. 371/21863. E 5151.

(٥٩) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٤ .

(٦٠) الزمان : ٢١ آب ١٩٣٨ ص ٣ .

(61) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 13.

- (٦٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
- (٦٣) أحمد طربين : فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار ص ٢٠٤ .
- (٦٤) الزمان : ٢٨ آب ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٦٥) الزمان : ٣٠ آب ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٦٦) صوت الحجاز : ٦ سبتمبر ١٩٣٨ ص ١ ،
الاخوان المسلمون : ٢٣ سبتمبر ١٩٣٨ ص ٣ ،
محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٠٨ .
- (٦٧) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ص ٣٣٤ ، ٣٤٥ .
(68) F. O. 371/21863. E 5181.
- (69) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. pp. 14, 15.
- (٧٠) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٥ ، ٢٢٧ .
- (71) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. pp. 16, 17.
- (٧٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
- (٧٣) جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين .
المجموعة الأولى ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .
- (٧٤) أحمد طربين : المرجع السابق ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
(75) F. O. 371/21862. E 1439.
- (76) F. O. 371/21862. E 1653.
- (٧٧) جيفريز : فلسطين . اليكم الحقيقة . الجزء الرابع ص ١٥٤ .
- (٧٨) الصراط المستقيم : ٣ أيار ١٩٣٨ ص ٦ .
- (٧٩) جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٢٤٤ .
- (٨٠) السياسة : ٢٧ أبريل ١٩٣٨ ص ٨ .
- (٨١) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٢ .
- (٨٢) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٢٣ ،
مذكرات مفتى فلسطين : آخر ساعة - ١١ أبريل ١٩٧٣ ص ٢٦ .
- (٨٣) الصراط المستقيم : ١٨ أيار ٣٨ ص ٧ . مذكره الحزب .

- (٨٤) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
- (٨٥) جامعة الدول العربية : المرجع السابق . بلاغ رسمي رقم ٣٨-٨ .
- (٨٦) جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٢٤٦ — ٢٦٣ .
- (٨٧) جامعة الدول العربية : المرجع السابق . بلاغ رسمي رقم ٨ — ٣٨ ص ٢٦٤ — ٢٦٦ .
- (٨٨) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (89) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. pp. 17, 18.
- (٩٠) عبد الوهاب السكيالي : المرجع السابق ص ٣٥٣ .
- (٩١) جامعة الدول العربية : المرجع السابق — بلاغ رسمي رقم ٨ — ٣٨ ص ٢٦٦ .
- (٩٢) جامعة الدول العربية : المرجع السابق — بلاغ رسمي رقم ٩ — ٣٨ ص ٢٧٤ .
- (٩٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٣١ — ٢٣٤ .
- (٩٤) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٩٥) جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
- (٩٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٣٤ .
- (٩٧) رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى .
- (٩٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
- (٩٩) جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٢٧٩ — ٣٠٩ .
- (١٠٠) جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٢٩ — ٣٨ تقرير اللجنة .
- (١٠١) جامعة الدول العربية : المرجع السابق ص ٣٠٧ .
- (١٠٢) مذكرات مفتى فلسطين : آخر ساعة : ١١ أبريل ١٩٧٣ ص ٢٧ .
- (١٠٣) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .
- (١٠٤) أحمد طربين : المرجع السابق ص ٢٦٩ .
- (١٠٥) جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين : المجموعة الأولى ص ٣٢٢ ، نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(١٠٦) جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين،
المجموعة الأولى ص ٣٦٢ .

(١٠٧) اجابة مكتوبة على سؤال للباحث مؤرخة ١٩٦٤/٥/٢٠ .

(108) Hadawi : Palestine between 1914 - 1967 p. 64.

(١٠٩) رئاسة مجلس الوزراء : دوسيه رقم ٦٤ - ٥/٨ جزء ثان .

(١١٠) ملف عونى عبد الهادى : رسالة من عجاج نويهض الى عونى
عبد الهادى .

(111) Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 83.

(١١٢) رسالة من محمد عزة دروزة الى الباحث مؤرخة في
١٩٧٥/٩/١٠ .

(١١٣) رسالة من محمد عزة دروزة الى الباحث مؤرخة في
١٩٧٦/٢/٢٢ .

(١١٤) محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة. الجزء الثالث
ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(١١٥) عيسى الناعورى : المرجع السابق ص ٦٦ .

(١١٦) صوت الحجاز : ٦ سبتمبر ١٩٣٨ ص ١ .

(١١٧) الرابطة العربية : ٢٠ أبريل ١٩٣٨ ص ١٦ . مقال
لأمين سعيد .

(١١٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(١١٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(١٢٠) فلسطين : اول نوفمبر ١٩٦١ ص ٢٣ .

(١٢١) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ص ٣٥٨ .

(١٢٢) صوت الحجاز : ٣١ مايو ١٩٣٩ ص ٣ .

(١٢٣) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ١٦٤ .

(١٢٤) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(١٢٥) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ص ٣٣٩ .

(١٢٦) محمد عزة دروزة : رسالة منه الى الباحث مؤرخة في
١٩٧٥/٩/١٠ .

(١٢٧) الوحدة المغربية : ٢٠ يناير ١٩٣٩ .

(١٢٨) الوحدة المغربية : ٥ يناير ١٩٣٩ ص ٣ ،

صوت الحجاز : ٣ يناير ١٩٣٩ ص ٣ .

(١٢٩) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ٢٠٨ .

(130) Barbour : A Survey of Palestine. p. 192.

(131) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 24.

(١٣٢) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(١٣٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(١٣٤) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ٣٥ .

(١٣٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٩٦ .

(136) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1937. p. 14.

(137) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 22.

(١٣٨) مذكرات مفتى فلسطين : المرجع السابق — ١٨ أبريل ١٩٧٣ .

(١٣٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٩٦ .

(140) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 24.

(١٤١) الزمان : ١٨ كانون الثانى ١٩٣٨ ص ٢ ، ٢٥ كانون الثانى

١٩٣٨ ص ١ ، ١٠ شباط ١٩٣٨ ص ٣ .

صوت الحجاز : ٢٥ يناير ١٩٣٨ ص ٣ ، ٤ .

السياسة : ١١ يناير ١٩٣٨ ص ٥ ، ١٣ يناير ١٩٣٨ ص ٥ ، ٣٠ يناير

١٩٣٨ ص ٥ ، ٢٧ فبراير ١٩٣٨ ص ٢ .

الشباب : ٢٦ يناير ١٩٣٨ ص ٢ ، ٢ فبراير ١٩٣٨ ص ٢ .

(١٤٢) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء

الثالث ص ١٩٩ .

(١٤٣) محمد عزة دروزة : فلسطين وجهاد الفلسطينيين ص ٥٨ ، ٥٩

(144) Report by His Majesty's Government ... for the Year 1938. p. 20.

(145) Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 83.

(١٤٦) فلسطين : أول أيار ١٩٦٣ ص ٤ .

(147) Antonius : The Story of the Arab National Movement p. 404.

(148) Barbour : A Survey of the Palestine Controversy p. 191.

(149) Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 88.

(150) Friedrich : American Policy Toward Palestine. p. 33.

الفصل الرابع

القوى الاجتماعية والثورة

الفلاح والثورة

كان الفلاح العربى رغم ظروفه السيئة مهتما بالأوضاع السياسية لبلده ، ولم يكن هذا الاهتمام نتيجة لتوجيهات الأفندية كما يقول الصهيونيون بل كان نابعا من حبسه لبلده وارتباطه بقرابها ومعاناته من المشاكل التى أصابته نتيجة لتجربة الوطن القومى اليهودى ، وهذا هو تقرير شو يوضح هذا المعنى « فالادعاء بأن الفلاح لايهتم شخصا بالشئون السياسية لبلده لم يؤيده اختبارنا فى فلسطين ، ولا يستطيع من يتجول فى البلاد كما تجولنا وسمع أصوات الهتاف التى قاطعت عبارات كثيرة وردت فى الخطب التى القاها علينا رؤساء القرى والشيوخ أن يرتاب بأن القرويين والفلاحين على حد سواء يهتمون اهتماما حقيقيا وشخصيا فى نتائج سياسة انشاء الوطن القومى وفى مسألة ترقية مؤسسات الحكم الذاتى فى فلسطين » (١)

ذلك هو الفلاح الفلسطينى الذى كان أكثر القوى الاجتماعية استجابة لمتطلبات الثورة ، واستعدادا للتضحية من أجل نجاحها . صحيح أنه لم يكن هو الذى رفع مشعل الثورة أو هو الذى دعا إليها ، لكنه كان أكثر المواطنين تلبية لندائها وأسرعهم حملا لسلاحه دفاعا عنها وهو الذى حول الثورة من برنامج نظرى الى ثورة شعبية مسلحة متحملا المسئولية الرئيسية فيها ، حتى وان كانت القيادة الرسمية فى يد القيادة البورجوازية .

ونشير التقارير البريطانية الدورية خلال الأشهر الأربعة السابقة لثورة ١٩٣٩/٣٦ الى عدم وجود علامات على اثار مباشرة فى المناطق الريفية ، وان كان قد تبع استشهاد الشيخ القسام موجة اثاره ونشاط دينى — غير مباشر — ظهرت آثارها فى المناطق الريفية فى نشاط جمعية « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » خاصة فى الخليل حيث تم اختيار معلمين لزيارة تلك المناطق يعتقد أنهم كانوا ينشرون دعاية ضد بيع الأراضى، ويحتمل أن نشاطهم تضمن دعوة الفلاحين الى تسليح أنفسهم ، كما تشير التقارير الى أن الصحافة العربية كانت تثير الفلاحين بطريقة خاصة بعد ان أصبحوا أكثر اهتماما بالمسائل السياسية (٢) .

ويلاحظ في تلك الفترة أيضا تزايد النزاعات الخاصة بالأرض نتيجة زيادة بيع الأراضي في منطقة بيسان ، فتشير تقارير محلية كثيرة الى قضايا اعتداءات من العرب على بعض الممتلكات — نتيجة طردهم من الأراضي التي تم بيعها — وأنه في الثالث عشر من يناير ١٩٣٦ قرأ فريد فخر الدين على الحاضرين في مسجد بيسان مقتطفات من قانون حقوق الاستئجار، ونصحهم بالاستمرار في حرث الأراضي — التي تم بيعها — حتى تجرى الدعاوى القانونية (٣) .

وعندما بدأ الاضراب شارك الفلاح الفلسطيني فيه منذ البداية رغم فقره وسوء حالته (٤) وعقد القرويون مؤتمرات لهم اتفقت جميعها على تأييد اللجنة العربية العليا ، وأعلنوا مواصلة الاضراب واستعدادهم للتضحية مع أمتهم الى أبعد مدى .

وأخذ حكام الألوية يتجولون ويطلبون الى رؤساء العشائر والمخاتير والشيوخ ان يعملوا على تهدئة الحالة لافساح المجال لحيء اللجنة الملكية، فكان جواب الفلاحين ان لا سبيل الى هدوء الحالة الا باجابة المطالب الوطنية .

ولما فشلت الحكومة في استعمال التهديد والوعيد لانهاء الاضراب خفضت ضريبة الأملاك في القرى على الثمار الحمضية وأعفت الفلاح من دفع ٥٠٪ من ضريبة الاعشار على محصولاته ، لكن الفلاح تنبه الى ان هذا التخفيف جاء في غير وقته فقابله بعدم الاكتراث .

وحاولت السلطة احداث تفرقة بين الفلاحين وابناء المدن عن طريق تلك المنشورات المتكررة التي كانت تلقيها الطائرات على القرى ، داعية الفلاحين الى وقف الاضراب والقاء السلاح ، وتحاول الحكومة في المنشور الثاني تهديد الفلاحين برفع الضرائب اذا لم يكفوا عن الأعمال الخارجة على القانون ، ويعتد المنشور الخامس مقارنة بين حالة فلسطين قبل الاضراب وبعده في محاولة لاقتناع الفلاح بأضرار الاضراب على قريته ومحصولاته . لكن تلك المنشورات لم تلق لدى الفلاح آذانا صاغية (٥) . بل ان سكان القرى ابرقوا الى المندوب السامي يردون على تلك المنشورات مؤكدين تصميمهم على مواصلة الاضراب الى أن تتحقق مطالب البلاد ، وأتهم وأهل المدن اخوان في البراء والضراء (٦) .

ولم يكن الفلاحون وحدهم هم الذين وقفوا هذا الموقف مشاركة لأمتهم ، فقد سلم معظم مخاتير القرى — رغم ارتباطهم الرسمي بالسلطة — أختامهم للسلطة خلال الاضراب ، معتبرين أنفسهم مستقيليين ملحين بوجوب سرعة تنفيذ المطالب الوطنية (٧) .

وقد تحول الاضراب الى ثورة شعبية عندما تقلد أهالى قرى طولكرم سلاحهم فى ٢٣ مايو ١٩٣٦ بعد أن بلغهم اعتقال أعضاء اللجنة القومية بطولكرم ، وبدعوا الاشتباكات مع قوة عسكرية بريطانية ، واتسعت أعمال الثورة رويدا رويدا ، لكن الفلاحين ظلوا عصب الثورة ووقودها ، وهم الذين تحملوا الجانب الأعظم فى تأييد الثورة وحمل معظم السلاح وشاركوا فى معظم الأعمال الثورية وناصروها (٨) كما تحملوا نفقات ايواء الثوار (٩) .

وتؤكد التقارير البريطانية الدورية أهمية ذلك الدور الذى قام به الفلاح فى دعم الثورة ومساندتها ، فيشير أحدها الى أن كل قرية قد شاركت بنصيبها فى تأييد الثوار إما شخصا أو بالأموال أو بتقديم الضروريات ، وأن كثيرا من الفلاحين كانوا ثوارا بالليل بينما يتظاهرون نهارا بأنهم فلاحون مسالمون (١٠) ويشير تقرير آخر الى مساندة أهالى القرى للمتطوعين العرب فى التلال (١١) . بينما يشير التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعام ١٩٣٦ الى أن الدعم البشرى للثورة كان يأتى بشكل رئيسى من القرى (١٢) .

ولكن يبدو أن المشاركة الفعالة للفلاحين فى الثورة قد أخذت بعض الوقت ، فيشير تقرير دورى مؤرخ ٢٣ يونية ١٩٣٦ الى أنه حتى ذلك الوقت لم يكن هناك سوى نسبة صغيرة من الفلاحين قد حملت السلاح ضد قوات السلطة ، وإن كان التقرير يؤكد أن الفلاحين مستعدون لتحمل الشدائد وقلة الغذاء لفترة غير محدودة ، وأنهم أوضحوا أنهم خلال الحرب العالمية الأولى — وهى ظروف مماثلة للثورة — كانوا قادرين على الصمود عدة سنوات (١٣) .

وكان المعروف عن الفلاح الفلسطينى قبل الثورة أنه يهاب الدولة ويخشى سلطاتها ولا يجرؤ على القيام بما يقضبها ، لكننا رأينا الفلاح

أثناء الثورة ينهض بكل شجاعة حاملا بندقيته مضحيا بنفسه ، ولم يحم بذلك مدفوعا من أحد أو لقاء مكافأة ، بل قام به من تلقاء نفسه وتحمل نفقاته ، والذين أتيح لهم تفقد القرى أثناء الثورة رأوا كيف أن الفلاح الفقير يبيع كل مايملك من أجل شراء بندقية يخرج بها إلى الجبال ليقاتل الذين يعملون على إبادته وتهديد بلاده (١٤) .

ولم يكن الثوار يعتمدون أساسا على مساعدات تأتيهم من المدن للقيام بعملياتهم أو للاستمرار في مواصلة الثورة ، بل كانوا يعتمدون على القرى المحيطة بهم ، ويكشف المنشور الرابع الذي القته السلطة على الفلاحين حقيقة الدور الذي قامت به القرى أثناء الثورة ومساعداتها الكبيرة للثوار (١٥) .

وقد تعرضت القرى العربية بسبب تأييدها للثورة وتحملها القسط الأكبر من أعبائها لكثير من العنت والارهاق والتفتيش والغرامات ونسف البيوت والقتل أحيانا ، وقد حدث شيء من ذلك في قرى عديدة ، وكانت السلطة حينما تشتبه في قرية تأمر بإرسال قوة كبيرة من الجند والشرطة إليها بدباباتهم ومدافعهم الشاشة فيطوقونها من جميع جهاتها ويأمرون مختارها بعزل النساء عن الرجال ، ثم يأخذون في تفتيش بيوت القرية ، فيبعثون محتوياتها ويحطمون آنياتها الملوئة بالحبوب والغذاء ، ثم يطلقون مدافعهم في الفضاء رهبا . وقد هجر بعض القرويين قراهم خوفا من فظاعة التفتيش ، فقد قدم مختار قرية قباطية لحاكم نابلس مفساتيح بيوت القرية بعد أن أخليت من السكان ، وهاجر سكان قرى أخرى إلى شرقي الأردن ، ورحل عرب البواطن المخيمين في شرقي بيسان عن أراضيهم شرقا (١٦) .

ولم يكن الفلاحون يهجرون قراهم في حالة التفتيش فقط ، بل تجنبوا لدفع الغرامات أيضا ، وقد لجأ أهالي قرى عكا القرييين من الحدود اللبنانية إلى طريقة للاستهزاء بقوات الشرطة التي تقوم بجمع الغرامات ، فقد كانوا يغلون بيوتهم ويضعون امتعتهم القديمة أمام الأبواب ، ثم يحرقون كميات كبيرة من الفلفل الجاف ، وعندما تصل قوات الشرطة إلى القرية لاتجد أحدا من الأهالي ، وتنتشر في أنوفهم رائحة الفلفل المحروق فيأخذون

فى العطاس الشديد ثم يعودون من حيث أتوا (١٧) .

وتحكى بعض البرقيات المرسلة من بعض القرى الى المندوب السامى فى ذلك الوقت شيئاً عما كان يحدث فى تلك القرى ، كما تعبر فى نفس الوقت عن روح التحدى والمرارة التى امتلأت بها نفوس الفلاحين « مهاجمة مائتى جندى لقرية قافون ودخولهم البيوت ليلاً وضربهم الآمنين هو ضرب من ضروب التحدى والاستفزاز والوحشية » « نهنكم بانتهاك جيوشكم المظاهرة حرمة البيوت فى القرى العربية » « أمس أحرز جيش فخامة المندوب السامى صديق الفلاح الرقم القياسى فى الهمجية ، وذلك بتخريبه وكسره ونهبه بيوت « سيلة الظهر » وترويعه الأطفال والنساء الآمنين » (١٨) .

وكان من اساليب السلطة فى معاقبة الفلاحين أنها كانت تجند الخفراء الاضافيين من العرب فى الأماكن التى يتكرر فيها التدمير وتلزم اهل القرى بسداد مرتبات هؤلاء الخفراء (١٩) .

لكن هذه الاجراءات التأديبية القاسية كان لها أثرها فى زيادة التلاحم بين الثوار واهل القرى (٢٠) .

وتروى المصادر العربية المعاصرة أمثلة عديدة لروح الفلاحين وحماستهم خلال الثورة منها ما روى عن ذلك الفلاح الذى أخبروه أن والده استشهد فى ميدان القتال ، فكان جوابه : ولكن أين بندقيته (٢١) الى غير ذلك من الروايات التى تعبر عن قوة الشعور الوطنى فى تلك المرحلة .

ويشيد القاوقجى فى مذكراته بعدد من القرى التى كان لها دور متميز خلال الثورة ويذكر أن قرية « قفين » كانت أكثر القرى تحملاً (٢٢) .

وكانت معظم القيادات الثورية الفلسطينية خلال المرحلة الأولى للثورة قيادات فلاحية ، وحتى بعد تولى القاوقجى القيادة العامة للثورة ظلت تلك القيادات لها شأنها فى عمليات الثورة ومعاركها ويروى دروزة أنه برز خلال تلك المرحلة قواد محليون كان أكثرهم من اهل القرى وتولوا أمر الثورة فى مرحلتها الثانية وظهر منهم من قوة الشكيمة والاقدام والبسالة وقوة الشخصية ما أدهش المراقبين (٢٣) .

وبالرغم من أن الضباط العرب قاموا بتحسين تكتيكات الثوار وتوسيعها خلال تلك المرحلة لكن العبء الأكبر من العنف الثورى فى

الريف والعمل الفدائي في المدن ظل يتحمله الفلاحون المعدمون بالدرجة الأولى (٢٤) .

ونتيجة لرفض العرب مشروع التقسيم الذي صدر في أوائل يوليو ١٩٣٧ شكلت لجان قومية محلية ذات قواعد شعبية واسعة ، وكان ممثلو المناطق القريبة في هذه اللجان يشكلون ثلثي أعضائها (٢٥) .

وكان أهالي القرى حريصين على التعبير عن آرائهم بالنسبة لمشروع التقسيم ، فعندما زار مساعد حاكم لواء حيفا بعض القرى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٣٧ واجتمع مع مختاري تلك القرى وشيوخها استنكروا قرار التقسيم وطالبوا بإيقاف الهجرة وبيع الأراضي وتأليف حكومة وطنية (٢٦) .

وعندما صفت قيادة الحركة الوطنية في فلسطين بعد مقتل أندروز حاكم لواء الجليل ، وأصبح الزعماء بين معتقل أو منفي أو مطاردا استؤنفت الثورة على يد الفلاحين الذين قدر لهم أن يتولوا قيادتها ويتحملوا الجانب الأكبر من أعبائها ، وقد أثبت ذلك خطأ الزعم الذي كان يتردد منذ بداية الانتداب من أنه لو تم تنحية كبار الأمندية لانهارت حركة المقاومة ضد الوطن القومي اليهودي ولمسد الفلاحون يدهم لمصافحة الصهيونيين (٢٧) .

وتجمع المصادر المختلفة — عربية وأجنبية — على أن الثورة في مرحلتها الثانية كانت تحت السيطرة شبه التامة للفلاحين ، وأنها بقوادها وجنودها ونفوذها كانت منطلقة من معاناة الفلاح وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية حتى أن بعض المصادر تطلق على هذه الثورة « ثورة الفلاحين » (٢٨) .

وكان طبيعيا أن تحاول السلطة بكل وسائلها اخماد هذه الثورة ومحاصرتها ، فجرى خلال تلك المرحلة نسف قرى برمتها أو بعض بيوتها بسبب إيوائها للمناضلين أو لمشاركة أبنائها في أعمال الثورة ، وقد أورد أميل الغوري كثيرا من أسماء تلك القرى (٢٩) كما فرضت غرامات على القرى التي شاركت في أعمال الثورة أو كان لها دور ولو ثانوي فيها وكانت الغرامة تبلغ أحيانا عدة آلاف من الجنيهات كانت السلطة تحصلها بالقوة من الفلاحين مما كان يضطر كثيرا منهم إلى بيع قطع من أراضيهم أو بعض حيواناتهم أو حلى زوجاتهم أو الاستدانة بربا فاحش لسداد

تصبيهم في تلك الغرامة (٣٠) . كما أن بعضهم كان يهجر قريته ويثجبه الى احدى المدن (٣١) .

وقامت السلطة بفصل مخاتير القرى الذين اعتبرتهم غير متعاونين معها وعينت آخرين بدلهم (٣٢) بل أنها أذاعت بياناً على القرى في يونية ١٩٣٨ اعتبرت فيه المختارين وجميع سكان القرى مسئولين عن حماية الخفراء ودوريات الشرطة والكتائب الموجودة في قراهم وأذرت في حالة حدوث ذلك بفرض غرامات على القرى من جملتها هدم منازل القرية (٣٣)

وحملت تلك الاجراءات التأديبية الشديدة بعض زعماء القرى على حجب مساعداتهم عن عصابات الثوار الحديثة التكوين ، فقطعت خطوط الاتصال بين افراد تلك العصابات والقوى المساندة لهم في قراهم الأصلية ، مما دفع الثوار الى بث الرعب في نفوس تلك العناصر المتعاونة مع الحكومة (٣٤) . كما قتل خلال تلك المرحلة عدد من المختارين ممن عرفوا بميلهم أو بتعاونهم مع السلطة أو الصهيونيين (٣٥) لكن بعض المختارين كانوا مقدرين لظروف أمتهم حريصين على عدم الاساءة الى الثوار أو الى أبناء قريتهم بل ان بعضهم كان له مواقف وطنية ترونها الصحف العربية (٣٦)

ولقد أدرك البريطانيون أن الثورة في جوهرها ثورة فلاحية فحاولوا أن يضيقوا على الفلاحين لابسى الكوفية والعقال ، فأدت الروح الثورية المهيمنة الى أن ترتدى الجماهير كلها هذا الزى حتى لا تفرق السلطة بين الفلاح وابن المدينة ، ثم أدت بعد ذلك الى منع الفلسطينيين من حمل بطاقتهم الشخصية افسادا لرغبة السلطة في التعرف على الثوار من أبناء القرية .

وكان الريف هو عصب الثور قو قلبها النابض، وكانت عمليات الاحتلال المؤقتة للمدن في عام ١٩٣٨، تتم اثر هجمات يشنها الفلاحون ، وقد اعدم خلال تلك المرحلة عدد كبير من الثوار كانت أغليبتهم الساحقة من الفلاحين (٣٧) .

ونتيجة لكل هذه الاسهامات والتضحيات الكبيرة للفلاح العربي، ومع عمليات التصفية والقهر والغرامات والتدمير التي استمرت وتعاضمت خلال المرحلة الثانية من الثورة تدهورت الأوضاع الاقتصادية للفلاح حتى أن قائمقام مدينة الخليل رفع تقريراً عن حالة الفلاح في صيف عام ١٩٣٩:

طالبنا من الحكومة ان تهتم بمساعدته والا « فان المجاعة واقعة
لاريب فيها » (٣٨) .

ولعل تحمل الفلاح الفلسطينى مسئولية الثورة فى تلك المرحلة
ورفع راية العصيان ضد بريطانيا وفرضه معارك ضارية مع قواتها فى
ظروف غير مواتية على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية يشير
الى بعض المعانى الهامة :

أولاً : ان معاناة الفلاح وتدهور اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية منذ
الاحتلال البريطانى قد اوصلته الى حالة من اليأس لم تعد
تجدى معها سياسة التهذية والتخدير وان القضية بالنسبة اليه
لم تكن مجرد تحقيق نصر سياسى بالفناء مشروع التقسيم
وايقاف الهجرة وانما كانت بالدرجة الاولى دفاعا عن حياته ووجوده
وايقافا لذلك الانتحار البطيء الذى يتعرض له ويعانى منه أكثر
من اية قوة اجتماعية اخرى .

ثانياً : أنه رغم عدم وجود هدف اجتماعى معلن للثورة يستفيد بطاقات
الفلاحين ويعبئهم فان حركتهم كانت منبثقة من واقع اجتماعى
متدهور زادت فيه القضية الوطنية حدة وعمقا فأدركوا بسليقتهم أن
تحقيق بعض المنجزات الوطنية هى خطوة على الطريق نحو تحقيق
أهدافهم الاجتماعية .

وأما عن البدو فتشير الوثائق البريطانية قبيل قيام ثورة ١٩٣٩/٣٦
الى تحرك جماعى للبدو لمقاومة الاستيطان اليهودى فى وادى عربية ، فقد
عقد خمسون من مشايخ البدو اجتماعا فى ١٦ مارس ١٩٣٦ ناقشوا فيه
موضوعى خطر بيع الأراضى وما يثاع حول الاستيطان المقترح لليهود فى
وادى عربية وقرروا الاحتجاج على هذا الاستيطان وتشكيل جمعية باسم
« جمعية مشايخ بدو بئر السبع » وشراء كل الأراضى التى يعتزم البدو بيعها
وجمعوا ثمانين جنيها لهذا الغرض (٣٩) .

وعندما بدأ الاضراب فى أبريل ١٩٣٦ شمل قضاء بئر السبع ، وتآلف
وفد من المشايخ والقضاة قابلوا المندوب السامى وقدموا اليه عريضة
بالمطالب الوطنية (٤٠) . وقام رؤساء عشائر منطقة بئر السبع بقيادة شيخ
عشيرة الظلام فى ١٩ مايو ١٩٣٦ بمظاهرة مسلحة داخل مدينة بئر السبع
احتجوا فيها على سياسة الحكومة وأنشدوا أناشيد الحرب البدوية وانضم

اليهم سكان المدينة بمختلف فئاتهم ، وذهبوا جميعهم الى دار الحكومة حيث قدموا مذكرة بمطالب الأمة ، وقد أحدثت تلك المظاهرة المسلحة وعيًّا ثوريا في صفوف عرب فلسطين . وتابع أبناء بئر السبع سياسة تحديدهم للحكومة ، فقاموا بعد ذلك بتحطيم تمثال الجنرال اللنبي بمدينة بئر السبع (٤١) .

وقد حدثت بعض اعتداءات من قبائل البدو في الجنوب على المستعمرات اليهودية يرجعها تقرير بريطاني بشكل رئيسي الى تعلق البدو بفكرة السلب (٤٢) . لكن التقرير بهذا التفسير يجرد البدو من مشاعر المواطنة . فلقد شاركوا في النشاط الوطني منذ الحرب العالمية الأولى وكان لهم دورهم في بعض الأحداث الوطنية الهامة وهامهم يعبرون في بيان لهم عام ١٩٢٢ — أي قبل الثورة بأربعة عشر عاما — عن اعتزازهم بتلك المواطنة كما يفهمونها « والخلاصة أنه لا يربطنا بفلسطين لا القصور العالية ولا المتساجر الواسعة ولا الثروة العظيمة ولا يربطنا بها الا أنها مسقط رؤوسنا ورؤوس أجدادنا . فواجب علينا ان نحافظ عليها بكل غال ورخيص ولنسكن اذا استمر ضغط الحكومة علينا نرحل ونترك الأرض فلا يأكلها سوس ولا يحتلها أجنبي حتى نعرف كيف نخلصها ويطيب عيشنا فيها » (٤٣)

ونقرأ في بعض الصحف العربية خلال ثورة ١٩٣٩/٣٦ اشارات الى بعض المواقف البدوية ففي ١٣ يوليو ١٩٣٦ هاجم جماعة من البدو أحد اليهود واطلقوا عليه النيران (٤٤) وفي أواخر فبراير ١٩٣٨ تعقد جمعية البدو العربية اجتماعا تحتج فيه على اعتقال رئيسها وبعض أعضائها (٤٥)

وقد شمل النسف والغرامات بعض عشائر العربان في بئر السبع ووادى التبانى ووادى الحوارث مما يدل على مشاركة البدو في أحداث الثورة (٤٦) .

وقد شارك بعض البدو في معارك الثورة ، بل ان بعضهم اعتقل وحوكم ونفذ فيه حكم الاعدام ، وهذا هو المجاهد البدوى فرج أبوعمار يستنكر أمام المحكمة ما قيل من أنه لم يكن ثائرا وإنما حمل البندقية محافظة على أملاكه ودوابه ويعلن أنه مجاهد خرج الى الجبال دفاعا عن وطنه وعرضه (٤٧) .

العمال والثورة

يعتقد الدكتور عبد الوهاب السكيالى ان الشرارة الاولى لثورة ١٩٣٦ حدثت فى فبراير ١٩٣٦ عندما تعاقبت الحكومة مع مقال يهودى لبناء ثلاث مدارس فى يافا ورفض المقاول تشغيل عامل عربى واحد مما ترتب عليه تأليف حامية من العمال العرب لمنع العمال اليهود من العمل فى تلك المدارس (٤٨) .

ولقد نشط اتحاد العمال العرب فى تلك الفترة فمعقد عدة اجتماعات لبحث الموقف واقتراح اتخاذ اجراءات فعالة وتنظيم الحاميات لكن لم يتم تنفيذ شىء ، وعقد الاتحاد اجتماعا آخر فى ١٣ مارس حضره ممثلون عن المدن المختلفة وعدد من الشباب المستقلين مثل اكرم زعيتر ونمر عودة (٤٩) مما يشير الى شىء من العمل المشترك بين اتحاد العمال العرب ومجموعات الشباب سابق لقيام الثورة .

وعندما بدا الاضراب صباح ٢٠ أبريل ١٩٣٦ قام عمال ميناء يافا بتعطيل حركة الميناء رغم تهديد الحكومة لهم ، لكنهم أعلنوا اضرابهم بشكل رسمى اعتبارا من ٢٧ أبريل ، فتوقف العمل فى الميناء ، وتعطلت حركة النقل والتصدير والتفريغ ، وخلا البحر من البواخر والمراكب الشراعية الكثيرة العدد ، وقررت لجنة السيارات العامة فى القدس فى ٢٤ أبريل ١٩٣٦ الاضراب العام لجميع السيارات العامة والخاصة وجميع وسائل النقل فى فلسطين اعتبارا من ٢٥ أبريل ، وباضراب عمال الميناء ولجنة السيارات العامة شلت الحركة فى أنحاء البلاد (٥٠) .

ويذكر مارلو انه كان هناك قليل من الحماسة بالنسبة للاضراب بين عمال ميناء يافا لأن عمال الميناء كانوا يعلمون أن نتيجة الاضراب سوف تحول التجارة اليهودية بشكل دائم الى حيفا وتتيح لليهود أن يقيموا ميناء تل أبيب الذى ظلوا يطالبون بإنشائه لعدة سنوات خلت ، ويضيف أن عمال

الميناء الدائمين قاموا بدور ضئيل فى أحداث يوم ١٩ أبريل وان المسئولية الرئيسية للصدام الدموى الذى برز فى ذلك اليوم تقع على عاتق الحورانيين الذين كانوا يعملون بالمدينة ، وأن الحورانيين هم الذين شجعوا لجنة الاضراب المحلية على دعم الاضراب ، وأنه حدث تهديد لعائلات عمال الميناء بالانتقام اذا لم يشارك العمال فى الاضراب ، وأنه تم بذلك فرض الاضراب فى كل الميناء وسائر أنحاء يافا .

وأما فى حيفا حيث عمل اليهود والعرب معا فى الميناء وفى ورش السكك الحديدية وحيث تسيطر القيادة العربية الأكثر اعتدالا فقد مضت الحياة بشكل طبيعى ، ولم يشارك عمال السكك الحديدية أيضا فى الاضراب ، واستمرت السكك الحديدية فى العمل باستثناء ما كان يحدث من تدمير لأجزائها أو خروج للقطارات عن خطوطها (٥١) .

ومع تطورات الاضراب أصدرت نقابة أصحاب السيارات العربية وسائقها بعد ذلك منشورا حرضوا فيه على عدم دفع الضرائب ، وطالبوا اللجنة العربية العليا باشتراك موظفى الحكومة العرب فى الاضراب (٥٢) .

أما فيما يتعلق بعمال البلديات فقد كانوا مرتبطين برؤساء البلديات الذين لم يتخذوا من السلطة موقفا عدائيا يبلغ المدى الذى ذهبت اليه القوى الأخرى ، وعندما وافق رؤساء البلديات تحت الضغط الشديد على عقد اجتماع يبحثون فيه الحالة ويتخذون موقفا مشتركا سارعت الحكومة الى إلغاء الاجتماع، لكنهم عادوا فاجتمعوا بصورة سرية فى ٣١ مايو ١٩٣٦. والتزم نصفهم بالاضراب نتيجة لهذا الاجتماع لكن عمال بلدية القدس بالذات لم ينتظروا عقد هذا الاجتماع فاجتمعوا يوم ١٤ مايو وقرروا الاضراب تضامنا مع الأمة (٥٣) .

وعندما استقبل ميناء تل أبيب — بعد أسابيع من بدء الاضراب — اول مركب تجارى قام بحارة يافا بمظاهرة بحرية صاخبة محاولين منع الشحن عليه (٥٤) .

وتشير بعض التقارير الدورية البريطانية الى أن الحالة فى حيفا وحواليها كانت شبه طبيعية ، وأنه لم يكن هناك مقاطعة ذات شأن (٥٥) . ولكن مع استمرار الاضراب واستمرار دعوة الهيئات المختلفة لعمال

حيثما الى مشاركة اخوانهم فى الاضراب تمت الاستجابة الى ذلك وان كانت غير كاملة .

ويتبين من بيانين للجنة القومية بحيفا مؤرخين فى ٨ ، ٩ اغسطس ١٩٣٦ أن فريقا كبيرا من عمال ميناء حيفا وغيره اضرَبوا عن العمل تضامنا مع الأمة ، ودعا البيانان سائر العمال والموظفين الى الاقتداء بهؤلاء « تأمينا لشل الحركة العامة برا وبحرا » (٥٦) .

لكن يبدو أن مشاركة العمال فى الاضراب لم تكن مشاركة فعالة، حيث يشير تقرير بريطانى الى أنه بذلت فى منتصف اغسطس ١٩٣٦ جهود لارغام العمال العرب فى السكك الحديدية والميناء والبلديات على التوقف عن العمل ، كما بذلت محاولات كثيرة للتخويف بواسطة الخطابات والبيانات الملصقة ، لكن التقرير يوضح أن العمل فى معظم الصناعات الكبيرة والمؤسسات منتظم الى حد كبير (٥٧) .

ولم تتوقف النداءات الصهيونية خلال المرحلة الأولى للثورة عن دعوة اليهود الى حصر أعمالهم فى العمال اليهود وحدهم ورفض تشغيل العرب، مما دعا احدى المجلات الاقتصادية العربية فى فلسطين الى الدعوة الى الاهتمام بتنظيم العمال العرب « أن الواجب يحتم علينا تنظيم عمالنا أولا وايجاد العمل لهم ثانيا ، فعمالنا أولى بثمار أعمالنا وهم أدرى مننا بغيرهم » (٥٨) .

وكان لجمعية العمال العرب فى يافا وحيفا وبعض الفئات العمالية مواقف ايجابية خلال الثورة ، فعندما أعلن وزير المستعمرات فى مجلس العموم فى ٥ نوفمبر ١٩٣٦ استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال قيام لجنة التحقيق بعملها قدمت جمعية العمال العرب بيسان مذكرة الى المندوب السامى فى فلسطين اوضحت فيها أن الحكومة بهذا الاجراء تزيد فى عدد العمال العاطلين وتخلق اسبابا للثورة واعلنت « استمرار العمال فى مقاومة هذه السياسة الى أن تتحقق آمال الأمة السياسية والقومية فهى وحدها التى تستطيع أن تسكفل النمو الاقتصادي فى البلاد » (٥٩) وعندما وافقت الحكومة على منح شهادات جديدة للهجرة فى

مايو ١٩٣٧ أرسلت جمعية العمال العرب بحيفا الى المندوب السامي تحتج على هذا الاجراء في الوقت الذي اعترفت فيه الحكومة في خطيبات مرسلة الى الجمعية بصعوبة الحالة الناشئة عن ازدياد عدد العاطلين في البلاد (١٠) . وعندما افتتح المندوب السامي ميناء تل أبيب في اواخر فبراير ١٩٣٨ قدم بحارة الميناء مذكرة الى المندوب السامي اوضحوا فيها ان السماح بانزال المسافرين في تل أبيب هو تهديد لمصالحهم الاقتصادية (١١) .

ولم ينقطع خلال الثورة تشكيل بعض النقابات العمالية ، ففي اوائل ١٩٣٧ تكونت نقابة من عمال الطباعة في يافا (١٢) .

لكن يفهم من واقعة معينة ان جمعية العمال العرب بيافا لم تكن تعطى اهتماما حقيقيا للمشاكل العمالية الجماعية مما كان يضطر بعض العمال العرب الى اللجوء الى الهستادروت لمساعدتهم في حل تلك المشاكل . فقد حدث خلال ديسمبر ١٩٣٧ ان اضراب ستون عاملا بميناء يافا نتيجة لوجود مستحقات لهم لدى المتعهد سليم الخوري ، ولجا هؤلاء العمال الى بعض الهيئات والشخصيات والصحف العربية في يافا لمساعدتهم فلم يهتم احد بهم ، مما دفعهم خلال الأسبوع الرابع من اضرابهم الى اللجوء الى الهستادروت لمساعدتهم ، وقد تعرضوا بسبب هذا الموقف لمهاجمة الصحف العربية ، فأذاعوا بيانا اوضحوا فيه حقيقة ماحدث ، وأكدوا انهم لم ينضموا الى الهستادروت لكنهم لجئوا اليها نتيجة لعدم اهتمام الهيئات العربية بهم (١٣) .

وتشير هذه الواقعة وغيرها الى دلالة معينة وهي ان العلاقات العربية اليهودية اجتماعيا لم تكن قد وصلت بعد الى نقطة اللاعودة . فقد كان هناك بعض العرب مازالوا يعملون في بعض المعامل اليهودية ، كما كان هناك علاقات ودية بين فئات من العمال العرب واليهود ، فقد حدث ان أطلق الثوار النيرا ن حول معمل أسمنت بالقرب من حيفا فقتل احد العمال اليهود ، فأرسل العمال العرب الذين كانوا يعملون في المحجر التابع للوكالة رسالة تعزية الى العمال اليهود جاء فيها « نعرب لكم بهذا عن حزننا والمنا لموت اخينا العامل المرحوم اسحق بطرانكر . هلم نعزي بعضنا بعضا ونبتهل اليه تعالى ان يدرا عنكم كل غائلة » (١٤) .

وحتى المرحلة الثانية من الثورة لم تكن محاولات بنس الهيئات اليهودية لاستمالة العمال والفلاحين العرب الى صفوفها او لاثارة الشكوك بينهم وبين قيادتهم الوطنية قد توقفت ، فقبيل عيد العمال في اول مايو ١٩٣٨ وجه اتحاد عمال فلسطين في تل أبيب منشورا الى العمال والفلاحين العرب دعاهم فيه الى التحرر من نفوذ أولئك الذين يتخذون من أرواحهم ومصالحهم سلعة يعرضونها في ميادين السياسة العالمية بأرخص الأثمان ، والى رفع أصواتهم وتحديد ساعات العمل « واستبدال المنافسة بالمصافاة والخلاف بالائتلاف والتدمير بالتعمير والشقاق بالوفاق » (٦٥) .

وعندما أقيم احتفال عيد العمال في ٢٨ أبريل ١٩٣٨ وقف أحد أعضاء فرع اتحاد عمال فلسطين بحيفا يخطب في أعضاء الاتحاد والحاضرين الذين كان بينهم بعض العرب مرددا نفس المعاني التي وردت في منشور اتحاد عمال فلسطين السابق الاشارة اليه « أنفسا معشر العمال والفلاحين أصبحنا حطبنا لنار هذه الثورة التي أشعلها ذوو الأغراض والمآرب فأحرقتنا حرقا ، وأصبحنا فيها ضحية للسياسة والمشتغلين بها ، فإن طالت بنا هذه الحالة تعظم وبالنا واشتد شقاؤنا وذنقنا مرارة ما بعدها مرارة ، فعلينا ان نستدرك الأمر ونوقف الشر عند حده ، ونحل محله التفاهم والتآخي ... » (٦٦) .

وكانت منظمة الهستادروت حريصة على التظاهر بتشجيع جهود التعاون بين العمال العرب واليهود ، فيذكر أحد المصادر الصهيونية انه قد حوُظ خلال الثورة عن طريق الهستادروت على استمرار العلاقات بين العمال العرب العرب واليهود ، وأنه في عام ١٩٣٦ وما بعده كان مئات من العرب يشاركون في احتفالات الهستادروت بعيد أول مايو ويحضرون الاجتماعات ويسرون في المواقب رغم ماكان يوجه اليهم من تهديدات وأنه بعد احتفالات مايو ١٩٣٧ قتل عضوان عربيان من جمعية العمال العرب كما خطف الى التلال بعد احتفالات مايو ١٩٣٨ عدد من العمال العرب حيث حوكموا أمام محاكم الثورة وحكم على بعضهم بالاعدام وأفرج عن آخرين بعد دفع فدية كبيرة (٦٧) ويعتقد ان تلك السياسة التي اتبعها الهستادروت وبعض الهيئات اليهودية كانت تعنى بالدرجة الأولى جذب العمال العرب اليها وإغراءهم بوسائل مختلفة — اجتماعية وتعليمية

وصحية — بهدف فصلهم عن باقى القوى الاجتماعية واعادة تكوين اتحادات عمالية عربية قوية .

لكننا نجد فى نفس الوقت فئات عمالية عربية متببهة الى خطورة مايقوم به الهستادروت وغيرها من تضليل العمال العرب وابعادهم عن مسار حركتهم الوطنية . وفى اواخر يوليو ١٩٣٨ . اضرب عمال شركة البترول العراقية العرب مطالبين الادارة بفصل العمال اليهود عنهم (٦٨) وتوجه اليهم حاكم اللواء وبعض افراد الشرطة ومدير الشركة وطلبوا اليهم العودة الى اعمالهم حتى يمكن النظر فى مطالبهم ، لكنهم لم يستجيبوا لذلك (٦٩) .

واما على مستوى العمل النقابى المشترك فحتى المرحلة الثانية من الثورة كان مايزال هناك بعض النقابات التى تجمع العرب واليهود معا مثل نقابة عمال السكك الحديدية والبرق والبريد المختلطة التى اجتمعت هيئتها المركزية فى ١٤ مايو ١٩٣٨ للنظر فى موضوع العمال الذين خفضت ادارة السكك الحديدية اجورهم نتيجة لجعل ايام العمل الاسبوعية خمسة ايام فقط وتخفيض مخصصات غلاء المعيشة بنسبة ٥٠٪ وفصل ما يقارب المائة عامل من السكك الحديدية وستين عاملا من ادارة البريد . وقررت الاحتجاج على تلك الاجراءات والمطالبة بمنح عمال اليومية اجورا ثابتة (٧٠)

ولم تنقطع اضرابات العمال العرب خلال المرحلة الثانية من الثورة سواء من اجل مطالبهم الخاصة او من اجل قضيتهم الوطنية ، فخلال عام ١٩٣٨ اضرب عمال السكك الحديدية وعمال البلدية للمطالبة بتحسين الاجور ومساواة العامل العربى بالعامل اليهود ، كما اضرب عمال ميناء حيفا وعمال السكك الحديدية احتجاجا على ماحدث من اعتقالات فى شهر سبتمبر ١٩٣٨ . وفى عام ١٩٣٩ اضرب عمال بلدية حيفا احتجاجا على تعيين احد اليهود رئيسا لبلدية حيفا .

ومع ازدياد العمل الثورى فى فلسطين كانت الحركة النقابية تزداد رسوخا وفاعلية ، فخلال عام ١٩٣٩ التحق كثير من العمال بجمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا ، وتآلفت نقابات جديدة منها نقابة عمال معسكرات الجيش البريطانى ، ونقابة عمال البرق والبريد والهاتف ، ونقابة عمال دوائر الاشغال العامة ، ونقابة عمال شركة تكرير البترول ، وقامت

الجمعية خلال ذلك العام بتأليف أول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير بدأ رسمالها بخمسة جنيهات وبلغ بعد سبع سنوات ٣٦ ألف جنيه ، وبلغت قيمة المبالغ التي اقترضتها للعمال خلال ثلاث سنوات (٤٨٢٢٧) جنيهها ، وقد تبع ذلك تشكيل عدة جمعيات تعاونية أخرى (٧١) .

ويمكننا على ضوء ماسبق ان نجمل موقف الحركة العمالية العربية في النقاط التالية :

أولاً : ان النمو البطيء للبورجوازية الصناعية العربية قد أسهم بدرجة كبيرة في ضعف الحركة العمالية العربية ، كما ان الحركة العمالية اليهودية قد لعبت دورا هاما في تعطيل نمو الحركة العمالية العربية سواء بالتضليل والخداع او بضرب تلك الحركة من داخلها .

ثانياً : انه لم تكن هناك حركة سياسية عربية تمثل العمال العرب او تعبر عن أفسكارهم ومواقفهم ، وان كفاح الحركة العمالية العربية كان مرتبطا بالدرجة الأولى خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين بعوامل اقتصادية وليست سياسية .

ثالثاً : ان الحركة العمالية العربية في فلسطين كانت حركة منعزلة الى حد كبير فلم تربط نفسها بالحركات العمالية في العالم العربي ، ولم تستفد او تعتمد على خبرة غيرها من الحركات العمالية في العالم .

رابعاً : ان دور العمال العرب الاساسي خلال ثورة ١٩٣٩/٣٦ قد تركز في عمليات المظاهرات والاضراب والمناوشات وأعمال التدمير والنسف وأنهم شاركوا في معارك الثورة لكن مشاركتهم في تلك المعارك لم تكن فعالة ومؤثرة .

المصادر

- (١) حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب ١٩٢٩ ص ١٦٩ ، ١٧٠ .
- (2) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 19/35.
- (3) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 1/36.
- (٤) يوسف هيكل : القضية الفلسطينية تحليل ونقد ص ٢٠٢ .
أكرم زعيتر : جهاد فلسطين العربية ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .
- (٥) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . الكتاب الأول ص ٣٠ ، ٣٩ ، ١١٧ — ١٢٠ ، الأهرام ٤ يوليو ١٩٣٦ ص ٤ ، ١٢ يوليو ١٩٣٦ ، ٢٨ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٦) الأهرام : ١ يوليو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٧) عيسى السفري : المرجع السابق ص ٣١ .
- (٨) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٢١٨ ،
عيسى السفري : المرجع السابق ص ٢٠ ، ٢١ .
- (9) Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 71.
- (10) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 15/36.
- (11) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
- (12) Report by His Majesty's Government ... for the year 1936. p. 16.
- (13) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.
- (١٤) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٠٧ ، ٢٢٠ .
- (١٥) عيسى السفري : المرجع السابق ص ٣٠ ، ٣٩ ، ١١٧ — ١٢٠ .
- (١٦) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ص ٧٩ ، ٨٠ .
- عيسى السفري : المرجع السابق ص ٨٥ — ٨٧ ، ٨٩ — ٩١ ،
بيان عن العالم الاسلامي والعالم العربي ... عن فظائع
الاستعمار البريطاني ... ص ٦ ، ٧ ،
الأهرام : ٨ أكتوبر ١٩٣٦ ص ٤ .
- (١٧) الأهرام : ٢٣ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (١٨) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق
ص ٣٨ ، ٣٩ .

(19) Report by His Majesty's Government ... for the year 1936. p. 16.

- (٢٠) عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ص ٣١٢ .
- (٢١) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٤ ، ٢٢٠ .
- (٢٢) فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ص ٥٩ .
- (٢٣) محمد عزة دروزة : كتاب مفتوح الى اللجنة الانكليزية ص ١٢٧ .
- (٢٤) شئون فلسطينية : يناير ١٩٧٢ دراسة لغسان كنفاني ص ٦٧ .
- (٢٥) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٣ .
- (٢٦) الشباب : ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٢٧) جيفريز : فلسطين اليكم الحقيقة الجزء الرابع ص ١٥١ .
- (٢٨) نجلاء عز الدين : العالم العربى ص ٣١٧ ، ٣١٨ ،

Middle Eastern Studies. The Politics of the Arab Rebellion in Palestine. 1936 - 39. Tom Bowden. vol II. May 1975. No. 2. p. 150.

- (٢٩) أميل الغورى : المؤامرة الكبرى . اغتيال فلسطين ومحقق العرب ص ٩٣ ، ٩٤ .
- (٣٠) الصراط المستقيم : ٨ آب ١٩٣٨ ص ٣ .
- الشباب : ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٣١) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق ص ٢ من الملحق ٣ .
- (٣٢) الشباب : ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٣٣) الصراط المستقيم : ٢١ حزيران ١٩٣٨ ص ٥ .
- (٣٤) عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
- (٣٥) السياسة : ١٤ أبريل ١٩٣٨ ص ٤ ،
- الزمان : ٢٤ أبريل ١٩٣٨ ص ١ ،
- صوت الحجاز : ٢ أغسطس ١٩٣٨ ص ٣ ،
- الشباب : ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٣ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٣٦) الصراط المستقيم : ١٥ آب ١٩٣٨ ص ١ .
- (٣٧) شئون فلسطينية : المرجع السابق ص ٦٨ ، ٦٩ .
- (٣٨) الصراط المستقيم : ٦ آب ١٩٣٨ ص ٣ .

(39) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 6/36.

- (٤٠) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٢٠١ ٪ ٢٠٢ .
- (٤١) صبحى ياسين : الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ص ٢١٣ — ٢١٥ .

(42) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.

- (٤٣) فلسطين : ١ كانون الأول ١٩٢٢ ص ٣ .
- (٤٤) الاهرام : ١٤ يوليو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٤٥) السياسة : ٢٥ فبراير ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٤٦) عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٩٠ .
- (٤٧) الوحدة المغربية : ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ص ٢ .
- (٤٨) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ص ٣٠٢ .

(49) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 5/36.

- (٥٠) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٠ ، عيسى السفرى
- المرجع السابق ص ١٨ ، ١٩ .

(51) Marlowe : The Rebellion in Palestine. pp. 152, 153.

(52) Esco : Ibid., vol. II, p. 794.

- (٥٣) عبد الوهاب الكيالى : المرجع السابق ص ٣١٠ .
- (٥٤) الاهرام : ١٥ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .

(55) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.

- (٥٦) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة منشوران من اللجنة القومية بحيفا الى الشعب العربى الكريم الاول مؤرخ فى ١٩٣٦/٨/٨ وملصق بالكراسة الاولى ص ١٧ ، والثانى مؤرخ فى ١٩٣٦/٨/٩ وملصق بنفس الكراسة ص ١٨ .

(57) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.

- (٥٨) الاقتصاديات العربية : ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٥٩) عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٢٤٠ — ٢٤٣ مذكرة جمعية العمال العرب بيافا الى المندوب السامى .
- (٦٠) الشباب : ٢٦ مايو ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٦١) السياسة : ٥ ابريل ١٩٣٨ ص ٤ .

- (٦٢) الشباب : ٢٤ مارس ١٩٣٧ ص ٤ .
 - (٦٣) حقيقة الأمر : ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٣ .
 - (٦٤) حقيقة الأمر : ١٣ نيسان ١٩٣٨ ص ١ .
 - (٦٥) حقيقة الأمر : ٢٧ نيسان ١٩٣٨ ص ١ .
 - (٦٦) حقيقة الأمر : ٤ آيار ١٩٣٨ ص ٣ .
 - (٦٨) الصراط المستقيم : ٣٠ تموز ١٩٣٨ ص ٨ .
- (67) Esco : Ibid., vol. p. 591.
- (٦٩) الصراط المستقيم : ١ آب ١٩٣٨ ص ٤ .
 - (٧٠) حقيقة الأمر : ٢٥ آيار ١٩٣٨ ص ٤ .
 - (٧١) مذكرات حسنى صالح الخفش ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ،
 - الزمان : ٢٣ ايلول ١٩٣٨ ص ٣ .

المتقنون والثورة

ومن يتابع أحداث الثورة منذ بدايتها يلاحظ ان المتقنين كانوا أسرع القوى الاجتماعية التي ترجمت حركة الجماهير الى أول تشكيل منظم للثورة ، فلقد كان الشبان المتقنون في نابلس هم الذين شكلوا أول لجنة قومية في فلسطين ، وهم الذين أعلنوا الاضراب ودعوا المدن الأخرى اليه، وهم الذين قرروا في أول اجتماع لهم أن تكون الحركة الوطنية مستقلة عن الأحزاب القائمة وأن يشارك الفلاحون في تنظيمها وأن توجه الحركة ضد البريطانيين أولا وليس ضد الصهيونية وحدها .

ولم يكن الأمر بالنسبة لتلك المجموعات المثقفة مجرد شعارات . صحيح أنهم ساهموا بالدور الأول في فكر الثورة وتوجيه مسارها خاصة في مدن فلسطين ، لكن أعدادا منهم في نفس الوقت حملت سلاحها وشاركت الثوار أعمالهم . وتجمع المصادر العربية الرئيسية على أن المتقنين شاركوا بنصيب في معارك الثورة على امتدادها ، وأن بعضهم بذل محاولات ناجحة وان كانت أولية لصنع متفجرات للثورة واستشهد عدد منهم خلال التجارب ، وان بعضهم عمل كمستشارين لقيادات الثورة في مرحلتها الثانية وكان لهم دور مميز عند تشكيل محاكم الثورة وحاولوا توجيه فرق الثورة لتجنب بعض الأخطاء في عملياتها (١) .

ولم يكن بالأمر الغريب أن تجمع معسكرات الاعتقال نوعيات مختلفة من المتقنين من خريجي الجامعات والأطباء والمحامين والقضاة ورجال الدين ، بل أننا نجد ضمن هؤلاء المعتقلين المثقفين موظفا كبيرا في حكومة فلسطين هو الدكتور راسم الخالدي الحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والفتش الأول للجمعيات التعاونية في حكومة فلسطين (٢) .

ولاقى بعض رجال الدين الاسلامي من قضاة ومفتين وأئمة ومدرسين عنفا وقسوة باعتبارهم ذوى مكانة وتأثير في نفوس الجماهير حتى ولو لم يكن لهم نشاط سياسى ، وبلغ من تضيق السلطة على حركتهم ان وضعت مثلا واعظ منطقة عكا تحت المراقبة فترة أربعة أشهر على أن يثبت

وجوده فى مركز الشرطة أربع مرات يوميا. متهمة اياه بالاتصال بالثوار والتحريض على القلق (٣) .

ويشير احد التقارير البريطانية الدورية فى يوليو ١٩٣٦ الى أن وعظا يعملون بالمجلس اسلامى الأعلى طافوا بالمناطق الريفية الخاصة بهم للدعوة الى التبرع واللقاء المحاضرات السياسية ، واستبعد التقرير أن تكون تلك المحاضرات مقتصرة على الدعاية السلمية وحدها (٤) .

وكانت عمليات الاغتيال من تلك الأعمال التى أقدم عليها بعض المثقفين بالمدن ، فقد أطلق سامى الانصارى مدرس اللغة الانجليزية فى المدرسة الرشيدية النار على مفتش للشرطة عرف بقسوته ضد العرب وحاول بهجت أبو غربية اغتيال المندوب السامى فلم يصادفه التوفيق، لكنه تمكن من اغتيال اثنين من الطيارين الانجليز (٥) .

ولم يكن نشاط المثقفين العرب فى فلسطين مقتصرا على العمل فى داخل البلاد ، فقد شارك بعضهم فى مؤتمرات عالمية بهدف خدمة قضية بلده ، فقد حضر رثيف خورى مؤتمر الشبية العالمية الذى عقد فى كلية فاسر بولاية نيويورك فى الفترة من ١٨ الى ٢٥ أغسطس ١٩٣٨ ، والقى بعد انتهاء المؤتمر خطابا فى حفل اقيم له فى نيويورك ينم عن فهم واع وصادق للقضية « واننى أغتنم معرض الحديث الآن لأنبه العرب والعالم أجمع الى أن الزعماء الصهيونيين راضون فى سرهم عن اضطهاد الديكتاتوريات السوداء لليهود حتى يثيروا الدنيا الى جانبهم وينساق الشعب اليهودى الى الالتفاف حولهم ويظهروا بمظهر المنقذين لذلك الشعب، ويوالوا تحت هذا الستار الانسانى هجومهم على فلسطين » (٦) .

لكن هذه المواقف الايجابية من المثقفين فى فلسطين لاتعنى خلوص صحيفتهم من أية مواقف معادية ، فقد باع الدكتور كمال حنون — الحاصل على درجة الدكتوراه من باريس — ألفا ومائة وستة وثلاثين دونما من اراضى عائلته بطولكرم لليهود رغم قتل مجهولين لأحد أفراد أسرته فى الشهر الأسبق لمنع الأسرة من بيع تلك الأرض (٧) لكن هذه المواقف من مثقفى فلسطين كانت نادرة ومحدودة . فالمثقفين بشكل عام كانوا روح الثورة وضميرها وأكثر الفئات تعبيرا عن مصالح الجماهير وأهداف الحركة الوطنية وآمالها .

الطلاب والثورة

تجاوب الطلاب مع جماهير أمتهم بعد اعلان الاضراب العام فى أبريل ١٩٣٦ ، وكان لهم دور فى استمرار الاضراب وتنظيم المظاهرات ، كما كانوا يضعون الموائق فى الطرقات لتعطيل قوات السلطة، ويتربصون بالخارجين على كلمة الجماهير (٨) .

وقبل مرور شهر على بدء الاضراب كان الطلبة قد أصبحوا أحسد العناصر المؤثرة فى انجاسات الحركة الوطنية ، وأغلقت خلال الاضراب جميع المدارس العربية ، ووضع الطلاب جهودهم فى خدمة أمتهم، وتحولوا الى شبه جنود للحث على المقاطعة وحراسة الاضراب فى المدن والقرى .

وعقد الطلبة فى ١١ مايو ١٩٣٦ مؤتمر الاتحاد الطلابى العربى فى فلسطين حضره مئات المندوبين من مدن فلسطين وشرقى الأردن ، واتخذوا قرارات عديدة منها : منع الهجرة اليهودية منعا باتا وتجريد اليهود من السلاح وحل الفرق الرياضية الصهيونية ذات الطابع العسكرى ، واطلاق سراح المعتقلين ، واتمامة حكم نيابى فى فلسطين مع عقد معاهدة مع بريطانيا (٩) .

وقد شاركت طالبات فلسطين فى الاضراب ، كما ساهم الطلبة الفلسطينيون فى الجامعات الغربية بدور فى هذا الشأن ، فقد قامت الجمعية العربية فى بريطانيا التى كانت مؤلفة من الطلاب العرب الفلسطينيين بنشر الدعاية للقضية على صفحات الصحف لتعريف الراى العام الغربى بحقيقة الأحوال فى الأراضى المقدسة ، كما أرسلت النشرات والاحتجاجات الى الجهات المعنية ، وجمعت من أعضائها مبلغا من المال أرسلته الى القدس مساهمة منها فى نفقات الثورة (١٠) .

وقد استمر اضراب الطلاب طوال الأشهر الستة التى استغرقتها الاضراب ، وفقد خلاله كثير من الطلاب حياتهم أثناء اختلاطهم بالجماهير ونتيجة لأعمال القوات العسكرية ورجال الشرطة (١١) .

ويحدث خلال المرحلة الأولى للثورة حدث هام ، وهو تحول كشافنة

المدارس الأميرية الذين كانوا تابعين لكشافة بادن باول الى نظام عربي خالص .

وكانت فلسطين قد عرفت الحركة الكشفية قبل الحرب العالمية الأولى على يد الأنراك حينما استعملت لأغراض عسكرية ، وبعد فرض الانتداب البريطاني في فلسطين ، حرصت ادارة المعارف على تشجيع الحركات الكشفية في المدارس (١٢) . ويعتقد أن الهدف من ذلك كان عزل وتجميد نشاط قطاع طلابي هام عن المشاركة في شئون الوطن ، فكان بالبلاد عدة فرق من الجوالة الكشفية والأشبال يسرون على النظام الكشفي الانجليزي باستثناء فرقة نابلس التي كانت تابعة لجمعية الكشاف المسلم السورية ، وكان المنسوب السامي هو رئيس كشافة فلسطين الشرقي ، والمستر بومن مدير المعارف هو رئيسهم الفعلي (١٣) .

وبقى الأمر على هذا النحو حتى وجه مكتب مؤتمر الشباب الدعوة الى كشافة فلسطين للتحرر من التبعية الأجنبية ، فاجتمعت وفود الكشافة في دار الجمعية الاسلامية المسيحية يوم ٥ يناير ١٩٣٤ ، وافر الحاضرون تأليف كشافة عربي مستقل وتنصيب الملك غازي كشافا أعظم ينضوي الكشافة العرب الفلسطينيين تحت لوائه ، وتغيير شارة الكشاف والعلم ، والسير على نظام خاص يتفق وبيئة البلاد ونفسية سكانها (١٤) . لكن كشافة المدارس الحكومية لم تعمل بتلك القرارات .

وعلى اثر اعلان الاضراب العام ساهم كشاف المدارس الحكومية مع غيرهم في أعمال الاسعاف ونقل الجرحى والمصابين ، ولما علم مدير المعارف بذلك بعث بأمر عاجل الى مديري المدارس وقواد الفرق التابعة له لمنع الكشافة العرب من ارتداء الملابس الخاصة بالكشافة اثناء الاضراب ، لأنهم في نظره قد خالفوا قوانين الكشافة ، ولم يكونوا مخلصين لليمين التي أقسموها بالطاعة لملك انجلترا (١٥) .

ورغم هذا الحظر على نشاطهم استمر كثير منهم يؤدون دورهم الوطني ، سواء وهم يرتدون لباس الكشافة أو بدونه ، وحينما كانت السلطة تلقى القبض على أحدهم وهو يرتدي هذا اللباس كان مصيره هو الاعتقال والسجن (١٦) .

ويروى قائد احدى فرق الكشافة فى رسالة منه الى محمد على الطاهر شيئاً عن أعمال الكشافة العربية خلال الثورة مثل اغاثتهم للجرحى — عربا ويهودا — مما كان محلا لتنويه الصحف اليهودية عن مواقفهم فى مناسبات كثيرة (١٧) .

ووجد طلاب فلسطين العرب فى مبادئ الكشافة والجوالة خلال الثورة متنفسا تنظيميا وان كان محدودا للتعبير عن مشاعرهم ، فيروى أمين سعيد فى مقال له بعد زيارة قام بها لفلسطين فى أبريل ١٩٣٧ شيئاً عن انتشار تلك المبادئ فى فلسطين خاصة فى القرى العربية ، وان المواكب الدينية التى كانت تقتصر على الدراويش وأرباب الطرق قد حل محلها كشافة يسىرون فى مقدمة المواكب ينشدون أناشيد وطنية « الى السلاح الى السلاح . الى الجهاد الى الجهاد » وان شبان القرى كانوا يؤلفون فرقا خاصة بهم فى داخل المواكب حيث يرددون الأهازيج الوطنية « على الدبابة واهجم واضرم فيها النار » (١٨) .

ويذكر القاوقجى فى مذكراته أنه حاول بعد وصوله الى فلسطين خلال المرحلة الأولى للثورة أن يؤلف من الكشافة مفارز مستقلة تكون نواة للجيش النظامى الفلسطينى لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب اندماج الكشافة مع بقية الثوار فى مختلف ميادين الثورة (١٩) .

وتحدد ادارة المعارف موعدا خلال شهر يوليو لعقد امتحان لطلاب فلسطين للحصول على درجة « متروكوليشن » فيذهب الطلاب العرب الى مكان الامتحان ويقررون مقاطعته (٢٠) .

ويشير تقرير بريطانى مؤرخ فى ١٢ يوليو ١٩٣٦ الى أن أعضاء اتحاد الطلاب قد زاروا القرى من أجل تقوية روح المعارضة للحكومة واستمرار الاثارة فى المناطق الريفية (٢١) .

ويستمر الطلاب فى نشاطهم خلال المرحلة الأولى من الثورة خاصة بالنسبة لتنظيم المظاهرات وتقوية الروح الثورية عند الجماهير ، ويعقدون مؤتمرا فى غزة فى منتصف أغسطس ١٩٣٦ يقررون فيه وجوب استمرار الاضراب حتى تتحقق مطالب العرب (٢٢) .

وقبيل نهاية الاضراب وقبل أن يستجيب العرب الى نداء ملوكهم بوقفه يعقد الطلاب العرب مؤتمرا في طولكرم بمناسبة قرب موعد افتتاح الدراسة ، ويقررون الامتناع عن الذهاب الى المدارس والاستمرار في الاضراب تضامنا مع الأمة (٢٣) .

ولم يتوقف الطلاب عن ابداء مشاعرهم خلال مرحلة توقف الثورة ، فعندما اقيمت احتفالات في القدس بمناسبة تتويج ملك بريطانيا لم يكتف الطلاب بمقاطعتها كما فعل عرب القدس ، بل كانوا يطلقون شعارات سوداء على صدور المارين من العرب تعبيرا عن معارضتهم لتلك الحفلات (٢٤) .

ويبدو أن نشاط طلاب فلسطين كان يزعج السلطة البريطانية التي كانت تحاول الحد منه ، فقد أصدر مدير معارف فلسطين في مايو ١٩٣٧، أمرا يحظر فيه على الطلبة المسلمين الاشتراك المنظم في احتفالات المولد النبوي أو تأليف مواكب تشترك في تلك الاحتفالات (٢٥) .

ولم يكن نشاط الطلاب مقتصرا على مجرد المشاركة في الاضراب وتأكيد استمراره وتعبئة الروح الثورية ، فقد شارك بعض الطلاب في معارك الثورة وان كانت مشاركة محدودة ، ويروي عيسى السفري قصة طالب فلسطيني كان يتلقى العلم في القاهرة لكنه عاد الى وطنه بعد قيام الثورة حيث استشهد في معركة بلعا الثانية أثناء قيامه بلغم الجسور (٢٦) .

المعلمون والثورة

عندما قامت الثورة شارك المعلمون في أحداثها كمواطنين وكان لهم دورهم في حركتي الكشفة واضرابات المدارس . ويشير تقرير اللجنة الملكية الى شيء من هذا النشاط حين يلفت النظر الى عدم قيام معلمى الكلية العربية في القدس بمنع تلاميذهم من استخدام العنف لارغام طلبة مدرسة مختلطة على الامتناع عن الدراسة والى توقيع جميع المعلمين وكبار الموظفين العرب في دائرة المعارف على المذكرة المقدمة الى السلطة في ٣٠ يونية ١٩٣٦ بشأن الأوضاع في فلسطين ، والى اعتقال اثنين من المعلمين في صرند (٢٧) .

وقد عمل كثير من المعلمين أثناء مرحلتى الثورة مع الثوار كسكرتيرين للقواد ومنظمين لشئون التمويل ، أما الذين ثبت اشتراكهم فى الممارك فكانوا قلة ، وقد ذكر السكرتير العام لحكومة فلسطين أمام لجنة الانتدابات فى جنيف « أنه علم بثلاث أو أربع معلمين ظن أنهم اشتركوا فعلا فى نشاط تخريبى ، ونتيجة لذلك تم اعتقالهم وطردهم من وظائفهم » .

وخلال السنة الدراسية ١٩٣٩/٣٨ اعتقل تسعون مدرسا بموجب قانون الطوارئ وبعد استجوابهم أطلق سراح بعضهم وأرسل الآخرون الى معسكرات الاعتقال ، كما أمر المندوب السامى بطرد عشرة معلمين .

ولم يكن بوسع المعلمين أن يقفوا متفرجين على ما يحدث حوالىهم أو يتجنبون العمل بالسياسة ، فلطالما حاولوا أن يحفظوا التوازن بين ولائهم للحكومة كموظفين وبين مستقبل وطنهم ، لكنهم اختاروا مع الوقت أن يشاركوا فى أحداث الوطن (٢٨) .

الشباب والثورة

ان نشاط الشباب الفلسطينى ومساهمته الفعالة فى شئون بلاده وان بدأ متأخرا الا أنه نضج وانصهر فى أتون الثورة الفلسطينية ، ولعل تأخر مساهمة الشباب فى دفع خطى الثورة فى فلسطين فى العشرينيات يرجع بدرجة أساسية الى قلة الشباب الواعى فى تلك الفترة وعدم اهتمام الجماعات السياسية فى فلسطين بقطاعات الشباب المختلفة ، فلا يعرف أن محاولة جادة قد بذلت فى ذلك الوقت لتعبئة الشباب وتوجيه جهودهم لصالح أمتهم .

ومنذ بداية الثورة كان للشباب دور فعال ومؤثر فى أحداثها ، فيروى تقرير اللجنة الملكية ان اللجان القومية التى شكلت منذ بداية الثورة والتى كانت القاعدة الشعبية للحركة الوطنية خاصة فى المرحلة الأولى من الثورة كان معظم أعضائها من الشبان العرب (٢٩) .

ويشير تقرير بريطانى دورى مرسل من فلسطين فى أواخر مايو ١٩٣٦ الى أن المحتمل أن تسوء الأحوال بسبب جهود الشباب وتطرفهم حيث يتلهفون على ارغام القادة الى اللجوء الى أعمال أكثر ايجابية ، وأن أحداث القتل والهجمات وتدمير المحاصيل والأشجار ترجع من غير شك

الى جهود الشباب الذين يأملون بهذه الوسائل ابقاء الحركة نشطة واثارة اضطرابات خطيرة (٣٠) .

وكان الشباب يضغط على الشخصيات السياسية ويدفعها الى اتخاذ مواقف معينة ، فبعد شهرين من بداية الاضراب زار وفد من شباب يافا رئيس بلدية القدس وطلبوا منه مشاركة البلدية فى الاضراب ، كما اجتمع الوفد بأمين الحسينى وطلب منه أن يرد بصفتة رئيسا للمجلس الاسلامى الأعلى على بيان وزير المستعمرات الذى أشار فيه الى عدم اشتراك المجلس الاسلامى فى الاضراب (٣١) .

وخلال المرحلة الاولى من الثورة وفى غمارها يحدث تغييران هامان فى صفوف الشباب :

الأول : تكون الحرس الوطنى الذى أخذ على عاتقه مهمة حراسة الاضراب والاشراف عليه .

الثانى : مساهمة الشباب فى الحركات المسلحة فى الجبال وقيامهم بدور هام فى احداث الثورة .

وبالنسبة للأمر الأول وهو تكوين الحرس الوطنى فتذكر بعض المراجع العربية أنه الفت فرق من « الحرس الوطنى » للسهر على حسن سير الاضراب وتقويته والدفاع عن المخازن والسكان خلال الاضراب (٣٢) ويحدثنا اكرم زعيتر عن بداية تكون الحرس الوطنى فيذكر أنه قبيل الثورة مباشرة عقد شباب يافا اجتماعا قرروا فيه انتخاب خمسة عشر شابا أطلق عليهم اسم « الحرس الوطنى » وأناطوا بهم أمر السهر على مصلحة الاضراب ، وان ظهور هذا التنظيم كان بداية حركة الشباب فى يافا ، وأنه بعد الاضراب قام فى بعض المدن الى جانب اللجان القومية جماعات من الشبان تدعى « الحرس الوطنى » (٣٣) ويضيف عيسى السفري أن تكوين هذا الحرس كان على غرار ما قام به شبان المؤتمر الوطنى فى الهند ، وأن هؤلاء الشباب اتفقوا على أن يكونوا دائما فى الطليعة وحددوا منهم أفرادا لتنفيذ القرارات ، فمن زج منهم فى السجن حل محله غيره ، وأنهم كانوا يختلطون بالجماهير ويبحثون معها قضية الوطن .

وكانت نداءات الحرس الوطنى أثناء الاضراب تتميز بالتعبير الصادق

عن آمال عرب فلسطين « لقد رأينا أن نغير أساليب كفاحنا قبل أن نطلب إلى الانجليز تغيير سياستهم . وسأئلبنا معهم كانت احتجاجات وبيانات . ووسيلتنا الآن كفاح عملي شريف » « لا مهادنة بيننا وبينكم حتى تجاب مطالبنا الحققة » ونلمس في بياناتهم احساسا صادقا بما يمكن أن تتول إليه الأمور اذا لم يناضل العرب ضد بريطانيا « معركة فاصلة بيننا وبينهم اذا رجعنا غلبونا . وفي سنوات قلائل تصبح فلسطين العربية يهودية ، ويصبح العرب أهلها مشردين ، يعيشون على ألم الذكرى وعار الهزيمة والشرف المجروح » (٣٤) .

وتشير تقارير بريطانية عديدة الى ذلك الدور الهام الذي قام به الشباب طول المرحلة الأولى من الثورة خاصة بالنسبة لجمال تعبئة الجماهير (٣٥) .

كما كان هناك مجموعات من الشباب تطوف المدن والقرى لمحاسبة أى شخص لا يلتزم بالاضراب ونثر المسامير في الشوارع لافساد اطرار العربات واحداث ازعاج للسلطة المنتدبة (٣٦) .

وقد ترتب على مواقف الشباب وتحمسهم خلال الثورة اعتقال كثيرين منهم ، فنقرأ بين وقت وآخر أخبارا عن اعتقال مجموعات جديدة من الشباب من مدن مختلفة وارسالهم الى معتقل صرفند (٣٧) .

وقد التحق بالجمال كثير من حملة الشهادات العالية (٣٨) . كما اشترك بعض الشباب الجامعى مع القائد سعيد العاص واستشهد بعضهم وجرح آخرون (٣٩) .

ومن الشباب من استطاع أن يؤسس فصيلا في منطقته (٤٠) ومن الشباب من كان من قواد المناطق مثل عبد القادر الحسيني .

المهنيون

كان عدد أرباب المهن الحرة في فلسطين مختلفا في نسبته بين المسلمين والمسيحيين واليهود ، فبينما كانت نسبة ذوى المهن الحرة من المسلمين ١٥ بالآلف كانت بين المسيحيين ٨٤ بالآلف وبين اليهود ١٠٠ بالآلف (٤١) .

وسأتناول في حديثي عن المهنيين العرب الأطباء والمحامين ورجال الصحافة رغم أن هذه الفئات تدخل بشكل عام ضمن القوى العربية المثقفة .

١ - الأطباء

كان في فلسطين جميعها في عام ١٩٣٠ (٦٣١) من الأطباء المسجلين — عربا ويهودا وغيرهم — منهم ١٤٧ طبيبا في تل أبيب ، ١٤٠ طبيبا في القدس ، ٧٥ طبيبا في حيفا .

وكان من بين التظلمات العربية التي قدمت الى لجنة سمبسون تظلم وردت به اشارة الى التدفق الكبير للأطباء اليهود الى فلسطين مما خرم عددا من الأطباء العرب من مهنتهم ، واعترفت اللجنة بوجود مثل هذا الأثر خاصة وأنه كان من النادر جدا لأسرة يهودية أن تستدعى طبيبا عربيا ، بينما كان العرب لايتجنبون التردد على الأطباء اليهود (٤٢) .

وكان عدد الأطباء العرب قليلا ، لكنه رغم هذه القلة العددية فقد كان لهم دور ايجابي خلال الثورة مما دفع السلطة الى اعتقال كثيرين منهم ، حتى تقدم الأهالي العرب في بداية المرحلة الثانية من الثورة بمضبطة الى حكومة فلسطين يطلبون فيها اطلاق سراح الأطباء العرب لأن الأمراض كثرت ولا يجد الناس أطباء لمعالجتهم (٤٣) .

ونتيجة لقلة الأطباء العرب أساسا ثم لاعتقال الكثيرين منهم فقد كان هناك صعوبة في علاج الحالات الخطرة ضمن الثوار حتى أن أحد الصيادلة العرب (خالد القنواى) كان يقوم بعد انضمامه للثوار بمهمة علاج الثوار ، وبعد اصابته لم يكن في جبهة المعارك طبيب عربي واحد لعلاج الثوار .

ومع أنه لم يتح للأطباء العرب مشاركة فعالة في العمليات العسكرية للثورة لكن بعضهم كان له دور في تهيئة أسباب النجاح للثورة ، فيروى القساقجى في مذكراته أنه بعد وصوله الى فلسطين في أواخر أغسطس ١٩٣٦ اجتمع بقائمهقام جنين في منزل أحد الأطباء العرب حيث حصل على المعلومات الضرورية وأحاط بالموقف من جميع نواحيه (٤٤) .

ب - المحامون

لم يكن للمحامين العرب في فلسطين نقابة تجمع شملهم وتحمي مصالحهم حتى أوائل عام ١٩٣٧ (٤٥) ولم أتبين من المصادر المختلفة ان هذه النقابة قد شكلت حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

لكن ذلك لا يعنى أن المحامين العرب في فلسطين لم يفكروا قبل ذلك في تشكيل نقابة لهم ، ففي ٥ نوفمبر ١٩٣٣ وافق المحامون العرب في مؤتمر بيافا على فكرة تأليف جمعية لهم ، وأصدروا بيانا مجدوا فيه ذكرى الشهداء ، وأرسلوا برقية احتجاج الى المندوب السامى ووزير المستعمرات (٤٦) .

ويتبين من تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ أنه كان يوجد في البلاد في ذلك الوقت محاميان بريطانيان ، ، ١١٢ محاميا عربيا ٢٦٤٠ محاميا يهوديا ، ويذكر التقرير أن هذا العدد كان يزيد عن حاجة البلاد (٤٧) .

أما عن موقف المحامين العرب من الثورة ، فقد شاركوا في الاضراب منذ وقت مبكر ، وعقدوا اجتماعا عاما في يافا قرروا فيه تشكيل لجنة منهم لوضع تقرير عن الحالة وأسبابها وأن تبحث اللجنة وسائل تعويض العرب عن الخسائر التي لحقت بهم ، وأن يتولى كل محام في مدينته الدفاع عن المتهمين ، واقصاء الموظفين اليهود عن التحقيق والمحاكمات في القضايا العربية ، وابعاد رجال الشرطة اليهود عن المناطق العربية ، وأن يضربوا عن المرافعة في جميع القضايا باستثناء قضايا الثورة ، وأبلغوا تلك القرارات الى قاضى القضاة ورؤساء المحاكم المركزية وقضاة الصلح في فلسطين ، وأذاعوا بيانا حماسيا على الأمة (٤٨) لأنرى فيه تعبرا عن دورهم الطليعى كفئة مثقفة يرتبط عملها

بالعدالة والقانون . ولعل ذلك يرجع الى أن كثيرا من هؤلاء المحامين كان ينتمى الى بعض الأسر الغنية أو ذات النفوذ .

وقد برز خلال الثورة عدد من المحامين العرب على رأسهم عونى عبد الهادى رئيس حزب الاستقلال الوطنى الذى تألف عام ١٩٣٢ وعضو اللجنة العربية العليا وسكرتيرها بعد قيام الثورة ، وأحد الشخصيات التى قامت بدور هام فى تلك المرحلة .

ونقرأ فى التقارير الدورية البريطانية اشارات الى بعض المحامين الذين شاركوا فى أحداث الثورة مثل حنا عصفور المحامى بصرفند والذى اعتقل لدوره البارز فى حركة الاضراب (٤٩) .

وعندما ذهبت اللجنة الملكية الى فلسطين للتحقيق فى أسباب الثورة قدم المحامون العرب بمذكرة اليها انتقدوا فيها تلك القوانين التى ادخلتها الحكومة الى فلسطين والتى لا يتفق بعضها مع أخلاق العرب وعاداتهم وأوضحوا أن بعضها يقصد به الضغط على العرب مثل قانون منع الجرائم وقوانين العقوبات المشتركة ، وأن بعضها الآخر يرمى الى الاجحاف بمصالحهم كقانون نزع الملكية (٥٠) .

ويتبين مما نشر فى الصحف خلال النصف الثانى من عام ١٩٣٧ وأوائل ١٩٣٨ — أى بعد استئناف الثورة — أن معظم المحامين العرب مقصرون فى تصديهم للدفاع عن قضايا الثورة ، وأن محاميا بحيفا هو عفيف بخورى قام بعملية سمسرة لتسهيل بيع أكثر من ألف دونم من أراضى الرملة لليهود (٥١) .

ويبدو أن هذا الموقف من المحامين العرب كان عاملا فى دفع محام فلسطينى من حيفا هو صلاح الدين العباسى الى أن يقترح فى أواخر مارس ١٩٣٨ عقد مؤتمر للمحامين العرب من مختلف الأقطار للتعارف وتوحيد الجهود من أجل القضية الوطنية (٥٢) .

د - رجال الصحافة

كان للصحف الوطنية أثر فعال في تنبيه الرأي العام العربى الى اخطار الصهيونية ووجوب مقاومتها ، فقد قامت بحملات قوية ضد باعة الارض والسماسة ، وكان من نتائج هذه الحملات ان اصدر مؤتمر العلماء الاول في القدس فتوى بتجريمهم وعدم دفنهم في مقابر المسلمين واقبل بعض اصحاب الاراضى على تسجيل اراضيهم كوقف ، انقاذا لها من الوقوع في يد اليهود (٥٣) .

ولم يكن هذا الدور مقتصر على مقاومة الصهيونية وحدها ، فمنذ بداية التحول في استراتيجية الحركة الوطنية خلال السنوات الاولى من الثلاثينيات ظهرت في الصحف العربية روح جديدة تتفق مع تلك الاستراتيجية (٥٤) التي تعتبر الاستعمار البريطانى هو الخطر الاساسى الذى تواجهه البلاد . وتشير التقارير البريطانية السنوية في تلك الفترة الى ان الصحافة العربية لم تخفف من عدائها وهجومها على الانتداب ومظاهره الرئيسية (٥٥) .

ويشير احد التقارير الدورية البريطانية في اوائل ديسمبر ١٩٣٥ الى نشاط الصحفيين العرب في تلك الفترة فتذكر ان لهجة الصحف العربية خاصة مقالات اكرم زعير في « الجامعة الاسلامية » وما تنشره جريدة الدفاع تساعد بدرجة كبيرة في اثاره الرأي العام ، وان الصحافة منذ عهد قريب أصبحت مثرة الى ابعد حد ، وان في امكانها ان تثير الثلقى والكرهية لو استمرت في هذا الموقف (٥٦) .

كما يشير تقرير آخر في آخر ديسمبر ١٩٣٥ الى ان جريدتي «الدفاع» و « الصراط المستقيم » تساعدان في بث افكار الشباب العربى وفي تشجيع مايقومون به من اثاره وان صحيفتي « الجامعة الاسلامية » و « اللواء » تنشران مقالات للشباب الوطنى المستقل (حمدى الحسينى وهاشم السبع واكرم زعير) وان صحيفة اللواء قد ضمت الى هيئة تحريرها ثمر عودة الذى استقال من ادارة التعليم وشارك في مجموعات الشباب الوطنى ، وان مؤتمر الشباب العربى قد اصدر صحيفته الجديدة « الكفاح » . وان صحيفتي « الجامعة العربية » و « اللواء » تسلطان الضوء على الاضرار التى ينزلها مشروع المجلس التشريعى بالبلاد (٥٧) .

ومع بداية الثورة تشدد الحكومة من وطأتها على الصحافة العربية فتفرض عليها قيودا استثنائية وتعطل صحيفة اثر اخرى، وترسل تحذيراتها الى الصحف من نشر اخبار او وقائع لا تتفق مع بلاغات الحكومة الرسمية (٥٨) .

فقد عطلت الصحف العربية خلال المرحلة الاولى من الثورة ٣٤ مرة ، وانذرت رسميا احدى عشرة مرة (٥٩) وكانت مدة التعطيل تتراوح في الغالب بين ثلاثة ايام وثلاثة اسابيع وكانت صحيفة « الجامعة الاسلامية » اكثر الصحف تعطيلا (٦٠) وحدث في اوائل يوليو ١٩٣٦ وفي ديسمبر ١٩٣٦ ونتيجة لسكثرة تعطيل الصحف ان مر بفلسطين وقت كانت جميع الصحف العربية فيه معطلة (٦١) .

وكانت الرقابة مفروضة على الصحف والمطبوعات والمراسلات ، كما كانت هناك قيود على المخابرات التليفونية الخارجية (٦٢) وعانى اصحاب الصحف العربية ألوانا عديدة من التعسف ، وارغم بعضهم على الإقامة الجبرية ، وابتعد آخرون الى جهات نائية (٦٣) .

ولنا ان نتصور حالة الصحف الوطنية في ظل تلك الظروف الاستثنائية التي لا تتوفر فيها فرصة للكلمة الحرة او للتعبير الصادق عن حقيقة الأوضاع في البلاد ، ومع ذلك كانت تلك الصحف تحاول جاهدة ان تنقل للناس حدا أدنى من المعلومات ، كما كانت تعبر عن آرائها بطريقة غير عنيفة حرصا على استمرارها في أداء رسالتها القومية ومع ذلك لم تنج من تعطيل الحكومة لها وايداء اصحابها . فعندما نشرت « الجامعة الاسلامية » شيئا عن انباء الضرب والتعذيب الذي كان يجري مع المعتقلين واوردت أدلة عليها عطلتها الحكومة واعتقلت صاحبها (٦٤) . وعندما اشارت صحيفة اللواء في احد اعدادها الى ان جميع توضيحات العرب لم تفد في تعديل السياسة الانجليزية ، وانه ينبغي للعرب مواصلة جهادهم الى ان تتوقف الهجرة اليهودية الى البلاد عطلتها السلطة عشرة ايام (٦٥) .

وكان للصحفيين العرب في فلسطين موقف جماعي خلال المرحلة الاولى من الثورة ، فقد عقدوا مؤتمرا في يافا يوم ٢٧ مايو ١٩٣٦ اتخذوا فيه قرارا باعلان الاضراب ثلاثة ايام احتجاجا على تصرفات السلطة

وعدم استجابتها لمطالب الأمة ، كما قرروا عدم نشر أى بلاغ رسمى مما تذيعه السلطة ، والامتناع عن نشر الاعلانات اليهودية ، وانذار حكومة لبنان بشن حملات شديدة عليها اذا لم تنسحب من المعرض الصهيونى فى تل ابيب (٦٦) .

وقد اثار تقرير اللجنة الملكية الى ان الصحف العربية كانت تردد جميعها مطالب العرب الوطنية كما ان لهجتها لم تكن معتدلة . لسكن صحيفة « فلسطين » كانت اقلها غلوا بشأن مقاطعة العرب للجنة الملكية كما لاحظ التقرير ان توقف الثورة فى اكتوبر ١٩٣٦ لم يحدث تغييرا يذكر فى لهجة الصحف العربية واستشهدت بمقال نشرته صحيفة الدفاع فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٦ عنوانه « مخالف الذئب » قالت فيها « ان العرب ينظرون الى الحكومة بعين السكرة ويحملونها بالدرجة الاولى مسئوليات ماحدث » و « ان الحالة قد تدعو الى تقديم ضحايا جديدة لانتاذا البلاد من مخالف الاستعمار » (٦٧) .

وتنقد رسالة ارسلها احد الوطنيين فى فلسطين فى يونية ١٩٣٧ — فى الشهر السابق لصدور مشروع التقسيم — موقف الصحف الفلسطينية فى تلك الفترة حيث كان بعضها ينشر اخبار التقسيم بطريقة تشجع على القبول به ، وبعضها يستبعد صدور مثل هذا القرار .

وفى الوقت الذى كان يسمح فيه سنويا لآلاف المهاجرين من شتى انحاء العالم بالهجرة الى فلسطين اذرت حكومة فلسطين صحفيا سوريا استوطن فلسطين منذ اربعة عشر عاما وكان يعمل مديرا لصحيفة الجامعة الاسلامية باخراجه من البلاد بحجة انه سورى الاصل (٦٨) . مما يوضح ان تلك الحكومة كانت تكيل بمكيالين .

وكان طبيعيا بعد صدور مشروع التقسيم ان تشن الصحف العربية حملة على مشروع التقسيم مما ترتب عليه تعطيل الصنحيفتين اليومييتين « اللواء » و « الدفاع » فى وقت كانت جريدة « الجامعة الاسلامية » معطلة فيه قبل ذلك بشهرين (٦٩) . ومعنى ذلك انه لم يصدر فى ذلك الوقت سوى صحيفة « فلسطين » المؤيدة لحزب الدفاع الوطنى الذى كان هناك مايشير الى ترحيبه بمشروع التقسيم .

ونستنتج من احدى الوثائق البريطانية ان ذلك كان أمرا مقصودا حيث يذكر المندوب السامي في خطاب الى وزير المستعمرات في ١٤ يوليو ١٩٣٧ انه سيتم الحصول على بعض مقالات مناسبة خاصة بمشروع التقسيم لينشرها بطريقة موهبة في صحيفة « فلسطين » وان كان المندوب السامي يتوقع تأثيرا طفيفا لتلك المقالات (٧٠) .

وعندما اغتيل حاكم الجليل في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧ وقامت الحكومة بعدد من الاجراءات العنيفة ضد الوطنيين ، كان من ضمنها تشديد الرقابة على الصحف الفلسطينية (٧١) .

ونتيجة لواقف الصحف الوطنية في تلك الفترة لم يكن يسمح بنشر شيء متعلق بالحركة الوطنية الا اذا كان مختصرا أو مبهما أو مبتورا ، لكنها مع ذلك كانت اصدق المصادر التي يعتمد عليها في معرفة أخبار فلسطين لأن شركات البرق الاجنبية لم يكن يطمئن الى صحة أخبارها (٧٢) .

ويوضح البيان التالي عدد مرات ايقاف الصحف العربية اليومية خلال عام ١٩٣٧ ومدة ايقافها على مرحلتين : الأولى من بداية العام حتى صدور مشروع التقسيم والثانية حتى نهاية عام ١٩٣٧ .

(أ) من أول يناير حتى ٨ يوليو ١٩٣٧ .

عدد مرات الايقاف مجموع فترات الايقاف

اللواء	٢	١٧ يوما
الدفاع	٢	٢١ يوما
الجامعة الإسلامية	٢	٤٥ يوما
فلسطين	١	٤ أيام

(ب) من ٩ يوليو حتى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ .

عدد مرات الايقاف مجموع فترات الايقاف

اللواء	٢	٨٤ يوما
الدفاع	٢	٣١ يوما
فلسطين	١	١٤ يوما

ويتبين من هذا البيان ان صحيفة « اللواء » لسان حال الحزب العربي الفلسطيني الذي كان يرأسه جمال الحسيني كانت اكثر الصحف العربية

تعطيلًا ، وأن صحيفة فلسطين كانت أقل هذه الصحف تعطيلًا .
وأما بالنسبة للمجلات الأسبوعية العربية فقد أوقف بعضها أيضًا
خلال عام ١٩٣٧ لمدد تتراوح بين أسبوع واحد وثلاثة أشهر (٧٣) .

ومما يلفت النظر بالنسبة للصحافة العربية في عام ١٩٣٨ أن صحيفة
« فلسطين » المؤيدة لحزب الدفاع الوطني هي أكثر الصحف اليومية
تعطيلًا خلال الأشهر السبعة الأولى من ذلك العام (٧٤) مما يفهم منه
أنها محاولة من الصحيفة ومن يمثلونها لاكتساب ثقة الرأي العام بعد أن
غابت العناصر الوطنية المعروفة عن البلاد بالنفي أو الاعتقال أو
مغادرة البلاد ، ويؤكد هذا المعنى أن الصحيفة لم تكن تعطل سوى أيام
معدودة في كل مره بعكس غيرها من الصحف اليومية .

وقد بلغ من التضييق الذي أنزلته السلطة بالصحف أنه عندما
تعاظمت الثورة في صيف ١٩٣٨ صدر قرار بعدم نشر شيء عن أخبار
الثورة أو التعليق عليه سوى ما يصدر عن دائرة المطبوعات ، وقررت
الصحف الاضراب عن الصدور احتجاجًا على هذا القرار (٧٥) .

ولم يكن اعتقال رجال الصحافة العرب مقتصرًا على أصحاب الصحف
ومحرريها بل امتد ليشمل مراسلي الصحف العربية في فلسطين ، فقد
اعتقل في أول أغسطس ١٩٣٨ مراسل جريدة المقطم في فلسطين وحكم
عليه إداريًا بالسجن لمدة سنة (٧٦) .

ويتبين من الاطلاع على مجلة « الصراط المستقيم » الأسبوعية ، وهي
الدورية الفلسطينية العربية التي أمكنني تصفح أعداد منها تغطي ما يقرب
من عام خلال مرحلة الثورة أن لهجتها كانت معتدلة وهادئة ، بل إن بعض
تعليقاتها تنم عن عدم تفهم لتلك العلاقة العضوية التي تربط بين الاستعمار
والصهيونية « فمن العجيب أن يبقى الإنكليز على عنادهم في هذه
القضية » (٧٧) كما ينبئ تعليق آخر عن خداع النفس بالأمان الكاذبة
والتعلق بأوهام لا يؤيدها الواقع اليومي للأحداث ، مما قد يشر إلى
مسئولية تلك الصحف في تضليل الرأي العام العربي ، وقد تكون هي
نفسها غير متفهمة لحقيقة الموقف « وإذا كنا على يقين بأن الحق والحقيقة
غالبان والباطل والوهم مغلوبان ، فإنا واثقون من أن العقوبة لنا وأن
فلسطين لن يسودها ويسيطر عليها غيرنا » (٧٨) بل إنها كانت تجامل
السلطة أحيانًا ، وهاهي تحيي المندوب السامي عند انتهاء مدته .

أوائل ١٩٣٨ « ولن ننسى ما كان له من جهد للتخفيض والتخفيف عن الفلاحين ، ولا ما تحلى به من فضيلة الحلم وضبط النفس والصبر » (٧٩) ويوضح البيان التالى عدد مرات ايقاف الصحف العربية خلال عام ١٩٣٨

الصحيفة	عدد مرات الايقاف	مجموع فترات الايقاف
فلسطين	٣	٢ أسابيع
الجامعة الاسلامية	٢	٤ أسابيع
الدفاع	١	٣ أسابيع
الضراط المستقيم	١	٣ أشهر
اللهب	١	شهر واحد

وأما بالنسبة للمجلات الأسبوعية فقد أوقف بعضها خلال العام ارة واحدة ولمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وعام كامل (٨٠) .

لقد قامت الصحافة العربية فى فلسطين بدور هام خلال ثورة ١٩٣٩/٣٦ رغم ظروف الرقابة والايقاف والمصادرة ، وكانت عاملا رئيسيا فى تعبئة الراى العام وفى تنبيهه الى ما أحاط به من مشاكل وخطار .

هتجار التجار والثورة

عندما بدأ الاضراب استجاب له هؤلاء التجار فأغلقوا حوانيتهم ، وحاولت الحكومة ارغامهم على فتحها فنقلوا بضائعهم الى بيوتهم ، وكتب عدد منهم على مخازنهم « برسم الايجار والمخابرة مع الحكومة » وعزم آخرون على تسليم مفاتيح مخازنهم للحكومة ان أصرت على فتحها (٨١) .

وأصدرت السلطة فيما بعد قانونا يخول الحكام الاداريين اجبار اصحاب الحوانيت على فتحها فلم يهتموا بذلك ، وتقدم كثيرون بمفاتيح حوانيتهم الى اللجان القومية مما جعل الحكومة عاجزة عن تنفيذ القانون (٨٢) .

وقد لقي هؤلاء التجار فى المرحلة الأولى من الثورة كثيرا من الصنت والارهاق خاصة تجار الريف حيث أن القرى باعتبارها وحدات الحركة الثورية ومركز نشاطها قد تعرضت نتيجة لعمليات التفتيش التى كانت تقوم بها قوات السلطة لكثير من الأضرار والخسائر والاتلاف الذى شمل تجار

القرى الصغيرة . ويشير بيان صادر من أهالى قرية الطيرة من أعمال بنى صعب الى ما أصاب تجار القرية اثناء التفتيش فيقول « وقد دخلوا دكاكين البلدة وأتلفوا ما فيها ونهبوا كل ما هو صالح فيها ولم يبق فى أى متجر ما يستفيد منه صاحبه » (٨٣) .

وقد كان للاضراب آثاره السيئة ليس بالنسبة لهؤلاء التجار فقط بل بالنسبة للمشتريين أيضا ، فعندما فتحت المتاجر أبوابها بعد انتهاء الاضراب فان المشتريين كانوا قد انهكوا بدرجة لا يستطيعون معها شراء شىء (٤٤) .

الموظفون والثورة

لم يكن ينتظر من الموظفين فى مثل هذه الظروف أن يساهموا بدور ايجابى فى أحداث الحركة الوطنية ، فلا يعرف لهم دور أو مشاركة ايجابية منذ بداية الانتداب حتى قيام الثورة باستثناء أحداث فردية ، بل انه حتى بعد قيام الثورة كان موظفو الحكومة آخر الفئات التى استجابت لدوافع الاضراب . وقد تغير موقفهم بعد أن وجهت اللجنة القومية فى القدس نداء اليهم تناشدهم فيه باسم الوطن أن يقوموا بما يتطلبه الواجب نحو بلادهم وأن يتضامنوا ويبلغوا الحكومة برأيهم ، وأن يفعلوا ذلك أسوة بجميع طبقات الأمة التى اعربت عن رأيها فى المؤتمرات الوطنية المختلفة (٨٥) .

وكان القضاة الشرعيون — أول القطاعات التى استجابت لهذا النداء — أكثر وضوحا وصراحة من سواهم ، فقد قدموا للمندوب السامى ثلاثة تقارير الأول مؤرخ فى أول يونية وقد قدمه وفد منهم اثناء مقابلته للمندوب السامى حيث تحدثوا اليه عن الحالة وما يقترحونه لعلاجها مؤكدين التزامهم — باعتبارهم رجال دين — بالدفاع عن مطالب الشعب، وقدموا تقريراً ثانياً فى ٢٢ يونية ١٩٣٦ احتوى على أمثلة لأعمال العنف والقسوة والتخريب، ثم قدموا تقريراً ثالثاً فى ١٥ يوليو ١٩٣٦ تحدثوا فيه عن تاريخ القضية منذ بدايتها واتهموا فيه الحكومة باهمال شكاوى العرب اهمالا كلياً وعملها بنشاط من أجل الوطن القومى اليهودى، واستنكروا اصرار الحكومة على موقفها (٨٦) .

ويبدو أن عملية دفع موظفى الحكومة للمشاركة فى الاضراب كانت عملية عسيرة حيث يشير تقرير دورى مؤرخ فى ٢٣ يونية ١٩٣٦ الى ان العناصر المتطرفة قد بذلت غاية جهدها للتأثير على موظفى الحكومة للتوقف عن أعمالهم لكنها لم توفق ، كما أن الحكومة حظرت عقد أية اجتماعات لموظفى الحكومة لمناقشة الوضع السياسى العام ، مما ترتب عليه تجديد الجهود لحث كبار الموظفين على اعلان الاضراب (٨٧) .

وبعد أكثر من شهرين من بداية الاضراب خرج كبار الموظفين على التحفظ الذى فرضته عليهم وظيفتهم فرفعوا عريضة الى المندوب السامى فى ٣٠ يونية ١٩٣٦ — وقع عليها ١٣٧ من كبار الموظفين والتضاماة العرب — انتقدوا فيها سياسة الحكومة المنتدبة (٨٨) . ولم يمتنع عن توقيع المذكرة سوى سبعة ، أما الذين لم يتمكنوا من التوقيع على المذكرة لظروف قاهرة فقد أيدوا زملاءهم الموقعين ووافقوا على مضمون المذكرة (٨٩) .

وأما صغار الموظفين فقدموا مذكرة الى المندوب السامى مؤرخة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ يؤيدون فيها كبار الموظفين ، ووقع عليها ١٢٠٠ موظف (٩٠) .

وقد استغل اليهود موقف الموظفين للحملة على الانجليز بدعوى أنهم قبلوا خيانة موظفيهم ، لكن سكوت الانجليز عما فعله كبار الموظفين كان متفقاً مع مبررتهم عند اشتداد الأزمات ، وقد قال مندوبهم أمام لجنة الانتدابات الدائمة حينما أثير هذا الأمر أنه كان أهون الشرين ، حيث كان الموظفون أمام أحد المرين : الاشتراك فى الاضراب أو تقديم مذكرة يرضى عنها رأى العام بعض الرضاء ، مما يفهم منه أن الانجليز كان لهم دور فى صدد الخروج من المأزق بتقديم المذكرة (٩١) .

ورغم أن جفريز يشيد بتوازن المذكرة وما توحى به من قدرة أصحابها على حكم أنفسهم بأنفسهم (٩٢) إلا أن من يقرأ المذكرة يلاحظ بين سطورها ترددا وضعفا :

أولا : أنهم يبررون تقديم المذكرة باعتبارهم حلقة الوصل بين الحكومة والشعب وليس نتيجة لاستمرار الحكومة فى نسيانها غير المشروعة .

ثانياً : أنهم يرجعون السبب الحقيقي للتذمر الى شعور الشعب الغربى بالظلم وليس نتيجة لتعرضه للضياع والفناء

ثالثاً : أنهم بقررون أنهم حاولوا منذ بدء الاضراب استئصال نفوذهم لاعادة الأمور الى حالتها الاولى ، ومعنى ذلك أنهم كان لايزال لديهم ثقة فى بريطانيا وفى وعودها ، وكان من نتائج موقفهم هذا — كما يشيرون فى مذكرتهم — مقت الشعب وسوء ظنه بهم ، وأنه لم يعد فى وسعهم الاستمرار فى دور الوساطة بين الحكومة والشعب .

رابعاً : أنهم يرجون الا يدعى المسدوب السامى فهم العوامل التى دفعتهم الى تقديم المذكرة .

واستمرت الجهود خلال الاضراب لدفع الموظفين الى المشاركة فيه ، كما اقترح أن توجه اللجنة العربية نداء اليهم لتشجيعهم على الاقدام على هذه الخطوة (٩٣) .

وكان صفار الموظفين يمارسون ضغطاً على كبارهم لتأييد الاضراب . وتوقع أحد التقارير البريطانية فى ٢٦ يوليو ٣٦ أن تحدث تلميحات من موظفين صفار باغتيال كبار الموظفين لدفعهم الى الاستقالة أو اعلان الاضراب (٩٤)

لكن رغم كل هذه الجهود والمحاولات فقد اكتفى لماوظفون بما قدموه من مذكرات ، ولم يشارك فى الاضراب سوى موظفى دوائر الأوقاف وبعض البلديات (٩٥) . فأما بالنسبة لموظفى الأوقاف فهؤلاء يتبعون المجلس الاسلامى الأعلى الذى كان رئيسه أمين الحسينى حريصاً على أن يشارك المجلس — ولو ببعض دوائره — فى الاضراب حتى لا يكون هناك تنافس بين موقفه كرئيس لهذا المجلس وللجنة العربية العليا فى نفس الوقت ، أما عن موظفى بعض البلديات فقد أضربوا نتيجة لقرار رؤساء البلديات فى ٣١ مايو ١٩٣٦ باضراب البلديات باستثناء عمال النظافة والاضاءة والمياه (٩٦) . لكن نصف البلديات هو الذى نفذ الاضراب (٩٧) وقد ترتب على ذلك أن أضرب موظفو البلديات التى التزمت بالقرار .

ورغم عدم اشتراك موظفى الحكومة فى الاضراب فقد ساهموا فى

مجال آخر من مجالات الاضراب وهو تقديم اعانات مالية لصناديق الامانة (٩٨) . كما فرضت مبالغ على مرتبات موظفي الحكومة لصالح الثورة (٩٩) وساهم موظفون في حالات معينة بنصف رواتبهم (١٠٠) لكنهم على اى حال كانوا اقل فئات الأمة تأثرا بالثورة واستجابة لحركتها .

وفي اعقاب المرحلة الاولى من الثورة ضيقت الحكومة الخناق على رقاب موظفي الحكومة وجردتهم من سلطتهم مما دفع احد كبار الموظفين العرب — وهو موسى العلمي محامى الحكومة العام — الى تقديم الاستقالة (١٠١) .

وخلال المرحلة الثانية للثورة كان هناك مواقف فردية مؤيدة للثورة من بعض موظفي الحكومة ، فقد اعتقل عدد من القضاة العرب بتهمة القيام بأعمال ضارة (١٠٢) وفصل عدد من الموظفين بمقتضى قانون الطوارئ (١٠٣) وعندما أفرجت الحكومة عن بعض القضاة المعتقلين أجبرتهم على الإقامة في غير مناطقهم (١٠٤) .

تلك هي البرجوازية الصغيرة بشرائحها المختلفة والتي كان لها دور هام خلال الثورة ، فعلى مستوى القيادة السياسية نجد محمد عزة دروزة عضو اللجنة العربية العليا والذي تمثل فيه آمال هذه الطبقة وتطلعاتها واخلاصها ونقاؤها ، فلقد كان دروزة واحدا من قلة في تلك القيادة تجاوبت مع آمال الجماهير وعملت في صمت واصرار على تأكيد حقوقها المشروعة ، وتميزت بعقليتها التنظيمية الواعية ، وعلى المستوى الثورى نجد عبد القادر الحسينى — رغم انتماءاته الطبقيّة الى عائلة الحسينى — واحدا من طلائع الشباب الواعى الذين حملوا السلاح وناضلوا مع الجماهير ولم يخلوا على وطنهم بشيء ، وعلى مستوى القواعد الجماهيرية كانت هذه الطبقة محرك اللجان القومية خاصة في المرحلة الاولى للثورة وهي التي ربطت حركة الثورة منذ البداية بجماهير الفلاحين اصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة ، وعلى المستوى الفكرى فان البرجوازية الصغيرة هي التي حددت في وضوح وحسم استراتيجية الثورة لكنها لم توضح للجماهير اساليب تحقيق هذه الاستراتيجية ولم تواصل أداء دورها حتى نهاية الثورة بعد ان اثخنها الجراح وأرهقتها التضحية وأضعفها ذلك الاضراب الطويل الذي كان له آثار بعيدة المدى على دورها وحركتها وصمودها .

المصادر

- (١) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة الجزء الثالث ص ١٩٤ .
- عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٤١ ،
- كامل الدجاني : رسالة منه الى الباحث مؤرخة في ٨ يناير ١٩٦٤ .
- (٢) الشباب : ٣ نوفمبر ١٩٣٧ ص ١ ، ١ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٢ ،
- السياسة : ٢ فبراير ١٩٣٨ ص ٥ .
- (٣) الشباب : ٢٤ مارس ١٩٣٧ ص ٣ ، ١ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (4) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
- (٥) الرابطة العربية : ٢٤ يونيو ١٩٣٦ ص ٢٢ ،
- صبحى ياسسين ، الثورة العربية الكبرى في فلسطين ص ١٧١ ، ١٧٢ .
- (٦) الطليعة : تموز ١٩٣٨ ص ٦٢٦ ، تشرين اول ١٩٣٨ ص ٦٥٥ .
- (٧) الشباب : ٦ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٨) محمد عزة دروزة : فلسطين وجهاد الفلسطينيين ص ٤١ .
- (٩) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٧٦ ،
- الاهرام : ١٣ مايو ١٩٣٦ ص ٤ ، ١٥ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (١٠) يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .
- (١١) عبد القادر يوسف : مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية ص ٢١١ ، ٢١٢ .
- (١٢) عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
- (١٣) السياسة : ٢ فبراير ١٩٣٤ ص ٢٠ . مقال لعزیز بكير .
- (١٤) الصراط المستقيم : ٨ كانون الثاني ١٩٣٤ ص ٣ .
- (١٥) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية .
- الكتاب الثاني ص ١٤ ، ١٥ .
- (١٦) عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢١٤ .
- (١٧) الشباب : ١٠ يونيو ١٩٣٦ ص ٥٥ .

- (١٨) الرابطة العربية : ٢٥ أغسطس ١٩٣٧ ص ٢٣ .
- (١٩) فلسطين في مذكرات القاوقجي . ١٩٣٦ — ١٩٤٨ . الجزء الثاني ص ٤٥ .
- (٢٠) الاهرام : ١٤ يوليو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (21) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
- (٢٢) الاهرام : ١٨ أغسطس ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٢٣) الاهرام ١٩ سبتمبر ١٩٣٦ ص ٤
- (٢٤) الشباب : ١٩ مايو ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٢٥) الشباب : ٢٦ مايو ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٢٦) عيسى السفري : المرجع السابق ص ١٦٧ .
- (٢٧) وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ١٧٦ ،
- عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢١٤ ، ٢١٥ .
- (٢٨) عبد القادر يوسف : المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
- (٢٩) وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ١٢٩ .
- (30) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 10/36.
- (٣١) الاهرام : ٢٢ يونية ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٣٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
- عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
- يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٢٠٢ .
- احمد طربين : المرجع السابق ص ١١٢ .
- (٣٣) اكرم زعيتر : جهاد فلسطين العربية ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٩٠ .
- (٣٤) عيسى السفري : المرجع السابق ص ٣٤ — ٣٦ .
- (35) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
- (36) Marlow's : The Rebellion in Palestine. p. 158.
- (٣٧) الاهرام : ٧ أغسطس ١٩٣٦ ص ٤ ، ٤٥ أغسطس ١٩٣٦ .
- ص ٤ ، ١ سبتمبر ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٣٨) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
- (٣٩) كامل الدجاني : رسالة منه الى البلاط مؤرخة في
- ١٩٦٥/٨/١٠ .

(٤٠) صبحي ياسين : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٤١) سعيد حمادة : المرجع السابق ص ٤١ .

(42) Simpson : Palestine, Report on Immigration, Land- Settlement and Development. p. 29.

(٤٣) الشباب : ٣ نوفمبر ١٩٣٧ ص ١

(٤٤) فلسطين في مذكرات القاونجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ص ٤٦٢٠ .

(٤٥) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية . من مذكرات المحامين العرب الى اللجنة الملكية ص ٣٥٣ .

(٤٦) الجامعة الاسلامية : ٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ص ٤ .

(٤٧) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٢١٧ .

(٤٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٢٢ .

عمر أبو النصر : جهاد فلسطين العربية ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(49) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.

(٥٠) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية ص ٣٥٠ ، ٣٥١

(٥١) الشباب : ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ ، ١٩ يناير ١٩٣٨ ص ٤ .

(٥٢) الصراط المستقيم : ٢٩ آذار ١٩٣٨ ص ٤ .

(٥٣) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية الكتاب الاول ص ٢٣٣ .

(٥٤) الشورى : ٣ سبتمبر ١٩٣٠ ص ٤ .

(55) Report by His Majesty's Government for the year 1933. pp. 16, 17.

(56) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 18/35.

(57) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 19/35.

(٥٨) عيسى السفري : المرجع لسابق الكتاب الثاني ص ٣٠ .

(٥٩) وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ١٧٥ .

(٦٠) الاهرام : ٣٦/٧/٣ ص ٤ ، ٧/١٤ ص ٤ ، ٨/١٤ ص ٤ ،

٩/٨ ص ٧ ، ٩/١٢ ، ٩/٢٧ ص ٤ ، ٣٦/١٠/٧ ص ٤ .

(٦١) الاهرام : ٤ يوليو ١٩٣٦ ص ٤ ، صوت الحجاز : ٢٩ ديسمبر

١٩٣٦ ص ٣.

- (٦٢) عمر أبو النصر : المرجع السابق ص ٣١٧ .
- (٦٣) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ص ٢٢ .
- (٦٤) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ١٩٣٦ ص ٢٨ .
- (٦٥) الاهرام : ١٥ أغسطس ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٦٦) الاهرام : ٢٨ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٦٧) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٦٨) الشباب : ١٦ يونيو ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٦٩) الشباب : ٢١ يوليو ١٩٣٧ ص ٣ .
- (70) F. O. 371/20018 : E 4566.
- (٧١) الرابطة العربية : ٦ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٧٢) الشباب : ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (73) Report by His Majesty's Government ... for the year 1937. pp. 16, 17.
- (٧٤) الصراط المستقيم : ٣٠ تموز ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٧٥) الزمان : ١٧ آب ١٩٣٨ ص ٣ ، ١٢ ايلول ١٩٣٨ ص ٥ .
- (٧٦) الصراط المستقيم : ٨ آب ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٧٧) الصراط المستقيم : ٤ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ١ .
- (٧٨) الصراط المستقيم : ١١ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ١ .
- (٧٩) الصراط المستقيم : ١٠ شباط ١٩٣٨ ص ٤ .
- (80) Report by His Majesty's Government ... for the year 1938. p. 25.
- (٨١) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ١٠٥ .
- (٨٢) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٢٦ .
- (٨٣) بيان عن مظائع الاستعمار البريطاني في فلسطين الشهيدة ص ٦ ، ٧ .
- (84) Marlowe : Rebellion In Palestine. p. 170.
- (٨٥) الاهرام : ١٦ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٨٦) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ص ١١٣ ، ١٢١ .
- اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : المرجع السابق ص ٣٤ ، ٣٥ .

(87) F. O. 371/20018 : E 4270/19/31.

(٨٨) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، وقد ورد في هذا المرجع أن المذكرة رفعت للحكومة في ١٩ يوليو ولكن ورد في عديد من المصادر العربية والصهيونية أن المذكرة قدمت في ٣٠ يونيو ١٩٣٦ .

(٨٩) مكتبة الهيئة العربية العليا : بيان بأسماء الذين لم يوقعوا على المذكرة .

(٩٠) عيسى السفري : المرجع السابق ص ١٢١ .

(٩١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٢١ ، ١٢٢ .

وقد نشر نص المذكرة بكتاب فلسطين العربية بين الانقلاب والصهيونية لعيسى السفري ص ١٢١ ، ١٢٤ .

(٩٢) جيفريز : المرجع السابق ص ١٢٨ .

(93) F. O. 371/20018 : R. N. E. 4919/19331.

(94) F. O. 371/20018.

(٩٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٢١ .

(٩٦) عيسى السفري : المرجع السابق ص ٣١ ، ٣٢ .

(٩٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٢١ .

(٩٨) يوسف هيكل : المرجع السابق ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(99) F. O. 371/20018 : E 4919/19331.

(100) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.

(١٠١) الشهاب : ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ص ١ .

(١٠٢) الزمان : ٢٣ آذار ١٩٣٨ ص ٣ .

(١٠٣) الصراط المستقيم : ١٢ نيسان ١٩٣٨ ص ٥ ، ١١ كانون

الثاني ١٩٣٨ ص ٥ .

(١٠٤) الصراط المستقيم : ٢٨ حزيران ١٩٣٨ ص ٥ .

البورجوازية الكبيرة والثورة

لقد قدر للبورجوازية العربية الكبيرة ان تقود الكفاح السياسى لعرب فلسطين منذ بداية الانتداب حتى قيام ثورة ١٩٣٦ وهى مرحلة كانت تحاول فيها تدعيم اوضاعها وتنمية قدرتها ولكنها ووجهت بتحديات مختلفة تمثلت فى الادارة المنتدبة والصهيونية السياسية المدعومة برأس المال الأجنبى. ثم ذلك. التخليف الاقتصادى الذى عاشته البلاد طوال العصر العثمانى ، وقد عبرت البورجوازية العربية عن نفسها سياسيا فى تلك المؤتمرات السبعة التى عقدتها فى فلسطين طوال العشرينيات والتى كانت تنحصر فى إصدار القرارات ورفع الاحتجاجات وتقديم المذكرات واذاعة البيانات على الشعب العربى فى فلسطين ، لكن تلك المؤتمرات لم تضع خططا لمقاومة الانتداب او الصهيونية ولم تحاول ان ترسم للشعب طريقا لكفاحه او تدله على الوسائل العملية لبناء نفسه او تهيه له السبيل للاحتفاظ بأرضه وزيادة انتاجه او توجهه الى المشاريع الاقتصادية المختلفة ، او تنشئ له شركات او مؤسسات تساعد على الوقوف على قدمه ... لم تصنع المؤتمرات شيئا من ذلك ولم تحاول مساعدة الشعب العربى على قبول التحدى ووجد الشعب نفسه طوال العشرينيات فى وضع لايسمح له الا بتأييد نداءات المؤتمرات وبياناتها او الاستجابة لما تدعوه اليها من تحركات وقتية سرعان ماينتهى اثرها، او الانتفاض بين وقت وآخر كلما أثارت تلك الأطماع الصهيونية او كلما ضاقت به السبيل وتمثل أمام ناظريه ذلك المستقبل المظلم الذى ينتظره .

ولقد كانت البورجوازية العربية خاصة الزراعية والتجارية منها — لأن الرأسمالية الصناعية والمالية لم تشارك بدور هام قبل بداية الثلاثينيات — كانت بطبيعتها عاجزة ومتخلفة وغير مستعدة للمقاومة واحداث تغيير جذرى فى اوضاع البلاد، كما أنها كانت من ناحية أخرى حريصة على تأكيد اوضاعها والمحافظة على مصالحها ، وان كان يسجل لها أو للتجار العام فيها — انه لم يفرط فى حقوق البلاد ولم يتهاون أو يتنازل عن مطالب البلاد الأساسية .

وكانت تلك المؤتمرات تتكون بشكل أساسى من الأعيان والأفندية .
وقد حدد القانون الداخلى الذى صدر عام ١٩٣١ شروطا للشخص المنتخب
عضوا بتلك المؤتمرات ، ومن هذه الشروط أن يكون قد سدد قبل نهاية
يونية من سنة الانتخاب فى السنتين السابقتين اشتراكا لصندوق الأمة
لا يقل عن ٦٠٠ ملا عن كل سنة من السنوات المذكورة (١) ولم يتح
لقوى الفلاحين والعمال والمثقفين أن تشارك مشاركة فعالة فى أعمال تلك
المؤتمرات ، فلم تنتقل الروح الثورية إليها ، وظلت الوسائل السلمية
والمشروعة هى الشعار المرفوع حتى بداية الثلاثينيات ، ولم يكن ينتظر من
مؤتمرات تتألف بهذه الطريقة أن تنظم الحركة الوطنية بطريقة فعالة
وثرية .

وكانت اللجان التنفيذية التى تختارها تلك المؤتمرات لتنفيذ مقراراتها
حتى المؤتمر التالى صورة مصغرة من تلك المؤتمرات ، فرغم نشاطها
السياسى الكبير طوال العشرينيات لكنها لم تحاول مثلا أن تحول
بطريقة جادة وعملية بين الصهيونيين وشراء الأراضى ولم تعمل فى وقت
مبكر على بناء القوة الاقتصادية للشعب العربى وتوجيهه لاستثمار
أمواله فى بنوك أو مؤسسات أو جمعيات تعاونية .

وكان الارتجال أحد الملامح المميزة لمكتب اللجنة التنفيذية العربية،
فلم تكن خطته قائمة على أسس علمية ، ولم تكن هناك بيانات حقيقية عن
تطور الزراعة أو الصناعة فى البلاد ، ولم تكن هناك احصاءات دقيقة
عن عدد العمال ونسبة الذين يتحولون الى الصناعة ومساحة الأراضى
التي تنتقل للصهيونية فى كل عام (٢) بل كانت التقارير والاحصاءات اللازمة
تعد وقت الحاجة إليها .

ولم تكن اللجنة التنفيذية فى معظم أوقاتها تتحرك فى الوقت الذى
تريده ، بل أن تحركاتها كانت ردود فعل أكثر منها حركة مبادرة ، فهى
تتحرك مثلا عندما تزداد الهجرة اليهودية أو عندما تسن الحكومة قانونا جديدا
لا يمتشى مع أوضاع البلاد ، ثم تهذا الأحوال بعد قليل وتعود الأمور سيرتها
الأولى الى أن يحدث ما يحركها من جديد .

وقد كان موقف اللجنة التنفيذية العربية — ممثلة البورجوازية العربية الكبيرة — واضحا ومحددا من المسألة الصهيونية ، وهو يتلخص في رفض تصريح بالفور والهجرة اليهودية وكان ذلك ضمن مقررات المؤتمرات العربية ، وإن كان ذلك يختلف حدة طبقا للاحوال السياسية لدى العرب فبينما اكتفى في المؤتمرات الأولى والثاني والرابع برفض تصريح بالفور والهجرة اليهودية ، نجد بين قرارات المؤتمر الثالث مطالبة الحكومة بمنع الهجرة لحين تشكيل حكومة وطنية أي أن العرب كانوا مستعدين للتفاهم بشأن الهجرة إذا منحوا حكومة وطنية .

وكانت القيادة العربية البورجوازية تدرك منذ بداية الانتداب خطورة التعامل الاقتصادي مع اليهود ، وما يترتب على ذلك من تهديد لمصالحها ، ومن هنا كان اتخاذ المؤتمر الفلسطيني الخامس الذي عقد في ٢٢ أغسطس ١٩٢٣ لذلك القرار الخاص بمقاطعة اليهود في الشراء وبيع الأموال غير المنقولة ، على أن يعهد الى اللجنة التنفيذية العربية تعيين ميعاد ذلك وكيفية تطبيقه .

وكان تعبير البورجوازية العربية عن نفسها اقتصاديا متمثلا في أمرين الأول هو تلك المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت خلال العشرينيات ، والأمر الثاني هو تلك المعارض الزراعية التي أقامتها البورجوازية الزراعية .

فبالنسبة للمؤتمرات الاقتصادية عقد أول مؤتمر زراعي اقتصادي في فلسطين في أول فبراير ١٩٢٣ . فقد شغلت الأزمة الاقتصادية التي وقعت أهل البلاد واسترعت اهتمام القيادة البورجوازية وأوجدت تشاؤما عاما بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادي خاصة وأن الأزمة كانت تزداد اتساعا دون أن تقوم الحكومة بعلاجها أو حماية الموارد الاقتصادية للبلاد .

ورغبة في مواجهة تلك الأزمة فقد اقترحت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الخامس على الجمعيات ووجهاء البلاد عقد مؤتمر اقتصادي زراعي من أجل وضع العلاج المناسب لتلك الأزمة وتخليص البلاد من براثن البوار وانتفاذ حاصلات البلاد من المضاربات الخارجية (٣) . وتألف المؤتمر من أربعة أعضاء ينتخبون من كل قضاء ومنسوبة عن كل جريدة

عربية وطنية، ومندوب عن كل غرفة تجارية ومندوبين عن نقابة المحامين (٤). وقد ظل المؤتمر منعقدا أربعة أيام عقد فيها سبع جلسات واتخذت قرارات اقتصادية عديدة (٥) .

والحق أن هذا المؤتمر كان تعبيرا عن مطالب البورجوازية العربية وهصالحها وخاصة البورجوازية الزراعية ويبدو ذلك واضحا في قرارات المؤتمر بمطالبة الحكومة بحماية حاصلات البلاد الرئيسية وتحسين طرق المواصلات وتنشيط زراعة الدخان الوطنى بجميع الوسائل وزيادة الضريبة على الدخان الأجنبى وتنشيط غرس الأشجار ومنع المزارع من بيع أراضيه الزراعية إذا كانت تقل عن مائتى دونما (حوالى خمسين فدانا) والمطالبة برفع الحواجز الجمركية التى وضعت بين سوريا وفلسطين .

وقد واصلت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر نشاطها بعد ذلك محاولة الاهتمام بالمسائل الزراعية واهياء المشاريع الاقتصادية ، وبذلت جهدا فى مقاطعة المشروعات اليهودية مثل مشروع روتنبرج كما شنت حملة عنيفة على السماسرة العرب ودعت المواطنين الى مقاطعتهم (٦) .

لكن اللجنة الاقتصادية للمؤتمر الزراعى الاقتصادى العربى الأول رغم محاولتها انقاذ البلاد من الهزة الاقتصادية التى كانت تتردى فيها لم تؤد خدمات حقيقية أو فعالة للفلاح الفلسطينى ، وكانت أعمالها ومشاريعها تفتقر الى التخطيط العلمى والأموال اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

وتشهد تلك الفترة نشاطا لجمعية اقتصادية هى جمعية النهضة الاقتصادية العربية التى كانت تعقد مؤتمرات زراعية فى مدن فلسطين يشترك فيها كبار المزارعين والمهندسين الزراعيين للبحث فى أسباب ترقية الزراعة والاهتمام بالتعليم الزراعى والاكثر من غرس الأشجار (٧) . لكن تلك الجمعية وأمثالها لم تكن تستمر ولم تكن منتظمة فى نشاطها ، كما لم تكن ذات تأثير يذكر بالنسبة للتقدم الزراعى فى فلسطين .

ويُحمد النشاط الزراعى الرأسمالى سنوات عديدة ، لكنه ينشط من جديد فى أعقاب الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ ؛ فقد عقد فى حينها

يوم ١٤ نوفمبر ١٩٣٩ مؤتمر اقتصادى حضره خمس وأربعون مندوبا من سنائر مدن فلسطين ، وكان من قراراته الاقتصادية المطالبة بالغناء الاعشار واستبدالها بفرض ضريبة جمركية ٤ والمطالبة بتأسيس بنك زراعى من الديون السابق تحصيلها من الأهالى والخاصة بالبنك الزراعى العثمانى ، وتآليف شركة برأسمال مائة الف جنيه لتنشيط الزراعة والتجارة والصناعة الوطنية . كما أيد المؤتمر مطالب الأمة العربية الفلسطينية السياسية (٨) .

وتشهد بداية الثلاثينيات مؤتمرات قروية عديدة (٩) . وجمعيات تهدف الى خدمة الفلاحين والدفاع عن مصالحهم لدى الحكومة ، وكانت بعض تلك الجمعيات مرتبطة باللجنة التنفيذية العربية مثل جمعية الفلاح (١٠) لكن بعضها لم يكن مرتبطا بقوى سياسية .

وتعقد البورجوازية العربية بالقدس في ١٢ مايو ١٩٣٢ مؤتمر ضرائب الأملاك الذى يحضره ١٥٠ ممثلا لأصحاب الأملاك في فلسطين لمناقشة الضرائب الجديدة التى فرضتها حكومة فلسطين ، ويتخذ المؤتمر قرارات منها تخفيض ميزانية حكومة فلسطين الى الثلث واعفاء جميع المزارعين من الاعشار والويركو والغناء ضريبة الأملاك في المدن واستيفاء الضرائب حسب القانون القديم الى أن يؤلف مجلس نيابى على أن يعدل القانون لاعفاء الأملاك التى لا تؤجر ، وأن يخول المجلس اعلان الامتناع عن دفع الضرائب عموما اذا رفضت الحكومة الطلبات السابقة (١١) .

وأما المعارض الزراعية التى أقامتها البورجوازية العربية في فلسطين خلال العشرينيات متعاونة مع الرأسمالية اليهودية فكان أهمها المعرض الزراعى بيسان الذى افتتح في ٢٢ يونية ١٩٢٦ وتبنته اللجنة التنفيذية العربية ، ودعمت الوطنيين الى الاشتراك فيه وعرض أجود منتجاتهم (١٢) .

وقد بلغ مجموع ما اكتتب به أهالى يافا والقرى المجاورة لنققات هذا المعرض (٧٦١ جنيها) اكتتب اليهود منها بـ (١٦٣ جنيها) (١٣) وكانت نتيجة المعرض في صالح البورجوازية العربية الزراعية التى نالت أكثر جوائز المعرض لاسيما جوائز الحبوب ، رغم انها كانت المرة الاولى التى

يشترك فيها عرب فلسطين اشتراكا فعليا فيما أقيم من معارض حتى ذلك الوقت (١٤) .

ومع السنوات الأولى من الثلاثينيات وما صاحبها من تدفق كبير للهجرة اليهودية وكثرة ما دخل فلسطين من الأموال والآلات الحديثة المستوردة وما ترتب على ذلك من دعم للرأسمالية اليهودية في فلسطين كان هناك ردود فعل كبيرة لدى البورجوازية العربية، فقد وجدت البورجوازية الزراعية في ذلك فرصة لبيع قطع من الأراضي التي تضاعفت أثمانها ، وكانت نسبة الأراضي التي باعها ملاك الأرض الموجودون بفلسطين في أوائل العشرينيات ٨٠.٢٪ مما تم بيعه من أراض . وبينما كانت النسبة الكبرى التي اشتراها اليهود من العرب خلال العشرينيات أراض يملكها ملاك من خارج البلاد ، لكن النسبة التي باعها ملاك من داخل فلسطين بين عامي ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ارتفعت الى ٧٢.٦٪ مما تم بيعه في تلك الفترة ، ومعنى ذلك أن الرأسمالية الزراعية وجدت في ارتفاع أسعار الأراضي خلال النصف الأول من الثلاثينيات فرصة لتحقيق أرباح كبيرة حتى على حساب وطنها، ولم تكن الرأسمالية الزراعية العربية تمر بظروف اقتصادية قاسية حتى تقوم ببيع تلك الأراضي ، بل على العكس من ذلك تماما ، كانت القوة الاجتماعية الرئيسية في فلسطين التي استفادت من ظروف الوطن القومي اليهودي .

أما الفئة الأخرى التي استفادت من تلك الأوضاع فقد كانت من غير شك تلك الرأسمالية العربية التجارية حتى أنه مما يستلفت النظر في هذا الشأن أن التجار بشكل خاص كانوا أقل الجماعات عملا في مجال الحركة الوطنية. ولعل السبب في ذلك أنهم كانوا أقل الفئات التي لم تتأثر أوضاعها بعملية بناء الوطن القومي اليهودي كما كانت أكثر القوى الاجتماعية التي تعاملت اقتصاديا مع اليهود وليس هناك وجه للمقارنة مثلا بين ما أصاب الفلاح الفلسطيني وبين ما أصاب التجار الوطنيين. ولم تكن الشركات التجارية أو التجار الوطنيون وغيرهم يدفعون من الضرائب المباشرة غير ضريبة الويركو ، بينما كان الفلاحون وصغار الملاك أكثر القوى الاجتماعية معاناة من تلك الضرائب المختلفة التي فرضت على ملاك الأراضي في فلسطين (١٥) فقد كان التجار وذو المهن الحرة

والمستخدمون الذين بلغ دخلهم الف جنيه في العام يدفعون ضرائب نسبتها ١٢.٥٪ بينما كان الفلاح الذي يكون معدل محصوله السنوي ٢٣ جنيهًا و ٣٧٠ ملا يدفع ضرائب قيمتها ٢٥٪ من دخله (١٦) .

ورغم التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال الحركة الوطنية في فلسطين خلال النصف الأول من الثلاثينيات نل تجار القدس العرب حتى قيام ثورة ١٩٣٦/١٩٣٩ مدمجين في غرفة تجارية واحدة مع تجار القدس اليهود كأنهم لا يحسون بما يجري حولهم . ومع أن شعار المقاطعة كان مرفوعا منذ بداية الانتداب يظهر حينًا ويخبو آحيانًا ينفذ فترة ويتجاهل فترة أخرى ، لكنه منذ انتفاضة ١٩٣٣ أصبحت مقاطعة اليهود أمراً متفق عليه تسارع مختلف الهيئات الوطنية على تنفيذها والالتزام بها ، لكن التجار ورجال البلديات كانوا أقل الناس تأثراً بها وعملاً على تنفيذها ، وقد يكون لرجال البلديات بعض العذر باعتبارهم موظفين رسميين في حكومة فلسطين ، أما الرأسمالية التجارية العربية فلم يكن هناك ما يفسر موقفها غير الحرص على مصالحها والمحافظة على أوضاعها .

ويوضح تقرير اللجنة الملكية أنه في مجال التعاون العربي اليهودي في ميدان التجارة والأعمال اشتغل أصحاب الآراء المعتدلة من العرب مع اليهود في أوقات الهدوء ، وكان هناك امتزاج كبير في الشؤون التجارية وامتزاج أقل منه في الناحية الاجتماعية بين الأفراد (١٧) .

وعندما بدأ الاضراب صباح ٢٠ أبريل ١٩٣٦ كان التجار ميالين لتحديد مدة معينة للاضراب (١٨) . وفي مدينة يافا بالذات — حيث تزدهر الحركة التجارية بسبب الميناء — كان هناك — من جانب التجار — قليل من الحماسة للاضراب ، وحدث في بداية الاضراب أن هوجم بعض التجار الذين فتحوا محلاتهم ودمرت بضائعهم وتم إبعاد زبائنهم (١٩) .

وعندما شكلت اللجنة العربية العليا لقيادة الحركة الوطنية في ٢٥ أبريل ١٩٣٦ كان بين أعضائها العشرة اثنان من كبار التجار وهما يعقوب فراج نائب رئيس حزب الدفاع والفردوك نائب رئيس الحزب العربي الفلسطيني .

وكانت النفوس معبئة بدرجة كبيرة في بداية الاضراب حتى أن المعرض

الصهيونى بقتل البيب الذى بدأ فى ٣٠ أبريل واستمر حتى ٣١ مايو ونشأ
بممثل كبير نتيجة مقاطعة العرب له ، فقد أصدرت حكومة الانتداب
تقريراً رسمياً فى نهاية المعرض أوضحت فيه أن خسارة المعرض بلغت
٥٢٠ ألف جنيه ، مع أنه ربح فى عام ١٩٣٤ (٧٢) ألف جنيه (٢٠) .

وبعد بدء الاضراب بحوالى شهر عقد بمدينة القدس اجتماع تجارى
كبير يوم ١٢ مايو ١٩٣٦ حضره مئات من التجار العرب ورجال الأعمال
الاقتصادية ، وتقرر فيه بالاجماع فصل الحركة التجارية الوطنية فى
القدس عن كل علاقة تربطها بالغرفة التجارية التى يرأسها المستر شيلى
وعن كل علاقة باليهود ، وانشاء غرفة تجارة عربية يكون من أغراضها
السعى لانشاء الوكالات التجارية للمصانع الأوروبية حتى يستغنى النجار
العرب عن الوكلاء اليهود ، واقرحت الغرفة التجارية الجديدة على اللجنة
العربية العليا أن تدعو الغرف التجارية العربية الأخرى مدن فلسطين
الى عقد مؤتمر عام البحث فى أساس المقاطعة الكبرى لليهود وللضائع
الأجنبية والاستعاضة عنها بالمنتجات المصرية والسورية والعراقية (٢١) .

ورغم قيام غرفة تجارة عربية بالقدس وتأييدها لمطالب الأمة إلا أن
بعض التجار لم يحرصوا على الالتزام بالاضراب واغلاق محلاتهم ، فقام
طالبة القدس بمظاهرات ضد هؤلاء التجار يوم ٣١ يونية ١٩٣٦ اضطروا
على اثرها الى استئناف الاضراب مشاركة للأمة (٢٢) .

وقد أوضح تقرير اللجنة الملكية أن فئة قليلة من تجار العرب ظلت
تفتح حوانيتها أو أحجمت عن الاضراب ، لكنها ما لبثت أن اتبعت الاتجاه
العام سواء من تلقاء نفسها أو نتيجة للتهديد (٢٣) . ويؤكد تقرير بريطانى
دورى هذا الموقف حيث يذكر فى ٢٣ يونية ١٩٣٦ أن الاضراب قد تقدم
بشكل عام فى صفوف التجار باستثناء مناطق حيناً (٢٤) .

وعندما تحول الاضراب الى ثورة شعبية مسلحة فى أواخر مايو ١٩٣٦
وجد أن واحداً من أبرز قواد الثورة وهو عبد الرحيم الحاج محمد كان من
أكبر تجار طولكرم ، لكنه لم يترك أعباء الجهاد للآخرين كما فعل أكثر
التجار بل جازف بماله وتجارته وذهب نفسه من أجل حرية وطنه وظل فى
طليعة قواد الثورة طوال مرحلتها حتى استشهد فى ٢٩ مارس ١٩٣٩ .
قرب جنين خلال معركة عنيفة مع القوات البريطانية (٢٥) .

ويشير تقرير دورى بريطانى مؤرخ فى ١٢ يوليو ١٩٣٦ الى استمرار مشاركة التجار فى الاضراب رغم الضيق والخسارة والى أن كبار التجار فى حيفا قد تأثرت حالتهم كثيرا ، وأصبح مصدروا النمار غير قادرين على الدخول فى اتفاقيات خارجية ، كما غادر البلاد بعض كبار التجار تجنباً لتقديم التبرعات التى طلبت منهم لصالح الثورة (٢٦) ، كما يؤكد تقرير آخر مؤرخ فى ٢٦ يوليو الى أنه يتوقع أفلاس كثير من التجار — كبارا أو صغارا — وأنه ينتظر أن تعلن الحكومة قرارا بتأجيل دفع الديون (٢٧) .

ورغم تأثر كبار التجار بظروف الاضراب والثورة لسن يبدو أنهم كانوا حريصين بعد تحول الاضراب الى ثورة شعبية على التظاهر باستعدادهم للصمود حيث يشير تقرير دورى مؤرخ فى ١٨ أغسطس الى أن كبار تجار التمار البارزين يعربون عن استعدادهم للتضحية بانتاجهم فى موسم التمار التالى (٢٨) . لكن تقريراً دورياً مؤرخاً فى ١ سبتمبر يذكر أن هؤلاء التجار الذين سبق أن تحدثوا عن التضحية بمحاصيلهم من أجل القضية الوطنية أظهروا علامات واضحة من الاستياء ، كما كانوا حريصين على تسوية الموقف حتى يتمكنوا من الدخول فى تعاقداتهم (٢٩) .

ولا شك أن طول مدة الاضراب قد أضرت بكثير من المصالح الحيرية للعرب حتى أصبح موسم الموالح — وهو قوام الاقتصاد العربى فى فلسطين — مهدداً بالبوار ومنذراً بكارثة اقتصادية (٣٠) مما كان عاملاً هاماً فى دفع اللجنة العربية — والتى كان بعض أعضائها مشاركين بشكل أساسى فى تجارة التمار — فى البحث عن وسائل يمكنهم عن طريقها الدعوة الى إيقاف الاضراب دون الظهور بمظهر المتراجع أمام الادارة (٣١) ويؤكد تقرير بريطانى بعد توقف الاضراب أن معظم تجار التمار لن يستجيبوا للدعوة الى تجدد الاضراب والثورة (٣٢) .

وقد حدث فى أعقاب المرحلة الأولى من الاضراب — أواخر ١٩٣٦ — تقدم اقتصادى لدى عرب فلسطين ، فقد تنبسه العاملون والممولون فى هذا الميدان الى ضرورة القيام بنهضة اقتصادية فى جميع المرافق ، فعقدت الغرف التجارية اجتماعات عديدة لبحث المشاريع الحيوية ، كما تأسست لجان اقتصادية لهذا الغرض ، فتأسست فى يافا « شركة المواد

الحديدية العربية المحدودة « برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه ، كما تأسست شركة « دار الصناعة العربية » للتجارة بأنواعها برأس مال مماثل ، وتكونت شركة لصنع المرايا فى يافا ، وشركة المتاجرة بالأدوات والآلات الزراعية فى القدس ، كما أدمجت جميع سيارات القرى الجنوبية التعاونية بشركة سيارات غزة المحدودة (٣٢) .

وبدأت التجارة العربية تتحرر بشكل حاسم من ارتباطها بالاقتصاد اليهودى الذى كان يشكل عقبة فى طريق نموها ، فقام العرب بجهد نحو إعادة تنظيم المسائل المالية والتجارية بهدف تحقيق الاستقلال عن الاقتصاد اليهودى . فقد أسست غرفة تجارية عربية مستقلة بمدينة القدس وأصبحت العلاقات بين غرف التجارة العربية فى مدن مختلفة جديرة بالملاحظة ، وفتح عدد من المتاجر العربية الجديدة ، واتخذت خطوات لتشجيع استيراد وشراء المنتجات العربية بدلا من المنتجات اليهودية (٣٤) .

وبذلت الغرفة التجارية بالقدس جهدا كبيرا فى دراسة المشروعات الاقتصادية من تجارية ومالية وصناعية ، وشرعت فى أواخر ١٩٣٦ تعدد دليلا مفصلا للتجارة والصناعة والحرف والمهن العربية فى فلسطين (٣٥) .

وكان من السمات العربية البارزة فى تلك الفترة مقاطعة العرب للصناعات اليهودية بطريقة فعالة واهتمامهم بتشجيع المنتجات العربية ، وكان هناك رقابة شعبية عربية للذين يتعاملون مع المتاجر اليهودية حيث يعتدى عليهم أو تبلغ أسماؤهم الى اللجان المحلية ، وكان هناك مندوبون عرب يتجهون الى المناطق النائية مثل صفد بغرض تقوية المقاطعة ، وقامت نابلس بدور هام فى عملية تنظيم عملية المقاطعة ، وبدأت اللجان القومية فى عدد من المناطق مثل يافا تفكر فى تأسيس مؤسسات تجارية تطرح أسهمها للاكتتاب العام (٣٦) .

وكان للجنة القومية فى القدس دور فى النشاط التجارى فى تلك الفترة ، فقد أعلنت أنها بعد المخاطرة مع قناصل الدول الأجنبية فى فلسطين ومع المصانع العربية فى الأقطار الشقيقة قد جمعت طائفة كبيرة من المعلومات التجارية القيمة ، وحصلت على عناوين البيوت التجارية الكبرى ، وأن لديها نماذج كثيرة من منتجات المصانع الوطنية،

وأنها ترحب باطلاع التجار العرب فى فلسطين على ما يهملهم من تلك الشئون وارثادهم الى أضمن الطرق التى تسهل عليهم أعمالهم التجارية (٣٧) . واحتجت اللجنة على ما اتخذته حكومة الانتداب من وسائل اقتصادية لتقوية الاقتصاد الصهيونى عندما أمرت الحكومة بمنع دخول (الاسبرتو) السورى الى فلسطين الا برسوم باهظة بقصد حماية الصناعة اليهودية فى فلسطين (٣٨) .

وترد الى القاهرة فى مايو ١٩٣٧ أنباء من فلسطين بأن حالة موسم الثمار المقبل غير طيبة فيقترح الصحفي الفلسطينى محمد على الطاهر على غرفة تجارة يافا أن توفد أحد رجال التجارة الى هوانى البحر الأحمر وبومباى لدراسة الأسواق ، ويدعو تجار يافا فى حالة نهالون الغرفة التجارية فى تنفيذ ذلك أن يؤلفوا شركة منهم لهذا الغرض (٣٩) .

ويعطى تقرير لمجلس ادارة الشركة العربية للسجائر فى الناصرة فكرة عن نشاط احدى الشركات الوطنية خلال الثورة ، فقد كان رأسمال الشركة المصرح به أربعون الف جنيه تم الاكتتاب بمعظمه ، وحقت الشركة أرباحا جعلت مجلس ادارتها يقرر توزيع أرباح قدرها ٢٥٪ من قيمة رأس المال المدفوع على المساهمين وزيادة رأسمالها عشرين الف جنيه (٤٠) .

وتجنبنا لما حدث لهم فى المرحلة الأولى للثورة فلم يشارك التجار خلال المرحلة الثانية فى أعمال الاضرابات عن العمل التى كانت تنظم فى مناسبات معينة ، فعندما ذهبت اللجنة الفنية الى فلسطين لم يشارك فى الاضراب سوى بضعة تجار فى مدن عديدة (٤١) .

وأما الرأسمالية العربية الصناعية فقد كانت تناضل للوقوف على قدميها فى ظروف غير مواتية ، فالصناعة اليهودية تتوفر لها رعوس الأموال السكافية والآلات الحديثة والدعم الرسمى القوى الذى ييسر لها الحماية الجمركية اللازمة ، بينما كانت الصناعة العربية تفتقر الى الأموال اللازمة والآلات الحديثة والاهمال الحكومى بل وحرمان العرب من الاستفادة من مصادر الثورة فى بلادهم ، بل ان بعض تلك الصناعات كان يناضل لا من أجل التحسين والتطوير بل من أجل البقاء بأوضاعه القائمة .

وأما الرأسمالية المالية ممثلة في البنوك والمؤسسات المالية فكانت وليدة بداية الثلاثينيات ، كما أنها بدأت برأسمال فلسطيني عربي عندما فكر عبد الحميد شومان أحد أبناء فلسطين في المهجر في تأسيس بنك عربي يستثمر فيسره أمواله ويخدم به قضية بلاده ، وعندما شرع عبد الحميد شومان في إنشاء البنك العربي في فلسطين الذي كان نواة المؤسسات المالية العربية فيما بعد ، كانت الرأسمالية الزراعية والتجارية بالذات تحجمان عن استثمار الأموال في مشروعات قومية كهذه تخدم أكثر مما تستفيد ولا ترغبان في المغامرة بأموالهما خوفا من عدم تحقيق الربح المنشود ، كما كان عرب فلسطين في نفس الوقت يفتقرون إلى خبرات مالية متعددة يمكن الاعتماد عليها في إدارة شئون تلك المؤسسات المالية .

وهنا يمكن تفسير أن البنك العربي عندما طرح أسهمه لم يتقدم سوى عربيين فقط من سبعة مطلوبين مما اضطر عبد الحميد شومان إلى استكمال العدد بأية أسماء حرصا على قيام البنك ، كما اعتمد البنك في بداية عمله على عدد محدود من الموظفين لم يسبق لمعظمهم العمل في مؤسسات مالية ومن هنا فإن العرب الذين شاركوا في قيام تلك المؤسسات المالية كانوا أكثر قطاعات الرأسمالية العربية حرصا على بناء اقتصاديات بلادهم وأكثرهم استجابة لآمال الجماهير خاصة الفلاحين الذين كانوا يناضلون من أجل الحفاظ على أرضهم أو أصحاب الحرف والصناعات الذين كان يحتاجون إلى مساندة أو دعم مالي أو هؤلاء العمال الذين وجدوا في مشروعات البنك ميدانا جديدا يحميهم من البطالة . ومع أن بعض مشروعات البنك لم يتحقق لها الاستمرار ، ومع أن بعضها الآخر كان يواجه بصعوبات كثيرة ، ومع أن خدماتها لم تشمل قطاعا عريضا من الجماهير ، لكن مجرد قيامها كان نوعا من المواجهة الرأسمالية الواعية للنهوض باقتصاديات عرب فلسطين في ظروف غير مواتية .

وقد بذلت محاولة في أواخر العشرينيات للاستفادة من رأس المال العربي في فلسطين بإنشاء بنك مصري فلسطيني لكن طلعت حرب ألحجم عن الاستمرار في المشروع بعد حدوث اضطرابات البراق عام ١٩٢٩ مما دفع عبد الحميد شومان إلى تنفيذ المشروع بأمواله الخاصة .

ويبدو أنه بذلت محاولة أخرى في أوائل ١٩٣٦ للاستمالة برأس المال المصري حيث يشير أحد التقارير البريطانية الدورية في ٢٤ مارس ١٩٣٦ .

الى أن أمين الحسينى حاول أن يحت بنك مصر على افتتاح فرع له فى فلسطين ، وان كان التقرير يرجع ذلك الى رغبة أمين الحسينى فى منافسة البنك العربى الذى كان يديره أحمد حلمى باشا الحد الشخصيات البارزة فى حزب الاستقلال العربى (٤٢) .

وعندما بدأت الثورة كان لبعض الشخصيات المالية الكبيرة دور فى النشاط الوطنى ، فقد اعتقلت السلطة فى اغسطس ١٩٣٦ عبد الحميد شومان أبرز شخصية مالية فى فلسطين وأبعدته الى معتقل صرفند (٤٣) .

ولعل مما يستلفت النظر أنه قبيل استئناف المرحلة الثانية من الثورة أن معظم الشخصيات العربية التى نفيت الى جزيرة سيشل كانت من أبرز قيادات البورجوازية المالية فى فلسطين وهم : أحمد حلمى ورشيد الحاج ابراهيم وفؤاد صالح سابا ومحمد يعقوب الفصين ، مما يوضح حرص السلطة على ضرب قيادة البورجوازية المالية أكثر قطاعات البورجوازية العربية تنظيما وقدرة على النهوض باقتصاديات العرب .

وقد اعتقل خلال المرحلة الثانية للثورة عدد من أبرز قيادات البورجوازية المالية مثل عبد الحميد شومان مدير البنك العربى ويونس الحسينى المدير الفنى للبنك الزراعى العربى (٤٤) .

وتتضح النظرة الواقعية للقضية فى تلك المرحلة فى تصريح لأحد قيادات البورجوازية المالية وهو أحمد حلمى بعد عودته من المنفى « ونحن لانفكر فى المستقبل على أى صورة تكون لأننا نعمل فى سبيل أن نتحرر من العبودية او نموت ، وكلا المصيرين محبوب . اننا فى موقف لن نحيد عنه وسيبقى الصراع قويا مابقى الحق ضائعا » (٤٥) .

وقد ظلت الرأسمالية العربية تقود الحركة الوطنية فى فلسطين وتسيطر بطريقة غالبية على كل الأنشطة والمؤتمرات السياسية منذ بداية العشرينيات ، لكنها مع التطورات السياسية التى شهدتها البلاد فى أوائل الثلاثينيات ومع ظهور قوى سياسية جديدة ممثلة فى الشباب والمثقفين بشكل خاص بدأت الرأسمالية العربية تفقد شيئا من نفوذها وسيطرتها السياسية . ورغم محاولة الرأسمالية أن تساير التطورات وتأخذ مواقف حاسمة أو شبه حاسمة لتسكنها لم تكن قادرة بطريقتها على

قيادة الجماهير خاصة بعد أن استقام الخط الوطنى وأصبح الانتداب البريطانى هو الخطر الأساسى التى تواجهه الجماهير . ويشير أحد التقارير البريطانية الدورية فى ٤ ديسمبر ١٩٣٥ الى شىء من هذا المعنى عندما يذكر أنه فى مواجهة تلك الاثارة العامة والهيّاج الذى أحدثته مجموعات الشباب ، ورغم أن قادة الأحزاب التزموا بتقديم مذكرة الى الحكومة وأن يلتقوا فى منتصف يناير ١٩٣٦ لتبنى سياسة حاسمة لكنهم وجدوا أنفسهم فى موقف لا يحسدون عليه مما سيضطّرهم الى تبنى سياسة متطرفة ليس فقط من أجل استعادة هيبتهم والحيلولة دون خروج القيادة الوطنية من أيديهم ولكن أيضا من أجل اقناع الراى العام بمواقفهم بعد أن فشلت جهودهم السابقة — فى الاحتجاج والمظاهرات والاجتماعات الشعبية — فى تحقيق أهدافهم (٤٦) .

المصادر

- (١) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : القانون الداخلى للمؤتمر العربى الفلسطينى ص ٩ — ١٢ .
- (٢) الكرمل : ٢٣ كانون الأول ١٩٣٣ ص ١ ، ٢ .
- (٣) فلسطين : ٢٩ كانون أول ١٩٢٢ ص ١ . بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطينى الخامس .
- (٤) فلسطين : ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ . بيان لجمال الحسينى سكرتير اللجنة التنفيذية العربية .
- (٥) قرارات المؤتمر الزراعى الاقتصادى العربى الفلسطينى .
- (٦) فلسطين : ١٥ آيار ١٩٣٣ ص ٣ . بيان من اللجنة الاقتصادية
- (٧) فلسطين : ٤ ايلول ١٩٢٣ ص ٢ .
- (٨) الشورى : ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ ص ١ .
- (٩) الشورى : ٢ ابريل ١٩٣٠ ص ٣ .
- (١٠) الشورى : ٤ مارس ١٩٣١ ص ٣ .
- (١١) الاهرام : ١٧ مايو ١٩٣٦ ص ٨ . بيان لأمانة سر مكتب المؤتمر بالقدس .
- (١٢) فلسطين : ١٥ حزيران ١٩٢٦ ص ١ . بيان لوسى كاظم الحسينى .
- (١٣) فلسطين : ١٢ حزيران ١٩٢٦ ص ٣ .
- (١٤) فلسطين : ٢٩ حزيران ١٩٢٦ ص ١ .
- (١٥) مجلة الاقتصاديات العربية : ١ اغسطس ١٩٣٥ ص ١٨ مقال لسعدى بسيسو .
- (١٦) الشهادات العربية : ص ٢٦١ وبيان فؤاد سبابا أمام اللجنة الملكية .
- (١٧) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٩٠ .
- (١٨) عبد الوهاب السكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٠٤ .
- (19) Marlowe Rebellion in Palestine. pp. 152, 153.

- (٢٠) الرابطة العربية : ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ص ٣٢ .
- (٢١) الاهرام : ١٣ مايو ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٢٢) الاهرام : ٢٢ يونية ١٩٣٦ ص ٤
- (٢٣) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٢٩ .
(24) F. O. 371/20018 : R. N. E. 4270/19/31.
- (٢٥) عيسى الناعوري : بطولات عربية من فلسطين ص ٦٦ ، ٦٩ .
(26) F. O. 371/20018 : R. N. E. 4919/19331.
(27) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 13/36.
(28) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
(29) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 15/36.
- (٣٠) محمد حبيب احمد : نهضة الشعوب اسلامية فى العصر الحديث
ص ٢٥١ .
(31) Marlowe : Ibid., p. 164.
(32) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 17/36.
- (٣٣) الاقتصاديات العربية والتشريع : ١١ تشرين الثانى ١٩٣٦ ص ٢
(34) Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1936. p. 39.
- (٣٥) الاقتصاديات العربية : ٢ كانون الأول ١٩٣٦ ص ١٣ .
(36) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 19/36.
- (٣٧) الاقتصاديات العربية : ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦ ص ١٣ .
- (٣٨) الشباب : ٢ يونيو ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٣٩) الشباب : ٢٦ مايو ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٤٠) الصراط المستقيم : ٢٩ آذار ١٩٣٨ ص ٥ .
- (٤١) السياسة : ٣٠ أبريل ١٩٣٨ ص ٣ .
(42) F. O. 371/20018 : 50/G. S.
- (٤٣) الاهرام : ١٣ أغسطس ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٤٤) السياسة : ٢٥ فبراير ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٤٥) الوحدة المغربية : ٢٧ يناير ١٩٣٩ ص ٣ .
(46) F. O. 371/20018 : Ibid.,

الفصل الخامس

اليهود والثورة

اليهود والثورة

لقد كان الوطن القومى اليهودى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى فى دور التجربة ، لكنه أصبح فى منتصف الثلاثينيات مشروعا قائما بذاته ، وازداد عدد سكانه أربعة أضعاف ، وفى عام ١٩٢٥ كانوا ١٢١.٠٠٠ نسمة فأصبحوا فى عام ١٩٣٦ طبقا للتقدير الرسمى ٣٧٠.٠٠٠ نسمة ، وإن كان الراى السائد يقدر عددهم الحقيقى فى ذلك العام بأربعمائة ألف نسمة على الأقل ، وأما مساحة الاراضى الزراعية التى استعمرها اليهود فقد ارتفعت من ٨٤٤.٠٠٠ دونما فى عام ١٩٢٥ الى ١.٣٣٢.٠٠٠ دونما فى عام ١٩٣٦ ، كما كان هناك ٢.٣ مستعمرة زراعية يقطنها ٩٧.٠٠٠ نسمة طبقا لاحصاء الوكالة اليهودية فى سبتمبر ١٩٣٦ .

وبالنسبة للبناء السياسى للوطن القومى اليهودى فقد شكل منذ بداية العشرينيات مجلس ملى عام يضم جماعات حزبية عديدة ينتخبهم اليهود من الجنسين ، كما شكل مجلس وطنى تنفيذى سسمى « المجلس الملى » كان بمثابة الحكومة المسئولة عن الوطن القومى اليهودى . أما بالنسبة للهيئات المحلية اليهودية فكان لثل ابيب مجلسها المحلى المنتخب ، كما كان لكل مدينة صغيرة وقرية لجننتها المنتخبة ، وكان مجلس الريانيين يقوم بتنظيم المسائل الدينية جميعها ، وقد اعترف بجميع هذه الهيئات ، وتم تنظيمها بنظام صدر سنة ١٩٢٧ طبقا لقانون الطوائف الدينية وأصبح من حق المجلس المحلى واللجان المختلفة فرض الضرائب وأداء الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة « وقد نص النظام بالطبع على تخويل حكومة فلسطين حق الاشراف على هذه الهيئات لاسيما من الوجهة المالية ولكن من الصعب على كل حال أن يجد المرء فى التاريخ سابقة تضارع هذه السابقة من حيث تأسيس حكومة قائمة ضمن حكومة أخرى » .

وقد توظف شيئا فشيئا مركز الوكالة اليهودية كلسان حال لليهودية العالمية والمجلس الملى اليهودى كلسان حال لليهود فى فلسطين ، وانضمت الأحزاب التى بلغت نحو عشرين حزبا أو جماعة معا والفت كتلة لأحزاب العمال ، وجهة معارضة أكثرها من الاصلاحين ، وحزب وسط ضعيف غير

منظم ، كما توطدت أركان الحكومة المحلية ، وكان المجلس البلدى فى تل اببيب يتحرر رويدا رويدا من رقابة الحكومة ، وكانت كل مستعمرة أو قرية يهودية تدير شئونها المحلية بواسطة ايجان منتخبة .

وكانت الهيئة الرئيسية العليا للوكالة اليهودية تتألف من ١١٢ ممثلا للجمعية الصهيونية وعدد مماثل يمثل يهود العالم ، ويعقد هذا المجلس اجتماعاته الدورية مرة كل سنتين ، ويكون على صلة تامة بالمؤتمر الصهيونى .

وتنقسم الوكالة اليهودية الى دوائر متعددة مثل الدائرة السياسية ودائرة الاستعمار ودائرة الهجرة ودائرة المالية ، وتتولى توزيع شهادات المهاجرين العمال ، وكان هدفها الرئيسى أن تعمل على ادخال أكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين ، وكانت تتدخل فى كل فرع من فروع الادارة الحكومية استنادا الى المادة الرابعة من صك الانتداب التى تخولها اسداء المشورة الى ادارة فلسطين ، وكانت سلطاتها مشابهة لتلك التى كانت التى كانت تعطى للشركات الاستعمارية فيما مضى ، واستطاعت الوكالة بتعاونها مع المجلس الملى اليهودى واكتسابها ثقة الاقلية الساحقة ليهود فلسطين أن تصبح ذا اثر فعال على حركة الحكومة فى فلسطين وبريطانيا (١) .

ورغم الآمال الكبيرة للزعامة الصهيونية — تحت القيادة المعتدلة لحاييم وايزمان — ومحاولتها استباق الزمن تحقيقا لأهدافها ، فقد روضت نفسها طوال سنوات الانتداب على الخضوع للقيود البريطانية لكبح جماحها طالما كانت الأوضاع السياسية تسمح ببناء وطن قومى يهودى بمعدل مناسب وكان الشعور العام أن المستقبل السياسى لفلسطين سوف يتحدد فى النهاية بناء على الحقائق المعتمدة على القوة والعدد النسبى أكثر منه على أية نواح قانونية أو سياسية (٢) .

لكن ذلك لا يعنى أن الوكالة اليهودية لم تكن تخالف الحكومة وتستنكر قراراتها فقد حدث ذلك كثيرا ، لكنه لم يحدث حتى قيام ثورة ١٩٣٩/٣٦ أن تحدثت الوكالة اليهودية سلطة الحكومة ، فقد سارت الوكالة اليهودية فى طريق وسط بين جماعتين كل منهما يتبعها اقلية من اليهود ، الجماعة الاولى هي مجموعة العلماء والمثقفين بالجامعة العبرية التى كانت

ثرى أن يخضع اليهود نظامهم السياسية للأهداف الثقافية والروحية ، وأن يقبلوا أن يكونوا أقلية في البلاد حتى لو ترتب على ذلك خضوعهم للعرب ، والجماعة الثانية هي الاصلاحيين الذين طالبوا بتوسيع نطاق الوطن القومي اليهودي بحيث يشمل شرقى الأردن أيضا ، لكن الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى لم يكونا معتدلين كل الاعتدال ، فقد كانا يطالبان بالحد الأعلى من الحقوق التى يسمح بها صك الانتداب ، بل كان تقديرهما لقوة البلاد على الاستيعاب تفوق دائما تقدير الحكومة .

أما بالنسبة للمجال الثقافى فقد تمثلت في هذه الجماعة اليهودية حياة العالم الغربى بعد الحرب العالمية الأولى ، وتجلت الروح اليهودية فى الأدب والفن المحليين ، وتمثلت تلك الروح فى احياء اللغة العبرية بعد أن اعترف بها منذ بدء الادارة المدنية لغة رسمية فى البلاد .

وأما التعليم اليهودى فقد وضعت أموره منذ بداية الادارة المدنية فى يد يهودية احسنت التخطيط له ، ولم يأت عام ١٩٢٥ حتى كان اليهود قد انشئوا نظاما كاملا للتعليم اليهودى ، واستكمل هذا البناء التعليمى فى ربيع ذلك العام بانشاء الجامعة العبرية فى القدس . وفى عام ١٩٣٧ كان فى الجامعة أقسام للدراسات الشرقية والآداب العامة والرياضيات والطبيعة والكيمياء والنبات ، وكان جميع طلابها من اليهود ، كما كانت العبرية لغة التعليم فيها .

وأما من الناحية العلمية ، فقد كان معهد الأبحاث العلمية فى رحوبوت يحتوى على أدق الآلات الحديثة ، وكان الكيماويون فى أنحاء العالم يرقبون مايجرى فى هذا المعمل من أبحاث .

وأما عن النواحي الاقتصادية فقد نمت المشروعات الصناعية والتجارية فى سنوات ما قبل الثورة ، وفى عام ١٩٣٠/٢٩ بلغت قيمة الصادرات اليهودية من الثمار الحمضية ثلاثمائة الف جنيه ارتفعت فى موسم ١٩٣٧/٣٦ الى مليونين من الجنيهات ، وبينما كان الانتاج الصناعى اليهودى ٢٥ مليون جنيه فى ١٩٣٠/٢٩ ارتفع فى عام ١٩٣٧/٣٦ الى ٨٥ مليون جنيه ، وزادت رؤس الأموال المستثمرة فى هذه المشاريع من مليون وربع مليون جنيه الى مايزيد على ثمانية ملايين جنيه ، وبلغت رؤوس الأموال

المستثمرة بين عامى ١٩١٨ ، ١٩٣٦ أربعة عشر مليونا من الجنيهات بواسطة الصندوق القومى اليهودى ، ونحو ٦٣ مليون جنيهه بواسطة الأفراد ، أى أن رؤس الأموال المستثمرة حتى عام ١٩٣٦ بلغت ٧٧ مليون جنيه كان خمسها على الأقل من يهود الولايات المتحدة الأمريكية ، كما بلغت الأموال اليهودية المودعة فى بنوك فلسطين عام ١٩٣٦ (١٦٥) مليون جنيه (٢) .

تلك لحة عابرة عن البناء السياسى والثقافى الاقتصادى للوطن القومى اليهودى عند قيام ثورة ١٩٣٦/٣٩ . . وطن قومى يهودى استكمل كثيرا من مقوماته وتوفرت له رعاية ودعم كبيرين من الدولة المنتدبة ومن كافة المنظمات الصهيونية فى العالم . وبذل قادته وأبنائه كل ما يستطيعون من أجل الاستفادة من تلك الظروف المحلية والعربية والدولية المواتية .

لكن صورة الوطن القومى اليهودى لم تكن مشرقة فى كل أوضاعها فى تلك الفترة ، وفى ظروف التوتر الدولى بسبب الحرب الإيطالية الحبشية أحجم الرأسماليون عن استثمار أموالهم ، فازدادت البطالة فى المجتمع اليهودى وتنقصت أعمال البناء الى حد كبير ، واضطرت خمس شركات يهودية الى الإفلاس فى ديسمبر ١٩٣٥ ، وقاسى كثير من العمال اليهود، لكن الهستدروت كانت تحاول اخفاء هذه الأوضاع (٤) . وكانت تهدف من ذلك بطبيعة الحال الى تجنب اعطاء صورة قاتمة عن المجتمع اليهودى ، وحتى تستمر فى طلب ماتحتاجه من المهاجرين دون معوقات أو اعتراضات .

ويذكر جيفريز أنه كان فى فلسطين فى نهاية عام ١٩٣٥ خمسة آلاف عامل يهودى عاطلين عن العمل ، لكن ذلك لم يمنع الوكالة اليهودية من أن تطلب ادنا بدخول أكثر من عشرة آلاف عامل ، ولم يمنع الادارة المنتدبة من أن تمنح تصريحات بدخول أكثر من ثلاثين ألف مهاجر (٥) .

ويشير تقرير بريطانى دورى مؤرخ فى ١٨ فبراير ١٩٣٦ — أى قبل الثورة بشهرين — الى أن موقف البطالة خطير فى حيفا وأن أغلبية العمال اليهود يعملون يومين أو ثلاثة فى الأسبوع ، وأن أجور العمال اليهود أصبحت نصف ماكانت عليه فيما سبق (٦) .

لكن تلك الأوضاع لم تكن توقف حركة الوطن القومي اليهودي بل كان هناك اصرار على مواصلة العمل والتغلب على المشكلات ، ومساعدات وحماية اقتصادية توفرها الحكومة للصناعات اليهودية ، وجهود يهودية متواصلة لشراء الأراضي العربية ، وتدفع لأعداد المهاجرين اليهود زاد خلال السنوات الثلاثة السابقة للثورة عن أية تصورات محتملة ، وفي تلك الظروف وكنتيجة طبيعية لها حدث الاضراب العربى الكبير فى أبريل ١٩٣٦ .

ويمكن القول بشكل عام أن اليهود ظلوا خلال المرحلة الاولى من الثورة تحت السيطرة البريطانية ، وأنهم كانوا راضين عن حماية الحكومة لمستعمراتهم ووسائل نقلهم ، كما زادت الحكومة من عدد خفرائهم وزودتهم بعدد أكبر من (الكونستبلات) (٧) ودرب خلال تلك المرحلة ثلاثة آلاف يهودى للعمل « كبوليس اضافى » للدفاع عن المستعمرات والمحافظة على الخطوط الحديدية فى مناطقهم ، وكانت الحكومة والوكالة اليهودية تسددان نفقاتهم مناصفة (٨) .

ومن ناحية أخرى فقد كانت الثورة موجهة أساسا الى البريطانيين والى اليهود بشكل ثانوى ، ونتيجة لذلك فقد كانت عمليات الثوار موجهة الى قوات السلطة ، وأما عملياتهم ضد المستعمرات اليهودية فقد كانت قليلة ومحدودة وهو ماؤكدده الوثائق البريطانية . فيشير تقرير مؤرخ فى ٢٣ يونية الى هجمات محددة على بعض المستوطنات اليهودية وقذف للقنابل واطلاق للنيران على وسائل النقل اليهودية والمستوطنات (٩) . ويشير تقرير آخر مؤرخ فى ١٢ يوليو ١٩٣٦ الى استمرار عملية تصيد اليهود فى المستعمرات بطريقة منتظمة لكن دون تدمير أو تدمير قليل فى معظم أنحاء البلاد (١٠) . ويشير تقرير ثالث فى نهاية يوليو ١٩٣٦ الى استمرار تصيد اليهود فى مستعمرات معينة والى نجاح اليهود فى كبح جماح أنفسهم والى عدم وقوع هجمات عربية منظمة على المستعمرات اليهودية ، ويرجع التقرير ذلك الى احتمال اعتقاد العرب أن اليهود مسلحون بدرجة هائلة (١١) . لكن الأمر لم يكن خشيية من تسليح اليهود ، فقد واجه الثوار العرب القوات البريطانية فى معارك عديدة رغم أنها أكثر تسلحا واستعدادا من اليهود لكن العداء كان — كما سبق أن أوضحت — موجها بالدرجة الاولى الى القوات البريطانية والى اليهود بشكل ثانوى ،

وقد تظاهرت الوكالة اليهودية خلال تلك المرحلة باتباعها سياسة منبذ النفس ، وكان الهدف التكتيكي من هذه السياسة كسب ثقة البريطانيين ، وترك انطباعات طيبة في الرأي العام الأوربي والأمريكي (١٢) .

لكن من الناحية العملية ، فقد شارك اليهود في مقساومة الثورة وابتدعوا خلال تلك المرحلة أعمال تخريب جديدة لم تشهدها فلسطين من قبل فأحرقوا البيوت والممتلكات ، وبلغ عدد البيوت التي أحرقوها في منطقة مجاورة لتل أبيب حتى ١٥ أكتوبر ١٩٣٦ (٩٩ منزلا) طبقا لاحتصاء أعدته بلدية يافا ، كما اغتالوا خلال تلك المرحلة كثيرا من الرجال والنساء الذين كانوا يمرون بمناطقهم وأنخذوا من نظام منع التجول الذي لم يطبق على تل أبيب فرصة للتسلل ليلا الى الأحياء العربية في مدينة يافا الخالية من المارة والقاء القنابل على الدور العربية ، وأنخذوا بمد ذلك يلقيون القنابل نهارا ، كما أنهم كانوا يهاجمون على غرة جماعات من العرب ويقذفونهم بالقنابل والرصاص (١٢) .

وتشير بعض التقارير الدورية البريطانية الى اعتداءات لليهود على العرب والى الأسلوب الفاسد الذي اتبعوه في بعض هجماتهم ، فيذكر تقرير دورى مؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٣٦ أن اليهود قاموا بعدة اعتداءات على العرب وأطلقوا النيران على قطار بين يافا وتل أبيب وأصابوا مسافرين عرب عديدين (١٣) .

كما يذكر تقرير آخر مؤرخ في ١ سبتمبر ١٩٣٦ أنه بالرغم من أن الجماعة اليهودية تكبح جماحها بدرجة تستحق الإعجاب ، فإن العرب أصبحوا ضحايا عدد من حالات الهجوم في مناطق حيفا ويافا والقدس ، وأن هذه الهجمات ذات طبيعة مثيرة للامتناع حيث يتم الهجوم أو تطلق النيران من الخلف على أشخاص غير مسلحين أو لهم علاقة بأحداث الثورة (١٤) .

لكن الخسائر الجسيمة التي أنزلها العرب باليهود كانت في مزارعهم وحمضياتهم ، فقد قدرت الوكالة اليهودية أن العرب أتلفوا في تلك المرحلة ٨٠.٠٠٠ شجرة حمضيات ، ٦٢.٠٠٠ شجرة من فواكه أخرى ، ٦٢.٠٠٠ شجرة من أشجار الغابات ، ١٦.٥٠٠ دونم من

المزروعات (١٥) ويؤكد تقرير بريطاني أن العرب أنزلوا ضربات خطيرة بالزراعة والأحراش والسكر و صناعة الفواكه اليهودية (١٦) .

وحدث نتيجة للثورة هبوط آخر في التقدم الصناعي في عامي ٣٦ ، ١٩٣٧. ويرجع ذلك غالباً الى الهبوط في دخول رؤوس الأموال وعدد المهاجرين ، فقد هبطت رؤوس الأموال الجديدة المستخدمة في الصناعات اليهودية من ٨٠٠.٠٠٠ ليرة فلسطينية في عام ١٩٣٥ الى ٢٠٠.٠٠٠ ليرة عام ١٩٣٦ والى مليون ليرة عام ١٩٣٧ ، وهبطت قيمة الآلات الصناعية المستوردة لكل الصناعات في فلسطين (١٧) .

وحدث ركود في بناء المساكن الجديدة وصعوبات في حركة النقل التجاري كما دمر الثوار العرب ثلاثة عشر مصنعا ومعملا يهوديا ، كما أغلقت مؤقتا في يافا ٣٨ منشأة اقتصادية ونقل بعضها فيما بعد الى مدن أخرى ، كما خفضت المقاطعة العربية من بيع المصنوعات اليهودية (١٨) .

ورغم تلك الظروف ، فقد حاول اليهود استكمال بناء وطنهم القومي وجعلتهم أحداث الثورة أكثر استقلالاً واكتفاء ذاتياً (١٩) . فبسبب الاضراب حل العمال اليهود محل العمال العرب في مزارع الثمار الحمضية ، كما أن الفلاحين اليهود كانوا مضطرين الى زيادة انتاجهم بعد أن رفض الفلاحون العرب بيع منتجاتهم في السوق اليهودي (٢٠) .

وكان من أهم الايجابيات التي تحققت لليهود نتيجة للاضراب انشاء ميناء تل أبيب (٢١) . فقد انتهز اليهود فرصة اغلاق ميناء يافا ووجود بعض الصعوبات في استخدام ميناء حيفا ، فطالبوا الادارة بالسماح بانشاء ميناء تل أبيب ، ووافقت الادارة على ذلك فوراً ، وخلال عدة اسابيع من بدء الاضراب كان ميناء تل أبيب يستقبل أول مركب تجاري (٢٢) .

وبذل اليهود محاولات مستميتة للقضاء على ميناء يافا ، فقاموا بدعاية واسعة للحيلولة دون تفريغ البضائع التي ترسل الى ميناء يافا ، وهدد بنك انجلو — فلسطين اليهودي عملاءه الذين لا يلتزمون بذلك بحرمانهم من كل التسهيلات المالية والمساعدات النقدية ، كما حاول وكلاء البواخر الأجنبية من اليهود حرض السفن على تفريغ حمولاتها في ميناء حيفا (٢٣) .

وأما من الناحية الاجتماعية ، فقد كان من ايجابيات الثورة بالنسبة لليهود انها دعمت الارتباط بين اليهود المتدينين وغير المتدينين ، ففسد أيد اغودات اسرائيل فى شهاداتهم أمام اللجنة الملكية مطالب الوكالة اليهودية باعتبار ان الصهيونية هى الروح القومية اليهودية .

وكان من ملاحظات اللجنة الملكية فى تقريرها أن اليهود سسعداء بوجودهم فى فلسطين، ورغم أن الثورة خففت من هذا الشعور بالسعادة، وأصبح فى جميع المستعمرات قلق يوحى بأن الوطن القومى اليهودى يواجه أزمة مصيرية ، لكن الشعور السائد عند اليهود كان شعورهم بالخلاص من البلدان التى كانوا فيها ، ولجوءهم الى فلسطين حيث ينعمون بالحرية، ويزدادون حماسا ورغبة فى تحقيق الآمال (٢٤) .

وأما من الناحية العسكرية فقد حاول اليهود أن يكونوا قوة عسكرية يعتمدون عليها والتقى تفكيرهم مع تفكير الاستعمار البريطانى الذى كان حريصا على انشاء هذه القوة استكمالا لقومات الوطن القومى ورصيذا احتياطيا لقواته وعامل اثاره يمكن استخدامه لتوجيه العداء العربى الى اليهود .

وكان اليهود يملكون خلال الثورة نواة لجيش يهودى ، فقد تضمن تقرير دورى بريطانى مرسل من فلسطين فى ٢٦ يوليو ١٩٣٦ بيانات عن الوضع العسكرى لدى اليهود فى ذلك الوقت مأخوذة من أحد المصادر اليهودية توضح أن اليهود لديهم جيش يهودى مسلح تسليحا قويا ومنظم بطريقة طيبة ، وتقدر قوته بخمسين ألف رجل ، وهو مجهز بأحدث أنواع المدافع الأوتوماتيكية والبنساق المختلفة والقنابل وكمية كبيرة من الذخيرة الحربية ، وشبكة من محطات الاشارة تغطى أنحاء فلسطين (٢٥)

ويشير تقرير بريطانى مؤرخ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦ أن المنظمة الصهيونية التصحيحية الجديدة بلندن أرسلت الى فلسطين مذكرة موضوعها « الدفاع عن فلسطين » وقد اعترفت المذكرة بوجود منظمة غير شرعية ، وأكدت على ضرورة وجود منظمة دفاع ذات وحدات يهودية معترف بها بصورة رسمية (٢٦) .

أما عن موقف اليهود من الوساطة العربية لانهاء الاضراب فلم ينظر

يهود فلسطين بارتياح الى تلك الوساطة (٢٧) . وقد حاول نوري السعيد أن يقنع موسى شرتوك المتحدث الرسمي للوكالة اليهودية بأنه لو وافق اليهود طواعية على الايقاف المؤقت للهجرة فسوف يقنعون العرب برغبتهم المخلصة في التعاون لكن موسى شرتوك رفض الاقتراح على أساس أن ذلك يعتبر استسلاما للعنف ولأن اليهود يعتبرون حق الهجرة الى فلسطين حقا مطلقا لهم (٢٨) .

أما عن عدد قتلى اليهود خلال المرحلة الأولى فقد قدرته الوكالة اليهودية بواحد وتسعين قتيلا (٢٩) .

أما عن نظرة الصهيونيين الى الثورة فقد اعتبروها أعمال شغب تشجعها دول المحور بأموالها (٣٠) .

ويلاحظ بعد انتهاء المرحلة الأولى من الثورة أن اليهود حاولوا تحقيق عدة أهداف : —

أولا : انتهاز فرصة الهدوء النسبي لمتابعة تنفيذ مشروعاتهم وبناء انتصادياتهم وزيادة استعداداتهم العسكرية .

ثانيا : محاولة استفزاز العرب بتدبير بعض الاعتداءات عليهم ، وعدم اعطائهم فرصة لالتقاط أنفاسهم واثقين أنه في حالة استجابة العرب لتلك الاثارة فإن القوات البريطانية تتدخل لحماية اليهود ، ويصبح الموقف مواجهة بين العرب وتلك القوات ، لكن العرب اتقوا لتلك الخدعة وفوتوا على اليهود غرضهم .

ثالثا : الاستعداد المكثف للدلاء بوجهة نظر الصهيونيين أمام اللجنة الملكية مدممة بالاحصاءات والبيانات اللازمة ، مصحوبة بالاقتراحات المختلفة لحل مايواجهونه من مشاكل مما كان له اثره في حسن عرض قضيتهم ، وهو مايتضح من قراءة تقرير اللجنة الملكية ، مع التسليم بطبيعة الحال بأن اللجنة الملكية كانت متعاطفة معهم ، لكنهم أعطوها المبررات والتعليقات اللازمة لتبني قضيتهم والاشادة بجهودهم .

ويذكر تقرير بريطاني مؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٣٦ أن اليهود يعملون بشكل محموم اعدادا لعرض قضيتهم أمام اللجنة الملكية ، وان المتطرفين مثل النصححيين قد دعوا الى مقاطعة كل شيء عربى ، كما أن قدرا كبيرا من الدعاية فى الدوائر اليهودية كان يدعوا — شفاهة وكتابة — الى مقاطعة العرب ، وحدثت حالات تحرش يهودية بمن يتمامل مع العرب من اليهود (٢١) .

كما يشير المندوب السامى فى مذكرة مؤرخة فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ الى أن الدكتور وايزمان كان له حديث طويل معه ليلة ١٣ ديسمبر وصباح اليوم التالى وأن الدكتور وايزمان أخبره أنه اذا تغير موقف بريطانيا نتيجة لضغط الجماهير العربية فان الأربعمئة ألف يهودى فى فلسطين لن يستسلموا وسوف يستقيل الدكتور وايزمان واللجنة التنفيذية الصهيونية، وستواجه إنجلترا بثورة أربعمئة ألف يهودى يساندتهم ملايين اليهود فى أمريكا وغيرها (٢٢) .

وقد عرض الموقف الصهيونى أمام اللجنة الملكية أكثر من شاهد من اليهود لكن أهم شهادتين كانتا شهادة الدكتور وايزمان زعيم المنظمة الصهيونية ، وجابوتنسكى زعيم الاصلاحيين تلك الاقلية الصهيونية التى عرفت بغلوائها وعدوانيتها .

وكان جابوتنسكى أكثر الشهود الصهاينة صراحة وتعبرا عن حقيقة المطامع الصهيونية فقد طالب بدولة يهودية فى فلسطين ، وحدد فلسطين بالأقاليم الواقعة على ضفتى نهر الأردن ، ولم يخف جابوتنسكى تصوره أن مشروع الوطن القومى اليهودى هو استيطان كولونىالى لا يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار رغبات المواطنين أو حقوقهم (٢٣) .

وأما المقترحات التى قدمها الدكتور وايزمان وزملاؤه نيابة عن الوكالة اليهودية والمجلس المحلى اليهودى فيمكن تلخيصها فى أن السلام لن يستتب فى فلسطين الا اذا فسرت بنود صك الانتداب طبقا لمطالب اليهود ، فيجب ألا يكون هناك تحديد جديد للهجرة ، وأن تتفق دائما مع مقدرة البلاد على الاستيعاب ويجب ألا تحدد بيوع الاراضى العربية لليهود ، وألا تتخذ اية اجراءات لمنع اليهود من أن يصبحوا فى المستقبل اكثريية فى

فلسطين ، وانه حتى يتم ذلك يجب ألا تمنع فلسطين من أن تصبح دولة يهودية ، أى أن يكون لليهود فيها النصيب الأكبر فى الحكومة ، وأن اليهود مستعدون لتطبيق مبدأ المساواة بينهم وبين العرب مهما أصبحت النسبة بينهم وبين العرب فى المستقبل (٣٤) . والغريب أن اللجنة اعتبرت ذلك من اليهود تساهلا . . . فاليهود الذين يقل عددهم عن نصف عدد العرب فى ذلك الوقت عندما يقبلون أن يعاملوا على قدم المساواة مع العرب ، فهم قوم متساهلون طبقا لمفهوم اللجنة الملكية واستنتاجاتها .

لكننا نجد فى بيان الدكتور وايزمان نقطتين ذات دلالة خاصة ، الأولى ما اثار اليه وايزمان من أن اليهود عندما طردوا من اسبانيا فى نهاية القرن الخامس عشر استقبلهم العالم الاسلامى بحفاوة بالغة . والثانية انه أعلن صراحة « أننا لم نأت الى فلسطين لنساعد سكانها ، بل جئنا لتقييم فيها وطننا قوميا للشعب اليهودى ، ولكن مما يسرنا أننا استطعنا فى الوقت نفسه أن نأتى بالبركة الى البلاد بأسرها » (٣٥) وتوضح هذه الاجابة ما أعلنته المصادر البريطانية والصهيونية فى مناسبات مختلفة من أنها كانت تهدف الى مساعدة الشعب العربى فى فلسطين . أما ما يشير اليه وايزمان من أن الوجود اليهودى فى فلسطين قد جلب البركة الى البلاد ، فهو قول مردود عليه بعدم تمتع عرب فلسطين طوال عهد الانتداب بأية حقوق سياسية وضياع وطنهم فى النهاية ، ولعل هذه هى البركة الصهيونية التى كان يقصدها وايزمان .

وقد اتفق رأى الشهود اليهود أن الأسباب الاساسية للثورة كانت سياسية وأن مقاومة العرب لتصريح بالفور والانتداب هى أساس المتاعب ، لكنهم انتقدوا موقف الدولة المنتدبة ، وعدم كبحها لجماح العرب ، وتقصرها فى المحافظة على النظام ، وترددها فى الاستفادة من ولاء اليهود خاصة بالنسبة لتجنيدهم فى أعمال الشرطة (٣٦) .

اليهود ومشروع التقسيم

يمكن تقسيم الموقف اليهودى من مشروع التقسيم الذى اقترحه اللجنة الملكية الى قسمين : القسم الأول ويشمل المؤيدين لهذا المشروع ويضم أغلبية الحركة الصهيونية التى أعلنت استعدادها لقبوله بعد اجراء بعض التعديلات الإقليمية (٣٧) .

فهذا هو وايزمان يوافق على المشروع بحدوده ويعد في مقابلة له مع أورمسبى غور « بأن يبذل كل ما في وسعه لحمل المؤتمر الصهيوني على الموافقة على التقسيم » (٣٨) . وهذا موسى سميلانسكى ينشر مقالا في مجلة المزارعين اليهود « يستثنائي » يقول فيه « نعم ان التقسيم حل صعب جدا ولكنه قهرى لازب ، اذ ان البقاء بدون حل تام معلوم لهو ضرب من المستحيل . وليس ثمة من حل اوفق من التقسيم لان من شأنه اختتام دور التشاحن بين العرب واليهود وذلك بتعيين الحدود الواضحة بينهما » (٣٩) . وهذه مجلة الهستدروت توضح أن اليهود لا يعترضون على التقسيم بل على نصيب اليهود فيه (٤٠) .

وأما القسم اليهودي الآخر الذى عارض مشروع التقسيم فيضم بعض الدوائر الصهيونية وغير الصهيونية ذات النفوذ التى كان لوقفها دور كبير فى شل جهود اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية التى كانت تميل الى التقسيم (٤١) .

وعقد المؤتمر الصهيونى العشرون فى زيوريخ فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ وكان مؤتمرا عاصفا أبدت فيه معارضة كبيرة لمشروع التقسيم والدكتور وايزمان ، وكانت هذه المعارضة من جانب المتعصبين ومن جانب الفئات التى كانت تطالب بأن تقدم لها فلسطين من غير ابطاء فى طبق من الفضة .

وقد استطاع الدكتور وايزمان ان يقنع المؤتمر بوجهة نظره ، فقد أعلن المؤتمر ان المشروع بالشكل الذى عرضته لجنة بيل غير مقبول ، واتخذ قرار يخول اللجنة التنفيذية الصهيونية مواصلة التفاوض مع الحكومة البريطانية على الا تقيد اللجنة التنفيذية الصهيونية نفسها أو تقيد المنظمة بأى مشروع محدد ، لأن مثل هذا المشروع يجب أن يدرس من قبل مؤتمر ينتخب ويعقد لهذا الغرض (٤٢) .

أما المؤتمر الخامس للوكالة اليهودية الذى افتتح فى ١٨ أغسطس، فقد طالب — ارضاء لليهود الأمريكيين غير المنتمين رسميا الى الحركة الصهيونية والذين هاجموا مشروع انشاء دولة يهودية مستقلة وخلق جنسية يهودية خاصة — اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تبذل جهودها لاجل حل سلمى للقضية قائم على نمو الشعبين العربى واليهودى نموا حرا ، وأن يقترح على الحكومة البريطانية جمع ممثلى العرب واليهود بهدف

التوصل الى حل يقبله الطرفان ويحافظ على وحدة فلسطين على أساس
مضمون صك الانتداب (٤٣) .

أما عن تطور بنىء الوطن القومى اليهودى خلال عام ١٩٣٧ ،
فتوضح رسالة مرسلة من الدكتور وايزمان الى المندوب السامى ارفقى بها
مذكرة عن تقدم الوطن القومى اليهودى فى ذلك العام — ليرفعها الى
لجنة الانتداب الدائمة فى جنيف — أنه فى شهور السنة الأولى قامت
بعض الدلائل على أن الحالة الاقتصادية ستأخذ فى التحسن ، لكن
التفاؤل لم يستمر بسبب حالة الانتظار التى أعقبت صدور تقرير اللجنة
الملكية ، فادى ذلك الى انهيار الثقة فى مستقبل البلاد وعرقلة
الأعمال الاقتصادية ، وعلاوة على ذلك فإن تخفيض الهجرة اليهودية
واستئناف الثورة خلال النصف الأخير من العام ، وارتفاع أسعار المواد
الغذائية والمواد الخام فى الأسواق المالية والخسائر التى تحملتها تجارة
الأثمار الحمضية كل تلك العوامل أسهم فى تدهور أحوال البلاد الاقتصادية

ويضيف وايزمان أنه بالرغم من تلك العوامل المعاكسة فقد تأسست
تسعة عشر قرية زراعية جديدة بعضها فى مواقع معرضة للخطر ، وتم
إنجاز عدد من مشروعات الري ، وزادت كميات الحاصلات الزراعية زيادة
محسوسة ، وأنشئت محطة للكهرباء فى تل أبيب ومعامل للبوتاس فى
جنوب البحر الميت ، كما أنشئ ميناء تل أبيب ، ووجه اليهود عنايتهم
الى الطيران ، وزادت الصادرات والواردات عما كانت عليه فى
عام ١٩٣٦ (٤٤) .

فقد حدث توسع فى الصناعة بالرغم من الأزمة الاقتصادية ، فقد
بلغت قيمة آلات الصناعة التى تم استيرادها خلال النصف الثانى من عام
١٩٣٧ حسب احصاء الحكومة (٣٤٦) ألف جنيه فلسطينى ، بينما بلغت
القيمة خلال نفس المدة من عام ١٩٣٦ (١٩٣) ألف جنيه فلسطينى ، وازدادت
قيمة صادرات الصناعة فى عام ١٩٣٧ عما كانت عليه عام ١٩٣٦ بنسبة
٧٠٪ فأصبحت (٣٧٦) ألف جنيه فلسطينى ، وامتازت صادرات عام ١٩٣٧
بأنواع جديدة لم تشملها قائمة الصادرات الفلسطينية من قبل ، وازدادت
كميات منتجات شركة البحر الميت (٤٥) .

ولم يتوقف اليهود من استثمار أموال جديدة فى البلاد ، وإن كانت

اقل مما كانوا يستثمرونه في سنى الهدوء والهجرة الواسعة ، فقد قام اليهود خلال عام ١٩٣٧ باستثمار حوالى ستة ملايين جنيه (٤٦) .

ويتبين مما اذاعه معهد الأبحاث الاقتصادية أن ما أنتجه اليهود من المحصولات الزراعية في فلسطين في ذلك العام قد بلغت قيمته (٣٧٩١٠٠٠ ر) جنيه فلسطينى منها (٢٢٦٧٠٠٠ ر) جنيه فلسطينى ثمن ثمار حمضية (٤٧) .

وحدث انخفاض في عدد المنازل التى بنيت في تل أبيب عام ١٩٣٧ عن مثلتها في عام ١٩٣٦ ، فقد بلغ عدد المنازل التى بنيت في المدينة في عام ١٩٣٧ (٢٧٥) منزلا مؤلفة من (٥٨٢٢) غرفة ، انفق على بنائها نحو مليون جنيه ، بينما بنى في عام ١٩٣٦ (٤٩٣) منزلا مؤلفة من (٩٩٧٥) غرفة (٤٨) .

ورغم استقرار الأحوال السياسية ، فقد كان اليهود شديدي الاهتمام باصدار الصحف والمجلات ، ففي عام ١٩٣٧ كان يصدر في مدينة تل أبيب وحدها ٤ جرائد يومية ، ١٣ مجلة أسبوعية ، ٧ مجلات نصف شهرية ، ١٨ مجلة شهرية ، ٦ ٦ مجلات تصدر كل شهرين ، ٣ مجلات تصدر اربع مرات في السنة (٤٩) .

ومع استئناف الثورة في اواخر ١٩٣٧ ازداد الأحرار سوءا لدى اليهود في فلسطين ، ويرجع ذلك أساسا الى عمليات الثوار ، وما أحدثته من فزع وتخريب واتلاف في الممتلكات أو المستعمرات اليهودية وما ترتب على ذلك من عدم قدرة اليهود على ممارسة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية العادية خاصة في المناطق التى تشتد فيها عمليات الثوار . كما يرجع أيضا الى انخفاض حركة نقل أموال يهود المانيا الى فلسطين في شكل بضائع هبوطا ملحوظا نتيجة للقيود التى فرضت على خروج انواع كثيرة من البضائع من المانيا الى الخارج (٥٠) .

وحتى بعض تلك الأموال اليهودية التى أمكن ادخالها الى فلسطين في تلك الفترة لم يمكن الاستفادة منها ، لأن عدم استقرار الأحوال السياسية في فلسطين منع أصحاب تلك الأموال من القيام بمشروعات اقتصادية هامة (٥١) وكان ذلك أكثر وضوحا خلال الربع الثانى من عام

١٩٣٨ حيث زادت معارك الثوار ، وانخفض معدل الهجرة اليهودية ، وزادت مصروفات الحكومة على الأمن العام (٥٢) .

ولعل من الأمثلة على ما أحدثته استئناف الثورة من تقييد لحركة اليهود في بعض مناطق البلاد أن أعضاء المجلس المحلى اليهودى فى صفد أرسلوا برقية الى المندوب السامى يوضحون فيها أنهم يعيشون فى المدينة كأنهم فى معتقل ، وأن عددا كبيرا من يهود المدينة نزح عنها ، كما أن سكان عدد من المستعمرات فى جهات طبريا قد غادروها (٥٣) .

وقد عبر سنيلانكى رئيس اتحاد المزارعين اليهود فى مقال له بجريدة هآرتس عما أحدثته الثورة من أثر بالنسبة لهجرة اليهود الى فلسطين فقال « ومن الحقائق المخيفة أن اليهود فى الخارج يتحدثون عن الخطر المحيى بأرواح اليهود فى فلسطين ، وأن كل روح تزهرق من اليهود فيها تهز اليهود فى الخارج وتبعث فى نفوسهم اليأس أكثر مما يثر فى نفوسهم قتل مائة يهودى فى أوروبا عند حدوث أعمال الشغب » (٥٤) .

وكان هناك مؤشرات عديدة تشير الى استمرار الضائقة الاقتصادية عند اليهود خلال عام ١٩٣٨ ، فالعمال العاطلون فى مدينة تل أبيب يحتلون دار البلدية خلال شهر مايو ١٩٣٨ (٥٥) . الى غير ذلك من الأمثلة ، لكن المؤسسات اليهودية المختلفة تبذل جهودا كبيرة لتخفيف وطأة البطالة التى تفشت بين العمال اليهود « وصدد جيوش الجوع عن البنين والبنات معا » على حد تعبير صحيفة الحركة العمالية اليهودية (٥٦) .

لكن الأمر الجدير بالملاحظة أنه رغم تلك الظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تحدى بالمجتمع اليهودى فى فلسطين ، فقد واصل هذا المجتمع تطوير نفسه وبناء اقتصادياته معتمدا على التقدم العلمى كأساس رئيسى لبناء الوطن القومى اليهودى . ومن يتابع صحيفة « حقيقة الأمر » اليهودية فى عام ١٩٣٨ يقرأ أخبارا منتظمة عن جهود اليهود ونشاطهم المتعدد ، فمن مشروع لتحويل الأراضى الرملية الى أراضى خصبة (٥٧) الى تحسين طرق تربية الدواجن (٥٨) الى جلب أنواع جديدة من الأشجار المثمرة الى البلاد وتحسين الأنواع القديمة (٥٩) الى غير ذلك من الأمثلة .

وخلال ذلك كله كانت المؤسسات المالية البريطانية وحكومة الانتداب تقدم للهيئات الصهيونية ماتحتاجه من قروض (٦٠) .

والما الوكالة اليهودية فهي تتحمل مسئوليتها في بناء الوطن القومي اليهودي ، وتتمسك بعدم السماح بأي قيد يفرض على حركة الوطن القومي اليهودي وتصدر النشرات في هذا الشأن (٦١) .

أما عن موقف الهيئات الرسمية والصحف اليهودية في فلسطين بالنسبة لعمليات الثوار العرب فهو موقف تجنب التورط في تلك العمليات مع اتخاذ إجراءات الدفاع اللازمة لمواجهة ماقد تتعرض له من هجمات، وقد نجحت هذه الخطة دون شك في تفرغ الجانب الأكبر من اليهود لعملية بناء الوطن القومي اليهودي خلال المرحلة الثانية من الثورة .

وكانت صحتنا « دارفار » و « هارتس » اليهوديتان قد دعوا أن يهود فلسطين في تلك الفترة الى ممارسة تلك السياسة أسوة بموقف الهيئات اليهودية الرسمية « والعمل مع الحكومة والحكومة فقط » (٦٢) .

ولا يعنى ذلك أن المنظمات اليهودية لم تكن تقوم بعمليات مضادة للعرب فقد كانت تقوم أحيانا بعمليات خاطفة سريعة ، أو بعمليات تفجير للقنابل في الأسواق العربية ، لكنها كانت تحرص دائما على تجنب المصادمة المباشرة مع الثوار العرب ، أو التورط في عمليات قد تأخذ شيئا من الوقت ، بل كانت تلجأ أحيانا الى الاختفاء وراء أقنعة السلطة (٦٣) .

وقد حدث خلال شهر يوليو ١٩٣٨ أن أخفى اليهود في السواق حيفا والقدس قنابل قتلت وجرحت عشرات من العرب وأصابتهم بحالة من الفزع ، ويبدو أن اليهود كانوا قد قطعوا شوطا في انتاجهم للمواد المتفجرة ، حيث صرح وزير المستعمرات في مجلس العموم يوم ٢٩ يوليو أن التحقيق أثبت أن القنبلة التي ألقيت في حيفا هي من انتاج محلي (٦٤) .

وكان للصحف اليهودية مواقف مختلفة من تلك الأحداث ، فصحيفة هارتس تحاول الاستفادة من تلك الأحداث ، فتدعو أبناء البلاد جميعهم — عربا ويهودا — الى هدم من العمليات الثورية (٦٥) بينما تحاول

صحف أخرى ايجاد تناقض بين المواطنين العرب والثوار أو الاستفادة مما يمكن أن يكون هناك من تناقض ، فهي تثير أهل القرى ضد الثوار وتدعوهم الى الوقوف ضدهم « وما على أهل القرى الا أن يوحسوا جهودهم للتخلص من برائن الارهاب ورجاله ، بدل أن يتركوا الأمر الى بعض منهم لايقدرّون على صد غائلة الارهاب بمفردهم » كما تفسر صحف أخرى مواقف الثوار تفسيراً لا يخدم سوى مصلحة الصهيونية وحدها أو يسئ الى الثوار في نظر مواطنيهم . فعندما كان الثوار يجمعون تبرعات من اهالى قرى طولكرم وجنين أرجعت ذلك الى يأس بعض رؤساء العصابات من نجاح الثورة وحرصهم على جمع مبالغ كافية قبل فرارهم الى سوريا تأميناً لرفاهيتهم في الخارج (٦٦) . وعندما قامت السلطة العسكرية في مايو ١٩٣٨ باحتلال عدد من القرى في منطقتي الخليل والسامرة في محاولة منها للقضاء على ثوار هاتين المنطقتين ، فسرت هذا العمل بأنه يهدف الى حماية اهالى القرى من اعتداءات رجال العصابات عليهم (٦٧) . كما أن تلك الصحف كانت تستعدى السلطة عليهم وتشجعها على مزيد من البطش بالثوار (٦٨) .

ويبدو أن الصهيونيين قد استمروا عملية تفجير القنابل ولمسوا ما أثارته من فزع في نفوس المواطنين العرب فكروا تلك العملية في مدينة يافا يوم ٢٦ أغسطس ، وكما جرت عادة الصحف اليهودية الرسمية فقد استنكرت الحادث ، لكن الجديد هذه المرة أنها حاولت أن تبعد الشكوك عن الصهيونيين ، مشيرة الى بعض الدول الأوروبية التي يهملها إثارة العرب ضد الصهيونيين والبريطانيين (٦٩) .

ورغم هذا الصراع المحتدم خلال المرحلة الثانية للثورة ، فاننا نقرا بين وقت وآخر موقفا انسانيا لأحد الثوار العرب . فقد اشادت الصحف اليهودية بالقائد العربي يوسف أبو درة لاعادته اولاد ضابط يهودي مخطوف الى مستعمرته (٧٠) .

أما عن الجانب العسكري اليهودي ، فقد تدعم أيضا خلال ثورة ١٩٣٩/٣٦ فقد لعبت الهاجانا دورا خاصا في مقاومة الثورة تحت اشراف ضابط المخابرات البريطاني الكابتن تشارلز أوردونجت الذي درب رجالها على القتال ، وانتقل بهم من الدفاع الى الهجوم (٧١) .

ودرب فرقا يهودية خاصة أطلق عليها اسم « الفرق الطائرة » أخذت على عاتقها حماية المنشآت البريطانية خاصة أنابيب النفط والتصدى للثوار العرب (٧٢) .

أما بالنسبة لرجال الشرطة اليهود فقد ازدادت أعدادهم أيضا خلال الثورة فاضافة الى رجال الشرطة الإضافيين من اليهود الذين استخدموا للدفاع عن الضواحي والمستوطنات اليهودية في عام ١٩٣٨ وعددهم ٧٣٩ يهوديا كان هناك أيضا ٥٢٠ كوندتلا خاصا وضمووا تحت السلاح للاستفادة من جهودهم (٧٣) .

أما عن أثر الثورة في مسألة شراء الأراضي والهجرة اليهودية فقد كان أثرا إيجابيا حيث انخفض خلال الثورة مساحات الأرض التي اشتراها اليهود كما انخفض في نفس الوقت أعداد المهاجرين اليهود . ويوضح البيان التالي (٧٤) مساحات الأراضي التي اشتراها اليهود منذ عام ١٩٣٣ ومنه يتبين انخفاض مساحة الأراضي المشتراة خلال سنوات الثورة .

١٩٣٣	٣٦٩٩١ دونما
١٩٣٤	٦٢١١٤
١٩٣٥	٧٢٩٠٥
١٩٣٦	١٨١٤٦
١٩٣٧	٢٩٣٦٧
١٩٣٨	٢٧٢٨٠
١٩٣٩	٢٧٩٧٣

أما بالنسبة الهجرة اليهودية الى فلسطين فيوضح البيان التالي أعدادهم منذ عام ١٩٣٢ :

١٩٣٣	٣٠٣٢٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩
١٩٣٥	٦١٨٥٤
١٩٣٦	٢٩٧٢٧ (٧٥)
١٩٣٧	١٠٥٣٦ (٧٦)
١٩٣٨	١٢٨٦٨ (٧٧)

وفي أواخر عام ١٩٣٨ كانت الحكومة البريطانية تتراجع عن مشروع التقسيم فقد أذيع تقرير اللجنة الفنية للتقسيم في ٧ نوفمبر ١٩٣٨ ، وكان طبيعيا أن يرفضه اليهود بعد أن وجدوه أكثر ميلا إلى إيجاد شيء من التوازن بين العرب واليهود (٧٨) .

وعندما صدر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ استقبله يهود فلسطين بعاصفة من السخط والهياج وعبروا عن استنكارهم بأقامة المظاهرات العنيفة والاعتداء على الأرواح وعلى دور الحكومة بالأحراق والتخريب ووضع المتظاهرين في كل بلدة ومستعمرة بيوتات يستنكرون فيها السياسة الجديدة ، وأقسموا اليمين على مقاومتها بكافة السبل ، وكان نص اليمين الذي ألقوه « من أجل صهيون لن أهدأ ومن أجل أورشلين لن أسكت » ثم أعانوا عزيمتهم على مواصلة الجهاد على سبيل بنساء فلسطين (٧٩) .

تلك صورة عن ملامح الوطن القومي اليهودي خلال ثورة ١٩٣٦/٣٧ ، ومنها يتبين أن الوطن القومي اليهودي نما وتدعم خلال الثورة رغم كل الصعوبات التي اعترضته بسبب الثورة ، حتى أنه يمكن أن يقال أن الوطن القومي استكمل مقوماته الأساسية قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، وأصبح الصهاينة يتطلعون إلى إقامة الدولة اليهودية .

المصادر

- (١) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٦٥ ، ٦٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ٢٢٧ — ٢٣٠ .
- (2) Safran : The United States and Israel. p. 31.
- (٣) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٦٦ ، ٦٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ .
- (4) F. O. 371/20018 : Periodical Appréciation Summary. No. 1/36.
- (٥) جيفريز : فلسطين . اليكم الحقيقة . الجزء الرابع ص ١٢٠ .
- (6) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 2/36.
- (7) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.
- (٨) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٢٦٦ .
- (9) F. O. 371/20018 : Ibid.,
- (10) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
- (11) F. O. 371/20013 : P. A. S. No. 13/36.
- (١٢) أحمد طربين : فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
- (١٢) يوسف هيك : القضية الفلسطينية ص ٢٢٧ — ٢٢٩ ، اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ١٩٣٦ ص ٤٢ ، ٤٣ .
- (13) F. O. 371/20013 : P. A. S. No. 14/36.
- (14) F. O. 371/20013 : P. A. S. No. 15/36.
- (١٥) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٣٨ .
- (16) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 11/36.
- (١٧) سعيد حمادة : النظام الاقتصادي في فلسطين ص ٣١٤ ، ٣١٥ .
- (18) Hurewitz , The Stuggle for Palestine. p. 70.
- (١٩) هيرزوين : المانيا الهتلرية والشرق العربى ص ٤١ .
- (20) Hurewitz : Ibid., p. 70.
- (٢١) حقيقة الأمر : ٢٣ شباط ١٩٣٨ ص ٣ .

(22) Mariowe : The Rebellion in Palestine. p. 154.

(٢٣) الاقتصاديات العربية : ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦. ص ٢ ، ٣

(٢٤) وزارة المستعمرات : المرجع السابق ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(25) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 13/36.

(26) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.

(27) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 15/36.

(28) Hurewitz : Ibid., p. 70.

(٢٩) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٣٨ .

(30) Weizmann : Trial and Error. p. 470.

(31) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 18/36.

(32) F. O. 371/20804.

(٣٣) اميل توما : المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٣٤) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٣٥) الشهادات العربية أمام اللجنة الملكية ص ٤٥٤ ، ٤٦٥ .

(٣٦) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ١٤٤ .

(٣٧) هيرزويز : المرجع السابق ص ٤١ .

(٣٨) عبد الوهاب السكيالي : المرجع السابق ص ٣٣٢ .

(٣٩) حقيقة الأمر : ١٨ أيار ١٩٣٨ ص ٣ .

(٤٠) » » : ١٢ تشرين الأول ١٩٣٨ ص ١ .

(٤١) هيرزويز : المرجع السابق ص ٤١ .

(٤٢) جيفريز : المرجع السابق ص ١٣٧ — ١٤٣ .

(٤٣) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٣ .

(٤٤) حقيقة الأمر : ٨ حزيران ١٩٣٨ ص ١ — ٣ .

(٤٥) » » : ٢ آذار ١٩٣٨ ص ٢ ، ٤ أيار ٣٨ ص ٢ ، ١٩ تشرين الأول ١٩٣٨ ص ٢

(٤٦) » » : ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ١

(٤٧) » » : ٢١ أيلول ١٩٣٨ ص ٢ .

(٤٨) » » : ٤ أيار ١٩٣٨ ص ٢ .

- (٤٩) » » : ٢٤ آب ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٥٠) » » : ١٥ حزيران ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٥١) » » : ١٨ أيار ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٥٢) » » : ٢١ أيلول ١٩٣٨ ص ٢ . عن النشرة الرسمية
لمعهد الأبحاث الاقتصادية التابعة للوكالة
اليهودية .
- (٥٣) السياسة : ١٣ أبريل ١٩٣٨ ص ٦ ، ١٤ أبريل ١٩٣٨
ص ٤ .
- (٥٤) » : ٧ أبريل ١٩٣٨ ص ٥ .
- (٥٥) حقيقة الأمر : ١٨ أيار ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٥٦) » » : ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٥٧) » » : ١٦ آذار ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٥٨) » » : ٦ نيسان ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٥٩) » » : ١٨ أيار ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٦٠) » » : ١٩ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٢ ، ٢٠ نيسان
١٩٣٨ ص ٢ .
- (٦١) الصراط المستقيم : ٤ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٦٢) حقيقة الأمر : ١ حزيران ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٦٣) الصراط المستقيم : ٣١ أيار ١٩٣٨ ص ٤ .
- (٦٤) الصراط المستقيم : ٣٠ تموز ١٩٣٨ ص ٧ .
- (٦٥) حقيقة الأمر : ١٣ تموز ١٩٣٨ ص ٣ .
- (٦٦) » » : ١٨ أيار ١٩٣٨ ص ١ .
- (٦٧) » » : ٢٥ أيار ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٦٨) » » : ٢٤ آب ١٩٣٨ ص ١ .
- (٦٩) » » : ٣١ آب ١٩٣٨ ص ١ .
- (٧٠) » » : ٢٤ آب ١٩٣٨ ص ١ .
- (٧١) أنيس صانع : الهاشميون وقضية فلسطين ص ١١١ .
- (٧٢) أميل توما : جزور القضية الفلسطينية ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
- (73) Report by His Majesty's Government... for the year
1938. p. 22.

(74) Hadawi Village Statistics 1945. p. 25.

٧٠) وزارة المستعمرات : التقرير السابق ص ٣٦٨ .

(76) Report by His Majesty's Government... for the year 1937. p. 23.

(77) Report by His Majesty's Government... for the year 1938. p. 28.

٧٨) حقيقة الأمر : ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٨ ص ١ .

٧٩) وياسة مجلس الوزراء : دوسيه ٥/٨/٦٤ جزء ثان تقرير من
القنصلية الملكية المصرية بالقدس بشأن أثر الكتاب الأبيض في فلسطين .

الباب الثاني

العالم العربي والثورة

إفصاح السيد

نظرة عامة

نظرة عامة

عندما بدأ الاضراب في فلسطين في أبريل ١٩٣٦ كانت الأوضاع في سائر البلاد العربية مختلفة عن الموقف في فلسطين ، فبينما نجد تقدما مطردا في البلاد العربية بالنسبة لقضاياها السياسية ، ويتحقق شيء من أمانها بشكل أو آخر نجد في فلسطين أمرا مغايرا : وطن قومي يتوطد ويتدعم وحكومة انتداب تؤازر هذا الوطن وتهيئ له أسباب النجاح وترفض منح عرب فلسطين شيئا من حقوقهم السياسية ، وبينما كان عرب البلاد الأخرى يواجهون عدوا واحدا هو الاستعمار كان على عرب فلسطين أن يواجهوا قوتين كبيرتين في وقت واحد الاستعمار والصهيونية .

وقد تأثر عرب فلسطين بالحركات الوطنية في الأقطار العربية المجاورة ، وراوا في مصر وسوريا بالذات مثالا يحتذى ، فقد تلا الاضطرابات التي حدثت في مصر في خريف ١٩٣٥ إجراء مفاوضات لعقد معاهدة انجليزية مصرية ، وتلا الاضراب الذي حدث في سوريا في يناير ١٩٣٦ إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية (١) .

وكان تحرر البلاد العربية واستقلالها أملا يراود الفلسطينيين ، فقد كانوا يشعرون أن كل خير يصيب البلاد العربية هو مساهمة في نضالهم ، لكنهم كانوا يرون في نفس الوقت أنهم ليسوا أقل تقدما من جيرانهم ويقارنون دائما بينهم وبين بعض البلدان العربية ، ففي المذكرات التي قدمت أو الشهادات التي أداها زعماء فلسطين أمام اللجنة الملكية نجد هذا المعنى يتردد كثيرا وهذا عوني عبد الهادي يقول : « وان العرب في فلسطين يفضلون الموت على العيش دون اخوانهم وجيرانهم الذين يتمتعون بالاستقلال والسيادة ... » (٢) .

وشدت اخبار الاضراب انظار الرأي العام في العالم العربي فقامت المظاهرات وجمعت التبرعات وارسلت الاحتجاجات ، ولم يتوقف ذلك طوال الثورة وان كان يختلف كيفما وكما من بلد الى آخر طبقا لأوضاعه الداخلية

ومشاكله السياسية ، وتشير التقارير البريطانية الدورية المرسلة من فلسطين خلال الاضراب الى ذلك الاهتمام المفعم بالحيوية المتدفقة في مصر وسوريا والأردن والعراق (٣) . لكن المساعدات المادية التي أرسلت من الأقطار العربية خلال الاضراب كانت قليلة جدا وغير كافية (٤) . وكان على عرب فلسطين أن يتحملوا التكاليف الرئيسية للثورة (٥) .

وعندما حمل عرب فلسطين سلاحهم انضم اليهم مجاهدون من أنحاء العالم العربي خاصة من سوريا والعراق والأردن ، وكانت حملة القاوتجى وما سبقها وتبعها من مجموعات جهادية عربية تعبيرا عمليا عن وحدة النضال والهدف المشترك .

وتجاوبت بعض الحكومات العربية والملوك العرب مع اصدااء الجماهير وتحركت حكومات أخرى تحت الضغط الشعبي ، وكان للملك عبد العزيز آل سعود ولحكومتى مصر والعراق دور هام في هذا الشأن ، وإن كان دور عبد العزيز آل سعود بالذات والحكومة المصرية لم يتح لهما أن يتضحا قبل الآن مما جعل بعض الدراسات التاريخية والسياسية تنتقد موقفهما بل وتعرضهما للهجوم والافتراء .

وكان تدخل الملوك العرب لوقف الاضراب والثورة مرحلة جديدة في تاريخ الحركة العربية العامة من حيث أنه أظهر وحدة المشاعر العربية (٦) . ورغم عدم الفعالية المؤثرة لذلك التدخل بالنسبة لعرب فلسطين في تلك المرحلة إلا أنه كما توقع أحد التقارير الدورية البريطانية فقد حول القضية الفلسطينية من قضية محلية خاصة بفلسطين وحدها الى حركة عربية عامة (٧) . وإن كان من سلبيات هذا التدخل أن الحكومة البريطانية ستحاول الاستفادة من تدخل الدول العربية في مراحل تالية بهدف استقطاب شحنات الغضب من نفوس العرب وانهاء المواقف المتأزمة في الوقت المناسب ، ونجد هذا المعنى في مذكرة أرسلها المنحوب السامى واكهوب الى وزير المستعمرات في ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ مشيرا الى أنه من الممكن الاستفادة جيدا في المستقبل من ثنائح الحكام العرب (٨) .

وكانت اللجنة العربية العليا حريصة في نفس الوقت على اللجوء للملوك والمسؤولين العرب وجذبهم الى دائرة المشكلة للاستفادة من

جهودهم من ناحية ولدفعهم الى الالتزام بمواقف ايجابية على امل أن تسهم تلك الجهود فى دفع القضية خطوات الى الامام .

وبانتهاء المرحلة الاولى من ثورة ١٩٣٩/٣٦ تصبح القضية الفلسطينية قضية عربية عامة لانهم دول الشام وحدها ، بل تهم الشعوب العربية جميعها ، وتحول هذا الاهتمام الى الحكومات العربية نفسها ، فكان عليها أن تعكس وجهة نظر الراى العام ، حتى وان كانت مخالفة لما تعتقده ، وسارت بعض الحكومات العربية فى موكب الدفاع عن فلسطين وتبنى مطالبها ، لكنها لم تكن مخلصه فى مسعاها ، اما الأغراض شخصية أو نتيجة لضغوط الاستعمار الذى كان لايزال يفرض سيطرته الفعلية على معظم اجزاء العالم العربى . لكن التطور الكبير الذى حدث فى أعقاب ثورة الشعب العربى فى فلسطين فى تلك المرحلة هو انه لم يعد فى قدرة أى حكومة عربية من حكومات المشرق العربى ومصر أن تهمل أو تتجاهل أمور القضية الفلسطينية ، بل أصبح محتما عليها أن تشارك بوسيلة أو أخرى فى تقرير مستقبل فلسطين ، كما سيحدث فى مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ .

ومع بداية عام ١٩٣٧ أصبح للعرب خمس دول عربية معترف باستقلالها دوليا ، وهى مصر والعراق وسورية والدولة السعودية والدولة اليمنية ، وعقدت المحالفات والاتفاقات بين هذه الدول ، فارتبطت العراق والدولة السعودية واليمن بميثاق تحالف تعهدت فيه بالدفاع عن بعضها اذا هوجمت أو اعتدى عليها . لكن تمثيل العرب فى عصبة الأمم بقى رغم ذلك محدودا ، فحتى ذلك العام لم يكن هناك غير ممثلين اثنين للعرب هما العراق ومصر ، وكان هناك دولتان عربيتان تستطيعان الاشتراك فى عصبة الأمم وهما الدولة السعودية والدولة اليمنية ، لكنهما لم تحاولا ذلك (٩) .

ويتطور الموقف الداخلى فى فلسطين فى نهاية سبتمبر ١٩٣٧ ، فتقدم حكومة الانتداب على حل اللجنة العربية العليا ، وتعتقل كثيرا من زعماء البلاد ، فتنتقل قيادة الحركة الوطنية الى لبنان وسورية ، ويزيد اهتمام الشعوب العربية وتأييدها لعرب فلسطين . فقد استقطبت الثورة اهتمامات العالم العربى فى سنوات ما قبل الحرب العالمية

النانبة ، وكان لها دورها أكثر من أى عامل آخر فى تأكيد معنى الوحدة العربية ، وكانت القضية محور نشاط المؤتمرات العربية فى تلك الفترة (١٠) . وكانت هذه المؤتمرات البشير الشعبى الأول لجامعة الدول العربية (١١) .

وعندما أوصت اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق : دولة يهودية ودولة عربية ومنطقة انتداب بريطاني دائم ، أرسلت اللجنة العربية العليا برقيات عديدة الى الحكومات العربية تظهر مساوىء التقسيم وتطالب المعونة « لانقاذ فلسطين من شرور الاستعمار والتهويد » « التمزيق » الا أن الحكومات العربية لم تسارع بالجواب واتخاذ موقف — على حازم ضد سياسة التقسيم باستثناء حكومة العراق . أما الحكومات الأخرى فلم تجب بصراحة بعزمها على محاربة المشروع ، بل اكتفت بالقول أنها تدرس القضية باهتمام ، لكن الأوساط الشعبية على عكس هذا الموقف لم تتحفظ فى اعلان سخطها واستنكارها فكانت المظاهرات الصاخبة فى الحجاز ومصر والعراق وسوريا تطالب حكوماتها باتخاذ موقف حاسم (١٢) .

ويبدو أن التقسيم وجد فى البداية قبولا من جانب بعض الحكومات العربية ومن المعتدلين من عرب فلسطين ، لكن لم يجرؤ على تأييد الاقتراح سوى عبد الله أمير شرقى الأردن (١٣) .

وكان لموقف مصر والعراق من القضية الفلسطينية فى مجلس العصبة وفى لجنة الانتداب عام ١٩٣٧ وقع طيب فى البلاد العربية ، فقد حملا على فكرة التقسيم وأشارا الى ما ترتب عليها من آلام وضحايا ، واكدا تلقى بلديهما من تطور الأوضاع فى فلسطين ، وطالبا بالغاء تصريح بالفور ومنح فلسطين استقلالها مع ضمان حقوق اليهود كإثلية فيها (١٤) .

ويروى عجاج نويهض فى رسالة شخصية منه الى عونى عبدالهادى فى ذلك الوقت عن اثر هذا الموقف فى فلسطين فيقول : « أخبار جنيف هذه الأيام الأربعة الأخيرة كانت منعشة للعرب كل الانعاش ... كان لهاتين الخطبتين أحسن وقع فى النفوس هنا ... لكن الصحف العبرية ذعرت ذعرا شديدا من خطبتي ممثل مصر والعراق وعلقت عليهما تعليقات مرة للغاية » (١٥) .

وبعد استئناف الثورة استمر تنظيم المظاهرات الشعبية فى العواصم والمدن المختلفة ، وعقدت الاجتماعات وجمعت التبرعات وتألقت اللجان للاسعاف والدعاية وجمع المتطوعين ووقعت صدامات دامية فى بيروت ودمشق وحلب بين الجماهير والقوات الفرنسية (١٦) . كما كان للصحف الوطنية فى العالم العربى دور فى تعبئة المشاعر العربية وزيادة اهتمام الشعوب العربية بقضية فلسطين ، وتم خلال عام ١٩٣٧ منع الصحف السورية واللبنانية والمصرية والعراقية من دخول فلسطين ستة وثلاثين مرة (١٧) كما تم خلال العام التالى (١٩٣٨) منع الصحف السورية واللبنانية والمصرية أربعين مرة (١٨) . ولم يكن ذلك يحدث فى سنوات ما قبل الثورة الا قليلا .

وتتضح قيمة التضامن العربى فى ذلك الوقت من مذكرة قدمها وزير الخارجية البريطانية الى مجلس الوزراء البريطانى فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٧ انتقد فيها ما اقترحه اورمسبى غور وزير المستعمرات من معالجة المشكلة الفلسطينية من زاوية فلسطينية صرفة وبحث أمرها مع عرب فلسطين وشرقى الأردن وحذهم ، وأوضح وزير الخارجية أن معارضة العرب فى الأقطار المجاورة أكثر خطورة مما فى فلسطين ، وأنه لافتراض خاطئ وخطر أن يتصور أنه يمكن التعامل مع المشكلة الفلسطينية فى عزلة عن الأقطار العربية ، وأن الشرق الأوسط وحدة عضوية كاملة كما أن الحدود بين الدول العربية هى حدود صناعية الى حد كبير ولا تعتمد على أسس قومية أو جغرافية أو اثنوجرافية (١٩) .

وعندما ذهبت اللجنة الفنية الى فلسطين قامت مظاهرات فى مصر والعراق وسوريا وأرسلت الاحتجاجات الى الجهات الرسمية وذهبت وفود المتظاهرين الى ممثلى الحكومة البريطانية فى تلك الأقطار حيث عبرت لهم عن استنكار الأمة العربية لما هو نازل بالعرب فى فلسطين (٢٠) .

وكانت الهيئات والجماعات العربية كلما تدهورت الأمور فى فلسطين تلجأ الى الملوك والأمراء العرب تطالبهم بالتدخل لانقاذ فلسطين ، فكانوا يعربون أحيانا عن تضامنهم بشأن القضية وضرورة الذود عن الأراضى المقدسة (٢١) .

وشعرت الجماهير العربية أن ملوك العرب الذين تدخلوا لوقف الاضراب والثورة في أكتوبر ١٩٣٦ لم يواصلوا وساطتهم بغية الوصول الى حل مناسب طبقا لما سبق أن وعدوا به ، وكان خطاب جمعية الدفاع عن فلسطين في بغداد الى ملكي العراق والمملكة العربية السعودية وامام اليمن تعبيرا عن تساؤلات الجماهير في تلك المرحلة (٢٢) .

لكن الحقيقة أن الحكومات العربية في تلك المرحلة لم تكن تستطيع على الأغلب الا أن تبدي الرجاء من الحكومة البريطانية ، فلم تكن الحكومة البريطانية تسمح لأية حكومة عربية بالتدخل في قضية فلسطين ، اذ كانت تعتبر ذلك من المسائل الداخلية (٢٣) .

وأدى حرص الحكومات العربية على علاقات حسنة مع بريطانيا الى شل مقاومتها لخطط التقسيم ، وأكدت التقارير التي أرسلت الى الحكومة الألمانية من ممثليها في العالم العربي هذه الحقيقة ، كما أشير الى أن الحكومات العربية كانت مستعدة في البداية للموافقة على الخطة البريطانية ، وانها أخذت تغير موقفها — غير المعلن — خوفا من الرأي العام ، وقد يكون هذا هو موقف بعض الحكومات العربية فعلا ، لكن — يستحيل تعميم هذا الموقف على الحكومات العربية جميعها (٢٤) .

ولم يكن الاهتمام الذي أبدته بعض الأقطار العربية من فلسطين محل اعتراض من بريطانيا ، فقد كانت العلاقات طيبة بين بريطانيا وهذه الأقطار ، ولم تعارض بريانيا حق الأقطار العربية في التوسط في شئون فلسطين لتسوية النزاع ، بل ان السياسة البريطانية مالت بعد الاضراب أكثر فأكثر الى التأكيد على العلاقة المتكاملة بين عرب فلسطين وباقي العرب ، لكن الأمور تطورت أصرع مما ينبغي (٢٥) .

ويتضح من الرد على سؤال موجه من عضو في مجلس العموم الى وزير الخارجية البريطانية في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ أن الحكومة البريطانية كانت حريصة على احاطة بعض الدول العربية بتطورات القضية الفلسطينية الرئيسية مع محاولة تقييد حركة هذه الدول بحيث لا تتجاوز مدى معين الا اذا كان الأمر متعلقا بحل أزمة أو علاج مشكلة ، فقد كان السؤال يدور حول

ما اذا كان مشروع التقسيم قد نوقش مع حكومات الدول العربية المجاورة لفلسطين ، فكانت الاجابة ان حكومة جلالاته مسئولة كدولة منتدبة امام عصبة الأمم وليس امام حكومات اجنبية معينة ، وان كانت حكومات الدول العربية المجاورة تخطر بتطورات المشكلة بشكل مستمر مثلما يحدث مع حكومات اخرى لها اهتمام خاص بالمشكلة (٢٦) .

ونشرت اللجنة الفنية تقريرها في ٨ أكتوبر ١٩٣٨ وأوصت برفض مشروع التقسيم ثم اقترحت بعض مشروعات أخرى لم تأخذ بها الحكومة البريطانية ، فدعت الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمر في لندن يحضره العرب واليهود ، واشركت في المؤتمر للمرة الأولى عسدا من الحكومات العربية هي مصر والعربية السعودية والعراق واليمن والأردن بالإضافة الى عرب فلسطين ، مما يعتبره البعض نواة للجامعة العربية التي ظهرت بعد ذلك بسنوات (٢٧) .

وكانت دعوة الدول العربية الى المؤتمر اعترافا بالسمة العربية التي كانت المسألة الفلسطينية قد بدأت في اتخاذها ودلالة على الاطار العام للمشكلة الذي نظرت الحكومة البريطانية اليه في تلك المرحلة ، لكنها كانت في نفس الوقت محاولة من بريطانيا في ظروف التوتر الدولي لكسب الراي العام العربي أو على الأقل لايقاف انتشار التعاطف مع دول المحور من أجل ضمان البترول العربي وحماية خطوط وسائل الاتصال الامبراطورية (٢٨) .

وبعد فشل مؤتمر لندن وفي تلك الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية فان الاستياء من بريطانيا كان يتزايد في البلاد العربية ، فبالإضافة الى قضية فلسطين كانت توجد لدى هذه الدول رغبة متزايدة في الاستقلال ، كما قوى ازدياد ضغط دول المحور على المجال الدولي الانجاهات المعادية لبريطانيا وفرنسا ، لكنه رغم ذلك فان البلاد العربية كانت تبدي حذرا شديدا فيما يتعلق بتقوية علاقاتها مع دول المحور وان كان الايطاليون قد نجحوا في انشاء علاقات وثيقة مع مفتى القدس والبلات الملكي المصري (٢٩) .

المؤتمرات العربية خلال الثورة

وكان من مظاهر اهتمام الدول العربية بالقضية الفلسطينية في تلك السنوات عقد عدد من المؤتمرات العربية التي ناقشت القضية من زوايا مختلفة ، أو كان لها أثرها في تأكيد معاني الوحدة العربية .

مؤتمر بلودان

ترجع أصل فكرة عقد المؤتمر إلى طلب اللجنة العربية العليا اذنا من السلطة الانتدبية في فلسطين للسماح بعقد مؤتمر عربي عام يقول كلمة العرب أسوة بما فعله اليهود ، فلم توافق السلطة ، فاتفقت اللجنة مع لجنة الدفاع عن فلسطين بسوريا لعقد المؤتمر في بلودان بسوريا ، وبذل نبيه العظمة رئيس اللجنة الأخيرة نشاطا كبيرا من أجل عقد المؤتمر (٣٠) .

وأوضح نبيه العظمة في تصريح له لرجال الصحافة السورية أن الفلسطينيين هم أصحاب فكرة عقد المؤتمر وأن السوريين حبذوا الفكرة وكانوا يريدون في البداية عقد مؤتمر سوري لكنهم رأوا بعد ذلك دعوة جميع المشتغلين بالقضية العربية منذ أوائل هذا القرن للتداول في هذا الخطر الذي يهدد حياة الأمة العربية كلها (٣١) . أما عن الفكرة من عقد المؤتمر فقد أوضح نبيه العظمة في تصريح آخر له « ان المؤتمر نتيجة فكرة يراد بها معالجة القومية العربية جملة ، وقد زاد هذه الفكرة رواجاً مشروع تقسيم فلسطين » (٣٢) .

أما عن توقيت عقد المؤتمر فيرجع إلى الحرص على عقده قبل موعد اجتماع مجلس العصبة في جنيف حتى يمكن اتخاذ موقف عربي موحد تجاه قضية فلسطين (٣٣) . ولسماع كلمة العرب والمسلمين للدول الممثلة في العصبة .

ودعى لحضور المؤتمر كبار رجال السياسة العربية في مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن وفلسطين ، كما أرسلت الدعوات لكبار مسلمي الهند وأعضاء الجمعيات في تركيا وإيران (٣٤) . « للبحث في الواجبات المترتبة على العرب في مختلف أقطارهم واتخاذ التدابير الفعالة لمقاومة أخطار الصهيونية التي تهدد الوطن العربي وإنشاء دولة يهودية في جزء من أجزائه - فلسطين » (٣٥) .

وافتح المؤتمر يوم الأربعاء ٨ سبتمبر ١٩٣٧ وبلغ عدد الأعضاء الذين حضروه ٥٠ عضواً من الشخصيات السياسية والعمامة في بلدانها (٢٦) . وأما بالنسبة لوفد فلسطين فلم نوافق السلطة المنتدبة على التصريح له بالسفر (٢٧) . لكن عدداً من الفلسطينيين تمكن من حضوره .

ولعل حضور هذا العدد الكبير للمؤتمر ومن بلاد عربية عديدة كان دليلاً على أن قضية فلسطين بدأت تستقطب اهتمامات العالم العربي في تلك المرحلة فلم تكن المواصلات بين البلاد العربية ميسرة كما هي اليوم سيما وأن أولئك الذين سافروا من مصر والعراق والحجاز ، كما أن المندوبين الذين سافروا من فلسطين وشرقي الأردن تحموا بشكل خاص أنواعاً من التضييق من السلطات البريطانية سواء أثناء سفرهم أو عودتهم (٢٨) .

وافتح المؤتمر بنبية العظمة ، فألقى كلمة ضافية اشتملت على تاريخ النهضة العربية وما بين البلدان العربية من رابطة ومصالح مشتركة . ووجوب تأزرهم لانقاذ فلسطين ، ثم تكلم في مشروع تفسييم فلسطين فشرح مضاره ، وقال ان المقصود به هو منع الوحدة العربية .

وانتخب ناجي السويدي (العراق) لرياسة المؤتمر ، ومحمد علي علوبة (مصر) نائب رئيس أول ، وشكيب أرسلان (لبنان) نائب رئيس ثان ، والمطران حريكة (سورية) نائب رئيس ثالث ، ورياض الصلح (لبنان) مراقباً ، ومحمد عزة دروزة (فلسطين) سكرتيراً ، وصبري العسيني وفؤاد مفرج مساعدين للسكرتير واقترح محمد علي علوبة في كلمته ارسال برقية الى مفتي فلسطين الغائب يعرضون عليه رياسة شرف المؤتمر ، فوافق الحاضرون على ذلك (٢٩) .

وبرز في كلمات الافتتاح معنى الاحساس بالقضية المشتركة ، فرئيس المؤتمر يقول « ان من واجب الأمة العربية أن تستأصل هذا الخراج الموجود في جزء من الجسم العربي » ونبية العظمة يعلن « ان فلسطين للعرب جميعهم وليست لأهلها فقط . . . وليس على أهل فلسطين أن ينفردوا بالدفاع عنها أو تقرير مصيرها » ومحمد علي علوبة يقول « واني كمصري أقول ان وجود أمة غريبة في فلسطين يهدد كيان مصر الخاص ، كما يهدد كيان العرب أجمعين » ومحمد عزة دروزة ينادي بأن « قضية

فلسطين هي قضية العالمين العربى والاسلامى ، وانه اصبح من الواجب على كل عربى ومسلم أن يضطلع بنصيب من أعبائها » (٤٠) . وتكلم فى اليوم الأول اضافة الى هؤلاء الدكتور عبد الحميد سعيد والمطران حريكة ورياض الصلح والدكتور صبحى أبو غنيمه ممثل عرب شرقى الأردن (٤١) .

وكان قد تقرر تشكيل خمس لجان بالمؤتمر يكون عمل كل منها مقتصرا على ناحية من النواحي ، وهذه اللجان هي : اللجنة السياسية ، اللجنة الاقتصادية ، لجنة الدعاية ، لجنة المالية ، لجنة التقرير (٤٢) .

واجتمع المؤتمر صباح الجمعة ١٠ سبتمبر ١٩٣٧ للنظر فى القرارات التى وضعتها اللجان ، ثم عقد جلسة ختامية مساء نفس اليوم حيث تليت قرارات المؤتمر ثم القى ناجى السويدى رئيس المؤتمر كلمة وضع بها القرارات بين يدى العالم العربى واللجنة العربية العليا لفلسطين (٤٣) .

وهذه قرارات المؤتمر : —

- ١ — فلسطين جزء لا يتجزأ من الأقطار العربية .
- ٢ — رفض تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها ومقاومة ذلك .
- ٣ — الاصرار على البقاء الانتداب ووعده بالفور وابدالهما بمعاهدة تعقد مع بريطانيا وتكفل للشعب العربى فى فلسطين استقلاله وسيادته فى ظل حكومة دستورية تكون للأقليات فيها ما للأكثرية من الحقوق والواجبات وفقا للمبادئ الدستورية العامة .
- ٤ — تأييد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلا واصدار تشريع يمنع انتقال الأراضى من العرب الى اليهود .
- ٥ — يعلن المؤتمر ان استمرار الصداقة بين الشعبين العربى والبريطانى يتوقف على تحقيق المطالب المتقدم ذكرها ، وان اصرار انجلترا على سياستها فى فلسطين يرغم العرب أجمعين على اتخاذ اتجاهات جديدة ، كما أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم الا على هذه الأسس .

٦ — ابلاغ هذه القرارات الى عصبة الأمم وغيرها من المقامات ذات الشأن (٤٤) .

ووافق المؤتمر على جميع ما أوصت به لجنة الدعاية والمالية في تقريريهما ، وعلى إحالتها الى اللجنة التنفيذية للعمل على تنفيذها . وفيما يلي أهم ما اقترحتة اللجنة المالية للمؤتمر :

- ١ — وضع طوابع باسم المؤتمر لالصاقها على الخطابات .
- ٢ — اصدار يانصيب عربى دولى كبير يتولى تنظيمه واصداره بنك معروف .
- ٣ — يقام « مشروع قرش » فلسطينى شهرى ويعمم فى فلسطين .
- ٤ — يقام يوم سنوى واحد فى الوطن العربى يدعى يوم فلسطين تباع فيه الطوابع وتجمع التبرعات (٤٥) .

وقد توجت القرارات بميثاق أقسم عليه المؤتمر وقوا فى مظاهره حماسية « يعاهد المؤتمرون أنفسهم أمام الله والتاريخ والأمة العربية والشعوب الاسلامية أن يستمروا فى الكفاح والنضال فى سبيل فلسطين الى أن يتم انقاذها وتحقق السيادة العربية عليها » (٤٦) .

وأبرق القنصل البريطانى فى دمشق تقريراً عن المؤتمر قال فيه « خلافا لما كان متوقعا لم يكن الشعور العام فى المؤتمر مناهضا شدة لبريطانيا ، بينما كان الموقف ضد الصهيونية عنيفا » . وقد فرض هذا الاعتدال أولئك السياسيون الذين يحرصون على الحفاظ على صلاتهم الودية ببريطانيا وفى طليعتهم ناجى السويدى رئيس المؤتمر ، لكن نحو مائة عضو من السوريين والفلسطينيين الوطنيين من أعضاء المؤتمر أبدوا خيبة أملهم بما وصفوه مقررات المؤتمر التافهة ، وعقدوا مؤتمرا سريا فى الثانى عشر من سبتمبر لبحث اتخاذ إجراءات أشد فعالية لمكافحة المقترحات البريطانية للتقسيم « وكان الأسلوب الذى لقي أشد العطف هو مواصلة الاعتداء على الشخصيات العربية الصديقة للسلطات البريطانية وعلى اليهود ، وذلك تمهيدا للقيام فيما بعد بعمليات أشد مواجهة ضد سلطات الانتداب اذا تبين أنه من الضرورى انتهاج هذا الطريق » (٤٧) .

وقد سنل جمال الحسينى أحد ممثلى فلسطين فى المؤتمر عن رأيه فى المؤتمر الذى عقده اليهود فى زوريخ والفرق بينه وبين مؤتمر بلودان ، فأجاب ان مؤتمر زوريخ انما أريد به خداع العرب وتثبيط عزائمهم وانزال اليأس على قلوبهم ، وأما مؤتمر بلودان فقد عقد لفهام العالم كله أن قضية فلسطين ليست قضية أهلها وحدهم ، بل قضية الأمة العربية وليس فى قدرة بريطانيا أن تتخلص من واجبها نحو العرب (٤٨) .

وظهرت آثار المؤتمر ابان مناقشة عصبة الأمم تقرير بريطانيا السنوى عن انتدابها على فلسطين فى كلمات ممثلى مصر والعراق والأفغان وايران والبنان ضد التقسيم ، والمطالبة بحل القضية حلا عادلا يتفق ومصالح الأكثرية العربية وحقوقها ، وفيما كان يكتب من مقالات فى صحف تلك البلدان أو يعقد من اجتماعات مؤيدة ، وزاد ذلك كله من حماسة عرب فلسطين ، فأخذوا يقومون بأعمال ثورية فردية فيها ارهاص باستئناف الثورة (٤٩) .

ومهما كان رأى فى هذا المؤتمر ، وكيفما كانت قراراته عنيفة أو هادئة من الاستعمار البريطانى ، فلا شك أن هناك عددا من الميزات الهامة لهذا المؤتمر ، فهو أول مؤتمر سياسى عربى يعقد منذ الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٢ لمناقشة القضية الفلسطينية ، كما أن مجرد تجمع هذا العدد الكبير من ممثلى الحركات والهيئات الوطنية العربية حتى مجرد التعارف واستعراض مشاكلهم كان مكسبا تحقق لقضية فلسطين ، وخطوة هامة على طريق الوحدة العربية .

المؤتمر الطبى العربى العاشر

وعقد فى بغداد فى ٩ فبراير ١٩٣٨ المؤتمر الطبى العربى العاشر الذى اشتركت فيه مصر وسورية ولبنان والعراق ، وافتتحه جهيل المدفعى رئيس مجلس الوزراء العراقى ، وحضره أكثر من أربعمائة طبيب وعالم وأديب نزلوا جميعهم ضيوفا على الحكومة العراقية ، وبقي المؤتمر مستمرا مدة خمسة أيام (٥٠) .

وقد حضر المؤتمر عدد من الشخصيات الطبية والأدبية المصرية الشهيرة مثل الدكتور على إبراهيم والدكتور محمد خليل عبد الخالق والدكتور

عبد الواحد الوكيل والدكتور محجوب ثابت وعلى الجارم والشيخ أحمد السكندري .

وكان المؤتمر يستهدف البحث في النواحي الطبية التي تشغل بال الهيئات الطبية والعمل على توحيد المصطلحات الطبية العربية وتوجيه الفكر الى ناحية العمل الجدى المثمر الذى يربط النشاط العربى بألوان النشاط العلمى العالمى قديمه وحديثه (٥١) .

ومع أن الدكتور على ابراهيم رئيس المؤتمر أوضح فى كلمته ان هناك غرضين أساسيين وراء عقد هذه المؤتمرات ، زيادة التعارف والتآلف وخدمة العلوم والمعارف الطبية فان جميل المدفعى لم يفته عند افتتاح المؤتمر أن يشير الى الهدف السياسى من وراء مثل هذه المؤتمرات « ولا شك ان وحدة النزعة العلمية والأدبية هى فى الوقت ذاته تمثل وحدة الفكر والرأى بينكم وتؤلف منكم أخوة من أمة واحدة عبثا حاولت الجذود والحجوز أن تفرق بين قلوبهم وأهدافهم » (٥٢) .

وأصدر أعضاء المؤتمر فى نهاية أعماله بياناً متعلقاً بفلسطين وقعوا عليه ورفعوه الى ملوك العرب وأمرائهم « نحن الأطباء العرب المجتمعون فى بغداد لمناسبة عقد المؤتمر الطبى العاشر فى عاصمة العراق نعلن استنكارنا للأعمال التنكيلية القاسية التى يعامل بها اخواننا عرب فلسطين، ونحىى المجاهدين راجين باسم الإنسانية وضع حد نهائى للمظالم النازلة بهم والاعتراف بحقوقهم فى استقلال بلادهم وحريتهم » (٥٣) .

المؤتمر البرلمانى العربى

وتعزيزاً للنشاط العربى فى فلسطين عقد فى القاهرة من ٧ — ١١ أكتوبر ١٩٣٨ مؤتمر برلمانى عربى عام كان بعض نواب مصر وشيوخها اقترحوا عقده فى شهر يونية من نفس العام وأرسلت رسائل من محمد على علوبة الى برلمانات الدول العربية بشأنه (٥٤) .

وقد ورد فى مقال نشر فى صحيفة عراقية قبيل عقد المؤتمر ان العراق هو صاحب فكرة عقد المؤتمر وأن رئيس المجلس النيابى فى العراق وجه خطاباً الى رئيس مجلس النواب المصرى يقترح فيه العمل على مناصرة قضية فلسطين ، وحينما أحال الرئيس هذا الاقتراح الى

لجنة برياسة علوبة باشا نشأت حينئذ فكرة عقد مؤتمر برلماني قومي (٥٥)، لكن علوبة يذكر أنه هو الذي فكر في عقد هذا المؤتمر (٥٦) .

وقد وجهت الدعوة لحضور المؤتمر « الى جميع أعضاء البرلمانات في الدول العربية والى الشخصيات البارزة في البلاد العربية التي ليس فيها مجالس برلمانية » (٥٧) . وتلقى علوبة قبل عقد المؤتمر رسائل تأييدا لفكرة المؤتمر من كثير من الشخصيات العربية والاسلامية مثل الملك غازي الأول وأمير الكويت وأمير اليمن (٥٨) .

وحضر المؤتمر ممثلون عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن ، واشترك فيه مندوبون عن المغرب واليمن والهند والصين وغيرها من البلاد الاسلامية (٥٩) والجاليات الاسلامية في يوغوسلافيا وأمريكا .

وكان أهم قرارات المؤتمر بطلان تصريح بالفور ومشروع التقسيم ووقف الهجرة وبيع الأراضي ، وتأليف حكومة دستورية ومجلس نيابي منتخب بالتمثيل النسبي ، وعقد معاهدة تحالف وصداقة مع بريطانيا ، وصون فلسطين كبلد عربي . وتعهد المؤتمر بضمان حقوق الاقليات في الدولة المقترحة ، وتضمنت قرارات المؤتمر شيئا من التهديد لبريطانيا « في حالة عدم قبول هذه المطالب فان الشعوب العربية والاسلامية في العالم ستضطرب لاعتبار موقف البريطانيين واليهود موقفا عدائيا ، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية » (٦٠)

وكان المؤتمر قد قرر تشكيل لجنة برياسة علوبة ومعه ثلاثة من أعضاء المؤتمر البسارزين هم فارس الخوري والسيد حليق الزمان وعبد الرحمن صديقي من كبار مسلمي الهند للسفر الى انجلترا لاقتناع ولاة الأمور فيها بحقوق عرب فلسطين . وسافرت اللجنة الى بريطانيا باستثناء فارس الخوري الذي حال الانجليز دون سفره من استانبول للقاء زملائه بلندن ، وحاول الوفد مقابلة رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية فلم يتمكن، ثم سمح لحمد علي علوبة وحده بمقابلة وزير المستعمرات ، لكن علوبة لم يذكر شيئا عما حدث في هذه المقابلة بل اكتفى بالقول ان الوفد اقام في لندن اربعين يوما قابل فيها عددا من مندوبي الصحف البريطانية وبعض كبار الشخصيات البريطانية وانه رأى فيهم عطفًا ظاهرا على عرب فلسطين .

ورغم ان علوبة يذكر ان هذا المؤتمر كان له اثره البالغ فى العالم العربى والاسلامى حيث تكونت لجان اطلعت على التقارير والمكاتبات التى ارسلت من افراد وجماعات عربية واسلامية فى مختلف بلدان العالم (١١) الا انه يعتقد ان هذا المؤتمر وان كان دفعة فى طريق التضامن العربى فانه مثل معظم المؤتمرات التى تعقد فى أنحاء العالم العربى تكون رهنا بأوقاتها ولا تجد على الأغلب متابعة حقيقية .

المؤتمر النسائى العربى

وعقد بالقاهرة فى أعقاب المؤتمر البرلمانى فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ أول مؤتمر نسائى شرقى فى تاريخ العالم العربى لبحث المشكلة الفلسطينية .

وترجع فكرة عقد المؤتمر الى أوائل يونية ١٩٣٦ عندما تلقت هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى رسالة من لجنة السيدات العربيات بالقدس يشرحن فيها أحوال فلسطين ويناشدون نساء مصر التأييد ، واستجاب الاتحاد النسائى المصرى للنداء وقرر عقد المؤتمر (١٢) .

ونشطت هدى شعراوى من أجل عقد المؤتمر وساعد اكرم زعير فى انجاحه ، واشترك فيه عدد كبير من النساء العربيات فى مصر وسورية ولبنان وفلسطين وشرقى الأردن والعراق وحذا المؤتمر حذو المؤتمر البرلمانى فى تأييد ميثاق فلسطين واستنكار المظالم البريطانية والاشتداد ببطولة العرب وما تحمله أهل فلسطين من عظيم التضحيات (١٣) .

مؤتمر الطلبة العرب فى بروكسل

وعقد فى مدينة بروكسل فيما بين ٢٧ — ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨ مؤتمر الطلبة العرب فى أوروبا والذى لم يقصر أبحاثه على فلسطين وانما تناول بالدراسة أحوال العالم العربى وامكانات تحقيق الوحدة العربية وشكل تلك الوحدة ووسيلة تحقيقها ، وأوضح المؤتمر أهداف الحركة العربية العامة ومفهوم القومية العربية ، وانتقد المؤتمرات العربية المختلفة التى عقدت خلال الثلاثينيات لافتقارها الى التنظيم القومى الشامل ، كما رفع

المؤتمر مذكرة الى الدول العربية المشتركة فى مؤتمر لندن اوضح فيها أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يتم على أساس تأسيس حكومة دستورية مستقلة فى فلسطين وانهاء الانتداب والارتباط مع بريطانيا بمعاهدة ووقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً (٦٤) .

تلك نظرة عامة على موقف العالم العربى من قضية فلسطين اثناء الثورة ، وسأتحدث الآن بشئ من الايضاح عن موقف كل دولة عربية على حدة مبتدئاً بدول المشرق العربى .

الفصل السابع

المشرق العربي والثورة

المشرق العربى والثورة

العراق

كان العراق من اكثر الدول العربية اهتماما وتعاطفا نحو فلسطين قبيل ثورة ١٩٣٩/٣٦ ، بل لعله اكثرها فعلا ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى ان العراق كان قد حقق شيئا من التقدم نحو الاستقلال الوطنى ، بالاضافة الى وجود كثير من رجالات الحركة العربية الذين كانوا يعطون اهتماما كبيرا للقضايا القومية . ويشير احد التقارير الدورية البريطانية فى الشهر السابق لقيام الثورة الى شىء من هذا الاهتمام بمناسبة زيارة خمسة عشر عضوا من أعضاء البرلمان العراقى لفلسطين حيث يذكر ان وجودهم كان مناسبة لنشاط سياسى كبير ، وانه نظمت لهم استقبالات فى مدن فلسطين حيث شن بعض الخطباء هجوما على الصهيونية والاستعمار وحرصوا على كراهية بريطانيا (٦٥) . وعندما طالب احد الخطباء الفلسطينيين اخوانه العراقيين بانقاذ فلسطين بعد ان كاد اليأس يقتل اهلها اجابه سعيد ثابت رئيس الوفد « لا تنتظروا منا ان نأتيكم بتجريدة . ابدعوا انتم وعلينا بالباقي » وهكذا كان (٦٦) .

فعندما ثبتت الثورة الفلسطينية فى أبريل ١٩٣٦ تجاوب العراق معها تجاوبا كبيرا واضربت مدنه ، وتظاهر الشعب مؤيدا نضال عرب فلسطين (٦٧) . وتكونت لجان قومية عملية من اجل فلسطين . فهناك لجنة عليا مركزها بغداد تجمع تبرعات للمنكوبين ولها فروع فى جميع انحاء العراق ، ولجنة باسم لجنة الدفاع عن فلسطين تشتغل بنصرة فلسطين سياسيا وتنشئ مكتبا للدعاية والنشر ، وهناك نادى المثنى بن حارثة الذى كان يضم عددا من رجالات العرب من مختلف الاقطار ، ونادى الجواله الذى كان يضم خيرة شباب العراق (٦٨) .

وكان هناك فى تلك الفترة اتصالات بين بعض الشخصيات الفلسطينية والمسؤولين العراقيين - غالبا بهدف طلب اسلحة - حيث يشير تقرير دورى بريطانى مؤرخ فى ١٢ يوليو ١٩٣٦ الى اتصالات سرية

قام بها معين الماضى وسليم عبد الرحمن مع بعض السياسيين فى بغداد من وزراء وغيرهم ، وان التعاطف يتزايد تجاه فلسطين ، وانه عقد اجتماع عام شنت فيه الحملات على السياسة البريطانية وسلوك القوات العسكرية فى فلسطين (٦٩) . كما يشير تقرير آخر مؤرخ فى ٢٦ يوليو ١٩٣٦ الى ردود الفعل بالنسبة لفلسطين فى الاقطار العربية فيذكر ان التعاطف الذى ظهر فى العراق كان أكثر من غيرها من البلدان (٧٠) .

وكان من اهتمامات المسئولين العراقيين بمساعدة عرب فلسطين اثناء الثورة أن وجه جعفر العسكرى وزير الدفاع فى ذلك الوقت نداء الى الجيش العراقى يدعو به الى مناصرة فلسطين ومساعدتها ببذل الاعانات والتبرعات ، فاقبل الضباط والجنود على التبرع بحماسة كبيرة (٧١) . وكان العراق اثناء المرحلة الاولى من الثورة هو الدولة العربية الوحيدة ذات العضوية فى عصبة الأمم فوقف مندوبه فى العصبة يطالب رجالها بعدم اغفال حقوق عرب فلسطين (٧٢) .

لكن أهم ما قدمه العراق هو مساهمة عدد من رجاله فى معارك الثورة واستشهاد عدد منهم فوق ثرى فلسطين ، وفى الأسبوع الأخير من شهر اغسطس ١٩٣٦ وصلت حملة القاوقجى الى فلسطين وكانت حسنة التجهيز والتنظيم (٧٣) . وقد تولى القاوقجى قيادة الثورة وقام على تنظيم شئونها وتوسيع نطاقها وادخال الأساليب الحديثة فيها (٧٤) .

وكان البريطانيون على علم باستعداد القاوقجى للذهاب الى فلسطين ، ويبدو أنهم حاولوا منعه حيث يشير تقرير بريطانى مؤرخ فى ١٨ اغسطس ان القاوقجى استقال حديثا من وظيفته فى الجيش العراقى وجند عددا من الجنود القدامى بهدف مساعدة الثوار فى فلسطين وانه منع من مغادرة البلاد لكن ليس من المتوقع أن يحول ذلك بينه وبين الخروج من البلاد (٧٥) .

وهن ناحية أخرى فقد كان هناك علاقة بين صلاح الدين الصباغ وبعض اخوانه وبين أحرار العرب فى فلسطين قبيل الثورة ، ولم يكن الانجليز أو المتعاونين معهم من سياسة العراق يعلمون ذلك ، وبعد ذهاب القاوقجى الى فلسطين كان ضباط العراق الأحرار يمدونهم سرا بما

يتيسر لديهم من سلاح وعتاد ، وكان صلاح الدين الصباغ يسلم السلاح والعتاد لعز الدين الثشوا. أحد مجاهدى فلسطين ثم زادت هذه الامدادات بعلم طه الهاشمى وزير الدفاع وحسين فوزى رئيس الأركان ، واستمرت الامدادات حتى توقف القتال فى فلسطين (٧٦) .

وقد وقفت حكومة ياسين الهاشمى — الذى عرف بمبولة القومية — موقفا مشرفا من الثورة الفلسطينية فأمدتها بالمال والسلاح ، وسمحت لضباط صف وجنود بالاشتراك فى الدفاع عن فلسطين الى جانب تدريبها العسكرى للمتطوعين ، واستمرت امدادات العراق العسكرية للثورة حتى بعد وساطة الحكام العرب .

وقد احتج السفير البريطانى لدى الحكومة العراقية لسماحها لفوزى القاوقجى بالمرور من الحدود العراقية والانضمام الى عرب فلسطين ، وجاء فى مذكرة الاحتجاج انه لاحظ ان هناك استتالات متتالية فى الجيش العراقى وان ضباطا معروفين يتصلون بفوزى القاوقجى ، وكان رد الحكومة انه لا يوجد فى القوانين العسكرية ما يحول بين الضباط والاستقالة فى الظروف العادية ، وان الحكومة لا تستطيع أن تنكر عطف عرب العراق على اخوانهم عرب فلسطين .

وشهدت الفترة الأخيرة من عهد حكومة ياسين الهاشمى مساعى عراقية قام بها نورى السعيد للتوسط لدى اللجنة العربية العليا لوقف الاضراب والثورة ولم تكن وساطة نورى السعيد تطوعا منه وانما تكليفا من الملك غازى وحكومته (٧٧) .

وقد رحبت بغداد بعودة الثوار اليها بعد انتهاء المرحلة الأولى من الثورة ، فاختار القاوقجى ومن معه من غير العراقيين العودة الى بغداد حيث استقبلوا كغزاة فاتحين ، وحظوا بتكريم الملك غازى والحكومة والشعب العراقى (٧٨) .

ويروى القاوقجى فى مذكراته ان هذه الحفاوة البالغة التى لقيها من حكومة حكمت سليمان قد اثارت شكوكه ، وان ماخشيته قد وقع ' فقد ابعد الى كركوك لعدة اسباب منها ضغط الحكومة الانجليزية على الحكومة لتقييد تلك الحرية الواسعة التى كان يتمتع بها والحيلولة دون عودته

الى فلسطين مرة اخرى . لكن القاوقجي يذكر أنه تمكن في كركوك من الاتصال بعدد من الشخصيات العربية في سورية وفلسطين لينظم خطة يتمكن بها من العودة الى فلسطين ، وانه اتفق على اتخاذ الاجراءات اللازمة للقيام بثورة واحدة في فلسطين وشرقي الأردن معا اذا ماتطلب الموقف ذلك بعد اعلان نتيجة تحقيق اللجنة الملكية (٧٩) .

وتوضح الوثائق أن الحكومة البريطانية كانت تمارس ضسغطا على الحكومة العراقية لمراقبة القاوقجي وتقييد نشاطه ، فتذكر برقية مرسلة من السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ يناير ١٩٣٧ ان كلا من حكمت سليمان وبكر صدقي يفرضان الآن رقابة صارمة على فوزي القاوقجي وان السفير لن يدعهما ينسيان مسئوليتهما . وتذكر برقية أخرى مرسلة من السفير البريطاني في ٢٥ يناير ١٩٣٧ ان رئيس الوزراء العراقي ارسل القاوقجي للاقامة في كركوك حيث الجماهير تتكون من الاثراك والاكرد فلا يحتمل ان تشاركه في أية أعمال مزعجة لبريطانيا (٨٠) .

وقد اقتصر موقف حكومة حكمت سليمان خلال هدوء الثورة على استمرار الدعم لمنكوبي الثورة والتوسط لدى السلطات البريطانية لتخفيف أحكام الاعداد عن بعض المناضلين الفلسطينيين ومشاركة الملكة العربية السعودية في الضغط على اللجنة العربية العليا للاتصال باللجنة الملكية بعد قرار مقاطعتها (٨١) .

وتشير برقية من السفير البريطاني في العراق الى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ يناير ١٩٣٧ الى أن رئيس وزراء العراق تحدث معه صباح ذلك اليوم حول موضوع فلسطين وطلب منه أن يبلغ الحكومة البريطانية عن خطورة نتائج تجدد الثورة في فلسطين ، وانه بصفتة المسئول عن النظام وأمن الاقليات في العراق يعتبر الحل السلمي للقضية أكثر أهمية من أي مسألة أخرى وطلب رئيس الوزراء أن تكون هذه الحقيقة واضحة للجنة الملكية لفلسطين (٨٢) .

وتلقى الوثائق البريطانية أضواء هامة على مواقف المسئولين العراقيين واقتراحاتهم بشأن ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، فبالنسبة لبكر

مصدقى يتضح من تلك الوثائق أنه كان يحاول التقرب من البريطانيين ويبدى استعدادا لتلبية طلباتهم ، فتشير برقية مرسلة من السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢١ يناير ١٩٣٧. أن بكر صدقى راغب في الاجتماع بالسفير والتحدث اليه في فرصة عاجلة جدا ، وأنه يؤكد على أمرين ، الأول أن لديه اعتقادا جازما بضرورة الارتباط ببريطانيا وانحومه العراق ستظل متمسكة بهذا الارتباط، والثاني أنه يراقب فوزى القاوقجي بعناية . وأضاف السفير أنه يدرس وسائل الاجتماع ببكر صدقى دون اثاره للانظار . أما عن اقتراحات العراق بشأن محاولة ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية في أوائل ١٩٣٧ فيشير عدد من تلك الوثائق الى محادثات جرت بين حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي والمستر ادموندز المستشار الأول للحكومة العراقية للشئون الداخلية في ٨ فبراير ١٩٣٧ اقترح خلالها حكمت سليمان - كحل لمشكلة فلسطين - اقامة اتحاد بين العراق وشرقى الأردن وفلسطين تحت التاج العراقى مع عدم ايجاد مركزية كبيرة واعطاء بريطانيا كل الضمانات التى تتطلبها مصالحها السياسية ، مع السماح بهجرة يهودية مستمرة لا تجعل العرب اقلية في يوم ما ، وان العرب لن يتغير وضعهم كثيرا اذا أدخل مليون يهودى في هذه الدولة الاتحادية ، وأوضح رئيس الوزراء لمستر ادموندز أنه لم يناقش الموضوع مع أحد من زملائه أو غيرهم ، وطلب منه أن يبلغ هذا الاقتراح الى السفير البريطانى في بغداد (٨٣) .

وأشار السفير في رسالة منه الى وزارة الخارجية في ١١ فبراير ١٩٣٨ معلقا على هذه الاقتراحات أنها مشابهة الى حد كبير لتلك التى قدمها نورى السعيد في أكتوبر ١٩٣٦ (٨٤) . وأوضحت رسالة أخرى مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى وزارة المستعمرات أن هذه الاقتراحات لا تختلف عن اقتراحات نورى السعيد السابقة الا في نقطة واحدة فقط هى أن نورى السعيد فكر في نظام تبقى به نسبة اليهود الى العرب كما كانت عليه في ذلك الوقت ، بينما كان حكمت سليمان يفكر في هجرة يهودية غير محدودة (٨٥) .

ولا يبدو أن حكمت سليمان كان صادقا عندما أخطر المستشار الأول للشئون الداخلية في العراق أنه لم يخبر أحدا من زملائه عن مشروعه ،

فقد كان الأمر محل دراسة مجلس الوزراء العراقي، فتوضح رسالة موجهة من السفير العراقي الى المستر ايدن أن وزير الخارجية العراقية أطلعته يوم ١٧ فبراير ١٩٣٧ - أي بعد حديث حكمت سليمان مع المستر ادموندز بتسعة أيام - على برقية مرسلة من الملك عبد العزيز آل سعود تستفهم عن أية اقتراحات ترى الحكومة العراقية أن يقدمها الملك الى الحكومة البريطانية بشأن تسوية قضية فلسطين ، وان مجلس الوزراء العراقي طلب منه اعداد رد لهذه الرسالة ، وانه متحير فيما يمكن اقتراحه وان تقديره ان الموقف يتطلب حلا يكون مقبولا من الحكومة البريطانية واليهود والعرب على السواء ، وانه بعد تفكير عميق توصل الى حل يقوم على اساس اتحاد يجمع بين فلسطين وشرقى الأردن والعراق ، وانه يسأل السفير البريطاني نصيحته في هذا الأمر بصفة شخصية . وكان رد السفير البريطاني ان اقتراحا كهذا سوف يوجد عددا من الصعوبات السياسية والاقتصادية الخطيرة ، وان على حكومة العراق أن تقرر بنفسها فيما ترغب في تقديمه الى الحكومة البريطانية من اقتراحات (٨٦) .

وتناقش مذكرة مؤرخة في ١٩٣٧/٣/١ أعدها أحد كبار المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية اقتراح حكمت سليمان ، فتشير الى الصعوبات المحتملة أمام الاقتراح مثل اقامة اتحاد بين بلد منتدب عليه مثل فلسطين وشرقى الأردن وبين دولة مستقلة مثل العراق ، واحتمال اعتراض عصبة الأمم على هذا الاقتراح ، وضمانات استمرار الهجرة اليهودية غير المحدودة ، واحتمال عدم تقبل اليهود لهذا الاقتراح ، واثارة شكوك الملك عبد العزيز آل سعود ، لكن المذكرة رغم هذه الصعوبات ترى في اقتراح حكمت سليمان شعاعا من الأمل (٨٧) .

ويبدو انه قد صرف النظر في نهاية الأمر عن هذا الاقتراح حيث أبلغت وزارة المستعمرات وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ مارس ١٩٣٧ ان المسؤولين بوزارة المستعمرات اقترحوا على وزيرها أن تبلغ المراسلات الخاصة بمشروع حكمت سليمان الى اللجنة الملكية لفلسطين وان تعتبر كوثيقة سرية لا تكون ضمن البيانات المنشورة في تقرير اللجنة (٨٨) . وقد أبلغت هذه المراسلات الخاصة بفلسطين الى اللجنة الملكية في ١٥ مارس ١٩٣٧ لتكون تحت نظرها عند بحث الموضوع مثلما حدث بالنسبة لمقترحات الملك عبد العزيز آل سعود حول قضية فلسطين (٨٩) .

أما عن مواقف الجماهير في تلك الفترة فتشير مذكرة أخرى أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في منتصف فبراير ١٩٣٧ حول مسائل الدفاع الى أن الموقف في العراق معقد للغاية وانه رغم أن نفوذ الحكومة البريطانية كبير لدى حكومة العراق فإن أية محاولة لاستخدام هذا النفوذ بشكل قوى في وقت تكون فيه العواطف العربية والاسلامية متأججة يمكن أن يؤدي اما الى سقوط الوزارة الحالية او احداث تصدع في أية حكومة تستمر في ارسال المساعدات الى فلسطين ، وان النتيجة الثانية يمكن أن يترتب عليها اما التخلي عن النفوذ البريطاني في العراق أو الى الضغط على الحكومة المتمردة واحتمال استخدام القوة معها (٩٠) .

وبعد اذاعة تقرير اللجنة الملكية الذي أوصت بتقسيم فلسطين ، أرسلت اللجنة العربية العليا برقيات عديدة الى الحكومات العربية والاسلامية والبلدان الصديقة تظهر مساوئ التقسيم وتطلب المعونة « لانقاذ فلسطين من شرور الاستعمار والتهويد والتمزيق » الا أن الحكومات العربية لم تسرع في الجواب واتخاذ موقف حازم ضد سياسة التقسيم ، وكان اول كتاب أرسل الى فلسطين برقية من حكمت سليمان تقول « لم تستحسن حكومة جلالة ملك العراق فكرة التقسيم ، وانها تشارك فلسطين في أمانيتها ومطالبها القومية ، وستسعى بكل الطرق المألوفة لرفع الظلم ، وبصفتي رئيسا للحكومة احتججت على قرار اللجنة الملكية » واتبعت حكمت سليمان هذه البرقية بتصريحات صحفية وخطب حمل فيها حملة عنيفة على مشروع التقسيم (٩١) . وندد بتواصي اللجنة وحشد البريطانيين قواهم لخدمة اليهود وقال ان الحاكم الذي يقبل أن يتوج على شرقى الأردن مع مابقى من أقسام فلسطين لا يقابل الا بالمقت والنبذ ، وانه سيكافحه بكل قوة كرئيس حكومة وفرد من الأمة العراقية (٩٢) ، واستقبل حكمت سليمان السفير البريطاني في بغداد واحتج باسم حكومته على قرار اللجنة الملكية وأوعز الى وزير العراق المفوض في لندن أن يحتج باسم العراق لدى الحكومة البريطانية (٩٣) .

وقد اختلفت الآراء في الدوافع التي حدثت بحكمت سليمان الى اتخاذ هذا الموقف من قرار اللجنة ، فاعتبره البعض نوعا من المزايدة على السعودية ، واعتبره آخرون رغبة من الحكومة لتأييد شعبيتها به وهي المتهمة

بالميل الى الأتراك — ووسيلة من حكمت سليمان لتقوية مركزه الضعيف،
بينما اعتبره فريق ثالث نوعا من الانتقام الشخصى من الأمير عبد الله .

ورغم ذلك فقد كان لتصريح حكمت سليمان — بصرف النظر عن
دوافعه — رنة فرح فى قلوب المناضلين والقوميين ، حتى علق عليه عونى
عبد الهادى بأن فلسطين العربية لاتضمام وفى العراق حكومة يرأسها
حكمت سليمان (٩٤) . كما أحدث التصريح أثرا سيئا بالنسبة لبريطانيا فى
فلسطين . ينتظر من دولتكم أن تعالجوا الأمر بالحكمة والاعتدال . أهمته

وطلب وزير الخارجية البريطانية من وزير العراق المفوض فى لندن
أن يبرق الى رئيس الوزراء العراقى يرجوه الاعتدال فى معالجة الموقف
« طلب منى وزير الخارجية البريطانية أن أرجوكم أن لاتعملوا أكثر مما
عملتم فى مسألة فلسطين . ان تصريحاتكم ذاعت فى الصحف العالمية
وأحدثت ضجة غير قليلة . انه يقدر وضعكم ولكنه يرى أن تطرف العراق
وحده وهو حليف بريطانيا العظمى يخرج مركزهم ويسبب الاضطرابات فى
فلسطين . ينتظر من دولتكم أن تعالجوا الأمر بالحكمة والاعتدال . أهمته
الوضع فى العراق وهياج الراى العام وهو مطلع عليه ، غير انه
يرى أن التحالف القائم يقضى بالتزام خطة تشابه خطة المملكة العربية
السعودية » (٩٦) .

واستقبل حكمت سليمان الدكتور جروبا المبعوث الالمانى فى بغداد فى
١٥ يوليو ١٩٣٧ حيث عبر له عن أمله فى أن يبذل الألمان كل ما فى وسعهم
لاحباط خطط اللجنة المسكية . وكان حكمت سليمان يود من الألمان أن
يساعدوا الحملة التى شنت ضد التقسيم وذلك على شكل تصريح مناسب
يدلى به أحد زعماء الرايخ ، كما أشار الى أنه كان من المفروض على
العراق أن يشن حملة ناجحة ضد انشاء دولة يهودية لو لم يكن خاضعا
لضغط الاقتصادى البريطانى ، وان حصول العراق على قرض من جهة
أخرى غير بريطانيا سيساعده كثيرا .

وفى اليوم التالى زار جروبا شخصيتان فلسطينيتان هامتان هما
عونى عبد الهادى ومعين الماضى ، وطالباه بشدة بأن تهتم حكومة الرايخ
بقضية فلسطين وتساعد عرب فلسطين ، كما عبر عونى عبد الهادى عن
رغبته فى زيارة برلين فى أقرب وقت ممكن (٩٧) .

وزود حكمت سليمان عوني عبد الهادي برسالة الى عصمت اينونو يطلب منه فيها أن تساعد تركيا عرب فلسطين في جنيف وفي سائر الأوساط السياسية (٩٨) . ورجت بغداد برلين أن يحظى ممثلو العراق في العصبة بمساندة ونصيحة القنصل الألماني في جنيف اثناء مناقشة العصبة لخطة تقسيم فلسطين (٩٩) .

واثار تصريح للامير عبد الله حكمت سليمان وقتئذ ، فصرح في مجلس النواب العراقي « بأن العراق مستعد لتحطيم أكبر رأس عربي يقبل التقسيم » (١٠٠) .

اما عن موقف الشعب العراقي من التقسيم، فقد انفجر في مظاهرات صاخبة نددت بالتقسيم وبكل من رضى به واصفة اياه بالخروج على العروبة والاسلام ، وانهاالت على الحكومة العراقية من مختلف أنحاء العراق برقيات الاستنكار والاحتجاج (١٠١) . وأصدر علماء العراق فتوى تحرم على كل مسلم قبول عرش الدولة الجديدة على اساس التقسيم وتعهده خارجا على الدين ومنبوذا « فلا تسمع له شهادة ولا يدفن في مقابر المسلمين ، وتحل عليه اللعنة الى يوم الدين » (١٠٢) . كما أصدروا منشورات الى الشعب العربي دعوه فيها الى التسابق لنصرة فلسطين واوصوه بالمواطنين اليهود خيرا ، وعقدت الصحف العراقية فصولا شديدة اللهجة نددت فيها بسياسة انجلترا في فلسطين وحملت على القضية الصهيونية حملة عنيفة (١٠٣) .

وكان للعراق موقف مماثل أمام لجنة الانتداب الدائمة في جنيف ، فقد أرسلت الحكومة العراقية برقيتين للجنة أكدت فيها مصلحة العراق الحيوية في الاهتمام بمسألة فلسطين ، وكررت احتجاجها على التقسيم بلهجة حاسمة .

وفي سبتمبر ١٩٣٧ وقف وزير خارجية العراق أمام عصبة الأمم يقول ان العراق مرتبط ببريطانيا بروابط عديدة ، ولكنه فيما يتعلق بالتقسيم فان العراق لن يتأخر عن استنكار سياستها والتوصل بكل وسيلة للدفاع عن حقوق عرب فلسطين ، وقال ان التقسيم مخالف لمبادئ العصبة وان العراق يؤيد البيان الخطير الذي ألقى به مندوب مصر (١٠٤) .

ويتضح من الوثائق البريطانية أن مواقف العراق في العصبة بشأن فلسطين كانت تسبب ضيقا كبيرا للحكومة البريطانية حيث تشير برقيتان مرسلتان من السفير البريطاني في بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت الى محاولاته مع وزير الخارجية العراقية لارسال تعليمات لندوب العراق لتجنب ما من شأنه أن يسبب ازعاجا للحكومة البريطانية واعداد مذكرة أخرى غير تلك التي أرسلت الى مندوب العراق في لجنة الانتدابات ، ويضيف السفير البريطاني أنه فهم من وزير الخارجية العراقية أن الحكومة لم تكن راغبة في توريط الحكومة البريطانية لكنها أمام قوة الرأي العام اضطرت الى ابلاغ وجهة نظرها الى لجنة الانتدابات (١٠٥) .

وورد في مذكرة أخرى أعدها وزير الخارجية البريطانية للعرض على مجلس الوزراء في نوفمبر ١٩٣٧ أن حكومة العراق تتصرف بطريقة سليمة رغم خطبة وزير الخارجية العراقية في العصبة ، وأن مشاعر عرب العراق ومسلميها متدفقة خاصة في المناطق الوسطى من الفرات وبين قبائل الصحراء، ونبهت المذكرة الى أن العراق أصبح مصدرا هاما جدا لامداد بريطانيا بالبنترول وأنه يجب أن يوضع في الاعتبار وضع قوة الطيران الملكية في العراق والأهمية الحيوية لطارات العراق بالنسبة لقوات بريطانيا العسكرية وحركة الطيران المدني مع الهند والشرق الأقصى (١٠٦) .

وقد استمر موقف العراق وحماسته من القضية الفلسطينية بعد استئناف الثورة ، فتكررت المظاهرات والاحتجاجات من مختلف الهيئات ، وأضربت مدنه مرارا وجمعت مبالغ غير يسيرة ، وجرت اتصالات عديدة مع الحكومة البريطانية بشأن القضية وتطوراتها ، وأذاع علماء العراق بيانات قوية في تمجيد الجهاد (١٠٧) .

وأرسل فريق من شباب السكرج برقية الى رئيس الحكومة يطلبون فيها السماح لهم بالانضمام الى صفوف الثوار في فلسطين ، كما أرسل رجال العراق من مختلف القطاعات والقوميات برقيات مماثلة الى لجنة الدفاع عن فلسطين في بغداد (١٠٨) .

ولم ينحصر دور الجماهير العراقية في التظاهر والتهافتات وأرسل برقيات التأييد والرغبة في التطوع ، بل تعدتها الى بذل المال والاقبال على التبرع، يستوى في ذلك الملك وابن الشعب العادي ، وكانت الصحف تنشر بيانات مفصلة عن أسماء المتبرعين وقيمة تبرعاتهم (١٠٩) .

وكانت جمعية الدفاع عن فلسطين في العراق تخصص في كل فترة يوماً خاصاً بفلسطين ، كما حدث في ٥ أغسطس ، ٢٢ سبتمبر ١٩٣٨ ، حيث تجمع التبرعات بصورة واسعة، وتقام الصلوات على أرواح الشهداء، وتُعقد الاجتماعات العامة (١١٠) . ونشطت الجمعية في منتصف عام ١٩٣٨ فأرسلت وفوداً إلى الألوية الشمالية قامت بتشكيل فروع في كركوك وأربيل والسليمانية (١١١) .

ومما يدل على روح البذل والتضحية لدى الشعب العراقي في مآرسته جريدة « فتى العراق » الموصلية من أن والداً أحضر ولديه الصغيرين ، وطلب من المجتمعين أن يتساعوا أحدهما ليقدم ثمنه تبرعاً لفلسطين (١١٢) وأصدر علماء الإسلام في بغداد خلال المرحلة الثانية من الثورة فتوى أو نداءً إسلامياً اعتبروا فيه القتال من أجل فلسطين « حرباً دينية » وكانت نتيجة هذا العمل أن الكثيرين من شباب العراق سجلوا أنفسهم للنطوع في صفوف المجاهدين (١١٣) .

ويذكر أميل الغوري أن غازي الأول كان على رأس حركة تقوم في العراق لتأييد فلسطين وأنه كان يذيع بنفسه يومياً من محطة إذاعة لاسلكية خاصة أنشأها في قصر الزهور نداءات عن قضية فلسطين ووجوب مساعدة أهلها ، وأن هذا الدور من غازي أثار عليه كوامن غضب البريطانيين وأعاونهم (١١٤) .

وقد تحدثت بعض الصحف والمجلات العربية في أوائل عام ١٩٣٨ عن حل للقضية الفلسطينية يقترحه نوري السعيد يدور حول ادخال فلسطين مع العراق وشرق الأردن في وحدة عربية مع السماح لليهود بهجرة تبلغ المليونين ويكونون رعايا في هذه الدولة مع تنازلهم عن إقامة الدولة اليهودية (١١٥) ، ووصفت إحدى صحف العراق هذا المشروع بأنه مؤامرة على استقلال العراق ، وأنه إذا كان القصد من المشروع صرف نظر العراق عن تأييد فلسطين فذلك محاولة فاشلة (١١٦) .

ووجه أحد أعضاء مجلس الأعيان العراقي سؤالاً إلى وزير الخارجية حول الموضوع أجاب عليه توفيق السويدي بأن الوزارة لم تطلع على مثل هذا الموضوع ولم يسبق لها أن اشتملت بمثله ، وأن وجهة نظر الحكومة

العراقية في حل القضية معروفة ، وانه لا يعتقد ان شيئا جديدا قد حدث (١١٧) .

وكان نوري السعيد موجودا عندئذ في لندن ، فأذاع بيانا اوضح فيه انه لا علم له بهذا المشروع ، وانه يريد حلا يرضى به عرب فلسطين ، وان كل اقتراح او مشروع لا يحقق رغباتهم لا يكون له اى نصيب من التأييد (١١٨) . ومن الواضح ان نوري السعيد كان يهدف من هذا البيان الى ذر الرماد في العيون ، فقد كان في الحقيقة صاحب بعض هذه المشروعات ، بالإضافة الى ما ذكره طه الهاشمي من ان نوري السعيد اطلعه في سبتمبر ١٩٣٧ على مذكرة ارسلها للمستتر ايدن يبسط فيها آراءه بشأن نوع الحكم في فلسطين على اساس ان تحكم فلسطين من قبل نائب ملك يختاره اهل فلسطين ويترك لليهود حرياتهم وتحدد الهجرة (١١٩) وكون نوري السعيد يقترح مشروعا بشأن حل قضية فلسطين فهذا امر لا غبار فيه اما ان يشغل الرأي العام العربي بين وقت وآخر بمشروعات من هذا النوع ولا يتاح لبعضها ان تدرس من القيادات العربية في فلسطين وتظل الجماهير تنتظر نتائج جهوده ، فقد كان يسهم بشكل او آخر في عمليات التخدير والتهذئة والتضليل بالنسبة لعرب فلسطين .

اما بالنسبة لموقف حكومة جميل المدفعي (اغسطس ١٩٣٧ الى ديسمبر ١٩٣٨) فقد كاد يقتصر على النشاط السياسي والدبلوماسي ، سواء لدى بريطانيا او لدى لجنة الانتداب في جنيف ، بالإضافة الى اغاثة المنكوبين لا مساعدة الثوار المقاتلين ، وحث الأهالي والموظفين على مساعدة المنكوبين (١٢٠) . كما وجه جميل المدفعي كتابا الى زملائه الوزراء يرجوهم فيه الاهتمام والعطف على منكوبي عرب فلسطين (١٢١) .

ولم تخرج تصريحات وزراء جميع المدفعي عن هذا الاطار السياسي والكلمات العامة غير المحددة (١٢٢) . وهذا هو زير خارجيته توفيق السويدي يصرح لرجال الصحافة البيروتية في اواخر اغسطس ١٩٣٨ بأن قضية فلسطين التي تهم العراق كثيرا ستحل بحسب اعتقاده الشخصي حلا عادلا مرضيا يطمئن حقوق أهلها العرب ، وان هذا الحل سيكون قريبا (١٢٣)

وكان جميع المدفعي جريصا على معرفة رأى الحكومة البريطانية قبل اجراء تحرك عراقي بشأن قضية فلسطين ، فيذكر طه الهاشمي انه زار

جميل المدفعى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧ ، فأخبره المدفعى أن نوري السعيد اقترح أن يذهب الى فلسطين ليقوم بدور الوساطة بين الحكومة البريطانية وعرب فلسطين ، غير أن جميل أجابه بضرورة معرفة رأى الحكومة البريطانية على الموضوع ، وكان رأى السفير البريطانى فى بغداد أن حكومته لا توافق على قيام أحد بهذا الدور (١٢٤) .

ولم يرد على خطبة العرش التى القاها الملك غازى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ مجرد اشارة الى أحداث فلسطين أو الى العطف على مطالبهم ، مع أنه وردت فى الكلمة اشارات الى تعزيز أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا والمملكة العربية السعودية والحكومة السورية والجمهورية التركية ، وأشير مجرد اشارة الى « سائر البلاد العربية » .

وأما فى خطبة العرش فى عام ١٩٣٨ ، فقد ألقى الملك غازى خطابا ورد فيه أن الجهود التى بذلتها الحكومة العراقية بشأن فلسطين « تدعو الى الارتياح والاعتقاد بالوصول الى حل مرض يصون حقوق العرب فى فلسطين فى القريب العاجل » (١٢٥) .

وكان جميل المدفعى يرى أن استئناف الثورة قبل التأهب لها مدعاة للفشل ، وأن وضع العراق لايساعد على مساعدة الثورة ، وأن الطرق السياسية أنفع ، وأنه كان اجدى بالثوار أن ينتظروا حتى تشتبك سوريا بعد استقلالها مع العراق فى مساعدة فلسطين مساعدة فعلية ، كما أنه كان حريصا على عدم اغضاب الانجليز لأن علاقة العراق لم تكن طيبة بايران وتركيا ، بل أن جميل المدفعى كان يحاول أحيانا تدعيم موقفه الداخلى عن طريق التظاهر بمحاولة ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، فقد كان متخوفا على حكومته من نوري السعيد ، فأراد ابعاده عن بغداد ، فاقترح عليه أن يذهب الى لندن وزيرا مفوضا للعراق ليكون على اتصال مع رجال السياسة البريطانية بشأن القضية الفلسطينية ، لكن نوري السعيد رفض هذا العرض .

وحدث فى ٣ اغسطس ١٩٣٨ أن رفضت حكومة المدفعى عقد اجتماع من أجل فلسطين ، والتقى طسه الهاشمى بالمدفعى وأوضح له ضرورة القيام بمظاهرة صناعية لحمل الحكومة على الاحتجاج على السياسة

البريطانية فى فلسطين ، فقال جميل أنه يعمل سياسيا وأنه يريد أن يظهر للانجليز أن الأمة نائمة وأن الحكومة تشدد عليها ، وقال للهاشمى : اكتبوا فى الجرائد أن الحكومة منعت الاحتجاج (١٢٦) .

وقد تحدثت إحدى صحف العراق عن موقف حكومة المدفعى من قضية فلسطين ، فأشارت الى أن هذه الحكومة حاولت أن تصد الشعور عن فلسطين لكنها لم تفلح ، ثم عطلت جريدتين لمعالجتهما قضيتى فلسطين وسوريا (١٢٧) .

وكان لحكومة المدفعى دور فيما عرف بمشروع نيوكمب ، ففى صيف ١٩٣٨ ذهب الى بغداد الكولونيل نيوكمب عضو مجلس العموم البريطانى يحمل مشروعا رآه ملائما لحل القضية الفلسطينية ، وقيل ان الرجل له علاقة وثيقة ببعض اعضاء الحكومة واليهود البريطانيين والأمريكيين ، والفلسطينيين سيمى المعتدلين منهم (١٢٨) . واستقبله جميل المدفعى وبحث معه فى قضية التوسط وأصدر جميل تعليماته الى نورى السعيد وناجى السويدي ليكونا وسطاء بين زعماء فلسطين ونيوكمب ورئيس الجامعة عبرية (١٢٩) . وقام ناجى السويدي ونورى السعيد بتقديمه الى اللجنة العربية العليا .

وكان مشروع نيوكمب يقوم على تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة تستمر بريطانيا فى ادارة شؤونها لمدة يتفق عليها ، ويتسع اشتراك العرب واليهود فى الحكم تدريجيا ، وتضمن الحكومة البريطانية مصالح الطوائف المختلفة التى يكون لها صلاحيات واسعة فى أمورها الطائفية ، كما يكون للبلديات فى المدن والقرى العربية واليهودية لا مركزية واسعة ، ولا يتجاوز عدد اليهود فى فلسطين ما هو موجود فى ذلك الوقت ، وتضمن المصالح البريطانية المشروعة (١٣٠) .

واقترح نيوكمب أيضا عقد مؤتمر عربى يهودى للتفاهم بشأن قضيتهم على أن تسمح الدول العربية بهجرة يهودية معقولة الى بلادها ، فوجهت اليه النصيحة بالتركيز على مشروعه ، وناقشت اللجنة العربية العليا ورجلا العراق هذا المشروع حيث ادخلت عليه بعض تعديلات ، وأخذ نيوكمب المشروع المعدل وعاد الى لندن (١٣١) .

ويفهم من رسالة خاصة أرسلها محمد عزة دروزة الى عونى عبدالهادى فى ٤ سبتمبر ١٩٣٨ ان القيادة الوطنية كانت موافقة على هذا المشروع، وأن مقترحات نيوكمب قد وضعها العرب فى صيغة واضحة وانها فيما يتعلق بجوهر المطالب العربية كانت حاسمة وواضحة (١٣٢) .

وحدث فى مطلع اكتوبر ١٩٣٨ أن سافر المندب السامى فى فلسطين الى لندن حيث التقى بتوفيق السويدي وزير خارجية العراق ، وكان قد دعى الى لندن لبحث مسائل تتصل بتعاون العراق مع بريطانيا وسط تكهنات بنذر حرب عالمية وقيل ان الوزير العراقى كان يحمل فى جعبته خطة وضعها نورى السعيد وهى لا تختلف عما جاء فى مشروع نيوكمب (١٣٣) .

ويبدو أن مواقف حكومة جميل المدفعى خاصة بالنسبة لقضية فلسطين قد اثارت الضباط الأحرار بالعراق ، فيذكر صلاح الدين الصباغ ان الجيش تدخل فى اسقاط حكومته لأسباب عديدة منها احجابه عن مد ثورة فلسطين بالمساعدة ، وان جميل كان صديقا حميما لحاييم ناثانيال الصهيونى الواسع الثراء وجليسه على موائد الخمر والميسر (١٣٤) .

فلما استقالت وزارة المدفعى وخلفتها وزارة نورى السعيد الثالثة والرابعة والخامسة (ديسمبر ١٩٣٨ الى مارس ١٩٤٠) واصلت سياسة الاتصالات الدبلوماسية والمفاوضات خاصة وان نورى السعيد كان من أشد انصار بريطانيا ومن معارضى امداد الثورة الفلسطينية بالمال والسلاح، وقد تمثلت مواقف العراق الرسمية من القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة فى الاشتراك فى مؤتمر لندن (١٣٥) .

وعندما صدر الكتاب الأبيض فى مايو ١٩٣٩ لم يسع العراق الا مشاركة الفلسطينيين فى رفضه ، لكن توفيق السويدي نصح الفلسطينيين بعدم التسرع فى رفضه وان قبوله ليس فيه ضرر لقضيتهم (١٣٦) . ويذكر صلاح الدين الصباغ انه بعد نشر بريطانيا للكتاب الأبيض وتوقعا من ان بريطانيا لن تتمسك بوعودها للعرب كعادتها فقد جهز فوزى القاوقجى سرا بألف بنندقية ومائة الف طلقة والف حقيية وتجهيزات أخرى مما يحتاج اليه الجنود وأن صلاح الدين الصباغ تسلم السلاح والعتاد بنفسه وبموافقة طه الهاشمى بزعم أنه امدادات لغشائر الحدود فى منطقة

الفرقة الثالثة ثم سلمه للقاقجى مع مقدار من الدنانير فى حضور مادل العظمة .

ويضيف الصباغ بيانات أخرى تدلنا على ذلك الدور الهام الذى قام به الضباط الأحرار فى العراق من أجل دعم الثورة الفلسطينية ، وأن فهمى سعيد وكامل شبيب كانا يشرفان على تدريب المجاهدين من أحرار فلسطين تدريباً عسكرياً يجرى بصورة سرية فى معسكر الرشيد (١٣٧) .

ولقد كان العراق مستعداً للتضحية حتى بسلامته من أجل إيجاد حل لقضية فلسطين ، فقد عرض العراق على بريطانيا اقتراحاً بشأن دخول الحرب الى جانب بريطانيا لقاء قيام الحكومة البريطانية بحل القضية الفلسطينية (١٣٨) .

سوريا

كان الفلسطينيون طوال الأشهر السابقة لاضرابهم فى أبريل ١٩٣٦ يهتمون بتتبع أحداث سوريا واستنكار المظالم النازلة بها ، ذلك لأنهم يعتبرون أنفسهم أبناء القسم الجنوبى من سورية ، وقد تجلّى هذا الاهتمام فى برقيات الاحتجاج التى أرسلت من الهيئات الوطنية فى فلسطين الى عصبة الأمم وقناصل الدول والحكومة الفرنسية وفى الاجتماعات الشعبية التى عقدت فى نابلس وحيفا والقدس ، وفى المظاهرات التى قامت فى القدس ونابلس وحيفا ، وفى الأحكام التى صدرت على طلاب القدس ونابلس لتحريضهم على الاضراب ، وفى الاعانات المالية التى جمعها عرب فلسطين لعائلات الشهداء السوريين (١٣٩) .

وتشير التقارير الدورية البريطانية الى أن عرب فلسطين تابعوا بحماس تطور الأوضاع فى سوريا وكانوا متأثرين بأخبار المظاهرات والاضرابات ، كما كانوا راغبين فى تنظيم مظاهرات مماثلة تعبيراً عن تعاطفهم مع سوريا ، وأنه القيت الخطب فى المساجد كما شنت الهجمات على الاستعماريين الفرنسيين والبريطانيين .

وقد زارت فلسطين فى ذلك الوقت شخصيات سورية ، أما لاقامة علاقات مع السياسيين الفلسطينيين وتشجيع التعاطف مع سوريا أو

لارسال احتجاجات من فلسطين نظرا لتعذر ارسالها من سوريا ، وأضرب
عرب فلسطين في ٤ فبراير تضامنا مع سوريا ، فأغلقت المحلات التجارية
وتوقف النقل فترات قليلة (١٤٠) .

وكان قادة حزب الاستقلال العربى الذى يرأسه عونى عبد الهادى
أكثر الجماعات الفلسطينية اهتماما بأحداث سوريا ، فنظموا الاجتماعات
لمساعدة السوريين ، وكان لتنازلات الحكومة الفرنسية نتيجة للاضراب
والمظاهرات أثرها فى اقتراح القيام بنشاط مماثل فى فلسطين (١٤١) .

وعندما توصلت المباحثات الفرنسية السورية الى مرحلة حرجية أبدت
جماعة حزب الاستقلال ومجموعات الشباب المستقلين فى فلسطين نشاطا
قليلًا بشأن سوريا ، كما كان السوريون غير مستعدين لمناقشة المشروعات
العربية العامة أو المشكلة الفلسطينية حرصا على نجاح المفاوضات (١٤٢) .

وكانت الفكرة السائدة فى الأوساط الوطنية فى فلسطين فى بداية
الاضراب اقتفاء أثر سنوريا فى اضرابها الأخير الذى دام نحو شهرين
وأثر ثمرة حسنة ، وأن لا حياة لفلسطين الا اذا قدمت من التضحيات
مايتكافأ والأمانى التى تعمل على تحقيقها (١٤٣) .

وعندما بدأت الأعمال الثورية فى فلسطين كانت القضية السورية اذ
ذاك فى ابان أزمته ، ولم تكن المعاهدة التى نشأ عنها العهد الوطنى الأول
قد وقعت بعد (وقعت فى ٩ سبتمبر ١٩٣٦) كما أن الحكومة الوطنية لم
تقم الا فى نوفمبر ١٩٣٦ ، أى بعد انتهاء المرحلة الأولى من ثورة
١٩٣٦/٣٦ (١٤٤) .

لكن ذلك لم يحل دون مشاركة أبناء سنوريا لآخوانهم عرب
فلسطين ، ففي ٢٤ ، ٢٥ أبريل ١٩٣٦ — أى بعد اعلان الاضراب فى
فلسطين بعدة ايام — أضربت عدة مدن سورية ، وقامت مظاهرات عديدة،
واصدرت الكتلة الوطنية بيانا دعت فيه الشعب السورى الى جمع
التبرعات لضحايا فلسطين ، وأقام الشعب العربى فى سنوريا يوما باسم
فلسطين فى ٢٦ أبريل ، ٢٥ مايو جمعت فيه التبرعات لمؤازرة الثورة ،
وظلت حركة جمع التبرعات مستمرة .

وعندما التحق المجاهدون العرب بالثورة الفلسطينية خلال شهر أغسطس ١٩٣٦ كان منهم عشرات من أبناء الأقليم السوري وعلى رأسهم نخبة من القادة مثل سعيد العاص والشيخ محمد الأشهر وحمد صعب، وقد استشهد كثير منهم في معارك فلسطين (١٤٥)

وقامت الهيئات الرسمية والوطنية بتقديم الاحتجاجات على المظالم النازلة بعرب فلسطين ، ومنعوا تصدير المواد الغذائية لليهود استجابة لقرار المقاطعة ، وأرسل بطريك العرب الأرثوذكس في أنطاكية وسائر المشرق بدمشق مذكرة الى رئيس أساقفة كنتربري في لندن والى وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية يلفت النظر الى حرجة الموقف في فلسطين (١٤٦) .

وتحسن الموقف السوري من الثورة بعد توقيع الاتفاق السوري الفرنسي في ٩ سبتمبر ١٩٣٦ ، فيشير تقرير دورى بريطاني الى انه اعقب ذلك تأييد كبير من القوميين السوريين (الكتلة الوطنية) لعرب فلسطين في مسائل المال والسلاح والرجال (١٤٧) .

وتوضح مذكرة أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في ١١ فبراير ١٩٣٧ موقف السلطة المنتدبة في سوريا وعرب سوريا من الثورة ، فتذكر ان فرنسا لا يمكن أن تسمح بمساعدة كبيرة ترسل الى الثوار ، وانها حريصة على تأييد بريطانيا لها بصورة عامة . وأما عن مشاعر المسلمين في سوريا فلا يستبعد التقرير أن يؤدي قيام ثورة في فلسطين الى حدوث ثورة في سوريا (١٤٨) .

وعندما بدأت حكومة الانتداب في فلسطين في اعتقال الشخصيات الوطنية شمل الاعتقال رجلين سوريين من أبناء حزب الاستقلال القديم وهما نبيه العظمة وسامى السراج (١٤٩) .

ويبدو أن ماقدمته سوريا لفلسطين من مساعدات مختلفة كان ضئيلا حتى منتصف عام ١٩٣٧ بالنسبة لما هو متوقع منها ، فهذا هو احسان الجابري يخطب في الجموع التي استقبلته في دمشق بعد عودته من جنيف « . . . فانا لا اطلب منكم تجريد الحملات ولا تجييش الجيوش ، ولكن الذى ارجوه هو ان تمدوا فلسطين بأموالكم واقلامكم ، واعلموا ان هذا ليس تعظفا ولا فضلا ، بل هو دفاع عن انفسكم وعن تراثكم ومجدكم » (١٥٠) .

وعندما أعلن مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ كان غضب الشعب السوري كبيرا فاجتمع القوميون العرب في دمشق وأذاعوا بيانا فندوا فيه التقرير البريطاني ، وكتبت الصحف السورية مقالات استنكارية لمشروع التقسيم؛ وأعلن إضراب عام في جميع المدن السورية وأرسلت الهيئات السورية والشخصيات البارزة برقيات الاحتجاج .

أما عن الموقف الرسمي فيلاحظ أنه كان هادئا فاترا ، فقد أدلى جميل مردم رئيس الوزارة السورية بحديث قال فيه أن موقف سوريا لا يختلف عن بقية البلدان العربية وإنها لا ترضى بالتقسيم ولا بإخراج أي جزء مهما صغر من حظيرة العروبة ، ولن تتوانى عن القيام بما يجب للحيلولة دون تنفيذ المشروع ، ووضعت الحكومة السورية مذكرة أرسلتها إلى عصبة الأمم (١٥١) .

ويوضح تقرير مرسل من القنصلية البريطانية في دمشق في أعقاب إذاعة تقرير اللجنة الملكية أن السياسيين السوريين معادون تماما لفكرة التقسيم ، ولكن من غير الصحيح أن يقال — رغم مذكرة الخارجية السورية — أن الرأي العام في سوريا مجمع على رفضه للتقسيم ، فهناك عدد قليل جدا من السوريين ينظرون باستخفاف كبير إلى القضية، كما يوجد سوريون أكثر من هؤلاء مشغولون بارتفاع أثمان المواد الغذائية ونقص الأعمال المربحة ، ولكن نظرا لأن دمشق مازالت المصدر الرئيسي للأفكار العربية العامة فإن الفكر السياسي السوري هو عامل يحسب حسابه (١٥٢) .

وعقد في بلودان بسوريا في ٨ سبتمبر ١٩٣٧ أول مؤتمر عربي عام يعقد بعد الثورة من أجل فلسطين ، وكان عقده بمساعي لجنة الدفاع عن فلسطين بدمشق واللجنة العربية العليا (١٥٣) .

ورغم أن المعاهدة السورية الفرنسية التي عقدت عام ١٩٣٦ قضت بدخول الدولة السورية عصبة الأمم عام ١٩٤٠ ، لكن ذلك لم يمنع سوريا من محاولة أداء دورها السياسي في جنيف ، فأرسلت الدكتور الشهبندر في شهر سبتمبر ١٩٣٧ إلى هناك ممثلا رسميا لها ليشارك مع مندوبي الدول العربية في الدفاع عن فلسطين (١٥٤) .

وعندما استؤنفت الثورة في سبتمبر ١٩٣٧ كانت سوريا مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل الثورة ومركزا من مراكز ادارتها وتوجيهها ، وكان هناك نشاط كبير لجمع التبرعات وتنظيم موارد الثورة ، وكان لنبيه العظمة دور كبير في ذلك (١٥٥) . وخلال نفس الشهر توجه الوطنيون السوريون الى القنصل الالماني في بيروت ، ورجوه أن يقدم اسلحة وذخيرة للثورة العربية في فلسطين للحيلون دون تقسيم البلاد (١٥٦) .

ورغم ظروف الثورة الفلسطينية وحالة الأهالي السيئة ، لكن فلسطين لم تتأخر عن مساعدة سوريا عندما اجتاحتها السيول في أواخر ١٩٣٧ ، وسارع عرب فلسطين الى جمع التبرعات لنكوبي السيول (١٥٧) .

وخلال المرحلة الثانية من الثورة كان لزعماء الكتلة الوطنية بقيادة شكري القوتلي وسعد الله الجابري مواقف وطنية دفاعا عن مجاهدي فلسطين ، كما كان لبعض زعماء الأكراد والمجاهدين السوريين وبعض الضباط السوريين أدوار ومواقف من الثورة الفلسطينية ورجالها . وشارك بعض المجاهدين السوريين في معارك تلك المرحلة ، كما حكم على بعضهم بالاعدام ونفذ الحكم في اثنين من المجاهدين في أوائل سبتمبر ١٩٣٨ ، واشتهر بعض مجاهدي سوريا بميزات خاصة أثناء المعارك مثل خبرتهم في مجال الألغام (١٥٨) .

وكان المكتب العربي في سوريا يقوم بالدعاية اللازمة لتحذير أهل سوريا من شراء المنتجات والمصنوعات اليهودية ويدعوهم الى مقاطعتها مناصرة للحركة العربية في فلسطين (١٥٩) . وقد دعا ذلك احدى الصحف اليهودية الى تحذير السوريين واللبنانيين من مغبة الاستمرار في مقاطعة البضائع اليهودية حتى لا يضطر اليهود الى مقاطعة منتجات البلدين ومصايف لبنان التي يؤمها الألوف من اليهود سنويا (١٦٠) .

وقد رحب الشعب السوري بفكرة عقد مؤتمر للبرلمانات العربية في القاهرة ، ودعا الى قيام هذا المؤتمر بدور ايجابي لتخفيف الضغط البريطاني على فلسطين بارجاء أي تعاون اقتصادي بين بريطانيا والعالم العربي حتى توقف بريطانيا دعمها للاطماع الصهيونية في فلسطين (١٦١) . وعبر نبيه العظمة عن هذا المعنى في أواخر ١٩٣٨ عندما اذاع بياننا — أحدث دويا في الصحف الأوروبية — قال فيه « اذا

اضرت انكلترا على موقفها فسوف تزحف عشرات الألوف من العرب لنجدة اخوانهم عرب فلسطين وانقاذهم من ظلمها » (١٦٢) .

أما على المستوى الرسمي فيلاحظ أن الحكومة السورية كانت متحفظة في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ، ففي تصريح لجميل مردم رئيس الوزارة السورية في أوائل أغسطس ١٩٣٨ أعلن أن الحكومة السورية قد منعت عقد المؤتمر الفلسطيني في سوريا وأنها ستبقى متبعة هذا الموقف ، لكنها لا تستطيع الوقوف بمعزل عن الحوادث التي تجري على الحدود السورية ، وأنه يأمل حصول تسوية سريعة لمشكلة فلسطين (١٦٣) ولهذا السبب نفسه فإن الدعوة لم توجه الى سوريا لحضور مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ لأن الحكومة الفرنسية أبدت تحفظا على حضورها (١٦٤) .

من هذا يتبين لنا أنه رغم مشاعر الشعب السوري الجياشة بالنسبة لقضية فلسطين ، فإن عدم تمتع سوريا باستقلالها خلال الثورة الفلسطينية (١٩٣٩/٣٦) قد حال بشكل كبير دون أداء دورها الحقيقي تجاه عرب فلسطين .

لبنان

عندما قامت الثورة في فلسطين كانت المناطق الآهلة بالمسلمين في لبنان أكثر اهتماما وتعاطفا مع عرب فلسطين ، فتكررت المظاهرات والاضرابات في طرابلس وصيدا وصور بشكل خاص ، وتسرب مسلحون عديدون من أهل هذه المناطق ، وجمعت بعض التبرعات وشاركت فيها بعض الطوائف المسيحية (١٦٥) . واحتفلت مدينة بيروت بمرور مائة يوم على الثورة في فلسطين (١٦٦) .

وشاركت بعض القبائل اللبنانية في الثورة ، فقد أصدرت السلطة الفرنسية قرارا في منتصف أغسطس ١٩٣٦ بإسقاط لقب رئيس عشيرة عن الشيخ برجس بن دهب رئيس عشيرة « سباعة عبيدة » وإسقاط مخصصاته بعد أن ثبت لها انضمامه الى ثورة فلسطين (١٦٧) . كما ساهم معروف سعد مساهمة فعالة في الثورة بإرسال الأسلحة والذخائر الى فلسطين وحماية الثوار أثناء وجودهم في لبنان (١٦٨) ،

وكان القادة الصهيونيون في فلسطين يضعون أعينهم على لبنان منذ وقت مبكر ويتحينون الفرص للانقضاض عليه ، ففي حديث طويل جرى بين المندوب السامي واكهوب وبين الدكتور وايزمان ليلة ١٣ ديسمبر ١٩٣٦ أشار وايزمان الى أن عرب فلسطين أصبحوا جميعهم متطرفين وأنه يوجد في سوريا ولبنان والعراق عديد من الرجال المتفهمين ذوي الادراك وأن مستر بلوم واللبنانيين يرحبون باليهود في لبنان ، فسأله المندوب السامي عما اذا كان يقصد بذلك مستوطنات يهودية كبيرة أو مجرد خبراء ، فأجاب وايزمان « بالتأكيد خبراء واحتمالا مستوطنات » وقد علق المندوب السامي على ذلك بأن لبنان ليست فلسطين لكن اليهود سينظرون اليها باعتبارها افضل المكاسب القادرة خاصة المنطقة القريبة من صور وصيدا (١٦٩) .

وكان هناك علامات متعددة خلال الثورة على مساع متكررة يبذلها اليهود لفتح أبواب لبنان لمشروعاتهم ، وقيل يوما أن المفاوضات دارت فعلا ، كما كان يبدو أحيانا في بعض الأوساط اللبنانية عدم وضوح الخطر اليهودي لهم وقلّة الاكتراث به بل والميل الى التمهيد له .

ونظرا لنخبه القيادة السياسية في فلسطين في ذلك الوقت الى ما يهدد لبنان فقد أصدرت قبيل اذاعة تقرير اللجنة الملكية بأيام بيان « من فلسطين المصابة الى لبنان المعافى » تحذر فيه لبنان وتنذره وتدعوه الى الاستفادة من تجربتها والاتعاظ بما حدث لها (١٧٠) .

وعندما صدر مشروع التقسيم عقدت بعض الاجتماعات الكبيرة لاستنكار التقسيم ، وأرسلت برقيات التأييد الى اللجنة العربية العليا، وشاركت بعض المدن اللبنانية في الاضراب العام الذي اعلنته المدن السورية (١٧١) ، وتعاطفت بعض الصحف اللبنانية — مثل جريدة النداء — مع عرب فلسطين حتى أصدرت حكومة فلسطين قرارا بمنعها من دخول البلاد (١٧٢) .

وكان موقف لبنان الرسمي لايزال متحفظا حتى نهاية يوليو ١٩٣٧ ، فكتب كاظم الصلح مقالا في ٢٩ يوليو قال فيه ان جميع الحكومات والهيئات في العالم العربي قد توحدت ضد مشروع التقسيم — ولو ظاهريا — باستثناء حكومة لبنان ، مع أن لبنان هو آخرى البلاد بهذا

الموقف لأنه القطر الأكثر التصاقا بفلسطين (١٧٣) . كما كان للحكومة اللبنانية في ذلك الوقت مواقف تستدعي النظر ، فقد حدث قبيل عقد مؤتمر بلودان أن منعت الحكومة اللبنانية سفر أفراد الكشافة الوطنية في بيروت الى بلودان بينما سمحت لكشافة يهودية من سورية بالقيام بجولة في لبنان وأعطتهم ترخيصا بحق التجول في جميع الأراضي اللبنانية (١٧٤) وعندما سافر المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر من القاهرة الى سوريا لحضور مؤتمر بلودان منعت الحكومة اللبنانية من النزول في ميناء بيروت ثم سمحت له بذلك بعد اتصالات قامت بها بعض الشخصيات الوطنية بشرط أن يتجه فورا الى بلودان .

وعندما عقد مؤتمر بلودان في ٨ سبتمبر ١٩٣٧ شارك ممثلو لبنان في حضور المؤتمر ، وحدث في الجلسة التي عقدت في ١٠ سبتمبر أن وقف سعيد ثابت أحد ممثلي العراق ووجه اللون الى لبنان فحدثت ضجة كبيرة في المؤتمر ، ووقف الياس صهيون (فلسطيني من يافا) وحمل حملة شعواء على اللبنانيين وعلى زعماء لبنان الدينيين لعملهم على توجيه لبنان وجهة غير عربية فأسكته المؤتمر (١٧٥) :

لكن عرب لبنان رحبوا بأمين الحسيني عندما لجأ اليهم في أكتوبر ١٩٣٧ ، ولقى منهم خلال اقامته بينهم مابين عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ كل حفاوة واهتمام (١٧٦) . وطالبت الوفود برفع الرقابة عنه (١٧٧) .

ونشطت في أعقاب اذاعة مشروع التقسيم محاولات بعض العائلات اللبنانية للتخلص مما بقي لهم من أرض في فلسطين خوفا من احتمالات الموقف وحرصا على تحقيق مزيد من الأرباح ، فنقرأ في الصحف في تلك الفترة كثيرا من أخبار تلك المحاولات ، فقد نشرت الصحف المصرية أن أمهات الصحف العربية في بغداد نشرت صورة للاتفاقية الموقعة بين خير الدين الأحديب رئيس الحكومة اللبنانية وبين الصهيونيين (١٧٨) : وتم في تلك الفترة بيع منطقة الحولة في فلسطين من سليم على سلام أحد أغنياء بيروت الى اليهود (١٧٩) . وبيعت حصة يملكها الأمير أحمد شهاب شقيق الأمير خالد شهاب رئيس الوزارة اللبنانية في أراضي الناعمة بالحولة الى إحدى الجمعيات الصهيونية (١٨٠) :

ورغم هذه الظروف فقد كان لبنان خلال المرحلة الثانية مصدرا من مصادر تموين الثورة وإدارتها ، كما التحق بالثورة عدد من أبنائه ، وكان أهل لبنان يتجاوبون مع عرب فلسطين في نضالهم ، وشاركوا علماء سوريا في عقد مؤتمر كانت القضية الفلسطينية من أهم موضوعاته (١٨١) .

ومع تطور الأمور في فلسطين خلال عام ١٩٣٨ كان اهتمام اللبنانيين بالقضية الفلسطينية يتزايد ، فقد وزعت في أوائل فبراير ١٩٣٨ نشرات بتوقيع الشباب الوطنى في بيروت تدعو الى مقاطعة البضائع الصهيونية والانجليزية (١٨٢) . وفى ١٨ فبراير يقرر فريق من تجار بيروت مقاطعة البضائع اليهودية والانجليزية ويتخذون قرارا أرسلوه الى وكلاء المصانع الانجليزية واليهودية أعلنوا فيه مقاطعتهم هذه البضائع تلبية لما يدعو اليه الواجب نحو اخوانهم عرب فلسطين (١٨٣) .

وفى أبريل ١٩٣٨ وقع فريق من سكان بيروت عريضة رفعوها الى ملوك العرب وأمرائهم حملوهم فيها المسئولية وطالبوهم بعمل جدى حاسم من أجل فلسطين بعد ان أخفقت الوساطة والاتصالات الودية (١٨٤) . واضربت مدينة بيروت فى ٢٩ يوليو احتجاجا على أحداث فلسطين الأخيرة (١٨٥) .

ونتيجة لحملة بعض الصحف اللبنانية على اليهود ونتيجة لرجاء اتحاد أصحاب الفنادق في لبنان قابل المسئولون في « شركة تشجيع السياحة » رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، ولفتوا أنظارهما الى الضرر البالغ الذى تتعرض له مصايف لبنان نتيجة لحملة الصحف المذكورة (١٨٦) .

وقد كان هناك عوامل عديدة تؤثر في سياسة لبنان ومواقفها من القضايا العربية في تلك المرحلة . فعلاوة على النفوذ الأجنبى والسيطرة الصهيونية على كثير من المرافق والمؤسسات فهناك أيضا مايعتقده بعض اللبنانيين من أن ظروف لبنان الخاصة تحتم عليه أن يتبنى سياسة عربية معتدلة لا تقحمه أو تورطه في أية مشاكل عربية ، ولم يجد هذا الفريق حتى في ظروف الثورة الفلسطينية مايرجيه عن هذا الخط الواضح ، فخلال شهر يوليو ١٩٣٨ وجه رئيس المجلس النيابى اللبناني دعوة الى

فريق من النواب لاستشارتهم فى مسألة اشتراك لبنان فى المؤتمر البرلمانى العربى الذى سيبحث مسألة فلسطين ، وكان النواب ينقسمون الى فريقين : الاول يفضل بقاء لبنان على الحياد بسبب وضعه الجغرافى والسياحى ، والفريق الثانى يؤيد الاشتراك فى المؤتمر ويرى ان على لبنان ان يقوم بدوره فى المجال العربى (١٨٧) .

اما عن موقف الحكومة اللبنانية فى تلك الفترة ، فلم يعرف عنها خلال الثورة اية مواقف ايجابية تجاه عرب فلسطين ، بل كانت تتصرف وفقا لما تريده السلطة المنتدبة حتى ولو كان متعارضاً مع مشاعر عرب فلسطين ، وعندما عقد مؤتمر لندن فى اوائل ١٩٣٩ لبحث المسألة الفلسطينية لم توجه الدعوة الى لبنان لحضور المؤتمر ، لان الحكومة الفرنسية ابدت تحفظاً على ذلك (١٨٨) . وعندما نشر الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ اذاع القوميون فى لبنان بياناً الى الجماهير اوضحوا فيه ان بعض اعداء الانجليز يريدون عقد مؤتمر لتحسين امر هذا الكتاب للجماهير العربية ، واتهم البيان هؤلاء الاعوان بانهم يأخذون من الوكالة اليهودية مبالغ طائلة ، وان القوميين فى لبنان لن يقبلوا اى حل لا يؤمن للامة العربية كرامتها ومصالحها (١٨٩) .

وقد شهدت الفترة التالية لنشر الكتاب الابيض نشاطاً مكثفاً لليهود لشراء الاراضى فى جنوب لبنان تمهيداً لربطها بمستعمراتهم الواقعة فى شمال فلسطين وادخال مهاجرين يهود الى جنوب لبنان حتى يمكن الغاء الحدود بين شمال فلسطين وجنوب لبنان فى المستقبل (١٩٠) . ويؤكد جيفريز صحة هذه المحاولات حيث يذكر ان دوائر عليا معينة كانت ترمى الى ان يكون الصهاينة سادة الجليل ، وان تعطيتهم حدوداً متاخمة للبنان ، وان الصهاينة كانت لديهم مطامع اكبر ، فقد كانوا يأملون ان تسحق سوريا العربية بين شقى رحى يتألف من لبنان المتصهين ومن اترك يهبطون عليها من الاسكندرونة (١٩١) .

شرقى الأردن

كانت اماره شرقى الأردن تدار على أساس صك الانتداب على فلسطين ، لكن المواد المتعلقة بتأسيس الوطن القومى اليهودى لم تكن تطبق عليها (١٩٢) .

وكان نظام الأمير عبد الله أحد الوسائل التي اعتمدت عليها بريطانيا في مقاومتها للحركة الوطنية في فلسطين ، ومن هنا فان بعض القيادات العربية كانت تعتبر تصفية النظام القائم في شرق الأردن هو نقطة البداية لاشعال نار الثورة في فلسطين ، فيروى القاوقجي في مذكراته ان فكرة احداث ثورة في شرق الأردن كانت تشغل الأذهان منذ نهاية الثورة السورية ، لكن التخوف من تعاون بريطانيا وفرنسا لقمع الثورة كان سببا في تأجيل تنفيذ المشروع ، الى أن تقرر تنفيذ الفكرة في ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ عندما دعى القاوقجي الى فلسطين من قبل المفتي ، على أن يبدأ تنفيذها بعد اضطرابات محدودة تحدث في فلسطين ، ويكون هدف الثورة ازالة حكم عبد الله وتكوين قوة عربية تساعد فلسطين في ثورتها ، لكن تطور احداث فلسطين بعد قيام الثورة حال مؤقتا دون تنفيذ الخطة كما هي ، ورؤى بدء العمل بفلسطين واعتبار شرق الأردن قاعدة احتياطية (١٩٣) .

وقد شارك عرب شرق الأردن اهل فلسطين عند حدوث الاضراب العام فسارت المظاهرات صاخبة في عمان وفي بعض المدن في ٢٣ ابريل ١٩٣٦ ، واقتلت الحوانيت (١٩٤) . ولبي أصحاب السيارات نداء اخوانهم في فلسطين عندما أعلنوا عن اضراب السيارات عن العمل (١٩٥) .

واجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني في منتصف مايو ١٩٣٦ وارسلت مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية وأخرى مماثلة الى الأمير طالبة منه التدخل تدخلا فعليا باعتبار القضية الفلسطينية فرعاً من القضية العربية ، وحلها حلاً يتلاءم مع الاماني القومية (١٩٦) . لكن الذي يلفت النظر في هذه المذكرة انه يوجد من بين الموقعين عليها عدد من مشايخ شرق الأردن الذين حاولوا تأجير اراضيهم لليهود عام ١٩٣٣ ، ويعتقد أن مشاركة هؤلاء في التوقيع على المذكرة كان رغبة في التشفئ من الحكومة المنتدبة في فلسطين بسبب موقفها من قضية تأجير اراضيهم لليهود عام ١٩٣٣ أكثر منه تجاوبا مع عرب فلسطين .

ومع تطور الأوضاع في فلسطين خلال الشهر التالي من الاضراب وتأهب عرب فلسطين لحمل السلاح اجتمع بدو شرق الأردن في ١٩

مايو ١٩٣٦ يحملون السلاح استعدادا لدخول فلسطين ، و أعلن مؤتمر عشائر البلقاء تجمع قبائلها لخوض المعركة (١٩٧) . كما عقد في بلدة « أم البعد » في السابع من يونيو مؤتمر كبير حضره مئات من أحرار شرقي الأردن بدعوة من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني وجمعوا مالا وسلاحا أرسلوهم مع مقاتلين الى فلسطين (١٩٨) .

وجرت في أوائل يوليو معارك على الحدود بين عدد من مناضلي الأردن والقوات البريطانية سقط فيها عدد من القتلى ، وقام أبناء اربد في منتصف هذا الشهر بنسف أنابيب شركة بترول العراق الانجليزية ، كما هاجم أبناء شرقي الأردن بالتعاون مع بدو بني حسن قرب اريحا سيارات شركة البوتاس اليهودية ، ووزعت في اليوم التالي منشورات ضد البريطانيين طلب المندوب السامي على أثرها من الأمير عبد الله ان يذهب بنفسه الى لواء عجلون ليمنع الشعب من الاستمرار في تخريب الأنابيب ، وذهب الأمير الى اربد يوم ٢٢ يوليو ١٩٣٦ واجتمع برؤساء القبائل، لكنهم لم يأنهوا لقوله فقد زادت عمليات النسف في الفترة التالية (١٩٩) .

وخلال الثورة كانت معابر شرقي الأردن وطرقها مجالات طبيعية لحركة المسلحين من أهلها ومن العراق وسوريا ، وعن طريقها عبرت حملتا الأشمر والقواقجي وحظيت الحملتان من عرب شرقي الأردن بالمساعدات إبان دخولهما وخروجهما وإقامتهما (٢٠٠) .

ويذكر صبحي ياسين أن أكثر أعمال الثورة في منطقة أريحا - حيث توجد شركة البوتاس اليهودية - كانت مشتركة بين سكان تلك المنطقة وأهل شرقي الأردن (٢٠١) . كما يذكر القواقجي أنه وجد في شرقي الأردن قاعدة لتدعيم حركته وأنه تمكن من الاستفادة بما يقارب المائة أردني قاتلوا معه ببسالة فائقة ، وأن أهله كانوا « مستعدين للانضمام والعمل على تسهيل وحماية كل اتصالاتنا مع العراق أو مع سورية عند اللزوم ، وبدون الموقف الذي وقفه الشعب الأردني في قتالنا مع الانجليز كان يصعب علينا تحقيق ما حققناه من انتصارات عظيمة » (٢٠٢) . كما يشير تقرير دوري بريطاني الى أن عرب الأردن شاركوا في أعمال حرب العصابات لسكن بدرجة أقل من أخوانهم في سوريا أو العراق (٢٠٣) .

وحاول الأمير وقف الاضراب والثورة ، ولم يخف ثقلته الشديدة على استمرارها ، فمنع شباب الأردن من اللحاق بالمجاهدين ، واتصل بأقطاب المعارضة في فلسطين ، ثم عقد اجتماعا حضره أنصار الحكومة وعدد من كبار الموظفين في حكومة الانتداب تقرر فيه التعاون والعمل على حل الاضراب (٢٠٤) .

وطلبت السلطة من قوة الحدود في شرق الأردن أن تنتقل الى فلسطين لتسهم في قمع الثورة فتمرد جميع أفرادها وقبض على أحد الضباط الوطنيين وأصدر مفتى الجراكسة في الأردن فتوى دينية تحرم مقاتلة المسلم للمسلم ، وكان لهذه الفتوى أثرها في سريان روح التمرد الى جنود الأردن (٢٠٥) . لكنه رغم ذلك فقد قتلت بعض فصائل الجيش الأردني المجاهدين في منطقة بيسان وطبرية ، وكانت تقوم على حراسة مشروع روتمبرج وغيره من المنشآت اليهودية (٢٠٦) .

وكانت حكومة شرق الأردن تضيق الخناق على مجاهدي فلسطين الذين يلجئون الى الأردن ، ففي يوليو ١٩٣٦ اعتقلت السلطة في الأردن سليم عبد الرحمن وطلبت منه الخروج من الأردن فاختار العراق ، وأخرجته السلطة تحت حراسة قوة من البادية تركته داخل حدود العراق (٢٠٧) .

وكان الأمير عبد الله دائم الاتصال بالمنسحب السامي خلال الثورة محاولا القيام بدور الوساطة ، ولم يكن أمينا في نقل مطالب عرب فلسطين الى المنسحب السامي ، فقد حدث أن زارته بعض وفود فلسطين وعبرت له عن مطالبها الأساسية التي تنحصر في وقف الهجرة وقفا تاما كبادرة لاثبات حسن نية الحكومة في تحقيق باقى المطالب ، لكنه أرسل رسالة الى المنسحب السامي محررا مطالب وقف الهجرة الى النظر في إيقاف الهجرة مؤقتا ، وأرسلت اللجنة العربية العليا اليه تنبهه الى هذا التحريف (٢٠٨) .

ويشير تقرير دورى بريطاني مؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٣٦ الى أن الأمير يواصل جهوده للتأثير على مختلف أعضاء اللجنة العليا والسياسيين الآخرين للمساعدة في استعادة النظام ، كما يفهم من التقرير أن الأمير كان حريصا على أحداث شقاق بين القوى السياسية الرئيسية في

فلسطين . فعندما أراد التوسط ودعا الى اجتماع بعمان فى ٥ اغسطس ١٩٣٦ لم يكتف بدعوة اعضاء اللجنة العربية العليا ، بل دعا ايضا الى الاجتماع ببعض مؤيدى عصبة النشاشيبي من خصوم امين الحسينى حتى يزيد من انصار سياسة الاعتدال ويسبب حرجا لمجموعة الحسينى ، مما كان له اثره على الجو العام للمناقشات (٢٠٩) .

وكان الامير حريصا ايضا عن الايقاع بين القيادتين السياسية والعسكرية للثورة ، ومحاولة الحصول على معلومات عن امكانات الثوار وبث الرعب ذى نفوسهم . فيذكر القاوقجى انه بعد ايام من معركة جبع (٢٤ سبتمبر ١٩٣٦) حمل اليه رسول من قبل الامير رسالة شفوية فحواها ان الحالة القائمة ستؤدى بفلسطين الى الدمار نتيجة لتعنت اللجنة العربية العليا وعدم قدرتها على ادارة شئون البلاد ، وانه يجب تأليف لجنة عليا اخرى يكون اعضاؤها من اهالى القرى ووجهائها وزعماء المجاهدين حتى تجد من الانجليز تساهلا واستعدادا للتفاهم ، وان الامير يرغب فى معرفة بيانات عن المجاهدين وقوتهم وانواع اسلحتهم كى يتمكن من مساعدتهم ، وعندما دهش القاوقجى لسماع تلك الأقوال قدم اليه الرسول رسالة رسمية من الامير تدور حول هذه المعانى وينصح فيها بالدخول فى مفاوضات مع الانجليز قبل ان يقضى على بقيتهم (٢١٠) .

وعندما عاد المجاهدون السوريون بقيادة الشيخ الأشمر الى سوريا عن طريق شرقى الأردن فى نهاية المرحلة الأولى من الثورة وتبعهم القاوقجى ورجاله ، استقبلهم اهل شرقى الأردن بالترحيب والتكريم ، وخشى البريطانيون من وجودهم فى البلاد فطلبوا من الامير طلال — الذى شارك فى الترحيب بهم — سرعة خروجهم فنفذ طلال ذلك بطريقة مرضية للمجاهدين .

وكان المندوب السامى يستعين بالامير عبد الله للتأثير على اعضاء اللجنة العربية العليا كلما كان هناك ضرورة لذلك ، فعندما اذاع وزير المستعمرات ان الحكومة ستقترح ايفاد لجنة تحقيق الى فلسطين استدعى المندوب السامى رئيس اللجنة العربية العليا لاقتناعه بالتعاون مع اللجنة دون جدوى ، فاتصل بالامير لمساعدته ، وحاول الامير معالجة الامر بأسلوب يبدو فيه الحرص على المصلحة العربية ، لكن اللجنة لم تستجب لتدخله واعلنت مقاطعتها لتلك اللجنة (٢١١) .

وخلال وجود اللجنة الملكية في فلسطين قدم الأمير إليها مذكرة في ١٠ يناير ١٩٣٧ حاول فيها أن يتظاهر بانتقاده للسياسة البريطانية ازاء الهجرة غير المشروعة وغيرها من المسائل ، لكنه أكد فيها بشكل صريح ارتباطه الدائم ببريطانيا وولاءه التام لها (٢١٢) .

وكانت الشائعات تدور حول الحلول المنتظرة ، وكان أكثرها احتمالا هو تقسيم فلسطين بين العرب واليهود مع ضم القسم العربي الى شرقى الأردن ، وعندما دعى الأمير الى لندن في أبريل ١٩٣٧ لحضور حفلات التتويج حدث اهتمام كبير لتوديعه عند سفره ، وكان المعارضون في فلسطين هم الذين تولوا ذلك تقريبا حيث هياؤوا له الاستقبالات في القدس ونابلس وحيثما كان سببا في زيادة الاعتقاد باحتمال تقسيم فلسطين والرغبة في تهيئة الأذهان للأمير المنتظر (٢١٣) .

وكان حزب الدفاع الوطنى في فلسطين يعتبر ممثلا لنظام شرقى الأردن داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولعل هذا الارتباط كان نوعا من التمويه المقبول بين الطرفين بسبب عدم مقدرة الحزب على كشف علاقته الوثيقة بالانتداب البريطانى في معركة كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد ذلك الانتداب (٢١٤) .

وفي أثناء وجود الأمير في لندن ظلت شائعات التقسيم تقوى مما ترك أثارا في داخل فلسطين ، حتى أن أحد خطباء المسجد الإبراهيمى دعا في خطبته للأمير كملك على فلسطين ، وعندما عاد الأمير الى فلسطين حشدت له حكومة عمان والمعارضون في فلسطين حشودهم ثانية لاستقباله .

وكان عدم اشتراك جماعة الحسينى في حفلات الوداع والاستقبال مما رسخ الجفاء في نفس الأمير ، فاتهم أمين الحسينى بعد عدة أسابيع بتدبير حركات شغب وثورة في شرقى الأردن ، وأرسل رئيس الوزارة الأردنية الى الحسينى كتابا بهذا المعنى ، وقيل ان الأمير أرسل مذكرة الى البريطانيين أيضا نتيجة للنشاط الوطنى الذى ظهر في الأردن بعد عودته (٢١٥) .

وصدر تقرير اللجنة الملكية في ٧ يوليو ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين ، فاتخذ الأمير عبد الله موقفا مؤيدا للتقسيم ، على أمل أن يتمكن من ضم

القسم الباقي للعرب من فلسطين الى شرقى الأردن (٢١٦) فلقد لمس كثير من الملاحظين انه جرى بين الأمير وبين اللجنة الملكية مباحثات حول التقسيم ، وانه كان موافقا عليه اعتقادا منه ان ذلك هو الحل العملى لتلك القضية المعقدة (٢١٧) . كما تناقلت الصحف العربية والأجنبية أخبارا مفادها ان الأمير عبد الله يفكر جديا فى قبول مشروع التقسيم على ان ينصب ملكا على الدولة العربية المنضمة الى شرقى الأردن ، وقد قال فى حديث صحفى له فى ١٠ يوليو ١٩٣٧ أى بعد أيام على نشر تقرير اللجنة الملكية « ان التقسيم لا يتفق مع الأمنى القومية العربية ، ولكنه الحل الوحيد لانتقاذ الموقف وانتقاذ مايمكن انتقاذه . . . ان تأليف دولة عربية جديدة يزيد فى قوة العرب ويضعف أهليتهم على الصمود فى وجه الدخلاء ويكون مرحلة جديدة فى طريق الأمنى العربية وخطوة نحو الوحدة العربية » ، وسئل الأمير عما اذا كان مستعدا للموافقة على ضم شرقى الأردن الى فلسطين فأجاب أنه « لا يجوز بحث هذه القضية علنا ، ولكنه مستعد ان يقوم بكل مايطالب اليه فى سبيل خير العرب ومصالحهم » وفى حديث آخر للأمير الى جريدة الديلى تلغراف فى ١٢ يوليو ١٩٣٧ صرح بما يأتى « ان صداقة الأمة العربية لبريطانيا كانت دائما مفيدة للعرب ، وقد كان العرب يفضلون لو احتفظوا بفلسطين كلها كذى قبل ، ولكن الواجب يقضى عليهم بمجابهة الحقائق الواقعية والتسليم بالأحوال الحاضرة » . وقد أحدثت هذه التصريحات صدى سيئا فى الأوساط الوطنية والعربية ، وأخذت بعض الصحف الوطنية تحمل على الأمير وتتهمه بالاتفاق مع الانجليز على حساب فلسطين (٢١٨) .

وعندما اتصلت اللجنة العربية العليا بملوك العرب وحكوماتهم وزعمائهم بشأن قرار التقسيم ، كان الراى ان يرفض ، لكن الأمير عبد الله كان هو الصوت النشاز فى هذا الموقف (٢١٩) .

وسارعت عمان الى الاتصال بأركان المعارضة فى فلسطين تطلب منهم قبول التقرير ، لكن رجال المعارضة لم يجدوا عندهم القدرة على اعلان موافقتهم على المشروع ، ونشر كراس باسم الحزب الأردنى الوطنى حذب فيه التقسيم لأنه ينقذ البلاد من الصهيونية ويلحقها بالوحدة العربية،

لسكن الحزب مالبث أن سارع الى اعلان براءته من هذا السكراس واستنكاره للتقسيم ، وقيل أن مصطفى وهبة التل هو الذى نشر السكراس نزافا للامير او بايحاءه . ومع ان رئاسة الوزارة الاردنية اذاعت بلاغا فى ٢٤ يوليو جاء فيه « ان حكومة شرقى الأردن بالنسبة للخير المتعلق بها ترى من واجبها ان تبادر الى التصريح بأنها لم تتلق من اى جهة رسمية اى تكليف بابداء رأيها فى مشروع التقسيم ، وأن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع » فان البلاغ لم يكن ذا جدوى ، لأن الناس كانوا يعرفون ان الامير هو الذى يتولى هذه الأمور ، فضلا عن توافر الأدلة والقرائن على قبول التقسيم والدعوة اليه . كما أن البيان نفسه كتب بطريقة يفهم منها ان الوزارة راضية على مشروع التقسيم ، فلم يكن الامر يحتاج الى ان تطلب جهة رسمية من الحكومة الاردنية ابداء رأيها فى مشروع التقسيم . فلو كانت الحكومة تشعر حقيقة بخطورة هذا التقسيم على الشعب العربى فى فلسطين لسارعت الى اعلان استنكارها له دون ان تنتظر تكليفا رسميا لابداء رأيها فى الموضوع . لكن الحكومة الاردنية تذرعت بهذا التبرير لا ايمانا منها بهذا الموقف ، بل عجزا عن مواجهة الشعب العربى فى فلسطين وشرقى الأردن بابداء رأيها الحقيقى فى المشروع .

واضربت عمان وتظاهرت فى اعقاب مشروع التقسيم ، وارسلت برقيات استنكارية عديدة ، واذاعت لجنة الدفاع عن فلسطين فى عمان بيانا قويا حملت فيه على الاستعمار واذنابه واسناليه ، واستنكرت التقسيم واوضحت أخطاره وذيلته بميثاق ينص على وجوب مكافحة الصهيونية ، واعتبار كل شخص او هيئة او دولة او حكومة تقبل التقسيم او تحبذه عدوة للامة العربية (٢٢٠) .

بل ان بعض الصحفيين الفلسطينيين اعلنوا انهم يفضلون حكومة يهودية عن تلك الحكومة الاردنية القائمة فى ذلك الوقت (٢٢١) . ولم يكن ذلك يعنى انه كان هناك ادنى استعداد لتقبل حكم يهودى ، وانما كان تعبيرا عن نظرة عرب فلسطين الى حكام الأردن ، وعدم وجود اى شعور بالثقة او الاطمئنان تجاههم .

ونوضح رسالة مرسلة من المندوب السامي الى الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات في ١٠ يوليو ١٩٣٧ تأييد عبد الله للتقسيم بل وتلهنه على سرمة تنفيذه ، فقد ذكر المندوب السامي انه عائد لتوه من عمان وان كبرك برايد مساعده في الأردن أخبره أن الأمير ظن أن التقسيم سينفذ في الشهر التالي ، وأنه أصيب بخيبة أمل عندما أخبره المندوب السامي حقيقة الموقف . ويؤكد المندوب السامي في رسالته ان عبد الله أخبره أن شرق الأردن كلها باستثناء قلة من ملاك الأرض مؤيدة للتقسيم (٢٢٢) . لكن الحقيقة أن الأمير لم يعبر في هذا القول عن مشاعر عرب الأردن ، فهذه رسالة من احدى الشخصيات الأردنية الوطنية الى المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر تعبر عن حقيقة الأوضاع في البلاد في أعقاب اذاعة مشروع التقسيم « حرية الكلام والحرية الشخصية مفقودتان . . . والاحتجاج على تقسيم فلسطين هنا ممنوع . . . انتصر حكمت سليمان لفلسطين ولكن شكره ممنوع أيضا ، وكل من حاول ذلك فأبواب منفي العقبة مفتوحة » .

ونظرا لتعذر عقد اجتماعات في الأردن لمناقشة المشروع ، انتهر بعض رجال الحزب الوطني الأردني فرصة وجود عميدهم الدكتور محمد صبحي أبو غنيم في دمشق ، فعقدوا اجتماعا ناقشوا فيه المشروع وقرروا بالإجماع رفض التقسيم رفضا باتا ، وأرسلوا برقية الى اللجنة العربية العليا يعاهدونها فيها على محاربة الخونة حتى الموت (٢٢٣) .

ونشطت حكومة شرق الأردن لمقاومة ارسال أي مساعدات لثوار فلسطين ، فقد هاجم الجنود والشرطة مقر فرع البنك العربي بعمان بحثا عن السلاح ، وأصدرت الحكومة بلاغا رسميا قالت فيه انها ضبطت في بيت مساعد مدير البنك كمية كبيرة من الأسلحة (٢٢٤) .

كان عبد الله انن الحاكم العربي الوحيد الذي ايد مشروع التقسيم ، فقد باركه في مجالسه الخاصة وأمام زواره من الفلسطينيين والأردنيين ، لكنه لم يجرؤ على اصدار تصريح بذلك مكتفيا برفض استنكار المشروع .

ونقم عرب فلسطين على عبد الله أكثر من أي وقت مضى ، ومنهم من مزق صوره التي رفعها أعوانه من رجالات حزب الدفاع ، واعتبر

الهتاف باسمه خيانة وطنية ، وأخذ الناس يهتفون بأسماء ملوك العرب ورؤسائهم الآخرين للتحدى ، وخشى الانجليز أن يؤدي تدهور مركز الأمير الى حرمانهم من مساعدته لهم عند الحاجة خاصة وأنهم قد سحبوا المشروع ، فأوعزوا اليه أن يستنكر المشروع مادام الأمر قد انتهى ، ففعل ذلك متأخرا جدا ، وقال انه لا يؤيد مشروع لجنة بيل ، لكنه لم يقل قط انه ضد مبدأ التقسيم .

وأما عن مشاركة الأردن في المؤتمرات العربية التي عقدت خلال عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، فكان معظم الحاضرين الأردنيين في مؤتمر بلودان (سبتمبر ١٩٣٧) من معارضي البيت الهاشمي ، وأما المؤتمر البرلاني في القاهرة (أكتوبر ١٩٣٨) فلم يشترك شرقي الأردن فيه ، مع أن وفودا غير عربية حضرته لظهار عطفها على قضية فلسطين من الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية . وأما المؤتمر النسائي بالقاهرة (أكتوبر ١٩٣٨) فقد امتنع الأردن عن حضوره (٢٢٥) .

وخلال المرحلة الثانية من الثورة أضربت مدن شرقي الأردن — خاصة عمان — وتظاهرت مرارا ، ووقعت اعتداءات عديدة على انابيب البترول الممتدة في أراضيها ، كما حدثت بعض أعمال الاعتداء على المخافر ودور الحكومة في منطقة جبل عجلون ، وأخذت بعض الفئات الوطنية تتهيأ للقيام بحركة ثورية ضد البريطانيين ومنشاتهم — ولن لم تصل الى نتيجة ايجابية — مما أزعج السلطة الأردنية أشد الازعاج (٢٢٦) .

واقبل الوطنيون الأردنيون على التطوع في صفوف المجاهدين الفلسطينيين ولم يستطع عبد الله منع التطوع جهرا ، فلجأ الى أسلوب آخر عن طريق فتح مجال التطوع في الجيش الأردني ، وأعلن أن على من يريد أن يحمل السلاح في سبيل عروبة فلسطين أن ينضم أولا الى جيش بلاده ، لكن الحقيقة أن ذلك الجيش — بقيادته البريطانية — لم يكن مهيا للحرب ضد البريطانيين والعشويين ، بل على العكس من ذلك ، فقد اعتمد عبد الله على هذا الجيش في مكافحة النشاط الوطني في شرقي الأردن ، ثم منع سفر الأردنيين الى فلسطين خلال الثورة خوفا من انضمامهم الى وحدات القتال ، أو تزويدهم بالثوار بالسلاح أو المال ، كما منع الأمير جمع الأهوال لنصرة الثائرين ، وزعم أنه يفعل ذلك لتنظيم

عملية جمع الأموال ، ومنع الاجتماعات السياسية ، وهدد رجال مؤتمر أم
العمد بالاعتقال اذا اجتمعوا ثانية ، وكان يستضيف السياسيين ورجال
الأعمال الفلسطينيين الذين كانوا يتعاملون مع الانتداب والوكالة اليهودية
وخافوا على حياتهم فهربوا ولجئوا الى حمى الأمير ، فجاد عليهم بأموال
الدولة حيناً من الزمن .

واضافة الى ذلك فقد منع عبد الله المجاهدين السوريين والعراقيين
من المرور في الأراضي الأردنية وهم في طريقهم الى مراكز القتال في
فلسطين ، وقد اعترف البريطانيون بجهوده في هذا المضمار ، فشكروه
بلسان معتمدتهم في عمان في تقرير رئسعه الى لجنة الانتداب الدائمة
عام ١٩٣٩ . وقد اعتمد عبد الله في تنفيذ هذا المنع على القوات
البريطانية التي كانت تقيم في شرق الأردن وعلى الجيش الأردني وبعض
قبائل البدو الموالية له ، وتعاون هؤلاء جميعهم في اغلاق الحدود
لهم قوافل المجاهدين ، ولم يتوانوا عن اطلاق الرصاص وقتل المجاهدين ،
وبنيت عشرات المخافر لتعقب المجاهدين ، واشتركت القوات البريطانية
والأردنية واليهود في حماية الصهيونيين الذين كانوا يترددون على الأردن .
كما أسهمت تلك القوات في نقل أسلحة من الجيش الأردني الى
المعسكرات اليهودية قرب الحدود في سيارات ضباط الجيش البريطاني
الخاصة .

لكن الشعب الأردني لم يستسلم ، بل ثار على عبد الله في أكثر
من مكان ، خاصة في جبال عجلون حيث هاجم الثائرون انابيب النفط
ودمروها ، ولغموا الطرقات التي استعملتها القوات لتعقب المجاهدين ،
فأرسل عبد الله جيشه في ربيع ١٩٣٩ لاختضاع المتمردين ، وأرسل مع
الجيش مسلحين من البدو ، وبنى مهندسو الجيش البريطاني مائة كيلومتر
من الطرقات ليسهل على القوات الأردنية مطاردة المتمردين ، لكن هؤلاء
المجاهدين لم يتركوا سلاحهم الا بعد توقف الثورة في منتصف ١٩٣٩ وبعد
نشوب معارك ضارية أشهرها في بيت عديس في الرابع والعشرين من
أبريل اتجه المجاهدون الأردنيون بعدها الى الحدود قرب نهر اليرموك ،
فلحق بهم البدو والجنود الأردنيون ، وأغلقوا الحدود بين سورية والأردن
وفلسطين ، وحاصروهم وأخذوا قسماً منهم ، وتمكنت تلك القوات في الوقت

نفسه من القبض على مجاهدين فلسطينيين لجئوا الى الأردن نجنباً للملاحقة
السلطات البريطانية لهم، فسلمتهم الى تلك السلطات التي أعدمّت بعضهم
بعد محاكمات صورية ، وكان بينهم المجاهد ذو الاسم الاسطوري يوسف
أبو درة .

ورافق ذلك حركة تأديب قام بها الوطنيون في الأردن ضد من خرج
على الميثاق ورفض مقاطعة اليهود وروج لهم تجارياً وسياسياً ، وكان
الأمير طلال ولي العهد آنذاك يقف الى جانب زعماء تلك الحركة ، فغضب
أبوه عليه وسجنه في بيته ، واشترك مع الوطنيين عدد من ضباط
الجيش وقوة الحدود ، وبينهم من خالف أوامر عبد الله ورفض ملاحقة
المجاهدين ، ومنهم من أرسل الأسلحة الى ثوار فلسطين ، لكن عبدالله
أقصى تلك العناصر من الجيش ، ونفى من الأردن خلال الثورة سبعة
ضباط كبار .

وعندما ذهبت اللجنة الفنية الى فلسطين ، كان عبد الله يتصل
بأعضائها، ويتفق وإياهم على التقسيم من جديد، ويدعو لادخال الصهيونيين
إمارته ، بل انه كان يتصل بالصهيونيين اتصالاً مباشراً ، ويدعوهم
لإستئناف علاقاته القديمة معهم ، ويعرض عليهم استقلالاً ذاتياً في
ظلّ عرشه (٢٢٧) .

ونلمح هذه العلاقة مع الصهيونيين في تصريح لعوني عبد الهادي في
ذلك الوقت حول اقتراح نسب الى الأمير « واذا صح مع ذلك صدوره
عن سموه ، فانه لا يعدو أن يكون اقتراحاً زينه له بعض المقربين منه
المتصلين باليهود اتصالاً وثيقاً » .

ونشرت بعض الصحف العربية واليهودية في ذلك الوقت اقتراحاً
نسب الى الأمير بشأن تأييده مشروع التقسيم مع ضم القسم العربي من
فلسطين مع شرق الأردن الى مصر ، ولم يكذ هذا الاقتراح ينشر حتى
بادر الأمير الى تكذيبه ثم نشر اقتراح آخر على لسان الأمير لكنه لم
يكذبه ، وكان أهم بنوده كما يلي :

١ — تؤلف مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرق الأردن تحت يد ملوكية
عربية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها .

٢ — يتمتع اليهود بالحكم الذاتى فى المناطق اليهودية التى تتعين خريطتها بواسطة لجنة تؤلف من بريطانيين وعرب ويهود .

٣ — يشارك اليهود فى برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم ، ويؤخذ فى وزراء الدولة المتحدة وزراء منهم .

٤ — تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة الى تلك الاراضى التى تتمتع بالحكم الذاتى .

ونشرت الصحيفة العربية فى نفس العدد خبرا مفاده ان بعض اهالى فلسطين ممن لا ينتمون الى احزاب اتسموا بوجهة هذا الاقتراح وأخذوا يفاوضون آخرين من اخوانهم لتأييده (٢٢٨) .

وارسلت لجنة الدفاع عن فلسطين فى دمشق الى الأمير عبد الله احتجاج فيه على تقديم هذا المشروع ، فرد الأمير ببرقية يوضح فيها وجهة نظره (٢٢٩) .

وقد علقت جريدة هآرتس اليهودية على مشروع الأمير بقولها « أما اليهود فيعارضون هذا المشروع أيضا لأنه يقوم على أساس ابقائهم أقلية دائمة فى البلاد . ان مشروع سمو الأمير هو فى نظرنا تقسيم فعلى للبلاد يحوى جميع نواقص التقسيم الرسمى دون مزاياه . ولذلك ليس فى امكان اليهود تأييده ، غير ان اليهود يقدرون لسمو الأمير رغبته فى ايجاد مخرج ما من المأزق الحالى حق قدرها ، آسفين لعدم استطاعتهم اتخاذ مشروعه أساسا للاخذ والرد بين الامتين » . لكن « حقيقة الأمر » المجلة اليهودية التى تصدر فى فلسطين بالعربية علقت على المشروع بطريقة تحمل فى ثناياها تأييدا وقرويجا له (٢٣٠)

ويعتقد ان الهدف من طرح موقفين مختلفين تسببا لصحيفتين يهوديتين هو زيادة التناقض الموجود بين عرب فلسطين والأمير ، والايحاء لعرب فلسطين بأن المشروع فى صالحهم ، وطرح أكثر من موقف يهودى — وهو مازال مستمرا حتى يومنا هذا — مما يسبب بلبلة عند العرب ، وعدم قدرة على تحديد الموقف اليهودى تماما ، والاحتفاظ لليهود فى نفس الوقت بحق رفض أى مشروع لا يتفق ومصلحتهم .

ويلاحظ من قراءة المذكرة التي قدمها الأمير الى اللجنة الفنية أنه لم يكن حريصا حتى على التظاهر بمراعاة مشاعر العرب في فلسطين أو شرقى الأردن ، بل انه يسمح لنفسه بتعميم الولاء للإمبراطورية البريطانية على العرب جميعهم ثم يقول فى فقرة من المذكرة « ... وإذا ذكر العرب المصلحة الإمبراطورية فانما يعنون فى ذلك أنفسهم فى الوقت عينه لارتباطهم بها بعلائق متينة وانهم معها فى هذا العالم الزاخر بالقلق والاضطرابات وعلى صلة الموت والحياة » (٢٣١) .

وعلى العكس من ذلك تماما كان موقف عرب شرقى الأردن من اللجنة الفنية ، فقد أضربوا عند زيارتها لمدينة الأردن ، وأبرقوا الى اللجنة استنكارا للسياسة التي أرسلت من أجلها ، بل ان أهل الأردن استأعوا من اغفال الصحف الاشارة الى موقفهم من اللجنة ، وما قاموا به من اضراب واستنكار للسياسة الصهيونية والتقسيم (٢٣٢) .

وامتدت حالة التوتر من فلسطين الى شرقى الأردن فى شهر يوليو ١٩٣٨ بعد تفجير اليهود للقنابل فى أسواق بعض مدن فلسطين ، فأعلن أهل الأردن الاضراب احتجاجا على تلك الحوادث وعلى السياسة البريطانية فى فلسطين ، وقامت مظاهرات أمام قصرى الأمير والمندوب السامى البريطانى وطالب المتظاهرون الأمير بعمل حاسم من أجل انتقاذ فلسطين (٢٣٣) . وأرسل الأمير برقية احتجاج الى المندوب السامى على تلك الحوادث ، فكتبت احدى المجلات اليهودية تعاتبه بما يشبه المدح (٢٣٤) .

لكن صفو العلاقة بين عبد الله والصهيونيين تعكر بعد أواسط ١٩٣٩ حينما أيد مشروع الكتاب الأبيض الذى عارضوه ، وقد تبنى عبد الله الكتاب قبل أن يسمع رأى عرب فلسطين ، وكان لموقف عبد الله صدى سريع فى أواسط حزب الدفاع فى فلسطين ، اذ أصدر بعضهم بيانا بمهاجمة الحركة الوطنية فى فلسطين لأنها لاترضى بالاستقلال التام بديلا (٢٣٥) .

ولم تتوقف مشروعات الأمير عبد الله ومحاولاته من أجل توسيع رقعة مملكته ، فقد حدث أن اتصل بنورى السعيد الذى كان فى لبنان واستحثه على التوجه الى عمان ، وأكد له أن لديه شيئا ايجابيا ،

واتصل نوري السعيد بالمعتمد البريطاني فتلقى جواباً مشجعاً ، فسافر إلى عمان لكنه لم يجد شيئاً وانما عرض عليه الأمير أن يتولى رئاسة وزارته ليتعاون معه في إيجاد الحل المناسب ، لكن نوري السعيد اعتذر عن ذلك ، وتوقفت الاتصالات في النهاية عندما دعت الحكومة البريطانية إلى وجوب انتظار نتائج دراسات اللجنة الفنية وتوصياتها (٢٣٦) .

وخلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٨ كانت لجان جمع التبرعات لنكوبي فلسطين بالأردن لا تزال قائمة بعملها وتلقى تأييداً كبيراً من الشعب الأردني حتى أن موظفي الحكومة الأردنية دفعوا نسبة من مرتباتهم ، وجمعت عشائر وقرى وضواحي العاصمة كميات من الحبوب لأهل فلسطين ، وشاركت لجنة السيدات بعمان في عملية جمع التبرعات (٢٣٧) .

ونقرأ بين حين وآخر بالصحف العربية بيانات عن نعي شهداء أردنيين ضمن مقاتلي عرب فلسطين ، ففي أواخر أغسطس ١٩٣٨ ينعي المكتب العربي القومي بدمشق إلى الأمة العربية شابين أردنيين ألفاً مفرزة من شباب الأردن ، والتحقا بالثورة الفلسطينية ، وكان لهما شرف الاستشهاد (٢٣٨) .

وعندما صدر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ امتنعت الحكومات العربية عن قبوله باستثناء حكومة شرق الأردن ، فقد صرح وزير خارجيتها أن هذا الكتاب الأبيض يوافق مصالح العرب وأن من الواجب قبوله (٢٣٩) .

وخلال الحرب العالمية الثانية كان اندماج الأمير عبد الله في السياسة البريطانية أكثر منه قبلها ، وكانت تصريحاته بإخلاصه لبريطانيا وتضامنه معها تتوالى ، وكانت رغبته الملحة في ضم فلسطين إلى مملكته تزداد قوة والحاحاً (٢٤٠) .

المملكة العربية السعودية

لقد تبين من مراجعة بعض المجلات التي كانت تصدر في المملكة العربية السعودية خلال ثورة ١٩٣٦ أن أخبار فلسطين لم تكن تأخذ اهتماماً يذكر قبيل بداية الثورة . وحتى بعد أن بدأت الثورة لم تكن هناك متابعة حقيقية أو منتظمة لأحداثها ، وكانت أول أخبار تنشر في هذا

الشأن في أوائل يونية ١٩٣٦ خاصة بتشكيل لجان « لمساعدة المنكوبين بتلك الحوادث » وتوجيه نداء الى الأمة لم يد العون لهم ونشر أسماء المتبرعين وقيمة تبرعاتهم (٢٤١) .

وقد لجأ زعماء فلسطين الى ابن سعود طالبين تدخله لرفع الظلم عنهم ، فرأى أن يسبر غور الانجليز في أمر قيامه بالوساطة ، وقد أجابته الحكومة البريطانية في ٣ يوليو ١٩٣٦ بأنها توافق على توسط ملوك العرب وأن يقوم جلالته بالاتصال بالعراق واليمن والأردن لنصح أهل البلاد بالاخلاد للسكينة . واتفق الحكام المذكورون على أن أفضل وسيلة لادخال الطمأنينة على قلب الشعب العربى في فلسطين أن تقف الهجرة اليهودية وأن يصدر عفو عام عن المعتقلين ، وقررت الحكومة البريطانية بعد اتصالات عديدة اجراء تخفيض نسبي في أعداد المهاجرين (٢٤٢) . لكنها لم تقيد نفسها بأى وعود ، ولم تبد أى استعداد للتفاهم قبل أن تهدأ الثورة ويتاح للجنة الملكية فرصة لاجراء تحقيقها .

وعلى عكس تلك الوساطة التى قام بها الأمير عبد الله وحكومة العراق بتوجيه من بريطانيا فان وساطة ابن سعود كانت بمبادرة شخصية منه في بداية الأمر ، وتعثرت الوساطة بعد ذلك بعض الوقت ، ثم تجددت أخيرا بنساء على طلب القيادة الوطنية في فلسطين ، وانتهت بوقف الاضراب والثورة .

ويتابع الملك عبد العزيز جهوده مع بريطانيا من أجل قضية فلسطين . ففي ١٦ ديسمبر ١٩٣٦ استقهم الوزير السعودى في لندن من أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية عما اذا كانت أية رسالة من ابن سعود الى الحكومة البريطانية حول تقرير اللجنة الملكية لفلسطين قد يساء فهمها أو لا تقبل قبولا حسنا من الحكومة البريطانية ، فأجابه المسئول بأنه يأمل الا يكون الملك عازما على أن يرسل شيئا في ذلك الوقت حول تقرير لن يصل الى لندن قبل عدة أسابيع وسيكون من غير المناسب أن يستبق ابن سعود النتائج ، ولكن اذا رغب الملك فيما بعد في التعبير عن أية افكار فسيكون البريطانيون بطبيعة الحال —

بسبب موقفه الودى الدائم — مسرورين لسماع أى شىء يكون راغباً
فى قوله (٢٤٢) .

وكان لعبد العزيز آل سعود دور فى اقناع عرب فلسطين بالعدول
عن مقاطعتهم للجنة الملكية ، فقد ارسل الى أمين الحسينى يدعوهُ الى
عدم مقاطعة اللجنة (٢٤٤) فاستجابت اللجنة العربية العليا للنداء وقررت
اداء شهادتها أمام اللجنة الملكية .

ويكلف عبد العزيز آل سعود وزيره المفوض فى لندن بأن يبلغ وزارة
الخارجية البريطانية أن الملك يشعر أن هذا التغير فى الموقف العربى
سوف يوصل الى حل للقضية متمم بروح العدل والانصاف ، ولكى
تشعر الحكومة البريطانية بأنه صديق مخلص لبريطانيا وأنه يتوقع
منها اهتماماً بوساطته فقد رفض الموافقة على عقد مؤتمر اسلامى فى
مكة فى موسم الحج فى ذلك العام بحجة عدم الرغبة فى أن تكون مكة
مركزاً للدعاية السياسية ، لكن السبب الحقيقى لهذا الرضى — كما
أخطر الوزير السعودى المفوض وزارة الخارجية البريطانية — هو رغبته
فى أن يظهر كل اعتبار للحكومة البريطانية وأن يحافظ على العلاقات
الودية معها (٢٤٥) .

ونرد وزارة الخارجية البريطانية على الوزير المفوض السعودى
طالبة منه ابلاغ الملك أن تدخله لاقناع اللجنة العربية بالرجوع عن
قرار المقاطعة سوف يسهم بشكل واضح وعادل فى المسائل المختلف
عليها (٢٤٦) .

لكن المسئولين البريطانيين لم يكونوا صادقين فى هذا القول ،
بل انه يتضح من وثائق عديدة أن البريطانيين لم يكونوا حريصين حقيقة
على تحقيق أى مطلب لعرب فلسطين تأكيداً لوعدهم للملك وحرصاً على
استمرار معاونته لهم ، بل كانت تعليقاتهم على هذا الموقف تدور حول
اهمية الدور الذى قام به الملك سواء فى إيقاف الاضراب أو فى عدول
اللجنة العربية العليا عن مقاطعة اللجنة الملكية وضرورة التعبير له عن
تقديرها الكبير لموقفه ، وفى حسن الاستفادة من هذا الموقف المعتدل
فى المستقبل لمنع أية اضطرابات جديدة (٢٤٧) .

ولا يكتفى الملك عبد العزيز آل سعود بإبلاغ بريطانيا بالأمل في أن يسهم موقفه في علاج المشكلة ، بل يأخذ موقفا أكثر ايجابية فيقدم باقتراحات لحل هذه المشكلة ، فقد مر الوزير المفوض السعودي بلندن على وزارة الخارجية في ٢ فبراير ١٩٣٧ وأخطرها أن الملك قد أعد مقترحات خاصة بالقضية الفلسطينية ، وأنه صاغها بنفسه دون أية مساعدة أو نصيحة سواء من ممثلي عرب فلسطين أو من أي إنسان آخر (٢٤٨) .

ويفهم من الرسالة المؤرخة ٦ فبراير ١٩٣٧ والتي أرسلها الملك في هذا الشأن ثلاث نقاط هامة :

الأولى : أن الملك عبد العزيز آل سعود هو الذي توسط في هذه القضية نتيجة لدوافعه الذاتية وحرصا منه على صداقة بريطانيا وليس نتيجة لاتصالات أو ضغوط بريطانية .

والثانية : أن أحد العوامل التي دفعت الى الاهتمام بقضية فلسطين هو خشيته من احتلال اليهود للمدينة وخير في المستقبل .

والثالثة : أنه كان هناك ضغوط من الشعب العربي بالمملكة على المسؤولين السعوديين للاهتمام بقضية فلسطين حتى أن الملك يقول في رسالته « ولقد عانينا الشيء الكثير من الضغط على رعايانا كي لا يظهر أي أمر يزيد تعقيد المشكلة ، وكثير مما علمناه لم نخبر به الحكومة البريطانية » .

أما عن اقتراحات الملك وتوصياته ففيما يلي خلاصة لها :

أولا : « اعلان عفو عام عن سائر الجرائم التي ارتكبت أثناء الاضراب والاضطرابات واطلاق سراح المسجونين ... لأن ذلك يساعد على جو جديد من الثقة والطمأنينة ويساعد على حل جميع المشاكل » .

ثانيا : « إيقاف هجرة اليهود ، لأن كل سماح بهجرة جديدة سيجدد المخاوف ويقضى على الطمأنينة ... »

ثالثا : « أن تسن الحكومة نظاما لحماية الملكية الصغيرة كما حدث في مصر ، حتى تصان أملاك الضعفاء الجاهلاء من الضياع » .

رابعاً : أن تحل مشكلة شكل الحكومة بالتفاهم مع أهل فلسطين (٢٤٩) .

وقد حرص الملك عبد العزيز على متابعة موقف الحكومة البريطانية من هذه الاقتراحات . فقد مر الوزير السعودي المفوض على وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ فبراير ١٩٣٧ طالبا اعطائه رسالة تمهيدية عن تسلم الوزارة للمذكرة وأن الوزارة تعطيها اهتماما خاصا . فتتترح وزارة الخارجية عليه أن يبلغ الملك أن حكومة جلالته تنظر بكل عطف الى تلك التوصيات ، لكنها لن تستطيع أن تعطي ردا محددا حولها قبل وصول تقرير اللجنة الملكية (٢٥٠) وكان كل ماتم بشأن اقتراحات الملك هو ابلاغها الى سكرتير اللجنة الملكية (٢٥١) .

ويبدو أن الملك عبد العزيز أدرك أن وزارة الخارجية لم تعط اقتراحاته اهتماما حقيقيا ، فانتهاز فرصة وجود أحد كبار المسئولين في وزارة الخارجية البريطانية (المستر رندل) بالسعودية في أواخر مارس ١٩٣٧ كى يقدم له تحذيرا هادئا - على حد تعبير الوزير المفوض البريطاني في السعودية - بشأن فلسطين .

فقد ذكر الملك أن العرب منزعجون حقيقة من السياسة الصهيونية، وأن بريطانيا تستطيع سحق معارضة العرب لكنه يخشى المضاعفات الخطيرة لذلك في أقطار اسلامية مثل مصر والعراق والهند ، وأن السياسة الصهيونية متعارضة مع المصالح البريطانية ، وأنه كمسلم وعربي فان عواطفه تتجه طبيعيا نحو فلسطين ، وأنه استطاع حتى الآن أن يتحكم في مشاعره لتكون متمشية مع المصالح السياسية ، لكنه يجب على حكومة جلالته أن تذكر أنه وقف وحده ، وأنه مالم يمكن ايجاد بعض الوسائل لارضاء عرب فلسطين فلن يستطيع أن يفعل أكثر من هذا من أجل بريطانيا (٢٥٢) .

وقد تابع الملك ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية بأية آراء أو اقتراحات متعلقة بقضية فلسطين . ففي ٢٥ مارس ١٩٣٧ طلب الملك من الوزير البريطاني المفوض في جدة أن يبلغ الحكومة البريطانية تقديره البالغ لتفويض المنسذوب السامى في فلسطين في استبدال أحكام الاعدام التى صدرت على بعض العرب بأحكام أخف منها (٢٥٣) . وفي ٢٨ مارس ١٩٣٧ يرسل الملك اضافة الى مقترحاته السابقة افكارا خلاصتها أن وعد

بالفور يقضى بمنح اليهود وطنيا قوميا في فلسطين وليس بمنح فلسطين كلها لهم كوطن قومي ، كما أن هذا الوعد نعهد بعدم الاضرار بالعرب الأصليين ، كما أن اليهود الذين هاجروا الى فلسطين حتى الآن يمكن اعتبارهم تحقيقا للوعد ، وأنه اذا عقدت حكومة وطنية معاهدة يمكن أن تتضمن حماية الأقليات بشرط ألا يسمح لليهود آخرين بالهجرة اليها ، وألا يسمح بانتقال الأرض العربية الى أيدي اليهود . وأن ابن سعود مستعد دائما للمساعدة في اقناع عرب فلسطين بأن يكونوا راضين عن أي شيء لا يهدد بانقراضهم في النهاية أو بايجاد أغلبية يهودية في فلسطين تعرض للخطر مصالح العرب والمسلمين وبريطانيا ، وأنه يأمل أن يجد هذا الموضوع مايسنحه من الاهتمام وان يعامل عرب فلسطين بعدالة ورحمة (٢٥٤) . وتبرق وزارة الخارجية البريطانية الى وزيرها المفوض في السعودية طالبة منه أن يخبر الملك — بأفضل طريقة ممكنة — أن حكومة جلالته قد تلقت اقتراحه الإضافي ، وسوف تعطيه نفس العناية والاعتبار الملائم مثلما حدث لاقتراحاته السابقة (٢٥٥) .

ويبدو أن الملك عبد العزيز لم يكن راضيا عن تلك الردود الرسمية، فبدأ يعبر عن أفكاره لشخصيات بريطانية أخرى ، فقد ورد في برقية مرسلة من الوزير البريطاني المفوض في السعودية الى وزارة الخارجية البريطانية أن الملك قد صرح لفيلبي بأن وجود اليهود في فلسطين ليس في مصلحة بريطانيا ، وأنه في وقت الحرب فسوف تحتاج بريطانيا الى قوات كبيرة جدا في فلسطين كي تعالج ثورة العرب المحتملة ، وأنه اذا سارت الأمور على ما هي عليه فان حدوث مذبحة لليهود على يد العرب هو أمر لا يمكن تجنبه ، وأن السياسة الصهيونية هي سياسة خاطئة (٢٥٦) ويذكر الوزير المفوض في برقية تالية مؤرخة في ٢ أبريل ١٩٣٧ أن تلك التصريحات تمثل آراء ابن سعود ، وأنه لم يعبر عنها علانية حتى الآن ، ولكن يحتمل أن يأتي الوقت الذي يشعر فيه أنه يتحتم عليه أن يعلنها صراحة (٢٥٧) .

وبعد عودة المستر رندل الى لندن قدم مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية بشأن محادثاته مع الملك عبد العزيز يومي ١٢ ، ١٨ مارس اوضح فيها أن الملك يعتبر المسألة الفلسطينية أعظم العوامل أهمية في

علاقاته السياسيه مع بريطانيا ، وأنه ذواق فى صدق الى التعاون مع البريطانيين وأنه يعتبر أنه يتحمل مسئولية خاصة تجاه العالمين العربى والاسلامى وان هذه المسئولية تتطلب منه أن يدافع عن عرب فلسطين حتى لا يصبحوا فى نهاية الأمر أقلية ضعيفة فى دولة يهودية مهيمنة ، وأنه اذا توصل الى نتيجة أن حكومة جلالته تنوى أن تتبنى فى فلسطين سياسة توصل الى هذه النتيجة ، فسيكون من المستحيل بالنسبة له — مهما أوتى من عزم وتصميم — أن يظل على علاقات ودية مع بريطانيا ، ولن يكون لديه خيار سوى تأييد عرب فلسطين فى الثورة الجديدة التى ستتفجر لا محالة وسيضطر الى تغيير سياسته الكاملة نحو بريطانيا ، ويحتمل أن يصبح — والى حد بعيد — عدوا خطيرا لها « أن نفوذه وهيبته فى العالم العربى والاسلامى عظيمة للغاية ، وانى مقتنع أن كل هذا النفوذ والهيبة سوف تستخدمان بشكل حتمى ضدنا اذا اعتبر ابن سعود سياستنا بشأن فلسطين ظالمة لقضية العرب . انه يفهم بوضوح أن حكومة جلالته قد أعطت اليهود تعهدات معينة وهو لا يتوقع منها أن تتراجع عن سياسة وطن قومى يهودى فى فلسطين ، لكنه يتوقع منها أن توقف مؤقتا أو تبطئ من الهجرة اليهودية ، وان تقيم نظاما جديدا — يتيح للعرب ألا يصبحوا أقلية ضعيفة ، فاذا لم تستطع حكومة جلالته أن تعطيه اقتناعا معقولا حول تلك النقاط فان أية محاولات للحفاظ على صداقته يكون محكوما عليها بالافراق ، وسيكون علينا فى هذه الحالة أن نواجه تحول العربية السعودية والدول التى تعمل بتوجيهها الى أقطار معادية لنا ، بل يحتمل أن يتحول الملك الى الايطاليين من أجل المساعدة أو الارشاد » (٢٥٨) .

وكان من نتائج هذه الانطباعات التى أشار اليها أكثر من مسئول بريطانى عن امكانية حدوث تغيير فى موقف الملك تجاه بريطانيا ، أن حاولت وزارة الخارجية البريطانية أن توحى للملك باستجابتها لنصائحه، وبإعطاء قدر من الاهتمام الى توصياته ، وفى برقية مرسله من وزارة الخارجية البريطانية الى الوزير البريطانى المفوض فى جدة ٢٩ يونيه ١٩٣٧ توجهه الوزارة الى محاولة الاستفادة الى أبعد حد ممكن بما جاء فى تقرير اللجنة الملكية من نقاط التناء مع اقتراحات الملك خاصة بالنسبة

لبيع الأراضي لليهود وتقييد الهجره اليهودية وأن يقوم بابلاد ذلك للملك (٢٥٩) .

وبعد اقتراح مشروع التقسيم فى أوائل يوليو ١٩٣٧ قامت فى مدن الدلائف ومكة والمدينة وجدة وينبع مظاهرات واضرابات ، وأرسلت برقيات الاستنكار والاحتجاج نم سرى ذلك الى المدن النجدية أيضا ، وكان لسماء نجد موقف حماسى حيث كتبوا رسالة الى الملك كانت بمثابة فتوى دينية، فقد ورد فيها أن جعل ولاية لليهود فى بلاد الاسلام أمر باطل ومحرم، وطلبوا من الملك أن يقوم بصدد هذا الخطر (٢٦٠) كما أعلنوا هم وعلماء الحجاز أنهم سينادون بالجهاد المقدس اذا طبقت سياسة التقسيم (٢٦١) .

وأرسل الملك عبد العزيز رسالة الى اللجنة العربية العليا جاء فيها « أن قضية عرب فلسطين كانت ولا تزال موضع تأثرنا واهتمامنا الشديد . تعلمون أننا ما ادخرنا ولن ندخر وسعا فى سبيل حلها بطريقة العدل والانساف » (٢٦٢) . واستقبل عرب فلسطين هذه الرسالة بفتور وحيرة لأنهم كانوا ينتظرون أن تكون رسالة الملك أكثر قوة وحيوية (٢٦٣) ، لكن الحقيقة أن الملك عبد العزيز كان حريصا كل الحرص على صداقة بريطانيا وتجنب اغضابها ، لكنه فى نفس الوقت كان يبذل جهودا حثيثة وصامته من أجل محاولة ايجاد حل مناسب لهذه القضية وهو ما أكدته الوثائق المختلفة التى اشترت اليها .

وكان فى يتوقع أن يوافق الملك عبد العزيز على مشروع التقسيم، فقد أعلن فى أحد الاجتماعات التى عقدت فى لندن فى تلك الفترة وحضرها بعد أعضاء البرلمان البريطانى أن العرب سيقبلون التقسيم، وتصور الحاضرون أن لدى فيلى أخبارا من الملك تفيد هذا المعنى، لكن الشيخ حافظ وهبة أخبرهم أن فيلى مخطيء فميا زعمه وأن ابن سعود كان أول من أبدى رأيه فى الاعتراض على التقسيم .

وحاول فيلى أن يجمع بين بن جوريون وبين الأمير سعود عندما سافر الأخير الى لندن فى تلك الفترة ، كما حاول بن جوريون قبل ذلك زيارة الملك عبد العزيز ، لكن لم تتم أى من تلك المقابلات (٢٦٤) .

وقد أحدثت آراء فيلى ومقالاته بشأن موقف السعودية من مشروع التقسيم انرا سيئا فى البلاد العربية ، ووجهت تساؤلات الى الحكومة

السعودية حول الموضوع ، فأصدرت المفوضية السعودية فى لندن بيانا أعلنت فيه عدم وجود علاقة سياسية بين فيلبى والملك عبد العزيز وحكومته ، وان علاقته ببلاد العرب علاقة تجارية ، وأن آراءه بشأن قضية فلسطين لاتعبر الا عن وجهة نظره (٢٦٥) .

وقد سئل الأمير سعود وهو فى لندن عن رأيه فى الموقف ، فأجاب أحد رجال حاشيته أن الأمير لا يرى من المجاملة أن يقول شيئا فى سياسة حكومة هو. فى ضيافتها ، لكن الأمير مالبث أن صرح فى باريس ثم فى القاهرة عن استنكاره (٢٦٦) .

وقد ورد فى رسالة شخصية مرسلة من عجاج نويهض الى عسوى عبد الهادى فى نهاية شهر أغسطس ١٩٣٧ أن الأخبار تدل على أن ابن سعود « لا يدخر أقل وسع فى سبيل درء التقسيم » وليس ذلك كله حبا لسواد عيون من فى فلسطين ، بل يمثل شبح ملكة الأمير عبد الله له شيئا مخزعا مربعا للغاية » (٢٦٧) وقد أثنار طه الهاشمى الى شىء من هذا المعنى فى مذكراته « حيث أوضح أن الملك عبد العزيز أراد استغلال ثورة فلسطين للقضاء على الأمير عبد الله (٢٦٨) .

وسواء كانت هناك اعتبارات معينة جعلت ابن سعود يعارض مشروع التقسيم ، أم أنه كان يعارض المشروع لضراره بالمصلحة العربية ، فقد أبدى ابن سعود خلال ثورة ٣٦/١٩٣٩ اهتماما كبيرا بقضية فلسطين وقام باتصالات عديدة بشأنها مع الحكومة البريطانية ومع حكومات أخرى ، واستنكر سياسة التقسيم والتهويد ، وطالب باقرار حقوق الشعب العربى فى فلسطين (٢٦٩) .

وكان من مظاهر هذا الاهتمام ماجرى فى بغداد فى ٥ نوفمبر ١٩٣٧ عندما أوضح الشيخ يوسف ياسين للمبعوث الألمانى جروبا أن الملك عبد العزيز يترقع من المانيا أن تقوم بخطوات للحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين (٢٧٠) .

ويلاحظ خلال النصف الثانى من عام ١٩٣٧ أن المكتب الرئيسى للدفاع عن فلسطين بمكة كان يتصل باللجان الماثلة فى مصر وسوريا والعراق لتنسيق التعاون بينها ، كما كان يرسل احتجاجاته الى الصحف

العربية والى وزارة الخارجية البريطانية وعصبة الأمم (٢٧١) . كما يتبين، من مراجعة أعداد الصحف الحجازية خلال المرحلة الثانية من الثورة تضاعف قيمة التبرعات عما كان يجمع خلال المرحلة الأولى (٢٧٢) .

أما عن موقف ابن سعود خلال تلك المرحلة فقد قيل أنه صرح لبعض الفلسطينيين أن استمرار الثورة في فلسطين جعل من المستحيل عليه أن يجري مباحثات مع بريطانيا ، وأن مفتى فلسطين رفض إصدار نداء لاييقاف الثورة ، وأن استمرار هذا الوضع سيجعل من الصعب التدخل في هذا الموضوع (٢٧٣) .

ويطلب بن جوريون من الشيخ حافظ وهبة في أواخر عام ١٩٣٨ مقابلة الملك عبد العزيز آل سعود ، فيعتذر الشيخ حافظ عن اتمام المقابلة اعتمادا على سبق رفض الملك عقد لقاء كان قلبى يحاول اتمامه بين الأمير فيصل ولى العهد وبين بن جوريون عام ١٩٣٧ ، وقد أقر الملك الشيخ حافظ بعد ذلك على هذا التصرف .

أما بالنسبة للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ فقد كان من رأى الملك قبوله لأنه رأى فيه مزايا لا بأس بها وأنه من الخطأ رفض كل شيء يقدم الى عرب فلسطين ، لكن الملك لم يعلن قبوله أو رفضه للكتاب بل ترك الباب مفتوحا ، وحاول ادخال تعديلات عليه ، لكن الحكومة البريطانية لم تقبل ذلك (٢٧٤) .

مصادر الفصل السابع

- (١) الحكومة البريطانية : تاريخ فلسطين السياسى تحت الادارة البريطانية ص ٣٢ .
- (٢) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية : ص ١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢٤٦ ، ٢٨٦ .
- (3) F. O. 371/20018 : Periodical Appreciation Summary. No. 14/36.
- (٤) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ١٢٧ .
- F. O. 371/20018 & P. A. S. 11/36.
- (5) Hurewitz : The Struggle for Palestine. p. 71.
- (٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦٣ .
- (7) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
- (8) F. O. 371/20804.
- (٩) الرابطة العربية : السنة الثانية — الجزء ٨١ — ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ ص ١٢ ، الجزء ٦٨ — ٢٢ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢٢ .
- (١٠) نشرات المكتب العربى : النشرة الثانية ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (١١) محمد رفعت : قضية فلسطين ص ٨١ .
- (١٢) نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
- (١٣) لوكانز هيرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ٤٠ .
- (١٤) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨١ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .
- (١٥) ملف عونى عبد الهادى : رسالة من عجاج نويهض الى عونى عبد الهادى مؤرخة فى ١٩٣٧/٩/٢٣ .
- (١٦) اميل الغورى : المؤامرة الكبرى . اغتيال فلسطين ومحق العرب ص ٩ .
- (17) Report by His Majesty's Government ... for the year 1937. p. 18.
- (18) Report by His Majesty's Government ... for the year 1938. p. 25.

(19) F. O. 371/20806 - E. 6836.

- (٢٠) الصراط المستقيم : ٣ أيار ١٩٣٨ ص ٦ .
- (٢١) الصراط المستقيم : ٣٠ تموز ١٩٣٨ ص ٥ .
- (٢٢) الزمان : آب ١٩٣٨ ص ٤ .
- (٢٣) حافظ وهبة : خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١٥٤ .
- (٢٤) لو كاز هيرزويز : المرجع السابق ص ٥٦ ، ٥٧ .

(25) Marlowe : The Rebellion in Palestine. p. 169.

(26) F. O. 371/20821 : E. 7076.

- (٢٧) حافظ وهبة : المرجع السابق ص ١٥٧ .
- (28) Safran : The United States and Israel. p. 31.
- (٢٩) هيرزويز : المرجع السابق ص ٨٧ .
- (٣٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٧٨ .
- (٣١) الشباب : ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٣٢) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٣٣) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٤ .
- أحمد طربين : فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ص ١٩١ .
- (٣٤) صوت الحجاز : ٧ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٣٥) الشباب : ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٣٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٧٨ .
- (٣٧) صوت الحجاز : ١٤ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٣٨) الزمان : ٨ شباط ١٩٣٨ ص ٨ رد من نبينه العظيمة على النيوزكرونكل .

- (٣٩) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٤٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
- (٤١) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (٤٢) صوت الحجاز : ١٤ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٤٣) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٤٤) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة . مقررات مؤتمر بلودان .
- (٤٥) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٤٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨٠ .
- (٤٧) عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٣٥ .
- (٤٨) الشباب : ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٤٩) محمد عزة دروزة : فلسطين وجهاد الفلسطينيين ص ٤٦ .
- (٥٠) عبد الرازق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية . الجزء الخامس ص ١٥ .

- (٥١) الزمان : ٩ شباط ١٩٣٨ ص ١ مقال معمر الشايندر .
(٥٢) الزمان : ١٠ شباط ١٩٣٨ ص ١ ، ٢ .
(٥٣) الزمان : ١٦ شباط ١٩٣٨ ص ٤ .
(٥٤) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
الزمان ، ٦ آب ١٩٣٨ ص ٨ .
(٥٥) الزمان : ٤ ايلول ١٩٣٨ ص ٥ بقلم كاتب قومي معروف .
(٥٦) محمد على علوبة : فلسطين وجاراتها . أسباب ونتائج
ص ٧ ، ٨ .
(٥٧) الصراط المستقيم : ١ آب ١٩٣٨ ص ٨ من بيان لمحمد
على علوبة .
(٥٨) الزمان : ٢١ آب ١٩٣٨ ص ٥ .
(٥٩) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٢٦ .
(٦٠) أحمد طربين : المرجع السابق ص ٢١٨ ،
عبد الرازق الحسنى : المرجع السابق ص ١٦ .
(٦١) محمد على علوبة : المرجع السابق ص ٨ ، ٩ ، ١١٥ ، ١١٨
(٦٢) المؤتمر النسائي الشرقي ١٩٣٨ : المرأة العربية وقضية
فلسطين ص ١١ — ١٣ .
(٦٣) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء
الثالث ص ٢١٥ ، ٢١٦ .
(٦٤) ممدوح الروسان : العراق والسياسة العربية ١٩٢١ — ١٩٤١
ص ٤١٣ ، ٤١٥ .
(65) F. O. 371/20018 : Periodical Appreciation Summary.
No. 5/36.
(٦٦) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية.
الكتاب الثاني ص ٦٥ ، ٦٦ .
(٦٧) صبحي ياسين : الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦
— ١٩٣٩ ص ٢٢٣ .
(٦٨) الرابطة العربية : ٢٢ يوليو ١٩٣٦ ص ١٥ رسالة من المجاهد
سليم عبد الرحمن .
(69) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 12/36.
(70) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 13/36.
(٧١) الرابطة العربية : ١٤ أكتوبر ١٩٣٦ ص ٢٩ .

- (٧٢) الرابطة العربية : ٢١ أكتوبر ١٩٣٦ ص ١٨ .
(٧٣) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ١٣١ .

- (٧٤) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية . ص ١٨ .
(75) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
(٧٦) صلاح الدين الصباغ: فرسان العرب في العراق ص ٥٩ ، ١١٩
(٧٧) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٣٧٠ — ٣٧٢ .
(٧٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٤٠ .
(٧٩) فلسطين في مذكرات الثاقبي ٣٦ — ١٩٤٨ الجزء الثاني ص ٦٥ ، ٧٣ .

- (80) F. O. 371/20804.
(٨١) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٣٧٥ — ٣٧٧ .
(82) F. O. 371/20804.
(83) F. O. 371/20804.
(84) F. O. 371/20804 : E. 1146.
(85) F. O. 371/20804.
(86) F. O. 371/20805. E 17 Mar 1937.
(87) F. O. 371/20804.
(88) F. O. 371/20804 : E. 1146.
(89) F. O. 371/20805.
(90) F. O. 371/20804 : E. 921.

- (٩١) نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢١٤
(٩٢) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦ .
(٩٣) الشباب : ١٤ يوليو ١٩٣٧ ص ٣ .
(٧٤) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٣٧٨ — ٣٨٠ .
(95) F. O. 371/20804 : E. 4566.
(٩٦) ممدوح الروسان : المرجع السابق .
(٩٧) لوكان هيرزويش : ألمانيا النازية والمشرق العربي ص ٥٢ ، ٥٣
(٩٨) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٣٧٨ — ٣٨١ .
(٩٩) لوكان هيرزويش : المرجع السابق ص ٥٤ .
(١٠٠) اميل الغوري : المرجع السابق ص ٨٨ .
(١٠١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦٠ .
(١٠٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٠٤ .

- (١٠٣) الشباب ١٤ يوليو ١٩٣٧ ص ٢ ،
 ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ص ٤ .
- (١٠٤) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦٨ ، ١٨١ ،
 (105) F. O. 371/20810 : E. 4414, 4415.
 (106) F. O. 371/20820 : E. 6836.
- (١٠٧) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢١٦ .
- (١٠٨) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٤٠١ .
- (١٠٩) ممدوح الروسان : المرجع السابق ،
 الزمان : ٢٧ تموز ١٩٣٨ ص ٥ ، ٢ أيلول ١٩٣٨ ص ٤ ،
 ٦ أيلول ١٩٣٨ ص ٥ ، ١٠ أيلول ١٩٣٨ ص ٥ ،
 ٢٠ أيلول ١٩٣٨ ص ٤ ،
- الصيراط المستقيم : العدد ١٠٠٠ — ٣٠ تموز ١٩٣٨ ص ٧ .
- (١١٠) الزمان : ١ آب ١٩٣٨ ص ٤ ، ١٦ أيلول ١٩٣٨ ص ٤ .
- (١١١) الزمان : ١٢ آب ١٩٣٨ ص ٤ ، ٢ أيلول ١٩٣٨ ص ٤ .
- (١١٢) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٤٠ .
- (١١٣) الزمان : العدد ٢٩٤ — ١٤ آب ١٩٣٨ ص ١ .
- (١١٤) اميل المغوري : المرجع السابق ص ٩ .
- (١١٥) الصيراط المستقيم : ١٠ شباط ١٩٣٨ ص ١ .
- (١١٦) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
- (١١٧) الزمان : ٢١ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٤ .
- (١١٨) الزمان : ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ ص ٤ .
- (١١٩) مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ — ١٩٤٣ ص ٢٢٥ .
- (١٢٠) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٢٨٣ .
- (١٢١) الزمان ٣ آب ١٩٣٨ ص ٤ .
- (١٢٢) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٢٨٣ .
- (١٢٣) الزمان : ٢٦ آب ١٩٣٨ ص ٤ .
- (١٢٤) طه الهاشمي : مذكرات طه الهاشمي ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
- (١٢٥) عبد الرازق الحسني : المرجع السابق ص ١٨ — ٢٠ ،
 ٣٤ ، ٣٥ .
- (١٢٦) طه الهاشمي : مذكرات طه الهاشمي ص ٢٢٦ ، ٢٨٣ .
- (١٢٧) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٢٨٦ .
- (١٢٨) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .
- (١٢٩) طه الهاشمي : المرجع السابق ص ٢٧٧ .
- (١٣٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

- (١٣١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٠٠ ، ٢٢١ ،
 (١٣٢) الملف الخاص بعونى عبد الهادى : رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى فى ١٩٣٨/٩/٤ .
 (١٣٣) احمد طربين : فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
 (١٣٤) صلاح الدين الصباغ : فرسان العروبة فى العراق ص ٦٨ ، ٦٩ .
 (١٣٥) ممدوح الروسان : المرجع السابق ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
 (١٣٦) توفيق السويدى : مذكراتى ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ نقلا عن ممدوح الروسان ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .
 (١٣٧) صلاح الدين الصباغ : المرجع السابق ص ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ .
 (١٣٨) عبد الرازق الحسنى : المرجع السابق ص ١٥٠ .
 (١٣٩) الشباب : ١٧ فبراير ١٩٣٦ ص ٢١ ، ٢ مارس ١٩٣٦ ص ١٥ ، ١٦ .
 (140) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 2/36.
 (141) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 3, 4/36.
 (142) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 6/36.
 (١٤٣) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ص ١٤ ، ١٥ .
 (١٤٤) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٣٢ .
 (١٤٥) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ٣٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، الشباب : ٣ يونية ١٩٣٦ ص ١٦ .
 (١٤٦) عيسى السفرى : المرجع السابق ص ٦٤ ، ٦٥ .
 (147) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 16/36.
 (148) F. O. 371/20804 : E. 921.
 (١٤٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٢٨ .
 (١٥٠) الشباب : ١٦ يونيو ١٩٣٧ ص ٣ .
 (١٥١) الرابطة العربية : ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ص ٢٣ ، ٤٣ ، ٤٤ ، الشباب : ٢١ يوليو ١٩٣٧ ص ٤ ، ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ص ٢ ، ٤ أغسطس ١٩٣٧ ص ٤ ، ١١ أغسطس ١٩٣٧ ص ٢ .
 محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦٢ .
 (152) F. O. 371/20804 : E. 4416.
 (١٥٣) مذكرات مفتى فلسطين : آخر ساعة — ١١ أبريل ١٩٧٣ ص ٢٦ .
 (١٥٤) الرابطة العربية ٢٢ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢٣ .

٤٢٨ -

- (١٥٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢١٧ .
- (١٥٦) هيرزويز : المرجع السابق ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (١٥٧) الصراط المستقيم : ٢٢ شباط ١٩٣٨ ص ٧ ، صوت الحجاز : ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (١٥٨) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .
- (١٥٩) صوت الحجاز : ٨ مارس ١٩٣٨ ص ٢ .
- (١٦٠) حقيقة الأمر : ٢٥ أيار ١٩٣٨ ص ١ .
- (١٦١) الزمان : ٣ آب ١٩٣٨ ص ١ ، ٢ .
- (١٦٢) نجيب صدقة : المرجع السابق ٢٣٣ .
- (١٦٣) الزمان : ١٠ آب ١٩٣٨ ص ٣ .
- (١٦٤) مذكرات مفتى فلسطين : آخر ساعة - ١١ أبريل ١٩٧٣ .
- ص ٢٧ .
- (١٦٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٣٢ .
- (١٦٦) صوت الحجاز : ١١ أغسطس ١٩٣٦ ص ٣ .
- (١٦٧) الرابطة العربية : ١٩ أغسطس ١٩٣٦ ص ٤١ .
- (١٦٨) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ٢٢٢ .
- (169) F. O. 371/20804.
- (١٧٠) اللجنة العربية العليا : بيان وذكرى من فلسطين المصابة الى لبنان المعافى ص ٢ ، ٣ .
- (١٧١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦٢ .
- (١٧٢) الشباب : ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (١٧٣) محمد جميل بيهم : فلسطين أندلس الشيرق ص ١٣٦ .
- (١٧٤) الشباب : المرجع السابق ص ٤ .
- (١٧٥) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ١ ، ٣ .
- (١٧٦) مذكرات مفتى فلسطين : المرجع السابق ٧ فبراير ١٩٧٣ .
- (١٧٧) الشباب : ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (١٧٨) الاخوان المسلمون : ٣ سبتمبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (١٧٩) الشباب : ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (١٨٠) الصراط المستقيم : ١٣ نموز ١٩٣٨ ص ١ .
- (١٨١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢١٧ .
- (١٨٢) الزمان : ٤ شباط ١٩٣٨ ص ٦ ، السياسة : ٣١ يناير ١٩٣٨ ص ٥ .
- (١٨٣) الزمان : ٢٦ شباط ١٩٣٨ ص ٢ ، صوت الحجاز : ٨ مارس ١٩٣٨ ص ٣ .

- (١٨٤) السياسة : ١٨ أبريل ١٩٣٨ ص ٦ .
(١٨٥) الصراط المستقيم : ٣٠ تموز ١٩٣٨ ص ٨ ، ٥ .
(١٨٦) حقيقة الأمر : ١٥ حزيران ١٩٣٨ ص ٢ .
(١٨٧) الزمان : ٢٧ تموز ١٩٣٨ ص ٥ .
(١٨٨) مذكرات مفتى فلسطين : المرجع السابق ١١ أبريل ١٩٧٣ ص ٢٧ .
(١٨٩) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة : منشور بالكراسة الثانية عنوانه هذا بلاغ للناس .
(١٩٠) ملتقى النهرين : ١٧ يوليو ١٩٣٩ ص ٤ .
(١٩١) جيفريز : فلسطين . اليكم الحقيقة . الجزء الرابع ص ١٦٤ .
(١٩٢) وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ص ٤٠٦ .
(١٩٣) في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ص ٧٢ ، ٧٣ .
(١٩٤) صبحى ياسين : الثورة العربية الكبرى في فلسطين ص ٣٣ .
(١٩٥) جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ص ١٤ ، ١٥ .
(١٩٦) عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية الكتاب الثانى ص ٦٠ — ٦٣ .
(١٩٧) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ٢١٨ .
(١٩٨) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ص ١٠٢ .
(١٩٩) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
(٢٠٠) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٢٠١) صبحى ياسين : المرجع السابق ص ١٦٦ .
(٢٠٢) فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ — ١٩٤٨ الجزء الثانى ص ١٨ ، ٧٣ .
(203) F. O. 371/20018 : Periodical Appréciation Summary.
No. 16/36.
(٢٠٤) اميل الغورى : المرجع السابق ص ٨٣ .
(٢٠٥) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ١٩٣٦ ص ٤٤ .
(٢٠٦) اميل الغورى : المرجع السابق ص ٨٢ .

- (٢٠٧) الرابطة العربية : ٢٢ يوليو ١٩٣٦ ص ١ . رسالة من
سليم عبد الرحمن .
(209) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 14/36.
- (٢٠٨) مكتبة الهيئة العربية العليا : خطاب من اللجنة الى الامير
مؤرخ في ١٥ أغسطس ١٩٣٦ .
- (٢١٠) فلسطين في مذكرات القاوتجي ص ٣٧ — ٣٩ .
- (٢١١) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٣٣ ، ١٣٤ ،
١٣٩ ، ١٤٠ .
- (٢١٢) الشهادات العربية امام اللجنة الملكية : مذكرة الأمير الى
اللجنة ص ٣٧٩ — ٣٩٣ .
- (٢١٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٢ .
- (٢١٤) غسان كنفاني : دراسة عنوانها ثورة ٣٦ — ١٩٣٩ مجلة
شئون فلسطينية — يناير ١٩٧٢ ص ٧٠ ، ٧١ .
- (٢١٥) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٢ ، ١٥٣ .
- (٢١٦) محمد أمين الحسيني : حقائق عن قضية فلسطين ص ٧٥ .
- (٢١٧) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء
الثالث ص ١٥٦ .
- (٢١٨) نجيب صدقة : قضية فلسطين ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
- (٢١٩) اميل الفوري : المؤامرة الكبرى ص ٨٨ ،
انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين : ص ١٣٩ .
- (٢٢٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٢ .
- (٢٢١) الشباب : ٧ يوليو ١٩٣٧ ص ٤ .
(222) F. O. 371/20811 - E. 4566.
- (٢٢٣) الشباب : ٢١ يوليو ١٩٣٧ ص ٣ ، ٤ .
- (٢٢٤) الشباب : ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٢٢٥) انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ص ١٣٩ ،
١٤٧ ، ١٤٨ .
- (٢٢٦) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء
الثالث ص ٢١٦ .
- (٢٢٧) انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ص ١٠٣ —
١٠٥ ، ١٤٨ .

- (٢٢٨) الصراط المستقيم : ٣١ أيار ١٩٣٨ ص ٣ ، ٤ ، ٥ ،
 حقيقة الأمر : ١ حزيران ١٩٣٨ ص ١ ، ٤ .
 (٢٢٩) حقيقة الأمر : ٨ حزيران ١٩٣٨ ص ٢ .
 (٢٣٠) حقيقة الأمر : ٨ حزيران ١٩٣٨ ص ٢ ، ٣ .
 (٢٣١) الزمان : ٩ تموز ١٩٣٨ ص ٢ . نص مذكرة الأمير عبد الله
 الى اللجنة الفنية .
 (٢٣٢) الصراط المستقيم : ١٤ حزيران ١٩٣٨ ص ٣ ،
 (٢٣٣) الصراط المستقيم : ١٢ تموز ١٩٣٨ ص ٤ ، الزمان ١ تموز
 ١٩٣٨ ص ٣ ، ١٣ تموز ١٩٣٨ ص ١ .
 (٢٣٤) حقيقة الأمر : ٢٠ تموز ١٩٣٨ ص ١ .
 (٢٣٥) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ص ١٤٨ .
 (٢٣٦) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء
 الثالث ٢١٦ ، ٢٢٢ .
 (٢٣٧) الزمان : ١٤ آب ١٩٣٨ ص ٥ .
 (٢٣٨) الزمان : ٢٤ آب ١٩٣٨ ص ٥ .
 (٢٣٩) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢٥٠ .
 (٢٤٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢٤٨ .
 (٢٤١) صوت الحجاز : ٩ يونيو ١٩٣٦ ص ٢ ، ١٤ يوليو ١٩٣٦ ،
 ص ٢ .
 (٢٤٢) حافظ وهبه : خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١٥٥ ، ١٥٦ ،
 (243) F. O. 371/20804.
 (٢٤٤) ملف عونى عبد الهادى : صورة البرقية المرسلة من الملك
 عبد العزيز آل سعود .
 (245) F. O. 371/2084 - E. 38. 4 Jan. 1937.
 (246) F. O. 371/20804 - E. 38/22/31.
 (247) F. O. 371/20804 - C. P. 30 (37).
 (248) F. O. 371/20804 - E. 774.
 (249) F. O. 371/20804.
 (250) F. O. 371/20804 - E. 1019.
 (251) F. O. 371/20805 - E. 75528/44/36.
 (252) F. O. 371/20805 - E. 1695/22/31.
 (253) F. O. 371/20805 - E. 1696.

- (254) F. O. 371/20805 - E. 1707.
(255) F. O. 371/20805 - E. 1707/22/31.
(256) F. O. 371/20805 - E. 1779.
(257) F. O. 371/20805.
(258) F. O. 371/20805 - E. 2012.
(259) F. O. 371/20804.

- (٢٦٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦١
- (٢٦١) نجيب صدقة : المرجع السابق ص ٢١٨
- (٢٦٢) الشباب : ٢١ يوليو ١٩٣٧ ص ٣
- (٢٦٣) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦١
- (٢٦٤) حافظ وهبة : المرجع السابق ص ١٥٦ ، ١٥٧
- (٢٦٥) الشباب : ٢٥ أغسطس ١٩٣٧ ص ١
- (٢٦٦) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٦١ ،
الشباب : أغسطس ١٩٣٧ ص ٣
- (٢٦٧) ملف عونى عبد الهادى : خطاب من عجاج نويهض الى عونى
عبد الهادى فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٧
- (٢٦٨) طه الهاشمى : مذكرات طه الهاشمى ص ٢٢٩
- (٢٦٩) أمين الحسينى : مذكرات مفتى فلسطين — آخر ساعة —
١١ أبريل ١٩٧٣ ص ٢٦ ، محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٢١٧
- (٢٧٠) هيرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ٥٤
- (٢٧١) صوت الحجاز : ٢٤ أغسطس ١٩٣٧ ص ٢ ، ١٢ أكتوبر
١٩٣٧ ص ٢
- (٢٧٢) صوت الحجاز : ٩ أغسطس ١٩٣٨ ص ١ ، ٢٢ نوفمبر
١٩٣٨ ص ١
- (٢٧٣) الزمان : ٨ آذار ١٩٣٨ ص ٤
- (٢٧٤) حافظ وهبة : المرجع السابق ص ١٥٨

الفصل الثامن

المغرب العربي والثورة

المغرب العربى والثورة

تونس

كان الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي من أقرب الزعماء العرب الى نفوس عرب فلسطين ، وكان له جهود معروفة قبيل قيام ثورة ١٩٣٩/٣٦ فى مجال الدعوة الى توحيد جهود الجماعات المختلفة وازالة اسباب الخلاف بينها ، ويروى تقرير دورى بريطانى قبيل الثورة بعدة اشهر عن اجتماع عام بحيفا تحدث فيه الثعالبي الى شباب فلسطين عن واجباتهم فى تلك المرحلة (١) .

وعندما قامت ثورة ١٩٣٩/٣٦ اثارت قدرا من اهتمام المسلمين فى تونس ، لكن هذا القدر لم يتجاوز تشكيل لجان اغاثة او جمع تبرعات بواسطة بعض الجمعيات او الهيئات او ارسال برقيات التأييد او الاحتجاج .

وبالنسبة للهيئات المختلفة كانت جمعيات الشبان المسلمين بمدن تونس ولجنة الدفاع عن فلسطين ولجنة اغاثة فلسطين اسبق الجمعيات التى عملت من اجل فلسطين وظلت طوال مرحلة الثورة تجمع التبرعات للمصابين والمنكوبين (٢) .

أما بالنسبة لفئات الشعب فقد كان شباب تونس انشط القوى التى تحركت من اجل فلسطين بعد الثورة ، فقد ناشدوا كل هيئة تونسية — سياسية او اجتماعية او ادبية — وكل نقابة تجارية وقروية ، وكل تونسى وتونسية أن يخففوا ويالات اخوانهم المصابين فى فلسطين ، كما أرسلوا الى الحكومة البريطانية يحتجون على أعمالها فى فلسطين .

أما على المستوى الحزنى فقد أعطى الحزب الحر الدستورى شيئا من الاهتمام لقضية فلسطين خاصة بالنسبة لارسال الاحتجاجات الى الهيئات الرسمية والدولية (٤) .

وخلال الفترة التالية لاذاعة مشروع التقسيم اخذت حركة الجماهير شكل مظاهرات وطنية اتجهت الى مقر القنصلية البريطانية فى تونس .

وقد تمت احتجاجها (٥) ونتيجة لحماس الجماهير فقد حدثت بعض صدامات بين المسلمين واليهود ، وكانت السلطة تقاوم فى سرية النشاط المؤيد لفلسطين تجنباً منها لاثارة مشاعر المسلمين ، لكنها كانت تخشى جانب اليهود ايضا (٦) .

ويفهم من مقال نشرته احدى المجلات الفلسطينية فى ٢٤ مايو ١٩٣٨ نقلا عن جريدة تونس المصورة ان الصهيونيين فى تونس بدعوا فى ذلك الحين ، يمارسون نشاطهم العلنى حيث أعلنوا عن شريط سينمائى تحت اسم « الأرض الموعودة » ثم أعلنوا عن محاضرة عن الصهيونية فى مكتب الاتحاد الاسرائيلى . وقد ثارت ثائرة الشبان التونسيين ، وأرادوا ان يقوموا بمظاهرات ضد تلك المحاضرة ، وأعلموا الحكومة بما عزموا عليه (٧) .

ورغم ان مواقف تونس ازاء فلسطين فى تلك الفترة تعتبر محدودة، لكن اهميتها تبدو اذا علمنا ان أول اضراب عام أعلنته تونس من أجل المغرب والجزائر لم يحدث الا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ (٨) .

الجزائر

يتبين من عدد من الشواهد ان قضية فلسطين لم تكن تشغل الشعب الجزائري او حتى تنال شيئا من اهتمامه قبل ثورة ١٩٣٩/٣٦ ، واما بعد الثورة مباشرة فقد كانت نظرة الجزائريين اليها نظرة اشفاق وعطف على ما يحدث لآخوانهم المسلمين .

ولم يكن الراى العام فى الجزائر يعرف شيئا عن قضية فلسطين ، وفى اجتماع نظمته كتلة الجمعيات الاسلامية بالجزائر فى اغسطس ١٩٣٧ بمدينة وهران لمناقشة موضوع داخلى خاص بأهل وهران عرض رئيس تلك الجمعيات لقضية فلسطين بطريقة يفهم منها ان نظرة بعض الزعماء الجزائريين الى القضية كانت نظرة دينية ضيقة ، ومع ذلك فقد تبين له ان الحاضرين يجهلون قضية فلسطين جهلا تاما ، فدعا الخطيب الى تخصيص اجتماع كبير تشرح فيه ظلامة فلسطين ، فوافق الحاضرون على ذلك .

وحتى بالنسبة للأحزاب والجمعيات الرئيسية في البلاد فإنها لم تعط اهتماما لقضية فلسطين إلا بعد اذاعة مشروع التقسيم ، ففي ١٤ أغسطس ١٩٣٧ قرر حزب الشعب أن يشتغل رسميا بالقضية الفلسطينية وأن يقوم بواجبه كحزب عربي وطني ، لكن الحزب أعطى بعد ذلك اهتماما بالنسبة للجانب الاعلامي للقضية ، فقد عقد خلال اسبوع ست اجتماعات كبيرة في ست مدن جزائرية حضرها الوف من عرب الجزائر حيث القيت الكلمات منددة بالسياسة البريطانية في فلسطين ، وأرسلت برقيات الاحتجاج الى الجهات المختصة ، وافتتح اكتاب عام لجمع التبرعات لمجاهدي فلسطين (٩) . ونتيجة لنشاط الحزب في مقاومة التقسيم فقد اعتقلت السلطة مصالي الحاج وخمسة من رفاقه ، متهمة اياهم بمحاولة تعكير الجو في الجزائر ضد السلطة البريطانية (١٠) .

لكننا نجد في بيانات بعض الهيئات الجزائرية ادراكا واعيا للمخطط الاستعماري الصهيوني ، فقد اثار بيان لجمعية العلماء في الجزائر — التي كان يرأسها عبد الحميد بن باديس — الى أن « نقطة الاحساس في العالم العربي اليوم انما هي نقطة فلسطين ، والخطر الداهم الذي يهدد العرب في كيانهم وفي حياتهم انما هو خطر فلسطين » وأن الواجب المحتم على كل عربي مسلم في أي قطر من اقطار الأرض هو أن يقف الى جانب أخيه العربي في فلسطين ينصره ويؤازره ويضحي الى جانبه بأغلى وأعز ما يملك ، فالمسألة ليست مسألة بلاد نائية ، وليست مسألة محلية لاتهم الا أهل فلسطين وجدهم ، انما هي مسألة العالم العربي بأسره ، بل العالم الاسلامي برمته ، وكل اقتطاع من أرض فلسطين انما هو حرق في رقبة العرب ونحر للعالم الاسلامي من وريده « (١١) .

المغرب

كان عرب المغرب متعاطفين مع عرب فلسطين منذ بداية ثورة ١٩٣٦ وقد شهدنا مظاهر ذلك فيما حدث من اشتباكات بينهم وبين اليهود في مدينة الرباط (١٢) . ثم في تلك الاحتجاجات التي أرسلتها الهيئات المختلفة الى الجهات البريطانية والرسمية خاضة بكتلة العمل الوطني (١٣) .

وعندما التحق المجاهد السوري سعيد العاص بالثورة الفلسطينية في الأسبوع الأول من سبتمبر كان معه بعض المقاربة من سكان مدينة دمشق الذين سبق اشتراكهم في الثورة السورية (١٤) .

وقد تبين من متابعة إحدى المجلات المغربية الهامة « الوحدة المغربية » لفترة تزيد على ستة أشهر أنها لم تنشر عن فلسطين سوى أخبار محدودة في بعض أعدادها ودون تعليقات ، وأوضحت المجلة في مقال لها في ٢٠ أغسطس ١٩٣٧ أنه عندما صدر مشروع التقسيم كانت المجلة محتجبة بطبعيتها العربية والأسبانية ، فلم تستطع أن تبدى رأيها في القضية لقرائها المغاربة وإنما عندما تمكنت من إصدار طبعتها الأسبانية خصصت عددين من أعدادها للدفاع عن قضية فلسطين ووصف الصدى الذي أحدثه مشروع التقسيم ، وأوضح المقال أن عرب المغرب حلفاء لآخوانهم العرب إلى النهاية في الدفاع عن شقيقتهم فلسطين ، ونصح المقال الحكومة البريطانية أن تسير في فلسطين على السياسة التي اتبعتها في مصر والعراق ، وأنذرت الصهيونيين إذا استمروا في خطتهم « فسيجلبون أكبر خطر على سلالتهم الموزعة في بلدان المسلمين » (١٥) .

وقد كان لمشروع التقسيم رد فعل كبير في مدن المغرب وجماهيره فقد عقدت الاجتماعات ونظمت المظاهرات وأرسلت الاحتجاجات وجمعت التبرعات وهوجمت السياسة البريطانية ، وكان أكثر الهيئات المغربية اهتماما هي اللجنة الوطنية لناصره فلسطين والبلاد المقدسة في مراكش واللجنة القومية للدفاع عن فلسطين العربية بالمغرب الأقصى . وتوضح برقيات الاحتجاج المرسلات أن نظرة المقاربة إلى القضية كانت نظرة إسلامية لكن دون تجاهل لفكرة الوحدة العربية (١٦) ، ودعت حركة الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني الذي كان يرأسه عبد الخالق الطريس الشعب العربي في المغرب لجعل يوم السابع والعشرين من رجب (٤ أكتوبر ١٩٣٧) يوما خاصا لفلسطين وإلى الاكتتاب لمساعدة فلسطين كما دعت مجلة « الوحدة المغربية » ملك المغرب وولي عهده إلى الانضمام للوكة العرب وأمرائهم في الاحتجاج على مشروع التقسيم (١٧) .

وتعتبر برقية مرسلت من حركة الوحدة المغربية إلى القنصل البريطاني بالملكة المغربية الحكومة البريطانية المسئولة الوحيدة عما حدث لعرب

فلسطين ، وتعلن عدم قبولها لأى حل للقضية « ألا على أساس عروبة فلسطين الموحدة ، واستقلالها استقلالاً تاماً مطلقاً ، واعتبار اليهود أقلية » ، وأنذروا الحكومة البريطانية أن أصرت على خططها بسخط العالم الاسلامى عليها ومقاطعة تجارتها ، ويتضح من البرقية المذكورة أن الشعب المغربى احتج على الحكومة البريطانية من أجل فلسطين اعتباراً من شهر يناير ١٩٣٤ .

وفى ٥ أكتوبر ١٩٣٧ قابل بعض مندوبى حركة الوحدة المغربية المقيم العام الاسبانى وقدموا اليه احتجاجهم الى الدولة البريطانية كما استقبل ولى عهد المغرب فى نفس اليوم محمد المكى الناصرى وعبد السلام التمسمانى حيث أبلغاه ما تم فى اجتماع الحركة يوم ٤ أكتوبر ، وقدموا اليه نسخة من عريضة الاحتجاج على مشروع التقسيم « فأعلن له الشديد من مصاب العروبة فى ذلك القطر الشقيق ، وشكر الوحدة المغربية على اهتمامها بشئون الاسلام العامة وشئون المغرب خاصة » (١٨) .

وتفصح مجلة الوحدة المغربية صفحاتها بين وقت وآخر لمقالات أو بيانات عن فلسطين ، فمن مقال عنوانه « بمناسبة تألب اليهودية العالمية الى فلسطين . اليهودية الأولى والاسلام » (١٩) الى مقائل عنوانه « البارومتر الحقيقى بين العرب والمسلمين » (٢٠) . الى بداية نشر بيانات اللجنة العربية العليا الى عرب فلسطين (٢١) .

وتنشر « الوحدة المغربية » فى ١٢ أغسطس ١٩٣٨ نص نداء عام بشأن فلسطين موجه الى العالم الاسلامى من اللجنة العليا لاعانة منكوبى فلسطين بمصر وتعلق عليه الجريدة بقولها « والوحدة المغربية تنشره متضامنة معه كل التضامن ، داعية جميع المسلمين المغاربة الى البذل والاتفاق فى سبيل فلسطين ما استطاعوا الى ذلك سبيلاً » ، وتثير الجريدة فى نفس العدد الى جهود حركة الوحدة المغربية من أجل فلسطين ، فتذكر انها طالما نظمت من أجلها المهرجانات ، وافتت نظر المواطنين الى خطورة القضية ووجوب الدفاع عنها ، وعقدت الفصول الطوال عنها فى طبعتها العربية التى يقرأها المسلمون وكذلك فى طبعتها الأسبانية التى يقرأها الأوربيون والاسرائيليون ، ونظمت اكتتاباً بين أنصارها قبيل موسم الحج عام ١٩٣٧ وأرسلت قيمة ما جمع (ستون جنيهاً انجليزياً) الى فلسطين ثم

تختتم الجريدة تعليقها قائلة « ولابد من أن يواصل المغاربة مساعدتهم لنكوبي فلسطين بكل ما يستطيعون ، فقضية فلسطين هي قضية المسلمين أجمعين » (٢٢) .

وفى مقال لأحد الكتاب المغاربة فى ٢ سبتمبر ١٩٣٨ يوضح فيها لعرب المغرب أن مشكلة بيت المقدس ليست خاصة بعرب فلسطين فحسب « بل هي مشكلة العالمين الاسلامى والعربى » ويدعو عرب المغرب الى أن ينفذوا عنهم غبار الخمول ويساهموا بنصيبهم فى جهاد فلسطين (٢٣) .

وتنشر الوحدة المغربية فى بعض اعدادها نداءات من هذا النوع « فلسطين أرض الاسلام المقدسة فلا يمكن أن يتنازل عنها المسلمون » (٢٤) . وتحت عنوان « أيها المغاربة » كتبت المجلة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٨ تقول « ارفعوا رأس المغرب فى الداخل والخارج ، ساعدوا فلسطين بالمال ، صلوا على أرواح الشهداء ، احضروا الاجتماعات بالاندية والمساجد ، ارفعوا الاحتجاجات للدوائر المسئولة كى تؤدوا واجب فلسطين الشقيقة » (٢٥) .

ويوضح مقال لأحد الكتاب المغاربة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٨ سبب قلة التبرعات المالية التى قدمها المغرب لفلسطين فى العام السابق « السبب هو عدم سماح المستعمرين وتتبعهم لخطوات العاملين فى هذا السبيل والحيلولة بينهم وبين الوصول لآخوانهم ليمدوا يد الاعانة والمساعدة ، تارة بعقوبة المتبرعين ، وتارة بالضرب على يد العاملين والزامهم بدفع ما جمعوا للسلطة » . ويوضح الكاتب فى نفس المقال حقيقة الأوضاع فى المغرب فى سبتمبر ١٩٣٨ وامكانية تقديم المساعدة لعرب فلسطين من مناطق المغرب الثلاث « ونحن بالمنطقة الخليفة السعيدة والجو السياسى ملائم ... أما المنطقة السلطانية وحالها كما يعلم القاصى والدانى كل رجالها الأبرار فى المنافى والسجون وكل الرعوس المفكرة تتلقى أنواع العذاب والمكر صباح ومساء ... والضغط بالغ أقصى حدوده ، والعقاب جازر الحد المحدود ... مع هذا كله نحن على يقين تام أن المسلمين المغاربة بالمنطقة السلطانية سيقومون بنصيبهم فى هذه القضية الاسلامية الهامة ... أما المنطقة الطنجية فرغم شدة حالها فى الظروف الحاضرة ستقوم بنصيبها نعلو همة رجالها البررة » .

وكان يوم ٢٧ رجب « ٢٢ سبتمبر ١٩٣٨ » يوم فلسطين في المغرب .
فقد تبرع المغاربة ببعض الأموال من أجل فلسطين في هذا اليوم ، كما
أرسلت الاحتجاجات الى السلطات البريطانية (٢٦) ، وأصدرت مجلة
« الوحدة المغربية » ملحقاً في ذلك اليوم خصصت ثمنه لمنكوبي فلسطين (٢٧).
وصدر بعد ذلك اعداد أخرى خصصت لقضية فلسطين (٢٨) .

وعندما عقد المؤتمر البرلماني العربي بالقاهرة من أجل قضية فلسطين
(٧ أكتوبر ١٩٣٨) حضره اثنان من رجال الحركة الوطنية في المغرب هما
محمد المكي الناصري و ابراهيم الوزاني ، وقد انتخب الأول ممثلاً للمغرب
في لجنة الاقتراحات ، وهي اللجنة التي وضعت مشروع قرارات المؤتمر (٢٩).

ويتضح من مقال نشرته مجلة « الوحدة المغربية » في ١٨ نوفمبر
١٩٣٨ عنوانه « طنجة بين مخالف الصهيونية » ان اليهود يسيطرون على
موارد الرزق في المغرب ، وأن نشاطهم قوى في الشهور الأخيرة في مجال
شراء الأراضي خاصة في مدينة طنجة ، ونهبت المجلة سائر المغاربة
الى الخطر المحدق بهم ، ودعت الى منع تسريب الأراضي المغربية اليهم حتى
لا يتكرر ما حدث في فلسطين (٣٠) .

ويتبين من بيان نشر في يوليو ١٩٣٩ أن مجموع الأموال التي جمعت
لعرب فلسطين عن طريق اللجنة المركزية في تطوان في المدة من ١٥ الى
١٩ يوليو ١٩٣٩ (٧٣٨٨٤) بزيتا أسبانية ، وبدأت قائمة التبرعات بتبرع
لولى عهد المغرب بلغت قيمته (٢٠.٠٠٠) بزيتا ، وتبرع المقيم العام بمبلغ
(١٥.٠٠٠) بزيتا ثم تبرعات للجماهير تتراوح بين خمسة وخمسمائة
بزيتا . ويلاحظ أن القائمة الخامسة للتبرعات تضمنت العاملين بالتجارة
والجزارة والأفران والطهي وبائعى الحلوى (٣١) . بينما كانت تبرعات القضاة
والقواد ضئيلة للغاية (٣٢) .

ومع تطور أحداث فلسطين تتطور نظرة عرب المغرب الى اليهود
المحليين ، فقد أشارت الصحف المغربية في منتصف عام ١٩٣٩ الى عدد
من الأحداث المتعلقة بهذه النقطة مثل اعتداء المسلمين بأحد المقاهي العربية
على ثلاثة من اليهود تحدثوا بما يجرح عواطف المسلمين بشأن فلسطين ،
وانتقاد العرب الذين يسرون مع اليهود في الطريق واعتبار ذلك تقليداً من

قيمة المسلمين واستهزاء بروح التضامن مع مجاهدي فلسطين ، وتنبئها لليهود الى عدم مناصبة المسلمين العداء (٣٣) .

وتلقت احدى الصحف نظر باشا العاصمة الى اصدار اوامره بمنع الباعة اليهود من التجول بالبضائع بين دور المسلمين « لمسا في ذلك من الضرر علينا من الناحيتين الدينية والاقتصادية » (٣٤) .

وحتى بعد بداية الحرب العالمية الثانية كانت الصحف المغربية ما تزال تصدر ملاحق لمساعدة فلسطين ، وتحت المغاربة على القيام بواجبهم الديني تجاهها (٣٥) .

مصادر الفصل الثامن

(1) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 1/36.

- (٢) الأهرام : ١٩٣٦/٧/٢٦ ص ١١ ، ١٩٣٦/٧/٣١ ص ٩ ، ١٩٣٦/٨/١٨ ص ٨ ، ١٩٣٦/٨/٢٥ ص ١٠ ، ٤ أكتوبر ١٩٣٦ ص ٨ ، الاخوان المسلمون : ٣١ سبتمبر ١٩٣٧ .
- (٣) الرابطة العربية : ١٥ يوليو ١٩٣٦ ص ٣٧ .
- (٤) الشباب : ١١ أغسطس ١٩٣٧ ص ١ .
- (٥) الشباب : ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٦) الشباب : ٨ سبتمبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (٧) الصراط المستقيم : العدد ٩٨٨ — ٢٤ أيار ١٩٣٨ ص ٦ .
- (٨) الوحدة المغربية : ٢٠ نونبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (٩) الشباب : ٢٥ أغسطس ١٩٣٧ ص ٢ — ٤ .
- (١٠) الشباب : ٦ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (١١) الاخوان المسلمون : ٢ سبتمبر ١٩٣٧ ص ١٠ .
- (١٢) الأهرام : ١٩٣٦/٧/١٩ ص ٤ .
- (١٣) الأهرام : ١٩٣٦/٧/٢٣ ص ٥ .
- (١٤) صبحى ياسين : الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ص ١٨٠ .
- (١٥) الوحدة المغربية : ٢٠ غشت ١٩٣٧ ص ١ ، ٢ .
- (١٦) الشباب : ١٨ أغسطس ١٩٣٧ ، ٢٥ أغسطس ١٩٣٧ ، ١ سبتمبر ١٩٣٧ ص ١ ، ٤ .
- (١٧) الوحدة المغربية : ١ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ ، الشباب : ٣ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٣ ، ٤ ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٤ ،
- (١٨) الوحدة المغربية : ٨ أكتوبر ١٩٣٧ ص ١ — ٣ .
- (١٩) الوحدة المغربية : ٢٦ نونبر ١٩٣٧ ص ١ .
- (٢٠) الوحدة المغربية : ٣ دجنبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٢١) الوحدة المغربية : ٢١ يناير ١٩٣٨ ص ٤ .
- (٢٢) الوحدة المغربية : ١٢ غشت ١٩٣٨ ص ٥٢ ،

(٢٣) الوحدة المغربية : ٢ شتنبر ١٩٣٨ ص ٢ مقال أحمد العربي الزكاري .

(٢٤) الوحدة المغربية : ٢٦ غشت ١٩٣٨ ص ٢ ، ١٦ شتنبر ١٩٣٨ ص ٥ .

(٢٥) الوحدة المغربية : ملحق بالعدد ٥٨ لمساعدة فلسطين - ٢٠ شتنبر ١٩٣٨ ص ١ .

(٢٦) الوحدة المغربية : ٢٣ شتنبر ١٩٣٨ ص ٣ ، ٦ .

(٢٧) الوحدة المغربية : ٣٠ شتنبر ١٩٣٨ ص ٢ .

(٢٨) » » : ٤ نونبر ١٩٣٨ ص ١ .

(٢٩) » » : ٤ نونبر ١٩٣٨ ص ٣ .

(٣٠) » » : ١٨ نونبر ١٩٣٨ ص ٥ .

(٣١) » » : ٢١ يوليو ١٩٣٩ ص ١ ، ٦ ، ٢٥ غشت ١٩٣٩ ص ٦ .

(٣٢) » » : ١٨ غشت ١٩٣٩ ص ٦ .

(٣٣) » » : ٢١ يوليو ١٩٣٩ ص ٣ ، ٤ .

(٣٤) » » : ١١ غشت ١٩٣٩ ص ٤ .

(٣٥) » » : ١١ سبتمبر ١٩٣٩ ص ١ .

الفصل التاسع

مصر الثورة

مصر وثورة ١٩٣٦/٣٧

كان عرب فلسطين يرون في مصر قدوة لهم في نضالهم ، فتشيد التقارير البريطانية الدورية قبيل الثورة الى أن التطورات السياسية في مصر في تلك الفترة — خاصة حركة الطلاب — كان لها تأثيرها على الأوضاع في فلسطين ، وكان من مظاهر ذلك تلك المجموعات السكشفية التي كان الحزب العربي الفلسطيني يحاول تشكيلها باسم « الفتوة » متشبها بالتنظيمات الشبابية التي تكونت في مصر خلال الثلاثينيات (١) .

وقد انتهز الفلسطينيون الذين زاروا المعرض الصناعي في القاهرة في مارس ١٩٣٦، تلك الفرصة ، فأجروا مناقشات مع الوطنيين المصريين حول الوحدة العربية والأمان القومي (٢) ، كما أن الكشافة الفلسطينيين الذين زاروا القاهرة في ذلك الوقت نظمت لهم استقبالات واجتماعات مختلفة القيت فيها الكلمات حول الوحدة العربية والعلاقات التي تربط فلسطين بمصر ، واقترح الصحفي المصري توفيق دياب ضرورة تبني طلاب فلسطين لاجراءات مماثلة مثل اخوانهم في مصر (٣) .

واذا كان أهل مصر لم يقدر لهم في فترة ما قبل الثورة بسبب انشغالهم بالنضال الوطني من أجل تحقيق الاستقلال أن يضعوا امكاناتهم وخبراتهم في خدمة الشعب العربي في فلسطين ، فقد استطاعوا أن يساهموا في ذلك بطريقة فعالة وثورية — وان كانت بشكل فردي — في مجال آخر من مجالات الكفاح المسلح ضد الاستعمار ، فلقد تكونت خلال النصف الأول من الثلاثينيات عصبة الشيخ عز الدين القسام التي رفعت راية المقاومة المسلحة في وجه البريطانيين ، وقدر لأحد المصريين وهو حنفي عطية أحمد أن يشترك في تلك العصبة وأن يكون أحد رجالها البارزين ، وأن يشهد مع الشيخ القسام في أول معركة مع القوات البريطانية في جبال يعبد من قضاء جنين ، وكان حنفي عطية أحمد أحد المصريين الذين كانوا يعملون في سكة حديد حيفا (٤) .

وهناك اختلاف بين الصحف المصرية في تحديد اسم هذا المصري ،

مُثْرَوَى جريدة المقطم ان اسمه هو « السيد قاسم المصرى » (٥) بينما تذكر الأهرام ان اسمه هو « السيد أحمد عطية » من سكان القاهرة ، وأنه كان يقيم فى حيفا قبل ذلك باثنين وعشرين عاما ، ويشغل وظيفة « ورديان » فى جمرک حيفا ، وأنه كان زوجا وأبا لثلاث بنات صغيرات (٦).

بل ان الاضراب العربى الكبير الذى حدث فى فلسطين فى أبريل ١٩٣٦ بدأ بمقتل عربيين كان أحدهما مصريا استضافه صديق فلسطينى له .

وكان لهذا الاضراب وما تخلله من أهمال ثورية آثار على مصر الشعبية والرسمية ، فبالنسبة لمصر الشعبية كانت الجمعيات الاسلامية — مثل الشبان المسلمين والاخوان المسلمين — ورجال الدين وطلبة الجامعات والاتحاد النسائى المصرى أكثر الهيئات التى تجاوبت مع ثورة فلسطين وأعطت اهتماما كبيرا لقضية فلسطين .

فبالنسبة للشبان المسلمين فقد شكلوا لجنة عليا لاغاة منكوبى فلسطين ، وكانوا يصدرون البيانات وينظمون المحاضرات ، وكان لرئيسهم الدكتور عبد الحميد سعيد دور كبير فى تعبئة الراى العام العربى والاسلامى وزيادة اهتمامه بقضية فلسطين بما كان يرسله الى الهيئات المختلفة والمنبثولين من بيانات ، وقد بلغ من اهتمامه بتلك القضية ان استقال من الحزب الوطنى فى يوليو ١٩٣٦ ليتفرغ لخدمة الشئون الاسلامية التى كانت قضية فلسطين فى مقدمة قضاياها فى تلك المرحلة (٧) .

وأما الاخوان المسلمون فقد قاموا بتعبئة الجماهير وساهمت شعبهم المخلقة فى انحاء البلاد فى جمع الأموال من أجل فلسطين (٨) .

وأما رجال الدين والجمعيات الاسلامية الأخرى ، فقد اهتمت جمعية تشاى العلماء وجمعة الهداية الاسلامية بعقد الاجتماعات فى المدن المختلفة وإذاعة البيانات ودعوة أعضائها الى التبرع لمجاهدى فلسطين (٩) .

وأما طلبة الجامعات ، فقد اجتمع فريق كبير من طلبة الجامعتين المصرية والأزهرية يوم ١٣ يونية ١٩٣٦ حيث تدارسوا الموقف وقرروا مناقشة

الجان التي تألفت لمساعدة الحبشة ان تستأنف عملها لمساعدة فلسطين ، وتألفت لجان منهم لبث الدعاية لهذه الغاية في جميع احياء القاهرة ومديريات البلاد المختلفة (١٠) وظل طلبة الجامعات يعبرون عن مشاعرهم بالنسبة لفلسطين في مناسبات عديدة .

واما الاتحاد النسائي المصري فقد اجتمع في ٩ يونية ١٩٣٦ لبحث الحالة في فلسطين ، وقرر افتتاح اكتاب عام وتشكيل لجنة لجمع التبرعات ، وارسل برقيات الاحتجاج الى الجهات المختصة ، وناشد نساء العالم تأييد قضية فلسطين والدعوة الى وقف الهجرة اليهودية . وكانت هدى شعراوي تعتزم — بنساء على تفويض لجنة السيدات العربيات بالقدس — عرض قضية فلسطين على مؤتمر السلم العالي الذي عقد في بروكسل في الفترة من ٣ الى ٦ سبتمبر ١٩٣٦ ، لكنها اضطرت الى العودة من أوروبا قبل عقد المؤتمر فقامت بهذه المهمة عن طريق مراسلة المؤتمر (١١) .

لكن هذه المواقف تجاه ثورة الشعب العربي في فلسطين لم تكن مقتصرة على ذلك ، فقد كانت هناك محاولات فردية عبر بها افراد الشعب المصري عن مشاعرهم تجاه احداث فلسطين . فقد وزع مواطن بالاسكندرية يدعى ابراهيم بايزيد — منشورا في المدينة تحت عنوان « دقي يا طبول ! الجهاد الثائرة » دعا فيه انشاء الاسكندرية الى مساعدة اهل فلسطين ، فاستدعته الشرطة وطلبت منه الكف عن نشر مثل هذا المنشور (١٢) .

وعبر بعض الشعراء المصريين عن تعاطفهم مع عرب فلسطين خلال تلك المرحلة ، فالشاعر محمد الأسمر يفخر بثورة فلسطين ونضال ابنائها:

الشرق منها أخذ بنصيبه
ففي مصره جرح وفي بغداده
هذا الجهاد الحق فاستمعوا له
وخذوه كل الأخذ عن أسناده (١٣)

وهذا هو الشاعر أحمد محرم يدعو المسلمين الى مساندة عرب فلسطين :

لا تخذلوهم والملائك شهد
بالمستجدين . كل جندك مائت

انى وفيتت لهم ولست بمسلم
ان خنت فى دنياى شعبا مسلما
البيت اولى القبلتين حزينه
وابيت وسنان الجفون منعما ؟ (١٤)

وارسل الامير عمر طوسون خطابا الى المندوب السامى البريطانى
فى فلسطين فى ١٥ يوليو ١٩٣٦ ينبهه الى الآثار البعيدة لاستمرار مايجرى فى
فلسطين ويناشده سرعة حسم الموقف (١٥) . لكن يبدو أن عمر طوسون
لم يكن يفهم فى بداية الثورة حقيقة الصراع الدائر فى فلسطين ، وأن
عرب فلسطين متضامنون فى الدفاع عن قضيتهم ، فعندما طلبت منه اللجنة
المركزية لمساعدة فلسطين أن يرسل باقى التبرعات الخاصة بالحبشة الى
فلسطين ، ارسل سكرتيره الى اللجنة خطابا يفيد أن التبرعات السابق
جمعها هى من مسلمين ومسيحيين وانجليز وفرنسيين وغيرهم ، وأنه لهذا
لا يمكن ارسال مساعدة منها لفقراء فلسطين لأن الحركة القائمة فى فلسطين
خاصة بالمسلمين وحدهم (١٦) .

وأما الصحف المصرية فكان بعضها يكتفى بنشر البلاغات الرسمية
البريطانية عن أحداث فلسطين أو نشر برقيات الشركات الأجنبية
والصهيونية ، وبعضها مثل جريدة البلاغ والمقطم لم يكن ينشر شيئا من
بيانات اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة ، وبعضها كان يقف موقفا
محايدا ، وبعضها كان ينشر الأنباء اليهودية الملفقة التى كان يذيعها اليهود
باسم وكالة (و.ش) أو وكالة الشرق .

ويرجع موقف الصحف التى وقفت موقفا سلبيا أو حياديا من أحداث
فلسطين الى عدة عوامل مثل تجنب اغصاب الانجليز بسبب المفاوضات
الجارية فى ذلك الوقت ، أو لارتباطها مع شركة الاعلانات اليهودية لنشر
اعلاناتها أو خشيتها من منع دخولها فلسطين (١٧) .

وهذا عبد القادر المازنى يعبر على مقال له عن مشاعره تجاه تجنب
بعض الصحف المصرية الحديث عن فلسطين « فليس أوجع ولا ألم من أن
يضاير المرء الى خنق مايدور على نفسه ويضطرب به جنانه ، ولا سيما اذا
كان يعتقد أن مايهجس به خاطره صواب نافع » وألم آخر ممض مبعثه

العلم بأن اتقاء الصحف لموضوع معين ليس مرجعه إلى مصلحة ترمى بل إلى سياسات خفية تخدم أغراضا خاصة لفريق يكره أن يثار الموضوع، ولست أكره أن يخدم أحد مصالحته ولكنى أكره أن تكون خدمة هذه المصلحة على حساب مصلحة كبرى لأمة بأسرها بل للأمم عديدة « (١٨) .

كما يلمس الدكتور محمد حسين هيكل شيئا من تلك المعانى فى مقال عن فلسطين يقول فيه « . اننى أعلم أن قوما من بنى وطنى سيعتبرون هذا الذى أكتب ويرون فيه ستوء سياسة أراء انجلترا الحليقة وقد يكونون فى هذا على حق » وقد يرون من المصلحة أن نحطم الأقلام التى تكتب دفاعا عن فلسطين أو غير فلسطين ضد انجلترا ، فليفعلوا ان شاءوا ، أما أنا فاعتقد أن الرجل الذى يرى الظلم ولا ينكره لا يمكن أن يكون جديرا بهذا الاسم « (١٩) .

وكانت بعض الصحف المصرية مثل جريدة الأهرام تنظر الى قضية فلسطين باعتبارها قضية انسانية وتعتبر حريها « حرب الانسانية » كما جعلها عزيزة « على كل قلب من عباد الله » (٢٠) .

وأما الاذاعة المصرية فكانت تقف من الثورة الفلسطينية موقفا غير ودى ، فكانت تصف المجاهدين بالاشقياء وقطاع الطرق ، ويرجع ذلك لطبيعة الحال الى أن الاذاعة فى تلك الفترة كانت تابعة من الناحية العملية للإدارة البريطانية ممثلة فى شركة ماركونى (٢١) .

وينبغى أن اذاعة فلسطين كانت محل اهتمام المصريين فى ذلك الوقت حيث كانت الأهرام تنشر يوميا برنامج الاذاعة الخارجية لفلسطين (٢٢) . كما كان من المسائل العادية أن تنشر الصحف اليومية فى تلك الفترة اخبارا عن حفلة تقيمها جمعية مدارس الطائفة الاسرائيلية بالاسكندرية تحت رعاية الأمير غيرطوسون مثلا (٢٣) . أو خبرا عن اجتماع الجمعية العمومية لنادى الاتحاد الاسرائيليين القرائين بالعاصمة (٢٤) . أو خبرا عن اجتماع الجمعية الخيرية الاسرائيلية فى الاسكندرية (٢٥) .

والأهم الوعد المصرى الذى كان رئيسه مصطفى النحاس باشا هو رئيس مجلس الوزراء خلال المرحلة الاولى من الثورة ثم قلم يزد موقوفته الشعبى عن تبرع رئيسه بأربعين جنيها للعرب الفلسطينيين (٢٦)

وأما الحزب الوطنى فلم يكن يهتم بقضية فلسطين فى هذه المرحلة . فقد تبين من مراجعة خطاب سياسى لحافظ رمضان رئيس الحزب القاى فى ١٤ أغسطس ١٩٣٦ واستغرق القاؤه أكثر من ساعتين أنه لم ترد فى الخطبة كلمة واحدة عن قضية فلسطين ، وإنما كانت الكلمة كلها تدور حول موقف الحزب من المعاهدة المنتظرة ، وهتف الحاضرون فى نهاية الاجتماع بدمياط الاحتلال كما نادوا « مصر فوق الجميع » (٢٧) .

أما عن موقف مصر الرسمى خلال الاضراب والمرحلة الأولى من الثورة التى دامت حوالى ستة أشهر ، فلم يصدر خلال تلك الفترة أى تصريح سياسى مسئول ، وكل ما حدث أن حمد الباسل باشا قدم اقتراحا بمجلس النواب المصرى يوم ٢٠ يوليو ١٩٣٦ هذا نصه « اقترح على هيئة المجلس المؤقت أن يبسدى مزيد أسفه للحوادث المحزنة التى عمت أنحاء فلسطين وأن يتوجه بالعطف الى الأمة الفلسطينية التى ضحت بأعزأ ابنائها لتفوز بالحياة السكريمة الحرة ، ويرجو المجلس أن تنتهى هذه الحالة وفقا لمبادئ العدل والانصاف حتى تعود الى تلك الديار أسباب الرخاء والطمأنينة » . وقد وافق المجلس بالاجماع على هذا الاقتراح (٢٨) . كما وافق مجلس الشيوخ على اقتراح مماثل قدمه الشيخ عباس الجمل بعسد ذلك بأسبوع واحد (٢٩) .

وقد أشارت احدى الوثائق البريطانية ان مصطفى النحاس أبدى رغبته للمسؤولين البريطانيين خلال وجوده بلندن للمفاوضة فى صيف ١٩٣٦ فى التوسط لتسوية المسألة الفلسطينية ، ولكن رغبته ثبطت (٣٠) .

وقد أوضح النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية فى العام الثالث بمجلس الشيوخ موقفه أثناء الاضراب فى فلسطين . فلقد قدم الدكتور محمد حسين هيكل استجرايا الى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية عن سياسة الحكومة ازاء الوضع الجديد فى فلسطين ، وأجابه النحاس باشا فى ٢٠ يولية ١٩٣٧ بما يأتى :

« نحرص الحكومة المصرية كل الحرص على توطيد ضلالت الود والائفاء وتباعد المنافع التى تربط بين مصر وبين الشعوب العربية والشعوب الشرقية الإسلامية ، وتعمل دائما على اعلام قهر مصر فيستدفعها

ومكانتها بينها ، وهى تتابع باهتمام كل ما يدور على مسرح السياسة الدولية من معاهدات ومحالفات واتجاهات وغيرها لتكون اذا اقتضى الحال على استعداد لاجراء ما تستلزمه مصلحة البلاد فى الوقت المناسب ، ولكنها قبل ان تجرى اى عمل ايجابى معين لاترى من حسن السياسة ولا من المصلحة الاعراب عن مقاصدها فى شأنه . اما من حيث شعور الحكومة المصرية نحو القضية الفلسطينية فيسرنى ان اعلن ان اهتمامى بهذه القضية لا يرجع الى الوقت الحاضر بل كان لى فى هذا الصدد أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها فى مصر أولا ثم بطريق الاتصال المباشر مع أعضاء الحكومة البريطانية أثناء اقامتى بلندن فى صيف سنة ١٩٣٦ ، ولم ينقطع اتصالى بالحكومة البريطانية بعد مغادرتى لندرا بالوسائل الدبلوماسية المختلفة ، وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية بادرت الى استئناف الاتصال بالحكومة البريطانية فى هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية ، ويهمنى ان يثق المجلس الموقر بشديد عنايتى بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم فى هذه البلاد التى تشمل الأماكن المقدسة التى تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة ، وفى رأى ان هذا هو السبيل السوى الجدى لخدمة قضية العرب فى فلسطين ومن اجل ذلك كله لاترى الحكومة مصلحة وطنية أو مصلحة لفلسطين نفقستها فى جعل هذه الموضوعات محلا للمناقشة » (٢١) .

وهذه الاجابة تؤكد ما اشارت اليه الوثيقة البريطانية السابق الاشارة اليها من ان مصطفى النحاس قد تحدث مع المسئولين البريطانيين أثناء الاضراب الفلسطينى عام ١٩٣٦ بشأن فلسطين ، وانه يفضل ان يتم اى سعى فى هذا الصدد بالوسائل الدبلوماسية وحدها ، فلم تكن اذن المفاوضات الجارية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية عام ١٩٣٦ هى التى منعت حكومة مصر من الاعراب عن موقفها من أحداث فلسطين صراحة بدليل ان النحاس باثنا يؤكد فى مجلس شيوخ مصرى فى ٢٠ يوليو ١٩٣٧ وبعد ما يقرب من عام من توقيع المعاهدة ان الوسائل الدبلوماسية هى السبيل السوى لخدمة قضية العرب فى فلسطين ، وانما كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الصدد سواء فى فترة الاضراب أو بعدها تعبيراً عن حرص الحكومة على المحافظة على العلاقات الطيبة مع بريطانيا ، وعدم

أحداث مشاكل لحليفتها الكبرى حتى بعد توقيع معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في أغسطس ١٩٣٦ . وقد عبر عن هذا الاتجاه أحمد حافظ عوض عضو مجلس النواب في ذلك الحين وصاحب كوكب الشرق فقد كتب يقول : « أننا أصبحنا حلفاء الانجليز فلا نحب أن تكون في فلسطين ثورة ضد الانجليز ولا نحب أن يفتك الانجليز باخواننا العرب في فلسطين ، كذلك لا نحب أن يكون بيننا وبين الفرنسيين عداوة بسبب مواقفهم في سورية وهكذا ، لذلك أرى أن من الحكمة أن تكون العلاقات والمسامحة المختلفة كلها لجمع الكلمة العربية في بلاد العرب بعيدة من السياسة بقدر ما يستطيع في الوقت الحاضر » (٣٢) ٥

ونتبين هنا الموقف بشكل أكثر وضوحاً في تصريح لرئيس مجلس الشيوخ المصري في ذلك الوقت « في الحفل الذي أقامته جمعية الهداية الإسلامية بمصر لأمود البسيوتى يوم ١٨ سبتمبر ١٩٣٦ بمناسبة تعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ » وبعد أن انتهى من القاء كلمته انبرى شباب قبالاً أنساً تشرب الشاي هنأ ونسر وتبتهج واخواننا في فلسطين يتساقون كئوس المناسيا وتراق دماؤهم وتهدم دورهم . فعاد رئيس المجلس الى الخطابة قائلاً : « أي والله هم اخواننا واعزأؤنا » واعترف أننا نحن المصريين مقصرون نحوهم ، لم نقم بالواجب ولم نساعدتهم المساعدة اللازمة ولم نقل عثارهم ، وليس معنى ذلك أني أحض على مساعدتهم ليثوروا ويتنفضوا . كلا فأنا أدعو الى انصافهم والعطف على منكوبيهم وذوي الحاجات منهم » (٣٣) .

وقد استغل هذا الموقف بعض العرب الداعين الى فصم عرى الاخوة بين الأقطار العربية ، فأخذوا ينادون بأن مصر إنما تريد أن تصبح فرعونية لا تربطها بشقيقاتها رابطة ، وإنما تريد أن تنفض يدها من هذه الأمم مقتفية في ذلك أثر تركيا الكمالية ، وأن على هذه الأمم وفي مقدمتها فلسطين أن تضع حداً (لغرامها) بمصر وولائها لها ، وأن تخلع من عنقها ربتة البيعة لها بالزعامة . وغبر عدد من المصريين عن هذه المعاني في رسالة منهم في ١٨ يوليو ١٩٣٧ الى مصطفى النحاس ورئيس مجلس الوزراء .
موضحين حرجة موقفهم في فلسطين بعد هذا الموقف من حكومتهم (٣٤) .

ويبدو أن هذا الموقف الرسمي الظاهري للحكومة قد شجع الصهاينة على أن يستفيدوا منه، فأرسلوا وفدا إلى مصر للاتصال ببعض الشخصيات البارزة لحملها على التدخل في القضية الفلسطينية على أساس إيجاد تفاهم بين العرب واليهود (٣٥) .

وكان لتوقيع المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ وقع طيب في نفوس عرب فلسطين ، فقد زار عدد كبير من رجالات القدس وأعيانها فنصل مصر بالقدس يوم ٢٧ أغسطس ١٩٣٦ ، وأعربوا له عن تهنيتهم بتوقيع المعاهدة (٣٦) .

وكان المنقفون الفلسطينيون بالذات يقدرون دور مصر الحضارى ويؤمنون أنها حلقة الاتصال بينهم وبين الحركة العلمية الغربية ، فقد التقى عبد الرحمن السكيالى أستاذ اللغة العربية كلمة في روضة المعارف بالقدس قال فيها « فاذا أردنا التزود من ثقافتنا العربية ، فعلى أن نولى وجهنا شطر مصر ونكثر من إرسال البعثات العلمية إليها ، وهى البلاد التى فتحت صدرها لهذه المهمة ، واستقبلت طلابنا وما تزال استقبال الأم تحنو على أبنائها » (٣٧) .

وكان عرب فلسطين يقدرون كثيرا أدباء مصر وكتابها ، وقد ظهر ذلك منى تلك السنوات فى مناسبات عديدة ، فعندما توفى مصطفى صادق الرافعى كان لذلك رنة أسى فى فلسطين ، وأبنته جميع الصحف العربية تابينا يدل على فداحة الخطب بفقد الأمة العربية (٣٨) وعندما توجه الدكتور محمد حسين هيكى لزيارة فلسطين خلال شهر يونية ١٩٣٧ احتفلت به الأوساط الأدبية والسياسية وكرمته تكريما كبيرا (٣٩) .

وفى ١٧ يونية ١٩٣٦ احتفلت مصر بيوم فلسطين وقد اختارته اللجنة العليا لاغاثة منكوبى فلسطين بمناسبة مرور ستين يوما على اضراب فلسطين ، فلم يكذب يطلع الصباح حتى كانت لجان الاعانات قد بدأت طوافها بالقاهرة وسائر المدن لجمع التبرعات (٤٠) .

واحتفلت اللجنة العليا لاغاثة فلسطين يوم ٢٩ يوليو ١٩٣٦ باليوم المائة للاضراب بمقر جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة وكان من حضر الاجتماع محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ وبعض أساتذة الأزهر

وطلبتسه ، وتكلم الدكتور عبد الحميد سعيد حيث أهاب بالمصريين والعرب والمسلمين أن يمدوا يد المساعدة لفلسطين ، ثم أقيمت بعض الكلمات والقصائد ، وألقى المنولوجيست عبد الحميد زكى مقطوعة منظومة على انغام البيئات موضوعها « فلسطين » ، ثم انتهى الحفل بعزف مقطوعة لأمير السكمان سماى الشوا عنوانها « سجين يتالم » (٤١) .

كما احتفل محمد على الطاهر بنفس المناسبة ، وكان فى طليعة الذين حضروا الاحتفال أحمد شفيق باشا وعزيز المصرى باشا وعبدالعزیز البشرى وعلى عبد الرازق و خليل مطران ومحمد الخضر حسين ومحمد عبد اللطيف دراز ومحمود عزمى ووجوه الجاليات الشرقية من الفلسطينيين والسوريين والحضارمة والجاويين والتونسيين والصينيين ، وكان من بين من تكلموا دكتور زكى مبارك وعلى الجندي وعمر باوزير أحد شباب جاوة . وتألفت عقب الحفل لجنة للدعاية لفلسطين ضمت أحمد شفيق باشا و خليل مطران وعلى عبد الرازق وميرزا بك مهدي (٤٢) .

ووجه الدكتور عبد الحميد سعيد رئيس اللجنة العليا لاغاثة منكوبى فلسطين كتابا الى ملوك المسلمين وأمرائهم أوضح فيها أن كل ما قامت وتقوم به اللجنة لايعد شيئا مذكورا بدون تأييدهم ومعاونتهم ، والتمس منهم العناية بقضية المسلمين والعرب فى فلسطين والعمل على حماية الأماكن المقدسة (٤٣) .

وردت فى أوائل ١٩٣٧ برقية من لجنة سيدات عكا الى هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى تعبر عن ايمان أهل فلسطين بأهمية دور مصر بالنسبة لقضيتهم ولهفتهم على قيام مصر بدورها « اتركونا وحدنا وفيكم لسان يتكلم وقلب ينبض ؟... اتتهود الأرض المقدسة وفى مصر خمسة عشر مليوناً من المسلمين ؟ اللهم أيقظ مصر من سباتها لترى هول الفاجعة » (٤٤) .

وتحاول قيادة الحركة الصهيونية ممثلة فى الدكتور وايزمان إيجاد صلة مع الزعامة الشعبية فى مصر ممثلة فى مصطفى النحاس ، فقد استفسر الدكتور وايزمان الذى كان فى القاهرة فى منتصف يناير ١٩٣٧ من السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية فى القاهرة فى ١٩ يناير ١٩٣٧

من رأيه في قيام الدكتور وايزمان بزيارة النحاس زيارة مجاملة ، نظرا لأن الدكتور وايزمان يعتقد أن مصطفى النحاس والمصريين لديهم معلومات قليلة عن الصهيونية ، ويأمل أن يحقق هذا اللقاء نتائج طيبة ، وأجاب السكرتير الشرقي للسفارة الدكتور وايزمان بأنه يعتقد أن مثل هذه الزيارة ستكون غير مستحسنة لأنها سوف تعيد حتما إلى ذهن مصطفى النحاس — وبشكل قوى — قضية يحتل ألا يكون لها أولوية في ذهنه في ذلك الوقت وسط انشغاله بالمسائل الداخلية في مصر ، لكن السكرتير الشرقي للسفارة فضل الرجوع إلى السفير البريطاني لمعرفة رأيه في هذا الموضوع ، وكانت تعليمات السفير للمستشار الشرقي أن يخطر الدكتور وايزمان بأنه يحتل أن تكون للزيارة المقترحة آثار سيئة أكثر منها طيبة (٤٥) .

ويعتقد أن بريطانيا كانت حريصة على إبعاد مصر بالذات عن الدخول أو الاندماج في قضية فلسطين خاصة في وجود الوفد في الحكم على أساس أن اهتمام الزعامة الشعبية في مصر بقضية فلسطين سوف يترتب عليه منطقيا زيادة اهتمام الشعب المصري بالقضية وزيادة ثقل الجانب العربي المؤيد لقضية فلسطين . وقد رأينا قبل ذلك عدم موافقة بريطانيا على توسط مصطفى النحاس في القضية عندما أبدى لهم هذه الرغبة أثناء وجوده في لندن في صيف ١٩٣٦ ، ثم نراها الآن تنصح الدكتور وايزمان بصرف النظر عن مقابلة مصطفى النحاس حتى لايزداد اهتمام النحاس بقضية فلسطين ، ولعل هذه هي الآثار السيئة التي أشار إليها السفير البريطاني الذي كان يعبر بطبيعة الحال عن مصالح السياسة البريطانية واتجاهاتها .

وتنظم كلية الآداب بجامعة القاهرة في فبراير ١٩٣٧ رحلة إلى فلسطين تتكون من ستين طالبا وعدد من الأساتذة منهم عبدالحميد العبادي وشفيق غربال فترحب إحدى المجلات المصرية بهذه الرحلة ، وتذكر أن كلية الآداب كانت تتزعم في ذلك الوقت حركة ترمي إلى وصل مصر المفكرة بالبلاد العربية المختلفة (٤٦) .

وعندما انتهت اللجنة الملكية من أداء مهمتها في فلسطين ، وكانت في طريقها إلى إنجلترا لأعداد تقريرها سافرت عن طريق بورسعيد ، وما كاد

أعضاؤها يصلون الى المدينة حتى اتجه لمقابلتهم بعض أهالي بورسعيد والاسماعيلية والتقوا باللورد بيل رئيسها وتحدثوا اليه عن معاضدة الامة المصرية لمطالب عرب فلسطين ، وأوضحوا أن القضية تهم مصر والعالم الاسلامي كله مثلما تهم أهل فلسطين أنفسهم ، كما قدموا الى اللجنة مذكرة مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية وموقع عليها من أهل بورسعيد تتضمن مشاعر الشعب العربي في مصر تجاه شقيقتهم « في الدين واللغة والقومية » كما وصلت الى اللجنة برقيات كثيرة من انحاء البلاد مؤيدة لعرب فلسطين (٤٧) .

وقد أثار صدور تقرير اللجنة الملكية في الثامن من يوليو ١٩٣٧ نقمة عربية عامة ، وأرسلت اللجنة العربية العليا برقيات الى ملوك العرب ورؤسائهم مطالبهم فيه بالسعى بالانقاذ فلسطين ، وكان تصريح مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ أول بيان رسمي يؤيد عرب فلسطين ويتعهد بالعمل من أجل تحقيق مطالبهم (٤٨) .

ويتطلع عرب فلسطين الى مصر ينبهونها الى خطورة الموقف ، ويوفدون بشير السعداوى الى مصطفى النحاس ليحادثه في هذا الامر الخطير « الذي نرجو أن تكون مصر في المكان التي هي أهل منه ، فتأخذ بقيادة البلاد العربية لانتهاج خطة مشتركة ... » (٤٩) .

وأرسل النحاس مذكرة الى الحكومة البريطانية بصفته زعيما لحزب الوفد طالب فيه بايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، مؤكدا « أن مصر التي لاتستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه مايجرى في فلسطين تعتبر أن الحكومة البريطانية التي تتخذ من وعد بالفور وسيلة تبرر به سياستها قد نفذت هذا الوعد الجائر وبرت به وذلك بادخالها المهاجرين الى فلسطين » (٥٠) .

وتشير احدى الوثائق البريطانية الى أن مصطفى النحاس تحدث في ٢٥ يوليو ١٩٣٧ مع السر مايلز لامبسون بشأن مشروع التقسيم ، وقد بدأ النحاس القول ان مسئولا سعوديا قد اقترح عليه - بناء على تعليمات من ابن سعود - أن يشترك النحاس مع العربية السعودية واليمن والعراق وسوريا في اعداد خطة مشتركة للاحتجاج لدى حكومة

بريطانيا ضد مشروع التقسيم وأن النحاس أجابه أنه يعتبر من الحكمة بشكل كبير أن تبقى يده حرة ولا تقيد بالتالى الفوائد المحتملة التى يمكنه تقديمها باعتباره حليفا لبريطانيا سواء بمبادرة شخصية منه أو كوسيط بين بريطانيا والدول العربية ، واخبر النحاس السفير البريطانى أنه يأسف بشدة لمشروع التقسيم ، وأن مصر لاتستطيع أن تنظر برباطة جأش الى دولة يهودية مستقلة مجاورة لها ، وأنه بعيدا عن مسائل الدفاع فمن الذى يستطيع أن يقول أن اليهود - الذين يتصفون بالشراهة - لن يطالبوا بسيناء فيما بعد أو يثيرون الاضطراب بين الجماعة اليهودية فى مصر ، ونبه النحاس الى أن الحل الوحيد هو ايجاد دولة عربية مستقلة متحالفة مع بريطانيا ، وأنه ينبغي أن يكون هناك هجرة يهودية لكنها مقيدة بشكل صارم بمقدرة البلاد الطبيعية على الاستيعاب ، ولا ينبغي أن يقتلع العرب من جذورهم لافساح الطريق للفرىاء فى أرضهم الأصلية .

ولما لفت السى لامبسون نظر النحاس الى أنه يسقط من اعتباره عاملا أساسيا. وهو الوعد بإنشاء وطن قومى لليهود أظهر النحاس استخفافه بهذا الأمر ، وتساعل عن سبب إبعاد بريطانيا للعالم العربى عن التدخل فى موضوع فلسطين ، وأضاف أن ايطاليا تنتظر أن تستفيد من هذا الموقف ، وأنه كصديق مخلص ومؤيد وحليف لبريطانيا لانه يتوسل بأن تقبلى الحكومة البريطانية قبل شروعها فى موضوع التقسيم الذى يعتبره سياسة مشنومة .

واقترح السفير البريطانى على النحاس الانتظار حتى تتبين نتيجة المناقشة فى البرلمان البريطانى ، ثم كتب السفير الى وزارة الخارجية البريطانية يخبرها انه سيلتقى بالنحاس بعد أيام ويتوقع منه أن يعاود الحديث فى الموضوع ، ويستفسر عما اذا كان لدى لندن شىء يقوله له ، كما يؤكد السفير أن النحاس مخلص للغاية فى رغبته فى المساعدة والقيام بدور بارز وبشكل متساو مع غيره من الدول العربية المجاورة (٥١) .

ويحدث لقاء آخر بعد عدة أيام (٢٧ يوليو ١٩٣٧) بين مصطفى النحاس ولامبسون ، حيث يخبره لامبسون أن موضوع التقسيم سيعرض على لجنة الانتداب ، وأنه من الخير أن يتمهل فى الحديث عن الموضوع . ويذكر لامبسون فى رسالته الى وزارة الخارجية أن النحاس عندها علم

أن لامبسون أرسل الى لندن تقريره عن حديث النحاس السابق لم يطلب استئناف المناقشة — كما كان لامبسون متخوفا — أو اضعاف الصفة الرسمية على أفكاره (٥٢) .

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية تلقت بارتياح كبير رفض النحاس مشاركة الدول العربية في عمل جماعي بشأن مشروع التقسيم . ففي برقية مرسلة من وزارة الخارجية الى لامبسون ورد أن حكومة جلالتهم تقدر كثيرا هذا الموقف ، وأنه يمكن للسفير أن يخبره بهذا المعنى اذا وجد في ذلك فائدة (٥٣) .

وتحدث موجة من الاستياء في مصر الشعبية ، وتعقد الاجتماعات لتأييد فلسطين (٥٤) ، وترسل برقيات كثيرة الى فلسطين من بعض الشخصيات والهيئات المختلفة — باستثناء حزب الوفد — تستنكر مشروع التقسيم (٥٥) . وعقدت اللجنة التنفيذية للدفاع عن فلسطين اجتماعا مساء ١٠ يوليو ١٩٣٧ اتخذت فيه عدة قرارات منها رفض مقترحات اللجنة الملكية والنظر الى مسألة فلسطين باعتبارها مسألة خطيرة يفرض الدفاع عنها على كل مسلم ، واعتبار انشاء دولة يهودية في فلسطين شوكة في قلب الدول العربية (٥٦) .

وكانت هدى شعراوي من أبرز الشخصيات التي اهتمت بالموضوع ، فقد أرسلت في ١٤ يوليو ١٩٣٧ رسالة الى مصطفى النحاس تطالبه بالتصريح عن موقف الحكومة أسوة بما فعله رؤساء الحكومات العربية الأخرى ، وتستفسر منه عما اذا كان سيلزم سياسة الحياد والصمت ازاء تعسف بريطانيا في فلسطين أم سيسعى لانصاف عرب فلسطين لدى حليفته (٥٧) .

وأرسل محمد محمود باشا زعيم المعارضة البرلمانية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين برقية الى عرب فلسطين يؤكد فيها تضامن المصريين معهم ورفضهم لمشروع تقسيم فلسطين (٥٨) . ويختلف هذا الموقف عن موقف الأحرار الدستوريين أثناء اضطرابات ١٩٢٩ ، فقد كانوا يتصورون في ذلك الوقت أن القضية قضية دينية وليست سياسية .

وكان بيان مصر الفتاة من أهم البيانات التي استنكرت التقسيم ، فقد كتب زعيمها أحمد حسين الى اللجنة العربية العليا يقول « ان مصر الفتاة ترى ان الخطر اعظم من ان يقابل في مصر بالاستخفاف وبقللة الاكتراث . فان ما يحدث الآن في فلسطين قد يكون تكييفا جديدا للقضية المصرية وتحديد لمستقبلها . وهو لغم هائل وضع في جانب الوحدة العربية ان اغفلته انفجرت ولذلك يسحيل على مصر الفتاة التي وضعت نصب عينيها منذ تأسست ان تكون غاية كفاحها هي استقلال مصر والسودان وتأليف دولة شامخة تحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام . ما كان لمصر الفتاة وهذا شأنها ان تقف مكتوفة الأيدي بينما تعمل السياسة البريطانية على تأليف دولة يهودية على تخومها ... » (٥٩) .

واما الاخوان المسلمون فقد عبرت جريدتهم عن موقفهم من التقسيم ، ففي مقابل عنوانه « شوكة في حلق العرب تضعها بريطانيا عن سوء قصد » كتبت الجريدة تقول « أما عن موقفنا نحن الاخوان المسلمون في مصر فسيكون عمليا ان شاء الله كما هو الحال في كل مواقفنا منذ ان ظهر اخواننا المجاهدون في الميدان للدفاع عن حقوقهم وحقوق المسلمين في الأرض المقدسة ... » (٦٠) .

اما الهيئات الأخرى التي استنكرت التقسيم فكان أهمها لجنة مؤتمر الطلبة العرب بمصر ، ولجنة السيدات المسلمات ، وجمعية الرواد المسلمين ، واتحاد طلاب الجامعة ، واتحاد الأزهر ، وسائر الآلاف من أعضاء الجمعيات والهيئات التي استنكرت التقسيم في مظاهرات سلمية شعبية من أجل فلسطين (٦١) .

واثيرت مناقشات عديدة في الصحف المصرية حول مشروع التقسيم وأدلى عدد كبير من قادة الفكر في مصر برأيهم في المشروع ، وكان من الآراء التي اثيرت ما اقترحه أحمد شفيق باثنا من اسناد ادارة فلسطين الى مصر انقذاً للادارة البريطانية مما تعانيه من متاعب (٦٢) . وما اقترحه احد أعضاء مجلس الشيوخ (العبد) بدعوة بريطانيا الى تلافى خطئها في مشروع التقسيم وضم القسم العربي في فلسطين الى حكومة أقوى من شرق الأردن كمصر مثلاً لتنظيم الدفاع عن قناة السويس وليقف هذا القسم « حاجزا قويا ضد الغزو السياسي والاقتصادي الذي سيجاوله اليهود في مصر والبلاد العربية » (٦٣) .

أما عن موقف مصر الرسمي من مشروع التقسيم فهو مماثل لموقفها أثناء الاضراب الفلسطيني عام ١٩٣٦ ، فليست هناك تصريحات رسمية تستنكر التقسيم وتعلن تأييدها لموقف عرب فلسطين من رفضه ، لكن النحاس يعلن في مجلس الشيوخ بعد استجواب للدكتور هيكل عمله بالوسائل الدبلوماسية على خدمة القضية الفلسطينية ، ويؤكد في حديث نشر له مع سياسي عربي أنه يواصل البحث مع ممثلي الحكومة البريطانية مدافعا من وجهة نظر العرب ومؤيدا لها وأنه سيعلم نتيجة المباحثات عند انتهائها (٦٤) . لكن يبدو أن النحاس لم يصل في مباحثاته الى أمر محدد ، لأنه لم يعلن بعد ذلك شيئا من نتائج مباحثاته .

ولقد كان لهذا الموقف غير المعلن من الحكومة المصرية اثر سيء في نفوس أبناء الجالية المصرية بفلسطين ، فقد تخرج موقفهم بسبب صهت الحكومة المصرية بعد مشروع التقسيم وعدم اعلان استنكارها له ، وخشوا ان يخسروا مركزهم الممتاز في تلك البلاد بسبب موقف حكومتهم خاصة بعد ان وقفت حكومة العراق — التي تتشابه علاقاتها السياسية بالحكومة البريطانية بعلاقات مصر — موقفا مشرفا من هذا المشروع ، وعبروا عن ذلك في رسالة منهم الى القنصل المصري بالقديس (٦٥) .

ولقد اثار هذا الموقف صحفى فلسطيني هو محمد علي الطاهر * مائبري بنبه الى خطورة وجود دولة يهودية في فلسطين تكون مجاورة لمصر ، فكتب يقول « ان الخطر على مصر من قيام الدولة اليهودية بجوارها فهو اعظم بكثير مما يبدو ، وستكشف الأيام حقيقته تدريجيا ، وسيندم أبناء هذا الجيل على ما فرطوا » (٦٦) .

وعندما عقد المؤتمر العربي العام في بلودان بسورية في اليوم الثامن من سبتمبر ١٩٣٧ بدعوة من لجنة الدفاع عن فلسطين بسورية للنظر في تقرير اللجنة الملكية وتحديد موقف العرب من قرار التقسيم « اشترك بعض المصريين في المؤتمر ، وانتخب محمد علي علوبة أحد أعضاء الوفد المصري في المؤتمر رئيسا للمؤتمر ، كما انتخب الدكتور عبد الحميد مسفيد عضوا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر (٦٧) وعندما أشار محمد علي علوبة في كلمته الى دور مصر « أنه اذا وجب الدفاع عن فلسطين فان

أولى البلاد بالدفاع عنها هي مصر » ارتفعت أصوات أعضاء المؤتمر هاتفة بحياة مصر (٦٨) .

وبعد عقد مؤتمر بلودان بأيام نظرت لجنة الانتدابات في عصبة الأمم القضية الفلسطينية ، وأرسل الفلسطينيون وفدا منهم الى جنيف للدعاية للقضية ، فأزهرهم الوفدان المصري والعراقي لدى العصبة . وكانت مصر والعراق هما البلدين العربيين الوحيديين المضمين للعصبة في ذلك الوقت (٦٩) .

ولم تلبث الحكومة المصرية أن أعلنت عن رفضها لمشروع التقسيم ، ففي اجتماع عصبة الأمم في ١٨ سبتمبر ١٩٣٧ - وكانت مصر قد دخلت العصبة في ٢٦ مايو - القى واصل غالى وزير خارجية مصر خطبا قويا مستقيضا عن قضية فلسطين دافع فيه عن حقوق العرب وأكد اهتمام مصر الشديد بهذه القضية لما يربطها بفلسطين وأهلها من روابط الجوار والتاريخ واللغة والدين ، وبين الاحجاف الواقع بها بسبب الاصرار على انشاء دولة يهودية فيها ، وقال ان من الظلم ان يتحمل العرب تبعات اضطهاد اوربا لليهود ، وطالب بحل مشكلة فلسطين على أساس قيام دولة مستقلة مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة وحفظ حقوق اليهود الموجودين بها (٧٠) . وكان لهذا الموقف من حكومة مصر اثر طيب في نفوس عرب فلسطين .

وحدثت تساؤلات في تلك الفترة من بعض الجهات العربية فما اذا كانت مصر قد تنبعت الى عربيتها في الفترة الأخيرة ، وقد أجاب الدكتور عبد الوهاب عزام على هذا التساؤل بقوله « يقول بعض اخواننا عاتبين أن مصر لم تكن تؤمن بعروبتها من قبل ، وانما تنبعت الى العروبة في المدة الأخيرة ، فانا أرد عليهم بأن مصر كانت دائما تقدر العرب وتقديرها اياهم لم يضعف في يوم من الايام ، ولكن اتجاهات السياسة التركية قبل الحرب هي التي جعلت حرب سوريا والجزيرة يقادون بعروبتهم قبل غيرهم ، وكانت هذه الاتجاهات غيرها في مصر ، فتأخر نداؤها ، ولكنه كان في دمها تغذية الثقافة العربية التي ترفع مصر علمها خفيا من اعلامها » (٧١) .

وعندما قامت حكومة فلسطين بحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية في سبتمبر ١٩٣٧ فتحت مصر - كما نلتها - ذراعيها مرحبة بمعد

من الشخصيات الهامة . ففي أواخر ١٩٣٧ كان في مصر عوني عبدالهادي، وعبد اللطيف صلاح ومنيف الحسيني واميلى الغورى وراغب أبو السعود ، وكان مكتب الصحفى الفلسطينى محمد على الطاهر بالقاهرة مركزا من مراكز الحركة العربية فى مصر (٧٢) .

وعندما استؤنفت الثورة فى فلسطين فى منتصف أكتوبر ١٩٣٧ ازداد اهتمام مصر وحماسها للثورة ولقضية فلسطين ، ومن يتابع الصحافة المصرية فى ذلك الوقت يراها زاهرة بأخبار الاجتماعات والمظاهرات والاحتجاجات وتنظيم عمليات التبرع من أجل مساعدة عرب فلسطين (٧٣) . لكن عرب فلسطين كانوا رغم فرحتهم بذلك يتوقعون أن تسهم مصر بكل إمكاناتها معهم ، وهذا شاعر فلسطين الكبير عبد الرحيم محمود يعاتب مصر فى تلك الفترة على عدم قيامها حتى ذلك الوقت بما كانت تنتظره فلسطين منها :

ان فى القدس لقلبا مخلصا
لك يا مصر العسلا لو تعلمين
كم حسا من هجر مصر عصا
فمتى قلبك يسا مصر يلين (٧٤)

لكن اهتمام مصر كان يتصاعد يوما بعد يوم . ففي أول فبراير ١٩٣٨ تحرك نواب مصر تحركا جماعيا من أجل فلسطين ، فقد أرسل فريق كبير من نواب مصر وشيوخها احتجاجا الى السفير البريطانى فى مصر استنكروا فيه اعمال بريطانيا فى فلسطين وما تركته من أثر سىء فى نفس كل مصرى ، وطالبوا بحل المشكلة حالا عادلا على اساس الاعتراف بحقوق الشعب العربى فى فلسطين (٧٥) .

وبلغ من اهتمام المصريين بالقضية الفلسطينية فى تلك المرحلة ان جمعية أنصار فلسطين من المصريين نشرت بيانًا على المصريين فى مارس ١٩٣٨ بمناسبة الانتخابات البرلمانية دعت فيه الجماهير الى اخذ العهود والمواثيق على النواب والشيوخ بنصرة فلسطين وابرازها فى برامجهم السياسية ، وحذر اليسان المصريين من خطر الصهيونية الذى سيهددهم دائميا (٧٦) .

ودعا حزب الوفد المصرى فى يونية ١٩٣٨ الى مؤتمر لبحث فى شئون الأقطار العربية وطرق خلاصها من براثن الاستعمار ، وعقد المؤتمر فى أوائل يوليو ، لسكنه لم يكن مؤتمرا عاما بل كان وفديا صرفا ، وتناول مسألة فلسطين وانتصار الوفديين لها ، وجمع الوفد تبرعات من أعضائه لنكوبى فلسطين . وقد دعا ذلك مجلة فلسطينية الى الترحيب بوجود الوفد خارج الحكم حتى يهتم بقضايا العالم العربى « اذا كان خروج الوفد من الحكم يؤدى به الى مكافحة الاستعمار ومد يده الى الأقطار العربية للتعاون على خلاصها ، فما أحسن بقاءه خارج الحكم » (٧٧) .

وكان لبعض الكتاب والصحفيين المصريين دور هام فى زيادة اهتمام المصريين بالقضية وفى تعبئة الشعور الوطنى لتأييد فلسطين وفى إبراز حقائق القضية والدفاع عن عرب فلسطين ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء محمود عزمى ومحمد توفيق دياب وإبراهيم عبد القادر المازنى والدكتور محمد حسين هيكل ، وقد كان لمحمود عزمى موقف وطنى من قضية فلسطين يستحق ان يسجل له ، فقد تنازل للصحفى الفلسطينى محمد على الطاهر عن مجلة « الشباب » التى كان يصدرها عندما حيل بين محمد على الطاهر وبين التصريح له بإعادة إصدار مجلة « الشورى » ، وترك له مطلق الحرية فيما يتصل بإيراداتها ومصروفاتها ، مساهمة منه « فى نصر القضية العربية الكبرى » (٧٨) .

وحدث فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ عند مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش بمجلس النواب أن أشار الدكتور عبد الحميد سعيد فى كلمته الى قضية فلسطين موضحا أن تنفيذ السياسة القائمة فى ذلك الوقت فى فلسطين يشكل خطرا كبيرا على مصر ، وطالب بأن تؤكد الحكومة أن معاهدة ١٩٣٦ لن تكون عقبة تحول بين المصريين وبين أخوانهم اذا ما نزلت بهم نازلة ، وأن تلبى مصر نداء عرب فلسطين بانقاذهم مما يمانونه ، وأن يخاطب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الحكومة الانجليزية بشأن وقف المجازر التى تحدث فى فلسطين « لا يكتفى مقامات به الحكومة الى الآن وما تبديه من عطف على اهل فلسطين لأن قضيتهم قضية كبيرة » ويجب أن يكون اهتمام الحكومة المصرية بها أكثر مما هو الآن ، ويجب أن تعمل بحزم مع الحكومة الانجليزية حتى يستقر الحق فى نصابه » (٧٩) .

وقد أجاب وزير المالية بجلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨، على الدكتور عبد الحميد سعيد موضحا موقف الحكومة من القضية « أجد من دواعي الغبطة والسرور أن أقول لحضراتكم أن هذه المسألة لم تفت رفعة محمد محمود باشا فعندما مر ببساريس في طريقه إلى إنجلترا سئل رفعتة عما إذا كان سيتحدث مع الإنجليز عن مسألة فلسطين ؟ فأجاب رفعتة بأنه ليس مندوبا عن فلسطين ولا رئيسا لحكومتها ؟ فأخذوا عليه ذلك ؟ ولكن إذا كان رفعتة قد فاه بهذه العبارة لصرف النظر عن فرض من أغراضه ؟ فإنه عندما ذهب إلى لندن تحدث مع الإنجليز ؟ وبين لهم الأخطار التي تنجم عن عدم احترام حقوق العرب والأمان في الأضرار بهذه الحقوق ؟ فقبلوا وساطته ؟ ووعدوا أن يعملوا على تحقيق رجائه . حقا أن الظروف التي مرت بهذه البلاد الشقيقة والثورة الكبيرة التي قامت فيها جعلت الإنجليز يمتدنون في معاملة أخواننا ؟ ولكنهم عندما أدركوا أن الشدة لا تفلح ؟ وأن من الواجب سلوك سبيل التفاهم للوصول إلى حل لا يكون فيه غبن على العرب ؟ عمدوا إلى الدعوة إلى المؤتمر الذي سيعقد قريبا في لندن لبحث قضية فلسطين ؟ وكان لرفعة محمد محمود باشا فضل كبير في الإفراج عن المعتقلين من أخواننا زعماء حزب فلسطين ؟ كما كان لرفعتة فضل كبير أيضا في قبول الحكومة الإنجليزية أن يحضر المؤتمر كل من يمثلون الرأي العربي بما فيهم قضية الفتى » (٨٠) .

وتؤكد مذكورة أعدها وزير المستعمرات للعرض على مجلس الوزراء البريطاني صحة ما جاء في رد وزير المالية على الدكتور عبد الحميد سعيد ؟ فيذكر وزير المستعمرات أن رئيس الوزراء المصري زاره يوم ٢٩ يوليو ١٩٣٨ للتحدث معه بشأن فلسطين ؟ وأنه أخبر وزير المستعمرات أن الشعور في مصر يتزايد ضد السياسة البريطانية شيئا فشيئا ويفسد المشاعر الودية تجاه بريطانيا ؟ وأن هذا الموقف لا يقتصر على الرأي العام في مصر بل يمتد إلى العراق وسوريا وأماكن أخرى من الشرق الأوسط .

وعندما سأل وزير المستعمرات محمد محمود عما يقترحه لتحسين الموقف اقترح رئيس الوزراء المصري جمع العرب واليهود معا في مؤتمر والتوصل إلى تسوية يفتق عليها ؟ وأبدى أسفه لتفتي بريطانيا لبعض القادة العرب إلى جزر شيشل واضطرارها الآخرين إلى مقادرة البلاد مما

اعتبره خطأ كبيرا ، ولذلك فان محمد محمود يعتقد في ضرورة عقد مؤتمر يحضره هؤلاء القادة العرب والقادة اليهود على أن توقف الهجرة اليهودية خلال انعقاد المؤتمر ، لسكن وزير المستعمرات لم يشاركه ثقته في إمكان نجاح مثل هذا المؤتمر .

وعندما تحدث وزير المستعمرات عن أن التقسيم يحسم الموقف في فلسطين كرر رئيس الوزراء المصري أن التقسيم لن يجلب السلام الى البلاد ، بل على العكس من ذلك فسوف يخلق استياء دائما وقلقاً مستمرا (٨١) .

وقد شاركت مصر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن في ٩ فبراير ١٩٣٩ ، وكان أول مؤتمر رسمي تشترك فيه الحكومة المصرية من أجل فلسطين ، وقد قام الوفد المصري في المؤتمر بدور ونشاط كبيرين وكان على ماهر المتحدث الرسمي للوفود العربية كلها (٨٢) .

وعندما أصدرت بريطانيا كتابها الأبيض لعام ١٩٣٩ كان من رأي محمد محمود قبول هذا الكتاب ، وحاول اقناع زعماء فلسطين بقبوله فلم يوفق ، وأخيرا رفض المشروع على مضض (٨٣) .

السودان

بمراجعة جريدتين سودانيتين تغطيان معا الفترة بين أول يناير ١٩٣٨ حتى أواخر سبتمبر ١٩٣٩ أي الى مابعد قيام الحرب العالمية الثانية وهما حضارة السودان ، وملتقى النهرين تبين أن القضية الفلسطينية لم تكن تستأثر بأي اهتمام حقيقي من الحكومة أو الأحزاب أو الصحف أو الشعب السوداني ، فلم ينشر في الصحف طوال ما يقرب من عامين بيسان واحد لأحد الأحزاب أو الجمعيات السودانية عن أحداث فلسطين ، ولم يرد في الصحف ما يشير الى تشكيل جمعيات للدفاع عن فلسطين مثلما حدث في باقي البلاد العربية ، وليس هناك تعليق واحد في أي من الصحيفتين عن رأي الشعب السوداني في أحداث الثورة أو مشروع التقسيم أو غيرها ، والتعليق الوحيد الذي نشر متعلقاً بقضية

فلسطين كان خاصا بشأن الاشارة الى خطاب توفيق السويدي في
جمعية الأمم بشأن فلسطين وكان تعليق صحيفة « ملتقى النهرين » عليه
« وأخيرا وفق الله العراق الشقيق لما فيه صلاح الأمة العراقية خاصة
والعروبة عامة » (٨٤) . لكن أخبار فلسطين كانت تنشر بالصحيفتين دون
تعليق ضمن أخبار الشرق العربى أو ضمن الأخبار الواردة فى الرسالة
المرسلة من مصر . وكانت الموضوعات التى تستأثر باهتمام الصحيفتين
متعلقة بأحداث مصر والموقف الدولى وأحداث السودان المحلية .

مصادر الفصل التاسع

- (1) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 1/36.
- (2) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 5/36.
- (3) F. O. 371/20018 : P. A. S. No. 6/36.
- (٤) الرابطة العربية : ٤ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٦٢ مقال لعبد الله مخلص
أحد أعضاء المجمع العلمي العربى .
- (٥) المقطم : ٢٢ نوفمبر ١٩٣٥ ص ٥.
- (٦) الاهرام : ٢٣ نوفمبر ١٩٣٥ ص ٦ .
- (٧) الاهرام : ١٥ يوليو ١٩٣٦ ص ٦ ، ٢٣ يوليو ١٩٣٦ ص ١ .
- (٨) الاخوان المسلمون : ٢٨ أبريل ٣٦ ص ١٧ ، ٢٠ ، ٢٩ مايو ١٩٣٦ ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢ يونيو ١٩٣٦ ص ٧ ، ١٦ يونيو ١٩٣٦ ص ٢١ .
- (٩) الاهرام : ٢٢ مايو ١٩٣٦ ص ١٠ ، ٢٧ مايو ١٩٣٦ ص ١ ، ٢٥ ، ٨ أكتوبر ١٩٣٦ ص ٧ .
- (١٠) الاهرام : ١٤ يونيو ١٩٣٦ .
- (١١) المؤتمر النسائى الشرقى : المرأة العربية وقضية فلسطين
ص ١٣ ، ١٤ .
- (١٢) الاهرام : ١٨ يونيو ١٩٣٦ ص ٥ .
- (١٣) الاهرام : ٢٥ يوليو ١٩٣٦ .
- (١٤) الاخوان المسلمون : ١٠ ديسمبر ١٩٣٧ ص ١٩ .
- (١٥) الرابطة العربية : ٢٩ يوليو ١٩٣٦ ص ٧ .
- (١٦) الاخوان المسلمون : ٢ يونيو ١٩٣٦ ص ٨ .
- (١٧) اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ١٩٣٦
ص ٤٠ ، ٤٩ ، ٧٣ ،
- الشباب : ٢٤ مارس ١٩٣٧ ص ٣ .
- (١٨) الشباب : ١٦ سبتمبر ١٩٣٦ ص ٣ .
- (١٩) الاخوان المسلمون : ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ ص ١٢ .
- (٢٠) الاهرام : ١٩٣٦/٨/٢ ص ٤ .
- (٢١) الشباب : ٧ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ .
- (٢٢) الاهرام : ٤ يوليو ١٩٣٦ ص ١٤ .
- (٢٣) الاهرام : ٢ يوليو ١٩٣٦ ص ١٢ .
- (٢٤) الاهرام : ١٤ يوليو ١٩٣٦ ص ١٢ .
- (٢٥) الاهرام : ٢٢ يوليو ١٩٣٦ ص ١٢ .
- (٢٦) الاخوان المسلمون : ٩ يونيو ١٩٣٦ ص ٢١ .

- (٢٧) الاهرام : ١٥ اغسطس ١٩٣٦ ص ١ ، ٢ .
- (٢٨) مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب يوم الاثنين غرة جمادى الأولى ١٣٥٥ الموافق ٢٠ يوليو ١٩٣٦ ص ٣٥٨ .
- (٢٩) مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس الشيوخ يوم الاثنين ٨ جمادى الأولى ١٣٥٥ الموافق ٢٧ يولية ١٩٣٦ ص ١٦٢ .
- (30) F. O. 371/20804 : No. 91 - 259/11371.
- (٣١) مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين لمجلس الشيوخ يوم الثلاثاء ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٦ الموافق ٢٠ يولية ١٩٣٧ ص ٧٠٣ ، ٧٠٤ .
- (٣٢) الرابطة العربية : ٦ يناير ١٩٣٧ ص ٢٧٥ .
- (٣٣) الرابطة العربية : ٣٠ سبتمبر ١٩٣٦ ص ٢٢ ، ٢٣ .
- (٣٤) جمعية انصار فلسطين من المصريين : على أي محور ينبغي أن تدور الانتخابات البرلمانية في المملكة المصرية . رسالة من مصريين في فلسطين الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ص ١٢ .
- (٣٥) الرابطة العربية : ٣٠ سبتمبر ١٩٣٦ ص ٤ .
- (٣٦) الاهرام : ٢٨ اغسطس ١٩٣٦ ص ١٠ .
- (٣٧) الرابطة العربية : ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦ ص ٢٣٤ .
- (٣٨) الشباب : ١٩ مايو ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٣٩) الشباب : ٢٨ آذار ١٩٣٦ ص ٢ ، ١٦ يونيو ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٤٠) الاهرام : ١٨ يونية ١٩٣٦ ص ٦ .
- (٤١) الاهرام : ٢٩ يوليو ١٩٣٦ ص ٦ .
- (٤٢) الاهرام : ٣٠ يوليو ١٩٣٦ ص ١١ .
- (٤٣) الاهرام : ٧ اغسطس ١٩٣٦ ص ١ .
- (٤٤) المؤتمر النسائي الشرقى : المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥ .
- (45) F. O. 371/20804.
- (٤٦) الرابطة العربية : ١٧ فبراير ١٩٣٧ ص ٥٧٤ .
- (٤٧) الاخوان المسلمون : ٩ فبراير ١٩٣٧ ص ٩ ، ١٠ ، ١٦ .
- (٤٨) أنيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ص ٢٤١ .
- (٤٩) ملف عونى عبد الهادى ، برقية الى مصطفى النحاس مؤرخة في ١٩ تموز ١٩٣٧ .
- (٥٠) أنيس صايغ : المرجع السابق ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .
- (51) F. O. 371/20810 : E. 4320.
- (52) F. O. 371/20810 : E. 4370.
- (53) F. O. 371/20811 : E. 4668.
- (٥٤) الشباب : ٨ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٥٥) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة : الجزء الثالث ص ١٦٠ ، ١٦١ .
- (٥٦) الشباب : ١٤ يولية ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٥٧) المؤتمر النسائي الشرقى : المرأة المصرية وقضية فلسطين ص ١٥ ، ١٦ .

- (٥٨) الرابطة العربية : السنة الثانية — الجزء ٥٩ — ٢١ يولية ١٩٣٧. ص ٦ .
- (٥٩) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ص ٢٤٢ .
- (٦٠) الاخوان المسلمون : ١٦ يولية ١٩٣٧ ص ٦ .
- (٦١) أنيس صايغ : المرجع السابق ص ٢٤٢ .
- (٦٢) الرابطة العربية : السنة الثانية — الجزء ٥٨ — ١٤ يولية ١٩٣٧ ص ٧ .
- (٦٣) الشباب : ٢١ يولية ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٦٤) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . الجزء الثالث ص ١٦١ .
- (٦٥) جمعية أنصار فلسطين من المصريين : المرجع السابق . رسالة من المصريين فى فلسطين الى قنصلهم فى القدس فى ١٨ يوليو ١٩٣٧ ص ١٨ .
- (٦٦) الشباب : ٢١ يولية ١٩٣٧ ص ٢ .
- (٦٧) أنيس صايغ : المرجع السابق ص ٢٤٣ .
- (٦٨) الشباب : ١٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص ٣ .
- (٦٩) أنيس صايغ : المرجع السابق ص ٢٤٣ .
- (٧٠) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ١٨١ .
- (٧١) الرابطة العربية : ١٩ أغسطس ١٩٣٦ ص ٨ . مقال لفريد عز الدين .
- (٧٢) الصراط المستقيم : ٤ كانون الثانى ١٩٣٨ ص ٣ ، ٤ .
- (٧٣) الشباب : ٦ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٤ ، ١٣ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٢ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ ص ٢ .
- السياسة : ١ مايو ١٩٣٨ ص ٧ ، ٢ مايو ١٩٣٨ ص ٧ .
- (٧٤) الشباب : ٢٦ يناير ١٩٣٨ .
- (٧٥) السياسة : ٢ فبراير ١٩٣٨ ص ٢ .
- (٧٦) جمعية أنصار فلسطين من المصريين : المرجع السابق ص ١ ، ٦ ، ٩ .
- (٧٧) الصراط المستقيم : ٢٨ حزيران ١٩٣٨ ص ٦ ، ٥ تموز ١٩٣٨ ص ٤ ، ١ آب ١٩٣٨ ص ٧ .
- (٧٨) الشباب : ١٧ شباط ١٩٣٧ ص ١ .
- (٧٩) مجلس النواب : مضبطة الجلسة التاسعة يوم الأربعاء ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .
- (٨٠) مجلس النواب : مضبطة الجلسة الثانية عشرة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٤٠٥ .

(81) F. O. 371/21863.

- (٨٢) أنيس صايغ : المرجع السابق ص ٢٤٣ .
- (٨٣) حافظ وهبة : المرجع السابق ص ١٥٨ .
- (٨٤) ملتقى النهرين : ١٠ أكتوبر ١٩٣٨ ص ٢ .

خاتمة

تلك هي ثورة الشعب العربي في فلسطين والتي امتدت على مدى يقرب من ثلاث سنوات ونصف ، وتوقفت قبيل الحرب العالمية الثانية لعدد من الأسباب . أهمها الارهاق الكبير الذي تحمله عرب فلسطين على مدى تلك السنوات ، والحاجة الى فترة راحة يفكر فيها السياسيون في الخطوات القادمة وتعيد القيادات العسكرية العربية حساباتها وتقييمها للموقف وتلتقط الجماهير انفاسها بعد تلك السنوات العجاف .

ولعل من المفيد ان ابلور على ضوء دراستي اهم الملامح التي ميزت هذه المرحلة : —

اولا : ان ثورة ١٩٣٩/٣٦ هي ثورة تحرر وطني ، لكنها من ناحية اخرى كانت دفاعا عن البقاء ومقاومة لعمليات التصفية البطيئة المستمرة .

ثانيا : ان اهم ما يميز هذه الثورة هو مساهمة كل القوى الشعبية فيها ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة ، لكنها جميعا أعطت ولو حدا أدنى من المقاومة السلبية .

ثالثا : ان المثقفين في المدن هم الذين أطلقوا نار الثورة وكانوا فكرها ونبضها خاصة في المرحلة الاولى ، كما ان الفلاحين في القرى كانوا اداة الثورة ومنفذيها وثوارها ، وهم الذين تحملوا العبء الأكبر فيها كما تحملوا المسؤولية خلال المرحلة الثانية للثورة .

رابعا : ان القيادة السياسية لهذه الثورة ممثلة في امين الحسيني بالذات قيادة وطنية دافعت عن حقوق الشعب وتمسكت بمطالب الأمة ولم تفرط في حقوق الوطن ، لكن مايؤخذ عليها هو انها لم تحسن تعبئة الجماهير ، ولم تعط اهتماما حقيقيا لعملية تنظيم

القواعد الجماهيرية ممثلة في اللجان القومية أو اقامة بنساء
سياسي للثورة ، ولم تدرك خطورة التحالف الاستعماري الصهيوني
بل كانت تعتقد أن البريطانيين في النهاية سيستجيبون لمطالب
العرب في فلسطين .

خامسا : ان اهم ما انجزته الثورة هو ايقاف تنفيذ مشروع تقسيم ١٩٣٧ ،
كما ان من ايجابياتها انها عزلت القوى المتعاونة مع البريطانيين
او الصهيونيين ، وأرغمت العناصر المشبوهة على مغادرة البلاد .

سادسا : ان العالم العربي قد بدأ يعطى اهتماما حقيقيا لقضية فلسطين
وان كانت معاهدات التحالف وعلاقات الصداقة مع بريطانيا
وغيرها قد قيدت حركة الدول العربية ، وأعطت الفرصة لبريطانيا
للاستفادة من جهود هذه البلدان لتهدة عرب فلسطين دون أن
يترتب على ذلك تحقيق مكاسب أو الاستجابة لأية مطالب .

سابعاً : ان الوطن القومي اليهودي قد استفاد من عملية تحول النضال
العربي ضد البريطانيين ، فتفرغ لعمليات البناء ، وحقق خلال
الثورة انجازات كبيرة ، كما استكمل بعض نواحي النقص في
مقوماته خاصة بالنسبة للجانب العسكري .

ثامناً : انه كان هناك اصرار كبير من بريطانيا على ضرورة بنساء الوطن
القومي اليهودي مهما كانت الصعوبات ، وعدم اتاحة أية
فرصة للاغلبية العربية كي تمارس حقوقها التشريعية، واسباغ
الحماسية الكافية على مؤسسات الوطن القومي اليهودي
ومشروعاته ، وتوفير كل الظروف المناسبة لانطلاقه ، وان كان
ذلك لا يمنع بطبيعة الحال أن تبذل محاولات وقتية أو مفتعلة من
بريطانيا لتهدة العرب أو خداعهم أو التظاهر باحداث نوع من
التوازن بين العرب واليهود يمتص الغضب العربي فترة من
الوقت ، يمكن خلالها اكتشاف وسائل جديدة لمواصلة تنفيذ
السياسة المرسومة والمتفق عليها من جميع الحكومات البريطانية
المتعاقبة بلا استثناء .

وأخيرا فان ثورة ١٩٣٩/٣٦ تعتبر مثلاً رائداً - بصمودها وتضحياتها
وشهادتها - على كفاح الأمة العربية فيما بين الحربين العالميتين من
اجل التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار والصهيونية ،

قائمة المصادر

الوثائق العربية

- ١ — بلاغات القائد العام للثورة العربية فى فلسطين أرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .
- ٢ — جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ١٩١٥ — ١٩٤٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣ — حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينها فخامة المندوب السامى لفلسطين للتحقيق عن الاضطرابات التى وقعت فى يافا وجوارها ١٩٢١ ، القدس ، ترجمة رسمية .
- ٤ — حكومة فلسطين : تقرير فخامة المندوب السامى ، تموز ١٩٢٠ الى تموز ١٩٢١ ، القدس ١٩٢١ ، ترجمة رسمية .
- ٥ — حكومة فلسطين : تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩ ، القدس ، ١٩٣٠ ، ترجمة رسمية .
- ٦ — حكومة فلسطين : تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية فى فلسطين والتدابير التى تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة .
- ٧ — حكومة فلسطين : تقرير فى ادخال نظام التعاون الزراعى فى فلسطين ، ١٩٣٠ .
- ٨ — الحكومة البريطانية : تاريخ فلسطين السياسى تحت الادارة البريطانية ، المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية ١٩٤٧ الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، ترجمة فاضل حسين ، بغداد ، ٥٦ .
- ٩ — رئاسة مجلس وزراء مصرى : صورة من تقرير القنصلية الملكية المصرية بالقدس بشأن اثر الكتاب الأبيض فى فلسطين — يونية ١٩٣٩ ،
- ١٠ — مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب المصرى يوم الاثنين ٢٠ يولية ١٩٣٦ ص ٣٥٨ .
- ١١ — مضبطة الجلسة الحادية عشرة لمجلس الشيوخ المصرى يوم الاثنين ٢٧ يولية ١٩٣٦ ص ١٦٢ .

١٢. — مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين لمجلس الشيوخ المصرى يوم الثلاثاء ٢٠ يولية ١٩٣٧ ص ٧٠٣ ، ٧٠٤ .
١٣. — مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس النواب المصرى يوم الأربعاء ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ .
١٤. — مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب المصرى يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨ .
١٥. — وزارة المستعمرات : تقرير اللجنة الملكية لفلسطين (الكتاب الأبيض ٥٤٧٩) القدس ، ١٩٣٧ .

رسائل علمية

١. — عبد الرحمن عبد الوهاب ياغى : حياة الأدب الفلسطينى الحديث النكبة ، رسالة دكتوراه أجازت بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة .
٢. — ممدوح عارف الروسان : العراق والسياسة العربية ١٩٢١ — ١٩٤١ ، رسالة ماجستير أجازت بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٧٢ .

مذكرات

١. — فلسطين فى مذكرات القاوقجى ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ، الجزء الثانى ، اعداد الدكتور خيرية قاسيمية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
٢. — مذكرات حسنى صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية فى فلسطين ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٣. — مذكرات طه الهاشمى ١٩١٩ — ١٩٤٣ ، بيروت ، ١٩٦٧ ، الطبعة الأولى .
٤. — مذكرات مفتى فلسطين ، آخر ساعة ، ١٩٧٣ .

رسائل شخصية لم يسبق نشرها

١. — رسالة من عجاج نويهض الى عونى عبد الهادى مؤرخة فى ٢١ يولية ١٩٣٧ .
٢. — رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى مؤرخة فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ .
٣. — رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى مؤرخة فى ٤ سبتمبر ١٩٣٧ .

- ٤ — رسالة من الأمير عادل أرسلان الى عونى عبد الهادى مؤرخة فى ٧ أكتوبر ١٩٣٧ .
- ٥ — رسالة من محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى مؤرخة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ .

تكريات

- ١ — عونى عبد الهادى .
- ٢ — محمد اسحق درويش .

مراسلات

- ١ — كامل السجاني .
- ٢ — محمد أمين الحسينى .
- ٣ — محمد عزة دروزة .

الكتب العربية

- ١ — احمد طربين : فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار ١٩٢٢ — ١٩٣٩ .
- ٢ — اكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ٣ — اميل الفورى : المؤامرة الكبرى . اغتيال فلسطين ومحق العرب ، ١٩٥٥ ، الطبعة الاولى .
- ٤ — اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- ٥ — أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين ، القاهرة .
- ٦ — انطون سعادة : مراحل المسألة الفلسطينية .
- ٧ — انيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- ٨ — انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ، بيروت ١٩٦٦ .
- ٩ — جامعة الدول العربية : العالم العربى ، مقالات وبحوث فى بعض شئون السياسة والعلمية ، الكتاب الاول ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ١٠ — جريدة الجزيرة : فلسطين الدامية ، دمشق ، ١٩٣٧ .
- ١١ — جفريز : فلسطين . اليكم الحقيقة ، الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ترجمة احمد خليل الحاج ، مراجعة الدكتور محمد احمد انيس .

- ١٢ — جميل الشقيرى : مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة الى لجنة التحقيق الانكلواميركيه المشتركة حول قضية فلسطين .
- ١٣ — حافظ وهبة : خمسون عاما في جزيرة العرب ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، الطبعة الاولى .
- ١٤ — زكى صالح : فلسطين والتقرير الانجليزى الأمريكى لعام ١٩٤٦ . نقد وتعريف ، ١٩٤٧ .
- ١٥ — سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى فلسطين ، بيروت ، ١٩٣٩ .
- ١٦ — شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخيا وعبرة ومصيرا ، بيروت .
- ١٧ — صادق سعد : فلسطين بين مخالف الاستعمار ، القاهرة .
- ١٨ — صبحى ياسين : الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ .
- ١٩ — صلاح الدين الصباغ : فرسان العروبة فى العراق ، ١٩٥٦ .
- ٢٠ — عبد الرازق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الخامس صيدا ، ١٩٥٣ .
- ٢١ — عبد الوهاب البكيالى : تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ، ١٩٧٠ ، الطبعة الاولى .
- ٢٢ — عبد القادر يوسف : مستقبل التربية فى العالم العربى فى ضوء التجربة الفلسطينية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٢٣ — عمر أبو النصر وآخرون : جهاد فلسطين العربية ، بيروت ، ١٩٣٦ .
- ٢٤ — عنان العامرى : التطور الزراعى والصناعى فى فلسطين ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٢٥ — عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، الكتابان الاول والثانى ، يافا ، ١٩٣٧ .
- ٢٦ — عيسى الناعورى وآخر : بطولات عربية من فلسطين ، ١٩٥٦ .
- ٢٧ — اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة : عن ثورة فلسطين ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- ٢٨ — لوكازهيرزويز : المانيا النازية والمشرق العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩ — المؤتمر النسائى الشرقى : المرأة العربية وقضية فلسطين ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ٣٠ — محمد أمين الحسينى : حقائق من قضية فلسطين ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، الطبعة الثالثة .
- ٣١ — محمد توفيق جانا : الشهادات العربية امام اللجنة الملكية فى فلسطين وخلاصة قرار اللجنة ، ١٩٣٨ ، الطبعة الثانية .
- ٣٢ — محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، صيدا ، ١٩٥١ .
- ٣٣ — محمد يونس الحسينى : التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية ، القدس ، ١٩٣٦ .

- ٣٤ — ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين (١٩١٧ — ١٩٤٨) .
بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٣٥ — نجلاء عزا الدين : العالم العربى . ترجمة محمد عوض ابراهيم
وآخرون ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٣٦ — نجيب صدقة : قضية فلسطين ، بيروت ، ١٩٤٦ ، الطبعة الاولى .
- ٣٧ — وديع البستاني : ديوان الفلسطينيين ، بيروت ، ١٩٤٦ .
- ٣٨ — يوسف هيك : القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد ، يافا ، ١٩٣٧ .

الدوريات العربية

- ١ — الأهرام ، القاهرة ، يومية ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .
- ٢ — الاخوان المسلمون ، القاهرة ، اسبوعية ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .
- ٣ — الاستقلال ، القاهرة ، يومية ، ١٩٢٢ .
- ٤ — الثقافة العربية ، بيروت ، ربع سنوية ، ١٩٥٨ .
- ٥ — الجامعة الاسلامية : يافا ، يومية ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ .
- ٦ — الجزيرة ، يافا ، يومية ، ١٩٢٤ .
- ٧ — الرابطة العربية ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .
- ٨ — الزمان ، بغداد ، يومية ، ينساير — مارس ، يوليو —
سبتمبر ١٩٣٨ .
- ٩ — السياسة ، القاهرة ، يومية ، ١٩٣٨ .
- ١٠ — الشورى : القاهرة ، اسبوعية ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ،
... ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ .
- ١١ — الشباب ، القاهرة ، اسبوعية ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ .
- ١٢ — الصراط المستقيم ، يافا ، اسبوعية ، ١٩٣٨ .
- ١٣ — الطليعة : دمشق ، شهرية ، ١٩٣٨ .
- ١٤ — الفتح ، القاهرة ، اسبوعية ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ هـ .
- ١٥ — الاقتصاديات العربية ، القدس ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ .
- ١٦ — الكاتب ، القاهرة ، شهرية ، ١٩٦٧ .
- ١٧ — الكرمل ، حيفا ، يومية ، ١٩٣٣ .
- ١٨ — المقطم ، القاهرة ، يومية ، ١٩٢٥ ، ١٩٣٥ .

- ١٩ — الوحدة المغربية ، تطوان ، أسبوعية ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- ٢٠ — اليرموك ، حيفا ، يومية ، ١٩٢٥ .
- ٢١ — جريدة فلسطين ، القاهرة ، أسبوعية (النسخة العربية للجريدة التي أصدرها الجيش البريطاني في فلسطين ، ١٩١٨) .
- ٢٢ — حضارة السودان ، الخرطوم ، نصف أسبوعية ، ١٩٣٨ .
- ٢٣ — حقيقة الأمر ، تل أبيب ، أسبوعية ، ١٩٣٨ ، جريدة النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين (الهستدروت) .
- ٢٤ — شئون فلسطينية ، بيروت ، شهرية ، ١٩٧٢ .
- ٢٥ — صوت الحجاز ، سعودية ، أسبوعية ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- ٢٦ — صوت الشعب ، بيت لحم ، أسبوعية ، ١٩٣٣ .
- ٢٧ — فلسطين ، بيروت ، شهرية ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، (الهيئة العربية العليا) .
- ٢٨ — فلسطين ، يافا ، أسبوعية ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ .
- ٢٩ — لسان العرب ، القدس ، يومية ، ١٩٢٢ .
- ٣٠ — مرآة الشرق ، القدس ، نصف أسبوعية ، ١٩٢١ .
- ٣١ — مصر الفتاة ، القاهرة ، أسبوعية ، ١٩٣٩ .
- ٣٢ — ملتقى النهرين ، الخرطوم ، أسبوعية ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

محاضرات

- احمد الشقيري : محاضرات عن قضية فلسطين منذ نشوء الحركة الصهيونية حتى ١٩١٩ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، ١٩٥٤ .

تقارير :

- ١ — اللجنة المركزية للمؤتمر العربي الفلسطيني الثالث : تقرير في حالة فلسطين مقدم الى جنساب المستر ونستون تشرشل ، القدس ، ١٩٢١ .

٢. - تقرير الوفد الفلسطيني الاسلامى للحججاز عن حالة فلسطين الحاضرة . مرفوع الى العالم الاسلامى بواسطة حجاج بيت الله الحرام فى موسم ١٣٤٠ هـ .
٣. - جفرى بطرس غالى : فلسطين . تقرير مقدم الى الاتحاد البرلمانى الدولى عن هجرة الجماعات ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
٤. - صندوق الأمة العربى : تقرير مجلس الادارة (١٩٤٦) .

نشرات وبيانات

١. - البنك العربى : ٢٥ سنة فى خدمة الاقتصاد العربى ١٩٣٠ - ١٩٥٥ ، عمان .
٢. - اللجنة الفلسطينية العربية بمصر : بيان الى العالم الانسانى عن حالة المعتقلين الفلسطينيين فى مخيم المزرعة بجوار عكا . مصر ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
٣. - اللجنة العربية العليا : بيان وذكرى من فلسطين المصابة الى لبنان المعافى ، بيروت ، ١٩٣٧ .
٤. - الهيئة العربية العليا : اربعون عاما من الجهاد ، بيروت ، ١٩٥٩ .
٥. - اللجنة القومية بالقدس : المكتب الاقتصادى ، القدس ، يدون تاريخ .
٦. - النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية ، ١٩٢٤ .
٧. - النشرة الشهرية لجمعية اصلاح القرية العربية فى نابلس ، نابلس ، ١٩٤٧ .
٨. - بيان للجنة القومية فى حيفا الى الشعب العربى الكريم فى ٢١ ابريل ١٩٣٦ .
٩. - بيان للعالم الاسلامى وكل ذى ضمير انسانى حى عن فظائع الاستعمار البريطانى فى فلسطين الشهيدة . (يفهم من قراءة البيان انه كتب عام ١٩٣٧) .
١٠. - جمعية انصار فلسطين من المصريين : على اى محور ينبغى ان تدور الانتخابات البرلمانية فى المملكة المصرية ، ١٩٣٨ .

- ١١ — خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان ١٣٥٧ هـ — ٧ من أكتوبر ١٩٣٨ وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود .
- ١٢ — خطبتان لسباحة المفتي الأكبر ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى السيد / محمد أمين الحسيني في مؤتمر العلماء وفي اجتماع وفود القرى بشأن بيع الاراضي بفلسطين للصهيونيين والحث على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . القدس .
- ١٣ — صندوق الأمة العربي : نظام صندوق الأمة العربي « القدس » ١٩٣٥ .
- ١٤ — عصبة التحرر الوطني بفلسطين : طريق فلسطين الى الحرية « المذكرة التي قدمتها عصبة التحرر الوطني في فلسطين الى منظمة الامم المتحدة في آب ١٩٤٧ .
- ٢٥ — عصبة العمل القومي (مركزا بيروت) « مذكرة العصبة ردًا على تقرير اللجنة الملكية الانكليزية بشأن الجزء الجنوبي من ديار الشام « فلسطين » « بيروت .
- ١٦ — عوفى عبد الهادي : بيان على الكتاب الأبيض لعام ٢٩٣٠ .
- ١٧ — فلسطين الشهيدة : بيان للعالم الاسلامي والعالم العربي وكل ذي ضمير انساني حي عن فظائع الاستعمار البريطاني في فلسطين الشهيدة « ١٩٣٧ .
- ١٨ — محمد عزة دروزة : كتاب مفتوح الى اللجنة المالية الانكليزية « القدس « ١٩٣١ .
- ١٩ — مذكرة الحزب العربي الفلسطيني الى الحكومة البريطانية ورجال البرلمان « ١٩٤٤ .
- ٢٠ — مكتبة الهيئة العربية : القانون الداخلي للمؤتمر العربي الفلسطيني .
- ٢١ — نشرات الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب « نشرة رقم ٣ « القدس « ايار « ١٩٣٧ .

الوثائق الأجنبية

- 1 — House of Commons : Fifth Series, Vol. 311 - 6 May, 1936, 26 May 1936.
— Fifth Series. Vol. 312 - 13 May, 18 May, 29 May 1936.
— Fifth Series. Vol. 313 - 18 June 1936.
- 2 — Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1930. London 1931.
- 3 — Report by His Majesty's Government ... for the year 1933. London 1934.
- 4 — Report by His Majesty's Government ... for the year 1935. London 1936.
- 5 — Report by His Majesty's Government ... for the year 1936. London 1937.
- 6 — Report by His Majesty's Government ... for the year 1937. London 1938.
- 7 — Report by His Majesty's Government ... for the year 1938. London 1939.
- 8 — The Secretary of State for the Colonies : Palestine Royal Commission, Report. London, 1937 Cmd. 5479.
- 9 — Palestine Government : A Survey of Palestine, Vol 1 & 2.
- 10 — Simpson (John) : Palestine. Report on Immigration, Land Settlement and Development. London, 1930.

الكتب الأجنبية

- 1 — Antonius, G., : The Arab Awakening. Beirut. 1969.
- 2 — Barbour, Nevill : Nisi Dominus. A Survey of the Palestine Controversy. Beirut 1969.
- 3 — Bentwich, Norman : England in Palestine. London, Kegan Paul. 1932.

- 4 — Cattan, Henry : Palestine, The Arabs & Israel. The Search for Justice . Second impression. London, 1970.
- 5 — Esco Foundation for Palestine : Palestine. A. Study of Jewish, Arab and British Policies. 2 nd ed. U. S. A., Yale University Press, 1949, Vol, 1.
- 6 — Esco Foundation. for Palestime : Palestime. A. Study of Jewish, Arab and British Policies. Vol, 11.
- 7 — Friedrich, C. J. : American Policy Toward Palestine. U.S.A., 1971.
- 8 — Granott, A, : The Land System in Palestine. History and Structure. London, 1952.
- 9 — Hadawi, Sami : Bitter Harvest. Palestine between 1914 - 1967. New York, 1967.
- 10 — Hadawi, Sami : Village Statistics 1945 - A., Classification of Land and Area Ounership in Palestine. Beirut. 1970.
- 11 — Hocking, William Ernest : The Spirit of World Politics. New York, 1932.
- 12 — Hurewtiz, J. C. The Struggle for Palestine. New York, Norton, 1950.
- 13 — Jeffries : Palestine. The Reality. Bristol. 1939.
- 14 — John, Robert & Hedawi, Sami : The Palestine Diary. Volume one 1914 - 1945. Beirut, 1970.
- 15 — Marlowe, John : Rebellion In Palestine. London, 1946.
- 16 — Safran, Nadav : The United States and Israel. U.S.A. 1963.
- 17 — Weizmann, Chaim : Trial and Error 4 th ed. London, Hamilton.

دوريات أ. ب. ع. —

Middle Eastern Studies. Volume II. No. 2 May 1975.

مطبعة الجبل اوي
٢٠٢ شارع النعمة البولاقية - شبرا

رقم الايداع بدار الكتب ٤٣٣٩ / ١٩٨٠

تصويبات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٥	(٤٢)	(٤٧)
١٩	٢٧	وحندي	وحمدي
٢٩	١١	١٤	٢٤
٣٦	١٨	بالتأرات	بالتأرات
٤٠	٢٥	٢ أبريل	٢١ أبريل
٤٣	٩	أكثر ما أنت	أكثر منها
٤٤	٧	فاغلت	فاغلقت
٥٥	١٠	مستقة	مستقلة
٥٥	١٠	عمياتها	عملياتها
٥٦	١٤	ازياا	ازديادا
٥٦	٢٥	الثرة	الثورة
٦٦	٣	وقف	ووقف
٨٠	١٢	واستعداد	واستعدادا
٨٠	١٨	كنت	كانت
٨٨	١٨	مع الحسيني قد طوب بإعلان الجهاد المقدس لكن ليس من المحتمل أن	مع الانجيلز (٢٢٣)
٩٨	٩	ربما	وبما
١٠٥	٢	تنقص	تنقص في
١١٩	٦	Report (70)	Report
١٤٣	١٩	ترز	تركز
١٤٤	٤	حيان	حيناً
١٧١	٢-١	من ... في الظروف	من فلسطين في الظروف
١٩٠	١٣	موقف	مواقف
١٩١	١	تك	تلك
١٩١	٣٤١	سلطة	السلطة
٢١٧	٤	الاضطواع	الاضطلاع
٢٢٠	١٣	قضية	القضية
٢٢٣	١٩	الفلسطينين	الفلسطيني
٢٣٦	١٣	ميان	ميدان
٢٤٠	١٦	البطاطا	البطاط

الصفحة	السطر	الخطاب	الصواب
٣١٢	١٧	الحيوية	الحيوية
٣٢٣	٢٧	وجهة	وجهة
٣٢٣	٢٧	الاصلاحين	الاصلاحين
٣٢٤	١٤	واستطاعت	واستطاعت
٣٢٩	٢١	اسبوع	اسبوع
٣٣٢	٢٤	المحلى	المحلى
٣٣٦	٤	الزراعية	الزراعية
٣٣٦	١٥	٦٦	٦
٣٣٦	١٧	الأحواء	الأحوال
٣٣٨	١١	دارفار	دافار
٣٣٩	١١	الخليل	الجليل
٣٤٠	٧	٥١٥٢	٥٦٥٢
٣٤٤	٥	التابة	التابعة
٣٥٦	٢٠	بريانيا	بريطانيا
٣٥٨	١٥	القومة	القومية
٤١٥	٢٤	يترقع	يتوقع
٤١٧	١	مصادر الفصل السابع	مصادر الفصلين السادس والسابع
٤٣١	١٩	الحزنى	الحزبى
٤٣٣	٢٥	المختلفة	المختلفة
٤٣٥	١٦	مقائل	مقال
٤٥٣	٢٧	المختلفة	المختلفة
٤٥٧	٦	يسحيل	يسنحيل

